

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

شروع ١٩٤٦ - وضع عام ١٩٨٥

مخت اشرف

الاستاذ حسن الفيلسافى
المستشار العام لمكتب التخطيط

الدكتور نعيم عطية
مستشار رئيس مجلس الوزراء

المجلد الخامس عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

لجنة الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية
مجلس الوزراء
٢٠٢٢



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وصلى عليه ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ محمد القلجاني
الحاضر أمام محكمة النقض

الدكتور غنيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الخامس عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب: ٥٤٣ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يعجز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

عبد الفخر

موضوعات الجزء الخامس عشر

دعوى (*)

- دعوى الإلغاء .
- دعوى التمسوية .
- دعوى تهينة الدليسل .
- الطعن في الاحكام الإدارية .

(*) راجع الجزء الرابع عشر (أول موضوع دعوى) .

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي ترونها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأي مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيباً أبجدياً طبقاً للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجمعة وإمكانات هذه المادة للترتيب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بديء - قدر الإمكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنباً إلى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى ، وكان طبيعياً أيضاً من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنباً إلى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمي بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك لمساعدة الباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يفرضها والوصول بالتقصير السبل إلى الإلمام بما ادلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع إليها في الاصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضى متعذرا للتوصل إليها لتقديم العهد بها ونفاذ طبعاتها .، كما ان الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العلمية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التفانى في الجهد من اجل خدمة عالية تتمثل في اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة مثلا في محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية العمومية او من قسم الرأى مجتمعا بسلته ، وان تفرد الإشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفي كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى بين هذين البيتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ في جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ في الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مسأل ثان :

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .
(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

مسأل آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الادارة طلبة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المساهمة بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق متب
الحكم أو الفتوى الملحق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات ارتباطا بمسئلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن نتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسومة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسومة
بيانا تفصيليا بالأحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بكثر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاءمة إلا أنه وجب
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
تريب أو بعيد .

والله ولى التسوييق

حسن الفكاهة ، نعيم عطية

دعوى (٥)

الفصل الثانى : دعوى الافشاء

الفرع الاول : تكيف دعوى الافشاء وطبيعتها :

الفرع الثانى : قبول دعوى الافشاء

الفرع الثالث : الاجراءات السابقة على رفع الدعوى (التظلم الوجوبى)

الفرع الرابع : ميعاد الستين يوما

اولا : بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان)

ثانيا : العلم اليقينسى

ثالثا : هيب الميعاد

رابعا : وقف الميعاد وقطعه

خامسا : مسائل متنوعة

الفرع الخامس - الحكم فى دعوى الافشاء

اولا : حجية حكم الافشاء

ثانيا : تنفيذ حكم الافشاء

الفرع السادس : طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المراتب

الفصل الثالث : دعوى التسوية

اولا : معيار التمييز بين دعاوى الافشاء ودعاوى التسوية

ثانيا : دعوى التسوية لا تخضع للميعاد الذى تخضع له دعوى الافشاء

ثالثا : المنازعات المنطقة بالرواتب لا تنقيد بميعاد الستين يوما

رابعا : حالات من دعوى التسوية

(*) راجع الجزء الرابع عشر (اول موضوع دعوى) .

- (ا) تحديد التقديمية
- (ب) الوضع على وظيفة
- (ج) حساب عدد الفتحة المتبقية
- (د) النقل من المكافأة الشاملة الى احدى الفئات التى قسم اليها اعتماد المكافآت والاجور الشاملة
- (هـ) دعاوى ضبط الاحتياط
- (و) الاحقية فى مكافأة
- (ز) اعتزال الخدمة
- (ح) تسوية معاش
- (ط) الإحالة على المعاش

الفصل الرابع : دعوى تهينة القليل

الفصل الخامس : الطعن فى الاحكام الادارية

الفرع الاول : وضع المحكمة الادارية العليا وطبيعتها

الفرع الثانى : اختصاص المحكمة الادارية العليا

الفرع الثالث : جيعاد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة عامة

اولا : المبدأ

ثانيا : الصفة

ثالثا : المصلحة

رابعا : تقرير الطعن

الفرع الرابع : طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة

الفرع الخامس : طعون هيئة بغوضى الدولة

الفرع السادس : الطعن فى الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع

الفرع السابع : سلطة المحكمة الإدارية العليا فى نظر الطعون المعروضة عليها

الفرع الثامن : التماس اعادة النظر

الفرع التاسع : دعوى البطلان الاصلية

الفرع العاشر : الطعن فى احكام دائرة فحص الطعون

الفرع الحادى عشر : مسائل متنوعة

الفصل الثانى

دعوى الالفاء

الضرع الاول

كيف دعوى الالفاء وطبيعتها

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القضاء الإدارى لا يعتبر بالنسبة للجهة الادارية درجة أعلى من درجات المناقضى بل الجهتان مستقلتان فى اختصاصهما المتعلق بالوظيفة — طلب الالفاء أو وقف التنفيذ هو فى حقيقته دعوى مبتدأة بالنسبة للقرار الإدارى .

ملخص الحكم :

ان القضاء الإدارى لا يعتبر بالنسبة للجهة الادارية درجة أعلى من درجات المناقضى ، بل الجهتان مستقلتان فى اختصاصهما الوظيفى . وطلب الفاء القرار الإدارى أو وقف تنفيذه انما يكون بالنسبة للقرارات الادارية النهائية ، فالمفروض — والحالة هذه — ان القرار الإدارى يستنفذ جميع مراحلته فى درجات السلم الإدارى حتى يصبح نهائيا قبل اللجوء الى القضاء الإدارى بطلب الفاء أو وقف تنفيذه ، وهذا الطلب هو فى حقيقته دعوى قضائية مبتدأة بالنسبة الى القرار الإدارى .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

المنازعة الادارية ، ولو كانت طعنا بالالفاء ، هى خصوصية قضائية — الخاط فيها هو قيام النزاع وقت رفعها ، واستمراره الى حين الفصل فيها —

فقدان هذا الركن وقت رفع الدعوى - الحكم بعدم قبولها - فقدان هذا

الركن أثناء نظرها - الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

لخص الحكم :

من المسلمات في نفع القانون الإداري أن المنازعات الإدارية ، ولو كانت طعنا بالالغاء ، هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، فإن هي رفعت مفتقرة الى هذا الركن كانت من الأصل غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافرة عليه ثم انتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع ووجب القضاء باعتبارها منتهية ، لا فرق في ذلك بين دعوى الالغاء ودعوى غير الالغاء .
(طعن ٥٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

الخصومة في دعوى الالغاء تقوم على اختصام القرار الإداري والحكم الصادر بالفائه يكون حجة على الكافة - دعوى غير الالغاء - الخصومة فيها ذاتية والحكم الصادر فيها له حجية نسبية - اشتراك دعوى الالغاء ودعوى غير الالغاء في أنها خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره ،

لخص الحكم :

لأن تميزت دعوى الالغاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختصام القرار الإداري ، وأن الحكم الصادر فيها بالفائه بهذه المثابة يكون حجة على الكافة ، بينما دعوى غير الالغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على أطرافه ، إلا أن كلا الدعويتين لا تخرجان من كونيهما خصومة قضائية بينهما قيام النزاع واستمراره .

(طعن ٥٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع - ليست نهائية - خضوعها لرقابة المحكمة الإدارية العليا - لوجه التماس على الطعن بالنقض .

المفصّل الضمك :

ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية ، في دعوى الإلغاء ، سلطة قطعية في فهم « الواقع » أو « الموضوع » تقتصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا ، والتماس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتصرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين « الموضوع » الذي مستناده المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري . فالنشاط وإن اختلفا في المرتبة إلا أنها متماثلان في الطبيعة ، إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك تسلطه على القرارات الإدارية ، وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام .
(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الطعن بالإلغاء على أحد القرارات الصادرة بالترقية لا يتوجب عليه بطريقة آلية الطعن على جميع القرارات اللاحقة بالترقية الإيجابية - دعوى الإلغاء لا يمكن أن تتم إلا بإرادة صريحة لا يفرض فيها - أساس ذلك - أنه - أن الحكم الصادر بتحديد الإيجابية في تاريخ معين وما يترتب على ذلك من آثار لا تنصرف آثاره إلى قرارات الترقية التالية التي لم تدرج على المحكمة .

ملخص الحكم :

ان الحكم يرد تقديم المدعى فى الدرجة الخامسة الى مايو سنة ١٩٤٦ وما يترتب على ذلك من آثار انما يكون نطاقه الفصل فى منازعة حصول استحقاق المدعى لان تسوى تقديمته فى الدرجة الخامسة وارجاعها الى التاريخ سالف الذكر والاطر المباشر الذى يترتب على ذلك هو تعديل التقديمية فى تلك الدرجة وصرف الفروق المالية الناجمة من العلاوات وتدرج الراتب فى الدرجة موضوع الدعوى ولا يمكن أن ينصرف الى قرارات أخرى لم تعرض على المحكمة للفصل فيها ، ذلك ان الدعوى بالفاء القرارات الإدارية المعنية لا يمكن ان يتم الا بمرادة صريحة جلية من الطاعن لا افتراض فيها ولا تكون ضمنية اذ ليس فى القوانين ما يلزم صاحب الحق ان يحرك الدعوى لحماية ذلك الحق اذا ما اعتدى عليه . وما يؤيد هذا النص ان الدعوى ، وخصوصا دعوى الانشاء لها اوضاع معينة نص عليها القانون من ايداع صحيفة الطعن مشتملة على بيانات معينة وان يتم الايداع فى سكرتيرية المحكمة فى اجل معلوم بحيث لو تخلف أى وضع من تلك الاوضاع انهارت الدعوى وحكم بعدم قبولها وفضلا عن ذلك فلا يمكن القول فى خصوص الدعوى الراهنة بان ترقية المدعى الى الدرجات العليا يعتبر اثرا من الآثار التى يقضى له بها الحكم المطعون فيه اذ ان اثر انشاءه هو ما ينتج عنه مباشرة والترقية الى الدرجة الاعلى فى حاجة الى قرار خاص بها يصدر بعد بحث حالة الموظف مقارنة بحالة غيره من الزملاء والنظر فيها عسى ان يكون قد طرأ عليها من ظروف قد تحول دون الترقية او تقضى بتأجيلها وينبنى على ذلك ان الطعن على القرار الصادر بتحديد تقديمته فى الدرجة الخامسة فى أغسطس سنة ١٩٤٧ والفاء هذا القرار لا يمكن أن يترتب عليه بحكم اللزوم الطعن فى جميع القرارات اللاحقة والا تمدى الحكم الى امور لم تعرض على المحكمة - وهو ما سبق قوله - كما يؤدى الى اضطراب دائم للاوضاع الادارية اذ يصبح النجاح فى الطعن على أحد القرارات الادارية بمعاملة الفاء جميع القرارات اللاحقة والصادرة بالترقية بطريقة آلية دون اتخاذ الاجراءات القانونية لعرضها على الجهات القضائية للتحقق من مدى جديتها لومدى استحقاق الطاعن عليها لها وافضليتها على المطعون

عليها فيها وفي ذلك اهدار للمراكز القانونية الذاتية للغير ووعزعتها على مرور الزمن مما يضطرب معه نظم العمل في الجهاز الادارى وتضيع في سبيله المصلحة العامة كما ان هذا النظر يؤدي الى القول بأن المحكمة قد اكلت نفسها محل الجهات الادارية التي تملك وحدها اصدار القرارات الإدارية اذ ان الحكم لا يغنى عن اصدار القرارات الإدارية تنفيذاً له فاذا هي امتنعت عن ذلك أو أصعرتها على نحو يخالف ما جاء بالحكم ليس ايلم المضرور الا ان يلجأ من جديد الى القضاء مراعيًا الاوضاع القانونية لاسترداد ما يكون قد انتقص من حقوقه كما ان هذا النظر يقضى أيضاً على الاوضاع القانونية التي تحكم الموظفين سواء كان ذلك في ظل القواعد السابقة على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو التي تجرى تحت ظله اذ ان الترقية في الحالة الاولى لا تقوم على الانتدبية وحدها وانما تقوم على الجدارة مع مراعاة الانتدبية وانها في الحالة الثانية لا تجرى باضطراد انما تحكمها ضوابط لا يمكن التحلل فيها من هذه الضوابط مثلاً عدم جواز ترقية موظف حصل في السنة السابقة على تقدير بدرجة ضعيف أو انزلت به عقوبة تأديبية تحول دون ترقية في وقت معين أو أوقف عن عمله نتيجة التحقيق جنائي أو إداري وهي أمور يجب ان توضع في الميزان قبل تقرير ترقية الموظف بالندبية بحيث ينتفى معها القبول بأن الطعن في قرار اداري يترتب عليه بحكم اللزوم الطعن في القرارات التالية له لتلق حق الطامن بها دون ما استعراض لجميع الظروف والاوضاع المحيطة بهذه القرارات ، هذا وليس في مركز الموظف اللاتحي ما يطمع على هذا النظر اذ ان حقه في الالتجاء الى القضاء لم يشرع الا لحماية هذا المركز اذ ما اعتدى عليه ، كما ان القول بأن العموى دعوى تسوية أمر يخالف الواقع اذ انها طعن على قرارات بالترقية الى درجات أعلى .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الدعوى التي يقيها المدعي بالمطالبة بالدرجة السادسة من تاريخ التمييز بالتطبيق لقواعد الإنصاف واستحقاقه للدرجة الخامسة بالتطبيق لقواعد التنسيق - تضمن هذه الدعوى بحكم اللزوم الطعن في أى قرار بالترقية الى الدرجات التالية متى تمت الترقية فيها بحسب الاقدمية في الدرجات السابقة ونفى عن تكرار الطعن في القرارات التالية - أساسى ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى التي يرفعها المدعي للطعن في القرارات التالية لا يقوم على أساسى .

ملخص الحكم :

لأن كان القرار بالترقية الى الدرجة الرابعة التي ترك فيها المدعي وقتذاك قد صدر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٠ ، ونشر في النشرة الدنية لوزارة الحربية في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، الا انه لما كان المدعي قد رفع دعواه مطالبا باستحقاقه للدرجة السادسة اعتبارا من تاريخ دخوله الخدمة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ بالتطبيق لقواعد الإنصاف ، واستحقاقه للدرجة الخامسة الكتابية من أول مايو سنة ١٩٤٦ وما يتربى على ذلك من آثار بالتطبيق لقواعد التنسيق ، فليس من شك في أن الدعوى المذكورة تتضمن بحكم اللزوم الطعن بالإلغاء في أى قرار بالترقية الى الدرجة التالية متى أثبتت الترقية فيها على دور الاقدمية بحسب الدرجات السابقة ، لارتباط هذه بذلك ارتباط القرع بالأصل لو النتيجة بالنسب ، فاذا استجاب القضاء لطلب المدعي فأنصفه وكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة ، وحدد اقدميته فيها بما يحق له صاحب الدور في الترتيبات التالية ، وكان قد صدر قبل الفصل في الدعوى قرارات تالية بالترقية على أساس الاقدمية ، فان الدعوى المذكورة تنفي صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب في تلك القرارات التالية ، ما دام الطعن

فى القرار الاول ، وهو الاصل ، يتضمن حتماً — وبحكم اللزوم — الطعن ضيقاً
فى القرارات التالية ، وهى الفرع ، كما أن تنفيذ الحكم الصادر فى تلك
الدعوى بالفناء القرار الاول وما يتوجب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع
بالنسبة للدعى فى تلك القرارات التالية ، وضماً للامور فى نصايها السليم
كأن من آثار الحكم المذكور الكاشف لاصل الحق ، ومن ثم يكون الدفع
بعدم قبول الدعوى فى غير محله .

..... (طعن ١٦٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الطعن بالانقضاء على قرار معين — شموله لجميع القرارات المرتبطة
به — مقصور على ما كان لاحقاً للقرار المطعون عليه دون السابق منها .

ملخص الحكم :

ليس صحيحاً أن الطعن بالانقضاء الموجه الى قرار ما يشمل جميع القرارات
المرتبطة به اذ انه لا يتناول من هذه القرارات إلا ما كان لاحقاً للقرار المطعون
الناؤه . أما القرارات السابق صدورها على القرار المطلوب إلغاؤه فإن
الطعن بالانقضاء لا يشملها .

..... (طعن ١٠٧٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

صدر القرار المطعون فيه يؤسسا تغطى الاقليم على نص المادة ٢٢
من قانون الموظفين ، والحال انه يجب اجراء الترقية فى خصوصية الحالة
المطروحة على أساس المفاضلة فى وزن الكفاية — الفاء القرار — ثبوت
أن الطاعن والمطعون ضده قد رقياً قبل الحكم الى الدرجة الأعلى بل وضماً
يسلوها — صيرورة الانقضاء جزئياً محصوراً فى اقلية الترقية — كيفية تنفيذ
الحكم .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من محضر لجنة شئون الموظفين أن اهتمامها في المفاضلة بين المرشحين قد انصرف الى تطبيق أو عدم تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ورشحت المظمون في ترقيته للترقية للدرجة الاولى على هذا الاساس ، مع أن هذه المادة لم يكن ثمة مجال لاعمالها نسي الخصوصية المعروضة للبحث ، بل كان يجب أن تجرى الترقية على اساس المفاضلة في وزن الكلية في الحدود التي يتطلبها القانون ، فيكون الحكم المظمون فيه إذ قضى بالالغاء حتى يمكن اجراء هذه المفاضلة قد اصاب الحق في تضائه . الا انه يجب عند اجراء المفاضلة لاصدار القرار الجديد بمعد الغاء القرار المظمون فيه أن يؤخذ في الاعتبار أن المدعى والمظمون في ترقيته كلاهما قد رقى الى الدرجة الاولى بل والى ما يعلوها بعد ذلك ، فاصبح الغاء في الواقع من الامر جزئيا محصورا في اقدمية الترقية الى الدرجة الاولى لماذا تبين أن المظمون في ترقيته هو الافضل بقى الوضع كما هو ، وإذا تبين أن المدعى هو الافضل والاوى بالترقية وجب ارجاع اقدميته في هذه الدرجة الى التاريخ المعين لذلك في القرار المظمون فيه ، وارجاع اقدمية المظمون في ترقيته الى تاريخ اول قرار نال بالترقية الى الدرجة الاولى يستحق الترقية فيه ، وهكذا بين ذوى الشأن المرشحين للترقية الى هذه الدرجة .

(ملعن ١٧٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

طلبت الغاء القرارات الادارية الخاصة بمنع علاوات — المادة ٣/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — وجوب أن تكون العلاوة من العلاوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها ايجابا أو سلبا الا بصور قرار اداري من يملكه بسلطة تقديرية — استقرار المركز الذاتي للعلاوة الاعتيادية أو علاوة الترقية — صيرورتها جزءا من المرتب — اعتبار المنازعة فيها بعد ذلك من منازعت الرواتب — الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر .

ملخص الحكم :

ان طلب الإلغاء المتعلق بعلاوة لا يعتبر من طلبات القرارات الإدارية الخاصة بمنح علاوات (المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، والبند ثالثا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة) الا اذا كانت العلاوة من العلاوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها ايجابا أو سلبا الا بصور قرار إداري ممن يملكه سلطة تقديرية ، وهذا يصدق - في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - على القرار الصادر من لجنة شؤون الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٤ منه بتأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها على حساب التقارير السنوية السرية المقدمة عن الموظف وفقا لحكم المادة ٤٢ ، كما يصدق نظريا على كل علاوة تكون الإدارة - بمقتضى القانون - مخولة منحها أو منعه سلطة تقديرية ، كما كان الشأن في العلاوات في بعض الكادرات القديمة مثل كادر سنة ١٩٣١ التي كانت تجعل منحها جوازا وتقديرية للإدارة بحسب حالة الوفورات في الميزانية ، بينما أصبح استحقاق الموظف للعلاوة الاعتيادية طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مستمدا من هذا القانون مباشرة ، وتحل في اول مايو التالي لضي الفترة المبينة فيه ما دام لم يصدر قبل ذلك قرار من لجنة شؤون الموظفين بتأجيلها أو الحرمان منها . الا اذا استقر للموظف المركز القانوني الذاتي بالنسبة لعلاوة الترقية بالقرار المنشئ لها ، او بالنسبة للعلاوة الاعتيادية بالقرار المنشئ لها ان كانت مما تمنح أو تمنع جوازا وبسلطة تقديرية ، وبالنسبة للعلاوة الاعتيادية بطول ميعادها ان استحقاقها مسبقا من القانون رأسا بنص فيه ولم يحصل تأجيلها أو الحرمان منها بقرار خاص - انه اذا ما استقر للموظف المركز الذاتي لهذه العلاوات على النص الفصل آنفا ، فانها تصبح جزءا من المرتب تضاف اليه وتتمتع فيه وتعتبر المنازعة فيها بعد ذلك من منازعات الرواتب المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والبند ثانيا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

رفع دعوى الإلغاء طعنا في قرار ترقية لا يترب عليه اعتبار درجة الموظف المظعون في ترقية خالية .

ملخص الحكم :

إذا كان استمرار المرفع براتب اثنين من الموظفين على درجتين من الدرجات التابعة لتسم الملاحة الجوية ، هو استصحاب الآثار الوضع الناشئ عن قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ المظعون فيه أكداك وهو القرار الذي رقى بموجبه هذان المهندس بغير حق على هاتين الدرجتين ، ولا يصح اعتبار استمرار حبس تلك الدرجتين في حائل فون شعورها وضرورة الترقية اليها بموجب القرار رقم ١٤٢ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ذلك ان الإدارة بما كان ينبغي لها أن تعتبر هاتين الدرجتين شاغرتين عند صدور هذا القرار حتى يصح القول بإمكان الترقية اليها ، يؤكد ذلك ان دعوى إلغاء قرار (٢١) من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يخلو الجال في شأنها من فرضين لها ان ينكشف مصيرها عن إلغاء القرار المشار اليه لصالح من اقام الدعوى وفي هذه الحال يستحق الدرجتين رافعا الدعوى اعتبارا من تاريخ القرار الملغى مما يمتنع معه اعتبارهما شاغرتين قبيل صدور قرار ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ولما أن تسفر الخصومة عن رفض طلب الإلغاء وفي هذه الحال يستمر شغل الدرجتين كما كانتا من قبل ، وعلى كلا الفرضين لا محل للتمنى على الإدارة لأنها امتنعت بغير حق من إجراء الترقية الى هاتين الدرجتين لانها كانتا على كل حال غير شاغرتين فعلا .

(طعن ١٥٢١ ، ١٥٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدۃ رقم (١١)

المبدأ :

الطعن بالالفاء على أحد القرارات الصادرة بالترقية بالادمية - يتضمن بحكم اللزوم الطعن فى أى قرار ترقية بالادمية الى الدرجات التالية - صدور حكم باستحقاق المدعى فى الترقية الى الدرجة السابقة وتحديد أفضليته فيها بما يجعله صاحب دور فى الترقية الى الدرجات التالية - يفنى صاحب الشان عن تكرار الطعن بدون موجب فى تلك القرارات التالية - أساس ذلك أن تنفيذ الحكم الصادر بالفاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح وضع المحكوم له فى الدرجات التالية *

ملخص الحكم :

ان رفع دعوى بالفاء قرار ترقية بالادمية وما يترتب على ذلك من آثار يتضمن بحكم اللزوم الطعن بالالفاء فى أى قرار بالترقية الى الدرجات التالية متى اتبعت الترقية فيها على دور الادمية بحسب الدرجات السابقة لارتباط هذه بتلك ارتباط الفرع بالأصل أو النتيجة بالسبب فإذا استجاب القضاء لطلب المدعى فأنصفه وكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة وحدد أفضليته فيها بما جعله صاحب الدور فى الترتيبات التالية وكان قد صدر قبل الفصل فى الدعوى قرارات تالية بالترقية على أساس الادمية فإن الدعوى المذكورة تفنى صاحب الشان عن تكرار الطعن بدون موجب فى تلك القرارات التالية ما دام الطعن فى القرار الاول وهو الأصل تضمن حتما وبحكم اللزوم الطعن ضمنا فى القرارات التالية وهى الفرع كما ان تنفيذ الحكم الصادر فى تلك الدعوى بالفاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى فى تلك القرارات التالية وضعا للامور فى نصابها السليم كآثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لأصل الحق ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المستند الى عدم تقديم تظلم سابق ، فى غير محله .

(طعن ١٥٠٠ لسنة ٧ ق ، ٨٣٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٥)

(م - ٢ - ج ١٥)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

طلب إلغاء قرار الترقية تأسيسا على أن المطعون في ترقيته لا تتوافر له عناصر الامتياز — هذا الطلب يتضمن طلبين أولهما إلغاء قرار تقدير الكفاية ، وثانيهما إلغاء قرار الترقية .

ملخص الحكم :

وبن حيث أن المطعون ضده الثاني أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالبا إلغاء القرار رقم ٤٠ الصادر في ١١/١/١٩٦٩ غيا تضمنه من ترقية السيد / الى الدرجة الثانية ، وقال ان المطعون مسمى ترقيته لا تتوافر له عناصر الامتياز لما هو منسوب اليه من أمور تشينه أقدم عليها حال اشرافه على ادارة المخازن ولما نسب اليه من اهماله في تطبيق اللوائح والتعليمات ومراقبة الخاضعين لاشرفائه وهي أمور تضمنها التحقيق رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٨ وطلب إلغاء قرار الترقية المطعون فيه ، ومن ثم فإن دعواه تتضمن طلبين أولهما إلغاء قرار تقدير الكفاية وثانيهما إلغاء قرار الترقية .

(طعن ٨٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

اختلاف دعوى التعويض عن دعوى الإلغاء — لا تلازم بين قضاء الإلغاء وقضاء التعويض ولكل من القضائين فلكه الخاص — إلغاء قرار إداري بسبب انطوائه على بعض الميوب الشككية — لا يستتبع حتما وبحكم اللزوم القضاء بالتعويض ما دام اغفال هذا الاجراء الشككي لا يمتد جوهريا — مثال : عدم عرض قرار على قسم التشريع بمجلس الدولة رغم وجوب عرضه على هذا القسم .

ملخص الحكم :

ان دعوى الإلغاء تختلف بداهة عن دعوى التمييز اركاناً وموضوعاً وحجية وأخص ما في الأمر انه بينما يكتفى في دعوى الإلغاء ان يكون رافعها صاحب مصلحة فانه يشترط في رافع دعوى التمييز ان يكون صاحب حق أصابته جهة الإدارة بقرارها الخاطيء بضرر يراد رتقه وتمييزه عنه ، والمؤدى اللازم لهذا النظر في جملته وتفصيله ان القضاء بالتمييز ليس من مستلزمات القضاء بالإلغاء . بل لتل من القضاة فلكه الخاص الذي يدور فيه ، فالحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق ، اذا اتبع في سياسته الأصل التقليدى المسلم ، وهو ان العيوب الشكلية التي قد تشوب القرار الإدارى فتؤدى الى الفائه لا تصلح مع ذلك لزوماً اساساً للتمييز لماذا كان المقصود من عرض القرار على قسم التشريع هو أساساً الاطمئنان الى سلامة صياغة القرار ، واذا كان الرجوع الى لجنة العورصة لا يهدف الا الى الاستئناس برأيها دون الالتزام به فان اغفال مثل هذا الاجراء لا يمكن بداهة ان يقال عنه انه عيب جوهري يسبب القضاء بالتمييز .

(طعن ٤٩٨ لسنة ٤ ق. - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تكيف طلبات الخصوم في الدعوى هو من اختصاص المحكمة . قرار وزير التربية والتعليم رقم ١١٩ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٢/٤/١٩٧١ بقواعد الترقيات الادبية بالوزارة يجعل الترقية ولاية اختيارية تستقل الإدارة بتقدير مناسبة اجرائها ومن ثم لا يستحق الموظف هذه الترقية بمجرد توافر شروطها في شأنه ومن ثم فانه يستند مركزه القانونى من القرار الذى تصدره الإدارة باجراء الترقيات الادبية - رفع الدعوى للبطلالة باقية المدعى في الترقية الى احدى الوظائف الاعلى وفقاً للقواعد المشار اليها - هذه الدعوى في حقيقتها تعتبر من دعاوى الإلغاء وليست من دعاوى

التسوية ومن ثم فإنه يتعين في هذه الحالة الطعن في قرار ادارى معين خاص باحدى حركات هذه الترقيات فيما تضمنه من تخط للدعى في الترقية ... عدم اختصام قرار ادارى معين على النحو السابق بيانه يؤدى الى عدم قبول الدعوى شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كانت المدعية قد ذهبت في تكييف دعوها الى انها من دعاوى الاستحقاق والقضاء الكابل وتسوية الحالة على اساس انها اى المدعية - تستند حقها في شغل وظيفة موجه اعدادى من القاعدة التنظيمية العامة مباشرة ما دامت قد تكاملت في حقها شروط شغل الوظيفة المذكورة طبقا لاحكام القرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧١ في شأن الترقيات الادبية للمعاملين في حقل التعليم العام ، الا انه من المبادئ المسلمة ان المحكمة تستقل بتكييف طلبات الخصوم في الدعوى ومتى كانت الترقيات الادبية التى نص عليها القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧١ الصادر من وزارة التربية والتعليم في ١٢/٤/١٩٧١ يجعل الترقية ولاية اختيارية تستقل الادارة ، بتقدير مناسبة اجرائها في ضوء ما تبين لديها من احتياجات مرفق التعليم العام الى الوظائف الرئاسية والاشرفية فهى اى الترقية الادبية بن الملاحظات التى تترخص الادارة في وزن تقدير مناسبتها وفاء بحاجات مرفق التعليم العام ، ولذلك لا يستحق الموظف الترقية الادبية طبقا للقرار الوزارى سالف الذكر بمجرد توافر شروطها في حقه ، ولكن يستند الموظف مركزه القانونى الذاتى في الترقية الى الوظيفة الادبية بن القرار الذى تصدره الادارة بناء على سلطتها التقديرية باجراء الترقية الادبية وعلى ذلك فقد كان يتعين على المدعية الطعن بالالفاء في قرار ادارى معين فيما تضمنه من تخطها على الترقية الى وظيفة موجه اعدادى الا ان المدعية لم تطعن في قرار ادارى معين ولم تتظلم من قرار ادارى معين قبل رفع الدعوى وحددت دعوها على انها من دعاوى التسوية في حين انها بن دعاوى الفاء لان حقها في الترقية الادبية لا ينشأ من مجرد تكامل شروط الترقية الادبية في حقها ولكن من القرار الادارى الصادر بناء على سلطة الادارة التقديرية فسى

اجراء القرينة واختيار مناسبتها - ومتى كثرت المدعية لم تتظلم من قرار ادارى معين، ولم تطعن بالالغاء فى قرار ادارى معين لذلك تكون دعاواها غير مقبولة ثانونا . واذ قضى الحكم المطعون فيه باحتية المدعية فى وظيفة موجه اعدادى لغة انجليزية - مائة - اى الحكم المطعون فيه - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وجاء معيبا بما يوجب الفائه ومن ثم فانه يتمين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بىلغاء الحكم المطعون فيه ، وبعدم قبول دعوى المدعية والزامها بالمصروفات .

(طعن ٥٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٥) - فى ذات المعنى
طعن ٧٠٦ لسنة ٢٥ ق بذات الجلسة .

الفرع الثاني قبول دعوى الإلغاء

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

دعوى الإلغاء خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري ذاته استنادا لمراقبة مشروعيته ، لذلك يشترط أن يكون القرار قائما منتجا أثره عند اقامة الدعوى - تخلف هذا الشرط بأن زال قبل رفع الدعوى دون أن ينفذ على أى وجهه - عدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استنادا لمراقبة مشروعيته . ولما كان القرار الإداري على هذا النحو هو موضوع الخصومة ومطحا في دعوى الإلغاء فانه يتمين أن يكون القرار قائما منتجا آثاره عند اقامة الدعوى ، فإذا ما تخلف هذا الشرط بأن زال هذا القرار قبل رفع الدعوى بالغاءه أو بانتهاء فترة نأقيته دون أن ينفذ على أى وجه كانت الدعوى غير مقبولة إذ لم تنصب على قرار إداري قائم ولم تصادف بذلك محلا .

(ملعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الطريق الذي رسمته المسادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ للتظلم من بعض القرارات المتعلقة بالشهر العقاري أمام قاضي الأمور الوقفية - لا يعد طريقا مقابلا للطعن بالإلغاء فاما من اختصاص القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان الاختصاص الذى خوله القانون لقاضى الامور الوقتية فى المادة ٣٥ وإجاز لصاحب الشأن الالتجاء اليه بصعده لا يمنع من عرض النزاع على القضاء الإدارى مباشرة للفصل فيه اذا ما انتوى هذا النزاع على طلب الغاء قرار ادارى ذلك ان الطريق الذى رسمته المادة ٣٥ ليس طريقا مقابل للطعن بالالغاء حتى يختص به قاضى الامور الوقتية اختصاصا مانعا من ولاية محكمة القضاء الإدارى ، اذ الاصل ، فى قبول الطعن بالالغاء امام هذا القضاء الا يكون ثمة طعن مقابل ومباشرة امام جهة قضائية اخرى تتوافر للطاعن امامها مزايا تضاهى الالغاء وضماناته وبشرط الا يكون قضاء هذه الجهة قضاء ولائيا لا يجد صاحب الشأن فيه موقفا حصينا تهجم لديه اوجه دفاعه وهو ما لا يتوافر فى طريق الطعن الذى رسمته المادة ٣٥ المشار اليها امام قاضى الامور الوقتية ، اذ قد يستفلق هذا الطريق ويبتنع عليه السر فيها اذا ما امتنع أمين مكتب الشهر العقارى عن اجابة صاحب الشأن الى ما اوجبه هذه المادة عليه من رفع الامر الى قاضى الامور الوقتية وهو فوق ذلك لا يكتفى فى حماية حقوق المتنازعين بصورة شاملة ذلك ان قاضى الامور الوقتية طبقا لحكم المادة ٣٥ لا يجرى تضاهه فى مواجهة الخصوم ولا تهجم فيه وسائل دفاعهم بل يصدر قراره الولائى على وجه السرعة وفى غير حضورهم ويكون قراره غير قابل للطعن .

(طعن ٩٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

الاصل فى الاختصاص بدعوى الالغاء الا يوجد طريق طعن مقابل ومباشر - تفصيل لذلك - مثال - الطريق الذى رسمته المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى للتظلم من بعض التصرفات المتعلقة بالشهر العقارى امام قاضى الامور الوقتية - لا يعد طريقا مقابلا للطعن بالالغاء مانعا من اختصاص القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

ان الاصل فى قبول الطعن بالالفاء اهام القضاء الادارى الا يوجد طعن متقابل ومباشر ينص القانون على اختصاص جهة قضائية اخرى به بشرط ان تتوفر للطاعن اهامها مزايا قضاء الفاء وضماناته . وبشرط الا تكون هذه الجهة قضاء ولاثيا لا يجد فيه صاحب الشان مؤثلا حصينا تبحص لديه اوجه دفاعه ويلاحظ ان بعض هذه الشروط التى يتوقف عليها عدم قبول الدعوى اهام قضاء الفاء غير متوافر فى طريق الطعن الذى رسته المادة ٢٥ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ذلك ان الطريق الذى رسمه القانون المذكور — فضلا عن كونه طريقا غير مباشر ، كما تذهب الى ذلك مذكرته الايضاحية — ماته قد يستغرق على المعارض اذا امتنع امين مكتب الشهر عن اجابته الى ما اوجبه عليه المادة ٣٥ سالفه الذكر ، وهو فوق ذلك لا يكفل حماية حقوق المتنازعين بصورة ناجعة لان الجهة التى تحسم الخلاف القائم حول لزوم البيانات او عدم لزومها لا يجرى تفاؤها فى مواجهة الخصوم ولا تبحص وسائل دفاعهم بل تصدر قرارها الولائى على وجه السرعة وفى غير محضرهم ويكون قرارها غير قابل للطعن .

(طعن ٢٤٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول دعوى الفاء شكلا — يتضمن الحكم باختصاص المحكمة بنظرها — صمورة هذا الحكم نهائيا تمنع من اثاره مسألة الاختصاص فى دعوى التعويض فى ذات الموضوع .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من تقرير الطعن ان دعوى التعويض الراهنة تعتبر فرعا لدعوى الفاء رقم ٢١ لسنة ٤ القضائية اذ ان المدعى بعد ان اخفق فى دعوى الفاء المذكورة لجأ الى اقامة الدعوى الراهنة بطلب التعويض عن

الضرر الذى ادعى انه اصابه على أساس ادعائه بعدم مشروعية ذات القرار الإدارى الذى كان قد طلب الغاءه بدعوى الإلغاء المشار إليها بسبب ذات العيب الذى ادعى فى دعوى الإلغاء سألغة الذكر انه لحق القرار الإدارى المذكور . واذا كان الأمر كذلك فانه لا تجوز العودة فى الدعوى الراهنة الى إثارة مسألة الاختصاص والفصل فيها من جديد ، لان الحكم الصادر فى دعوى الإلغاء رقم ٣١٨ لسنة ٤ القضائية سألغة الذكر اذ قضى بعدم قبولها ، يكون قد قضى ضمنيا باختصاص المحكمة بنظرها ، وهو فى ذلك نهائى ، ومن ثم فقد حاز فى مسألة الاختصاص قوة الأمر المقضى . فهو يقيّد المحكمة فى هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ، وذلك ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل فى طلبات الغاء القرارات الإدارية ، والقاعدة فى حجية الأمر المقضى هى ان الحكم فى شيء حكم نسبيا يتفرع منه .

(طعن ٧٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

تصدى المحكمة لموضوع الدعوى يتكون بعد ثبوت توافر شروطها
الحكم بعدم قبول الدعوى فى حالة عدم توافرها دون التغفل فى الموضوع

ملخص الحكم :

ان لدعوى الإلغاء طبقا لما جرى عليه القضاء الإدارى شروطا لا بد من توافرها حتى تكون هذه الدعوى مقبولة أمام القضاء وعليه ان يتصدى لها بالفحص قبل ان يتصدى لموضوع المخالفة المدعاة اذ لا يمكنه بحث الموضوع الا بعد ان يتأكد له توافر هذه الشروط واذا لم تتوافر تحتم عليه الحكم بعدم قبولها دون التغفل فى الموضوع .

(طعن ٣٠٠٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

وجوب بحث مسألة القبول الشكلي قبل التمويض لسقوط الدعوى

بالتقدم الطويل .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط دعوى الالفاء بالتقدم الطويل دون بحث مسألة القبول الشكلي للدعوى ابتداء طبقاً لاحكام قانون مجلس الدولة وهو أصلاً قانون هذه الدعوى بحسبانها من دعوى الالفاء، (وكان المدعى يطلب ارجاع اقتديته في درجة صانع دقيق ممتاز الى ١٩٥٦/٢/٢٤ تاريخ القرار الصادر بترقية بعض العاملين الى هذه الدرجة) لانه يكون قد شابه التقصير في التسبب وبخالفه القانون .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

قبول دعوى الالفاء بنوط بنوفر شرط المصلحة الشخصية لرافعها —

ينسج شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى الفاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها ان تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له — اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعوى الالفاء على النحو السابق لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة — المدعى بصفته محامياً لديه عديد من القضايا التي اقامها امام محكمة القضاء الاداري وتظورها دائرة منازعات الافراد والهيئات له مصلحة شخصية في هامة دعوى الفاء قرار رئيس الجمهورية بمنح نائب رئيس مجلس الدولة وسام الاستحقاق من الطبقة الاولى اذ انه كان في تاريخ منح الوسام المازو عنه يرأس الدائرة التي كثيراً ما يختصم المحامي امامها —

رئيس الجمهورية بصفته - فإن له - مصلحة في الطعن في قرار منسح
الوسام ضامنا لنقاء قاضيه وتجرده وحيثه - قرار رئيس الجمهورية بمنح
وسام من اوسمة الدولة (وسام الاستحقاق من الدرجة الاولى) ل أحد اعضاء
مجلس الدولة في مناسبة قومية عامة بصفته عضوا بمجلس ادارة الهيئة
العامة للإصلاح الزراعى - منح الوسام كان لصفة تختلف عن صفته كمضو
بمجلس الدولة ولا علاقة لها بوظيفته القضائية بمحاكم مجلس الدولة -
هذا القرار لا تريبه شبهة ولا تمتوره مخالفة قانونيه - القرار صحيح في
شريعة القانون ولا حاجة في الادعاء بعدم مشروعية منح الوسام بنص المادة
١٢٢ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المعاملة الاستثنائية التي
حظرت المسادة ان يعامل بها أحد الاعضاء وردت في معرض تحديد المرتبات
والمعاشات والبدلات وسائر المزايا المالية الأخرى *

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحسبة في شريعة الاسلام التي جعلها
الدستور المصرى المصدر الرئيس للتشريع ، لم تنشر دعواها الا لحماية
النظام الاجتهادى والاخلاقى ، أى لحماية النظام العام والاداب العامة
بالتعبير القانونى المعاصر ، وقد أقرت معاهلات الفقه والقضاء التزام
القاضى بالحكم من تلقاء نفسه في كل ما يخالف النظام العام والاداب العامة .
وأردف الطاعن ان احكام التنظيم القضائى لمجلس الدولة والسلطة القضائية
تعتبر من مروع النظام العام ، فاذا نصت المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتقابلها المادة ٦٨ من قانون السلطة
القضائية - على تحريم معاملة عضو مجلس الدولة باية معاملة استثنائية :
فان هذا النص وهو يتعلق بالنظام العام ، يحرم الحكم على خلافه ، ويفدو
للطاعن الصفة والمصلحة في الطعن على القرار المطعون فيه .

يضاف الى ذلك أن الطاعن بصفته محاميا يتعامل مع دائرة منازعات
الافراد والهيئات بمجلس الدولة - التى كان يرأسها السيد المستشار

..... في عديد من قضاياها المثالة على رئيس الجمهورية مانح الوصاف المذكور . ومن ثم فإن للطاعن مصلحة في نقاء قاضيه وتجرده وسيرته . وقد غاب الحكم المطعون فيه أنه قرر في عبارة مرسلته وبجملته عدم تعارض القرار المطعون فيه مع أى نص من نصوص التشريعات المنظمة للسلطة القضائية أو مجلس الدولة ، دون أن يبين أسباب توافق القرار المطعون فيه مع حكم المادتين المشار اليهما في دفاع المدعى .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « لا تقبل الطلبات الآتية :

(أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) » .

وقد اضطرت أحكام المحكمة الإدارية العليا على أنه يجب أن تكون تلك المصلحة شخصية وبباشرة — إلا أنه في مجال دعاوى الإلغاء وحيث تتصل هذه الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام فإن القضاء الإداري — بإازره الفقه — لا يتف في تفسير شرط المصلحة الشخصية عند ضرورة وجود حق يكون القرار الإداري المطلوب إلغاؤه قد أهدره أو مس به — كما هو الحال بالنسبة لدعاوى التعويض وسائر الدعاوى الحقوقية — وإنما يتجاوز ذلك بالقدر الذي يتفق ويسهم في تحقيق مبادئ المشروعية وأرساء مقتضيات النظام العام ، بحيث يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جديده له وجدير بالذكر أن اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء على النحو السابق لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحصبة ، فلا يزال قبول دعوى الإلغاء منوطا بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الدعوى المثالة ، يبين أن المدعى يبرر مصلحته في اقامة دعواه بأنه بصفته محاميا لمديد من القضايا التي اقلها أمام محكمة القضاء الإداري ، وتنتظرها دائرة (منازعات الأفراد والهيئات) التي كان يرأسها السيد المستشار في تاريخ منح الوصاف

المفوه عنه ويختصم فيها رئيس الجمهورية — بصفته — فإن له مصلحة في الطعن على قرار منح الوسام ضمانا لبقاء تناخيه وتجرده وحيدته .

ومن حيث أنه في حدود ما تقدم تبدو للمدعى مصلحة شخصية في أن يقيم دعواه الماثلة ، مستهدفا منع ما قد يكون من شأنه التأثير على حيطة القاضي أو تجرده أو استقلاله ، وليطمئن المتقاضيين إلى سير العدالة على النهج الذي أمر الله به واستقرت عليه كافة النظم والشرائع ، ولتستقيم الموازين القسط في يد العدالة .

ولا مراد أن قبول هذه الدعوى ، وتحجيسها وتحقيق وقائعها ، وإعلان وجه الحق فيها أدعى إلى تحقيق مصلحة العدالة ذاتها ، وأقرب إلى نفي الريب والفتون والشبهات .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى في رغبها ، قد جانبه الصواب ، فيتمين القضاء بالغائه وبقبول الدعوى شكلا .

ومن حيث أنه لما كان طرفا الخصومة قد أبديا وجهات نظرهما ، وقبما دناهما في الموضوع وما يتعلق به من أوراق ومستندات . وكانت الدعوى على هذا النحو مهية للفصل في موضوعها ، لذا فإن لهذه المحكمة وقد قضت بإلغاء الحكم المطعون فيه والقاضي بعدم قبول الدعوى ، وبقبولها أن تتصدى للفصل في موضوعها .

ومن حيث أن الوسام الذي منح للسيد المستشار ، كان منحه له بصفته عضو بمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على صدور أول قانون للإصلاح الزراعي في مصر . ولم يكن منح الأوسمة مقصورا على سيادته ، وإنما تم منحها حسب صريح تائشيرة السيد رئيس الجمهورية لكل من عمل في مشروع الإصلاح الزراعي بدءا من الوزير الأسبق للزراعة السيد / سيد برعى . وقد شملت الكشوف بأسماء من منحوا الأوسمة مديحا من العاملين في هذا المجال بوزارة الزراعة والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وبعض رؤساء مجالس المدن وغيرهم . ومتى استبان

ذلك غدا واضحا ان الوسام الذى - منح للسيد المستشار لا علاقة له بوظيفته القضائية ، ولا بصفته قاضيا بحكم مجلس الدولة ، وانما كان منح الوسام فى مناسبة قومية لصفة اخرى قبلت لسيادته وهى عضوية مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .. وقد شاركه فى هذا التكريم الادبى عديد من العاملين فى مجال الإصلاح الزراعى بما ينمى على وجه اليقين شبهة المعاملة الاستثنائية للسيد المذكور ، فضلا عن انقطاع العلاقة او الأثر بالوظيفة القضائية التى كان يتولاها سيادته .

ومن حيث انه لا حاجة فى الادعاء بمعتم مشروعية منح الوسام للسيد المذكور بنص المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - والمقابلة لنص المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - ذلك ان المادة ١٢٢ المشار اليها تنص على ان تحديد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للمجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح ان يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية او ان يعامل معاملة استثنائية بأية صورة . وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى كذلك بالمعاشات ونظامها الأحكام التى تفرز فى شأن الوظائف المماثلة بقانون السلطة القضائية .

وقد وردت هذه المادة فى الفصل الثامن من الباب الرابع من قانون مجلس الدولة ، وهذا الفصل خاص بمرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم .. ويتضح بجلاء من سياق عبارة نص المادة المذكورة ان المعاملة الاستثنائية التى حظرت المادة ان يعامل بها أحد أعضاء مجلس الدولة ، انما وردت فى معرض تحديد المرتبات والمعاشات والبدلات وسائر المزايا المالية الأخرى . وقد وردت عبارة « أو ان يعامل معاملة استثنائية بأية صورة » معطوفة على عبارة « ولا يصح ان يقرر لاحد منهم مرتب بصفة شخصية » . ومن ثم يتخصص محلولها ومعناها فى المجال الذى وردت فيه أى فى مجال المرتبات والمعاشات والمزايا المالية الأخرى . (طعن ٦٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٦)

الفرع الثالث
الاجراءات المسبقة على رفع الدعوى
(النظم الوجوبى)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتقرير حالات النظم الوجوبى - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات النظم وطريقة الفصل فيه - كيفية حساب ميعاد الطعن القضائى فى حالة الرفض الضمنى للنظم - التاريخ الذى يتخذ أساسا لحساب مدة الطعن - هو تاريخ النظم الى جهة الادارة وقبده برقم مسلسل فى السجل المحدث لذلك وليس تحريره او اى تاريخ آخر .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى يحكم هذه المنازعة قد نصت فى بندها الثانى على أنه لا تقبل الطلبات التى يقدم بها الموظفون الى مجلس الدولة بإلغاء القرارات الادارية النهائية بالتعيين أو الترقية أو منح العلاوات أو بالإحالة الى المعاش أو الاستيداع أو الفصل عن غير الطريق التاديبى وذلك قبل النظم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا النظم . وقد نصت هذه المادة على ان تبين اجراءات النظم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء . وخولت المادة ١٩ من القانون المشار اليه لكل ذى مصلحة ان يتقدم من القرار الادارى قبل طلبه الفائه وحدثت ميعاد البت فى النظم واثره على المواعيد . ونصت المادة ١٩ آتية الذكر على أنه « يجب أن يبت فى النظم قبل مضى ستهن

يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ،
ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات
المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار
الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ،
ونصت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل
سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه على
أن « يختص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقى التظلمات وتيدها برقم
مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها » وبغاد هذه النصوص
في مجموعها أن القانون حين أوجب التظلم الإداري في الحالات المنصوص
عليها فيه ورسم طريقة وبين إجراءاته قضى في نفس الوقت بوجوب البت
في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، واعتبر فوات الستين
يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة
رفضه وجعل ميعاد رفع الدعوى في الطعن في القرار الخاص بالتظلم
ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة أي افترض في الإدارة
أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا
الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم ، فالمرشح لم يفصل
ببيان طريقة حسب ميعاد الطعن القضائي في حالة عدم الرد على التظلم
وضبطا لهذه المواعيد وتنفيذا لأحكام القانون في هذا الصدد ، قرر مجلس
الوزراء في قراره آنف الذكر ، إنشاء سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم
التظلمات ، ومن ثم يتعين تحديد ميعاد الطعن على أساس صياغة
من تاريخ تقديم التظلم ، وتيده برقم مسلسل في السجل الخاص لا من
تاريخ تحريره أو من أي تاريخ آخر .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

اغفال التظلم في حالة وجوبه - عدم قبول الدعوى ولو كان ميماد
رغمها لم ينقض - استحداث نظام التظلم الوجوبى بالقانونى رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لبعض دعاوى الإلغاء - سريان هذا الوضع
المستحدث على الدعوى التى ترفع بعد العمل بذلك القانون ولو كان القرار
المطلوب الغاؤه صادرا قبل ذلك - تقديم التظلم من هذا القرار في ظل
القانون السابق - إنتاجه لآثره في هذا الخصوص في ظل القانون
الجديد - المادة ٢ مراععات .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم
مجلس الدولة استحدثت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المتقدمة رأسا بالغاء
القرارات الادارية التى عينتها وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية
التي اصدرت القرارات او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت
في هذا التظلم الذى يبين اجراءاته وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس
الوزراء ، وقد صدر هذا القرار في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ . نعم قبول
الدعوى بالغاء هذه القرارات يترتب - والحالة هذه - على عدم اتخاذ
اجراء معين قبل رفعها امام القضاء الادارى ، فيسرى على كل دعوى ترفع
بعد ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥) ، ولو كانت الدعوى بطلب الغاء قرار صدر قبل ذلك ،
ما دام لم يتظلم صاحب الشأن منه الى الجهة التى اصدرت القرار
او الى الجهة الرئيسية ، ولم ينتظر فوات المواعيد المقررة للبت في هذا
التظلم ، ولكن بمراماة ان الاجراء الذى يكون قد تم صحيحا في ظل القانون
السابق ويعتبر طبقا له منتجا لآثر التظلم الادارى يظل منتجا لآثره في
هذا الخصوص في ظل القانون الجديد ، وذلك بالتطبيق للهادة الثانية
(م - ٣ - ج ١٥)

من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم اذا ثبت ان القرار المطعون فيه قد صدر في سنة ١٩٥٠ ، الا ان الدعوى يطلب الغائه لم ترفع الا في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، ولم يسبقها اجراء تم صحيحا في ظل التساؤل السابق منتجا لآثر التنظيم الاداري ، فكان يتمين على المدعى — والحالة هذه — ان يسلك على سبيل الوجوب طريق التنظيم الاداري وان ينتظر المواعيد المقررة للبت فيه ، وذلك قبل رفع دعواه ، والا كانت غير مقبولة ، حتى لو صح ان ميعاد رفعها طبقا للمادة ١٩ من التساؤل رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لم ينقض .

(طعن ١٥١٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

دعوى يطلب الغاء قرار مساندر بترقية موظف — لا تقبل الا بعد التنظيم من القرار وانتظار المواعيد المقررة للبت فيه — الطعن في قرارين متتاليين صدرا بالترقية بعد انتهاء المواعيد المذكورة بالنسبة للتنظيم المقدم في اولهما دون الثاني — قبولها متى كان القرار الثاني يعتبر استمرارا للقرار الاول ومقتضى له وكان المدعى قد اضطر لرفعها قبل انقضاء الميعاد بالنسبة للقرار الاول — مثال .

ملخص الحكم :

اذا كان القرار الثاني المطعون فيه لا يحذر ان يكون في حقيقته استمرارا للقرار الاول ومقتضى له ، اذ ينبع من نفس الفكرة التي صدر عنها القرار الاول ، وهي ان المتقولين جديدا من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري يستصبحون جميعا اتدبياتهم في الدرجة السادسة في هذا الكادر عند نقلهم الى الكادر الاعلى ، وانه بناء على هذه الاقدمية يحل دورهم في الترقية الى الدرجة الخامسة ، فصدر القراران المطعون فيهما بالانقضاء على هذا

الأساس - إذا كان ذلك كذلك ، فإن المطعون عليه أذ يطعن فيها إنما يقيم طعنه على أساس قانوني واحد بالنسبة اليها معا ، هو أن هؤلاء المختولين من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى لا يستصحبون امتيازاتهم في الدرجة السادسة الكتابية ، فلا يحل دورهم في الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، وإن المطعون عليه يعتبر أسبق منهم في هذه الدرجة السادسة الادارية ، ولولى بالترقية قبلهم الى الدرجة الخامسة ، وبهذه المثابة يعتبر طعنه بالغاء القرارين متضمنا القرارين معا بما يغنى عن انتظار الفصل في تظلمه ما دام قد اضطر لإقامة الدعوى بالمطعن في القرار الأول في آخر الميعاد .

(طعن ٣٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قامعة رقم (٢٥)

المبدأ :

وجوب التنظيم الى جهة الادارة قبل رفع دعوى الإلغاء في بعض المنازعات الخاصة بالموظفين والا كانت الدعوى غير مقبولة - المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - التنظيم الوجوبي لا يكون الا بالنسبة للقرارات القابلة للسحب - لا جدوى من هذا التنظيم اذا امتنع على الادارة إعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها باصداره او لعدم وجود سلطة رئيسية تلك التعميقا على مصدره .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في مقررتها الثانية على أنه « ولا تقبل الطلبات الآتية : (١) . . . (٢) الطلبات المقدمة رأسا بالغاء القرارات الادارية المنصوص عليها في البندين « ثالثا » و « رابعا » عدا ما كان منها صادرا من مجالس تاديبية والبند « خامسا » من المادة ٨ ، وذلك قبل التنظيم منها

الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .» ، وقد تناول البند « رابعا » من المادة ٨ من القانون المذكور « الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » - وجاء بالمذكورة الايضاحية لهذا القانون « وفيما يختص بتنظيم التظلم وجعله وجوبيا بالنسبة الى القرارات القابلة للسحب والصادرة فى شأن الموظفين (مادة ١٢ فقرة ٣) ، فان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس ، بانتهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ، ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه ، فان رفضته او لم تبت فيه فى خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى . ومفاد هذا ان التظلم الوجوبى السابق - سواء الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار ان كانت هى التى تملك سحبه او الرجوع فيه ، او الى الهيئات الرئيسية ان كان المرجع اليها فى هذا السحب ، وهو الذى جعله المشرع شرطا لقبول طلب الغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقتره بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فيه - لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قابلا للسحب من هذه القرارات ، للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التظلم ، وهى الرغبة فى تقليل المنازعات بانهاؤها فى مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالمعول من القرار المتظلم منه ، ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه ، فاذا امتنع على الادارة اعادة النظر فى القرار لاستنفاد ولايتها باصداره او لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعتيق على الجهة الادارية التى اصدرته ، فان التظلم فى هذه الحالة يصبح غير مجد ولا منتج ، وبذلك تنقضي حكمته وتزول الغاية من التريص طوال المدة المقررة ، حتى تنقضى الادارة الى الحق او ترفض التظلم او تسكت عن البت فيه . ويؤكد هذا النظر الاستثناء الخاص بالقرارات الصادرة من مجالس تأديبية الذى نصت عليه المادة ١٢ سالف الذكر وأخرجته من عداد الطلبات المبينة فى البند « رابعا » من المادة ٨ من القانون ، وهى التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، ذلك ان القرارات الصادرة من

المجالس التاديبية لا تملك أية سلطة إدارية التمتيب عليها بالإنشاء أو التعديل ، ومن ثم استبعدوا الشارع من طائفة القرارات التاديبية التي أوجب التنظيم المسبق فيها إلى الإدارة قبل رفع الدعوى بالفائها أمام القضاء ، وذلك على خلاف القرارات النهائية الصادرة من السلطات التاديبية الأخرى والتي قد يجدى التنظيم منها إلى هذه السلطات .
(طعن ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٥)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

لا تقبل الطلبات المقدمة رأساً بالفاء بعض القرارات الإدارية إلا بعد التنظيم منها إلى الهيئة الإدارية المختصة وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التنظيم - التنظيم بعد رفع الدعوى بالفاء هذه القرارات لا يجدى به الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم التنظيم - سليم .

ملخص الحكم :

أقام المدعى دعواه بطلب الفاء هذا القرار بالمرضية التي أودعها قلم كتاب المحكمة الإدارية لوزارة العدل بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٢ ولم يسبق إيداع هذه المرضية تنظيم من القرار المطعون فيه على مقتضى قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٥/٤/١٦ بشأن إجراءات التنظيم من القرارات الإدارية ، وأنهما قدم هذا التنظيم إلى السيد وزير العدل بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٤ أي بعد رفع دعواه ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق إذ قضى بعدم قبول طلب الفاء القرار المطعون فيه بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، الذي رفعت الدعوى في ظله . وهي تنص على ألا تقبل الطلبات المقدمة رأساً بالفاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البندين « ثالثاً » و « رابعاً » . . من المادة ٨ وذلك قبل التنظيم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التنظيم .

(طعن ٧٩٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

انسحط القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة
التنظيم قبل الطعن في قرارات الترقية - التوسع في معنى التنظيم ليشمل
كل ما تقدم به الموظف للمتمسك بحقه والمطالبة به .

ملخص الحكم :

حيث ان المدعى تقدم بطلب بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٥٩ . الى السيد
الدير العام للتعليم الزراعي اوضح فيه انه يقوم بتدريس مادة البساتين
وان تقديراته في السنتين الماضيتين تؤهله للترقية الى وظيفة مدرس
اول ولكن عند ما تقدم للاختبار الشخصي كان متعيا وفاته ان يكر
للجنة انه « مجهد » قد نال منه التعب كل مال ولم يتمكن من طلب تأجيل
الاختبار الشخصي ليوم آخر - والتمس في طلبه صرف النظر عن نتيجة
الاختبار الشخصي السابق لتدبيره واعادة امتحانه في يوم آخر كيلا تفلت
منه فرصة الترقية عن هذا العام وقد اشر السيد ناظر المدرسة بتاريخ
٢٥/١٠/١٩٥٩ على الطلب برفعه الى السيد مدير عام التعليم الزراعي
مقترحاً اعادة امتحانه في الاختبار الشخصي - ويعرض الطلب على كبير
المفتشين اعادت الادارة العامة للتعليم الزراعي بكتابها المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٥٩
والموجه الى المدرسة الزراعية بطنطا بانه ليس من الحكمة اعادة الاختبار
الشخصي هذا العام ، وعلى اثر ذلك اتهم المدعى دعواه بايداع عريضتها
في ٢٣/١٢/١٩٥٩ .

ومن حيث ان الطلب المقدم من المدعى يتضمن بلا مراء تظلماً من
تخطيه في الترقية الى وظيفة مدرس اول اذ انه اورد فيه ما يفيد تمسكه
بحقه ومطالبته باقتضائية ، وذلك انه اثار صراحة فيه الى احقته
في الترقية الى وظيفة مدرس اول لان تقديراته في السنتين الماضيتين
تؤهله لذلك ولما استثمر بانه لم يوفق في الاختبار الشخصي الذي

اجرى بمناسبة الترقية الى وظائف المدرسين الاول طالب باعادة اختياره حتى لا يفوته فرصة الترقية وقد رفض تظلمه فى ١٠/٢٨/١٩٥٩ وبعد صدور قرار الترقية المطعون فيه فى ١٠/٢٨/١٩٥٩ وهو التاريخ الذى تظلم فيه بالفعل ومن ثم علم يكن مقتضى او ضرورة لتكرار تظلمه مرة اخرى - ولا مفتح فيها جاء بطعن الحكومة .

(طعن ٢٨٩ سنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

خلو التظلم الإدارى من طابع الدفعة - لا بطلان - يكفى ان يقوم التظلم بالفعل بين سمع الإدارة وبصرها حتى يترتب عليه اثره وان اعوزه استيفاء اجراء شكلى متطلب لغرض آخر لم يترتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دفعة جزاء البطلان - الورقة التى تقدم الى الجهات القضائية او الادارية غير مستوفية رسم الدفعة لا تعتبر معدومة فى ذاتها او كان لم تكن وانما يمتنع على القضاة والموظفين اجراء أى عمل من اختصاصهم فى شأنها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها - الورقة صالحة فى ذاتها وقابلة بما فيها وانما العمل المطلوب من هؤلاء الموظفين برجا من جانبهم الى ما بعد سداد الرسم - تحقق الاثر القانونى الذى يترتب المترع على واقعة تقديم التظلم ، وان خلا من رسم الدفعة ، من حيث اعتبار شرط التظلم الإدارى السابق مرعيا قبل رفع دعوى الالفاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التى نصت على عدم قبول الطلبات المعلقة رأسا بلغشاء القرارات الادارية التى عينتها ، ومنها القرارات النهائية للسلطات التأديبية عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية ،

لوضح ان هذا هو الشأن في خصوص القرار الوزاري المطعون فيه رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ الصادر من السيد وكيل وزارة الاقتصاد بفصل المسمى من خدمة الحكومة مع حرمانه من مرتبه عن مدد غيابيه بدون اذن وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ، قد نصت في فقرتها الاخيرة على انه « وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية » وقد نصت المسادة الاولى من هذا القرار على ان « يقدم النظام من القرار الاداري الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه او بكتاب موصى عليه بصحوب بطم الوصول » . وظاهر من هذا ان المشرع ، وان كان قد جعل التظلم المعنى بهذا النص وجوبيا ، الا انه ضبطه ونظم اجراءاته وطريقة الفصل فيه على وجه راعى فيه جانب التيسير على المتظلم ، اذ اجاز تقديمه بطلب او بكتاب موصى عليه ، وذلك على سبيل البيان والتوجيه الذي لم يثبت على مخالفته اى بطلان ، وانما قصد به ايجاد دليل اثبات على حصول التظلم وتاريخ تقديمه لما لذلك من اهمية بالنسبة الى مواعيد رفع دعوى الالفاء والى قبول هذه الدعوى ، مع تمكين المتظلم من بسط اسباب تظلمه من القرار وتبصر الادارة في الوقت ذاته بهذه الاسباب حتى يتسنى لها وزنها وتقدير جديتها لا يمكن البت في التظلم ، واذا كان من الجائز تقديم التظلم بكتاب موصى عليه او باى طريق يتحقق معه الغرض الذي تفياه الشارح من النظام ، فلا وجه لاستلزام وضع طابع دفة على اتساع الورق على تعبير صاحب الشأن من رغبته في التظلم من القرار بل يكفي ان يقوم التظلم بالفعل بين سمع الادارة وبصرها حتى يترتب عليه اثره القانوني وان امور استيفاء اجراء شكلى متطلب لغرض آخر لم يترتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دفة جزاء البطلان ، اذ قضى في المسادة ١٦ منه بانه « لا يجوز للقضاة وكتاب المحاكم ومندوبى القضاء والموظفين الاداريين اصدار احكام او قرارات او وضع اشاراتهم او التصديق على امضاءات او القيام بامورهم او باجراء اى عمل داخل في اختصاصهم ما لم يتيقنوا اولاً ان الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون على المستندات المقدمة اليهم

قد ادبت فعلا ، وكل حكم يصدر أو عمل رسمي يؤدي وكذلك كل عقد يتم خلافا للأحكام المتقدمة لا يجوز التمسك به حتى تؤدي الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات » . ومؤدى هذا أن الورقة التي تقدم إلى الجهة القضائية أو الإدارية غير مستوفية لرسم الدفعة لا تعتبر معدومة في ذاتها أو كأن لم تكن ، وإنما يمنع عن القضاة والموظفين الذين عدهم النص إجراء أى عمل من اختصاصهم في شأنها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها ، أى تعليق العمل على أداء الرسم ، فالورقة ضالحة في ذاتها وقائمة بما فيها وإنما العمل المطلوب من هؤلاء مبرجا من جانبهم إلى ما بعد سداد الرسم ، فإذا أدى هذا الرسم أدى العمل تبعا له . على أن الشارع قد افترض إمكان صدور حكم أو أداء عمل رسمي أو اتزام عقد خلافا لذلك ، ومع هذا لم يقرر بطلان الحكم أو العمل أو العقد في هذه الحالة . أو انعدام أثره ، بل قضى بوقف التمسك به حتى تؤدي الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات ، فإذا ادبت ولو بتأخرة سقط هذا الحق من التمسك . ومن ثم فليس بسلطت أن يتكر على المذمى تقديمه بالفعل تظلم ادائيا من قرار فصله وفقا لنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . قبل رفع دعواه بطلب إلغاء هذا القرار وأن سأل للجهة الإدارية الامتناع عن النظر فيه بسبب عدم أداء رسم الدفعة المستحق عليه — أو صح أن ثمة دفعة مستحقة على مثل هذا التظلم — ولا يمنع هذا الموقف السلبي من جانب الإدارة — أن لم ينشأ دعوة التظلم إلى أداء هذا الرسم — من تحقق الأثر القانوني الذي رتبته المشرع على واقعة تقديم التظلم من حيث اعتبار شرط التظلم الإداري السابق برعا من جانب المذمى قبل رفع دعوى الإلغاء .

(طعن ١٦٧٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩)

المبدأ :

التنظيم الوجوبى السابق على رفع الدعوى - تقديمه - للوزير اذا كان هو مصدر القرار ذاته أو له سلطة التمتع به عليه - امكان تقديمه الى مصدر القرار اذا كان صادرا من غير الوزير ولم يكن للوزير سلطة التمتع به عليه باعتباره هيئة رئيسية - المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/٤/٦ والمادتين ١٢ و ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بوجود توجيه التنظيم الإدارى الى الوزير المختص ، وفقا لما قرره المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التنظيم الإدارى ، وإلا كان النظام باطلا غير منتج لآثاره - لا وجه لذلك ، لأن ثمة طريقتين للتنظيم طبقا للمفهوم المادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة : هما التنظيم الى مصدر القرار نفسه أو الى الهيئات الرئيسية . ولم يقصد قرار مجلس الوزراء المشار اليه تمطيل طريق التنظيم الى مصدر القرار ذاته ، بل انه - باعتباره أداة اخرى - لا يملك تعديل حكم ورد بأداة أعلى هى القانون ، وغاية الأمر أن قرار مجلس الوزراء المذكور انما استهدف تبسيط الإجراءات وتنظيمها فى شأن كيفية استخدام التنظيم ونظيره والبت فيه وذلك على سبيل محدد منضبط . وغنى عن البيان أن تقديم التنظيم الى الوزير نفسه لا يكون واجبا الا حينها يكون هو مصدر القرار ذاته ، أو تكون له سلطة التمتع به على القرار وإن لم يكن هو مصدره باعتباره الهيئة الرئيسية ، فإذا كان القرار صادرا من غير الوزير ، ولم يكن للوزير سلطة التمتع به عليه باعتباره هيئة رئيسية ، كان تقديم التنظيم الى مصدر القرار نفسه صحيحا ومنتجا لآثاره طبقا للقانون فإذا ثبت ان القرار المطعون فيه صادر بعقوبة الإنذار من رئيس محكمة ابتدائية فى ٢٧ من يونيه

سنة ١٩٥٥ ، بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقت أن كانت سلطة في هذا الشأن نهائية لا معتب عليها من سلطة أعلى بوصفه رئيس مصلحة ، طبقا للمادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (قبل تعديله بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥) الذي ينطبق فيها لم يرد فيه نص خاص في قانون نظام القضاء ، فانه يترتب على ذلك أن تقديم التظلم اليه راسا في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٥ يعتبر - والحالة هذه - منتجا لآثاره ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون .

(طعن ٦٨٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

مقاعضة رقم (٣٠)

المبدأ :

عدم عرض التظلم على الوزير خلال ثلاثين يوما - لا بطلان - قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ .

ملخص الحكم :

ان الشارع لم يربط - في صدد التظلم المقدم اعمالا للنصوص تزار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/٦ - أي بطلان على عدم عرض اوراق التظلم الإداري على الهيئة الرئيسية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ولا بطلان الا بنص . وما تحديد هذا الميعاد الا من قبيل التنظيم والتوجيه لتمجيد البت في مثل هذا التظلم الذي افسحت له المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ميعادا عهته ستون يوما .

(طعن ٨٢٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٨)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

صندوق قرار برفض التظلم - ثبوت أن تأشيرة الرفض منسطرة على مذكرة المفوض المتضمنة أسبابا للرفض اعتنقها الوزير - اعتبار قرار الرفض سببيا .
ملخص الحكم :

مضى ثبت أن قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثابت بتأشيرته منه مدونة على ذيل المذكرة المرفوعة إليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة بنتيجة فحص هذا التظلم ، والمتضمنة بياناً مفصلاً للأسباب والأسانيد التي انتهت منها المفوض إلى التوصية برفض التظلم المذكور ، والتي اعتنقها الوزير إذ أخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنقض على هذا القرار بأنه جاء غير مسبب .

(طعن ٣٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين والنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - التظلم منها قبل رفع الدعوى بطلب الغائها - لا يعتبر باطلاً إذا لم يقدم إلى الوزير المختص - الاجراءات المبينة في قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ بشأن التظلم - لا يترتب على مخالفتها البطلان .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن الدعوى تظلم اداريا من القرار الصادر من مدير عام مصلحة السكك الحديدية بفسله من الخدمة ، طالبا سحب هذا القرار ،

الذي تحقق عليه به في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ ، وذلك بمريضة مؤرخة ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ ، قدمها ، بقراره في بذكرته المؤرخة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ الى السيد مدير عام الإيرادات والمصرفيات بالمصلحة في التاريخ ذاته ، وتلشر عليها من هذا الاخير في ١٢ منه باحالتها الى المستخدمين لعمل مذكرة للإدارة العامة وصورة للسيد مستشار قسم الفتوى ، فان هذا التظلم يكون قد قدم في الميعاد وتوافرت له مقومات التظلم الوجوبى الذى جعله الشارع شرطا لقبول دعوى الإلغاء ، والذي رتب عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ اثرا قاطعا لسريان ميعاد رفع هذه الدعوى الى المحكمة ، كما انه وجه الى هيئة رئيسية بالنسبة الى التظلم ، وبعد تقديمه الى هذه الهيئة مضت في نظره وتحقيقه باستطلاع رأى كل من سكرتير عام المصلحة ومستشار الرأى بمجلس الدولة في شأنه تمهيدا للبت فيه على النحو الذى رسمه الشارع للغاية التى استهدفها من ايجابه . ولا يغير من طبيعة هذا التظلم او من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص ، لعدم ورود هذا التقييد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من جهة ، ولأن الاجراءات التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يرتب المشرع على مخالفتها جزاء البطالان من جهة اخرى ، ولا سيما ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم التظلم في الشكل الذى اتخذه ، وانه يحقق به الغرض الذى ابتغاه الشارع من استلزام هذا الاجراء قبل رفع الدعوى الى القضاء الادارى ، ولما كتبت المادة ١٩ من القانون المشار اليه بحسب نصت في فقرتها الثانية على انه « ينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئة الرئيسية » . ويجب ان يبين في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر موافق ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تعيب عنه السلطات المختصة بكتابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظلم في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقباض السبعين يوما المذكورة » ، فان التظلم المقدم من المدعى الى الجهة الادارية في

١١ من مارس سنة ١٩٥٦ يكون قد أحدث اثره في قطع سريان ميعاد رفع الدعوى بطلب الغاء قرار فصله منذ ذلك التاريخ ، ويبدأ من التاريخ ذاته جريان ميعاد الستين يوما الذي يجب على الإدارة ان تبت في التظلم قبل مضيه .

(طعن ٥٩٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

التظلم من قرار الفصل المقدم الى مدير عام هيئة المواصلات السلطوية والاسلكية دون وزير المواصلات - صحيح منتج لآثاره .

ملخص الحكم :

ان القول بان التظلم المقدم من المدعى الى مدير عام هيئة المواصلات السلطوية والاسلكية لم تتوافر له مقومات التظلم الوجوبى ، لانه لا يكون كذلك الا اذا قدم الى الوزير المختص حسبما نص في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، مدفوع بان التظلم قدم الى هيئة رئيسية بالنسبة الى التظلم - وعلى اثر تقديمه اليها مضت في فحصه وتحقيقه توطئة للبت فيه ، ولا يغير من طبيعة هذا التظلم او من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص لعدم وجود هذا التيد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم اوضاع هذا التظلم من جهة ، ولان الاجراءات التي نصح عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يرتب الشارع على مخالفتها جزاء البطلان من جهة اخرى يؤكد ذلك ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم التظلم في الشكل الذي اتخذه ، وانه يحقق به الفرض الذي ابتغاه المشرع من استنظام هذا الاجراء قبل رفع الدعوى امام القضاء الاداري في امثال الطعن موضوع المنازعة الحالية ، كما يرتب عليه الاثر القاطع

المراد به ، وعلى ذلك يكون ما اثارته الجهة الادارية من عدم قبول الدسوى حقيقيا بالرغض وما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رغض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها صحيح نقره عليه هذه المحكمة .

(ملعن ٣٣٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٥)

قاعسدة رقم (٣٤)

المبدأ :

لا يعتبر التظلم الذى يقدم للوزير مصدر القرار باطلا ما دام قد قدم لهيئة رياضية اخرى — أسس ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٥/٤/٦ بشأن تقديم التظلم والفصل فيه لم يرتب البطلان على مخالفة الاجراءات التى نص عليها .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التظلم من القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين والمنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ لا يعتبر باطلا اذا لم يقدم الى الوزير المختص مصدر القرار بل وجه الى هيئة رئيسية بالنسبة الى المتظلم وبعد تقديمه اليها مضت فى نظره وتحقيقه تهيذا للبت فيه على النحو الذى رسمه الشارع تحقيقا للغاية التى استهدفها من ايجابه ولا يغير من طبيعة هذا النظام أو من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص لعدم ورود هذا القيد فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ من جهة ولأن الاجراءات التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان فى شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يرتب المشرع على مخالفتها جزاء البطلان من جهة اخرى ولا سيما ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعرض على تقديم التظلم فى الشكل الذى اتخذته وأنه تحقق به الغرض الذى ابتغاه الشارع من استلزام هذا الاجراء

قبل رفع الدعوى أمام القضاء الإدارى ، وبناء على ما تقدم فإن التظلم المقدم من المدعى إلى الجهة الإدارية فى ٢٤/١٠/١٩٥٩ ، يكون قد أحدث اثره القانونى .

(طعن ٣٨٩ لسنة ٨ ق. - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الميعاد القانونى لرفع الدعوى - انقطاعه بالاستدعاء (التظلم) الموجه إلى جهة غير مختصة متى كان لها اتصال بما بموضوعه .

ملخص الحكم :

أن من المقرر قانوناً أن الميعاد ينقطع برفع الدعوى ولو إلى محكمة غير مختصة ، متى كان عدم الاختصاص غير متعلق بالوظيفة ، وبخاصة على هذا النظر ، فإن الاستدعاء يقطع الميعاد ولو قدم إلى جهة غير الجهة المختصة ، متى كان لهذه الجهة ثبت اتصال بالموضوع .

لماذا كان الثابت أن المدعى كان يتبع وزارة الداخلية باعتباره من رجال الشرطة ، فإنه كان على حق ، إذ قدم استدعاءه إلى هذه الوزارة باعتبارها الجهة الرئاسية له دون أن يخطأها ، فكان تصرفه وفقاً وما يقتضيه نظام التفرج الرئاسى ، وقد كان على وزارة الداخلية بعد ذلك أن تحيل استدعاءه إلى الجهة المختصة (وهى وزارة الخزانة) .

(طعن ٣١ لسنة ٢ ق ، ٢٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

المعيرة فى تقديم التظلم فى الميعاد القانونى ، هى بتاريخ وصوله الفعلى إلى الجهة المتظلم إليها صاحبة الاختصاص ، وليست بتاريخ إيداعه بالبريد - التأخير غير المأذى فى وصول التظلم إلى الجهة المرسل إليها ، سواء كان

هذا التأخير راجعا الى هيئة البريد ، أم تراخى الإدارة فى تسجيل التظلم فى سجل المكاتبات الواردة ، أو فى سجل التظلمات — يجب أن يؤخذ فى الاعتبار دائما ، ويخفض ذلك لتقدير المحكمة .

ملخص الحكم :

أن نهاية ميعاد التظلم هى تاريخ وصوله الفعلى الى الجهة المتظلم اليها صاحبة الاختصاص وليس بتاريخ ايداع الكتاب بالبريد على أنه يجب أن يؤخذ دائما فى الاعتبار فى حالة ارسال التظلم بطريق البريد التأخير غير العادى فى وصول هذا التظلم الى الجهة المرسل اليها مما يخضع لتقدير المحكمة ولما كان التظلم قد سلم للبريد كما هو واضح من خاتم مصلحة البريد على المظروف يوم ١٩٦٠/٢/٢١ وكان ميعاد التظلم ينتهى يوم ١٩٦٠/٢/٢٤ ووصل التظلم الى مكتب مدير الجامعة يوم ١٩٦٠/٢/٢٩ أى فى ثمانية أيام مما يعتبر بدون شك أنه تأخير غير عادى لوصل كتاب من القاهرة الى الجيزة وأنه من الملوف أنه يصل عادة فى يوم أو يومين مما لا يتبل معه القول أنه وصل بعد الميعاد سواء كان هذا التأخير راجعا الى مصلحة البريد نفسها أم الى تراخى إدارة الجامعة فى تسجيل هذا التظلم فى سجل المكاتبات الواردة لها أو فى سجل التظلمات من القرارات الإدارية .

(طعن ٣٦٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

وجوب رفع الدعوى فى خلال ستين يوما محسوبة من القرار الصريح برفض التظلم أو من انتهاء الفترة التى يعتبر فواتها بمثابة قرار حكى بالرفض ، أيها أسبق تاريخا — إذا ثبت صدور قرار الرفض الصريح قبل القرار الحكى بالرفض احتسب الميعاد من تاريخ الصريح — إذا انقضت فترة القرار الحكى دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من التاريخ الغرضي للقرار الحكى ، ولو صدر بعد ذلك قرار رفض صريح .

(م — ٤ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

إن الأصل - طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - أن الميعاد الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . إلا أنه يقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً ، لا ظاهرياً ولا افتراضياً ، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن على أساسها أن يبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه في الطعن فيه ، ولا يحسب سريان الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف أيضاً . ، فإذا بان للحكمة من الأوراق أن المطعون عليها - حين تقدمت تظلمها إلى جهة الإدارة - قد توافر لديها العلم اليقيني الشامل ، إذ تضمن هذا التظلم تاريخ صدور القرار الوزاري ورقمه واسم إحدى الزميلات الثلاثي تناولين القرار بالترقية إلى الدرجة السادسة ، وهي الزميلة التي تحققت مصلحتها في الطعن في ترقيتها ، فكان يتعين عليها أن ترفع دعواها خلال الستين يوماً التالية لانقضاء الفترة التي يعتبر فواتها دون اجابة السلطات المختصة عن تظلمها بمثابة قرار حكى بالرفض ، حتى ولو أعلنت بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، ما دام الميعاد سبق جريانه قانوناً بأمر تحقق هو القرار الحكمي بالرفض ، أما إذا كانت تلك السلطات تدأجبت عن التظلم بقرار رفض صريح أعلن قبل ذلك وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلانه ، لأن هذا الإعلان يجري سريان الميعاد قانوناً ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمي اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد .

(طعن ١٦٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قلعصة رقم (٢٨)

المبدأ :

نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة

رفضه - قيلم هذا الرفض الحكيم على قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم - عدم قيام هذه القرينة إذا لم تهمل الإدارة التظلم وإنما اتخذت مسلكا ايجابيا في سبيل الاستجابة اليه - حساب ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة من التاريخ الذي تكتشف فيه الإدارة عن نيتها في رفض التظلم بعد أن كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى في الطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، أي افترضت في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكيم من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، الا انه يكفي في تحقق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم ، وإنما اذ استشعرت حق المتظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل استجابته ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطء الاجراءات المعتادة بين الادارات المختصة في هذا الشأن والقول بغير ذلك مؤداه دفع المتظلم الى مخاصمة الإدارة قضائيا في وقت تكون هي جادة في سبيل انصافه . وقد قصد الشارع من وجوب اتباع طريق التظلم الإداري تفادي اللجوء الى طريق التقاضي بقر الإمكان وذلك بحسب المنازعات الإدارية في مراحلها الأولى . فإذا كان واقع الأمر في هذه المنازعة أنه لما اطردت أحكام القضاء الإداري على استحقاق أمثال المدعى الترقية الى الدرجة الرابعة في القرار الصادر في أكتوبر سنة ١٩٥٠ الذي كان تركه فيها بدون حق تأسيسا على أن القاعدة التي قام عليها هذا القرار كانت مخالفة للقانون - نزلت الإدارة على مقتضى هذه الأحكام بالنسبة لمن لم يرفع دعوى كالمدعى وإمفاله ، نظرا الى أن مراكز خريجي معهد التربية جيمما واحدة ، فتقدمت بمذكرتها سالفة الذكر الى الجهات المختصة لتعيينه

عليهم تحقيقا للمسئولة بينهم ، وبناء على ذلك حررت لحيوان الموظفين
ولرئاسة مجلس الوزراء طالبة ارجاع ائتمية المدعى وزملائه من خريجي
معهد التربية الابتدائي سنة ١٩٣٥ في الدرجة الرابعة الى اول أكتوبر
سنة ١٩٥٠ — اذا كان ذلك كذلك ، فانه قاطع في الدلالة على ان جهة
الادارة انما سلكت مسلكا ايجابيا واضحا نحو الاستجابة لتظلم المدعى ،
وان فوات ميعاد الستين يوما على تقديم تظلمه انما كان بسبب ما ضاع
من الوقت في الأخذ والرد بين الجهات المختصة . فاذا كانت وزارة التربية
والتعليم بعد اذ استبطلت رد تلك الجهات ابلغت المدعى في ٦ من ديسمبر
سنة ١٩٥٥ برفض تظلمه فلا ينبغي حساب ميعاد الستين يوما الواجب
اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الأخير بعد ان تكتسفت نية الادارة
نهائيا في عدم الاستجابة بعد ان كانت المقتضات في مسلكها تنبئ بغير ذلك .
وعلى هذا الاساس فانه لما كان المدعى قد اودع عريضة دعواه في ١٩ من
يناير سنة ١٩٥٦ ، فان دعواه — والحالة هذه — تكون قد رُمعت في الميعاد.

(طعن ٨٢٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩) .

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

مدة الشهر المنصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٥ بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا — الرفض الضمني —
لا اعتداد به متى كانت الإدارة بصدد بحث التظلم ثم أصدرت قرارا مريحا
بالرفض — حساب الميعاد في هذه الحالة بالاعتداد بالقرار المريح .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المطعون ضدها بادرت بطلب تطبيق احكام المادة ٤٩
من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٦ لسنة ١٩٤٧ المتضمن الملاك الخاص
للمعارف عليها بعد ان حصلت مباشرة على شهادة اهلية التعليم الابتدائي

وإن الوزارة ردت عليهما بما يفيد أن طلبها محل بحثها عند ما تتوافر الشواغر والاعتمادات في الموازنة أي أنها لم تنكر عليها حقها في الترفيع ، وعندما أخطرتها صراحة بعدم احتيبتها في الترفيع طبقا لنص المادة ٤٩ آنفة الذكر بعد أن رفعتها بالتقدم وبهذا الاخطار كشفت الوزارة عن اراحتها الصريحة بعدم أحقية المطعون ضدها في الترقية المطلوب بما كان لها أن تتخذ من مضي ثلاثين يوما على أي طلب من الطلبات السابقة قرينة على الرفض اذ موقف الوزارة معها لا يفيد ذلك نظرا لأن الترفيع في نظرها يتوقف على وجود شواغر واعتمادات ثم أخطرتها صراحة بالرفض ولو كانت الوزارة تعتد بمضي المدة في هذا المقام وتتخذ منه قرينة على الرفض لسا لجأت الى اصدار قرار صريح من جانبها ومن ثم يكون المعول عليه في هذا الشأن هو القرار المتضمن الرفض الصريح واذا أثبتت المطعون ضدها دعواها بعد أن تظلمت من القرار في الميعاد الذي حدده القانون فتكون الدعوى مقبولة طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا .

(طعن ٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما على تقديم التظلم الى الجهة الادارية - قبولها - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الفرض من جعل التظلم وجوبيا طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق أيسر للناس وانهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه فإن رفضته أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر ، فله أن يلجأ الى طريق التقاضي ، وانه لوأضح من ذلك أن

المشروع ولئن استحدثت التظلم الوجوبى الذى لا مناص من استنفاده قبل مراجعة القضاء للمحكمة التى أشار إليها بالذكر الإيضاحية ، إلا أنه فى صدد المواعيد لم يخرج عما قرره فى شأن التظلم الاختيارى . ولما كان انتظار المواعيد مقصودا به إفساح المجال أمام الإدارة لإعادة النظر فى قرارها فإن النتيجة الطبيعية لذلك أن الغرض من قول الشارع وانتظار المواعيد المقررة للبت فى التظلم يكون قد تحقق إذا عمدت الإدارة إلى البت فى التظلم قبل انقضاء مسحة الميعاد التى منحتها له إذا بكر ذوو الشأن بمراجعة القضاء وانتضى الميعاد أثناء سير الدعوى دون أن تجيبهم الإدارة إلى طلباتهم .

ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى الحاضرة مجرد أنها أقيمت قبل انقضاء ستين يوما على تقديم التظلم لا سند له من القانون .
(طعن ٦١٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٦)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

التظلم الوجوبى الذى لا مناص من اللجوء إليه قبل إقامة دعوى الإلغاء — انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى — لم يقصد لذاته — على به إفساح المجال أمام الإدارة لإعادة النظر فى قرارها المتظلم منه — لا معنى لانتظار انقضاء الميعاد إذا عمدت الإدارة إلى البت فى التظلم قبل انقضاء مسحته — استعجال ذى الشأن بمراجعة القضاء وانتضاء الميعاد خلال سير الدعوى — تكتشف الحال عن اضمار جهة الإدارة رفض التظلم — الدفع بعدم قبول الدعوى — لا سند له .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى بندها الثانى على أنه « ولا تقبل الطلبات الآتية :

التعجيل بإقامة دعوى الإلغاء دون انتظار فوات الميعاد ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لجبردها لقيمت قبل ستين يوما على تقديم التظلم لا سبقت له من القانون .

(طعن ٢٦٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)
(ونى ذات المعنى طعن ٥٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

إقامة الدعوى قبل مضي مدة الشهر وقبل أن تجيب الإدارة على التظلم — قبولها مادامت هذه المدة قد مضت خلال نظر الدعوى دون استجابة الإدارة للتظلم — رفع الدعوى رغم استجابة الإدارة للتظلم وقبل مضي مدة الشهر — تعتبر سابقة لأوانها — إلزام المدعى بالمصروفات .

ملخص الحكم :

لئن كان المدعيان قد أقاما دعواهما قبل مضي مدة الشهر وقبل أن تجيب الإدارة عن تظلمهما ، إلا أنه اذ مضى الشهر المذكور خلال نظر الدعوى ، ولم تستجب الإدارة لتظلم المدعين ، بل صرحت برفضه ، فإنه بهذه المناسبة يكون لرفع الدعوى محله ، ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا على أساس رفضها قبل فوات مدة الشهر على تقديم التظلم بمرجوعا . وإنما يكون لهذا الدفع محله لو أن الإدارة قد استجابت فرضا لطلبات المدعين قبل مضي الشهر سالف الذكر ، فتكون اقامتهما لدعواهما عندئذ سابقة لأوانها ، وكان يقضى عندئذ بإلزامهما بمصروفاتها . أما وإن الإدارة أصرت على عدم إجابة طلبهما ، بل رفضته صراحة ، فالخصوصية تكون — والحالة هذه — ما زالت قائمة ولها محل ، مما لا مندوحة عنه من فصل المحكمة فيها قضائيا .

(طعن ١١ لسنة ٢ ق ، ٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة — نصها على عدم قبول الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء قرارات الترقية قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية — سريان حكم هذه المادة على الطلب الأصلي والطلب المعارض المقدم خلال المنازعة الادارية ما دام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الأصلي وما دام الإلغاء موضوع الطلب المعارض قائما على سبب يختلف عن سبب الطعن في القرار موضوع الطلب الأصلي — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان نص البند الثاني من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي قدم في ظله الطلب المعارض في حركة الترقية التسيقية الى الدرجة الخامسة الصادرة في اغسطس سنة ١٩٤٧ كان يقضى بان « لا تقبل الطلبات الآتية : — ... (٢) الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الادارية المتصوص عليها في البتدين ... » ثالثا « . من المادة ٨ (وهي خاصة بطلبات الطعن في القرارات الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات) ، وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة لبث في هذا التظلم » وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية حكمة ايجاب هذا التظلم الاداري منوهت بان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق أيسر للناس بإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى ان رأت الإدارة ان المتظلم على حق في تظلمه .

هذا النص الأمر قد ورد حكمة عاما في ايجاب التظلم الاداري قبل تقديم طلبات الإنهاء الخاصة بالقرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية ،

وعلى ذلك لا ينبغي التفرقة في أعمال هذا الحكم بين الطلب الأصلي والطلب المعارض المقدم خلال المنازعة الإدارية ما دام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الأصلي وما دام الإلغاء موضوع الطلب المعارض قائما على سبب يختلف عن سبب الطعن في القرارين موضوع الطلب الأصلي - والأخذ بهذا التفسير لا ينحرف عن الحكمة التشريعية التي قام عليها النص .

ما دام التظلم الإداري من القرار موضوع الطلب المعارض قد يؤدي إلى انتهاء المنازعة في مراحلها الأولى بالنسبة إلى هذا القرار وقد يقضى إلى التفاهم الودي مع الجهة الإدارية في موضوع الطلب الأصلي ذاته بعد أن تتضح لها وجهات أسنيدته . متى استقام - بناء على ما تقدم - أن التظلم الإداري السابق على طلب الإلغاء بالنسبة إلى قرار الترقية حتى يترتب على اغفاله عدم قبول طلب الإلغاء أيما كانت طبيعته ، فإنه إذا تبين أن الطلب المعارض بإلغاء الحركة التنسيقية الصادرة في أغسطس سنة ١٩٤٧ المقدم من المدعي في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ في ظل الحكم المستحدث الذي أورده البند (٢) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة لم يكن مسبوقا بتظلم إداري قبل تقديمه إلى محكمة القضاء الإداري فإنه يكون طلبا غير مقبول ويتمين من ثم إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول هذا الطلب المعارض .

(طعن ٧٥٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٢)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

ثبت أن طلب المساعدة القضائية مقدم في ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الذي لم يكن يعرف الإجراء الخاص بالتظلم الوجوبي - استحداث هذا الإجراء في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - الإجراءات التي نظمتها القانون الأول هي التي تحكم طلب المدعي .

ملخص الحكم :

تمت ثبت أن المدعي قدم طلب اغفاله من رسوم الدعوى إلى لجنة المساعدة القضائية في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص

بمجلس الدولة ، وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ مى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى عمل به فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فان الاجراءات التى نظمها القانون الاول ، دون الثانى ، هى التى تحكم طلب المدعى وقت تقديمه .. ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التظلم من القرار الادارى المطعون فيه الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم ، على نحو ما قصت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فان طلب المعافاة المشار اليه ، وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الاخير ، يحدث اثره صحيحا بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق ، ويمتد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه ، دون ان يلغته الحكم الذى استحدثته القانون المذكور بالنسبة الى طلبات الالغاء التى حددتها والتى تقدم فى ظله من عدم قبولها قبل التظلم منها اداريا على النحو الذى نص عليه ، وذلك باعتبار ان طلب المساعدة القضائية فى ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تظلم ادارى وتتناك .

(طعن ١٧٠١ سنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

اجراءات التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى التى استحدثتها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - عدم سريتها على الدعاوى التى رفعت قبل نفاذه - سريان الاجراءات التى نظمها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على الدعاوى المرفوعة فى ظله - طلب الإعفاء المقدم قبل نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يحدث اثره بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق - امتداد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية منه دون ان يلغته الحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب التظلم قبل رفع الدعوى ..

ملخص الحكم :

بمى كان المدعى قدم طلب اعفائه من رسوم الدعوى الحالية الى لجنة المساعدة القضائية فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٥ ، أى فى ظل نفاذ احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى عمل به فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فان الاجراءات التى نظمها القانون الاول ، دون الثانى ، هى التى تحكم طلب المدعى وقت تقديمه . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التظلم من القرار الادارى المطعون فيه الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم على نحو ما تضمنت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فان طلب الممثلة المشار اليه - وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الاخير - يحدث اثره صحيحا بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق ، ويمتد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه . دون ان يلحقه الحكم الذى استحدثه القانون المذكور بالنسبة الى طلبات الالفاء التى حددتها ، والتى تقدم فى ظله من عدم قبولها قبل التظلم منها اداريا على النحو الذى نص عليه ، وذلك باعتباره ان طلب المساعدة القضائية فى ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تظلم ادارى وتنتاذك ، ويكون الحكم المطعون فيه - اذ قضى بعدم قبول الدعوى استنادا الى ان المدعى لم يتظلم الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار المطعون فيه - قد اخطا فى تاويل القانون وتطبيقه ، ويتمين القضاء بالفائه .

(طعن ٩٢٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الالفاء - يقوم مقامه ويفنى عنه طلب المساعدة القضائية المقدم الى المحكمة الادارية المختصة للامعاء

من الرسوم - أساس ذلك أن هذا الطلب يعلن إلى الجهة الإدارية المختصة
فينفتح أمامها الباب لسحب القرار إن رأت أن الطلب على حق .

ملخص الحكم :

أن الحكمة من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء ، سواء
لكان التظلم إلى الجهة الإدارية التى أصدرت القرار - أن كانت هى التى
تلك سحبه أو الرجوع فيه ، أم إلى الهيئات الرئاسية ، أن كان المرجع
إليها فى هذا السحب ، وهو التظلم الذى جعله الشارع شرطاً لقبول طلب
إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين المبويعين التى عينها ، وقرنه بوجوب
انتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم الوجوبى - الحكمة منه هى
الرغبة فى التقليل من المازعات بانتهائها فى مراجعتها الأولى بطريق أسرع
للناس ، وذلك بالعدول من القرار المتظلم منه إن رأت الإدارة أن المتظلم
على حق فى تظلمه ، ولا شك أنه يقوم مقام هذا التظلم ، ويغنى عنه ، ذلك
الطلب الذى يقدم به صاحب الشأن إلى لجنة المساعدة القضائية بالحكمة
الإدارية المختصة لإعفائه من رسوم دعوى قضائية بإلغاء قرار إدارى معين
لتحقيق الغاية التى قصدتها المشرع حين نص على لزوم التظلم (الوجوبى)
من مثل هذا القرار . ذلك أن طلب الإعفاء يعلن إلى الجهة الإدارية المختصة
ببحثه . . وبذلك يفتح أمامها الباب لسحب هذا القرار إن رأت الإدارة أن
طالب الإعفاء من الرسوم على حق ، وهى ذات الحكمة التى أنبى
عليها استلزام التظلم الوجوبى . فهذا الاختصاص يقصم ولا شك مقام
التظلم الوجوبى .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

التظلم الوجوبى قبل رفع دعوى الإلغاء - قصره على القرارات القابلة
للسحب - عدم جدواه إذا امتنع على الإدارة إعادة النظر فى القرار لاستيفاد
ولايتها أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على مصدره .

ملخص الحكم :

ان التظلم الوجوبى السابق سواء الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار ان كانت هى التى تملك سحب او الرجوع فيه ، او الى الهيئات الرئيسية ان كان المرجع اليها فى هذا السحب وهو الذى جعله المشرع شرطاً لقبول طلب الغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه وجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فيه ، لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قابلاً للسحب من هذه القرارات للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التظلم - وهى الرغبة فى تقليل المنازعات بانهاؤها فى مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالحدول عن القرار المظلم منه ان رأت الادارة ان المظلم على حق فى تظلمه ، فاذا امتنع على الادارة اعادة النظر فى القرار لاستنفاد ولايتها باصداره او لعدم وجود سلطة رئيسية تلك التعقيب على الجهة الادارية التى اصدرته ، فان التظلم فى هذه الحالة يصبح غير مجد ولا ينتج - وبذلك تنتفى حكمته وتزول الفلية من التريص طوال المدة المقررة حتى تنلء الادارة الى الحق او ترفض التظلم او تسكت عن البت فيه .

(طعن ١٦٩٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

الطلبات التى لا تقبل قبل التظلم الوجوبى منها ونوات الميعاد وفقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - هى طلبات الغاء القرارات الادارية فلا تشمل طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية .

ملخص الحكم :

اذا كانت الثابت ان المطعون ضده تظلم من قرار الفصل فى ١٠ من يوليه سنة ١٩٥٦ . ثم قدم طلب معافاة من الرسوم القضائية لرفع دعواه فى ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٦ وقضى فى هذا الطلب بالقبول فى ١٩ من ديسمبر ١٩٥٦ ثم رفع دعواه فى ١٢ من يناير ١٩٥٧ أى خلال ميعتين

يوما من التاريخ الاخير فتكون دعواه مقبولة شكلا ولا وجه لالزامه بان
يترىص مدة السنتين يوما قبل أن يقدم طلبا الاعفاء من الرسوم القضائية ،
اذ المقصود بالطلبات التي لا تقبل قبل فوات هذا الميعاد في المفهوم الصحيح
للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس
الدولة ، طلبات الاعفاء بحسب الاصطلاح الذي جرى عليه قضاء مجلس
الدولة ولا تنصرف هذه الطلبات الى طلب الاعفاء من الرسوم القضائية .
(طعن ٨١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

الواعيد التي يجب انقضاؤها قبل رفع الدعوى والمتصوص عنها
في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - لا تسرى الا في شأن الطلبات الموضوعية
دون طلبات الاعفاء من الرسوم .

ملخص الحكم :

لا يشترط فوات المواعيد التي نص عليها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن تنظيم مجلس الدولة لتقديم طلب الاعفاء وانتظار البت في التظلم
اذ هذا الميعاد لا يسرى الا في شأن الطلبات الموضوعية فقط وطلب الاعفاء
من الرسوم ليس منها .

(طعن ٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

الطلب المقدم من الموظف الى الجهة المختصة بمتنسا فيه ترقية الى
الدرجة التالية قبل صدور القرار المطعون فيه بترقية غيره عليها - لا يفنى
عن هذا التظلم - اسباب ذلك - عدم قبول الدعوى اذا لم يقدم التظلم
بمعد صدور القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ جعل التظلم من القرار امرا واجبا وانتظار البت فيه لقبول طلب الالغاء عند الطعن في بعض القرارات الإدارية ، ومنها القرارات المشار اليها في البند « ثالثا » من المادة ٨ من ذلك القانون ، وهي القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العلمية او الترقية او بمنح علاوة ، وأشار المشرع الى حكمة هذا الاجراء في المذكرة الايضاحية لذلك القانون ، وتتلخص في أن الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع ، وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس ، بانتهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه ، فلا يستقيم بعد تلك الإشارة الصريحة القول بأنه لم يكن هناك لزوم لتقديم تظلم عن القرار المطعون فيه لكتفاء بالطلب الذي سبق أن تقدم به المدعى الى الجهة المختصة يلتبس فيه تربيته الى الدرجة الخالية قبل صدور القرار بترقية غيره عليها ، لا غناء في هذا القول لسببين :

(الاول) صراحة النص ، فالقاعدة اصولية تقضي بأنه لا مساغ للاجتهاد في مورد النص الصريح . وقد نصت المسادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بعدم قبول طلبات الالغاء في مثل هذه القرارات قبيل التظلم منها ، وانتظار مواعيد البت في التظلم .

(والثاني) حكمة النص . وبيانا لذلك تجب الإشارة الى أن الطلبات التي لا تقبل رأسا بل يتعين التظلم منها أولا وانتظار مواعيد البت في التظلم انها هي القرارات المنصوص عليها في البنود « ثالثا » و « رابعا » و « خامسا » من المسادة ٨ من ذلك القانون وهي طلبات كلها متعلقة بشئون الموظفين تعيينا وترقية وفصلا فرأى المشرع وجوب البدء بالتظلم منها قبل التقاضي بشأنها بحسبان أن التظلم يعتبر في هذه الحالة مرحلة أولى في افتتاح الخصومة بين الموظف والجهة الادارية التي أصدرت القرار المشكوك منه فوجب القانون على المدعى الاجتهاد الى ذلك الطريق في بادئ الامر لاقتتاج الخصومة بين الموظف والجهة الادارية بدلا من الخوض رأسا في احد الخصومة أمام

القضاء ، ومتى كان الامر كذلك فان أى إجراء يتخذه الموظف تبيل صدور القرار المشكو منه لا يمكن ان يعتبر تظلماً لانه لا يمكن افتتاح خصومة بشأن قرار لم يصدر بعد .

وتأييداً لهذا النظر فان قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذي اشلوت اليه المسادة ١٢ آتفة الذكر يقتضى بان يقدم التظلم من القرار الادارى الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه مقابل ايصال وان يكون الطلب مشتملاً على بيانات منها اسم المتظلم وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره وموضوع القرار والاسباب التى بنى عليها ، فالمعبرة بالتظلم الذى يقدمه صاحب الشكـن بعد صدور القرار المتظلم منه وليس بالطلب السابق على القرار ولا يتدخل فى ذلك القول بان الجهة الادارية عند اصدارها القرار كان لهما طلب صاحب الشكـن قبل اصداره فلا حاجة به الى ان يقدم اليها تظلماً بعد اصدار القرار اذ قد يكون لدى الجهة الادارية من الاسباب التى يقوم عليها القرار ما ليس عنده .

وبين مما سبق ذكره ان التظلم بالنسبة للموظفين اجباري ويتمين عليهم سلوكه قبل الالتجاء الى القضاء والا كان الطلب غير مقبول .

وقد سار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى هذا الشأن على نفس النمط الذى سار عليه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ومتى كان الثابت ان المدعى لم يتقدم الى الهيئة الادارية بتظلم بعد صدور القرار المطعون فيه فتكون دعواه غير مقبولة .

(طعن ١٠٠٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٥)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

تحديد بداية ميعاد الستين يوماً فى الحالات التى يقدم فيها تظلم الى الجهة الادارية قبل رفع دعوى الالفاء - عند تكرار التظلمات تكون المعبرة فى هذا الصدد بلول تظلم مقدم فى ميعاده .

(م - ٥ - ج ١٥)

ملخص الحكم :

فى الحالات التى يستوجب القانون تقديم التظلم قبل رفع دعوى الإلغاء بالتطبيق للمادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٥ يتعين على رافع الدعوى أن ينتظر المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، وهى ستون يوما ، فلا يرفع دعواه قبل مضيها ، وأن يرفعها بعد ذلك فى ميعاد المستين يوما التالية لانقضاء المستين يوما المذكورة التى يعتبر انتضاؤها نون اجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكى بالرفض يجرى سريان الميعاد منه ، فإذا كانت تلك السلطات قد أجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلان هذا القرار : لأن هذا الاعلان يجرى سريان الميعاد قانونا ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكى اللاحق بالرفض وما كان يتوجب عليه من سريان الميعاد ، أما اذا كان القرار الحكى بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوما المحددة لمصص التظلم ، فان ميعاد رفع الدعوى يالالغاء يجرى من هذا التاريخ حتى ولو اعلن المتظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ما دام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هذا القرار الحكى بالرفض . هذا وإذا كره المتظلم تظلماته فالفكرة فى حساب المواعيد على مقتضى ما تقدم هى بأول تظلم يقدم فى ميعاده دون اعتداد بما يعقبه من تظلمات مكررة لاحقة . فإذا ثبت أن المدعى تقدم بتظلمه لجهة الادارة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ ، فقد كان يتعين عليه أن يحافظ على الميعاد برفع دعواه خلال ستين يوما محسوبة من ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ ، وهو تاريخ فوات الستين يوما المقررة للادارة للبت فى تظلمه ، أى برفعها فى أجل غايته أول أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وما دام أنه لم يتقدم بطلب اعفائه من الرسوم الى لجنة المساعدة القضائية الا فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أى بعد فوات هذا الميعاد ، ولم يرفع دعواه الا بعد ذلك فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ة ناتها تكون غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانونى .

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

البت في التظلم لا يلزم فيه شكل معين - يكفى ان يوافق الرئيس
الإدارى المختص على المخكرة التى توضع فى شأن التظلم .

ملخص الحكم :

ان الموافقة على المخكرة التى وضعت فى شأن تظلم المدعى المقدم فى
٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ هى عين القرار الصادر بحفظ هذا التظلم ذلك ان
القانون لم يوجب ان يتخذ البت فى التظلم شكلا معينا وانها كل ما تصده
ان يوافق على التصرف فى التظلم الرئيس الإدارى المختص .

(طعن ٩١٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - التظلم الوجوبى ليس اجراء مقصودا
لذاته - بل افتتاح للنزاعة فى مرحلتها الأولى - غيبقى لتحقيق الغرض
منه ان يكون على وجه يمكن الإدارة من ان تستقى منه عناصر المنازعة على
نحو يمكنها من فحصه - للمحكمة فى كل حالة على حدة تقدير ما اذا كان
من شأن ما شاب بيانات التظلم من خطأ او نقص التجهيل بالقرار المتظلم منه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم
مجلس الدولة ، وضعت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المقتبة راسا
بالغاء القرارات الادارية التى عينتها وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة
الادارية التى أصدرت القرار او الهيئته الرئاسية وانتظار المواعيد
المقررة للبت فى هذا التظلم . والغرض من ذلك كما ورد بالمخكرة

الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق ايسر للناس ، بانتهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الإدارة ان المظلم على حق في تظلمه ، فان رفضته ، أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر ، فله ان يلجأ الى طريق التقاضي .

وان مفاد ما تقدم ، ان النظام الوجوبى اجراء ليس مقصودا لذاته بحيث يتم ويتحقق اثره بمجرد تقديمه ، أيما كان وجه الخطأ أو النقص الذي يشوب بياناته وانما هو افتتاح للمنازعة في مرحلتها الاولى ، فينبغى للاعتداد به ، كاجراء يترقب عليه قبول الدعوى ان يكون من شأنه تحقيق الغرض منه ، بحيث يتسنى للإدارة ان تستقى منه عناصر المنازعة في هذه المرحلة على وجه يمكنها من فحصه والبت فيه ، وهو ما لا يتأتى اذا ما شلب بياناته خطأ أو نقص من شأنه ان يجعل بالقرار المظلم منه تجهيلا كلياً ، أو تجهيلا يوقع الإدارة في حيرة في شأن هذا القرار ، وغنى عن البيان ان مدى هذا التجهيل واثره ، انما هو مسألة تقديرية مردها الى المحكمة في كل حالة بخصوصها .

(طعن ١٥٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٣)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

التظلم من القرار الإدارى قبل رفع الدعوى بطلب الفائه - لا يكون واجبا الا اذا كان القرار قابلا للسحب - قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة العمد والمشايخ - لا جدوى من التظلم منه - وجوب رفع الدعوى بطلب الفائه من تاريخ العلم به .

ملخص الحكم :

ان التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى لا يكون الا حيث يكون القرار قابلا للسحب أي اذا امتنع على الجهة الإدارية حق سحب القرار أو تعديله

كما هو الحال في تصديق وزير الداخلية على قرار العد والمشايع فإنه لا يكون هناك جدوى من التظلم من القرار ويتمين بالتالي رجع الدعوى في ظرف ٦٠ يوما من تاريخ العلم بالقرار والا كانت الدعوى غير مقبولة إذ أن وزير الداخلية متى اعتمد قرار لجنة العد والمشايع فإنه بهذا يستنفذ كل سلطته ويمنع عليه بعد ذلك إعادة النظر في القرار لالغائه أو تعديله أو استئنائه .

(ضمن ١٦١٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

يقوم مقام التظلم الوجوبى ويفنى عنه طلب المساعدة القضائية المقدم الى المحكمة المختصة للاعفاء من رسوم دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

أن الحكم من التظلم الوجوبى السابق على رجع دعوى الالغاء - سواء اكان التظلم الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار ، ان كانت هى التى تملك سحبه او الرجوع فيه ، ام الى الهيئات الرئاسية ، ان كان المرجع اليها فى هذا السحب - وهو التظلم الذى جطه المشرع شرطا لقبول طلب الغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وترته بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم الوجوبى ، ان الحكمة من هذا التظلم هى الرغبة فى التقليل من المنازعات باتهاثها فى مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالمعدل عن القرار المتظلم منه ان وات الادارة أن المتظلم على حق فى تظلمه - ولا شك أنه يقوم مقام هذا التظلم - بل يفنى عنه - ذلك الطلب الذى يتقدم به صاحب الشأن الى لجنة المساعدة القضائية بالحكمة المختصة لاعفائه من رسوم دعوى قضائية بالغاء قرار ادارى معين لتحقيق الغاية التى تصدها المشرع حين نص على لزوم التظلم من مثل هذا القرار . ذلك لأن طلب الاعفاء يعلن

الى الجهة الادارية المختصة ببجته وبذلك يفتح امامها الباب لسحب
هذا القرار ان رأت الادارة ان طالب الاعفاء على حق . وهى ذات الحكمة
التي انبنى عليها استلزام التنظيم الوجوبى .

(طعن ١٣٠١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٥)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تنظم — اثره — متى وصل الى علم الجهة الادارية التى اصدورت القرار
او الهيئات الرئاسية به فى الميعاد القانونى — اثر ذلك — الاعتداد بتنظم قدم
الى النيابة الادارية مادام انها قد احالته الى جهة الاختصاص فى
الميعاد القانونى .

ملخص الحكم :

ان العبارة بالتنظم الى الجهة الادارية صادرة القرار او الى الهيئات
الرئاسية هى اتصال علمها به حتى يتضمن لها محصه واصدار قرارها
فيه اما بالتبصير او الرضى ومن ثم فان التنظيم الذى قدمه المدعى ينتج
فى هذا الصدد اثره المطلوب لانه وان كان قد قدم الى النيابة الادارية
الا انها احالته نورا الى الهيئة العامة للبريد فامتثل عليها به فى الميعاد
القانونى .

(طعن ١٤٦٤ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

ارسال التنظيم بالبريد فى الميعاد المقرر للتنظم — وصوله بعد فوات
الميعاد — المتنظم لا يتحمل وزر التأخير غير العادى فى وصول التنظيم .

ملخص الحكم :

يتضح من مطالعة أوراق الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ٤ القضائية الصادر بجلسة ١٩٥٨/٥/٢٨ أى أن المدة التى كان يصح تقديم التظلم خلالها تنتهى فى ١٩٥٨/٧/٢٧ ولما كان الثابت من الأوراق التى أرفقها المدعى حافظة مستندات المودعة بالدموى والمتضمنة صدوره التظلم الذى أرسله الى الوزارة بطريق البريد المسجل طاعنا فى حركات الترتيبات التى تخطى قيها ومن بينها الحركة الصادر بها القرار الوزارى رقم ٧٩١٦ لسنة ١٩٥٨ المضى بالغائه الثابت من مطالعة هذه المستندات أن التظلم المذكور قدم الى مكتب البريد فى ذات يوم تحريره بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤ أى قبل انتهاء السنتين يوما المقررة للتظلم بثلاثة أيام وإذا كان التظلم لم يقيد فى سجلات الوزارة الا فى ١٩٥٨/٧/٢١ أى بعد اسبوع من تاريخ إرساله حيث كان الميعاد قد انقضى فان المدعى لا يحتل وزر هذا التأخير غير العادى فى وصول الخطاب الى الوزارة ولما كان الغرض أن يصل هذا الخطاب المسجل الى الوزارة فى ظرف يوم أو يومين على الأكثر خاصة وأنه يرسل من ذات مدينة القاهرة فإنه لا يقبل الاحتجاج فى مواجهة المدعى بأنه لم يلتزم المواعيد القانونية المقررة للتظلم (راجع حكم هذه الحكة فى الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٩ القضائية بجلسة ١٩٦٥/٣/٢١) ومن ثم فإنه ما دام الخطاب المسجل المرسل من المدعى فى ١٩٥٨/٧/٢٤ والذي ضمنه المدعى من القرار محل الطعن كان الغرض أن يصل الى الوزارة قبل يوم ١٩٥٨/٧/٢٧ فان المدعى يكون قد راعى المواعيد القانونية المقررة لتقديم التظلم وتكون الدعوى اذ اقيمت فى ١٩٥٨/١١/٢٣ قد استوفت أوضاعها الشكلية .

(طعن ٢١٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

أن البرقية المتضمنة القرار المطعون عليه والمطاعن الموجهة اليه تكون قد تضمنت كافة عناصر التظلم الوجوبى وتحقق بها العلم بالقرار .

ملخص الحكم :

إذا بان من البرقية بوضوح أنها أرسلت بعد صدور القرار المطعون فيه وتضمنت الإشارة إلى القرار والمطاعن التي يوجهها المظلم إلى أعمال اللجنة العلمية ، كما أشارت صراحة - بما لا يدع مجالاً للشك - أن القرار أدى إلى منح المظلم درجة استاذ مساعد الشاغرة ومن ثم فإن هذه البرقية قد تضمنت عناصر الظلم الوجودي وتحقق بها علم المدعى علماً يقينياً بالقرار المطعون فيه وأسباب المعارضة فيه حيث مردها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علماً كافياً نافياً للجهالة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تحصيل الوقائع وتكييفها حين قرر أن هذه البرقية لم تتضمن أية إشارة إلى الظلم من قرار التعيين في الوظيفة المعن عنها .

(طعن ١٩٢٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

تقديم كتاب يفيد نظم المدعية في المواعيد - ثبوت التظلم ولو ادعت الإدارة أنه لا أثر لهذا الكتاب في ملف الخدمة .

ملخص الحكم :

لما كانت المدعية تظلمت من القرار المطعون فيه في ٢١ من يولية سنة ١٩٦٨ وتقرر حفظ هذا التظلم وذلك حسبما هو ثابت من كتاب مراقبة الشؤون القانونية والتفتيش رقم ٦٧٥٨ المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ - المودع حافظة المدعية - ثم أقبلت الدعوى بطلب الفناء القرار المطعون فيه في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فإن الدعوى تكون قد أقيمت في المواعيد المقررة ، ولا اعتداد لا تكرر الجهة الإدارية التظلم السالف ذكره على أساس أن كتاب مراقبة الشؤون القانونية والتفتيش لا أثر له في ملف خدمة المدعية إذ لم تقدم الدعوى عليها ما يفيد عدم صحته ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً في غير محله حقيقياً بالرفض ..

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

الشكوى التي تقدم الى وكيل النيابة الادارية لا تعتبر تظلماً من القرار المطعون فيه طالما انها لم تصل الى علم الجهة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية .

ملخص الحكم :

ان الشكوى المقتبة الى وكيل النيابة الادارية لا يمكن اعتبارها تظلماً من القرار المطعون فيه طالما انه لم يثبت من الأوراق انها وصلت الى علم الجهة الادارية التي اصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية وذلك طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والمادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الخاص ببيان اجراءات النظم الاداري وطريقة الفصل فيه .

(طعن ٤٧٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

المادة ٢٢ من نظام العاملين المخبين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نصها على ان للمائل ان يتظلم من تقدير كفايته بدرجة ضعيف او دون المتوسط خلال شهر من تاريخ اعلانه به - التظلم الذي يقدم بعد هذا الميعاد - يعتبر هو التظلم الوجوبى المتصوص عليه في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان لجنة شؤون العاملين قد اعتمدت التقرير السرى في ٢١ من يونية سنة ١٩٦٤ وأخطر به المدعى في ٦ من يولية سنة ١٩٦٤ فتظلم منه في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فان هذا التظلم يخضع لحكم المادة ٢٢

من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة التى تجيز للعامل ان يتظلم من التقرير بدرجة ضعيف او دون المتوسط الى لجنة شئون العاملين خلال شهر من اعلانه به ولا يعتبر هذا التقرير نهائيا الا بعد انتضاء ميعاد التظلم منه او البت فيه . فاذا كان الثابت ان التظلم المشار اليه جاء بعد اكثر من شهر من تاريخ اعلان المدعى بالتقرير فان هذا يترتب عليه ان يصبح قرار اللجنة نهائيا لانتهاء ميعاد التظلم منه ، ولكنه لا يترتب عليه اهدار اثر التظلم الذى تقدم به المذكور بعد انتضاء الميعاد المذكور فيما يتعلق بميعاد رفض الدعوى بوصفه تظلميا وجوبيا مقدما وفقا للاجراءات المقررة فى شأن التظلم من القرارات الادارية النهائية الصادرة فى شأن الموظفين قبل الطعن فيها بالالغاء والمنصوص عليها فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، ولما كان قرار لجنة شئون العاملين بتقدير كفاية المدعى وهو القرار المطعون فيه قد اصبح نهائيا فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٤ وتظلم منه المذكور فى ٢٩ من شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ فان ميعاد التظلم الوجوبى وميعاد رفع الدعوى يحسب من هذا التاريخ .

(طعن ١٢٧٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - اجاز للعامل ان يتظلم من تقدير كفايته بدرجة ضعيف او دون المتوسط الى لجنة شئون العاملين خلال شهر من اعلانه بالتقرير - هذا التظلم لم يبلغ القواعد الواردة فى قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى - التظلم المقدم وفقا لنظام العاملين المدنيين بالدولة يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة غير مجد ولكنه يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذا اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية أثناء سير الدعوى واذا كان الثابت ان المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الأفراد بتقدير درجة كفايته بدرجة ضعيف ثم اقام دعواه بالطعن في هذا القرار قبل البت في التظلم من مجلس ادارة المؤسسة وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها لذلك فان الفسخ بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير السرى يكون في غير محله ويتمين رفضه .

(طعن ١٢٧٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

التظلم المقدم من التقرير السنوى الى لجنة شئون العاملين بالتطبيق لاحكام المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد - نتيجة ذلك قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه بقانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بان تقديم التظلم وفقا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين يجعل من تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذى يقتضى قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اتفءا بتقديم التظلم المنصوص عليه في قانون العاملين المشار اليه ، وان تقرير هذه القاعدة لا يقوم على اساس الفاء احكام التظلم المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكة التشريعية من استحداث نظام التظلم الوجوبى وهى الحكة التى تكشف عنها المذكرة

الإضاحية لقانون مجلس الدولة والتي جرت عبارتها بما يأتى « ان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من التضياع بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق ايسر على الناس وانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المظلم على حق فى تظلمه ، فان رفضته او لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى » . ومن ثم فان تقديم التظلم الى لجنة شئون العابئين وفوات سبتين يوما على تقديمه دون ان تجيب عنه اللجنة يعتبر اخذا بالاصل العام المقرر فى شأن التظلم الوجوبى والحكمة التشريعية من استحداثه بمثابة رفض حكى له . ويكون رفع الدعوى خلال السبتين يوما التالية لهذا الرفض الحكى .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الدعى تظلم فى القرار الصادر بتقدير كفايته من عام ١٩٦٤ بدرجة ضعيف الى لجنة شئون العابئين بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ ، وانه تقدم فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بطلب لاعفائه من رسوم الدعوى اى خلال السبتين يوما التالية للرفض الحكى لتظلمه ، وان طلب المعافاة فى الرسوم رفض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ فاقام دعواه فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٦ ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية ورفعت فى الميعاد وبالتالي بقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتعين الحكم بالغائه وقبول الدعوى شكلا .
(طعن ١٤٠٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

تقديم التظلم وفقا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يجعل تقديم التظلم المتصوص عليه فى قانون مجلس الدولة غير مجد - مقتضى ذلك قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المتصوص عليه فى قانون مجلس الدولة اكتفاء بتقديم التظلم المتصوص عليه فى قانون نظام العابئين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على الأوراق ان المدعى تظلم من القرار الصادر بتقدير كتابته عن عام ١٩٦٤ بدرجة ضعيف الى لجنة شئون العاملين بتاريخ ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ : وأنه تقدم في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بطلب لاعفائه من رسوم الدعوى اى خلال الستين يوما التالية للرفض الحكى لتظلمه ، وان طلب المعافاة من الرسوم ورفض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ فاقام دعواه في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٦. ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت أوضاعها الشكلية ورفعت الى الميعاد وبالتالى مقبولة شكلا ، ويكون المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتعين الحكم بالغاءه وقبول الدعوى شكلا .

(طعن ١١١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

التظلم من تقرير الكفاية وفقا للمادة (١٩) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يغنى عن التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة نص المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ان المشرع جعل للعامل حق التظلم من تقرير الكفاية خلال اسبوعين من تاريخ اخطاره وناط بمجلس ادارة المؤسسة سلطة البت فيه دون ان يكون لاية سلطة رئاسية التعقيب عليه ومن ثم فان تقرير الكفاية يعتبر نهائيا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه او البت فيه وحتى أصبح التقرير نهائيا فان التظلم منه يصبح غير مجد الامر الذى يقتضى قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة اكتفاء

بتقديم التظلم المنصوص عليه في المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتأسيسا على كل ما تقدم يتعين القضاء بالقضاء بالحكم المطعون فيه نيبا قضى به من عدم قبول الدعوى .
(طعن ١٢٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي الهيئة المسماة لشئون سكك حديد مصر ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ — النص فيها على نظام خاص للتظلم من تقرير درجة كفاية الموظف — ليس من شأن هذا النظام ان يلغى او يعطل نظام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة — تقديم تظلم طبقا لاحكام القرارات المذكورين يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد لانقضاء الحكمة منه — يؤدي ذلك ان النظام الأخير لا يكون شرطا لقبول دعوى الإنفاء .

ملخص الحكم :

يتفصح من مقارنة نظام التظلم المنصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذي اوجبه قانون مجلس الدولة ان الأول جوازي للموظف ان شاء قدمه وفي هذه الحالة لا يصبح التقرير نهائيا الا بعد البت في التظلم وان شاء أغفله وفي هذه الحالة يصبح التقرير نهائيا بعد انقضاء الأجل المقرر للتظلم منه ، كما وان هذا التظلم مقصور على من قدرت كفايته بدرجة « مرض » أو « ضعيف » فلا يشمل من قدرت كفايته بغير ذلك ويمتدده خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان صاحب الشأن به ويكون تقديمه الى لجنة شئون الموظفين وذلك كله على خلاف نظام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة الأمر الذي يدل

على أن النصوص الواردة بشأن التنظيم من التقارير السنوية في نظام موظفي هيئة السكك الحديدية ولائحته التنفيذية لم تلغ أو تمطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التنظيم الوجوبى .
ومن ثم تظل هذه القواعد واجبة التطبيق وبالتالي يكون للتنظيم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اثره في قطع ميعاد رفع الدعوى .

انه ولئن كان التنظيم وفقا لاحكام نظام موظفي الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية يجعل تقديم التنظيم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذى يقضى بقبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التنظيم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اكتفاء بتقديم التنظيم المنصوص عليه في نظام موظفي الهيئة الا ان تقرير هذه القواعد لا يقوم على أساس عدم الاعتداد باحكام التنظيم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من استحداث نظام التنظيم الوجوبى وهى الحكمة التى كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . وقد جاء بها « ان الفرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق ايسر على الناس وانهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المتنظم على حق في تظلمه فان رفضته او لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى .»

(طعن ١٣٩٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

نظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - اشتغاله على تنظيم خاص للتنظيم من التقرير السنوى غير التنظيم العام الوارد في قانون مجلس الدولة - هذا التنظيم الخاص ليس من شأنه عدم الاعتداد بالتنظيم الوجوبى الذى نظمه قانون مجلس الدولة - قبول الدعوى اذا رفعت خلال ستين يوما من تاريخ الرفض الحكمى للتنظيم الوجوبى .

ملخص الحكم :

إن المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام موظفي هيئة المواصلات السلطوية والاسلوية قد نصت على أن « يعلن الموظف الذي يقدم عنه تقرير بدرجة موزى أو ضعيف بصورة منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماده من لجنة شئون الموظفين .. وللوظف أن يتظلم لرئيس لجنة شئون الموظفين المختصة من التقرير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه صورته وبرد التطلبات على اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديمها » . كما نصت المادة ٣١ من اللائحة ذاتها على أن « تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة بنفسها أو بمن تدببه لذلك من أعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من المسائل التى يفسنها الموظفون بتطلبتهم من التقارير المشار إليها فى المادة السابقة ويكون لها فى ذلك حق الإطلاع على الأوراق والسجلات وسماع الأتوال على أن يعد لذلك محضر مكتوب » ، ويكون قرار اللجنة الصادر فى التظلم نهائيا ، ويعلم به الموظف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره » .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة المعمول به وقت اقامة الدعوى قد نص فى المادة الثانية عشرة منه على أنه « لا تقبل التطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا عدا ما كان منها صادرا من مجالس تاديبية والبند خامسا من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .. » كما نص كذلك فى المادة الثانية والعشرين على أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بتطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه .. وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئة الرئاسية ، ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستون يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر نوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بهتابة

رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » .

ومن حيث انه يتضح من مقارنة نظام التظلم المنصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذي أوجبته قانون مجلس الدولة أن الأول جوازى للموظف ان شاء قدمه وفي هذه الحالة لا يصبح التقرير نهائيا الا بعد البت في التظلم وان شاء اغفله وفي هذه الحالة يصبح التقرير نهائيا بعد انقضاء الاجل المقرر للتظلم منه ، كما وان هذا التظلم مقصور على من قدرت كتابته بدرجة «مريض» أو «ضعيف» فلا يشمل من قدرت كتابته بعد ذلك وميعاده خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان صاحب الشأن به ويكون تقديمه الى لجنة قانون مجلس الدولة الامر الذي يدل على ان النصوص الواردة بشأن شئون الموظفين وذلك كله على خلاف نظام التظلم المنصوص عليه في التظلم من التقارير السنوية في نظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ولاحتسته التنفيذية لم تلغ أو تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن التظلم الوجوبي ، ومن ثم تظل هذه القواعد واجبة التطبيق وبالتالي يكون للتظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اثره في تطلع ميعاد رفع الدعوى وفقا لحكم المادة ٣٢ سالفه الذكر .

ومن حيث انه ولئن كان نظام التظلم وفقا لاحكام لائحة نظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذي قضى بقبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اكتفاء بتقديم التظلم المنصوص عليه في لائحة نظام موظفي الهيئة الا أن تقرير هذه القاعدة لا يقوم على أساس عدم الاعتماد بأحكام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من المنفعة لنظام التظلم الوجوبي وهي الحكمة التي كتبت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والتي ظلت قائمة بالنسبة للنصوص الواردة في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩. ويتم جاء بها أن الغرض من (م - ٦ - ج ١٥)

من ذلك هو تعطيل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطرق أيسر على الناس وانتهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه فإن رفضه أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله أن يلجأ إلى طريق التقاضي .

ومن حيث أنه وقد تبين أن النصوص الواردة بشأن التظلم من التقارير السنوية في لائحة نظام موظفي هيئة المواصلات السلطوية واللاسلكية لم تلغ أو تعطل العمل بالتقواعد الواردة في المادتين ١٢ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه في شأن التظلم الوجوبي ، وكان ثابتاً من الأوراق أن الطاعن أعلن بقرار تقدير كفايته عن عام ١٩٦١ بدرجة ضعیف في ٢٢ من إبريل سنة ١٩٦٢ وتظلم منه إلى وزير المواصلات في ١٩ من يونية سنة ١٩٦٢ بمناسبة تظلمه من قرار الترقية المطعون فيه أي خلال ستين يوماً من تاريخ عليه بقرار تقدير كفايته وتفيد هذا التظلم برقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في ٢٤ من يونية سنة ١٩٦٢ ولم يتلق عنه رداً فالتزم بدعواه في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٢ أي خلال الستين يوماً التالية للرفض الحكيم لتظلمه فإنه يكون قد رفعها في الميعاد بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وقد ذهب بحسب هذا المذهب يكون قد أخطأ في تأويل القانون جديراً بالإنهاء .

(طعن ٥٥٩ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

ثبت أن المطعون ضده قد أظهر الإرادة على ما يجده من وجوه البطلان في القرار الذي رفع دعوى الغاء قبل أن يعتمد الوزير - اعتماد الوزير للقرار بحاله - لا جدوى لتظلم يقدم مرة أخرى بعد اعتماد القرار .

ملخص الحكم :

ان طعن هيئة مفوضي الدولة ينمى على هذا الحكم خطاه فى تطبيق القانون سواء فى قبول الدعوى شكلا وفى الغاء قرار التعيين فقد خلط الحكم بين التظلم الذى يشترطه القانون لقبول الدعوى شكلا والشكوى التى يقدمها صاحب الشأن الى جهة الادارة قبل صدور القرار النهائى وهى لا تغنى فى مجال دعوى الالفاء عن تقديم التظلم من القرار بعد صدوره ، كما اخطأ الحكم الموضوع لأن القاعدة اطردت على ان اغسال الشكوى لا يؤثر فى سلامة القرار المطعون فيه اذا كانت ضرورة حالت دون استيفائه والثابت ان مجلس القسم يتكون من السيد / الدكتور وحده وكان متفيسا فى الخارج ، ولا يجوز ان تفل يد الادارة عن التصرف فى الوقت المناسب بما دامت لا تسىء استعمال السلطة فى تصرفها .

ومن حيث ان مبنى الطعن المتقدم من جهة الادارة يقوم على الوجهين اللذين نعاها الطعن السابق .

ومن حيث ان القانون قد فرض التظلم على الجهة الادارية من قرارها قبل رفع دعوى الغائه ، لينفك المجال حتى تنظر الادارة فيها ياخذها صاحب الشأن على القرار ، فان ثبت لديها صحة ما يثيره من عيب يبطل القرار كانت فى سعة من سحبه ، مما يتحسم به النزاع ويندرى عبء التقاضى ، واذا ثبت ان المطعون ضده قد اظهر الارادة على ما يجده من وجود البطالان فى القرار الذى رفع دعوى الغائه من قبل ان يعتمد الوزير ، وقد اعتمدته بحالته التى شكها منها المدعى فلا تكون من جدوى لتظلم يقدمه مرة اخرى بعد اعتياد القرار ، ازاء ما يثبت لديه من اصرار الادارة على قرارها وهى على بينه من نزاعة فيه ويكون سديدا ما قضى به الحكم المطعون فيه من قبول الدعوى شكلا ولا وجه للطعن عليه فى ذلك .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

استقلال التكليف بنظامه القانوني المتميز عن التعيين — أثره — عدم
خضوعه للنظام الوجوبي كشرط لقبول دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

إذا كان التكليف مستقلاً بنظامه القانوني الذي يتميز به عن التعيين
في كيانه وآثاره فإنه لا يخضع للنظام الوجوبي الذي جعله المشرع شرطاً
لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالمواطنين العموميين المنصوص عليها
على سبيل الحصر في البنود الثالث والرابع والخامس من المادة ٨ من
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٢٦٤ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

دعوى بطلب إلغاء قرار بالتكليف — لا يشترط وجوب النظام من القرار
قبل رفعها .

ملخص الحكم :

إذا كان التكليف مستقلاً بنظامه القانوني الذي يتميز به عن التعيين
في كيانه وآثاره فإنه لا يخضع للنظام الوجوبي الذي جعله المشرع شرطاً
لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالمواطنين العموميين المنصوص عليها
على سبيل الحصر في البنود الثالث والرابع والخامس من المادة ٨ من
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٨٨٠ لسنة ٩ ق ، ١٠٤٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/١٣)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

القرار الصادر برفض طلب اعتزال الخدمة المقدم وفق القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ من موظف شاغل لدرجة أصلية لا يشترط النظم منه قبل رفع الدعوى بطلب الغائه .

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى الذي تقدم به لاعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ يخضع للسلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة ، فان هي انصحت عن ارافتها حياله بالرفض ، فان هذا النصرف من جانبها له كل مقومات القرار الإداري ، ومن ثم يكون الطعن عليه بطريق دعوى الانشاء وقد نص الشارع على ان مياد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الانشاء ستون يوما ، وهي في خصوص هذه الدعوى تسرى من تاريخ اخطار المدعى في ١/٨/١٩٦٠ بالقرار الإداري الصادر برفض طلبه مسبق الذكر واذا كان المدعى لم يودع عريضة الدعوى الا في ٧/١١/١٩٦٠ فانها تكون غير مقبولة شكلا لرمها بعد الميعاد . وليس بصحيح ما ثيره هيئة مفوضي الدولة من انه يتعين على المدعى ان يتظلم من قرار الرفض المشار اليه والا اعتبرت دعواه من هذا الوجه غير مقبولة بالتطبيق لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لا وجه لذلك ما دام ان طلب الاعتزال هو بحسب تكييفه القانوني في حدود ما انصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ ذاته لا يعدو ان يكون من قبيل الاستقالة المشروطة ، والقرار الذي انصبت عليه دعوى الانشاء وهو رفض هذه الاستقالة لا يدخل ضمن القرارات المنصوص عليها في الفقرات ثالثا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي نصت المادة ١٢ من القانون المذكور بالنسبة لها على عدم قبول دعوى الانشاء قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار . ان الهيئة الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

(طعن ١٥٩٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

يشترط سابقة التظلم لقبول الطعن بالإلغاء بالنسبة للقرارات النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — قرارات الجزاء التي تصدرها الشركة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام لا يشترط سابقة التظلم منها — اساس ذلك : هذه القرارات لا تعتبر قرارات ادارية فضلا عن ان العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين — الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام يحكمها البند الثالث عشر من المادة ١٠ ولا يشترط التظلم منها قبل الطعن فيها بطلب الغائها .

ملخص الحكم :

ان المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في الفقرة (ب) على ان « لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواجيب المقررة لبث في هذا التظلم » .

وواضح من هذا النص انه يشترط سابقة التظلم لقبول الطعن بالإلغاء بالنسبة للقرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة دون سواها ، وهي القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او بالترقية او منح العلاوات ، والقرارات الادارية الساعرة بحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبداع أو فصلهم بغير لطريق التأديبي ، والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفساء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

ولما كان الجزاء المطعون فيه لا يتعلق بقرار إداري بحسبان أن المدعى الذى صدر قبله هذا الجزاء من العاملين بأحدى شركات القطاع العام فلا يعتبر بهذه المثابة موظفا عموميا ولا يعتبر القرارات التى تصدر فى شأنه من الشركة من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المفهوم لهذه القرارات ، وإنما يعتبر الطعن المقام منه عن الجزاء الموقوع عليه من الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام المنصوص عليها فى البند الثالث عشر من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ، وبهذه المثابة لا يلزم النظم من هذا الجزاء قبل الطعن فيه بطلب الفائه أمام المحكمة طبقا للمادة (١٢) من هذا القانون . كما أن المادة (١٢) المشار إليها وردت فى الفصل الثانى من الباب الاول من القانون المذكور ، ولم ترد فى الفصل الثالث منه ، ومن ثم فلا وجه للاستشهاد بحكم المحكمة الإدارية العليا على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى أخطر بالجزاء فى ١٠/٩/١٩٧٩ فأنتم دعواه رقم ٣ لسنة ٢٢ ق أمام المحكمة التأديبية بالاستكدرية فى ٢/١٠/١٩٧٩ لالغاء هذا الجزاء ، فإن دعواه والحالة هذه تكون قد أقيمت فى الميعاد ومقبولة شكلا . وأذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين الحكم بالفائه ويقبول الدعوى شكلا وبإعادتها الى المحكمة التأديبية بالاستكدرية للفصل فيها .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ويقبول الدعوى وبإعادتها الى المحكمة التأديبية بالاستكدرية لنظرها وعلى قلم كتاب المحكمة المذكورة اخطار اطراف الدعوى بالجلسة التى تحدد لنظرها .

(طعن ٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

جرى قضاء هذه المحكمة على قبول دعاوى الإلغاء بالنسبة للقرارات الإدارية في مجال الترقية دون التظلم منها إلى الجهة الإدارية في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا امتنع عليها إعادة النظر في القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها بإصداره .
- ٢ - عدم وجود سلطة رئاسية تملك التعقيب على مصدره .
- ٣ - إذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم ، فما دامت الجهة الإدارية متمسكة برأيها في عدم إجابة التظلم إلى طلبه في تظلمه الأول وتخطته في الترقية في قرارها الأول ، فإن المحكمة التشريعية من نظام التظلم وهي مراجعة الجهة الإدارية نفسها قبل الاتجاه إلى طريق الطعن القضائي ، تكون منتفية في هذه الحالة ، كما أن الطعن في القرار الأول يتضمن حكماً وبهكم اللزوم في الحالة المعروضة الطعن في أي قرار يتخطاه في الترقية إلى الدرجة التالية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على قبول دعاوى إلغاء القرارات الإدارية في مجال الترقية دون التظلم منها إلى الجهة الإدارية إذا امتنع عليها إعادة النظر في القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها بإصداره أو بعدم وجود سلطة رئاسية تملك التعقيب على مصدره أو إذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم فما دامت الجهة الإدارية متمسكة برأيها في عدم إجابة التظلم إلى طلبه في تظلمه الأول وتخطته في الترقية في قرارها الأول ، فإن المحكمة التشريعية من نظام التظلم وهي مراجعة الجهة الإدارية نفسها قبل الاتجاه إلى طريق الطعن القضائي ، تكون منتفية في هذه الحالة ، كما

ان الطعن في القرار الاول يتضمن حتما وبحكم اللزوم في الحالة المعروضة الطعن في أي قرار يتخطاه في الترقية الى الدرجة التالية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار الاول المطعون فيه رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠ صدر بتاريخ ٣١ من اغسطس سنة ١٩٨٠ وتظلم منه المدعى في ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، وقد اوضحت الجهة الادارية في مذكرتها المؤرخة في ١٥ من يونية سنة ١٩٨٠ ردا على الدعوى ان القرار الثاني المطعون فيه رقم ١٣٣١ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ لم يشمل اسم المدعى لانه وقف صدوره لم يكن معينا في وظيفة مدير عام تربية وما في مستواها (وهي الوظيفة التي شغلها القرار الاول) مما يدل على عدم جدوى التظلم من القرار الثاني ما دامت الجهة الادارية متمسكة براءها في عدم اجابة المدعى الى طلبه في التظلم الاول وبالتالي تكون الحكمة من التظلم وهي مراجعة الجهة الادارية لنفسها قبل اللجوء الى طريق الطعن القضائي منقضية .

(طعن ٧٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٧)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الفقرة (ب) من المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضي بعدم قبول الطلبات المقدمة بالطعن في القرارات الادارية النهائية بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية قبل التظلم منها الى الهيئة التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية - لا يشترط في الهيئات الرئاسية في هذا الخصوص الجهات الاعلى في سلم التدرج الاداري الرئاسي بالنسبة للجهة الادارية مصدرة القرار - اعتبار التظلم المقدم الى مفوض الدولة او الى ديوان المظالم منتجا لاثاره في هذا المجال حتى ولو لم يصل الى علم الجهة التي اصدرت القرار المتظلم منه الا بعد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم الى الجهة الادارية مصدرة القرار ولرفع الدعوى بعد الميعاد فقد نصت المادة ١٢ الفقرة (ب) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة على عدم قبول الطلبات المقدمة بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية قبل التظلم من هذه القرارات الى الهيئة الادارية مصدرة القرار او الى الهيئات الرئاسية ولا يشترط في الهيئات الرئاسية بالمعنى المتصود في النص سالب الذكر الجهات الاعلى في التدرج الاداري الرئاسي بالنسبة للجهة الادارية مصدرة القرار ومن ثم يعتبر التظلم الاداري المقدم الى مفوض الدولة والى ديوان المظالم منتجا في المعنى المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - ومعنى كان الثابت ان القرار المطعون فيه الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٧١٧ لسنة ١٩٧٢ في ١٨/٥/١٩٧٤ قد تظلم المدعى منه الى رئيس ديوان المظالم في ٩/٧/١٩٧٤ ولم يثبت سابقة نشر هذا القرار او اخطار المدعى به او علمه بمحتوياته في تاريخ معين فان هذا التظلم يكون مقبولا منه في الميعاد الى جهة رئاسية بالمعنى الذي قصد اليه المشرع في قانون مجلس الدولة . ولم يضر من الامر في شيء ان اتصال علم الادارة بالتظلم قد وقع بعد رفع الدعوى ما دام المدعى قد تظلم في الميعاد واذ اقيمت الدعوى في الميعاد المقرر لرفعها وجاءت صحيفة مستوفاة اوضاعها القانونية فانها تكون مقبولة شكلا ويكون الحكم المطعون فيه على حق في قضائه بتبطل الدعوى شكلا ويكون الطعن على غير اساس سليم من القانون فيما يختص بالدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ويتمين الحكم برفضه من هذا الخصوص .

(طعن ٣٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

تقرير المشرع النظام الوجوبى قبل رفع دعوى الإلغاء وبيان إجراءاته
وأثره مستهدفا تحقيق أغراض معينة تتمثل فى إنهاء المنازعات بالطريق
الإدارى وتيسير سبل استرداد صاحب الشأن لحقه وتخفيف العبء على
القضاء - التعميل بإقامة الدعوى بعد أن نشط صاحب الشأن الى سلوك
سبيل النظام الإدارى خلال الميعاد المقرر قانونا وانقضاء المواعيد المحددة
للبت فى هذا النظام دون استجابة له قبل الفصل فى الدعوى يترتب على
ذلك أن تنسحب الدعوى لا الى القرار المطعون فيه فحسب بل وإلى القرار
الصادر برفض النظام الصريح أو الحكيم أيضا ويستتبع من ثم مسوغ الدفع
بعدم قبول الدعوى إرفعها قبل النظام من القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان نظام النظام الوجوبى الذى استحدث لأول مرة بموجب القانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومسايرته فى
ذلك القوانين المعتمدية ومنها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى أقيمت الدعوى
الرائئة فى ظل العمل بأحكامه يقضى هذا النظام بالا تقبل الطلبات المتعبة
رأسا بإلغاء القرارات الإدارية التى حددتها قبل النظام منها الى الجهة
الإدارية التى أصدرتها أو الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقرره للبت
فى هذا النظام واستد لرئيس الجمهورية بقرار منه بيان إجراءات النظام
وطريقة الفصل فيه ، وقد وردت فى المذكرة الإيضاحية المرفقة للتأشرون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيها يختص بالنظام الوجوبى الحكمة
التشريعية التى أقام عليها هذا النظام فنوهت بان الغرض من ذلك هو
تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق
أيسر على الناس وانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الأولى ان رأت الإدارة
ان النظام على حق فى تظلمه ، فان رفضته أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر

نله أن يلجأ الى طريق التقاضى « وقد جديت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ميعاد رفع الدعوى بطلب الغاء القرار الإدارى بستين يوما من تاريخ نشر القرار أو العلم به وبينت أثر التظلم متى قطع هذا الميعاد وحق الجهة الادارية فى البت فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه بحيث اذا انقضت هذه المدة دون أن تجيب عليه كان ذلك منها بمثابة قرار حكى برفض التظلم يحق معه للتظلم أن يلجأ للقضاء خلال الستين يوما التالية لانقضاء الستين يوما المذكورة . وبناء على ما تقدم ومؤداه أن المشرع بتقرير التظلم الوجوبى قبل رفع دعوى الالغاء وبيان إجراءاته وآثره — قد استهدف تحقيق أغراض معينة تتمثل فى إنهاء المنازعات بالطريق الإدارى وبتيسير سبل استرداد صاحب الشأن لحقه وتخفيف العبء على القضاء . وهو فى سبيل تحقيق هذا الغرض — لوجب على صاحب الشأن — استنفاذ طريق التظلم الى الجهة الادارية التى أصدرت القرار قبل اللجوء الى طريق التقاضى وفى ذات الوقت انسح المجال أمام هذه الجهة لإعادة البحث والنظر فى قرارها فحدد لها موعدا للبت فى التظلم بحيث تملك أن تستجيب لطلب صاحب الشأن فتسحب قرارها أو تلغيه أو تعمله اذا تبين لها عدم مشروعيته وبذلك تتحقق الحكمة من تقرير التظلم الوجوبى أو أن تصر على عدم الإجابة وترفض التظلم صراحة أو ضمنا فلا يكون أمام صاحب الشأن من مناص الا اللجوء الى طريق التقاضى لانقضاء الحكمة المبثارة إليها .

وبالبناء على ما تقدم فإنه لا ينبغى تأويل النصوص تأويلا حرفيا يضر بها عن الغرض من الموضوع .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ من ابريل سنة ١٩٧٢ فالتزم المطعون ضده الدعوى محل الطعن بإيداع عريضتها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ بطلب الغاء هذا القرار ثم تقدم بتظلمه منه الى محافظ البنك المركزى بتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٧٢ أى خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار ، وفيندد تحت رقم ٣٣٢ ش بمكتب المحافظ ، وقد بحثت ادارة القضايا والاتصال بالبنك هذا التظلم وأرسلت أن المطعون ضده لم يوضح أن انقطاعه عن العمل

كل من يعذر قهرى لذلك فإنه لا يجوز إلغاء القرار إلا إذا رأت إدارة البنك خلاف ذلك وأضافت أنه أقام دعوى أمام مجلس الدولة بطلب الحكم بإلغاء هذا القرار ، وأعلنت التظلم وعريضة الدعوى إلى الإدارة العامة للشئون الأرمازا بالبنك لإبداء ملاحظاتها . وقد خلت الأوراق من ثمة ما يفيد أن البنك قد استجاب لطلب المطعون ضده أو أنه كان في سبيله إلى ذلك ومن ثم فإن المطعون ضده وقد تقدم بالتظلم خلال الميعاد المقرر قانونا وكان المجال متاحا للجهة الإدارية للبحث وانتضى الميعاد المقرر للبت فيه أثناء سير الدعوى فإنه لا تغريب عليه أن تعجل بإقامة دعواه ما دام أنه قد نشط إلى سلوك تسبيل التظلم الإداري خلال الميعاد المقرر قانونا وانقضت المواعيد المحددة للبت في هذا التظلم دون استجابة له قبل الفصل في الدعوى على التفصيل السابق وبالتالي يصبح النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل التظلم إداريا من القرار المطعون فيه منهارا الأساس ولا سند له من القانون بما يتعين معه رفضه والتسدي لموسوع الدعوى) .

(طعن ٥٣٠ ، ٥٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

تخط الموظف في الترقية استفادا إلى عدم حصوله على مرتبة الكفاية اللازمة — قيامه بالتظلم من هذا القرار وإيداع عريضة الدعوى قلم كتاب المحكمة بعد أن ذكر في كليهما أنه يظن على قرار الترقية فيها تضمنه من ترقية أحد زملائه في حين أن المدعى يفضل في مرتبة الكفاية دون أن يفر من ذلك التضييق الذي أجرته شئون العاملين على تقرير كفايته بالمخالفة للقانون — التظلم من قرار الترقية في هذه الحالة وكذلك الطعن عليه يعتبر في نفس الوقت تظلمًا من تقرير الكفاية وطعنا عليه طالما أنه لم يثبت عليه باى منها في تاريخ سابق على تاريخ تقدمه بتظلمه — وجوب قبول الدعوى شكلا في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن بنى على ان ذلك الحكم خالف القانون واخطا فى تطبيقه وتاويله لانه اولا : ان ما قرره من ان تقدير الكفاية المخالف للقانون وان اكتسب حصانة من الالغاء لفوات ميعاد الطعن فيه الا انه لا يجوز ان يكون سببا لقرار آخر فيه تناقض ومخالفة للقانون لان القرار بتقدير الكفاية هو كائى قرار ادارى آخر يجب الطعن فيه فى الميعاد فاذا لم يطعن المطعون ضده خلاله فيه ، فلا يمكن بعنذ الطعن الا من قرار الترقية الذى استند اليه ، ثانيا : ان القرار المطعون عليه متضمن ترقية الاول والثانى فى الاقدمية وتبت ترقية الآخر على اساس ذلك وان تساوى مع المطعون ضده فى مرتبة الكفاية امالا لحكم المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين التى تقضى بالتقيد بالادمية عند ذلك ولا يجدى المطعون ضده مناقشته لتقريره عن عام ١٩٧٣ من قبل لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للسكك الحديدية بعد مروه بمراحله القانونية فالحذ شرائطه القانونية حيث لم يجر اعتماد التقرير السنوى الموضوع عنه من الجهة المنتدب اليها من لجنة شئون العاملين بها فضلا عن اى تقدير منايته محل الجدل اصبح حيننا من الالغاء كما تقدم الامر الذى يستقر معه قرار الترقية حيث ان المرقين اقدم منه فضلا عن تساويهم معه فى مرتبة الكفاية .

ومن حيث انه عن السبب الاول من سببى الطعن والقائم على ان المطعون ضده لم يطعن فى القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للسكك الحديدية بتقدير كفايته عن سنة ١٩٧٣ بدرجة جيد - فانه فى غير محله اذ ان صحيفة الدعوى وتظلمه السابق عليها متضمنا ذلك حيث بنى المدعى طلبه الغاء قرار الترقية المطعون فيه فيما تضمنه من ترقية زميله الى الفئة الثانية على انه يفضل زميله هذا فى مرتبة الكفاية ، لحصوله على تقدير ممتاز ، فى السنتين ١٩٧٣ تلك والسنة السابقة عليها من الجهة المختصة بوضع التقرير السنوى عنه خلالها ، وهى بالتواتر المسلحة « سلاح المهندسين » التى كان مستدعى بها فيهما وان ، التقريرين اللذين اعدتهما عنه كانا بمرتبة ممتاز ، وان ما أجرته لجنة شئون

- 90 -

(طعن ١٩٣ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩)

قائمة رقم (٧٧)

آلہد :

مبعاد رفع الدعوى ستون يوما وينقطع سريان هذا الميعاد بالنظام الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية - صدور قرار انهاء الخدمة من وكيل الوزارة رئيس القطاع للشؤون المالية والادارية - بالنظام منه - تأشير رئيس قطاع المناطق بعدم الموافقة على اعادة العامل للخدمة - هذا التأشير لا يعتبر رفضا للنظام - اساس ذلك ان رئيس قطاع المناطق ليس الجهة التي اصدرت القرار بالنظام منه ولا جهة رئيسية لها حسبان الميعاد من تاريخ اخطاره برفض النظام من السلطة المختصة .

ملخص الحكم :

ان حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه قد قضى بالفناء حكم المحكمة الإدارية بأسسوط الصادر في الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق القلمية من

ضد كل من محافظ اسيوط ورئيس مجلس ادارة هيئة المواصلات
السلكية واللاسلكية وعدم قبول تلك الدعوى لوفتها بعد الميعاد واستندت
محكمة القضاء الادارى فى قضائها الى ان قرار اتمام خدمة المطعون فيه
قد صدر فى ١٧ من مارس سنة ١٩٧٧ اعتباراً من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦
وتنظم منه المدعى فى ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٧ فرفض رئيس القطاع طلبه
فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٧٧ ومن ثم كان يتعين على المدعى ان يرفع دعواه
خلال السنتين يوما من تاريخ رفض التظلم وهى مدة تنتهى فى ٢٨ من
سبتمبر سنة ١٩٧٧ فيكون رفع الدعوى فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ قد جرى
معه انتهاء ميعاد الطعن خليفاً بعدم قبولها .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة قد نصت على ان ميعاد رفع الدعوى نستون يوما وينقطع سريان
هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات
الرئاسية وقد صدر قرار اتمام الخدمة المطعون فيه برقم ٩٢٨ فى ١٧
من مارس سنة ١٩٧٧ من وكيل الوزارة رئيس القطاع للشئون المسالية
والادارية . فان تاشير رئيس قطاع مناطق اتالميم قبلى بسوهاج بعدم الموافقة
على اعادته للعمل والمؤرخة فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٧٧ لا يعتبر رفضه
للتظلم ، بحسبان ان رئيس القطاع ليس الجهة التى اصدرت القرار
المتظلم منه ولا جهة رئاسة لها وقد قدم التظلم اصلا الى مراقب شئون
العاملين مضر فى ١٦ يوليى ، وقدم تظلم ثان فى اليوم التالى الى رئيس
مجلس الإدارة ويبين من كتاب وكيل الوزارة رئيس قطاع الشئون الادارية
المرسل الى نائب رئيس مجلس الادارة للشئون الادارية والمالية والتجارية
(مسلسل ٤٢٠ من ملف الخدمة) انه طلب من منطقة قبلى الثالثة اخذ توصيات
وملاحظات من المنطقة ورئيس قطاع مناطق قبلى للعرض على نائب رئيس
مجلس الادارة والامر الذى يكشف من ان تاشيرة رئيس القطاع انها جاءت
كبيان من البيانات الى رؤى الاستئناف بتوصياتها عند نظر التظلم وليست
الغاشيرة فى ذاتها قرار برفض التظلم ولا يتضد بها ان تكون كذلك سواء
من جانب الجهة التى طلبتها او الجهة التى اصدرتها وقد تداول بهنك التظلم

فى عدد من المذكرات والاوراق حتى اصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة تاسيرته
على مذكرة وكيل الادارة بعدم الموافقة على اعادة المدعى الى عهله وذلك فى
٢٠ اغسطس سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث انه بحسبان انه لم يثبت علم المدعى علما يقينا بالقرار المطعون
فيه الا بتقديره تظلمه الاول فى ١٦ من يولية سنة ١٩٧٧ وقد رفض هذا
التظلم بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة فى ٢٠ اغسطس ، وقد رفعت الدعوى
فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ قبل انتهاء موعد الستين يوما من رفض
التظلم الامر الذى يضمن معه طبقا للهاده ٦٤ من قانون مجلس الدولة قبول
دعوى المدعى شكلا لرغمها خلال الميعاد القانونى ومن ثم يكون حكم محكمة
القضاء الادارى الدائرة الاستثنائية فى الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ١١ ق س قد
صدر مخالفا للقانون فيتمتع الالفاء وقبول دعوى المدعى لرغمها خلال
الميعاد .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى ستين يوما من تاريخ الرفض الحكيم للتظلم -
مشاركة هيئة الادارة لمجلس الشعب فى بحث التظلمات المقدمة للمجلس
لا يعتبر مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم - اساس ذلك : ان البحث يجرى
لصواب مجلس الشعب - المسلك الايجابى الذى ينفى قرينة الرفض الحكيم
للتظلم ليس فى بحث التظلم انما فى اجابة التظلم طلبه وهو لا يتم بداهة الا من
طريق الجهة الادارية مصدرة القرار او الجهة الرئاسية لها - مجلس الشعب
ليس جهة رئاسية للوزارات وانما هو يراقب اعمالها عن طريق المساطة
السياسية او عن طريق ما يصدره من التشريعات اذا كان مجلس الشعب
اتجه الى اجابة التظلم الى طلبه الفاء قرار النقل فان ما يصدره من اقتراحت
بنلك يعتبر مجرد توصية لجهة الادارة التى يجوز لها عدم الاخذ بها على
عائق مسؤوليتها السياسية .

(م - ٧ - ج ١٥)

ملخص المحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يغفل ثبوت العلم اليقيني بسبب القرار الطعن بل جاء صراحة في اسبابه (ان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧ وعلم به الطاعن علما يقينيا في حينه اذ انسه نفذه فوراً بالانفسافة الى انه ذكر انه ثارت ضجة اعلامية كما تولى مجلس الشعب دراسة التظلمات التي تقدم بها بعض العاملين المنقولين بموجب هذا القرار وحدد جلسة استماع بخصوصه في ٢٠/١٠/١٩٧٧ وتحديث الصحف عن هذا القرار ومناقشات مجلس الشعب في شأنه وقد تظلم الطاعن من هذا القرار بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٧ ، اما عن قول المطعون ضده ان جهة الادارة شاركت مجلس الشعب بحث نظله وهذا يعتبر مسلكا ايجابيا في بحث التظلم من شأنه بد ميحاد الطعن ، فهو مردود بانه لم يثبت ان المطعون ضده تقدم بتظلم الى مجلس الشعب ، وبان مشاركة جهة الادارة لمجلس الشعب في بحث التظلمات المقدمة اليه تمت بناء على طلب مجلس الشعب لان البحث يجري لحسابه ، ثم ان المسلك الايجابي الذي ينفي قرينة الرضا الحكى للتظلم ليس في بحث التظلم انما في اجابة المظالم الى طلبه ، وهو لا يتم بداهة الا عن طريق الجهة الادارية بمصدره القرار او الجهة الرئاسية لها ، ومجلس الشعب ليس جهة رئاسية لوزارة المسالية وانما هو سلطة موازية للسلطة الادارية يراقب اعمالها عن طريق المساطلة السياسية او عن طريق ما يصدره من تشريعات ، واذا كان مجلس الشعب اتجه الى اجابة المظالم الى طلبهم الفاء قرار النقل ، فان ما يصدره من اقتراحات بذلك يعتبر مجرد توصية لجهة الادارة قد ارتكبت على مسئوليتها السياسية عدم الاخذ بها ، وغنى عن البيان ان قضاء المحكمة الادارية العليا اذ قضى بغير ذلك او بالفاء قرار النقل الطعن بالنسبة لاشخاص آخرين غير المطعون ضده لا يحوز اية حجية بالنسبة اليه لانه قضاء نسبي يقتصر اثره على من صدر هذا القضاء لصالحه كما ان هذا القضاء لا يحوز اية حجية بالنسبة للمحكمة ذاتها فتستطيع ان تخرج عليه في قضائها اللاحق دون ان يحتج به عليها .

فاعسدة رقم (٧٩)

المبدأ :

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا تقبل الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم الى المعاشى قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم - رفع الدعوى قبل انتهاء مواعيد البث فى التظلم لا يترتب عليه عدم قبولها ما دام التظلم قد انتهى الى رفض الإدارة له صراحة أو ضمنا بمجرد نوات المواعيد - انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى ليس مقصودا لذاته إنما أريد به إتاحة الفرصة أمام جهة الإدارة لإعادة النظر فى قرارها - لا يشترط لقبول الدعوى الالتزام بأسبقية التظلم طالما قسم التظلم فى خلال الميعاد المقرر فتقضى لتقديمه وانتهى اثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الى رفضه - الأثر المترتب على ذلك : اذا استجابت جهة الإدارة للمتظلم اثناء سير الدعوى تحيل مصالحها لوغمرها قبل الأوان .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أن « لا تقبل الطلبات الآتية : - ... (ب) الطلبات المقدمة رأسا بالظمن فى القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) » وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم ... » ونص البند رابعا من المادة (١٠) من هذا القانون « الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم الى المعاشى .

وبن حيث أنه مع ما نص عليه فى المادة ١٢ سالفه الذكر من اشتراط

تقديم التظلم وانتهاء ميعاد البت فيه لقبول الدعوى فقد اطرده قضاء المحكمة الإدارية العليا اجلاء لوجه الحق في مفاد هذا الشرط ، على أن رفع الدعوى قبل انتهاء مواعيد البت في التظلم لا يترتب عليه عدم قبولها ما دام التظلم قد انتهى الى رفض الإدارة له صراحة أو ضمنا بمجرد خوات الميعاد المقرر للبت فيه لأن انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى لم يقصد لذاته انما أريد افساحا لجهة الإدارة لإعادة النظر في قرارها . وبهذا الإجراء في قضاء هذه المحكمة يستيق التفسير الحرى لنص المادة ١٢ سالف الذكر الذى يفرج حكم النص عن اطار الطله التى يدور معها .

ومن حيث انه اتباعا لهذا المنهج الذى جرى به قضاء هذه المحكمة بالنسبة لما رآته من اعتبار انتظار انتهاء مواعيد البت في التظلم اجراء غير جوهرى لا يترتب عليه التزامه الحكم بعدم قبول الدعوى ، فانه لا يشترط بقبول الدعوى الالتزام باسبغية تقديم التظلم على رفع الدعوى ، ما دام قدم التظلم عملا خلال الميعاد المقرر قانونا لتقديم التظلم ، وما دام انتهى التظلم اثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الى رفض الإدارة له صراحة كان رفضها أو ضمنا بانتهاء الميعاد المقرر للبت فيه . وان تقديم التظلم في الميعاد المقرر لتقديمه ورفض جهة الإدارة له كما يتحقق به اثناء سير الدعوى توافر شرط القبول المنصوص عليه في المادة ١٢ سالف الذكر ، يتحقق به مقصود الانقسام لجهة الإدارة لإعادة النظر في قرارها الطعين ، وإمكان استجابتها للتظلم في ميعاد البت فيه اثناء سير الدعوى مع تحمل الطاعن في حالة الاستجابة لمصاريف رفعه الدعوى قبل اوانها . ولا يعنى ذلك كلة تحلل الطاعن من الالتزام بتقديم التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى حسبما ألوجبت المادة ١٢ سالف الذكر ، ما دام أن شرط التظلم في الميعاد القانونى لا يزال قائما بما يضمن معه عدم قبول الدعوى شكلا اذا مات ميعاد التظلم دون تقديمه ، وعدم قبولها قبل الاوان اذا حجزت الدعوى للحكم قبل تقديم التظلم ولو كان ذلك قبل انتهاء ميعاد التقدم به ، وتحمل المدعى مصروفاتها في هذه الحالة أيضا .

ومن حيث أنه من كل ذلك يظهر أنه وان شرط القانون بقبول الدعوى

فى الأحوال المبينة فى الفقرة (ب) من المادة ١٢ مسلفة الذكر : سابقة تقديم التظلم فى القرار المطعون فيه ورفض جهة الإدارة له صراحة أو ضمنا بفوات ميعاد البت فيه ، فان الذفع بعدم قبول الدعوى يصبح لا محل له ، ما دام قدم التظلم فعلا خلال ميعاد تقديمه وإثناء سير الدعوى ، وما دام تبين رفض الجهة الإدارية له رفضا صريحا أو ضمنيا بانتهاء ميعاد البت فيه قبل الحكم فى الدعوى .

ومن حيث أن الحاصل فى الطعن المائل ، أن الدعوى وإن رفعت فى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٧٧ طعنا فى قرار إنهاء خدمة المدعى الصاخر رقم ٤٠٤ فى ١٤ من يومية سنة ١٩٧٧ ، فقد قدم التظلم عن هذا القرار فى ٦ من يولية سنة ١٩٧٧ قبل انتهاء ميعاد التظلم ، وانتهت مواعيد البت فى التظلم دون الاستجابة له أثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الذى لم يصدر الا فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ . ومن ثم يكون حكم محكمة القضاء الإدارى المطعون فيه ، قد صدر مخالفا للقانون حقيقيا بالإلغاء ، فيما تضى به من عدم تبول الدعوى ، ويتمين الحكم بتبول الدعوى واعادتها الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ٣٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٤)

الفرع الرابع

ميعاد الستين يوما

أولا : بدء ميعاد الستين يوما (النشر والإعلان) :

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

بدء ميعاد دعوى الإلغاء من تاريخ نشر القرار الإداري أو إعلان صاحب الشأن به - الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو استثناء لا يكفى إذا كان الإعلان ممكنا - النشر والإعلان قرينتان على علم صاحب الشأن - قيام الدليل القاطع على العلم بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار - سريان الميعاد من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه .

ملخص الحكم :

نص المادة (٢٢) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة التي تقابل المادة (١٩) من القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ على أن « ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به » . ومناد ذلك أن المشرع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وفي هذا يلتقى التشريع المصري مع القانون الفرنسي في المادة ٤٩ من القانون الصادر في ١٩٤٥/٧/٣١ بتنظيم مجلس الدولة الفرنسي والمادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ بتنظيم مجالس الاقاليم والرسوم الصادر في

٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء المحاكم الإدارية الاقليمية وباعادة تنظيم مجلس الدولة الفرنسى - التتيا حيث قرر كل منها ان يكون النشر محادلا للاعلان من حيث قوة كليهما فى اثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ، وبى بدء الميعاد المقرر قانونا للطعن فيه . ورغم انه قد تقرر بنص القانون ان يكون النشر كالاعلان وسيلة لاثبات العلم بالقرار المطعون فيه الا انه لا يزال من الثابت مع ذلك ، ان هذه المساواة بين الوسيطتين ليست كاملة اذ لازال الاعلان بالقرار هو الاصل ، ولما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفى النشر حيث يكون الاعلان ممكنا . ومن أجل هذا فقد اجتهد القضاء لى يحدد الحالات التى يصح الاجتهاد فيها الى وسيلة النشر ، والحالات التى يتعين الاجتهاد فيها الى وسيلة الاعلان . وكان مما قرره القضاء فى هذا الشأن هو التمييز بين قرارات الادارة المخطيئة وقراراتها الفردية بحيث متى كانت الاولى بحكم عموميتها وتجريدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم ، مما لا يكون معه محل لالتزام وسيلة الاعلان بالنسبة اليها ، فان الثانية اذ تتجه بالعكس الى أشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا لادى الادارة فانه لا يكون ثمة محل بالنسبة اليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الاعلان اجراء محتما . وغنى عن البيان انه اذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والاعلان لبدء الميعاد المقرر نرفع دعوى الالفاء فان القضاء الادارى فى مصر وفى فرنسا لم يلتزم حدود النص فى ذلك . فهو لا يرى الاعلان والنشر الا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن . ومن ثم يوجب ان يتم النشر والاعلان بالشكل الكافى للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفى كلاهما فى تحقيق العلم بالقرار . على انه اذا كانت قرينة العلم المستفادة من النشر او الاعلان ليست مما يقبل اثبات العكس ، فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها . وهو ما قرره القضاء الادارى فيها قضى به من انه متى قام الدليل القاطع ونفا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته ، على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاهدا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم ان يحدد مركزه القانونى من القرار - متى قام الدليل على ذلك بدأ ميعاد الطعن من تاريخ

ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار او اعلانه اذ لا شأن للقراءن حين يثبت ما يراد بها ثبوتاً يقينياً قاطعاً وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ما يفيد تأييد نظرية العلم اليقيني . وهذه النظرية توجب ان يكون هذا العلم ثابتاً لا مفترضاً وان يكون حقيقياً لا ظنياً . وقضت هذه المحكمة في ذلك ان العلم اليقيني الشامل يثبت من اية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التيقن في ذلك بوسيلة اثبات معينة . وللغضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتتدير الاثر الذي يمكن ترتيبه عليهما من حيث كفاية العلم أو تصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تتف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة المتفاعة من تحصين القرارات الادارية ولا تززع المراكز القانونية التي اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

(طعن ١٥٦ ، ١٥٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

سريان ميعاد السنين يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المظنون فيه أو اعلان صاحب الشأن به — حصول النشر عادة بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة أو اللاحقية ، والاعلان بالنسبة للقرارات الفردية — علم صاحب الشأن يفهم مقام الاعلان — وجوب ان يكون العلم يقينياً وشاملاً لجميع العناصر المبنية للمركز القانوني — امكان اثبات هذا العلم بقراءن الأحوال — نشر القرار في لوحة الاعلانات بالمصلحة له يكن في القاتنون القديم لمجلس الدولة أداة حتمية لافتراض العلم — امكان اعتباره آئلاً قرينة على تحققه .

ملخص الحكم :

الاصل - طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة (وهو الذى كان نافذا وقت ان رفعت هذه الدعوى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥) ، ولنص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ باتشاء مجلس الدولة - ان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به . ويجرى النشر عادة بالنسبة الى القرارات التنظيمية العامة او اللاتحجية ، والاعلان بالنسبة الى القرارات الفردية ؛ الا انه يقوم مقام اعلان - فى صدد هذه القرارات الاخرى - علم صاحب الشأن بها بآية وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يتع هذا الاعلان بالفعل بيد ان العلم الذى يمكن ترتيب هذا الاثر عليه - من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء - يجب ان يكون علما يقينيا ؛ لا ظنيا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقه فى الطعن فيه ، ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى ينبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضا ، ويثبت هذا العلم من أية واقعة او قرينة تفيد حصوله ، دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة . ولل قضاء الادارى - فى اعمال رقابته القانونية ، التحقق من قيام او عدم قيام هذه القرينة او تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم او قصوره ؛ وذلك حسبما تستبينه المحكمة من اوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له ؛ حتى لا تهدر المصلحة العامة الميتفة من تحصين القرارات الادارية ، ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات . ومن ثم اذا ثبت من الاوراق ومما اكده جهة الادارة (وهو ما لم يحضه المدعى بحجة ايجابية ولم يتم الدليل على عكسه) ان حركة الترقيات المطعون فيها بعد مضي اكثر من ستين يوما قد اذيعت فى حينها

بنشرها في لوحة الاعلانات المعدة لذلك بالمصلحة المدعى عليها ، ووزعت على جميع اقسام هذه المصلحة وقت صدورها : فان هذا النشر والتوزيع — وأن لم يعتبر انكز اداة لامتراض العلم حتيا — الا انها ينهضان قرينة قوية على تحقته ما دام لم يثبت العكس . وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بال نشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الاخبار بالقرار الادارى ، ورتب عليها ذات الاثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على اعلان صاحب الشأن بالقرار ، مؤكدا بذلك مبدأ العلم .

(طعن ٥٤٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

يقصد باعلان صاحب الشأن الذي يسرى منه ميعاد الالفاء ، الطريقة التي تنقل بها جهة الادارة القرار الادارى الى فرد معينه أو افراد بذواتهم من الجمهور — الاصل ان الادارة ليست ملزمة باتباع وسيلة معينة في تبليغ القرار — عدم خضوع هذا الاعلان لشكلية معينة لا يحرره من حقوقات كل اعلان — وجوب أن يظهر فيه اسم الجهة الصادرة منها وأن يصدر من موظف مختص وأن يوجه الى ذوى المصلحة شخصيا اذا كانوا كاملي الاهلية والى من ينوب عنهم اذا كانوا ناقصيها — وقوع عبء اثبات هذا الاعلان على عاتق جهة الادارة وعدم تقيدها في ذلك بوسيلة اثبات معينة — رقابة القضاء الادارى في هذا الشأن ومداها .

ملخص الحكم :

ان المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون

فيه ، فى الجريدة الرسمية او فى النشرات التى تصدرها المصالح او اعلان صاحب الشأن به . . فالاعلان هو الطريقة التى بها تقفل جهة الادارة القرار الادارى الى فرد معينه او افراد بذواتهم من الجمهور . والاصل هنا ان الادارة ليست ملزمة باتباع وسيلة معينة لكى تبلغ الفرد او الامراد بالقرار . على ان عدم خضوع الاعلان لشكليات معينة يجب ان لا يحرمه من مقومات كل اعلان ؛ فيتمتع ان يظهر فيه اسم الجهة الصادر منها سواء اكانت الدولة او احد الاشخاص العلية الاخرى . وان يصدر من الموظف المختص ، وان يوجه الى نوى المصلحة شخصيا اذا كانوا كلى الاهلية ، والى من ينوب عنهم اذا كانوا ناقصى الاهلية . ومن المسلمات فى المجال الادارى فى مصر وفى فرنسا ان عبء اثبات النشر او الاعلان الذى تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الادارة . . ولئن كان من اليسر عليها اثبات النشر لان له طرقا معينة فانه من العسر عليها نسيبها اثبات الاعلان لعدم تطلب شكليات معينة فى اجرائه . والقضاء الادارى فى مصر وفى فرنسا يقبل فى هذه الخصوصية كل وسيلة تؤدي الى اثبات حصول الاعلان . . فقد يكون ذلك مستمداً من توقيع صاحب المصلحة على اصل القرار او صورته بالعلم ، واحيانا يكتفى بمحضر التبليغ الذى يحرره الموظف المتوط به اجراء التبليغ . ويجوز قبول ايصال البريد كقرينة يمكن اثبات عكسها اذا ما ارسل التبليغ بكتاب عن طريق البريد . وقد سبق لهذه المحكمة العليا ان قضت بان العلم يجب ان يكون يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه . ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم . ويثبت هذا العلم من أية واقعة او قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة . وللقضاء الادارى ، فى اعمال رقابته القانونية التحقق من قيام او عدم قيام هذه القرينة او تلك الواقعة ، وتقدير الاثر الذى يمكن ان ترتبه عليها من حيث كفاية العلم او قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدوى وظروف الحال .

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة - سريان الميعاد من تاريخ النشر بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة التى يخاطب بها الكافة - سريانه من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار أو ثبوت علمه اليقيني به بالنسبة للقرارات الفردية - اتفاق هذه المبادئ مع المادة الثانية من المرسوم التشريعى رقم ٥ الصادر فى ١١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٦ المعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٢ الخاص بنشر وحفظ القوانين - نصها على نفاذ القرارات والمقررات ذات الصفة النظامية أو العامة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية - نفاذها من تاريخ تبليغها شخصيا الى اصحاب العلاقة بها اذا كان لها صفة شخصية - سريان هذه الاحكام على ميعاد الطعن - عدم قيام النشر فى الجريدة الرسمية بالنسبة للقرارات الفردية ذات الصلة الشخصية بمقام التبليغ الشخصى أو العلم اليقيني *

بالفصل الضمكم :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الانهاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى الطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن بها ... » والمشرع اذ نص على طريقتى النشر والاعلان ، لم يقصد ان تطل اهداها محل الاخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن من ايها بالنسبة لاي قرار فرديا كان أو عاما ، وانما قصد ان يفترض فى صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم كما هى الحال فى

القرارات التنظيمية العامة التي لا تخص فردا بذاته وإنما الخطاب موجه الى الكافة ، والعلم يمثل هذه القرارات بحكم طبائع الاشياء لا يتأتى الا افتراضا عن طريق النشر ، ومن ثم يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها ، أما القرارات الفردية فان الوسيلة الطبيعية لاعلان صاحب الشأن بها هو تبليغها اليه ، ومن ثم فان الاصل ان يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا الاصل هو ما تقدم الا اذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة أخرى فعندئذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار انه قد تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والاعلان .

ومما يؤكد صحة هذا النظر ووجوب العمل به في الاقليم الشمالى ان المرسوم التشريعى رقم ٥ الصادر في ١١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٣٦ في شأن نشر وحفظ القوانين قد نص في المادة الثانية منه المعدلة بالرسوم التشريعى رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز (يوليه) سنة ١٩٤٢ على انه « في جميع الاحوال التي لم يات القانون على ذكر طريقة أخرى للنشر فـان القرارات والمقررات الصادرة عن السلطة المحلية — المحافظين ، وقوام المقام ورؤساء البلديات — تصبح نافذة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة او البلدية فيما اذا كان لها صفة نظامية او عامة كما وانها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصا الى اصحاب العلاقة بها فيما اذا كان لها صفة شخصية ، وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التي تنطوي احكامها على نظام دائم في الجريدة الرسمية » وهذا النص وان كان خامسا بنفاذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية ، الا انه قاطع في الدلالة على ان المشرع يفرق بين النشر وبين الابلاغ الشخصي فجعل للقرارات التي لها صفة نظامية او عامة نافذة بالاعلان أى بالنشر على جدار قصر الحكومة او البلدية ، وأما القرارات التي لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة الا ببلاغها الى اصحاب العلاقة بها ، واذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لنفاذ القرارات الادارية . فهو من باب أولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن ..

واستنادا الى ما تقدم لوجه لاعتبار ان تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية - وهو قرار فردى - هو التاريخ الذي يجرى منه حساب ميعاد رفع الدعوى ما دام لم يتم دليل من الأوراق على التسلم بالقرار المطعون فيه من تاريخ معين بحيث يمكن حساب ميعاد رفع الدعوى منه .

(طعن ١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قامسدة. رقم (٨٤)

المسدا :

ميعاد رفع الدعوى - من تاريخ نشر القرار أو اعلانه أو ثبوت العلم اليقيني - تخلف ذلك - أثره - عدم سريان ميعاد رفع الدعوى في حق ذوى الشأن .

ملخص الحكم :

ان ميعاد رفع الدعوى لا يجرى في حق ذوى الشأن الا من تاريخ اعلان القرار أو نشره ولم يحصل اعلان فردى الى المدعى كما ان هذا القرار ليس مما ينشر في الجريدة الرسمية كما هو الشأن في القرارات التي تصدر من رئيس الجمهورية كما لم يثبت انه حين صدوره كان ينشر بطريقة مصلحية منتظمة يفترض معها علم الكلفة به والبيان المقسم من المطعون عليه في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ من أن ترقيات المستشفيات بجامعة القاهرة تلتحق على لوحة خاصة بذلك لا يكفى لافتراض العلم في حق المدعى بالنسبة للقرار المطعون فيه وهو صادر في سنة ١٩٥٠ بينما البيان الذي تجمه المطعون فيه ، ان صح انه منظم على الوجه المذكور فيه فهو تنظيم حديث ، كما ان العلم اليقيني الذي يقوم مقام الاعلان في هذا الشأن لم يثبت قبلاه في حق المدعى في تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله .

(طعن ٧٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٣٠)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

وجوب رفع دعوى الإلغاء خلال ستين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به — علم صاحب الشأن بالقرار يقوم مقام إعلانه متى كان علما يقينيا شاملا لجميع العناصر التي يمتنع له على أساسها تبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار وتحديد طريقة الطعن عليه — ثبوت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الأصل هو بالتطبيق لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به إلا أنه يقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن به بأي وسيلة من وسائل الإخبار بما يحقق الغاية من الإعلان ولو لم يتع هذا الإعلان بالفعل . بيد أن العلم الذي يمكن ترتيب هذا الأثر عليه من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء يجب أن يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقته في الطعن فيه — ولا يجري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وللقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو أو قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من

أوراق الدعوى وظروف الحال فلا يأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقف عند أنكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات .

(طعن ١٢٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٦) .

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

نص المشرع بالمادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا رقم ٥٧ على طريقتي النشر والتبليغ ليس معناه ان تحل احدهما محل الاخرى سواء كان القرار فرديا او علما - الاصل ان القرارات التنظيمية العامة يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها أما القرارات الفردية فيجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ولو كانت بها يجب نشرها حتى تنفذ قانونا - فسوت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا شاملا لمحتويات القرار بطريقة اخرى - جريان الميعاد في هذه الحالة من تاريخ هذا العلم باعتبار انه تحقق بوسيلة اخرى غير النشر والتبليغ - اساس ذلك - مما يؤكد الاصل السابق سبق تقرير المشرع السوري مثل هذه التفرقة بين النشر والتبليغ في خصوص نفاذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا على انه « يجب ان تقام دعوى الإبطال في ميعاد شهر من اليوم الذي يغترض فيه أن المستدعى قد عرف قانونا بالقرار أو المرسوم المطعون فيه أما بطريقة النشر وأما بطريقة التبليغ أو بلية طريقة أخرى نصت طائلة الرد » .

والمشرع اذ نص على طريقتي النشر والتبليغ لم يقصد ان تحل احدهما

محل الأخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن من أيها بالنسبة لأي قرار مفديا كان أو عليها وإنما قصد أن يفترض في صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم كما هو الحال في القرارات التنظيمية العامة التي لا تخص فردا بذاته وإنما الخطاب فيها موجه إلى الكافة والعلم بمثل هذه القرارات بحكم طبائع الأشياء لا يتأتى إلا افتراضا عن طريق النشر ومن ثم يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها — أما القرارات الفردية فإن الوسيلة الطبيعية لإعلام صاحب الشأن بها هو تبليغها إليه ومن ثم فإن الأصل أن يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا . الأصل هو ما تقدم إلا إذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة أخرى معتدذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والتبليغ كما يجرى بذلك نص المادة المشار إليها .

وبما يؤكد أن النشر لا يقوم مقام التبليغ في جريان الميعاد بالنسبة للقرارات الفردية أن المرسوم التشريعي رقم ٥ الصادر في ١١/٢/١٩٣٦ في شأن نشر وحفظ القوانين نص في المادة الثانية منه المعدلة بالمرسوم التشريعي رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تونز ١٩٤٢ على أنه « في جميع الأحوال التي لم يأت القانون على ذكر طريقة أخرى للنشر فإن القرارات والمقرارات الصادرة عن السلطات المحلية — المحافظين وقوائم المقام ورؤساء البلديات — تصبح نافذة بمجرد إعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية فيها إذا كان لها صفة نظامية أو عامة كما وأنها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصا إلى أصحاب العلاقة بها فيها إذا كان لها صفة شخصية وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التي تنطوي أحكامها على نظم دائم في الجريدة الرسمية ، وهذا النص وإن كان خاصا بتنفيذ القرارات والمقرارات الصادرة عن السلطات المحلية إلا أنه قاطع في الدلالة على أن المشرع يفرق بين النشر وبين الإبلاغ الشخصي فجعل القرارات التي لها صفة نظامية أو عامة نافذة بالإعلان أي بالنشر على جدار قصر الحكومة أو البلدية ، وأما القرارات التي لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة إلا بإبلاغها إلى أصحاب العلاقات

بها - وإذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لنفاذ القرارات الإدارية فهو من باب أولى بالنسبة لجريان بيماد الطعن مما يقطع بأن المادة ٢٣ من مائسون المحكمة العليا إذ نصت على أن الميعاد يجرى من تاريخ تبليغ القرار إنما عنت بذلك القرارات الفردية وأذ نصت على أن يجرى من ميعاد النشر إنما عنت بذلك القرارات العلية .

(طعن ٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

بيماد رفع الدعوى - سريته من تاريخ القرار الإدارى النهائى .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الكتاب الموقع من أحد الموظفين عن محافظ حلب بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٧ والموجه الى الشركة المدعية بإبلاغها بتوصيات اللجنة الفنية المنصوص عليها فى المادة الثامنة من المرسوم التشريعى رقم ٢٨٢ الصادر فى ٢/٤/١٩٦٦ فى شأن تنظيم تشييد أو استعمال الابنية المعطاة لاحدى الصناعات الخطرة أو المضرة بالصحة العلية ، سواء فيما يتعلق بما ارتأته من التوقف عن العمل ليلا ، أو القيام بالاشتراطات التى عينتها - إذا كان الثابت أن هذا الكتاب لم يصدر ممن يملك اصدار القرار النهائى بصيغة يفصح فيها عن الارادة الملزمة بالتوقف عن العمل ليلا ، بعد تقدير توصيات اللجنة فى هذا ووزن مناسباتها فى ضوء ظروف الحال ولايباسته ، فانه لا يمكن القول بأن هذا الكتاب قد تضمن القرار الإدارى النهائى فى هذا الخصوص ..

غير أنه بتاريخ ٢١/٧/١٩٥٨ صدر كتاب من محافظ حلب بالإصالة ، انصحت فيه جهة الادارة للشركة المدعية عن ارادتها الملزمة بوجوب التوقف عن العمل فى المطحنة ليلا ، بعد اذ انتهى المحافظ من تقدير ملامة توقيف العمل ليلا بالمطحنة أو عدم توقيفه فى ضوء الظروف والملايسات ، الى

امتناق رأى اللجنة الفنية وفرض اراءته الملزمة فى هذا الخصوص على الشركة بصيغة آمرة قطعية .

وعلى هذا فان الكتاب الأخير يكون هو الذى قطع فى الامر نهائيا ، ومن ثم فيحسب بيماد قبول الدعوى من تاريخ تبليغه .

(طعن ١٦ لسنة ٢ ق ، ١٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

القرار السلبى بالامتناع — عدم تقيد دعوى الفالاه بالبيعاد المقرر طالما ان الامتناع مستمر .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاوراق ان مراد المدعى هو المطالبة بالفناء القرار السلبى بالامتناع عن بحث طلب التنازل عن مجلته المقدم منه وتقرير تعويض له وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم الصحافة فى التنظيم السورى فان هذا القرار قرار ادارى سلبى لا تتقيد المطالبة بالفالاه ببيعاد معين طالما ان الامتناع مستمر .

(طعن ١١٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

بيعاد رفع دعوى الافشاء هو ستون يوما — مناط بدء سريان بيماد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به — استعراض الجادى التى استقرت عليها المحكمة فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتي تنص على أن : « ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به » والتي تسرى على النزاع المائل على عدة مبادئ قانونية هي : أولا - « ان الشارع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به ، وبذلك كان النشر معادلا للاعلان من حيث قوة كليهما في اثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن وفي بدء الميعاد المقرر قانونا للطعن فيه . ثانيا - أنه رغم النص على ان يكون النشر كالاعلان وسيلة لاثبات العلم بالقرار المطعون فيه الا انه لا يزال من الثابت مع ذلك ان هذه المساواة بين الوسيطتين ليست كاملة اذ لا زال الاعلان بالقرار هو الاصل ولما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفي النشر حيث يكون الاعلان ممكنا ومن اجل هذا اجتهد القضاء لكي يحدد الحالات التي يصح الالتجاء فيها الى وسيلة النشر والحالات التي يتمين الالتجاء فيها الى وسيلة الاعلان وكان مما قرره القضاء في هذا الشأن ، والتمييز بين قرارات الادارة التنظيمية وقراراتها الفردية بحيث متى كانت الاولى بحكم عموميتها وتجديدها لا يتصور حصر الاشخاص الذين تحكمهم مما لا يكون معه محل للترام وسيلة الاعلان بالنسبة اليها ، فان الثانية اذ توجه بالمعكس الى اشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا لدى الادارة فانه لا يكون ثمة محل بالنسبة اليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الاعلان اجراء محتيا . ثالثا - « انه اذا كانت نصوص القانون قد حدثت واقعة النشر والاعلان لبده الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء فان القضاء الاداري لم يلتزم حدود النص في ذلك فهو لا يرى الاعلان والنشر الا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ومن ثم يجب ان يتم النشر والاعلان بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتي يكفي كلاهما

فى تحقيق العلم بالقرار . رابعا - « على انه اذا كانت قرينة العلم المستفادة من النشر أو الاعلان ليست مما يقبل اثبات العكس فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها فاذا قام الدليل القاطع ونفا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار عليها يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم ان يحدد مركزه القانونى من القرار متى قام الدليل على ذلك ، بدأ يعماد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه اذ لا شأن للقارئ حين يثبت ما يراد بها ثبوتها يقينيا قاطعا وهذا يفيد استقرار قضاء هذه المحكمة على تأييد نظرية العلم اليقيسى . خامسا - ان عبء اثبات النشر أو الاعلان الذى تبدأ به المدعى يقع على عاتق جهة الادارة .»

(طعن ٢٠١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

تضمن النشرة المصلحية لاسماء من رقوا وبيانها ان حركة الترقيات قد قامت على أساس الاتيمية - اعتبار النشر قد تم بصورة كافية للتعريف بالقرار وعناصره الجوهرية .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان النشرة قد تضمنت اسماء من رقوا وبيئت ان حركة الترقيات للدرجة السابعة الفنية قد قامت على أساس الاتيمية المطلقة ، ومن ثم فان النشر على هذا النحو يكون قد تم بصورة كافية للتعريف بالقرار وعناصره الجوهرية بما يتيح للمدعى تحديد موقفه ازاء هذا القرار من حيث ارتضاؤه أو الطعن فيه بعد ان تحدد مركزه الوظيفى واستقر بصيرورة الحكم الصادر لمصلحة نهائيا .

(طعن ٧٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

يمعاد الطعن بالإلغاء — حسابه من تاريخ النشر في النشرات التي تصدرها المصالح — ثبوت أن المدعى كان مقيما خارج القطر ولم يعد إلا بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الأول وعشرة أشهر على صدور القرار الثاني — تجاوز هذا الأمد الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية على الوضع الذي كان يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات — انتفاء ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن المدعى كان في التاريخ المعاصر لصدور القرارين المطعون فيهما في ١١/١١/١٩٥٩ و ٣/٨/١٩٦٠ مقيما خارج القطر وأنه لم يعد إلا بتاريخ ٣/٥/١٩٦١ أى بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الأول وعشرة أشهر على صدور القرار الثاني ، وهو امد يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية على الوضع الذي يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات ، فانه بذلك ينتفى ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها وبخاصة وأن الحكومة لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة او على استمرار تعليق هذه النشرات في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى من الخارج .

(طعن ١٩٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

يمعاد الطعن بالإلغاء لا يبدأ إلا من تاريخ العلم بالقرار — كذلك يسرى من هذا التاريخ يمعاد التقادم الخمسى بالنسبة لمدعى التمييز عما فات بسبب هذا القرار .

ملخص الحكم :

ولئن جاز القول بأن حق المدعى فى المطالبة بالتعويض عما فاتته من فروق مالية بسبب تخطيه فى الترقية الى الدرجة السادسة ثابت وقائم منذ تاريخ نفاذ القرار المنطوى على تخطيه والمستفاد من الاوراق انه لم يحلم بهذا القرار فى تاريخ مسابق على تقديمه بتظلمه ، وبناء على ذلك فانه من هذا التاريخ يبدأ ميعاد الطعن بالالغاء فى القرار المذكور وكذلك يسرى منه ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة لدعوى التعويض ذلك انه مما يتنافى مع طبيائع الاشياء ان يبقى الحق فى طلب الالغاء قائما بينما يكون الحق فى طلب الفروق المسالية وهو الاثر وطلب التعويض وهو المقابل للحرمان من هذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمسى .

(طعن ٤٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

ميعاد الستين يوما يبدأ من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

سريان مواعيد الطعن بالالغاء من تاريخ العلم بالقرار - نشر القرار المتضمن فيه فى الجريدة الرسمية - تظلم المدعى من هذا القرار بعد مرور اكثر من ستين يوما من تاريخ النشر بمناسبة توزيع الاختصاصات بين وكلى الوزارة يعتبر تظلمات مقبدا بعد المواعيد المقررة قانونا - الاثر المترتب على ذلك هو عدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٣)

ثانياً — العلم اليقيني :

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان أو النشر في احتساب بداية الميعاد .

ملخص الحكم :

ان الاعلان أو النشر هما أداة العلم بالقرار الإداري المطعون فيه ، فان ثبت علم المدعى علماً يقينياً ثانياً للجهالة بالقرار المطعون قائم ذلك مقام الاعلان أو النشر . ومن ثم ، اذا ثبت ان الموظف المدعى ارسل خطاباً إلى جهة الإدارة يحوى علماً كافياً بماهية العقوبة الموقعة عليه وأنها الإنذار ، وأسباب توقيعها ، وتحديد أسباب المعارضة في القرار من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع ، وقد سردتها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علماً كافياً نافيّاً للجهالة .
(طعن ٩٤٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

بدء ميعاد الستين يوماً من نشر القرار الإداري أو اعلانه — العلم بالقرار يقوم مقام الاعلان — وجوب ان يكون العلم يقينياً وان يشمل جميع العناصر التي توضح المركز القانوني بالنسبة لهذا القرار .

ملخص الحكم :

الأصل — طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — ان ميعاد الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ، أو اعلان صاحب الشأن به . أما العلم الذي يقوم مقام الاعلان فيجب ان يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً ، وان يكون شاملاً لجميع العناصر

التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها ان يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع ان يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه في الطعن فيه ، ولا يمكن ان يحسب الميعاد في حقه الا من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . ومن ثم اذا ثبت ان المدعين سبق ان رفعوا دعوى يطلب ارجاع اقدميتهم في الدرجة الخامسة الى تاريخ سابق ، فلجابتهم المحكمة لمطالبتهم بحكم صدر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة كانت قد اصدرت في اول مايو سنة ١٩٥٠ - افتاء نظر تلك الدعوى - قرارات بترقية زملاء لهم الى الدرجة الرابعة ، فلما صدر الحكم سالف الذكر رفعوا دعوى اخرى يطالبون فيها باحقيتهم للترقية للدرجة الرابعة اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٠ تاسيسا على انهم ، وقد ارجعت اقدميتهم في الدرجة الخامسة بالحكم الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، تكون قرارات الترقية الى الدرجة الرابعة معيبة لتخطيهم في النسبة المخصصة للاقدمية - اذ ثبت ذلك ، فبالرغم من ان التكليف الصحيح للدعوى الاخيرة هو انها طعن بالالغاء في القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجة الرابعة ، الا ان المدعين لم يتبينوا مركزهم القانوني بالنسبة الى القرارات المطعون فيها الا من يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وهو التاريخ الذي صدر فيه حكم محكمة القضاء الاداري محددا وضعهم الصحيح في اقدمية الدرجة الخامسة ، اذ هو الذي لوسخ اليقين في الاساس الذي على مقتضاه يكون تخطيهم في القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجات التالية في النسبة المخصصة للاقدمية معيبا ، ولقد انذروا الوزارة لتنفيذ مقتضى هذا الحكم بالنسبة الى تلك القرارات ، فلا اقل من اعتباره تظلمها اداريا يقطع الميعاد . واذا سكنت الوزارة عن اجابته وفلت اربعة اشهر تنتهي في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، فيعتبر ذلك في حكم قرار بالرغض ، وقد اقبلوا الدعوى بايداع صحيفةا في ٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ اي خلال الستين يوما التالية لانقضاء اربعة اشهر المشار اليها ، فيكونون قد اقبلوها في الميعاد طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

(ملعن ٦٨ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٨)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان أو النشر
— وجوب أن يكون العلم بمؤدى القرار ومحتوياته يقينيا وأن يثبت ذلك من
تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه .
ملخص الحكم :

ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان
أو النشر ، وفى هذه الحالة يجب أن يكون علما يقينيا بمؤدى القرار
ومحتوياته ، وأن يثبت ذلك فى تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه .
فاذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه الى
وزير العدل فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ ، ثم قدم ملتبسا بعد ذلك فى ١٥
من يولية سنة ١٩٥٤ يطلب فيه اعدائه عما تم فى تظلمه ، فتأخر على
ملتبسه فى التاريخ نفسه بأن « شكوى الطالب كتب عنها مذكرة بتاريخ
٦ من يولية سنة ١٩٥٤ بتقرير حفظها ويلهم الشاكى بذلك » ثم أشر مرة
أخرى بأنه « مهم عند حضوره » دون بيان تاريخ ذلك حتى يسدأ منه
تاريخ رفع الدعوى — اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإنه يتعين حساب
ميعاد رفع الدعوى على مقتضى حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ الذى تمت الواقعة فى ظله ، وذلك بأن ترفع الدعوى خلال
الستين يوما التالية لانقضاء اربعة اشهر من تاريخ التظلم .
(طعن ١٢٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

نشر قرار الترقيات وتوزيعه على جميع اتقسام المصلحة وغرومها
وأدارتها وقت صدوره — هذا النشر والتوزيع وأن لم يجبر أداة لاختراق
العلم حتما إلا أنها ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس —
النشرات التى تصدرها المصالح وسيلة من وسائل الإخبار بالقرار الإدارى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان الاصل هو بالتطبيق لاحكام قانون مجلس الدولة المعمول بها وقت صدور القرارات المطعون فيها ان يبعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به - الا انه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن به بآلية وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل . بيد ان العلم الذى يمكن ترتيب هذا الاثر عليه من حيث سريان الجهاد المقرر لرفع دعوى الالفاء يجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقه فى الطعن فيه ' ولا يجرى الجهاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل . ويثبت هذا العلم من اية واقعة او قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة وللغضاء الادارى فى اعمال رقابته القانونية التحقق من قيام او عدم قيام هذه القرينة او تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن ترتيبه عليهما من حيث كفاية العلم او تصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من اوراق الدعوى وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الادارية ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق وما اكدته مصلحة الضرائب وهو ما لم يحضه المدعى بحجة ايجابية ولم يقدّم الدليل على عكسه ان حركة الترتيبات التى اجرتها المصلحة فى ١٩٤٨/٧/٢٨ ، ١٩٥٣/١٠/٣١ قد نشر القراران الصادران بهما ووزعا على جميع اقسام المصلحة وفروعها واداراتها وقت صدورها فلان هذا النشر والتوزيع وان لم يعتبر اداة لافتراض العلم حتا الا انهما ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام

لم يثبت العكس وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الأخبار بالقرار الإداري ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على إعلان صاحب الشأن بالقرار يضاف إلى هذا ويميزه أن المدعى رتب بمعد ذلك إلى الدرجة الخامسة الفنية في ١٩٤٨/٨/١٩ ثم إلى الرابعة الفنية اعتباراً من ١٩٦٤/١١/١٣ وقد استقر وضعه في هاتين الدرجتين المتتاليتين وتحدد مركزه القانوني بالنسبة إلى زملائه ويجري تدرجه في السلم الوظيفي إزامهم على أساسه خلال سنوات لمدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما لا يقبل معه زعمه متأخراً عدم العلم بالقرارين المطعون فيهما أصلياً واحتياطياً في الوقت المناسب . هذا فضلاً عن أن قرارات الترقية إلى الدرجة الثالثة الفنية المطعون فيها الصادرة في ١٩٥٨/٥/٢٦ ، ١٩٥٨/٧/٢٠ ، ١٩٥٨/٨/٩ هي الأخرى قد نشرت بالنشرة الشهرية للمصلحة وفقاً لقانوني الموظفين ومجلس الدولة وذلك بالنشرات الموزعة على فروع المصلحة في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ ، ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ورغم ذلك تراخى المدعى في الطعن فيها إلى أن تقدم تظلمه الإداري في ١٩٥٩/٥/٢٤ مفتواً على نفسه المواعيد القانونية للطعن في القرارات .

ومن حيث أنه لمّا تقدم تكون الدعوى قد رفعت بمعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن بالإلغاء ويكون المطعون فيه قد أصاب الحق فيما تضي به من عدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد .

(طعن ١١١٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

نشر القرار الإداري في الجريدة الرسمية أو في النشرات المصلحية ليس الإقينة على علم صاحب الشأن به - أحداث النشر اثره في بدء سريان الميعاد مشروط بأن يكشف عن فعوى القرار الإداري بحيث يكون في وسع صاحب الشأن أن يحدد موقفه حياله .

ملخص الحكم :

ان المادة (١٩) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به — وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية . . . » ومفاد ذلك ان المشرع قد جعل نطاق سريان ميعاد رفع الدعوى لتمام القضاء الإدارى هو واقعة نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به والنشر المقصود الذى يسرى منه الميعاد المنصوص عليه فى المادة سائلة الذكر هو النشر فى الجريدة الرسمية أو النشرات التى تصدرها المصالح والتى صدر بتنظيمها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ — وغنى عن البيان انه اذا كانت أحكام القانون المشار اليه قد حدثت واتمة النشر لبدء سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء ، فان القضاء الإدارى فى مصر لم يلتزم حدود النص فى ذلك ، فهو لا يرى النشر الا قرينة على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ، ومن ثم فهو يوجب لكى يؤدى النشر مهمته ان يكشف عن غوى القرار الإدارى بحيث يكون فى وسع صاحب الشأن ان يحدد موقفه حياله .

(طعن ١٢٧٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٤)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

العلم اليقيني الذى يقوم مقام الاعلان أو النشر فى حساب بدء هذا الميعاد — ترتيب علم ذى الشأن بالقرار على العلم اليقيني لوكيله به — هو ترتيب حكى يقوم على الاقتراض — عدم قيامه مقام العلم اليقيني بالنسبة للوكيل — أساس ذلك ونتائج .

ملخص الحكم :

انه لئن كان العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان او النشر في حساب بداية الميعاد الا ان هذا العلم اليقيني يجب ان يكون حقيقيا لا ظاهريا ولا افتراضيا . ومن ثم فانه اذا كان أساس الدفع بعدم قبول الدعوى الحالية هو الكتاب المرسل من وكيل المدعى الى السيد سفير اليونان بتاريخ ١٤ من يولية سنة ١٩٥٨ والذي رأى فيه الاتحاد انه يعبر عن العلم اليقيني لوكيل المدعى بالقرار محل الطعن ، غير ان ترتيب علم المدعى بالقرار المذكور على علم وكيله هو ترتيب حكيم يقوم على الافتراض . فاذا صح ان وكيل المدعى قد علم علما يقينيا بالقرار المطعون فيه في التاريخ المشار اليه ، فانه يحتل الا يكون المدعى قد علم ، في الحقيقة بالقرار المذكور في التاريخ سالف الذكر ، العلم اليقيني الذي يقوم مقام الاعلان او النشر في حساب بداية الميعاد ، خصوصا وأن المدعى يقيم في اليونان ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لا يقوم على أساس سليم من القانون .

(طعن ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٥)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

بده ميعاد الستين يوما في السريان من تاريخ اعلان القرار الإداري او نشره او العلم بفحواه ومحتوياته علما يقينيا في تاريخ معين .

ملخص الحكم :

ان ميعاد الستين يوما الخاص بطلبات الافشاء لا يبدأ في السريان الا من تاريخ اعلان القرار او نشره . فاذا لم يتم شيء من ذلك بالنسبة للمدعى ، كما لم يثبت من جهة أخرى انه قد علم بفحوى القرار المطعون فيه ومحتوياته علما يقينيا في تاريخ يمكن حساب الميعاد منه ، فلا حجة في الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء ذلك الميعاد .

(طعن ١٧٣٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

علم الموظف بالقرار الإداري يبدأ من تاريخ إخطار الجهة الإدارية التي يعمل بها الموظف بالقرار أو بالنشرة المصلحية ، وثبوت وضعها تحت نظره ، وبالطريقة التي تمكنه من ذلك .

ملخص الحكم :

أن وجود نشرة مصلحية شهرية تصدر بصفة منتظمة متضمنة القرارات الإدارية الصادرة — أو اعتبار تنشرة مدير المصلحة على القرار المطعون فيه بمثابة نشر ، لا يفيد في علم المدعى بالقرار المطعون فيه إلا من تاريخ إخطار الجهة التي يعمل بها الموظف بهذا القرار أو بتلك النشرة ، وثبوت وضعها تحت نظره ، وبالطريقة التي تمكنه من ذلك .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

ثبوت أن القرار لم ينشر بالنشرة المصلحية وإنما أرسل فقط الى أقسام المصلحة — عدم كفاية هذا الإجراء لتوافر العلم اليقيني بالقرار .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٥٠/٧/٤ لم ينشر بالنشرة المصلحية ، ولكنه أعلن بإرساله للأقسام ، فإن هذا لا يعني إعلانه لكافة أو للمدعى شخصيا أو يقوم مقام هذا الإعلان ، ولا يقطع في علم الآخر بكافة محتوياته وعناصره علما يقينيا شاملا نافيا للجهالة .

(طعن ١٧٠١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعده رقم (١٠٢)

المبدأ :

يمعاد رفع دعوى الإلغاء — جريانه فى حق صاحب الشأن — من التاريخ الذى يتحقق معه اعلابه بما تضمنه القرار المطعون فيه — شروط صحة هذا العلم .

ملخص الحكم :

ان يمعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجرى فى حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه اعلابه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت عليه به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، وأن يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التى تطوع له أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للعلم عليه .
(طعن ١٣٧٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

تقديم المظلم لبياناته رفقة لتظلمه تفيد علمه اليقيني الشامل للقرار المطعون فيه — فوات مواعيد التظلم بعد ذلك — عدم قبول الدعوى — أساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

بالنسبة الى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فانه لما كان الثابت من اطلاع المحكمة على ملف خصة المدمى انه تقدم بتظلم لوزير التربية والتعليم قيد برقم ١٧١٨٦ / ٤ بتاريخ ١٩٦٢/٨/٦ طلب فيه تسوية حالته بمساوئته بزملائه الذين رفقوا الى الدرجة السابعة الفنية من ١٩٥٨/١٠/٢٣ بالأمر التنفيذي رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٩٥٨/١١/٢٧ تنفيذا للحكم الصادر لصالحه باحقيقته فى الدرجة الثالثة اعتباراً من ١٩٥٢/١/٨ وقد أثبت فى نهاية تظلمه ملحوظة جاء بها أنه مرفق بالتظلم صورة من

قرار الوزير وصورة من كشف الاقدمية المطلقة للدرجة السابعة الفنية وبالإطلاع على هذا الكشف تبين انه عبارة عن جدول يبين قواعد الترقية للدرجة السابعة الفنية المتوسطة بالادمية المطلقة صادر من ادارة الترتيات العامة للمستخدمين بوزارة التربية والتعليم وهذا الجدول مقسم الى ثلاث خانات الاولى خصصت لتاريخ اعتياد حركة الترقية والثانية للقاعدة التي ثبتت على اساسها كل ترقية الى تاريخ الاقدمية التي وصل اليها الدور في كل حركة ترقية والخانة الثالثة اثبت بها رقم القرار التنفيذي الصادر باجراء حركة الترقية وتاريخ صدوره وقد تضمن هذا الجدول ابتداء من القرار رقم ٣١٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٧/٤ حتى الامر التنفيذي رقم ٢١٨ الصادر في ١٩٥٩/٤/١٤ وقد ورد بهذا الجدول الامر التنفيذي رقم ٢٣٥ الصادر في ١٩٥٨/٩/٣ الذي يستند اليه المدعي في تظلمه وورد ناليا له الامر التنفيذي رقم ٩٢ وقد ذكر امامه ان حركة الترقية بمقتضاه اعتمدت في ١٩٥٨/١٢/٢١ وان الدور في الترقية الى الدرجة الثامنة في هذه الحركة وصل الى تاريخ ١٩٥٢/١٠/٦ وان القرار المذكور صدر في ١٩٥٩/١/٢٠ ولا شك ان هذه البيانات المقدمة من المدعي والمرفعة بتظلمه المذكور تنيد اطلاقه عليها وعليه بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ علما يقينا شاملا لجميع عناصره التي تمكته من تبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار يستطيع معه ان يحدد طريقته في الطعن فيه. خاصة وان هذا العلم جاء تاليا لاستقرار مركزه القانوني في الدرجة الثامنة وحسبه نهائيا بحكم المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٨ ولما كان هذا العلم قد تحقق في ١٩٦٢/٨/٦ بتاريخ تقديمه التظلم المشار اليه فانه كان عليه ان يبادر الى التظلم من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في الميعاد القانوني ولما كان المدعي قد تراخى في ذلك الى ان تقدم بتظلم بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٢ قيد برقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ اقام على اثره الدعوى موضوع هذا الطعن فانه يكون قد فوت على نفسه المواعيد ويكون التظلم المقدم منه قد قدم بعد الميعاد القانوني ويتمتع الحكم بحكم قبول طلب الفاء هذا القرار لرفعه بعد الميعاد .

قامعة رقم (١٠٥)

المبدأ :

المذكورة التي قمبها الطاعن لوزير العدل تفيد عليه بالقرار المطعون فيه - فوات ميعاد الإلقاء بعد هذا التاريخ - عدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الاعلان أو النشر ، وفي هذه الحالة يجب أن يكون علما يتبين لا ظنيا ولا افتراضيا .

وبينث هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقييد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وللقضاء الإداري في أعمال ورتابته القانونية ، التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة ، وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث غاية العلم أو تصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم إلا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تنف عند انكار صاحب المصلحة له ، حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية ، ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك وكانت المخكرة التي تقدم بها الطاعن في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ الى وزير العدل ، وان كانت لم تشر الى القرار المطعون فيه ولم تخلص الى طلب محين ، الا ان الدلالة المستفادة من سياقتها - في الظروف التي صاحبت التقدم بها - تنطق بأن الطاعن لم يستهدف من عرض نشاط في عمله وابرار مقومات كفايته ، الا التذليل على صلاحيته للتعين نائبا لرئيس مجلس الدولة ، وبواجهة الجهات صاحبة الشأن وخاصة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بان تخفيه في التعيين في هذا المنصب بالقرار الجمهوري الصادر في ١٣ من

أغسطس سنة ١٩٧٠ لم يكن له ما يبرره ، وإن ماضيه الوظيفي يشفع له
فى شغل هذا المنصب ولا يحول دون ذلك مستقبلا وهذا الاستخلاص
كان ولا شك هو السبب الذى دفع وزير العدل الى إحالة هذه الفكرة
الى الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية . وإذا كان الأمر
كذلك وكان الطاعن قد سكت عن إبداء السبب الذى دفعه الى التقدم
بمذكرته هذه ولم يشأ أن يفصح عنه ، وكان قد اتخذها بنصها عمادا
لطمعته فى القرار المطعون فيه — على ما سلف بيانه — بما يقطع بانه
كان قد أعدّها ابتداء لتكون كذلك ، فإن هذه المذكرة تنتهى بذاتها ذليلا
كافيا على العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه منذ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠
تاريخ تحريرها ، وذلك على القدر المتيقن ، أخذا فى الاعتبار أن وظائف
نائب رئيس مجلس الدولة من الوظائف الرئاسية محدودة العدد التى
لا يسوغ معها التسليم بما ادعاه الطاعن من أنه لم يعلم بالقرار الصادر
بتعيين ثلاثة بنهم الا بعد تسعة أشهر اثر اطلاعة على دياجعة قرار
رئيس المجلس الصادر فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٧١ بنحبه نائبا لرئيس
المجلس لشئون المحاكم الادارية ولرئاسة ادارة التفتيش الفنى ، وذلك فى
الوقت الذى كان ولا شك — بحكم طبائع الامور — يرقب التعيين فى
منصب نائب رئيس المجلس ويتابعه باعتباره اقدم المستشارين بالمجلس
وسبق تخطيه فى التعيين فى هذا المنصب فى سنة ١٩٦٩ .

(طعن ٣٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

ثبتت ان المدعى كان مستقلا فى تاريخ معاصر لنشر القرار المطعون
فيه فى النشرات المصلحية ولم يفرج عنه الا بعد مدة طويلة من تاريخ النشر
— وجوب توافر العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه فى هذه الحالة لحساب
ميعاد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

ان النائب من الأوراق أن المدعى كان في التاريخ المعاصر لصدر القرار المطعون فيه في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ معتقلا وأنه لم يعد الى عمله الا في ٧ من أغسطس سنة ١٩٦٤ أي بعد انقضاء أكثر من سنة وثمانية شهور على صدور القرار المذكور وهو أمد يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية مذاعة على الوضع الذي يتحقق معه اعلام ذوي الشأن بما تضمنته من قرارات مما ينفي معه ثبوت علم المدعى بالقرار المشار اليه عن طريقها ، خاصة وأن الجهة الادارية لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة او على استهتار تطبيق النشرة المعنية في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى الى عمله ~ ومتى انتهى علم المدعى بالقرار المذكور حسبما سلف بيانه فان العلم الذي يحول عليه في هذه الحالة يجب أن يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التي تطوع للمدعى أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه .

(طعن ١٣٣٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

يمعاد الطعن - سريانه في حق صاحب الشأن من التاريخ الذي يتحقق معه اعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه - شروط صحة هذا العلم - ترتيب علم ذي الشأن بالقرار على مجرد اعلان اخوته به وتنفيذ مقتضاه وتعديل طريقه رى أرضه - هو ترتيب حكى يقوم على الافتراض - عدم قيامه مقام العلم اليقيني ..

ملخص الحكم :

ان يمعاد الطعن في القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به ، أما العلم الذي يقوم

مقام الاعلان فيجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع ان يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه في الطعن فيه ، ولا يمكن ان يسرى الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل - فيجوز اعلان اخوة المدعى بهذا القرار وتنفيذ مقتضاه بتعديل طريقة رى ارض المدعى ، لا يقطعان في علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الاعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالالفاء ، اذ قد لا يطلع الاخوة اخاهم على القرار الذي اعلنوا به لطة ما ، كما ان تعديل طريق رى ارض المدعى على فرض علمه بذلك لا دليل نفيه على العلم باسباب القرار وسعواه علما نافيا لكل جهالة في هذا الشأن .

(طعن ٥٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٨)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

عدم اقامة الدليل على علم المدعى بالقرار في تاريخ معين - اعتبار الدعوى مقامة في الميعاد .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٧١ اصدر السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القرار رقم ١٨٣٨ لسنة ١٩٧١ بإبعاد المدعى من البلاد ، وبتاريخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧١ اصدر السيد مدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية قرارا يقضى بحجز المدعى حتى تتم اجراءات الأبعاد بعد الانتهاء من محاكمته ، والثابت من الاوراق ان المدعى تظلم من هذا القرار الاخير بانذار أعلن للسيد وزير الداخلية ، ومدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في ٥ ، ١١ من مارس سنة ١٩٧٢ ثم أقام دعواه في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ بوقت

تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه ، وإذ كانت الأوراق قد لجحتبت تمامها من ثبة دليل يفيد علم المدعى علما يقينيا بالقرار المطعون فيه قبل الإنذار المشار اليه فإن الدعوى تكون قد انتهت فى الميعاد ، ولا اعتداد لمنا ذهبت اليه الجهة الادارية من أن المدعى علم بالقرار المطعون فيه فور صدوره فى ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧١ إذ تم اعلانه به شفويا ، كما انه اخطر به مرة ثانية ووقع بما يفيد علمه بالقرار أمام مأمور سجن القناطر الذى كان مودعا به : إذ لا دليل فى الأوراق على ابلاغ المدعى بالقرار المطعون فيه فى تاريخ معين بما يتحقق معه علمه بمحتوياته علما يقينيا نالها للجهالة من تحديد موطنه ازاؤه .

لا طعن ١٢٣٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/١٥

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

قيام المدعى بالعمل بإدارة شئون العاملين لا ينهض دليلا على علمه بقرار نطفيه فى الترقية بالاختيار — عجز الجهة الادارية عن اقامة الدليل على نشر القرار المطعون فيه أو على علم المدعى به علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الاعلان — يترتب عليه أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا غير قائم على اساس سليم من القانون .

ملخص الحكم :

لأنه عن الدفع المبدى من الجهة الادارية بعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الميعاد تأسيسا على أن القرار المطعون فيه قد نشر ووزع فى ١٨ من يناير سنة ١٩٦٧ على الادارة العامة والمكاتب الرئيسية بها فقد طلبت المحكمة من المحاضر عن الجهة الادارية بجلسة ٢ من يونية سنة ١٩٧٤ ايضاح الوسيلة التى بها نشر القرار المطعون فيه والدليل على علم المدعى به ، فودع حافظة طويت على كتاب مرسل من مدير عام الشئون الادارية والمسالية بالأمانة العامة للحكم المحلى الى ادارة قضايا الحكومة

برقم ٧٢٦٢ بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ جاء فيه انه لا يوجد نشره بالامانة بالجرائد الصادرة منها وان المتبع هو ان تسلم هذه القرارات على سراكى داخلية للادارات المعنية وشئون العاملين بها وقد اعدمت هذه السراكى طبقا للائحة المحفوظات بعد مضي خمس سنوات ، ويتضح من ذلك ان الجهة الادارية قد عجزت عن اقامة الدليل على نشر القرار المطعون فيه او على علم المدعى به علما بانّه يتسوّم مقام النشر والاعلان ، كما ان قيام المدعى بالعمل بداراة شئون العاملين لا ينهض دليلا على علم المدعى بالقرار المطعون فيه قبل تقديمه تظلمه في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ واذا كان المدعى قد اخطر برغض تظلمه في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ولتاتم دعواه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ فتكون قد اتيمت في الميعاد مستوفية اوضاعها الشكلية ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا غير قائم على اساس سليم من الواقع او القانون متعيّنا رخصه .

(طعن ٣١٩ ، ٥٨٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٥)

قامعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

بمعاد الطعن - عدم سريانه في مواجهة من لم يعلم بواقعة جوهرية
لا يمكنه تبين حقيقة مركزة الا نتيجة العلم بها - انفتاح الميعاد في مواجهته
من تاريخ العلم بها .

ملخص الحكم :

بما كان اللابت انه لم يتم في الاوراق وعلى الاخص في محضر التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية دليل على علم المدعى بواقعة موافقة وكيل الوزارة على نقله من الكادر الفني العالي الى الكادر الاداري في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٦ وهي التي يتخذها سندا للفي على القرارين المطعون فيهما فيما تضمناه من تخليه في الترقية الى الدرجتين الرابعة والثالثة الإداريتين وذلك قبل تقديم تظلمه في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ . ومن ثم فسان

ميعاد الطعن في هذين القرارين لا يفتح في مواجهة المدعى الا من هذا التاريخ وحده بوصفه التاريخ الذي تبين فيه حقيقة مركزه القانوني في الانتماء الى الكادر الاداري والذي يطوع له بهذه المثابة الطعن في القرارين المذكورين وذلك بقطع النظر عن مدى علمه اليقيني بصورها سواء لمسايقته نشرهما في النشرة الشهرية الخاصة بالوزارة نور صدورهما او لما تتيج له طبيعة عمله من الاطلاع عليهما وعلى غيرهما من القرارات الصادرة في شئون الموظفين .

(طعن ٢٣٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

صدور القرار الاداري واعلانه الى نوى الشأن او علمهم به امر يختلف تباعا عن اجراءات تنفيذه سواء بطريق الحجز الاداري او بغيره من الطرق الأخرى - الحجز لا يرتب بحال ما نهائية القرار بل انه لا يعدو أن يكون في حقيقته مجرد اثر للقرار الاداري النهائي - التاريخ الذي يحسب منه ميعاد رفع دعاوى الغاء ووقف تنفيذ القرارات الادارية من تاريخ العلم بها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن موضوع الطعن فلما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بعدم قبول الدعويين الى تحقق علم الطاعن بقرار المجلس المحلي بالسويس بفرض رسم على منتجات مصنعه وبمطالبة بقيمة هذا الرسم في ١٩٧٨/٦/٤ مع عدم اقلية دعوييه الا في ٦ و ١١٧٨/١١/٧ اي بعد الميعاد القانوني بكثير من ثلاثة اشهر . لذلك يكون هذا الحكم قد أصاب الحق في قضائه خاصة وان منازعة الطاعن لم تصرف الى واقعة علمه بالقرار المطعون فيه على الوجه الذي انتهت اليه المحكمة ، وانما انصبت على حساب الميعاد اعتبارا من تاريخ توقيع الحجز الاداري على منقولات

مصنعه فى ١٥/١٠/١٩٧٨ . وليس من شك فى ان هذا النظر يؤدى الى خلط واضح بين مسألتين منبئى الصلة : فصدور القرار الإدارى وإعلانه الى ذوى الشأن أو عليهم به امر يختلف تماها عن إجراءات تنفيذه سواء بطريق الحجز الإدارى أو بغيره من الطرق الأخرى . ثم ان الحجز لا يرتب بحال با نهائية القرار بل أنه لا يعدو ان يكون فى حقيقته مجرد اثر للقرار الإدارى النهائى . ومن الأمور المسئلة ان التاريخ الذى يحسب منه ميعاد رفع دعاوى الغاء ووقف تنفيذ القرارات الإدارية هو تاريخ العلم بها .

(طعن ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

• قبول الدعوى من النظام العام — على المحكمة ان تقضى به من تلقاء ذاتها حتى ولو لم تطلبه الجهة الإدارية — العلم اليقيني — مضى ثمانية عشر عاما قرينة قانونية على افتراض العلم بالقرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

انه بين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان المدعى يطلب بإلغاء القرار الصادر بتخطيه فى التعيين الى درجة صانع ممتاز اعتباراً من ٢٤/٣/١٩٥٦ ولم يقيم الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى الا فى ٢٨/١/١٩٧٤ أى بعد فوات أكثر من ثمانية عشر عاماً ، على الرغم من كونه يعمل طوال هذه المدة فى الحكومة ، وفوات هذا الوقت الطويل من تاريخ صدور القرار محل الطعن حتى تاريخ اقامة الدعوى ، مما يرجح علمه بالقرار ؛ ذلك انه على علم تام بمركزه القانونى من وقت التعيين ، وكان عليه ان ينشط دائماً الى معرفة القرارات الصادرة فى شأن زملائه المعاصرين له العاملين معه فى المصالح التى يعمل بها ، وكان من الميسور عليه دائماً وإبامه هذا الوقت الطويل ان يحدد مركزه منهم وأن يطعن فى ميعاد مناسب خاصة وأن تحديد الطعن على القرارات الإدارية يستين يوماً

من تاريخ العلم بالقرار ، مرده في الفقه والقضاء الإداريين الى ثبات المراكز القانونية وعدم زعزعتها ، وفوات هذه المدة الطويلة بادعاء عدم العلم يؤدي الى اهدار لمراكز قانونية استتبت على مدار السنين ، ويقوم تهيئة قانونية على افتراض العلم بالقرار الإداري محل الطعن وفوات بواعيد الطعن عليه مما يجعله حصينا من الالفاء .
ومن حيث أن قبول الدعوى من النظام العام ، فعلى المحكمة ان تتفنى به بن تلقاء ذاتها وحتى ولو لم تطلبه الجهة الادارية .

(طعن ٦٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

يمعاد الطعن - بدؤه من تاريخ الاعلان او النشر او العلم اليقيني -
النشرة المصلحية تعتبر قرينة - فوات اكثر من عشرين سنة على القرار وترقية الطاعن خلالها الى الدرجات الاعلى وترجعه مع زبلاؤه في السلم الإداري يعتبر قرينة على العلم اليقيني وعدم مراعاة الميعاد بالنظر الى هذه القرائن وجعل الدعوى مرفوعة بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

بما كان الثابت أن القرار المطعون فيه هو قرار وزارة المالية المنطوي على حركة الترقية المعتدة في ١٩٥٣/٤/٣٠ فيما تضمنته من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة السادسة وقد تظلم المدعى من هذا القرار فور علمه ، وعلى حد قوله وكان ذلك في ١٩٧٩/٩/٢٤ واتام دعواه في ١٩٧٣/١/٢٢ بطلب الغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة (القضية رقم ١١٣ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٥/٢/٧) بأن الاصل بالتطبيق لاحكام قانون مجلس الدولة المصوب به وقت صدور القرار المطعون فيه أن يمعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء هو ستون يوما يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري

المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به الا انه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن به بأى وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل بيد أن العلم الذى يمكن ترتيب هذا الاثر عليه من حيث سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقته الى العلم فيه ، ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل . ويثبت هذا العلم من اية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللغضاء الإدارى فى أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأمر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو تصويره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال فلا يؤخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه . كما لا تقف عند انكارها حب المصلحة اياه حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتهمة من تحصين القرارات الادارية ولا يزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى كسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات . ولما كان الثابت من الاوراق وما لكتته الجهة الادارية المطعون ضدها انها كانت تقوم بنشر قرارات الترقية بلوحة الاعلانات ببنى الوزاوة فان هذا النشر ان لم يعتبر اداه لافتراض العلم حتما الا انه ينهض قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس يضاف الى ذلك ويعزز ان المدعى رضى بعد ذلك الى الدرجات الاعلى فمنح الدرجة الثالثة سنة ١٩٧١ - ثم احيل الى التقاعد لبلوغه السن القانونية فى سنة ١٩٨٠ وقد استقر وضعه فى هذه الدرجات المتتالية وتحدد مركزه القانونى بالنسبة لزملائه وجرى تدرجه فى السلم الوظيفى ازاوهم على اساسه خلال سنوات عديدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما لا يقبل معه زعم متاخرا عدم العلم بالقرار المطعون فيه فى الوقت المناسب . ولما تقدم تكون الدعوى قد رفعت بعد فوات الميعاد القانونى للعلم بالالغاء .

قاعددة رقم (١١٤)

المبسدا :

ميعاد المستين يوما — يبدأ فى تاريخ الإعلان أو النشر أو العلم اليقيني
استفادة العلم اليقيني من أية ورقة أو واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون
التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة .

ملخص الحكم :

طلب إلغاء القرار الصادر من المجلس الأعلى للمعاهد العالية بتاريخ
١٩٧٤/١١/١٤ بعدم الموافقة على تطبيق كادر الجامعات على المدعى —
فانه طالما ان هذا القرار لم ينشر ولم يتم اعلانه للمدعى فان ميعاد المستين
يوما المقررة لرفع الدعوى بطلب الغائه لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ
علم المدعى علما يقينيا بنحوى هذا القرار ومحتوياته . وهذا العلم يثبت
من أية ورقة أو واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة
اثبات معينة فاذا كان الثابت ان المدعى اعد مذكره موقعه منه فى ١٠ مايو
سنة ١٩٧٥ تناول فيها الرد على ما اثر حوله فى التحقيق الادارى وبمسد
ان اشار فى المذكره الى الوقائع السابقة على القرار المطعون فيه تطرق
الى موضوع ترفيقه الى وظيفة استاذ مساعد بالكادر الجامعى والى ما قرره
لجنة محص الانتاج العلمى فى شأن ابحاثه سنة ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ عند النظر
فى امر تطبيق الكادر الجامعى على حالته وما تلا ذلك من وقائع سردها
المذكورة عن موقف المجلس الأعلى للمعاهد العليا الصنامية الى ان اصدر
هذا المجلس قراره بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٤ بعدم الموافقة على تطبيق قانون
الجامعات عليه على ضوء ما عرض من ايضاحات وتوصيات تناولتها مذكورة
المدعى تفصيلا ، الامر الذى يستفاد منه تحقق العلم اليقيني للمدعى بقرار
المجلس الأعلى فيه وباسبابه على الاقل فى تاريخ مذكرته التى اemand بتحقيق
هذا العلم فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ ، واذا تعد المدعى من اقامة الدعوى بطلب
إلغاء القرار خلال المستين يوما التالية لتحقيق عليه اليقيني به والمستفاد

من مذكرته المشار إليها لم تقدم بعد ذلك في ١٩٧٦/٤/٥ طلب الاعفاء من رسوم الدعوى فإن هذا الطلب المقدم بعد الميعاد يقع عديم الاثر في قطع ميعاد رفع الدعوى وبذلك تكون الدعوى وقد رنعت في ١٩٧٧/٥/٣٠ غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

قرار النقل الذي يستر وسيلة للتخطي في الترقية ويستعصى على صاحب الشأن ادراك مراميـه قبل أن يتبين له هدفه ودواعيه — ميعاد الطعن فيه — حسابه من التاريخ الذي يتكشف لصاحب الشأن الغاية التي استهدفها جهة الإدارة من اصداره — مناط ذلك : ان يكون النقل قد قصد به اقضاء المعامل من وظيفته توطئة لتخطيه في الترقية وافساح المجال لمن يليه في الادبية أو يعنوه في الكفاية وان يتعذر عليه وقت صدور قرار النقل التعرف على قصد الجهة التي اصدرت قرار النقل — حساب الميعاد في مواجهة صاحب الشأن من تاريخ صدور قرار الإدارة بتخطيه في الترقية — اساس ذلك : علم صاحب الشأن لا يكون علما كافيا لمعوى القرار وأهدافه الا من تاريخ صدور قرار التخطي في الترقية — اذا كان قرار النقل لا يستهدف اقضاء المعامل من وظيفته توطئة لتخطيه في الترقية أو اذا كانت ظروف الحال تكشف عن ان المعامل كان علما وقت صدور قرار النقل بما تستهدفه الجهة الادارية من النقل سواء بتخطيه أو حرمانه من أى ميزة من المزايا المادية أو الادبية التي تحققها له الوظيفة فيما لو ظل شافلا لها فانه يتقيد بميعاد الطعن في قرار النقل من وقت علمه بصدوره بحسبانه انويت ، اذى تتوابع فيه لساحب الشأن عناصر العلم بفحوى اقرار ومراميه على الوجه الذي يكفل له الطعن فيه على استقلال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قرار النقل الذي يستر وسيلة للتخطي ، ويستعصى على صاحب الشأن ادراك مراميـه قبل ان يظهر له هدفه ودواعيه ، فانه لا يحاسب على ميعاد الطعن فيه الا من

التاريخ الذى يتكشف له الغاية التى استهدفها جهة الإدارة من ورائه ، إلا أن مناه ذلك أن يكون النقل قد تصد به فعلا اقضاء العامل من وظيفته توطئه لتخطيه فى الترقية وانساح المجال لن يليه فى الإقضية أو بدونه فى الكتابة من يشغل الوظيفة التى كان يستحقها فيها لو ظل قائما بعمله فى الوجوه الإدارية أو المجموعة الوظيفية التى نقل منها وإن يتعذر عليه وقت صدور قرار النقل أن يتعرف على تصد الجهة التى أصدرت قرار النقل ، وما تهدف إليه من وراء ذلك من تأثير على مركزه القانونى ، فعلى هذه الحالة فمصعب - إذا توافرت شروطها - يكون من العدل ألا تسرى المواعيد فى مواجهة صاحب الشأن إلا من تاريخ صدور قرار الإدارة بتخطيه فى الترقية خروجاً على القاعدة العامة من سرين مواعيد الطعن فى كل قرار إدارى من تاريخ علم صاحب الشأن به باعتباره أن علم صاحب الشأن ، لا يكون فى هذه الحالة ، علماً كافياً بفحوى القرار وإهدافه ومرامييه ، إلا من تاريخ صدور قرار التخطي فى الترقية ، أما إذا كان قرار النقل لا يستهدف اقضاء العامل من وظيفته توطئه لتخطيه فى الترقية ، أو كانت ظروف الحال تكشف عن أن العامل كان عالماً وقت صدور قرار النقل بما تستهدفه الجهة الإدارية من النقل سواء بتخطيه أو حرمانه من أى ميزة من المزايا المادية أو الأدبية التى تحققت له الوظيفة فيها لو ظل شاغلاً لها ، فلا مناص من إلزامه بمواعيد الطعن فى القرارات الإدارية من وقت علمه بصور قرار النقل - أن أراد الطعن فيه بحسبانه الوقت الذى تتوافر فيه لصاحب الشأن عناصر العلم بفحوى القرار ومرامييه على الوجه الذى يكفى للطعن فيه على استقلال .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أوراق الطعن أنه بتاريخ ١٩٧١/٩/٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ ناصاً فى مادته الأولى على أن (ينقل السادة العاملون بقطاع الإعلام الواردة إسمائهم فى الكشف المرفقة بدرجاتهم ومكافئاتهم إلى الجهات الموضحة قرين اسم كل منهم بهذه الكثوف ويحتفظ لن يتقاضى منهم بدل طبيعة عمل بقيمة هذا البديل على أن تستهلك هذه القيمة من علاواته الدورية أو علاوات ترقية مستغيلة) .

وقد اصبحت (المذكرة الايضاحية صراحة عن اسباب صدور هذا القرار فجاء بها ان «... تستدعى دواعى أمن سلامة العمل بالاذاعة والتلفزيون والاستعلامات نقل بعض العاملين بهذه الجهات ممن تناولتهم كشوف التنظيمات السرية أو كانوا على علاقات وثيقة ومربية بالمتمربين - الى جهات أخرى على ان يكون نقلهم بدرجاتهم أو مكافأاتهم .. » وقد ورد اسم المدعية ضمن هذه الكشوف من بين العاملين الذين تقرر نقلهم الى وزارة السياحة ، وتنفيذا لهذا القرار استلمت المذكرة عملها فى وزارة السياحة بتاريخ ١٩٧١/١٠/٩ وبتاريخ ١٩٧٢/١/٥ اصدر اتحاد الاذاعة والتلفزيون القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ باجراء حركة ترقيات تنفيذا لقرار رئيس المجلس الاعلى لاتحاد الاذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر بلائحة العاملين بالاتحاد والذي نصت المادة ١٠٤ منها على ان « ترفع فئات العاملين بالاتحاد وقطاعاته الذين امضوا فى فئاتهم الوظيفية حتى ١٩٧١/١٢/٣١ مددا لا تقل من المدة المحددة قرين كل فئة من الفئات التالية - الى الفئة الوظيفية التى تعلوها مباشرة » ، وبين من مطالعة القرار المشار اليه انه تضمن اجراء حركة ترقيات شاملة لجميع العاملين بالاتحاد الذين امضوا فى فئاتهم الوظيفية المدد المبينة بالجدول الملحق بهاء ، ومن ثم فان القرار المذكور يكون قد صدر تنفيذا حتميا لقاعدة تنظيمية لم تمارس فيها الجهة الادارية سلطتها التقديرية فى اختيار العاملين بالاتحاد لشغل الوظائف ، واقتصرت مهمتها على نقل المراكز القانونية المسماة للعاملين بمقتضى اللائحة الى مراكز ذاتية ينفرد بها أصحابها دون ان تتدخل فى اقامة المفاضلة بينهم توطئه لشغل الوظائف الاعلى .

ومن حيث انه يبين من العرض المتقدم بالملايسات التى احاطت بقرار النقل ودون الخوض فى الموضوع - ان قرار نقل المدعية وغيرها من العاملين قد صدر مستقلا عن القرار الصادر باجراء حركة الترقية سواء من حيث السلطة التى اصدرت كل منهما او الاهداف التى قصدت اليها ، فقد بات واضحا ان قرار النقل قد صدر من رئيس الجمهورية بتصد اتصاء العناصر التى اثبتت ثورة التصحيح وما صاحبها من تحقيقات اخطارها على المصالح العليا فى الدولة اذا ما استمرت على رأس العمل فى أجهزة .

الاعلام بما لها من قدره فى التأثير على الجماهير ، وهى اهداف تسبو - ان
صح سندها عما تقتضيه مجرد رغبة اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى اخفاء
بعض العاملين فيه لافساح المجال لغيرها للترقية بدلا منهم سيما وان
اقضاءهم او الإبقاء عليهم لن يؤثر على حق العاملين فى الترقية الى الوظائف
الاعلى اذا ما توافرت شروط الترقية الواردة فى لائحة العاملين بالاتحاد
الامر الذى يتظاهر على خصم مدى الوصول المصطنع بين قرار النقل
الصادر من رئيس الجمهورية تحقيقا لدواعى الابن والقرار الصادر من
اتحاد الاذاعة والتليفزيون تطبيقا للائحة العاملين به ويجمل كل منها مستوفيا
لشروط الكفاية الذاتية فى المضمون والهدف والمرى على وجه لا يجوز
معه تطبيق احدهما على الآخر . ومن ثم يكون علم المدعية بقرار النقل
علما يتينيا باستنابها العمل فى وزارة السياحة اعتبارا من ١٠/٩/١٩٧١
بدا لسريان مواعيد الطعن فى مواجهتها بحسبان هذا العلم البقنى كافيها
للتعرف على نوى القرار وما تهدف اليه دون ان يؤثر فى مضمون هذا العلم
او مؤداه صدور قرار اتحاد الاذاعة والتليفزيون بتطبيق لائحة الاتحاد
على زملائها .

ومن حيث انه الأمقع فى القول بان الجهة الادارية كانت بسبيل اصدارها
لائحة العاملين والتي كان قرار اصدارها فى اول ابريل سنة ١٩٧١ ، الا انها
تراخت عمدا فى اصدارها حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٧١ وريثما يتم نقل
المدعية وزملائها - اذ لو صح هذا القول لتكد ان المدعية كانت وقت صدور
قرار النقل على علم تام بكل ما يرمى اليه قرار النقل من اهداف ، ومن ثم
تفقد كل رخصة فى تراخيصها عن اقامة دعوها طعنا فى القرار المذكور
الذى احاطت بكل ظروفه وملابسته فى المواعيد المقررة قانونيا لائلائه فاذا
كان الثابت ان المدعية قد تسلمت عملها فى وزارة السياحة تنفيذا لقرار
النقل فى ١٠/٩/١٩٧١ ، الا انها تراخت فى اللجوء الى القضاء حتى تقدمت
لطلب اغفائها من الرسوم القضائية فى ٢٢/٢/١٩٧٢ أى بعد فوات المواعيد
المقررة قانونا لالغاء قرار النقل المشار اليه ، فان المحكمة تكون قد اصابت
الحق فيها انتهت اليه من القضاء وبعدم قبول دعوها شكلا ، لاكتساب

قرار النقل بعدم الطعن فيه في المواعيد حصانه تعصمه من الإلغاء ، ويكون طعن هيئة مفوضي الدولة قائما على غير أساس سليم من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فقد اوضحت المذمية بصحون قرار نقلها الى وزارة السليحة من غير عداد العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون ومن ثم فلا يكون لها حق في الطعن في القرارات الصادرة بترقية العاملين في الاتحاد ، واذا انتهت المحكمة - في حكمها الطعين - هذا النهج فانها لا تكون قد جانبته الصواب ان هي تفتت برفض طلب الغاء قرار الترقية المطعون فيه ، ويكون النعى عليها بمخالفتها للقانون هو بدوره غير جدير بالقبول مما يتعين معه القضاء برفض الطعن .

(طعن ١٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦)

تعليق :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ والذي يقضى بعدم اختصاص المحاكم القاديبة بنظر الطعون في قرارات النقل والندب .

قامعدة رقم (١١٦) .

المبدأ :

وجود المذمية خارج البلاد لرافقة زوجها لا يجعلها تعلم بالقرار الطعون فيه لزاما رغم نشره بالنشرة المصلحية التي تصدرها الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

من حيث أن ميعاد رفع الدعوى لا يجرى في حق ذوى الشأن الا من تاريخ اعلان القرار او نشره في النشرة المصلحية التي تصدرها الجهة الادارية . اذ ثبت أن القرارات الادارية المتوقعة بوظيفتها تنشر فيها بصورة (م - ١٠ - ج ١٥)

منتظمة وتبلغهم بحيث تيسر لذوى الشأن الاطلاع عليها والاحاطة بما تتضمنه،
بما يمكن معه الافتراض علم موظفيها بها . وفى واقع الدعوى الصادر
فيها الحتم المطعون فيه لم يحصل اعلان مردى للقرار الى المدعية ولم يثبت انه
حين صدوره كان ينشر فى نشره مصلحية تصدر عن الهيئة المطعون ضدها .
كما انه يفرض حصول ذلك فان علم المدعية ، لم يتحقق لغيابها عن عملها
فى اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذى يعمل خارج البلاد واستمرار ذلك
خلال المدة التى يفترض فيها استبمرار النشر فى لوحة الاعلانات بمقر عملها .
ومن ثم فلا وجه لافتراض علمها بالقرار مع قيام السبب المانع منه وهو عدم
بلوغ النشرة اياها فى محل اقامتها خارج البلاد . واذا لم يثبت حصول
علمها بهذا القرار علما يقينيا بوجه او بآخر يقوم مقام الاعلان فى هذا الشأن
فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه فان تظلمها المقدم فى ١٢/١٠/١٩٧٧
يكون فى الميعاد اذا لم ينته على ما تقدم علمها قبله بستين يوما . واذا
اقامت دعواها بطلب الغائها فى ٢٣/١٠/١٩٧٧ وانقضى من بعد هذا التاريخ ،
المدة المقررة للبت فيه دون ان تجيبها الهيئة المطعون ضدها الى تظلمها ذلك ،
فان دعواها تكون فى الميعاد وبعد اتباع الاجراءات الوجوبية المقررة قبلها
ولا عليها اذ لم تبرص لحين انتهاء ميعاد البت فى تظلمها لتحقيق الفرض من
تقرير الشارع لذلك فى حقها بعد اقامة الدعوى ، ولذلك ولاستينائها سائر
شروطها الشكلية ، فهي مقبولة شكلا .

ثالثا - حسب الميعاد :

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

مادم لم يثبت من الاوراق تاريخ علم المدعى بالقرار المظنون فيه فيفترض عليه من تاريخ التظلم .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الميعاد وعدم سبقتها بتظلم ادارى فان الاصل طبقا لما تقتضى به المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى يحكم هذه المنازعة أن ميعاد الطعن فى القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المظنون فيه أو اعلان صاحب الشأن به ، لما العلم الذى يقوم مقام الاعلان فيجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاهدا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على اساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار ويستطيع أن يحدد - على مقتضى ذلك - طريقة فى الطعن فيه ولا يمكن أن يحسب الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل كما تنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر فى فقرتها الثانية على أنه « لا تقبل الطلبات التى يتقدم بها الموظفون الى مجلس الدولة بالفاء القرارات الادارية النهائية بالتميين أو بالترقية أو بمنح العلاوات أو بالاخالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التاديبى وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم .

واذ يبين من مطالعة الاوراق ان المدعى حصل على بكالوريوس الطب

البيطرى علم ١٩٥٦ والتحق بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ بالربط المالى ٢٥/١٥ جنبها ثم رقى الى الربط المالى ٢٥/٢٥ فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٢ ثم نقل الى المؤسسة العامة للحوم حيث رقى الى الفئة الخامسة (الجديدة) فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وان المطعون فى ترقيته عين بذات الهيئة فى ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ اى فى تاريخ لاحق على تاريخ تعيين المدعى وانه رقى الى الربط المالى ٣٥/٢٥ فى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ والى الدرجة الرابعة (قديمة) فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ كما يبين ان المدعى استدعى للعمل كسابط احتياط فى ٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ واستمر فى خدمة القوات المسلحة حتى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ وان القرارين المطعون فيهما صدرا خلال هذه الفترة كما يبين ان المدعى تقدم بطلب فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٥ طالبا تعديل اقدميته من الدرجة الخامسة وترقيته الى الدرجة الرابعة (القديمة) واذ لم يثبت من الاوراق ان هناك تاريخا معينا علم فيه المدعى بالقرارين المطعون فيهما عليها يقينيا شاملا على وجه يستطيع معه تبين مركزه القانونى منها ويحدد على مقتضاه طريقة الطعن فيهما وذلك قبل تقديمه تطلبه المذكور فى ١٩٦٥/٥/٢٢ ومن ثم يجب التعويل على هذا التاريخ باعتباره بدء علم المدعى بقرارى الترقية المطعون فيهما خاصة وانه كان مستدعى للقوات المسلحة على ما اسلفت المحكمة واذ لم يتم نليل على ان المدعى تلقى ردا من الجهة الادارية عما تم فى تطلبه قبل فوات الستين يوما التى يعده فواتها بمناوبة رفض ضئلى للتظلم فعن ثم تمت اتمام المدعى دعواه بعريضة اودعها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ١٩٦٥/٨/٢٥ خلال الستين يوما التالية تكون دعواه قد رفعت فى الميعاد وفقا للاجراءات القانونية ويكون الجنب بعدم قبولها شكلا على غير اساس من القانون متعين الرفض .

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

بدء ميّعاد رفع الدعوى بعد انقطاعه بالتظلم من القرار - حسابه من تاريخ فوات ستين يوما على التظلم دون اجابة عليه او من رفضه صراحة قبل مضي هذه المدة - بدوّه في هذه الحالة من تاريخ اعلان القرار الصريح

بالرفض .

ملخص الحكم :

على مقتضى حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة اذا لم يكن القرار الحكيم برفض التظلم قد تحقق بفوات الستين يوما المحددة لفحص التظلم ، بان اجابت السلطات المختصة تبيل فواته بقرار صريح بالرفض ، وجب حساب الميّعاد من تاريخ اعلان هذا القرار الصريح بالرفض لان هذا الاعلان هو الذى يجرى سريان الميّعاد تانونسا .

(طعون ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

ثبوت ان جهة الادارة قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا نحو بحث تظلم المدمى - بمقتضاه حساب ميّعاد رفع الدعوى من تاريخ ابلاغ المتظلم بقرارها الذى يتضمن موقفها النهائى .

ملخص الحكم :

الثابت ان القرار الطعونى قد صدر فى ٢ من يولية سنة ١٩٦٠ وان المدمى تظلم منه فى ١١ من يولية سنة ١٩٦٠ ، وبعد ان رأى السيد بموض الوزارة فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٠ ، اجابة المتظلم الى طلبه

استطلعت المصلحة المدعى عليها رأى ديوان الموظفين الذى انتهى فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى عكس ما سبق أن أرتاه السيد المفوض ومن ثم فانها تكون تد سلكت مسلکا ايجابيا جديا لبحث التظلم . ولم تبلغ المدعى بموقفها النهائى برفض تظلمه الا فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ويناء عليه فانه ينبى حساب الميعاد رفع الدعوى من التاريخ المذكور فقط ، واذا اتمت الدعوى فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦١ فانها تكون مقبولة شكلا لرفعها فى الميعاد .

(طعن ٣٤٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٢٠)

البدء :

إذا ثبت من ظروف الحال أن ثبت استجابة جدية واضحة من الإدارة لبحث التظلم ، فإن الميعاد المقرر لقبول الدعوى يحسب من التاريخ الذى يوضح فيه موقف الإدارة من التظلم .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان بين من تطلبوا من القرار الاول حيث تقدم بتظلمه فى ١٩٦٠/٨/٢٤ اى بعد اربعة أيام من صدوره واذا رأى استجابة جديدة واضحة من الادارة لبحث تظلمه حتى انها ظلت تصرف اليه راتبه ترمى حتى ينجلي الموقف والامل يحدوه فى أن الادارة بسبيل تعيينه ، وما أن أوقفت صرف راتبه عن شهر يناير سنة ١٩٦١ حتى تبدل ظنه وتكشفت له نية الادارة واضحة فى عدم الاستجابة لتظلمه بعد أن كانت المقدمات فى مسلكتها تنبىء بغير ذلك ، وأصبح فى وضع يستطيع أن يحدد موقفه نهائيا بن القرار المتظلم منه فيبادر الى اقامة الدعوى بليداع عريضتها سكرتيرية المحكمة فى ١٩٦١/٣/١٩ فى المواعيد المقررة قانونا ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فى غير محله يتعين رفضه .

(طعن ٣٧٤ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

ثبوت أن جهة الإدارة قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا نحو بحث تظلم المدعى وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات - مقتضاه حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ ابلاغ المتظلم بقرارها الذى يتضمن قرارها النهائى .

ملخص الحكم :

انه وان كان الاصل ان فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار بالرفض غير انه يكفى لتحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الانتراض ان يتبين ان السلطات المختصة لم تهمل التظلم وانها استشعرت حق المتظلم فيه ، واتخذت مسلكا ايجابيا وافسحا نحو تحقيق تطلبه ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات بين الادارات المختصة .

(طعن ٦١٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٤)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

اتجاه الإدارة الى قبول التظلم ثم عدولها من هذا الاتجاه - حساب الميعاد من التاريخ الذى تكشف فيه اتجاه الإدارة الى عدم الاستجابة للتظلم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة قد نصت على ان يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن من القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة اى افترضت ان الإدارة رفضت التظلم ضمنيا باستفادة هذا

الرفض الحكيم من قرينة نوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، إلا أنه يكفي في تحقيق معنى الاستفادة الماثمة من هذا الافتراض ، أن السلطات الإدارية لم تهمل التظلم ، وإنما قد اتخذت مسلكا إيجابيا ينشأ عن أنها كانت في سبيل استجابته . . . وكان نوات الستين يوما راجعا إلى بطء الإجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن ، فإذا كان التظلم من الأوراق أن بعض العاملين بالهيئات قد قدموا تظلمات بالظلم في القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ بترقية السيد / فيها تضمنه من تخطيهم في الترقية إلى الدرجة الخامسة الفنية العالية (التي تعادل الربط المالي ٢٥ - ٣٥ ج) لاسبقيتهم على المذكور في التعيين في الربط المالي (١٥ - ٢٥ ج ٤) ، وقد انتهى مفاوضات الدولة لدى الهيئة في شأن هذه التظلمات إلى أنه يرى سحب القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر فيها تضمنه من تخطي المتظلمين في الترقية ، وقد نزلت الهيئة على رأي مفاوض الدولة - على ما جرى عليه العمل بها - واضطرت قراراتها بالاستجابة إلى المتظلمين ، فقررت في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ أرجاع اقدمية السيد / في الدرجة الخامسة الفنية العالية إلى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ على أن يكون سابقا على السيد وأصدرت القرار رقم ١٠٢٧ في ٩ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / ، والقرار رقم ١٠٥٣ في ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / والقرار رقم ١٠٣٢ في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / وكان المدعى - وقد رأى اضطراب صدور القرارات بالاستجابة إلى زملائه - ومنهم من يليه في الاقدمية - تربحي حتى تعهد الإدارة موقفها من تظلمه ، والامل يحده في أنها بسبيل الاستجابة ، وكان نوات ميعاد الستين يوما على تقديمه تظلمه إنما كان بسبب تأخير إدارة شؤون العاملين بالهيئة في الرد على تظلمه حسبما يبين الاطلاع على ملف المتظلم المذكور إذ ثابت أن المفاوض طلب من الهيئة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ ابداء معلوماتها في شأنه ، وورد إليه رد إدارة شؤون العاملين بالهيئة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٤ مفتقرا إلى بعض البيانات التي استكملتها بكتابها المؤرخ ١٤ من سبتمبر مينة ١٩٦٤ ، ومن ثم غلطة في ضوء ذلك جميعه - وإذا كان مفاوض الدولة

قد انتهى في كتابه المؤرخ اول أكتوبر سنة ١٩٦٤ الى اجابة المدعى الى
تظلمه ، وقررت الهيئة حفظ التظلم بناء على تعليمات نائب رئيس الوزراء
وزير الاصلاح الزراعى المبلغة لها فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بعدم تنفيذ
راى مفوض الدولة وحفظ جميع التظلمات المقدمة من العاملين فلا ينبغى حساب
ميعاد الستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير .
بعد ان تكشف اتجاه الادارة الى عدم الاستجابة ، بعد ان كانت المقدمات
تنبئ بغير ذلك ، وعلى هذا الاساس ، فانه لما كان المدعى قد اودع
عريضة دعواه قلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ من نوفمبر سنة
١٩٦٤ ، فان دعواه — والحالة هذه — تكون قد رفعت فى الميعاد ، ويكون
الحكم المطعون فيه ، اذ اخذ بغير هذا الظن ، قد جانب الصواب ويتعسف
القضاء بالغاءه .

(طعن ١٢٣٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة على اعتبار فوات ستين
يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه —
قيام هذا الرفض الحكيم على قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون ان تجيب
الادارة على التظلم — عدم قيام هذه القرينة اذا لم تهمل الادارة التظلم وانما
انخفضت بسلكها ايجابيا فى سبيل الاستجابة اليه — المعول عليه فى هذا
الصدد هو المسلك الايجابى فى سبيل اجابة المتظلم الى تظلمه بعد استئصال
الجهة الادارية حقه فيه وليس المسلك الايجابى فى بحث التظلم — حساب
ميعاد رفع الدعوى فى هذه الحالة من التاريخ الذى تكشف فيه الادارة عن
نيتها — رفض التظلم بعد ان كانت المقدمات فى مسلكها تنبئ بغير ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت هذه المحكمة سبق ان قضت بانه وان كانت المادة
١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت
على ان يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه
السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار

الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة . اى افترضت فى الإدارة أنها رغبت انتظلم ضمنيا باستفادة هذا الرفض الحكيم من قريته فوات هذا الفاصل الزمنى دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، الا انه يكفى فى تحقيق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض ان يتبين ان السلطات الادارية المختصة لم تهمل التظلم . وانها اذ استشعرت حق التظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل استجابته : وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطء الاجراءات المعتادة بين الادارات المختصة فى هذا الشأن . والقول بغير ذلك مؤداه دلع التظلم الى مخاصمة الإدارة قضائيا فى وقت تكون هى جادة فى سبيل انصافه وقد قصد الشارع من وجوب اتباع طريق التظلم الإداري: تهادي اللجوء الى طريق التقاضى بقدر الامكان وذلك بحسب المفازعات اداريا فى مراحلها الاولى .

انه ولئن كانت هذه المحكة سبق لها أن قضت بما تقدم ، الا ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ خطأ واضحا فى تطبيق ما انتهت اليه هذه المحكة ، فقد استندت الحكم المطعون فيه فى القول بان ميعاد رفع الدعوى بالنسبة الى المدعى الثانى ظل مفتوحا ، الى ان الجهة الادارية سلكت مسلكا ايجابيا يبحثها التظلم المقدم منه . فى حين ان سلوك الجهة الادارية مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم هو امر طبيعى وهو واجبها الذى يفترض قيامها به بالنسبة الى اى تظلم يقدم اليها ، ولم تقل . هذه المحكة ان سلوك الجهة الادارية مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم من شأنه أن يفتح ميعاد الطعن ، وانما قالت « انه يكفى فى تحقيق معنى الاستفادة المانعة من افتراض رفض الجهة الادارية التظلم أن يتبين أنها استشعرت حق التظلم قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل اجابة تظلمه » فالمسلك الايجابى الذى استندت اليه هذه المحكة فى حكمها السابق الاشارة اليه ، ليس المسلك الايجابى فى بحث التظلم ، وانما المسلك الايجابى فى سبيل اجابة التظلم الى تظلمه بعد استئصال الجهر الادارية حقه فيه ، والفرق واضح بين المسلكين .

(طعون ١٣١٠ ، ١٤٣٣ لسنة ١٢ ق ، ١٠٦٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة

(١٩٧٢/٦/٣

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

افتراض رفض التظلم في حالة السكوت عن الرد عليه - المسلك
الإيجابي للإدارة يمنع هذا الافتراض امتداد الميعاد تبعاً لذلك .

ملخص الحكم :

أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه وإن كان قانون مجلس الدولة قد نص على أن فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفضه ، أي أن القانون افترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم ، إلا أنه يكفي في تحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية إذ استثمرت حق التظلم فيه ، قد اتخذت بسلكاً إيجابياً وأضحت في سبيل استجابته ومن ثم يمتد ميعاد بحث التظلم في هذه الحالة حتى يصدر من الجهة الإدارية ما ينفي عن عدولها عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن فإذا كان واقع الأمر في هذه المنازعة أن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه إلى مدير عام الهيئة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ مارسلة الهيئة إلى مفوض الوزارة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ مشفوعاً بمذكرة أقرت فيها بأن تخطى المتظلم في الترقية المطعون فيها كان بسبب تراخي الإدارة في تسوية حالته لتأخر الجهة التي كان يعمل بها المتظلم في موادة الهيئة ملفاً خدمته وأنه لما كانت أقدنيته في الدرجة السادسة الإدارية ترجع إلى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٤ وقد رقي من هم أحدث منه في أقدنية الدرجة ثمانية يستحق الترقية إلى الدرجة السادسة (نظام جديد اعتباراً من ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القرار رقم ٥١١ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه . ثم طلب مفوض الوزارة بيانات تتعلق بحالة المدعي الوظيفية بوزارة العدل مما اقتضى تبادل المكاتبات بين الإدارات المختصة كان واضحاً من ثناياها اتجاه الهيئة إلى الاستجابة لتظلمه الأمر الذي لم يكن من المستساغ معه دفع

المتظلم الى مخاصمتها قضائيا لمجرد انقضاء الستين يوما المقررة للبت فى النظام ومن ثم فلا تثريب عليه ان هو اثار الانتظار حتى ينتهى مفاوضات الوزارة من فحص التظلم فى ضوء وجهة نظر الهيئة التى ايدتها فى تظلمه ، فاذ كان مفاوضات الوزارة قد انتهت الى رأى يخالف رأى جهة الادارة التى سلبت فى النهاية براهيه ، واخطرت المدعى برفض تظلمه فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٦ فانه لا ينبغى حساب ميعاد الستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير بعد ان تكتشفت نية الادارة نهائيا فى عدم الاستجابة بعد ان كانت المتحتمات فى مسلكها تنهى بغير ذلك وعلى هذا الاساس فسان المدعى اذ تقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية فى ١٢ من يولية سنة ١٩٦٦ وقضى بقبوله فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ لتاتم دعواه فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ يكون قد راعى المواديد القانونية ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا .

(ملحق ٥٦٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

امتناع الإدارة عن اتخاذ اجراء لوجب القانون اتخاذه خلال فترة معينة - انقضاء هذا الميعاد دون اتخاذ الاجراء يكثف عن نية الإدارة واتجاه ارادتها الى رفض اتخاذه - يعد هذا التصرف من قبل الإدارة بمثابة قرار بالامتناع - ينهصد بانقضاء الميعاد به ميعاد الطعن فى هذا القرار طبقا للاجراءات التى رسمها القانون - تطبيق ذلك بالنسبة لعدم تعيين من لم يشملها قرار رئيس الجمهورية باعادة تعيين اعضاء الرقابة الادارية فى وظيفة عامة مماثلة لوظيفته خلال المدة المحددة بمقتضى المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات الادارية نص فى المادة ٤٨ منه على ان « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية

بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد ويجوز ان يتم تعيين هؤلاء الاعضاء دون تقييد باحكام المادة ٢٣ من هذا القانون . اما الذين لا يشملهم القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة اقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بنميينهم فى وظائف عامة ماثلة لوظائفهم سواء كانت ادارية او فنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات ووظائفهم الحالية وذلك بعد الاتفاق مع الجهات المختصة». وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ايضاها لظك المادة انه « بعد ان وفرت اعضاء النيابة الادارية الضمانات والامكانيات التى نيسر لها السير فى عملها روى انه من المناسب اعادة تشكيلها على ان ينتقل من يتاوله التشكيل الجديد الى وظائف عامة اخرى . وتصررت مدة اعادة التعيين حتى تستقر الاوضاع فى هذه الهيئة فى وقت قريب » .

ومعاد هذا النص موضعا بما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ان ثمة التزام على الإدارة بوجب عليها تعيين الذين لا يشملهم القرار الذى يصدر من السيد رئيس الجمهورية باعادة تعيين اعضاء هذه النيابة فى وظائف عامة ماثلة لوظائفهم سواء كانت ادازية او فنية لا تقل من حيث الدرجة من درجات ووظائفهم وذلك خلال مدة اقصاها ستة اشهر .

(طعن ٥٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٥)

مادة رقم (١٢٦)

المبدأ :

المسك الاجابى من جانب جهة الإدارة ازاء التظلم المقدم يقرب عليه امتداد معاد الطعن الى ان تفصح جهة الإدارة عن موقفها منه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظمت معاد رفع الدوى فيها يتعلق بطلبات الالغاء . وتتلخص وقائع الموضوع

المعروض في ان بعثة المدعى في المانيا الغربية الفيت اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٨٠ قبل الحصول على الدكتوراه وعلم المدعى بالقرار المذكور فتظلم منه في تاريخ معاصر لصدوره ثم اقام دعواه في ٢٩/٢/١٩٨٢ فقضت محكمة القضاء الادارى بحكمها المطعون فيه بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢٤ المشار اليها . على انه لما كان هذا الحكم قد أغفل ما هو ثابت بالاوراق ان جهة الادارة والأجهزة المعاونة لها قد سلكت مسلكاً ايجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة الى تظلم المدعى وطلب من بعثته للحصول على الدكتوراه الموفد من اجلها لذلك فقد جاء الحكم المطعون فيه مخالفاً للقانون ذلك انه بهذا المسلك الايجابى الذى سلكته جهة الادارة نحو اجابة المدعى الى تظلمه يمتد بميعاد البت في التظلم وذلك اخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، وفيما يتبين المدعى ما ينبىء عن المعدول عن هذا المسلك ويعلم به . وقد طلب المكتب الثقافى بالمانيا الغربية مرارا اعادة النظر في قرار انهاء البعثة للظروف التى شرحها عن حالة العضو ، وقد كان في استجابة الادارة العامة للبعثات لهذا الطلب وتكرار العرض من جانبها على اللجنة التقنية في الجلسات التى عقدتها لهذا الغرض خلال السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وطلب الجامعة الموفدة الاستجابة لظلامة المدعى ما ينم عن اتجاه جهة الادارة اتجاهاً ايجابياً الى اجابة المدعى الى طلبه ومن ثم لا ينبىء مع كل هذه الظروف حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بانتهاء بعثته في عام ١٩٨٠ وعلى ذلك يتمين الحكم بقبول دعواه المرفوعة بطلب الغاء قرار انهاء خدمته اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٨٠ .

(طعن ٢١٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٩)

قامسدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى ستون يوماً من تاريخ انقضاء ستون يوماً على تقديم التظلم دون البت فيه - انقضاء هذه المدة يعتبر قرينة على رفض التظلم يجرى منه ميعاد رفع الدعوى بطلب الغاء الاجزاء - انتهاء هذه القرينة

مضى ثبت ان الجهة الادارية قد استشعرت حقاً للمتظلم واتخذت مسلكاً ايجابياً نحو الاستجابة لتظلمه - يستفاد هذا المسلك من اجابة المتظلم جزئياً فى شق من القرار المتظلم منه وهو الخاص بالتحويل - يعتبر هذا القرار الاخير فى التظلم رفضاً للشق الثانى من القرار وهو الخاص بالجزاء - ميعاد رفع الدعوى للطعن فى قرار الجزاء هو ستون يوماً من تاريخ علم المدعى بنتيجة مسلك جهة الادارة برفض الشق الخاص بالجزاء .
ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه بالدعوى التأديبية رقم ١٢ لسنة ١٢ انتضائية هو القرار الصادر من الهيئة العامة للطيران المدنى برقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ فى ١٩٧٧/٤/٧ بالابقاء على جزاء الخصم من المرتب لمدة اربعة ايام والاقتصار على خصم ١٧ يوماً من اجرة لغيابه فيها بدون اذن ، وقد صدر هذا القرار فى التظلم المقدم من المدعى فى ١٩٧٦/١١/٢٣ من قرار الجزاء رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/١١/١٠ بجزاء المدعى بخصم اربعة ايام من مرتبه وهرمته من اجر ٧٥ يوماً لغيابه فيها بدون اذن .

ومن حيث انه لما كان المدعى قد تظلم فى ١٩٧٦/١١/٢٣ من القرار الصادر فى ١٩٧٦/١١/١ واقضت ستون يوماً على تاريخ تظلمه دون البت فيه ، ولكن انتضاء هذه المدة قرينة قانونية على رفض التظلم يجرى منه حساب ميعاد رفع الدعوى بطلب الفاء الجزاء الموقوع عليه الا ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان القرينة المشار اليها تنقضى اذا ثبت ان الجهة الادارية قد استشعرت حقاً للمتظلم واتخذت مسلكاً ايجابياً نحو الاستجابة لتظلمه ، واذ ثبت من الاوراق ان هيئة الطيران المدنى لم تهمل التظلم المقدم من المدعى وانها سلكت مسلكاً ايجابياً نحو الاستجابة لتظلمه وتجلت ذلك فى قرارها المطعون فيه الصادر فى ١٩٧٧/٤/٧ باجابة المتظلم جزئياً فى شق القرار الخاص بتحويل المدعى اجر ٧٥ يوماً الذى تقييده دون اذن وقصر هذا التحويل على اجر ١٧ يوماً فقط ، فان هذا القرار الاخير الصادر فى التظلم يعتبر رفضاً للتظلم بالنسبة الى قرار الجزاء يبدأ جريان ميعاد رفع دعوى

الإنهاء في هذا القرار من تاريخ علم المدعى به ولا ينقطع باى تظلم آخر ،
وبافتراض علم المدعى بالقرار الاخير فى تاريخ تظلمه منه فى ١٩٧٧/٤/٢٤
فقد كان عليه أن يقيم دعواه فى ميعاد لا يجاوز ١٩٧٧/٦/٢٤ وما دام قد
تراخى فى ذلك حتى ١٩٧٨/١١/٢٠ فان دعواه أمام المحكمة العادية تكون
مقابلة بعد الميعاد القانونى وغير مقبول شكلا بالنسبة لطلب إلغاء قرار الجزاء
وهو خصم أربعة أيام من مرتبه .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

انقضاء ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه الجهة الإدارية
يعتبر بمثابة رفض حكى له - ميعاد رفع الدعوى يكون خلال الستين يوما
التالية لهذا الرفض - عدم سرعان هذا الحكم على دعوى الإنهاء المتعلقة
بقرارات الكفائية متى كانت بمرتبة ضعيف أو دون المتوسط - التقرير فى هذه
الحالة لا يثبت له صفة النهائية الا بعدم التظلم منه الى لجنة شئون العاملين
خلال المهلة المفصوص عليها فى المادة (٣٢) من القانون رقم ٦ لسنة
١٩٦٤ ، او بالبت فى التظلم - لا يجوز اعمال قرينة الرفض الحكى التى
نص عليها قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى فى هذا الشأن -
طالما أن لجنة شئون العاملين لم تبت فى التظلم ، فان التقرير لن يفيد
الره - وجوب التريض حتى تصدر اللجنة قرارها بالبت فى التظلم - رفض
التظلم من قبل اللجنة يترتب حقا للعامل فى الطعن القضائى خلال ستين
يوما من تاريخ اخطاره بهذا الرفض .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مقطع النزاع فى هذا الطعن ينحصر فيما اذا كان التظلم
المقدم من التقرير السنوى بدرجة « ضعيف » او « دون المتوسط » المقدم
بالطبيب للمادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ يترتب على فوات ستين يوما على تقديمه دون أن تجيب
عنه اللجنة اعتبار ذلك بمثابة رفض حكى له ومن ثم يعمى رفع الدعوى

خلال الستين يوما التالية لهذا الرغض لم أن ميماد الطعن القضائي لا يبدأ
سريانه الا بعد البت في التظلم إما كان الاجل الذي يتم فيه هذا البت ..
ومن حيث أنه بالرجوع الى احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة
المشار اليه يتبين أن المادة ٣١ منه تنص على أن « للجنة شئون العاملين أن
تناقش الرؤساء في التقارير السنوية المقدمة منهم عن العاملين ولها أن
تعتمدها أو تعطلها بناء على قرار مسبب » كما تنص المادة ٣٢ منه على أن
« يعلن العامل الذي تدرت كتابته بدرجة ضعيف أو دون المتوسط بأوجسه
الضعف في مستوى ادائه لعمله ويجوز له أن يتظلم من هذا التقدير
الى لجنة شئون العاملين خلال شهر من اعلانه به ولا يعتبر التقدير نهائيا
الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه ويجب أن يتم ذلك قبل أول
مايو » وإذا كان مفاد المادة ٣١ أنه قد نيظ بلجنة شئون العاملين سلطة
وضع التقارير السنوية عن العاملين سواء عن طريق اعتماد تقديرات الرؤساء
أو تعديل هذه التقديرات بقرار مسبب وأن قرارها نهائي في هذا الشأن
لا يخضع لتصفيق سلطة أعلى مما يجعل ما تصدره هذه اللجنة من قرارات
في هذا الصدد قرارات ادارية نهائية الا أن عبارة المادة ٣٢ من القانون
ذاته قد جرت صراحة بما يفيد أن التقرير الصادر بتقدير كتابية العامل بمرتبة
ضعيف أو « دون المتوسط » لا يعتبر نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه
أو بعد البت. ومفاد ذلك أن تقديرات اللجنة بدرجة (ضعيف) أو (دون المتوسط)
لا تفيد أثرها الا بانقضاء ميعاد التظلم منها أو يتم البت في التظلم منها .
وبالتالي فلا يثبت لها صفة النهائية الا بحكم التظلم منها خلال ميعاد التظلم
وهو شهر من تاريخ اعلان العامل بالتقدير أو بالبت في التظلم ، ولا محل
للقول بأن الرغض الحكمي المترتب على مرور ستين يوما على تقديم التظلم
دون رد من شأنه أن يجنب العامل مئونة انتظار هذا الرد لأجل غير مسمى
ذلك أنه طالما أن لجنة شئون العاملين لم تبت في التظلم فإن التقدير
لن يفيد أثره ولن يحرم العامل من الطعن القضائي اذ يكفي أن يترص
حتى تصدر لجنة شئون العاملين قرارها بالبت في التظلم فيطعن بالاستئناف
إذا ما انتهت اللجنة الى رغض التظلم .

ومن حيث أن التظلم الذي تنص عليه المادة ٣٢ من قانون تنظيم
(م - ١١ - ج ١٥)

العاملين المشار اليه يختلف عن التنظيم الوجوبى الذى شرطه قانون مجلس الدولة لرفع دعوى الالغاء سواء فى ميعاد تقديمه أو فيما رتبته القانونون عليه من نهائية القرار ، واذا لا يتلصق فى مواعيد السقوط لنا تنطوى عليه من انتهاء الحقوق فانه لا يجوز أعمال قريئة الرضى الحكى التى نص عليها قانون مجلس الدولة فى شأن التنظيم الوجوبى ولم ينص على مثلها قانون نظام العاملين المدنيين ، وعلى ذلك فلا محل لاستمارة الاحكام الخاصة بمواعيد البت فى التنظيم الوجوبى المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة لحسب ميعاد رفع دعوى الغاء التقديرات المشار اليها .

ومن حيث انه لما كان المدعى قد تنظم الى لجنة بشئون العاملين من التقرير الموضوع عنه عن سنة ١٩٧٠ بمرتبة « ضعيف » فى الميعاد المقرر للتنظيم وفقا لل المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين فى الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولم تخطره اللجنة سالفة الذكر برفض تنظيمه الا فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٧١ فان ميعاد الستين يوما المقررة للطعن القضائى تبدأ من هذا التاريخ واذا قدم المدعى طلب المساعدة القضائية فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وصدر القرار باعماله فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٢ ورفع دعواه فى ٢ من فبراير سنة ١٩٧٢ فانها تكون مقبولة شكلا واذا كان الحكم المطعون فيه قد اخطا فى تطبيق القانون وتلصقه بإقتضائه برفض الطعن فى حكم محكمة الاسكندرية الذى قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد مما يطمئن بمه الحكم بالفائه .

(طعن ٤٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٠)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

نقل العامل من وزارة الى أخرى مع تفويت الدور عليه فى الترقية بالانقضية - ميعاد الطعن فى قرار النقل - سريانه من تاريخ علمه بقرار الترقية .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان المطعون عليه قد علم بقرار نقله إلا أنه لم يكن في وسعه وقت صدور ذلك القرار أن يستظهر ما شابته من عيب تهلل - في تقديره - في تفويته الدور عليه في الترقية بالإنعقاد في الجهة المقبول منها وتكشف له من تاريخ علمه بقرار تخطيه في الترقية المطعون فيها والصادر في تلك الجهة وبذلك فإن مركز المطعون عليه حيال قرار النقل لم يتحدد بصورة قاطعة في مجال الطعن فيه إلا اعتباراً من تاريخ علمه بقرار التخطي المشار إليه وهو التاريخ الذي تكشف له فيه ما شاب قرار نقله من عيب والذي يبدأ منه بالتألي سريان ميعاد التظلم منه .

(طعن ١٢٠١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

صدور قرار من اللجنة القضائية بأحقية العامل في تسوية حالته - تراعى جهة الإدارة في تنفيذ هذا القرار - ميعاد الطعن في قرار الترقية الذي صدر بعد قرار اللجنة القضائية وقبل تنفيذه - يبدأ من التاريخ الذي تصدر فيه جهة الإدارة قرارها بتنفيذ قرار اللجنة القضائية .

ملخص الحكم :

أن وضع الدعي الثانوي لم يتحدد وفقاً لقرار اللجنة القضائية الصادر لصالحه في التظلم رقم ١٣٧٣ لسنة ١ القضائية على نحو يبين منه حقيقة مركزة في الطعن على القرار الذي تخطاه في الترقية إلى الدرجة السادسة الفنية المتوسطة ، إلا بعد أن قامت الجهة الإدارية بتسوية حالته وفقاً لقرار اللجنة المشار إليه بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ - حيث وضع على الدرجة السابعة الفنية المتوسطة التي يستحقها اعتباراً من ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٨ - وبذلك انحصر مركزه القانوني وتحدد بصفة نهائية ، وأرسخ اليقين لديه بحقيقة وضعه من القرار المطعون فيه وأفسح له ميعاد التظلم منه ومن هذا التاريخ رامي الدعي المواعيد المقررة للطعن .

(طعن ٦٤٣ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

قامصة رقم (١٣١)

المبدأ :

قيام جهة الإدارة بتقدير كفاية العامل بمرتبه جيد - تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية على هذا الأساس - الطعن في هذا التقرير في المواعيد المقررة للمطالبة بالفائه يترتب عليه الا يفلق ميعاد الطعن بالالفاء في قرار الترقية الذي لم يشمله الا بعد ان يتحدد مركزه القانوني بالنسبة الى درجة الكفاية .

بمخص الحكم :

ومن حيث ان المدعى لم يمنح بسبب تخطيه في الترقية الى الفئة الثانية الا حينما قامت جهة الادارة بإيداع تقريره عن عام ١٩٦٤ في الدعوى رقم ١٦١٤ لسنة ١٧ ق والذي قدر درجة كفايته بجيد . وانه على عرض علم المدعى بالقرار المطعون فيه في تاريخ سابق على تاريخ ايداع تقريره السنوي عن عام ١٩٦٤ والمودع بجلسة ١٩٧٠/٦/١١ فان مركزه القانوني حتى هذا التاريخ لم يكن قد تحدد بعد لانه ما كان يجوز له مهاجمة قرار تخطيه في الترقية الى الفئة الثانية الا بعد ان يقوم بالطعن في قرار تقرير كفايته لان الترقية مبنية على هذا التقرير فاذا كان المدعى قد تظلم من قرار تقرير كفايته في خلال الميعاد المقرر قانونا ورفع دعواه بالفاء القرار الاداري بتقدير درجة كفايته من عام ١٩٦٤ بتقرير جيد للأسباب التي اوردتها في دعواه فان ميعاد الطعن في قرار تخطيه في الترقية بالاختيار المترتب على هذا التقرير لا يفلق الا بعد ان يتحدد مركزه القانوني بالنسبة الى درجة الكفاية وعلى ذلك فان طلب المدعى الفاء قرار تخطيه في الترقية بالاختيار قد قدم في الميعاد المقرر قانونا لرفع دعوى الفاء واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم قبول دعوى المدعى في طلبه الثاني الخاص بالترقية الى الدرجة الثانية فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون بتعين بالتالي الحكم بالفائه في هذا الشق من الدعوى .

(طعن ١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

صدور حكم لصالح أحد العاملين بتسوية حالته وإرجاع أقدميته في الدرجة أو الدرجات التي شغلها يفتح أمامه باب الطعن في القرارات السابق صدورها على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى ذلك الحكم - يجب على العامل مراعاة المواعيد المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة عند مخاطبته هذه القرارات - سريان هذه المواعيد اعتباراً من تاريخ صدور الحكم القاضى بتسوية حالته ولا تقضى إلى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم طالما أن المركز القانوني الجديد قد تحقق للعامل من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من وجه الطعن الأول الخاص بعدم قبول الدعوى لزمها بعد الميعاد المقرر قانوناً فإن الثابت من الأوراق أن المدعى أقام الدعوى رقم ٩٦٨ لسنة ١٨ ق أمام محكمة القضاء الإداري بمريضة أودعها قلم كتاب تلك المحكمة في ١٩٦٤/٦/٤ طالباً فيها تسوية حالته باعتباره في الربط المالي ١٥ - ٢٥ ج من تاريخ استتلابه العمل في ١٩٦١/٥/٢١ واحتساب أقدميته فيها من هذا التاريخ وبجلسة ١٩٦٧/١١/١٣ قضت له المحكمة بأحقية في طلبه المذكور . وقامت الهيئة المدعى عليها بالطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٣٨٨ لسنة ١٤ ق عليها وقضت دائرة محص الطعون بجلستها المنعقدة في ١٩٧١/٣/٢٥ برفض هذا الطعن وإلزام الجهة الإدارية المعروفات .

ومن حيث أن حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ٣٨٨ لسنة ١٤ ق عليا المشار إليه قد أرسخ يقين المدعى بالنسبة لأقدميته في الربط المالي ١٥ - ٢٥ ج ورد أقدميته من هذه الدرجة ١٩٦١/٥/٢١ وكلفت

الأثار المباشرة التي تترتب حتما على هذا الحكم هي تعديل ائتمانية المذكورة في هذه الدرجة دون أن تمتد هذه الآثار الى الطعن بطريقة تلقائية في جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالتزوية بالأتمانية في الدرجات التالية ذلك ان الدعوى يطلب القضاء القرارات الادارية المعنية لا تتم الا بمرادة صريحة جلية من الطامن ولا تفنى عنها ارادة ضمنية لو مفترضة اذ انه ليس في القوانين ما يلزم صاحب الحق بأن يحرك الدعوى لحماية حقه اذا امتدى عليه . لما كان الامر كذلك فان الحكم الصادر للمدعى بتسوية حالته في الفئة السادسة فانه يفتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة على اساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى الحكم الا ان ذلك لا يعنى قيام الطعن تلقائيا على هذه القرارات ذلك ان هذا الطعن يفترض من المدعى اجراءا ايجابيا يعرب فيه من ارادته الجلية في مخاصمة القرارات المذكورة ملتزما في ذلك المواعيد والاجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وهذه المواعيد تبدأ من تاريخ صدور الحكم في ١٩٧١/٣/٢٠ ولا تتراخى الى تاريخ صدور قرار الجهة الادارية بتنفيذ الحكم مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

(طعن ٩٩٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٦)

قامسدة رقم (١٢٢)

المسدا :

الحكم للموظف بالتسوية يفتح امامه باب الطعن في القرار اللاحق على اساس المركز القانوني الذي استقر بالحكم - سريان بيماد الطعن من تاريخ الحكم - عدم تراخية الى تاريخ صدور قرار الجهة الادارية بتنفيذ الحكم - اسلمى ذلك .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة اوراق الطعن انه قد صدر حكم لصالح المدعى من المحكمة الادارية . لوزارة المواصلات بجلسة ١٣٠٠ من مارس سنة ١٩٦١

فى الدعوى رقم ٨١٣ لسنة ٦ القضائية بالحقته فى ضمن مدة خدمته السابقة بسكة حديد فلسطين بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقضت المحكمة الادارية العليا بجلسته أول فبراير سنة ١٩٦٤ برفض طعن الجهة الادارية رقم ١١٧٩ لسنة ٧ القضائية فى هذا الحكم ومن ثم لانه يصبح نهائيا ويكون من شأنه ان يرسخ يقين المدعى بالنسبة لأتدبيته الجديدة ويفتح امامه يلب الطعن فى القرار اللاحق على اساس المركز القانونى الذى استقر له بمقتضى هذا الحكم ويسرى ميعاد الطعن من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا فى أول فبراير سنة ١٩٦٤ ولا يترأخى هذا الميعاد الى تاريخ صدور قرار الجهة الادارية بتنفيذ هذا الحكم ، ما دام المركز القانونى الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنقذ له - وأنه ولئن كان ذلك حسبا جرى عليه قضاء هذه المحكمة الا أن المقاطع فى أعمال ذلك ان يثبت علم المدعى بالقرار المطعون فيه علما يقتنيا بضمون القرار وبشملاته لو أن يكون القرار قد نشر فى النشرة المصلحية التى تصدرها الهيئة العامة للشئون السكك الحديدية حتى يفترض علمه به علما قانونيا وهو ما لم يتحقق فى شأن المدعى ولذلك فان ميعاد الطعن بالنسبة اليه يسرى من اليوم الذى يثبت فيه ان المدعى قد علم بالقرار المطعون فيه على النحو السابق الإشارة اليه . ولا حاجة فيها تقوله الهيئة الطاعنة من أن القرار المذكور قد نشر بلوحة الاعلانات بانقسام حركة القاهرة فى تاريخ صدوره فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦٤ وأنه يفترض علم المدعى به فى هذا التاريخ ذلك فضلا عن انه لم يتم دليل عليه فان النشر بهذه الطريقة لا يغنى عن النشر بالنشرة النصف شهرية التى تصدرها الهيئة بطريقة منتظمة والمصدرة لنشر القرارات الادارية وذلك حسبا نصت عليه المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقرار مجلس الوزراء بتنظيم اصدار النشرات المصلحية الصادر فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذي تقرر استصدار العمل به - فى ظل القانون المذكور بالقرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وبن ثم فان الثابت ان المدعى فور صدور قرار تسوية حالته تنفيذيا للحكم الصادر لصالحه تظلم من القرار المطعون فيه فى ١٥ من يولييه سنة

١٩٦٤ فلما لم تسحب اليه الجهة الادارية خلال الميعاد المقرر للبت في التظلمات الادارية تقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وصدر بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٥ قرار لجنة المساعدة القضائية بقبول طلبه ، ثم اقدم دعواه الحالية في ٣ من يولييه سنة ١٩٦٥ أي في الميعاد القانوني ، فان دنع الجهة الادارية بعدم قبول الدعوى يكون غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه والحكم بقبول الدعوى شكلا .

(طعن ٤٢٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

صدور حكم بأحقية صاحب الشأن في الترقية الدرجة — الآثار المترتبة على الحكم لا تمتد الى الطعن بطريقة تلقائية على القرارات اللاحقة بالترقية بالالتزيمية في الدرجات التالية — دعوى طلب إلغاء القرار الإداري المعيب لا تتم الا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ولا تغني عنها إرادة ضمنية مفترضة — ميعاد الطعن في القرارات اللاحقة لصدور الحكم يبدأ من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم الصادر من المحكمة قد أرسخ يقين القاضي بالنسبة الى الترقية في الدرجة الثالثة ، اذ ردها صراحة ، وبغير لبس أو غموض الى أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، وكانت الآثار المباشرة التي تترتب حتما على هذا الحكم هي تعديل الترقية المذكور في هذه الدرجة وتدرج راتبه فيها وصرف الفروق المالية الناجمة عن ذلك ، دون أن تمتد هذه الآثار الى الطعن بطريقة تلقائية على جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالترقية بالالتزيمية في الدرجات التالية ، ذلك أن — الدعوى بطلب إلغاء القرارات الادارية المعيبة لا يمكن أن تتم الا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ، ولا تغني عنها إرادة ضمنية أو مفترضة اذ أنه ليس في القوانين ما يلزم صاحب

الحق بأن يحرك الدعوى لحماية حقه إذا ما اعتدى عليه ؛ لما كان الأمر كذلك فإن الحكم المشار اليه وأن كان قد فتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة ، على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى هذا الحكم إلا أن ذلك لا يعنى قيام الطعن تلقائيا على هذه القرارات ، ذلك أن هذا الطعن يفترض من المدعى اجراء ايجابيا يعرب فيه عن ارادته الجلية فى خصاصة القرارات المذكورة ملتزما فى ذلك المواعيد والاجراءات القانونية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة وهذه المواعيد تبدأ من تاريخ صدور الحكم فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ ولا تتراخى الى تاريخ صدور قرار جهة الادارة بتنفيذ هذا الحكم ، مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

(طعن ٨٥٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

قيام المدعى برفع الدعوى بطلب الفاء قرار ترقية فيما يفضضه من تفضيله فى الدرجة الرابعة الترقية - ترقية المطعون فى ترقيله أثناء نظر الدعوى الى الدرجة الرابعة الجديدة - تظلم المدعى فى القرار الأخير فى الميعاد ثم رفعه الدعوى بالطعن على هذا القرار الأخير فى الميعاد ثم رفعه الدعوى بالطعن على هذا القرار خلال الستين يوما التالية لصدور الحكم بالفاء قرار الترقية الاول - قبول الدعوى - شكلا - أساسا ذلك أن المركز القانوني للمدعى فى خصوص ترتيب تقدمته فى الدرجة الرابعة الترقية لم يتم الا بالحكم الصادر بالفاء قرار الترقية الى هذه الدرجة - نتيجة ذلك ان من الطبيعي الا يبدأ حسب الميعاد القانوني لرفع الدعوى الا من تاريخ الحكم - لا محل لتطلب تقديم تظلم جديد قبل رفع الدعوى فى هذه الحالة - أساس ذلك ان التظلم الذى سبق ان قدمه المدعى تظل آثاره قائمة لأن باب الطعن كان مفتوحا له لم يطلبا لم يفصل فى دعواه الأولى فضلا عن عدم جدوى التظلم مرة اخرى ما دامت الجهة الادارية متمسكة برأيها فى عدم اجابة المدعى الى طلباته .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٧ القضائية بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٤ طاعنا في القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ فيها تضمنه من تخطيه في الدرجة الرابعة التقديرية ، واثناء نظر هذه الدعوى صدر القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٤ في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بترقية المطعون في ترقيته الى الدرجة الرابعة الجديدة ، وقد تظلم المدعى منه بتظلم قيد برقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وفي هذا التاريخ لم يكن مركزه القانوني في خصوص ترتيب افضيته في الدرجة الرابعة التقديرية قد استقر بعد ، واذا انحظم هذا الامر بحكم محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٨ القضائية المشار اليها الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، فمن الطبيعي الا يبدأ حساب الميعاد القانوني لرفع الدعوى الا من هذا التاريخ ولما كان الثابت ان المدعى اقام دعواه في ٤ من يناير سنة ١٩٦٦ أى خلال الستين يوما التالية لاستقرار مركزه القانوني بصور هذا الحكم ، فلن الدعوى تكون مقبولة شكلا .

ولا وجه لما ذهب الىه الجهة الادارية الطاعنة من ان المدعى اقام دعواه مباشرة عقب صدور الحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٨ القضائية المشار اليه دون ان يسبق ذلك بتظلم الى الجهة الادارية المبني عليها ، ذلك لان الثابت من الاوراق ان المدعى سبق ان تقدم بتظلم في القرار رقم ٢٢٨ الصادر في ١٩٦٤/٩/٢١ - المطعون فيه في الدعوى الماثلة - بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ برقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ ، وقد انصحت الجهة الادارية المدعى عليها من نيتها في عدم اجابته الى تظلمه باصرارها على موقفها في الدعوى رقم ٤٧١ لسنة ١٨ ق - المسالفة الذكر مفازعة اياه في ترتيب الانتدبية ومن ثم فان التظلم المشار اليه تظل آثاره قائمة لان باب الطعن كان مفتوحا امام المدعى طالما انه لم يفصل في الدعوى الاخيرة ، فضلا عن عدم جدوى التظلم مرة اخرى من القرار السابق ما دامت الجهة الادارية المدعى عليها .

متمسكة برأيها في عدم اجابة المدعى الى طلباته ، اذ ان حكمة النظم وهى
مراجعة جهة الادارة نفسها قبل الالتجاء الى طريق الطعن القضائى - تكون
منطقية في هذه الحالة ، ومن ثم تأسيسا على ما تقدم يكون هذا الوجه
من الطعن على غير اساس من القانون متعينا رفضه .

(طعن ٢٣٦ لسنة ١٢ ق ، ٧٥١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

ترقية المدعى الى الدرجة الثانية نفاذا لحكم محكمة القضاء الادارى -
الفاء هذه الترقية نتيجة الفاء المحكمة الادارية العليا لهذا الحكم - بمعاد
الطعن في القرارات التى صدرت خلال الفترة بين تاريخ الترقية وتاريخ
الفاها - يبدأ من التاريخ الذى تصدر فيه الادارة قرارها بتنفيذ الحكم الاخير
والذى يبين منه الوجه الذى يتم عليه التنفيذ .

ملخص الحكم :

ان المدعى لم يكن ليستطيع ان يعرف حقيقة مركزه القانونى الذى
يحدد على مقتضاه وضمة بالنسبة الى القرارات التى صدرت خلال الفترة
بين تاريخ ترقية الى الدرجة الثانية نفاذا لحكم محكمة القضاء الادارى
الصادر لصالحه وبين تاريخ الفاء هذه الترقية بعد ان الفت المحكمة الادارية
العليا هذا الحكم بجلستها المنعقدة في ١٤/٣/١٩٥٩ الا من التاريخ الذى
تصدر فيه الادارة قرارها بتنفيذ هذا الحكم الاخير ، عنفد فقط وبمعد
ان يتبين المدعى الوجه الذى يتم عليه هذا التنفيذ يستطيع ان يحدد طريقه
فيما اذا كان يظن أو لا يظن في تلك القرارات ، واذا كان النابت ان
المدعى قد تظلم ثم اقام دعواه خلال المواعيد المقررة قانونا بحسوبة على
مقتضى المبدأ المتقدم فانه بذلك يكون قد اقام دعواه في المواعيد .

(طعن ١٤١٨ لسنة ١٨ ق - بطنسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

قرار الاعفاء من الرسوم القضائية ونذب محام مباشرة الدعوى —
قيام مانع يمنع المحامي المنتخب من مباشرتها — يتوجب عليه استحالة تنفيذ
قرار المعافاة ، وبالتالي سقوطه — وجوب رجوع صاحب الشأن الى هيئة
المساعدة القضائية قبل فوات ميعاد الستين يوما لنذب محام آخر — اثر ذلك —
انفتاح ميعاد جديد لرفع الدعوى محسوبا من تاريخ صدور القرار المعدل .

ملخص الحكم :

أن الترار الذى يصدر من هيئة المساعدة القضائية باعفاء صاحب
الشان من رسوم الدعوى يطلب إلغاء قرار ادارى انما يتناول امرين اولهما
اعفاء الطالب من الرسوم المقررة لرفع الدعوى ، والثانى نذب أحد المحامين
المقيدين أمام مجلس الدولة لمباشرة الدعوى ، وذلك بسبب ما نصت
عليه المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من أن
« كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم الى قلم كتاب المحكمة
المختصة بمريضة موقعة من محام معتمد بجداول المحامين المقبولين أمام
المجلس » ، فلا يحق القرار اثره ولا يتمكن صاحب الشان من الاستفادة
من الاعفاء الذى منحه له بعد اذ ثبت بقبول طلبه اعساره وعدم مسيرته ،
ما لم يستعمل القرار على نذب أحد المحامين لمباشرة الدعوى ، وينبنى على
ذلك انه اذا ما قام مانع لدى المحامي المنتخب ينمعه من مباشرة الدعوى ،
كما لو مكن فى احدى الوظائف فانه يستحيل تنفيذ القرار الصادر بالمعافاة
ويسقط القرار تبعا لذلك ، ويتمين على صاحب الشان الرجوع الى هيئة
المساعدة القضائية قبل فوات ميعاد الستين يوما المصددة لرفع الدعوى
محسوبة من تاريخ صدور القرار الاول لاستصدار قرار جديد بنذب
محام آخر لمباشرة الدعوى وفى هذه الحالة يعتبر طلب المعافاة الاول كما
لو كان مطروحا على هيئة المساعدة القضائية ولم يفصل فيه بعد اذ سقط
القرار الصادر منها بالمعافاة بسبب استحالة تنفيذه ، وينفتح ميعاد
جديد لصاحب الشان يحسب من تاريخ صدور القرار المعدل .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

اقامة المدعى دعواه أمام محكمة جزئية مستشكلا في تنفيذ قرار — قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار المطعون فيه هو قرار إداري ولم تأثر المحكمة بأهالة الدعوى للقضاء الإداري — اقامة المدعى دعواه أمام محكمة القضاء الإداري — حساب مدة الستين يوما المحددة قانونا للطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية من تاريخ صيرورة الحكم الصادر بعدم الاختصاص نهائيا وليس من تاريخ صدوره — يبعد الاستئناف في المواد المستعجلة ومن بينها دعاوى الشكايات التنفيذ هو خمسة عشر يوما طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات — ينعين حساب ميعاد رفع دعوى الإلغاء اعتبارا من تاريخ انتهاء ميعاد الاستئناف *

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من قبول الدعوى شكلا فالواضح من الأوراق أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٩ ولم يثبت أن المدعى أعلن أو علم به في تاريخ محدود بذاته حتى يتسنى منه احتساب تاريخ اقامة الدعوى ، إلا أن الثابت من ناحية أخرى أنه إقام الدعوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة شوبين الجزئية مستشكلا في تنفيذ ذلك القرار حيث قضت بجلسته ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار المطعون فيه هو قرار إداري ، ولم تأثر المحكمة في ذات الوقت بأهالة الدعوى للقضاء الإداري ، مما حدا بالمدعى إلى اقامة الدعوى رقم ١٦٢١ لسنة ٢٥ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري بموجب فريضة لودعها سكرتارية المحكمة في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧١ . ولما كان من المقرر أن اقامة الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع مدة التقادم فإن مدة الستين يوما المحددة قانونا للطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية تحسب — في هذه الحالة — ابتداء من تاريخ صيرورة الحكم الصادر بعدم الاختصاص نهائيا وليس من تاريخ صدوره كما ذهب الحكم المطعون فيه إذ من هذا التاريخ الأول يستقر الحكم بعد ذلك ويحدد المراكز القانونية لذوى الشأن . . . ولما كان ميعاد

الاستئناف في المواد المستعجلة ومن بينها دعاوى اشكالات التنفيذ هو خمسة عشر يوما طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات فإنه يتمتع حساب ميعاد رفع دعوى الالفاء اعتبارا من تاريخ انتهاء ميعاد الاستئناف ، وبذلك يكون آخر ميعاد لاتباع الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري هو ٢٩ من يوليو سنة ١٩٧١ . وإذا كان الثابت أن المدعى أقام دعواه أمام تلك المحكمة بمرضاة أودعها سكرتارية المحكمة في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧١ ، فمن ثم تكون الدعوى قد انتهت في الميعاد القانوني ، ويمدو الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد مجانبًا للقانون في صحيحه بما يتمتع منه القضاء بالفائز .

(ظعن ٤٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

المادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص إلى أن يصدر قانون بالإجراءات أمام القسم القضائي — عدم صدور قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي وخلق قانون مجلس الدولة من تنظيم لواعيد المسافة — المادتان ١٦ ، ١٧ مرافعات — ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج سبوتون يوما — متى ثبت أن الدعوى قد اقيمت خلال ميعاد السنتين يوما مضافا إليه ميعاد المسافة يتمتع الحكم بقبول الدعوى شكلا — قضاء المحكمة الإدارية العليا — بالفاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يجرى نصها على « تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » وتتمس المادة ١٦ من قانون

المرافعات المدنية والتجارية على انه « اذ كان الميعاد محينا في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متر بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه . . . » ونصت المادة ١٧ من القانون ذاته على ان « ميعاد المسافة لن يكون موطنه في الخارج ستون يوما » .

ومن حيث انه وقد جاء قانون مجلس الدولة خاليا من تنظيم لواعيد المسافة ولم يصدر بعد قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي فان الرد في هذا الشأن يكون لاحكام قانون المرافعات .

ومن حيث ان الثالث من حافظة مستندات المدعى ان مديرية اوقاف القاهرة اخطرت بقرار انتهاء خدمته بكتاتها المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ على عنوانه (ببنى غازي بالجمهورية العربية الليبية القوات المسلحة الحرس الجمهوري) كما انه ارسل تظليه من هذا القرار من بريد ببنى غازي كما هو ثابت من ايصال التسجيل المقدم منه بالمحافظة المذكورة ، ومن ثم فان اقامته في ليبيا في ذاك الوقت تكون ثابتة ولا خلاف بين الطرفين على ذلك .

ومن حيث انه والامر كذلك فانه وفقا لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات المشار اليها يزداد ميعاد مسافة قدره ستون يوما على الميعاد المقام للمدعى لاقامة دعواه ومادام ان الثالث انه قدم تظليه لجهة الادارة في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ ولم تجبه عنه فان ميعاد الطعن يمتد الى يوم البعدي عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بعد ان زيد ميعاد المسافة وقدره ستون يوما باعتباره مقبولا خارج الوطن ، واذا اقام المدعى دعواه في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ فانه بذلك يكون قد التزم الموعد المعلن قاتونا لرفع الدعوى وتكون بالتالي مقبولة لرفعها في الميعاد . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جاء مخالفا للقانون بتعينا الحكم بالفائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري (دائرة الجزاءات) للفصل فيها مع الزام الجهة المطعون ضدها بصروفات الطعن .

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الإلغاء - وجوب إضافة ميعاد مسافة طبقاً لقواعد قانون المرافعات عند حساب الميعاد طبقاً لقانون تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن المدعية تطلبت من القرار الصادر بتخليها إلى مفوض الوزارة بتظلم وصل إلى مكتب المفوض في ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ وثابت بمريضة الدعوى أن المدعية تقيم مع زوجها المحامي بالزقاق ومحلها المختار ومكتبه بالزقاق .

ولما كانت المادة ١٦ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كان الميعاد معيناً في القانون بالحضور أو لبلدية إجراء زيد عليه يوم لكل مساحة مقدارها خمسين كيلو متراً كما أنه يحسب يوم أيضاً كميعاد مسافة لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلواً متراً فإذا زادت المساحة عن ثمانين كيلواً متراً أضيف يومان إلى الميعاد المنصوص عليه لاقامة دعوى الإلغاء المختار إليها .

ويتطبيق ذلك على الوقائع السابق الإشارة إليها تبين أن المدعية تطلبت إلى مفوض الدولة في ١٩٧٤/٩/٥ ويعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن يجيب عنه المفوض بمثابة رفضة فيكون الرضخ الضمني قد تحدد بيوم ١٩٧٤/١١/٤ ويحسب ميعاد رفع الدعوى بالظلم في هذا القرار ستون يوماً محسوبة من هذا التاريخ مضافاً إليها يومان كميعاد مسافة من الزقاق وحتى مقر محكمة القضاء الإداري يكون أقصى موعد غايته ٥ يناير ١٩٧٥ وهو اليوم الذي أودعت فيه عريضة الدعوى مكرتارية المحكمة الأمر الذي يجعلها مقبولة شكلاً .

(طعن ٥٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

رابعاً : وقف الميعاد وقطعه :

قائمة رقم (١٤١)

المبدأ :

التر رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة أو تقديم طلب المساعدة القضائية في قطع هذا الميعاد .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان القرار الإداري المطعون فيه أبلغ الى المدعى في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، فقام في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ دعواه الأولى التي قضى فيها بعدم الاختصاص في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تقدم الى لجنة المساعدة القضائية بطلب أعفائه من رسوم الدعوى التي يرغب في رفعها بطلب إلغاء القرار المشار اليه ، فقررت اللجنة بجلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٥٥ رفض هذا الطلب ، وبناء على ذلك أقام دعواه الحالية بإيداع حقيقتها سكرتيرية المحكمة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أي خلال الستين يوماً من تاريخ صدور قرار اللجنة بعد سبق رفع دعواه الأولى وتقديم طلب المساعدة القضائية في الميعاد القانوني - مضى ثبت ذلك ، فان دعواه تكون مقبولة .
(طعن ١٦٩٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قائمة رقم (١٤٢)

المبدأ :

طلب المساعدة القضائية قاطع للميعاد في المنازعات الإدارية - كيفية حساب بداية الميعاد .

ملخص الحكم :

ان الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائماً ويقت مريان التقادم أو الميعاد لحين (م - ١٢ - ج ١٥)

صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ إن نظر الطلب قد يستغرق زمنا طويلا أو يقصر بحسب الظروف وحسب ما تراه الجهة القضائية التي تنظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهيا للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية إجراءات اتخذت لإلمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى الخاء تعين أن يكون خلال الستين يوما التالية .

(طعن ١٦٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

انقطاع ميعاد الستين يوما بطلب المساعدة القضائية .

ملخص الحكم :

إن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بالقضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسرا في علاقة الحكومة بموظفيها ، بهراة طبيعة هذه العلاقة فقرر أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا أداءه — وليس من شك في أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة ، إذ هو أبلغ في معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بإدائه ، وأمن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذي يقدمه الموظف إلى الجهة الإدارية ، بل هو في الحق يجبع بين طبيعة التظلم الإداري من حيث الانصاح بالشكوى من التصرف الإداري وبين طبيعة التظلم القضائي من حيث الاتجاه إلى القضاء طلبا للانتصاف ، إذ لم يمنعه عن إقامة الدعوى رأسا سوى عجزه عن أداء الرسوم التي يطلب إعفائه منها وسوى عجزه عن توكيل محام .

فلا اقل - والحالة هذه - من ان يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الاثر المترتب على مجرد الطلب او التنظيم الادارى من حيث قطع التقادم او قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ، وغنى عن البيان ان الاثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم او قطع ميعاد دعوى الالغاء يظل قائما ويقف سريان التقادم او الميعاد لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول او الرفض اذ ان نظر الطلب قد يستغرق زمنا يطول او يقصر بحسب الظروف وحسبها تراه الجهة القضائية التى تنظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهيئا للفصل فيه ، شأنه فى ذلك شأن أية اجراءات اتخذت امام أية جهة قضائية وكان من شأنها ان تقطع التقادم او سريان الميعاد او يقف هذا السريان طالما كان الامر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ولكن اذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوبا من تاريخ صدوره . فان كانت دعوى الغاء تعين ان يكون خلال الستين يوما التالية . وهذا الذى قضت به المحكمة من حيث ما لطلب المساعدة القضائية من اثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء ، او بالاحرى حافظ له ، وينسحب لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول او الرفض - يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا لاتحاد طييمة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى او الطعن قبل انقضاءها والاثار القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها او تفويتها من حيث قبول الدعوى او الطعن او سقوط الحق فيها وبالتالي امكان طلب الغاء القرار الادارى او الحكم المطعون فيه او امتناع ذلك على صاحب الشأن المخلف .

فإذا كان الثابت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر فى ١١ من يونيو سنة ١٩٥٩ ، وان المسمى تقدم بطلب اعفائه من رسوم الطعن فى هذا الحكم بطلب الاعفاء رقم ٦٨ لسنة ٥ القضائية بتاريخ ١٠ من اغسطس سنة ١٩٥٩ ، صدر القرار برفض طلبه فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، فأتعلم طعنه فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فان هذا الطعن يكون مقبولا شكلا لرفعه فى الميعاد القانونى .

(طعننى . ١٤٩٠ ، ١٥٥٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦١)

المبدأ :

طلب الإعفاء من الرسوم يقطع الميعاد ولكنه لا يفتى عن التظلم
الوجوبى بنظائه وأجراءاته .

ملخص الحكم :

إن طلب الإعفاء من الرسوم القضائية وإن أصبح لا يفتى عن التظلم
الوجوبى بنظائه وأجراءاته ، يعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى
شأن تنظيم مجلس الدولة ، فى قطع ميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلب
الإنشاء ، ولو أنه كان ينتج اثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون السابق
(شأنه فى ذلك شأن أى تظلم ادارى) ، إلا أنه فى خصوص وجوب رفع
الدعوى أمام القضاء الادارى فى الميعاد المقرر لذلك ، تريت هذه المحكمة
كذلك ، أنه ولئن كان مفاد النصوص المدنية فى مجال القانون الخاص أنه
لا يقوم مقام المطالبة القضائية فى هذا الشأن ، إلا أنه يقوم مقامها فى
مجال الروابط الادارية ، نظرا لمقتضيات النظام الادارى التى تستلزم تقرير
قاعدة أكثر تيسرا فى علاقة الحكومة بنوى الشأن ، بهرامة طبيعة هذه
الروابط . وإن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع
التقادم أو ميعاد دعوى الإنشاء يظل قائما ، ويقتضى سريان التقادم أو الميعاد
لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ أن نظر الطلب
قد يستغرق زمنا يطول أو يقصر بحسب الظروف ، وحسبما تراه الجهة
القضائية التى تنظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح مهيناً للفصل فيه
شأنه فى ذلك شأن أية إجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان
شأنها أن تطعن التظلم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا السريان طالما
الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره . ولكن إذا ما صدر القرار
وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوباً من تاريخ صدوره ،
فإن كانت دعوى إلغاء تعيين أن يكون خلال الستين يوما التالية .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

رفع الدعوى الادارية أمام محكمة غير مختصة يقطع هذا الميعاد ،
كما يقطع التقادم — بقاء هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٨٣ من القانون المدنى نصت على ان « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبية ، وبالحجز ، وبالمطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تقييس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى » ، وقد رتب المشرع المدنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ، ولو رفعت الدعوى الى المحكمة غير مختصة ، أثرا فى قطع التقادم ، حتى لا يحول رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من جراء غلط مغتفر أو خلاف فى الراى القضائى — بغير خطأ من صاحب الشأن حول تعيين المحكمة المختصة — دون تحقق أثرها فى قطع التقادم ، بخلاف ما يقع فى حالة البطلان المتعلق بالشكل أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها ..
فالحكم بعدم الاختصاص لا يحوى أثر المطالبة القضائية فى قطع التقادم .
واذا كانت روابط القانون العام تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص التى وضعت قواعد القانون المدنى لتحكمها ، وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوبيا على روابط القانون العام الا اذا وجد نص يقضى بذلك فان القضاء الادارى وإن كان لا يلتزم فى حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هى ، بل تكون له هريته واستقلاله فى ابتداء الطول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ فى مجال القانون العام بما يتلاءم مع طبيعتها ، وبما يكون أوفق لحسن سير المرافق العامة ، إلا أنه يملك الأخذ من القواعد المذكورة بما يتفق وهذه الفكرة .
واذا كانت هذه المحكمة سبق ان قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية مع قطع التقادم الطلب أو التظلم الذى يوجه الموظف الى السلطة المختصة بتمسكاً نية بحقه طالبا إدارته ، ويأن بطلب المساعدة القضائية للدعوى التى

يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة له ذات الأثر فى قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، لما ينطوى عليه من دلالة أقوى فى معنى الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وأيهن فى طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم ، فإن رفع الدعوى بالفعل الى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله فى الدلالة على رغبة صاحب الحق فى اقتضائه وتحفظه لذلك ، ومن ثم وجب ترتيب ذات الأثر عليه فى قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

طعن الخارج عن الخصومة فى حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى - اختصاص المحكمة الإدارية العليا به - رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة - من شأنه انقطاع ميعاد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

لئن كان المستند من حكم هذه المحكمة سالك الذكر أن طعن الخارج عن الخصومة يرفع أمامها ، إلا أن لهذه المحكمة قضاء بالنسبة لرفع الدعوى الى محكمة غير مختصة فقد سبق لها أن قضت فى الدعوى رقم ١٣٤ لسنة ٣ ق بجلسته ٨ من مارس سنة ١٩٥٨ بأن المادة ٣٨٣ من القانون المدنى نصت على أن (ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الى محكمة غير مختصة وبالتنفيذ وبالحجز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن فى تفليس وبإى عمل يقول به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى) وقد رتب المشرع المدنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة أثراً فى قطع التقادم حتى لا يحصل رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من جراء غلط مفتقر أو خلاف فى رأى القضاة يعتبر خطأ من صاحب الشأن حول تبين المحكمة المختصة دون تحقق أثرها فى قطع التقادم بخلاف ما يتبع فى حالة

البطلان المتعلق بالشكل أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها وإذا كانت روابط القانون العام ، تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص التي وضعت قواعد القانون المدني لتحكمها وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص يقضى بذلك فإن القضاء الإداري وإن كان لا يلزم في حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المخفية حتّى وكما هي بل تكون له حريته في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بما يتلاءم مع طبيعتها وبما يكون أوفق لسير المرافق العامة إلا أنه يملك الأخذ من القواعد المذكورة بما تتفق وهذه الفكرة وإذا كانت هذه المحكمة سبق أن قضت بأن يقوم مقام المطالبة القضائية في طعن التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طالباً أداءه وبين لطلب المساعدة القضائية في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذات الأثر في طعن التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوى لما ينطوي عليه من دلالة أقوى في الاستيلاء بالحق والمطالبة بانتفضائه وأمن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم فإن رفع الدعوى بالفعل إلى محكمة غير مختصة أبطل من هذا كله في الدلالة على رغبة صاحب الحق في انتفضائه وتحفظه لذلك ومن ثم فوجب ترتيب هذا الأثر عليه في طعن التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإنشاء ويظل هذا الأمر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص وإذا كان الثابت أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري فإن من شأن رفع دعواه أن يقطع الميعاد المقرر قانوناً لرفع الدعوى .

(طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

المرض العقلي يعتبر من الأعذار التي ترقى إلى مرتبة القوة القاهرة في مجال منع العامل من مباشرة دعوى الإنشاء في ميعادها القانوني الأمر الذي يجعل هذا الميعاد موقوفاً بالنسبة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه واذا تبين مما تقدم ان حالة المدعى فى معاناته للاضطراب العقلى كانت قائمة عند فصله وانها كانت مستمرة الى حين صدر الحكم فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٥ بتوقيع الحجز عليه على نحو ما سلف ولما كان هذا المرض العقلى يعتبر من الاعذار التى ترقى الى مرتبة القوة القاهرة فى مجال منعه من مباشرة دعوى الالفاء فى ميعادها القانونى الامر الذى يجعل بطل هذا الميعاد موقوفاً بالنسبة اليه ، وعلى ذلك فلا يكون ثمة محل اذن للقول بانه نوات ميعاد رفع الدعوى بالالفاء التمرار المطعون فيه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد اخذ بغير ذلك وقضى بعدم قبولها قد صدر مخالفاً للقانون ويتمين الحكم بالالفاء ويقبول الدعوى .

ومن حيث ان التقارير الدورية التى وضعتها الهيئة العالمة المدعى عليها عن احوال المدعى عن السنوات ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٨/٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠/٦٩ قد وضعت على غير اساس سليم من القانون ومستندة الى اسباب غير سليمة على ما سلف البيان مما يتعين الحكم بالالفاء ، ويكون قرار رئيس المؤسسة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٠ - الصادر بفصل المدعى المطعون عليه كاتر لتلك التقارير منهارا لابتثاله على اسباب غير صحيحة ويكون فى حقيقته مستهفناً فصل المدعى عن الخدمة بسبب عدم لياقته الصحية فى غير الاحوال الجائز فيها ذلك قانوناً ، ومن ثم يكون متمينا الحكم بالالفاء مع الزام الهيئة المدعى عليها بالمصروفات .

(طعن ٣٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

تكون حكم باحقية صاحب الشأن فى الدرجة الثالثة - صيرورته نهائياً - نظام صاحب الشأن من القرار الصادر بالترقية الى الدرجة السابعة بعد مضي اكثر من ستين يوماً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً - لا اثر له فى قطع الميعاد .

ملخص الحكم :

بمى ثبت أن المدعى قد صدر حكم لصالحه من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم فى الدعوى رقم ١٢٨ لسنة ٦ القضائية بجلسة ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٩ بالحقيه فى الدرجة الثالثة اعتبارا من ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ وانه تظلم اداريا من القرار المطعون فيه فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ أى بعد مضى أكثر من ستين يوما - وهو الميعاد المقرر للنظلم أو الطعن بالالغاء - من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا واستقرار مركزه القانونى به ، وبذلك يكون تظلمه الحاصل بعد الميعاد غير ذى اثر فى قطع هذا الميعاد ، وبالمثل تكون دعواه التى اقبلها بعد ذلك بطلب الغاء القرار المطعون فيه ، الذى أصبح حصينا من الالغاء واستقرت به المراكز القانونية التى اكتسبها اربابها بمقتضاه بنوات مواعيد الطعن فيه .

(طعن ٧٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

وقف الميعاد كالمثل للقوة القاهرة مرده الى اصل عام مقرر هو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه لاسباب خارجة عن ارادته اتخاذ الاجراءات للحفاظ على حقه - الاستحالة المطلقة المترتبة على القوة القاهرة من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير القاضى ويختلف هذا التقدير بحسب ظروف الحال - العبارة ليست بوقوع القوة القاهرة وانما بالانصر الى الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث امكان قيام نوى الشان بالاجراء أو استحالة ذلك عليه - تطبيق : مجرد قيام حرب السادس من اكتوبر سنة ١٩٧٢ وتكليف أحد العاملين بالقوات المسلحة وقياه بالاشتراك فيها إما كان مقر الوحدة العسكرية التى كلف بالعمل بها لا يشكل فى ذاته قوة القاهرة أو استحالة مانعة من مباشرة اجراءات الدعوى ما دام لم يتم دليل من الأوراق على أن تلك الحرب أو مساهمتها فيها باى وجه قد تولدت عنها ظروف وملابسات منعت من اتخاذ اجراءات اقامة الدعوى فى الميعاد القانونى مما يترتب عليه وقف سريان الميعاد فى حقه حتى يزول هذا المانع - إذ ليس من شأن ذلك أن يمنعه من الحصول على اجازة لقضاء مصالحه الشخصية ولم يثبت أن النظم العسكرية قد حظرت القيام بمثل تلك الاجازة أو أنه تقدم بطلبها ورفض طلبه - الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الميعاد .

ملخص المسكم :

ومن حيث ان الأصل فى نواعيد المرائعات - ومن بينها ميعاد رفع دعوى الالفاء - انها لا تقبل وقتا او مدا أو انقطعا الا فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون وان الجزاء على عدم مراعاة هذه المواعيد يجب الحكم به بمجرد حصول المخالفة تحقيقا للمصلحة العامة التى ابتغاها المشرع - فى مجال دعوى الالفاء - من تحصين القرارات الإدارية واستقرار المراكز القانونية الذاتية ، الا ان هذا الأصل - وقد وضع لمواجهة الظروف العادية لا يجوز التمسك به فى أحوال القوة القاهرة مثل المرض والغيضان والكوارث العامة وغيرها التى قد يكون من اثارها - حتى تزول - ان يستحيل على ذى الشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لاقامة دعواه فى المواعيد المقررة قانونا مما يقتضى معه - تحقيقا للعدالة - وقف سريان الميعاد فى حقه . ووقف الميعاد - فى مثل هذه الحالات - كائر للقوة القاهرة مردة الى اصل علم مقرر هو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه - لأسباب خارجة عن ارادته - اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه . وغنى عن البيان ان الاستحالة المسانعة المترتبة على القوة القاهرة هى من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير القاضى ويختلف هذا التقدير بحسب ظروف الحال وملابساته اذ العبرة ليست بوقع القوة القاهرة وانما بالاثار الذى يمكن ترتيبيه عليها من حيث امكان قيام ذى الشأن بالاجراء او استحالة ذلك عليه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وتقدم المطعون ضده بتظلمه منه للجهة الإدارية بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وقد خلت الأوراق مما يفيد عليه - خلال الستين يوما التالية لهذا التاريخ - بالقرار الصادر فى شأن تظلمه ومن ثم فلان انتضاء هذه المدة فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ دون ان تجيب الجهة الإدارية على التظلم بعد ذلك منها قرارا حكيميا برفض تظلمه بجرى منه ميعاد رفع الدعوى وقدره ستون يوما من التاريخ المذكور ويتمين فى هذه الحالة رفع الدعوى بطلب الفاء هذا القرار فى ميعاد غايته ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ لكن المطعون ضده لم يقم دعواه هذه الا فى ٣٠ من

أبريل سنة ١٩٧٤ أى بعد غوات هذا الميعاد وقد تبريرا لذلك — أمام المحكمة التأديبية بشهادة صادرة من مستشفى السنبلاوين العام مؤرخة فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٤ تفيد أنه كان مكلفا بالعمل فى القوات المسلحة فى المدة من ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى ٥ من مارس سنة ١٩٧٤ وقد اعتبر المظعون ضده ان تكليف القوات المسلحة بمناسبة اعلان الحرب يعد بمثابة قوة قاهرة حالت بينه وبين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة دعواه فى المواعيد القانونية .

ومن حيث أن مجرد قهلم حرب السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ أو اشتراك المظعون ضده بصفته طبييا فى الخزمات الطبية الملحقه بالوحدات العسكرية المحاربة — لا يشكل فى ذاته قوة قاهرة أو استحالة مانعة من مباشرة اجراءات الدعوى ما دام لم يقم دليل من الأوراق على أن تلك الحرب أو مساهمة المظعون ضده فيها بأى وجه قد تولدت عنها ظروف أو ملاسبات أحاطت بعمل أو المت به شخصا — كان من آثارها ان حالت بينه وبين مغادرة مقر العمل أو الانقطاع عن أسرته وتدبير شؤونه الخاصة طوال المدة من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ الى ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ وهى المدة التى كان يتعين عليه فيها اقامة دعواه وذلك حتى يمكن القول — ان ثمة استحالة مادية منعه من اتخاذ اجراءات اقامة الدعوى فى الميعاد القانونى مما يترتب عليه وقف سريان الميعاد فى حقه حتى يزول هذا المانع . اما مجرد تكليفه بالقوات المسلحة وقيامه بواجب الوطن أثناء الحرب أيا كان مقر الوحدة العسكرية التى كلف بالعمل فيها — لا يعد قوة قاهرة اذ ليس من شأن ذلك أن يمنعه من الحصول على أجازة لقضاء مصالحه الشخصية ولم يثبت ان النظام العسكرية قد حظرت القيام بمثل تلك الاجازة أو ان المظعون ضده قد تقدم بطلبها ورفض طلبه . وبالبناء على ما تقدم فان الدعوى الراهنة وقد أقيمت بعد الميعاد فانها تكون غير مقبولة شكلا ويكون الحكم المظعون فيه وقد قضى بغير ذلك قد جائب الصواب وخالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالفائه والحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لزمها بعد الميعاد .

قامعة رقم (١٥٠)

المبدأ :

من المقرر أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع الميعاد -
قيام المدعى برفع دعواه أمام محكمة الأمور المستعجلة خلال الميعاد القانوني
المقرر لرفع دعوى الإنشاء - انقطاع الميعاد - قضاء المحكمة المذكورة بشطب
الدعوى - اقامة الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية خلال مدة الستين
يوما من تاريخ الشطب - انقطاع الميعاد أيضا - حكم المحكمة الأخيرة بعدم
الاختصاص والاحالة لمحكمة القضاء الإداري - الأثر المترتب على ذلك :
رفع الدعوى في الميعاد بما لا يجوز معه القضاء بعدم قبولها شكلا لرفعها
بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٠ اتهم المدعى
الدعوى رقم ١١٣١ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الاسكندرية للأمور المستعجلة
طلب فيها عدم الاعتداد بكتاب براتبة الأسعار المشار اليه . وقد قضى
فيها بالشطب بجلسة ١٩٧٩/٩/١٧ (حافظة مستندات المدعى المقدمة مع
تقرير الطعن) فلما قام المدعى بالدعوى رقم ٦٦٣٧ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة
الاسكندرية الابتدائية بالصحية المودعة فلم كتابها في ١٩٧٩/٩/٢٣ وهي
التي قضى فيها بعدم الاختصاص الولائي والاحالة الى محكمة القضاء
الإداري بالاسكندرية .

ومن حيث أنه من المقرر أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة
يقطع الميعاد (حكم المحكمة الإدارية العليا - مجموعة العشر سنوات -
ص ٦٢٣) ، ومن ثم فإن قيام المدعى برفع دعواه أمام القضاء المستعجل
في ١٩٧٩/٤/١٠ ، أي خلال الميعاد القانوني المقرر لرفع دعوى الإنشاء
- باعتبار أنه أخطر بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤ - قبله
بذلك يؤدي إلى قطع الميعاد . كما أن هذا الميعاد ينتقطع أيضا برفع

دعواه أمام محكمة الاستئنافية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٣ خلال مدة
الستين يوماً من تاريخ قضاء محكمة الأمور المستعجلة بشطب الدعوى
(المادة ٨٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) .
وقد أحيلت الدعوى الثانية الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ، ومن ثم
فإن رجعها في الميعاد المقرر أمام محكمة غير مختصة والاحالة بعد ذلك الى
المحكمة المختصة بجعل الدعوى المشار اليها مرفوعة في الميعاد القانوني
المقرر طبقاً للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،
مما لا يجوز معه القضاء بعدم قبولها شكلاً لرجعها بعد الميعاد .

(طعن ٢٣٣٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٥)

خامسا : مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة يوجب أن ترفع دعوى الإلغاء عن القرار الإدارى إيجابيا كان أو سلبيا فى المدة المحددة من وقت إعلان المتظلم به أو نشره أو من وقت علمه به - انفتاح باب الطعن لدى الثتان رغم فوات الميعاد من وقت أن يتكشف له حقيقة وضعه - صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا مقررأ بدأ فى أحد الطرفين لا يعتبر كاشفا لحقيقة وضع من يطعن على قرار مماثل ومن ثم لا يفتح باب الطعن بالنسبة له بعد فوات الميعاد .

ملخص الحكم :

أخذا بالنص الوارد فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمواد المقابلة لها فى القوانين السابقة عليه ، وهى نصوص تتعلق بالإجراءات يتعين الطعن على كل قرار إدارى إيجابيا كان أو سلبيا فى المدة المحددة لذلك من وقت إعلان المتظلم به أو نشره أو من وقت علمه به وفى هذه الحالة الأخيرة يحق للمتظلم كما جاء فى الطعن رقم ٦٨ لسنة ١ القضائية عليا أن يمتد حقه فى الطعن أو يفتح له باب به من جديد ومن وقت أن يتكشف له حقيقة وضعه على أن يراعى فى الطعن وإقامة الدعوى المواعيد التى تبدأ من الأوقات السابقة ذكرها .

نأذا كان المدعى قد تظلم من عدم ترقيقته فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولم يتم دعواه الا عام ١٩٥٧ فإن الدعوى تكون مرفوعة بعد الميعاد ويتعين عدم قبولها ولا يشنع له فى ذلك أنه لم يستظهر حقيقة وضعه الا بعد صدور الحكم فى الطعن رقم ٦٨ لسنة ١ القضائية اذ أنه كان يعلم بها

كزملائه منذ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ أنها كل ما حصل عليه من الحكم الأخير أنه استيقن من وضع كان من الممكن أن يحصل عليه لو أنه انتهج كزملائه النهج القانوني السليم في الموعد المحدد ، لذلك ولا يمكن أن يرتب القانون أوضاعا خاصة لمثل هؤلاء الذين ينتظرون حتى يتأكدوا من صحة ما يدعون وإنما يفسح قواعد مفروضة على الجميع ممرتها والدفاع عنها دون انتظار أو تريض .

(طعن ١٧٠٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

توقف مركز المدعى بالنسبة للقرارين المطعون فيهما على تحديد مركزه بموجب القرار المطعون عليه الأول - علم المدعى بهذين القرارين علما يقينا شاملا لجميع العناصر التي يمكن على أساسها تبين مركزه القانوني - لا يتحقق إلا بعلمه بالقرار الأول - التظلم القانوني المقدم في ميعاده بالنسبة للقرار الأول - يسرى مفعوله وينتج آثاره بالنسبة للقرارين الآخرين لارتباطهما به ارتباط النتيجة بالسبب .

ملخص الحكم :

أن تحديد مركز المدعى بموجب القرار المطعون عليه الأول يتوقف عليه مركزه بالنسبة للقرارين التاليين المطعون فيهما ومن ثم فإن علم المدعى بهذين القرارين علما يقينا شاملا لجميع العناصر التي يمكن له على أساسها أن يتبين مركزه القانوني ويستطيع أن يحدد على مقتضاه طريقة الطعن فيهما ، هذا العلم لم يتحقق أيضا إلا بعلمه بالقرار الأول ومن ثم يعتبر التظلم القانوني المقدم في ميعاده بالنسبة للقرار الأول ساري المفعول ومنتجا لآثاره بالنسبة للقرارين الآخرين إذ أن هذين القرارين مرتبطان بالقرار الأول ارتباط النتيجة بالسبب وعلى ذلك تكون الدعوى بالنسبة للقرارات جميعها مقبولة ويتمتع رفض دفع الحكومة بعدم قبولها .

(طعن ١٠٠٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

استمرار المنازعة في التسمية المدمى الى حين استقرارها انتهاء بحكم المحكمة الادارية العليا - حسب المواعيد المقررة للطعن في القرارات المؤسسة على الحكم من تاريخ صدوره - لا يغير من ذلك ان تكون الوزارة قد سوت حالة المدمى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى مع قيام الطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا اذ كان هذا الحكم في ذلك الوقت واجب التنفيذ مع الطعن فيه - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

بني كل من الثابت ان تاريخ تحديد اتمية المدمى في الدرجة الخامسة وهو الذى يقوم في الدعوى الراحنة بالطعن في الترتيبات التى تمت الى الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٥٨/٧/٣١ مقام السبب منها ، ظل ماثرا النزاع بين الوزارة والمدمى حتى انحسم الامر فيه بحكم المحكمة الادارية العليا ، نانه من الطبيعى الا يبدأ حسب المواعيد المقررة للطعن في القرارات المؤسسة على الحكم في هذا النزاع الا من تاريخ صدوره ، فمن هذا التاريخ يتحدد مركز المدمى نهائيا بحيث يستطيع ان يختار طريقه في الطعن او عدم الطعن يستوى الامر في هذا المجال ان تكون الوزارة قد سوت حالة المدمى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى مع قيام الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا اذ كان هذا الحكم في ذلك الوقت واجب التنفيذ مع الطعن فيه ، ام لم تكن قد سوت حالة المدمى على مقتضاه حتى يصدر حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن ، ذلك ان هذه التسوية هي على اى حال تسوية ليست نهائية ومطلق مصيرها بالحكم الذى ستصدره المحكمة العليا في الطعن ، فان هي رفضت ابقت الوزارة عليها ، وان ألغته ألغتها واعتبرت بذلك كئن لم تكن ، واذا كان ذلك وكان الامر في التسوية لازال ماثرا النزاع فانه يصبح حكما على المدمى ان يترشح حتى ينكشف الامر ويتحدد مركزه بصورة نهائية بالحكم الذى يصدر فيه حيث يبدأ من تاريخ صدوره حسب المواعيد في جميع القرارات التى يتخذ من هذا المركز سببا للطعن عليها .

(طعن ٥٣٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المعيرة في ميعاد رفع دعوى الإلغاء بالقرار الذي ينصب عليه الطعن —
فوات ميعاد الطعن في قرار سابق من شأنه أن يؤثر في القرار المطعون
فيه — لا يخل بقبول الدعوى شكلا متى رفعت في الميعاد بالنسبة للقرار
المطعون — ذلك يعد وجها لدفاع في الموضوع — مثال

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المدعى يطلب الحكم بالنقض قرار مركز التنظيم
والتدريب بقلوب الصادر في فبراير سنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من تغطية
في الترقية إلى الدرجة السادسة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأنه
أقام الدعوى بإيداع صحتها في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، أي قبل
صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وفي
ميعاد المستين يوما المقررة قانونا للطعن بالإلغاء ، فانها تكون مقبولة شكلا
لرفعها صحيحة في الميعاد القانوني أمام المحكمة المختصة بنظرها وتتناول
وطبقا للإجراءات المعمول بها في ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩
الخاص بمجلس الدولة ، وإن كانت قد أحيلت بعد ذلك في ١٦ من يولية
سنة ١٩٥٥ إلى المحكمة الإدارية لرياسة الجمهورية ووزارات الداخلية
والخارجية والعدل عملا بالمادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
ولا عبرة بما يذهب إليه كل من مركز التنظيم والتدريب بقلوب وانخصم
الثالث من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد بمقولة أن
القرار الصادر بجلستي ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٤ ٤ أبريل سنة ١٩٥٤
من لجنة شؤون موظفي المركز برفض ضم المدعى إلى المركز ضمن من تقرر
نقلهم إليه قد أصبح نهائيا وغير قابل للطعن فيه لفوات المواعيد المحددة
بعد علمه بهذا القرار علما يقينا وتظلمه منه ، وذلك أن المذكور لا ينصب
طعنه على القرار الصادر بعدم الموافقة على ضمه إلى المركز ، بل على قرار
(م - ١٣ - ج ١٥)

تخطيه في الترقية الذي قدم طلب الفائه في الميعاد القانوني كما سلف،
البيان . . وإذا صح ان للقرار الأول بعد صيرورته نهائيا بعدم الطعن فيه
بالإلغاء في الميعاد المقرر تأثيرا في القرار الثاني ، فان هذا يكون وجها للدفاع
في الموضوع بطلب رفض الدعوى لا دفعا بعدم قبولها شكلا .

(طعن ٥٥٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٨)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

الطعن بالإلغاء في قرار صادر بالترقية — استتبار ميعاد الطعن
بفتحها بالنسبة لمن صدر له حكم قضائي لاحق حدد مركزه القانوني في أقدامية
الدرجة السابقة — بدء سريان الميعاد بالنسبة له من تاريخ صدور الحكم
القضائي — مثال .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة تقر الحكم المطعون فيه فيما ساقه ردا على الدفع
بعدم القبول من أنه وان كان المدعى يعلم بالقرار النافذ اعتبارا من أول
أغسطس سنة ١٩٥٠ بالترقية الى الدرجة الثانية الا أنه لم يكن قد حدد
مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه اذ ان أقداميته في الدرجة الرابعة
والثالثة كانت لا تزال مطروحة امام المحكمة في الدعوى رقم ٧٣٨٧ لسنة ٨
القضائية ولم يتبين مركزه القانوني الا من التاريخ الذي صدر فيه لصالحه
الحكم في الدعوى المذكورة وهو ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، ولما كان
الثابت من الأوراق أنه تظلم من القرار المطعون فيه في ١١ من يناير
سنة ١٩٥٨ ورفع الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٨ فتكون الدعوى
قد رفعت في الميعاد القانوني ويتمين الحكم بقبولها شكلا .

(طعن ٩٣٤ سنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

أنطواء القرار المطعون فيه على شقين مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة — مطالبة الطاعن بإلغاء القرار برمته — توجيه الطاعن في صحيفة الطعن الى أحد شقي القرار فقط — رفع الطعن في الميعاد القانوني بالنسبة لأحد الشقين ، وأثره على ميعاد الطعن بالنسبة للشق الآخر .

ملخص الحكم :

انه وإن كانت الحكومة قد ذكرت في صدر صحيفة طعنها أن الشق الثاني من قرار اللجنة القضائية (وهو القاضي باستحقاق المتظلم الدرجة السادسة الشخصية بالتطبيق للرسوم يتأون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢) قد جاء مخالفا للقانون ، وأغفلت الشق الأول منه ، إلا أنها انتهت في ختام طعنها الى طلب إلغاء قرار اللجنة القضائية برمته . ولما كان قضاء اللجنة في الشق الثاني من قرارها مرتبطا على قضائها في الشق الأول منه كآثر من آثار التسوية التي قررتها لصالح المتظلم والتي مصدرها أصلا هو قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يولية سنة ١٩٥١ الذي إلغاء وحل محله القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، فإن ميعاد الطعن في هذا الشق من القرار يأخذ حكم ميعاده في الشق الأول منه بحكم اللزوم ، لقيام الارتباط بينهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ويسرى عليه بالتالي حكم الوقت الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ .

(طعن ١٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

تخطى الموظف في الترقية بذريعة من نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تحظر ترقية الموظف المحال الى المحكمة التأديبية أو الموقوف عن العمل — تقيد الطعن في هذا التخطي بميعاد الستين يوما — ليس في عبارة المادة المذكورة ما يوحي من قريب أو بعيد بأن الأمر مجرد تسوية .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انها خفست بانه لا يجوز ترقية موظف محال الى المحكة التأديبية او موقوف عن العمل في مدة الاحالة او الوقف .

ومعاد ذلك انه متى صدرت حركة ترقية وتخطى فيها احد الموظفين بمقتولة ان هذه المادة تمنع من ترقية في تاريخ اجرائها ، ان حطاً ، او صواباً ، فان توصل الموظف الى حمل الادارة على انقلته الترقية المدمى بها ولا يتأتى الا عن طريق الطعن بالالفاء في ذلك القرار واتخاذ الاجراءات القانونية المقررة لذلك في مواعيدها ولا توحى عبارة المادة المذكورة من قريب او بعيد بان الامر تسوية .

(طعن ٣٦٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

الفاء ترقية المدمى الى وظيفة سكرتي ثالث نتيجة تنفيذ خاطئ لبعض الاحكام الصادرة من محكة القضاء الادارى - التنفيذ الصحيح لتلك الاحكام كان يقتضى اعادة ترتيب التقديمات وفقاً للاسس التي رسمها مع الإبقاء على ترقية المدمى - لا وجه لان يحاج المدمى بانه قد فوت على نفسه الميعاد القانوني للطعن في القرارات الصادرة بتحديد اقدميته تحديداً خاطئاً في وظيفتي ملحق ثان وملحق اول - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لا وجه للتحدى بعدم طعن المدمى في الميعاد القانوني في القرارات الصادرة بتحديد اقدميته تحديداً خاطئاً في وظيفتي ملحق ثان وملحق اول مما اكسب زملاؤه مراكز قانونية مستقرة لا يجوز المساس بها - لا وجه لذلك ، لانه فضلاً عن ان تقديمات رجال السلكتين السياسى والفنصلى ظلت أبداً طويلاً سرا مخالفاً على اربابها كما نوهت بذلك منشورات الوزارة ، فضلاً عن عدم قيام ثريفة علم المدمى بهذه التقديمات علماً يقينياً شاملاً يمكن ان يكون

من اثره جريان ميعاد الطعن فى حقه ، وفضلا عن ان تطلبه الى اللجنة القضائية لوزارة الخارجية المودع سكرتيرتها فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قد تضمن فى عبومه الطعن فى جميع القرارات السابقة التى اغفلت تحديد وضعه فى الاقدمية بين زملائه على الوجه الصحيح بما انضى به الى وضع خاطيء فى وظيفة سكرتير ثالث - فضلا عن ذلك كله ، فان الامر الملكى المطعون فيه الذى اتى تعيينه فى وظيفة سكرتير ثالث تنفيذا لاحكام محكمة القضاء الادارى قد قلل الاوضاع السابقة بالنسبة اليه ، وادى هذا التنفيذ الخاطيء الى وضع اسوأ من وضعه الذى كان عليه قبل هذا التنفيذ ، فثار بذلك المنازعة من حيث وجوب اعادة ترتيب اقدميات جميع من عينوا فى وظائف سكرتيرين نوالث بالامرين الملكيين رقمى ٥٣ و ٥٤ لسنة ١٩٥٠ وفقا للأسس التى رسمتها هذه الاحكام ، تلك الاسس التى لو طبقت تطبيقا صحيحا عند اصدار الامر الملكى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ لما انتهى الامر الى الغناء ترقية المدعى الى وظيفة سكرتير ثالث .

(طعن ١٧٦٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

قرار انتهاء خدمة المتطوع فى القوات المسلحة - ليس قرارا تنفيذا للقرار الصادر بتجديد التطوع لمدة محددة - الدفع بعدم قبول دعوى الغاء قرار الإنهاء لرفعها بعد فوات الميعاد المقرر للطعن فى قرار التجديد باعتبار قرار الإنهاء قرارا تنفيذا لهذا القرار - فى غير محله ما دامت قد اقيمت فى الميعاد المقرر لإلغائه (قرا الإنهاء) - أساس ذلك هو انه ليس بوسع الطاعن وقت صدور قرار التجديد ان يعلم بما سيكون عليه مركزه القانونى عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط اعادة تجديد التطوع أو تخلفها ، وليس له ان يطعن قبل الاوان فى الآثار غير المنظورة التى يمكن ان تترتب على هذا القرار - الطعن فى الحقيقة موجه الى قرار عدم الموافقة على ابتداء تطوعه لمدة أخرى (أو قرار انتهاء التطوع) .

ملخص الحكم :

ان المدعى ما كان له ان يطعن فى قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ الذى صدر صحيحا سلبيا بالتصديق على تجديد تطوعه فى حدود المدة الجائزة

قانونا الذى لم يكن من الممكن تجاوزه أو تضمين القرار مقدما تحديدا لمركز المذكور بعد انقضائها . اذ أن خدمة المتطوع للصف والمساكر تجسّد لفترة زمنية معينة يمكن أن يعاد التجديد عقب انتهائها برغبة المتطوع من جهة ، وموافقة الجهة المختصة من جهة أخرى ، متى توافرت الشروط القانونية المقررة لذلك ، ومنها دواعى المصلحة العامة ، والرغبة فى التجديد والحاجة الى خدمات المتطوع ، والصلاحية البدنية وحسن السلوك ، وعدم بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة العائلية ، وكلها أمور عسوية على التكوين بها قبل حدوثها ، بل وإن السن المقررة للخدمة العائلية تتفاوت من رتبة الى أخرى . وقد يرقى المتطوع خلال مدة التجديد مفتتح امامه فرصة لاعادة تجديد تطوعه لم تكن لفتاح له فى الرتبة الأدنى . وعلى هذا فإن المدعى لم يكن فى وسعه وقت صدور قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ أن يطعن بما سيكون عليه مريكو القانونى عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط اعادة تجديد المتطوع فيه أو تخلها ، ولم يكن له أن يطعن قبل الاوان فى الآثار غير المنظورة التى يمكن أن تترتب على هذا القرار ، بل كان عليه أن يرمى الى نهاية مدة تطوعه المجددة حتى يستبين حقيقة وضعه وموقف الجهة الإدارية منه . وواقع الأمر أنه انما يقصد بدعواه الحالية الطعن فى قرار الإدارة بعدم الموافقة على امتداد تطوعه لمدة أخرى .

(طعن ١ ، ٩١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١٩)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

سفر الى الخارج — قوائم الممنوعين من السفر — القرار الصادر باضافة اسم الى هذه القوائم — يتجدد اثره بحكم طبيعته كلما استجبت مناسبات السفر — القرار الصادر برفض التصريح بالسفر — لا وجه لأن يعتبر محض تأكيد لقرار سابق طالما أنه صدر فى مناسبة سفر جديدة متميزة عن مناسبة السفر السابقة — تبعه بميعاد طعن مستقل .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر فى ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٩ برغض طلب المدعى التصريح له بالسفر الى خارج والذي أعلن للمدعى فى ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٩ - وهو القرار المطعون فيه - قرار ادارى جديد لا يسوغ اعتباره تأكيداً لقرار منعه فى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ من السفر الى سوريا . وذلك انه صادر فى مناسبة سفر جديدة تتميز عن مناسبة السفر السابقة . وقرار وضع اسم المدعى على قوائم الممنوعين من السفر يتجدد اثره - بحكم طبيعته - كلما استجدت مناسبات السفر ومن ثم فالقرار المطعون فيه له ميعاد للطعن مستقل .

(طعن ١٩٧٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١) .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

القرار الصادر باعتقال الشخص - خلو الاوراق من دليل على ابلائه به او عكسه يقينا ناهيا للجهالة فى تاريخ معين - يفتح بمعاد الطعن فى هذا القرار حتى تاريخ رفع الدعوى - عدم كفاية اعتقال الشخص فى ثبوت عليه على الوجه المتقدم بقرار اعتقاله .

ملخص الحكم :

لا يجوز الاحتجاج بتاريخ القبض على المدعى للقول بسريان ميعاد رفع دعوى الالغاء فى حقه من هذا التاريخ باعتبار انه علم فيه حتما بالقرار المطعون فيه علما يقينيا ، اذ لا دليل فى الاوراق على ابلائه بهذا القرار فى تاريخ معين مع اطلاله على الاسباب التى دعت الى اصداره بما يتحقق معه عليه بحتوياته ومحواه علما يقينيا ناهيا للجهالة يمكنه من تحديد موقعه ازاءه من حيث قبوله أو الطعن فيه ، لا ظنيا ولا افتراضيا . - ومن ثم فلان ميعاد الطعن فى القرار المذكور يكون والحالة هذه ما زال مفتوحا حتى

يوم اقامة الدعوى بإيداع صحيفتها سكرتيرية محكمة القضاء الادارى فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد فى غير محله متعينا برفضه وقبول الدعوى .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٣)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

حبس احتياطي - صدور قرار مفوض الدولة برفض طلب المعافاة وقت ان كان الطالب محبوسا احتياطيا - اقامة الطالب طعنة خلال الستين يوما التالية للافراج عنه - قبوله لتقديده فى الميعاد القانونى .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت وقت ان صدر قرار مفوض الدولة لمحكمة القضاء الادارى برفض طلب الاعفاء من الرسوم المتقدمة فى الميعاد ، ان الطالب كان محبوسا على ذمة جنائية وبعد الافراج عنه وفى خلال الستين يوما التالية له قام باقامة الطعن فان الطعن على هذه الصورة يكون مقبولا فى الميعاد القانونى .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

صدور قرار ادارى باغلاق أحد مكاتب تحفيظ القرآن الكريم وقيام جهة الادارة باغلاقه فى فيية صاحب الشأن - الدفع بعدم قبول دعوى الفائه لرفعها بعد الميعاد - فى غير محله ما دام لم يثبت فى الاوراق ما يدل على علم صاحب الشأن علما يقينيا بالقرار وبكافة عناصره ومشتبلاقه لعدم نشره او اعلانه به - عدم كفاية واقعة اغلاق المكتب على الوجه المتقدم لقيام ركن العلم قانونا .

ملخص التشكيم :

إذا كان الثابت أن واقعة غلق مكتب تحفيظ القرآن الكريم قد تمت في غيبة المطعون عليه ، وليس في الأوراق بعد ذلك ما يدل على أن المطعون عليه قد علم عنما يتقنيا بالقرار الإداري المطعون عليه الصادر بإغلاق المكتب المشار اليه وبكافة عناصره ومشتلاته ، إذ أنه لم ينشر ولم يعلن به ، وواقعة غلق المكتب على الوجه الثابت المتقدم غير كافية لقيام ركن العلم ثانوياً ، فرغ دعوى الإلغاء في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٦١ طعننا في قرار التخلي الإداري المبلغ لشرطة المادى في ١٩٦١/٨/٥ . وليس في الأوراق ما يدل على إعلان صاحب الشأن به ولا ما ينم عن نشر القرار ولا ما يتطع بعلم المطعون عليه بالقرار يتقنياً ، فانه يتوجب على ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد يكون غير قائم على أساس من القانون سليم .

(طعن ١٠١٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

قرار فرض الغرامة لعدم الإخطار عن البناء في المواعيد المحددة طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - هو قرار إداري نهائي - جواز التظلم منه خلال تسعين يوماً من تاريخ التكليف بالإداء - كون قرار المدير العام في التظلم نهائياً مؤداة استنفاد الإدارة كل سلطاتها بالفصل في التظلم - تقديم أي تظلم تال غير مجد سواء بالنسبة للاستجابة اليه أو بالنسبة لإبقاء ميعاد رفع الدعوى مفتوحاً وجوب التقيد في رفع الدعوى بالمواعيد محسوبة من تاريخ الفصل في التظلم الأول .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قد رسم طريقة التظلم من القرار الصادر بفرض الغرامة لعدم الإخطار عن البناء في المواعيد المحددة لذلك

والجينة في هذا القانون ، منصوص في المادة (٨) منه على أن للمالك أو المنتفع المكلّف بإداء الغرامة المقررة طبقاً للبادء (٧) أن يتظلم الى مدير عام مصلحة الاموال المقررة خلال تسعين يوماً من تاريخ تكليفه بالاداء ويكون قرار المدير العام في التظلم نهائياً . والقرار الصادر بفرض الغرامة لعدم الاخطار في المواعيد المحددة لذلك انها هو قرار ادارى نهائى أجاز القانسون التظلم منه وهذا لا يكون الا بالنسبة للقرارات الادارية النهائية القابلة للتنفيذ والتي لا تحتاج لاجراء ادارى آخر لجعلها كذلك ، واذا ما نظم قانون خاص اجراء للتظلم من قرار ادارى معين — كما هو الشأن في القرار المطعون فيه ، ورتب نتائج على هذا التظلم فانه لا ينافى من التقيد بهذا الوضع الخاص دون الرجوع الى قانون آخر وعلى ذلك اذا ما رسم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ طريقة التظلم من القرار المطعون فيه وجعل القرار الذى يصدر في هذا التظلم باتاً ونهائياً فان الجهة الادارية تكون قد استندت كل سلطاتها حيال هذا القرار ومقتضى ذلك انها لا تملك بعدئذ المساس به تعديلاً أو إلغاءً . ومن ثم وقد حفظ تظلم الملعون ضده او رفض وعلم المخور بذلك يقينا على الأثر في ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ تاريخ تقديم تظلمه الثانى فانه طبقاً للقانون يكون القرار الصادر في التظلم نهائياً ويخرج الامر به من يد السلطة الادارية الى يد السلطة القضائية اذا ما اثير النزاع ابلها ويكون كل تظلم بعد ذلك لجهة الادارة من هذا القرار غير مجد ويجب اذن التقيد بالمواعيد المنصوص عنها في قانون مجلس الدولة عند رفع الامر الى المحكمة ، ولما كان الثابت ان المطعون ضده قد علم في ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ بالقرار الصادر برفض تظلمه فانه كان يجب عليه ان يقيم دعواه بالإلغاء في خلال الستين يوماً التالية لهذا التاريخ فاذا اقامها في ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ كانت دعواه مرفوعة بعد الميعاد المقرر قانوناً لرفع دعاوى اللغاء من القرارات الادارية النهائية — ولا حجة فيما يقول به المطعون ضده من أن تظلمه الثانى انها كان منصبا على القرار الصادر برفض تظلمه الاول من قرار فرض الغرامة — وبذلك لا يكون قد تظلم مرتين من أمر واحد هذا القول مردود عليه بان الواقع أن تظلمه الاول والثانى انها يهدفان الى فرض واحد هو إلغاء قرار فرض الغرامة وقد كان هذا

المعنى منهوما على وجهه الصحيح لدى المذكور وقت رفع الدعوى فضلا عن ان ورود تظلمه الثانى على قرار رفض تظلمه الاول غير مقبول لعدم الجدوى منه بسبب نهائية هذا القرار وخروج الامر ، من يد الادارة .

(طعن ٩١٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

طعن الخارج عن الخصومة فى حكم صادر من محكمة القضاء الادارى يحسب بعباده من تاريخ صدور القرار الادارى بتنفيذ هذا الحكم — هذا القرار هو اداة علم الطاعن بالحكم — الطاعن لم يكن طرفا فى الحكم ولم يصل الى علمه ولم يتحدد مركزه القانونى بمجرد صدوره .

ملخص الحكم :

من المستقر عليه وفقا لقضاء هذه المحكمة ان اثر حكم الالفاء هو اعدام القرار الملقى فى الخصوم الذى حدده الحكم بحسب ما اذا كان الالفاء شاملا او جزئيا وليس من اثر الحكم ان يعتبر من صدر لصالحه برقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة طول المحكمة محل الادارة فى عمل هو من سبب اختصاصها بل لا يد من صدور قرار ادارى جديد ينشئ المراكز القانونية فى هذا الشأن على مقتضى ما قضت به المحكمة وتأسيسا على ان القرار الصادر بتنفيذ الحكم هو قرار ادارى فان المركز القانونى للطاعن بالنسبة لقرار الترقية الصادر فى ٢٧ من فبراير ١٩٥٢ لم يتحدد بمجرد صدور الحكم لصالح الدكتور فى ٥ من يونيو ١٩٥٨ وهو الحكم الذى لم يكن الطاعن طرفا فيه ولم يصل الى علمه بل بصدور القرار الادارى فى ٦ من سبتمبر ١٩٥٨ بتنفيذ هذا الحكم واعادة اقدمية الدكتور فى الدرجة الرابعة ومن تاريخ هذا القرار الاخير تحسب

المواعيد في حق الطامن ولأن هذا القرار كان أداة علم الطامن بالحكم الصادر لصالح الدكتور وكان من القرارات التي يجب التظلم منها قبل رفع الدعوى فقد تظلم الطامن من هذا القرار في ٣٠ من سبتمبر ١٩٥٨ فرفع الدعوى الحالية في ١٢/٣١/١٩٥٨ فان الدعوى تكون قد رفعت في الميعاد .

(طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

لا محل لانتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل اقبالة الدعوى اذا عمدت الجهة الادارية الى البت فيه قبل انتهاء الميعاد ، اساس ذلك - لا تعتبر الدعوى مرفوعة قبل الميعاد اذا بالدر ذو الشأن الى اقامتها وانقض الميعاد المقرر للبت في التظلم اثناء سيرها دون ان تجيب الجهة الادارية على تظلمه .

ملخص الحكم :

ان انتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل اقبالة الدعوى انبها اريد به افساح المجال امام الجهة الادارية لاعادة النظر في قرارها المتظلم منه - فلا محل لانتظار انقضاء هذا الميعاد اذا هي عمدت الى البت في التظلم قبل انتهائه وكذلك اذا بالدر ذو الشأن الى اقبالة دعواه وانقض الميعاد المذكور اثناء سيرها دون ان تجيب الادارة على تظلمه فانه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ولا يكون هناك وجه للحكم بعدم قبولها لرفعها قبل نوات ذلك الميعاد .

(طعن ١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٨)

فاعسدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

اثبات محل الإقامة فى عريضة الدعوى على أنه مدينة القاهرة —
محاولة اثبات أن محل الإقامة مدينة طنطا لحساب ميعاد مسافة — عدم
جواز ذلك — عدم قبول الدعوى أساساً لذلك — مثال .

ملخص الحكم :

أن الطعن يقوم على أن الحكم قد اخطأ فى تطبيق القانون لأن المدعى
لم يكن مقبلاً وقت رفع الدعوى فى طنطا وإنما كان يقيم ويعمل بالقاهرة
على النحو الثابت صراحة فى صحيفة دعواه وعلى النحو الوارد فى مسدّد
هذا الطعن الأمر الذى يكون معه احتساب مواعيد مسافة فى غير موضعه
وتكون الدعوى قد انتهت بعد الميعاد .

ومن حيث أن المدعى عقب على الطعن بمذكرتين قال فيها أنه يوجد
نارق بين محل اثباته عند شروعه فى رفع الدعوى والذى يستحق بسببه
حساب مواجهته للمسافة وبين محله الذى يعنيه لاتخاذ إجراءات الدعوى
فى مواجهته أثناء نظرها ، وأنه لا بأس عليه إذا أتى من مكان بعيد إلى
القاهرة لرفع دعواه ثم أرتأى أن يدرج فى صحيفة دعواه لقريب أو صديق
أو ذى ثقة فى القاهرة ليكون أوثق من تأخر البريد وضياعه ولا يحاسب
على ذلك بإضافة ميعاد المسافة عليه بما دام الحقيقة الواقعة أنه كان يقطن
خارج القاهرة عندها هم برفع الدعوى كما أن ذكره محلاً للإقامة فى عريضة
الدعوى ليس من قبيل الإقرار ولا يعدو أن يكون تبسيطاً ارتأه لا يترتب
عليه أثر فى القانون وتكون العبرة فى ذلك بالواقع وقدم المدعى حافظتى
مستندات طويت أحداها على إيصال مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٦٧ باستلام
الدكتور من المدعى إيجار مسكنه وشهادة إدارية مؤرخة
٣ من أغسطس سنة ١٩٧٠ صادرة من موظفين بمدرسة التجارة الثانوية
بأن المدعى كان يقيم فى بسيون غربية حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٧
وشهادة إدارية أخرى مؤرخة ٢ من يولية سنة ١٩٧٠ صادرة من مدرسين

بمدرسة بسيون الاعدادية بأن المدعى ظل يقيم فى بسيون بمنزل المذكور
حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٧ وإيصال صادر من ادارة الكهرباء والفاز
لمدينة القاهرة مؤرخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧ يفيد استلام تالين استهلاك
التيار الكهربائى بمكان بشارع سعد الفيومى بالمعباسية وطويت الحافظة
الثانية على إيصال باستلام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء قنية مصاريف
معاينة لتوصيل التيار الكهربائى وإيصالين بدفع استهلاك التيار الكهربائى .
ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن القرار المطعون فيه
صدر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ونشر بالمعد رقم ٢٥١ من نشرة
الوزارة الصادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦٦ وقد تظلم منه المدعى فى ٩ من
مارس سنة ١٩٦٦ ولما لم تجبه الادارة الى طلبه بادر فى ٢٥ من يونيه
سنة ١٩٦٦ بتقديم الطلب رقم ٨٢٩ لسنة ٢٠ التضائية الى لجنة المساعدة
القضائية بحكمة القضاء الادارى لاعفائه من رسوم الدعوى وقد أجيب الى
طلبه فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٦ وإقام دمواء بإيداع صحيفتها قلم كتاب
بحكمة القضاء الادارى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
مجلس الدولة تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق
بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى
الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب
الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت
القرار أو الى الهيئات الرئاسية ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضي ستين
يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض يجب أن يكون مسببا ويعتبر
نوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة
بهتابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم
ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » وقد جرى قضاء هذه
المحكمة بأنه يترتب على طلب المساعدة التضائية ذات الأثر المترتب على
التظلم الادارى من حيث قطع ميعاد رفع دعوى الالفاء وأن هذا الأثر يظل
قائما ويقف سريان الميعاد لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول
أو بالرفض ومن ثم فإن المدعى وقد أجيب الى طلب أعفائه من رسوم

الدعوى فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان عليه أن يودع صحيفة تلمس كتاب محكمة القضاء الإدارى فى موعد أقصاه ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٧ وإذ كان هذا الإيداع تم بعد هذا التاريخ فإن الدعوى تكون قد أقيمت بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها شكلا .

ولا وجه لنا ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المدعى كان يقيم بطنطا عند رفع الدعوى فيضاف ميعاد مسافة مقداره يومان لا وجه لذلك لأن الثالث من الإطلاع على عريضة الدعوى أنه جاء فيها أن المدعى يقيم بالقاهرة بشارع أبو خودة رقم ٩ تسم الظاهر وأنه يعمل محترسا بهدرسة التجارة الثانوية بالظاهر وهذه الإقامة هى التى يتعين الاعتماد بها فى شأن حساب ميعاد رفع الدعوى وما إذا كان يضاف إليه ميعاد مسافة من عدمه ما لم يرد دليل على خلاف ذلك مما يخضع لتقدير المحكمة وإذ كان المدعى قد قدم مستندات للتدليل بها على أنه كان يقيم بمدينة بسيون حتى أول أغسطس سنة ١٩٦٧ بعد نقله إلى القاهرة فإن هذه المستندات فى ضوء ما قرره المدعى من أنه يعمل بالقاهرة — تلك الواقعة التى بظاهرها ملف الخدمة وفى ضوء الوقت الذى أبرزت فيه إذ لم يقدمها المدعى إلا إنشاء الطعن وبمناسبتها فإن هذه المستندات والإبر كذلك لا تكفى لحض ما ورد فى صحيفة الدعوى من أن محل إقامة المدعى مدينة القاهرة ومن ثم فإن إضافة ميعاد رفع الدعوى يكون غير قائم على أساس من الواقع أو القانون وتكون الدعوى قد أقيمت بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا مع إلزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٥٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

صدور قرار لجنة شؤون العاملين بنقل تمويل وظيفة إلى وظيفة أخرى — اتطوؤه على غصب لسلطة مجلس الإدارة فى هذا الشأن — انعدامه — عدم تقيد دعوى إلغاء هذا الإجراء بجميعاد — تصحيح القرار المنشأ إليه باعتباره من مجلس إدارة المؤسسة قبل صدور الحكم المطعون فيه — انصراف طعن المدعى إلى هذا القرار الأخير الذى صدر ممن يملكه ويكون الطعن مرفوعا فى الميعاد .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه فيها تضمنه من نقل تمويل وظيفة اخصائى اول ترتيب وظائف من الفئة الرابعة اى وظيفة اخصائى اول بحوث وشئون قرارات مجالس ادارة الشركات قد جاء مخالفا لما نصت عليه المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن اصدار لائحة نظام العاملين بالقطاع العام من ان « يضع مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية هيكلا تنظيميا وجداول مبررات وظيفية وكذلك ميزانية سنوية تقديرية للوظائف والاجور وفقا للخطة تشمل الوظائف ومئاتها وعدد العاملين الذين قد تتطلبهم حاجة العمل والانتاج » لان مؤدى هذا النص ان لجنة شئون العاملين غير مختصة اصلا بنقل تمويل احدى الوظائف الى وظيفة اخرى ولو كانت من ذات الفئة المالية ، بل ان ذلك من اختصاص مجلس ادارة المؤسسة لما ينطوى عليه هذا النقل من تعديل فى الميزانية التى سبق ان اقترها من قبل ، وعيب عدم الاختصاص ينطوى على غصب لسلطة مجلس الادارة فى هذا الشأن مما يتحدر بالقرار المطعون فيه الى درجة الانعدام لا البطلان بحسب ، وبالتالي لا يفتقد الطعن القضائى فيه بالمعساة .

ومن حيث ان المؤسسة من ناحية اخرى بادرت الى تصحيح العيب الجسيم الذى شاب القرار المطعون فيه بان اعتمد مجلس ادارة المؤسسة القرار بجلسته المنعقدة فى ١٦ من ابريل ١٩٧٤ قبل صدور الحكم المطعون فيه فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٥ ، وبذلك تكون الادارة قد قامت بتدارك ما سبق ان فاتتها من وجوب عرض قرار لجنة شئون العاملين بنقل التمويل على مجلس الادارة ، واذا كانت دعوى المدعى ما زالت قائمة — وقت صدور هذا القرار فان طعنه ينصرف اليه بعد ان اصبح القرار صادرا من « لجنة المختصة التى تملك اصداره ويكون هذا الطعن ، مرفوعا فى الميعاد المقرر ولا وجه بالتالى لما ذهب اليه الطعن المرفوع من ادارة قضايا الحكومة من عدم قبول الدعوى شكلا .

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

صدور القرار المطعون فيه تطبيقاً لقاعدة استئنائها الوزارة تقضى بترقية كل من ترجع أقدميته في الدرجة المرقى منها إلى تاريخ معين — انطباق هذه القاعدة على المدعى واستحقاقه للترقية — ابتداء الوزارة أن السبب في عدم ترقيته هو عدم وجود بطاقة له — ترك المدعى في ذلك القرار قد تم عن غفلة من إرادة مصدر القرار ولا يكون القرار مقترناً بشيء من إرادة مصدره في هذا الترك — نتيجة ذلك — عدم تقيد طلب إلغاء هذا القرار بميعاد الطعن بالإلغاء .

ملفسي الحكم :

أن القرار المطعون فيه صدر تطبيقاً لقاعدة استئنائها الوزارة المدعى عليها وبينتها مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/٤/٢٧ وتقضى بترقية كل من ترجع أقدميته في الدرجة السادسة إلى ١٩٦٢/٥/٢٧ والسابعة إلى ١٩٥٩/٥/٢٧ والثامنة إلى ١٩٥٢/٥/١ والتاسعة إلى ١٩٣٤/٥/٢٧ ميلاد ١٩١١/١٢/٢٢ ، والثابت أن المدعى تاريخ ميلاده ١٩١١/٧/١٨ وحصل على شهادة التلميم الأولى سنة ١٩٢٩ وعين بالدرجة الثامنة الفنية المتوسطة من ١٩٣٣/١٢/٢٠ والسابعة من ١٩٥٠/٨/١ والسادسة من ١٩٥٧/١٠/١٩ والخامسة من ١٩٦١/١٢/٢٠ ، واعتبر في الدرجة السادسة من هذا التاريخ تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فلا مراة في انطباق تلك القاعدة على حالة المدعى واستحقاقه الترقية إلى الدرجة الخامسة مع الذين رتقوا طبقاً لها ، وإذ تبدي الوزارة أنه لم يرق لعدم وجود بطاقة له ، فإن ذلك يفيد أنه ما منع المدعى أن يسلك في المرقين إلا أن غفلت عنه الجهة الإدارية المختصة حين قامت بجمعهم ، ولا تكون إرادة مصدر القرار بمنزلة قد عرضت له أو تطلبت به مطلقاً عند إصدار القرار على وجه يفسد به منع المدعى ما استحق له بمقتضى تلك القاعدة من الترقية . ويكون ترك (م — ١٤ — ج ١٥)

المدعى فى ذلك القرار قد تم عن غفلة من ارادة مصدر القرار ، بحيث يكون القرار قد صدر غير مقترن بشيء من ارادة مصدره فى هذا الترك ، مما يعد القرار فى شأنه معدوما لا يقتيد طلب ابطاله ببيعاد الطعن بالالفاء ولا يكون وجه لعدم قبول دعوى الفاء هذا القرار لنوات الميعاد ، واذ قضى المحاسب المطعون فيه بغير ذلك فقد خالف القانون وينعمن الحكم بالفائه ويقبول طلب الفاء القرار المطعون فيه وبالفاء ما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى الدرجة الخامسة مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الوزارة المصروفات ولا يكون محلا لما طلب المدعى احتياطيا من تعويض بعد اذ اجيب الى طلبه الاصلى من ابطال القرار الذى يضار به .

(طعن ٨٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

ثبوت أن كفاية المدعى كانت قد قدرت بمرتبة ممتاز فى التقرير الذى اتخذ أساسا للترقية بالاختيار الى الدرجة الثانية - عدم عرض هذا التقرير على اللجنة التى قامت بجمع بيانات المستحقين للترقية يعتبر خطأ من جانب الإدارة فوت على مصدر القرار أن يعرض لحالة المدعى بوجه تقوم معه ارادة تخفيه فى الترقية مما يثر القرار فى شأن هذا الترك معدوما ينصحن فى هذه الحالة قبول دعوى الفاء دون تقيد ببيعاد رغمها مع الفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى الدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من اثار لا محل حينئذ للتعويض من هذا الترك وقد حكم بالفائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن طعن المدعى ميناه أن الحكم أخطأ فيما قضى به من عدم قبول الطعن فى القرار الصادر فى ٣٠/١/١٩٦٧ لرغبة بعد الميعاد ، ذلك لأن المدعى لم يرغع دعواه بعد تظلمه الأول بسبب ما ردت به الوزارة من أن

تقرير كفايته كان بدرجة جيد ٨٩ درجة ، ولكن بمجرد علمه في أواخر سنة ١٩٦٧. أن غشا قد وقع في بيان كفايته وأن حقيقة تقديره كانت بدرجة ممتاز ٩٦ درجة فإنه تظلم من جديد ورفع دعواه في الميعاد والمبدأ المعروف أن الغش يبطل التصرفات ولا يصح أن يفيد الغش ويضار الذي لحقه غشه . كما أخطأ الحكم في عدم أخذه بالمستندات التي قدمها المدعى لاثبات تقديم أربع تظلمات من القرار الصادر في ١٩٦٧/١٢/٢١ وبالرجوع الى تلك المستندات يبين أن المدعى قد تظلم قبل أن يرفع دعواه وأنه لا وجه لعدم قبولها شكلا ، وحق المدعى في الترقية بالاختبار واضح لأن تقارير كفايته بدرجة ممتاز ولا يجوز تخطيه لمن هو أحسن منهم .

ومن حيث أن قواعد الترقية بالاختبار التي صدر عنها القرارات المظنون فيها هي كما جاءت في كتاب وزارة التربية والتعليم رقم ٢١٩٤ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٤ ، تشترط قواعد القرار الصادر في ١٩٦٧/١/٣٠ أن يكون المرشح حاصلا على تقرير سرى في العام الأخير (فبراير سنة ١٩٦٦) لا يقل عن ٩٠ درجة واشترطت قواعد القرار الصادر في ١٩٦٧/١٢/٣٠ أن يكون المرشح حاصلا على تقرير سرى بدرجة ممتاز (أكثر من تسعين درجة) في العامين الأخيرين (فبراير سنة ١٩٦٦ وفبراير سنة ١٩٦٧) واذ صدر هذا القرار من قبل أن تنقضى سنة ١٩٦٧ ويحل وضع التقارير عن أعمالها ، فإن ما قصده القواعد أنها ينصرف الى تقريرى الكفاية الموضوعية فعلا عن أعمال سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ولا يكون وجه لما قدمه الوزارة من أن التقرير الذي يعتمد به للترقية في قرار ١٩٦٧/١/٣٠ هو الذي وضع عن أعمال سنة ١٩٦٦ . وإنما الذي يعتمد به هو التقرير الذي وضع في فبراير سنة ١٩٦٦ عن أعمال سنة ١٩٦٥ ، واذ ثبت أن المدعى مقدرة كفايته في هذا التقرير بمرتبة ممتاز ٩٦ درجة وأنه قد استوفى سائر ما اشترطته قواعد الترقية بالقرار الصادر في ١٩٦٧/١/٣٠ في نظام المدارس الثانوية فإن المدعى يكون مستحقا للترقية الى الدرجة الثانية مع زملاته واذ يبين مما أبدته الوزارة أن التقرير الصحيح لكفاية المدعى لم يعرض على اللجنة التي قامت بجمع الذين انطبقت عليهم قواعد الترقية فكانت خطأ من جانب الإدارة فوت على مصدر القرار أن يعرض للمدعى بوجه تقويم

معه إرادته تركه مما يفر القرار في شأن هذا الترك مخروفا لا يقتضي في طلب
القائه ببيعاد الطعن بالإلغاء ، ولا يكون صحيحا الحكم بعدم قبول دعوى
القائه هذا القرار لغوات الميعاد ، ويتمين القضاء بالقائه الحكم ويقبول
الدعوى وبالقائه القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترك المدعى في الترقية
إلى الدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ولا يكون محل بعد
للتعويض عن هذا الترك وقد حكم بالقائه ، كما لا يكون ما يقتضى استمرار
الطلب الاحتياطي .

(طعن ١١٥ لسنة ١٩ ق ، ٢٥٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

علياء مراقبة الشئون الدينية بالأوقاف بقاؤهم في الخدمة حتى سن
الخامسة والستين — إحالة المدعى إلى المعاش عند بلوغه سن الستين —
التراخي في تقديم دعوى إلغاء هذا القرار في الميعاد — عدم قبولها .

ملخص الحكم :

ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى وإن تظلم فعلا من القرار
المذكور يوم نشر القانون المشار إليه أي في ١٩٥٦/١١/٢٥ غير أنه تراخى
لم يتقدم بطلب إعفائه من رسوم الدعوى إلا في ١٩٥٩/١/٤ فإنه بذلك
يكون قد فوت على نفسه بيعاد الطعن بالإلغاء ويتمين لذلك عدم قبول طلب
الإلغاء لرغمه بعد المواعيد المقررة تقونا .

(طعن ١٢٤٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٧)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

طلب استحقاق المعاش برمته تأسيسا على أن وقوع الاستبدال في
جزء منه لم يتحقق شروطه — ليس من قبيل المنازعة في مقدار المعاش ولا
في أساس ربطه — الدعوى بشأنه لا تسقط ما دام الحق موضوعها لم
يسقط بالتقدم .

ملخص الحكم :

مضى كان المدعى لا ينازع فى مقدار المعاش الذى تم تتيده ولا فى اساس ريبه مما حددت له قوانين المعاشات. بيمادا لرفع الدعوى بشأانه وانما يجادل فى أمر آخر يتعلق بشروط استبدال جزء من المعاش ، ويرى هذا الاستبدال مشروطا بالانقضاء بالارض التى كانت موضوعا لهذا الاستبدال مما لم يقيد قانون مجلس الدولة او القوانين الاخرى الدعوى فى خصوصه بيماد سقوط معين بل خول رفعها فى أى وقت مادام الحق موضوعها لم يستقط بالتقادم ، ويهدف المدعى بمنازعتة اولا وبالذات الى استحقاق المعاش بمرته لأن وقوع الاستبدال فى جزء منه يتحقق شروطه واوضاعه متى كان ذلك ، فان الدعوى تكون مقبولة لرفعها فى الميعاد .

(طعن ١١٥١ لسنة ٩ قى - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

طلب الفاء قرار التحويل بالأجر للتغيب بدون إذن - هذا الطلب فى حقيقته منازعة فى التعويض الذى يتحمل به أساسا ذلك: المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بمرمى العامل من أجره عن غيابه بدون إذن - المنازعة فى التحويل وإن كانت مرتبطة بقرار الجزاء الا انها تنقيد بالميعاد المقرر قانونا لرفع دعوى الإفشاء .

ملخص الحكم :

انه من طلب المدعى الفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحويله بأجر ١٧ يوما تغيبها بدون إذن ، فان هذا الطلب فى حقيقته منازعة فى التعويض الذى يحمل به وفقا للمادة ٥٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وهى تنقضى بمرمى العامل من أجره عن مدة غيابه بدون إذن ، وهى منازعة وان كانت مرتبطة بقرار الجزاء المطلوب الفاء ، الا انها لا تنقيد بالميعاد المقرر قانونا لدعوى الإفشاء ،

وما دامت المحكمة التأديبية قد انتهت الى قبولها شكلا والى الغناء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تحصيل المدعى بأجر ١٧ يوما غابها بدون اذن تأسيسا على أن شدة خلا اداريا بقسم السكرتاريه المختص بعمليات تسجيل الحضور والإتصاف ولا يمكن أن يؤخذ هذا الخلل ضد الطامن طالما أن الموظف المختص بإثبات الحضور والإتصاف وقع امام اسم المدعى في ايلام فيلبه بما يفيد وجود مبرر للإتصاف ، فان قضاءها يكون قائما على اسباب سائفة ومتفقا وصحيح حكم القانون ، لما هو مسلم به من أن الموظف يسأل مدنيا من خطئه الشخصي ولا يسأل من الخطأ المرفقى طبقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه آنفا وهو القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد — من النظام العام — يجوز اثره في أية مرحلة من مراحل الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هو على ما استقر قضاء هذه المحكمة من الفروع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع اليها بذلك .

(طعن ٦٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

الفرع الخامس الحكم فى دعوى الالفاء

اولا - حجية حكم الالفاء :

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

أن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء
المقضى به كما وأن الأحكام الصادرة منه بالالفاء تمتاز بحجيتها المطلقة قبل
الكافة .

ملخص الفتوى :

من المقرر أن للأحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية
الشيء المقضى به لا تخطف لى ذلك من أحكام المحاكم العادية أى اختلاف ،
بل أن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بالالفاء تمتاز بحجيتها المطلقة قبل
الكافة لا قبل الخصوم فيها دون غيرهم .

فإذا صدر حكم من محكمة القضاء الإدارى وجب على الإدارة تنفيذه
بأعمال مقتضاه ولا يجوز لها أن تمتنع عن ذلك والا كان الموظف الممتنع سواء
كان وزيراً أو غيره مسئولاً شخصياً عن تعويض صاحب الشأن عما ناله من
أضرار بسبب مخالفة القانون .

ويجب أن يكون تنفيذ الحكم كاملاً ومن المسلمات أن الحكم الصادر
بالغاء قرار فصل موظف يترتب عليه حتماً وجوب إعادته إلى الوظيفة - فإذا
أمكن إعادة الموظف إلى وظيفته دون حاجة إلى الغاء تعيين الموظف الذى حل
محله لم يكن له أن يتهمسك بالغاء تعيين هذا الآخر - أما إذا كانت إعادة
الموظف متعذرة إلا بالغاء تعيين من حل محله وجب على الإدارة أن تقر
هذا الالفاء تنفيذاً للمضى الحكم .

وقد استقر قسم الرأى مجتمعاً على هذه المبادئ طبقاً لما استقر عليه
رأى القضاة والقضاة المصريين والفرنسي .

(الفتوى ٣٩٧ - ١٩٥٢/٦/١٩)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — حجية عينية — اختلاف مدى الالغاء
— الالغاء قد يكون كاملا او جزئيا — تحديد هذا المدى بطلبات الخصوم
وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها .

ملخص الحكم :

لئن كانت حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — وفقا لحكم المادة ٩
من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ التى رتبها المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ بشأن تخليم مجلس الدولة التى تنص على انه « تسرى فى شأن
الاحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به ، على ان الاحكام
الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » — لئن كانت هذه الحجية هى حجية
عينية كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الادارى فى دعوى هى فى حقيقتها اختصاص
له فى ذاته ، الا ان مدى الالغاء يختلف بحسب الأحوال ، فقد يكون شاملا
لجميع اجزاء القرار ، وهذا هو الالغاء الكامل ، وقد يقتصر الالغاء على جزء
منه دون باقيه ، وهذا هو الالغاء الجزئى ، كلن يجرى الحكم بالغاء
القرار ليعا تضمنه من تخلى المدعى فى الترقية ، او يجرى الحكم « بالغاء
القرارات الصادرة من وزير المواصلات فيها تضمنته من شغل الدرجات
السادسة التسييقية بترقية موظفين لم يكونوا من عداد موظفى مصلحة
البريد ... » . وغنى عن البيان ان مدى الالغاء يتمدد بطلبات الخصوم
وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها .

(طعن ٢١٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

حكم — حكم بالالغاء — حجيته — حجية على الكافة .

ملخص الفتوى :

ان الحكم بالالغاء حجة على الكافة ، ولا تقتصر حجته على طرفى الدعوى بل تعداها الى الغير وعلة ذلك ان الخصومة الحقيقية فى الطعن بالالغاء تنصب على القرار الادارى ذاته وتستند الى اوجه عامة حددها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وكل وجه منها له من العموم فى حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه غير ذي اثر لا بالنسبة الى الطاعن وحده بل بالنسبة الى الكافة ، ومن ثم فان اثر الحكم بالالغاء تتناول من لم يختصم فى الدعوى كما تتناول طرفيها على السواء .

(غنوى ٢٩٦ فى ١/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — حجية عينية — علة ذلك — مدى الالغاء قد يكون كاملا او جزئيا — تحديد هذا المدى بطبقات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها — نتائج هذه الحجية — الحكم باعتبار الدعوى الثانية بالغاء ذات القرار غير ذات موضوع .

ملخص الحكم :

ان حجية الاحكام الصادرة بالالغاء وفقا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة التى رُدَّتْها المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التى تنص على انه « تسرى فى شأن الاحكام جيمعها التواعد الخاصة بقوة الشيء المفضى به على ان الاحكام

الصادرة بالإنهاء تكون حجة على الكافة » هي حجة كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، إلا أن مدى الإنهاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإنهاء الكامل ، وقد يقتصر الإنهاء على جزء منه دون باقيه وهذا هو الإنهاء الجزئي ، كأن يجرى الحكم بإنهاء القرار فيما تضمنه من تخلى المدعى في الترقية ، وغنى عن البيان أن مدى الإنهاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها . فإذا صدر الحكم بالإنهاء كليا كان أو جزئيا فإنه يكون حجة على الكافة ، وعله ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإنهاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند على أوجه علمية حددها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة في المادة الثامنة منه بأنها « عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة » ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة للطاعن وحده ، بل بالنسبة للكافة ، فهو بطلان مطلق .

وما من شك في أن المساواة بين الأفراد والجماعات في تطبيق القواعد العامة المستفادة من حكم الإنهاء تقتضي وجوبا أن يكون حكم الإنهاء حجة على الكافة حتى يتقيد الجميع بأحكامه .

وينبغي على ما تقدم أنه إذا ألغى مجلس الدولة قرارا داريا ثم أفسام طاعن آخر دعوى أخرى لهما مجلس الدولة بالإنهاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع ، باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المحضى به في حكم الإنهاء ، وكذلك من لم يختصم في الدعوى تصيبه آثار الحكم بالإنهاء بوصف أنه من الكافة وتكون الإدارة على صواب في تطبيقه في شأنه ، ذلك لأن دعوى الإنهاء أشبه بدعوى الخصبة يمثل فيها الفرد مصلحة المجموع .

(طعن ٧٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

الحجية المطلقة التي تنقسم بها أحكام الإلغاء - ليس من مقتضياتها هدم قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة وامتناع انتفاع الغير بها - توفيق القضاء الإداري بين هذين المبدأين - جواز تمسك الغير بالأثار القانونية المترتبة لزما على الإلغاء وبالأوضاع الواقعية والتي لها ارتباط وثيق بالمراكز المفاة في طلب إلغاء قرار آخر .

ملخص الحكم :

ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنقسم بها أحكام الإلغاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة وامتناع انتفاع الأفيار - كبدا عام - بأثار هذه الأحكام ، إذ تقتصر الاستفادة من نتائج الإلغاء المباشرة على من أقام دعوى الإلغاء في الميعاد ، دون من تقلع عن اقتبلتها نهائيا أو تهييا ، ذلك أن تفويت ميعاد الطعن بالإلغاء وثيق الصلة ببعد استقرار المراكز الإدارية ، ومع ذلك فقد حاول القضاء الإداري جاهدا التوفيق والملاءمة بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفي الخصومة وبين الحرص على احترام تلك الحجية المطلقة ، فجعل هذه الحجية واضحة في الأثار القانونية المترتبة لزما على الإلغاء ، وفي الأوضاع الواقعية التي لها ارتباط وثيق وأصرة أكيدة بالمراكز المفاة ، فالأثار الواقعية التي تنشأ عن أحكام الإلغاء يجوز بحكم ترتيبها الحضي ولزومها العقلي أن يتمسك بها أولو الشأن في طلب إلغاء قرار آخر ما دامت هذه النتائج المحتبة يتعين على الإدارة احترامها بل انفاذا من إلغاء نفسها نتيجة لحكم الإلغاء وعلى هذا يكون من حق المطعون عليه - وترتيبه في كشف الإقتضية السادس على ما سبق البيان - أن يجابه الإدارة بلزوم استبعاد لحد الموظفين من ضمائر التزاحم على الترقية الى الدرجة الخامسة بموجب القرار رقم ١٤٢ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، اعتبارا بأنه بعد نجاح هذا الموظف في الطعن على قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قد أصبح موثق الى الدرجة الخامسة

اعتبارا من هذا التاريخ . ولا يتحدى تبريرا لقيام هذا التزام بان المطعون عليه لم يطعن في قرار ٢١ نوفمبر ١٩٥٤ ، لانه يتمسك بمدى حكم الالفاء هذا القرار اذية تعود عليه شخصا ، ولا لترقية يدعيها من وراء الفاء هذا القرار بالذات وانما تصارى ما يطلبه هو انه يقتضى الإدارة ان تسلم له بواقع مادي يقترب حتما على حكم الالفاء ويفيد منه في خصوص طلب الفاء قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ الذى طعن عليه في الميعاد وحصل هذا الواقع ان الموظف المذكور لا ينبغي ان يتزاحم معه في الترقية الى احدى الدرجات الخامسة على اساس التقدمية بعد ان استحق الترقية الى الدرجة الخامسة قبل ذلك بموجب القرار رقم ١١٩٣ الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حسبما كشف عن هذا الاستحقاق من هذا التاريخ الحكم الصادر بالفاء هذا القرار في ١٥ من ابريل سنة ١٩٥٧ ، ويقترب على هذا ان يستحق المطعون عليه الترقية الى الدرجة الخامسة بموجب قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ في نطاق ما اتاحه له ترتيبه في كشف اقدميات موظفى الدرجة السادسة .

(طعنى ١٥٣١ ، ١٥٣٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢١)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

الحكم الصادر في دعوى الالفاء يعتبر حجة على الكلفة — هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره بين طرفيها وتنتهى بالترك الذى ينتج اثره على خلاف الحال بالنسبة الى طعن هيئة مخوض الدولة .

ملخص الحكم :

ولئن تميزت دعوى الالفاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختتام القرار الادارى وان الحكم الصادر فيها بالالفاء يعنده ويهذه المثابة يعتبر حجة على الكلفة بينما دعوى غير الالفاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على اطرافه الا ان من الملاحظات في بقية

القانون الإداري أن كلا الدعويين لا تخرجان عن كونهما خصومة قضائية مناطهما تيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ولذا فمن المسلم به في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنا بالإنهاء قد تنتهي بالتürk وينتج التürk أثره على خلاف الحال بالنسبة إلى طعن هيئة المفوضين أو النيابة العامة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية .

(طعن ١١٨٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

الاحكام الصادرة بالإنهاء - حجتها - تحوز حجية مطلقة يحتج بها في مواجهة الكافة - المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

أن القاعدة بالنسبة للاحكام الصادرة بالإنهاء انها تحوز حجية مطلقة يحتج بها في مواجهة الكافة وتتعدى طرقي الدعوى الى الغير . وفي ذلك نص المادة ٢٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن « تسري في شأن الاحكام جبيعتها القواعد الخاصة بقوة الشيء المضي به ، على أن الاحكام الصادرة بالإنهاء تكون حجة على الكافة » .

وهذه الحجة المطلقة تعد نتيجة طبيعية لاعدام القرار الإداري في دعوى هي اختصاص له في ذاته .

(فتوى ٦٦٦ في ١٩٧٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

كون المخالفة البادية في القرار هي تخطي المطمون في ترقيته للمدعى
تخطيا مخالفا للقانون — الفاء قرار الترقية هو الفاء نسبي فيما احتسواه
من مخالفة — عدم جواز إلغاء القرار الفاء مجردا .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطمون فيه إذ قضى بإلغاء القرار المطمون فيه الفاء مجردا
فيما تضمنه من ترقية السيد / إلى الفئة الثانية يكون قد أخطأ
في تأويل القانون وتطبيقه وتعين الغاؤه وذلك لأن وجه المخالفة البادية
للقاعدة التفاضلية في هذا القرار وهو بالتحديد ينحصر في تخطي المطمون
في ترقيته للمدعى تخطيا مخالفا للقانون على ما سبق البيان ، هذا الوجه
من المخالفة في القرار هو وجه نسبي فيه إذ يزول السبب في إقرار
بإزالة الجهة الإدارية لهذا التخطي وهو ما يتحقق بإلغاء القرار الفاء
نسبيا فيما احتسواه من مخالفة ، الأمر الذي يتطلب من ناحية أخرى إلغاء
القرار الفاء تماما أو مجردا لأن المخالفة فيه ليست مطلقة لا ينحصر عدم
مشروعيتها إلا بإلغاء القرار هذا الإلغاء المجرد ، لهذا يكون على المحكمة
أن تلغي القرار المطمون فيه الفاء نسبيا فيما تضمنه من تخطي المدعى في
الترقية إلى الفئة الثانية .

(طعن ٧١٩ لسنة ١٨ ق، ٤٤٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

إلغاء القرار المطمون فيه الفاء مجردا — قبله على أن اسم المدعى
لم يكن قد عرض على لجنة شئون الموظفين عند النظر في الترقية إلى الدرجة
الأولى وقت أن كانت أقدميته في الدرجتين الثالثة والثانية لا تسمح بعرض

حالته — انتهاء النزاع حول وضعه في الدرجتين المذكورتين — طلب المحكمة الى الجهة الادارية اثناء نظر الطعن عرض اسم المدعى على لجنة شئون الموظفين المختصة لبدء رايها في مدى استحقاقه للترقية الى الدرجة الاولى بالاقتدار بافتراض انه كان وقتذاك متزاهيا مع باقي المرشحين للترقية بموجب القرار المطعون فيه — تأييد الجهة الادارية صاحبة الاختصاص قرارها المطعون فيه — لا وجه للالغاء المجرد في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا لمجرد ان اسم المدعى لم يكن قد عرض على لجنة شئون الموظفين عند النظر في الترقية الى الدرجة الاولى وقتئذ كانت اقدميته في الدرجتين الثالثة والثانية لا تسبح بغرض حالته على هذه اللجنة لانه اذا ما انتهى النزاع حول وضعه في الدرجتين المذكورتين فان فرصة الترشيح التي كانت قد فاتته وقت اصدار القرار المطعون فيه يمكن تداركها بمناقشة مجددة بحيث تحدد مصير القرار في ضوء النتيجة التي تسفر عنها المقارنة بينه وبين المرقى في هذا القرار مع وزن مشروعية القرار المذكور وتقدير مآله ابقاء او الغاء على هدى ذلك ومن اجل هذا طلبت المحكمة الى الجهة الادارية — اثناء نظر الطعن — عرض اسم المدعى على لجنة شئون الموظفين المختصة لبدء رايها في مدى استحقاقه للترقية الى الدرجة الاولى بالاقتدار بافتراض انه كان وقتذاك متزاهيا مع باقي المرشحين للترقية بموجب القرار المطعون فيه وبعرض الموضوع على لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي بجلستها المتعددة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ . قررت « اقرار بما سبق ان تم في هذا الموضوع من تخطى المدعى في الترقية » وبذلك تكون الجهة الادارية صاحبة الاختصاص قد أدت قرارها المطعون فيه ورفضت الاقرار باحقية المدعى في الترقية بالاقتدار للكتابة الى الدرجة الاولى بعد اعمال المناقشة بينه وبين باقي المرشحين للترقية بالقرار المذكور .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

انه ولئن كانت أحكام الإلغاء تنسم بالحجية المطلقة الا انه ليس من مقتضيات هذه الحجية أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الاثر النسبي للأحكام بقصر آثار الحكم على طرفي الخصومة - وجوب التوفيق بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفي الخصومة وبين حرص على احترام تلك الحجية المطلقة - مثال - اذا صدر حكم لصالح أحد الماملين بالفناء قرار الجهة الإدارية الفناء مجردا وكانت مصلحة المحكوم لصالحه تقتصر وفقا لما جاء بصحيفة دعواه على مجرد الفناء هذا القرار فيها تضمنه من تغطية في الترقية الى الفئة الرابعة واحقيته فيها بدلا من الاحداث منه في ترتيب الأقدمية ومن تاريخ الحصول على المؤهل فانسه يتعين عند تنفيذ الحكم المشار اليه في ضوء المبادئ سالفة الذكر التوفيق به عند الحد الذي يحقق مصلحة من استصدره بحيث لا يبقى بعد ذلك أي مصلحة للمحكوم لصالحه في الاعتراض على كيفية تنفيذ الحكم - لجهة الإدارة اذا قدرت ان من المصلحة العملية الإبقاء على المراكز القانونية التي استقرت لذويها أن تبقى على حركة الترقيات المظنون فيها مع ارجاع اقدمية المحكوم لصالحه بعد ترقيته الى الفئة الرابعة التي رقع دعواه بشأن طلب الترقية اليها الى التاريخ المعين في الحركة المفاة .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت أحكام الإلغاء تنسم بالحجية المطلقة الا انه ليس من مقتضيات هذه الحجية أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الاثر النسبي للأحكام عامة وامتناع انتفاع الإقبار كبدا عام بآثار هذه الاحكام ، اذ تقتصر الاستفادة من نتائج الإلغاء المباشرة على من اقام دعوى الإلغاء في الميعاد دون من تقاعس عن اقامتها تهلونا أو تهيبا ، ذلك ان تنويست ميعاد الطعن بالإلغاء وثيق الصلة ببدا استقرار المراكز القانونية ، ولقد حرص القضاء الإداري على التوفيق والملاءمة بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفي الخصومة وبين حرص على احترام تلك الحجية المطلقة فاعمل تلك الحجية في الآثار القانونية المترتبة على الإلغاء لزاما وفي الاوضاع التي لها ارتباط وثيق وصلة تكيده بالمراكز المفاة ، وترتيبها على

ما تقدم يضمن عند تنفيذ الحكم التقيد بالحدود التي يحق فيها ذلك التنفيذ
بمصلحة المحكوم له وحده دون ما يجاوز ذلك .

ومن حيث أنه ولئن كان الثابت أن الحكم الصادر لصالح
ولئن قضى بإلغاء قرار الهيئة المبرية العامة لتعمير الصحارى رقم ٥١٦
لسنة ١٩٦٥ إلغاء مجردا إلا أن مصلحة المحكوم لصالحه تقتصر وفقا لما جاء
بصحيفة دعواه على مجرد إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطئه في الترقية
إلى الفئة الرابعة وتحقيقه في الترقية إلى هذه الفئة بدلا من السيد /
الاحتد منه في ترتيب الأقدمية ومن تاريخ الحصول على المؤهل ، ومن ثم
يضمن عند تنفيذ الحكم المشار إليه في ضوء المبادئ بمتابعة الذكر الوتوف
به عند الحد الذي يحق بمصلحة من استصدره بحيث لا يبقى بعد ذلك أي
مصلحة للمحكوم لصالحه في الاعتراض على كيفية تنفيذ الحكم لما هو مقرر
من أن المصلحة كما يجب توافرها لقبول الدعوى يجب توافرها كذلك عند طلب
تنفيذ الحكم الصادر فيها على وجه محين ، ومن هذا فإن لجهة الإدارة إذا
قدرت أن من المصلحة العامة - وهو ما تستدل بتقدير ملامته - الإبقاء على
المراكز القانونية التي استقرت لذويها - أن تبقى على حركة الترتيبات
المطعون فيها مع إرجاع لأقدمية المحكوم لصالحه بعد ترقيته إلى الفئة
الرابعة التي رفع دعواه بشأن طلب الترقية إليها - إلى التاريخ المعين
في الحركة المضافة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن تنفيذ الحكم
الصادر في الدعوى رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ ق يقتصر على من استصدره وهو
السيد / ويكون ذلك بإرجاع أقدميته في الفئة الرابعة
التي رقى إليها فيما بعد إلى التاريخ المعين في حركة الترتيبات المضافة
على التفصيل آنف الذكر .

(ملف رقم ٢٨٥/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/٣/١٧)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

حجية الأحكام الصادرة بالإنشاء - الحجية المطلقة وقاعدة الأثر النسبي للأحكام - حجية الأحكام الصادرة بالإنشاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لأعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته - الإنشاء يختلف فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهو الإنشاء الكابل وقد يقتصر على جزء منه دون باقية وهو الإنشاء الجزئي - مدى الإنشاء أمر يتحدد بطبقات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها - إذا صدر الحكم بالإنشاء كليا أو جزئيا فإن هذا الحكم يكون حجة على الكافة في الخصوص وبالمدي الذي حدده الحكم - أساس ذلك : ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنقسم بها أحكام الإنشاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام - تقتصر الاستفادة من نتائج الإنشاء المباشرة على من اعاد دعوى الإنشاء في الميعاد دون من تقاسم في إقامتها تهاونا أو متعيبا - تعويت ميعاد الطعن بالإنشاء وثيق السلطة مبدأ استقرار المراكز القانونية .

ملخص الحكم :

ان كانت حجية الأحكام الصادرة بالإنشاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لأعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، الا أن مدى الإنشاء يختلف بحسب الأحوال ، فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإنشاء الكابل ، وقد يقتصر الإنشاء على جزء منه دون باقية ، وهذا هو الإنشاء الجزئي ، وغنى عن البيان أن مدى الإنشاء ، أمر يحدد بطبقات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها ، فإذا صدر الحكم بالإنشاء كليا أو جزئيا فإن هذا الحكم يكون حجة على الكافة ، في الخصوص وبالمدي الذي حدده الحكم ، إذ ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنقسم بها أحكام الإنشاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام ، حيث تقتصر الاستفادة من نتائج الإنشاء المباشرة على من أقام دعوى الإنشاء في الميعاد دون من تقاسم في إقامتها تهاونا أو متعيبا ، ذلك ان تعويت ميعاد الطعن بالإنشاء وثيق الصلة بمبدأ استقرار المراكز القانونية .

واذا كان ذلك الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٦١٢ لسنة ٢١ القضائية و ٦٣١ لسنة ٢١ القضائية قد انتهى الى الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٥ لسنة ١٩٧١ فيها تضمنه من احالة السيد الى المعاش واعادته الى الخدمة تأسيسا على ان القرار المذكور قد صدر مخالفا للقانون لعدم قيامه على سبب مشروع يبرره ، فان حجبة هذا الحكم لا تثبت الا في الخصوص وبالمدي الذي حدده هذا الحكم دون ان تمتد هذه الحجبة لتشمل كل اجزاء القرار المطعون فيه وكل اشطاره بل يظل هذا القرار قائما بالنسبة الى من لم يشملته قضاء الحكم المذكور . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف الواقع والقانون مما يتعين لذلك الحكم بالافاقه .

(طعن ٦٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٨٤)

ثانيا : تنفيذ حكم الالفاء :

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

مقتضى حكم الالفاء اعدام القرار الملغى ومحو أثره من وقت صدوره فى الخصوم وبالمدى الذى حدده الحكم — وجوب تنفيذ الحكم كاملا تسير مفوض على الاساس الذى اقام عليه قضاءه ، وفى الخصوص الذى عناه بالمدى وفى النطاق الذى حدده اذا كان القرار الملغى صادرا بالتسريع استتبع الفارة قضائيا اعادة المدعى كما كان فى وظيفته التى كان يشغلها عند تسريجه بهربتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرارا بالتسريع — اساس ذلك — وجوب اعتبار الوظيفة العليا وكأنها لم تشغرها قاتونا من الموظف المسرح — التحدى بأن قاتون المحكمة العليا السابقة بنشوق لم يتضمن نصا صريحا يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، أو ان حكم الالفاء لم ينص فى منطوقه صراحة على هذه الاعانة — غير مجد — عدم جواز قصر تنفيذ الحكم على مجرد اعانة الموظف الى الخدمة فى مرتبة احدى ودرجة اقل — اعتبار ذلك بمنزلة جزاء تاديبى متبع — عدم وجود وظيفة شافرة بالمالك من نوع تلك التى كان يشغلها المدعى قبل تسريجه ليمكن اعانته اليها — لا يمنع من تنفيذ الحكم تنفيذا كاملا .»

ملخص الحكم :

ان مقتضى الحكم الحائز لقوة الامر المقضى الذى قضى بالفاء القرار المظنون فيه ، هو اعدام هذا القرار ومحو أثره من وقت صدوره فى الخصوم وبالمدى الذى حدده الحكم ، فان كان القرار الملغى صادرا بالتسريع — كما هو الشأن فى خصوصية هذه الدعوى — استتبع الفارة قضائيا بحكم اللزوم اعادة المدعى كما كان فى وظيفته التى كان يشغلها عند تسريجه بهربتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرارا بالتسريع ، ذلك أن مقتضى اعتبار قرار التسريع كان لم يكن هو وجوب اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشغرها قاتونا من الموظف المسرح ، بما يستتبع وجوب اعانته فيها وتبعسا لذلك تحية من شغلها بعد قرار التسريع بقرار ما كان من المقصور قاتونا

اصداره لولا أنه بنى على خلوه تم بقرار التسريح الباطل قانونا ، فكان لزاما اعتباره باطلا كذلك ، إذ إن ما بنى على الباطل باطل . وما كان الموظف المشرح بالقرار الباطل ليعتبر أن صلته بالوظيفة قد انقضت قانونا حتى يجوز أن تشغل وظيفته بغيره . ومن ثم فلا يصاف تعيين هذا الغير محلا صحيحا . هذا ، وغنى عن القول أن إعادة الموظف الى وظيفته كما كان بمرتبها ودرجتها هي من مقتضى حكم الإلغاء بحكم اللزوم القانوني . ومن هنا يسقط التحدى بأن قانون المحكمة العليا الذى وقع النزاع فى ظله لم يتضمن نصا صريحا يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، كما يسقط التحدى كذلك بأن الحكم الصادر من المحكمة المذكورة بإلغاء قرار تسريح المدعى لم ينص فى منطوقه صراحة على هذه الإعادة ، إذ أن تنفيذ الحكم المباشر اليه يجب أن يكون كاملا غير منقوص على الأساس الذى أقيم عليه قضاءه ، وفى الخصوص الذى عناه وبالمدى وفى النطاق الذى حدده ، ومن هنا كان لزاما أن يكون هذا التنفيذ موزونا بميزان القانون فى تلك النواحي والآثار كافة ، حتى يعاد وضع الأمور فى نصابها القانونى الصحيح ، وحتى لا تمس حقوق قوى الشأن ومراكزهم القانونية ، ومن ثم فلا يكفى أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف الى الخدمة ، ولكن فى مرتبة أعلى ودرجة أقل ، والا لكان يؤدى هذا أن الحكم لم ينفذ فى حقه تنفيذا كاملا بل نفذ تنفيذا مبتورا منقوصا ، ولكن هذا بمثابة تنزيل له فى مرتبة الوظيفة أو فى درجتها ، وهو جزء تأديبى منقطع . ولا يجدى فى تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص أن تكون الإدارة قد جازمت بعد اصدارها قرارها المعيب بشغل وظيفته المدعى ، سواء بالتعيين فيها ابتداء أو بالتفريع اليها ، فأتلفت بتصرفها هذا صعوبة قوامها عدم وجود وظيفة شاغرة بالملك من نوع تلك التى كان يشغلها المدعى قبل تسريحه ليمكن اعادته اليها ، ما دامت الإدارة هى التى تسببت بتصرفها غير السليم فى إيجاد هذه الصعوبة ، وخلق الوضع غير القانونى الذى كان مثار دعوى الإلغاء . فلا يجوز لها أن تتحدى بخطئها فى إيجاد هذا الوضع الذى لا ذنب للمدعى فيه : إذ لا يجوز أن يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ . ولا مندوحة للإدارة - والحالة هذه - من تعبير الوسائل الكفيلة بإعادة الحق فى نصابه نزولا على حكم الإلغاء ومقتضاه وإزالة

إلصاقات التي تحول دون ذلك ، أما بتخلية الوظيفة التي كان قد فصل منها المدعى بقرار التسريح الملغى وتعيينه فيها ذاتها ، أو بتعيين المدعى في وظيفة أخرى شاغرة من نفس المرتبة والدرجة ، واعتباره فيها قانوناً منذ تسريحه الأول ، لو أرادت الإدارة الإبقاء على الموظف الشاغل لوظيفة المدعى الأصلية . ذلك أن الأصل في الإلغاء أنه يترتب عليه زعزعة جميع المراكز القانونية غير السلبية التي ترتبت على القرار الملغى ، ويصبح من المتعين في تنفيذ الحكم الذي قضى بإلغائه أن يعاد تنظيم المراكز القانونية على مقتضى حكم الإلغاء ، حتى ينال كل موظف ما كان يستحقه بصورة عادية فيها لو لم يرتكب المخالفة في القرار الملغى ،

(طعن ٧ ، ٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

الإلغاء قد يكون مجرداً وقد يكون بالإلغاء النسبي — الحكم بالإلغاء النسبي — كيفية تنفيذه — الحكم بالإلغاء المجرد — كيفية تنفيذه — تطبيق ذلك على تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية إلغاء مجرد .

ملخص الفتوى :

أن الحكم الصادر بإلغاء قرار إداري قد يكون شاملاً لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره ، أي يترتب عليه إعدام القرار كله وهو ما يسمى بالإلغاء المجرد أو الكلل . وقد يقتصر على أثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليماً فيكون الإلغاء نسبياً أو جزئياً .

وأكثر ما تكون حالات الإلغاء النسبي أو الجزئي في القرارات الفردية المتعلقة بالوظائف العامة لا سيما قرارات التعيين والترقية فقد تصدر الإدارة قرارات بتعيين أو ترقية بعض الموظفين مع وجود من هم أحق منهم بذلك ففي هذه الحالة تكون مصلحة الطاعن لا في إلغاء تعيين أو ترقية الموظف المطعون في تربيته أو تعيينه وإنما في أن يعين أو يترقى . هو ويصدر

الحكم في تلك الحالة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطاعن في التعيين أو الترقية أي أن الإلغاء يقتصر على أثر معين من آثار هذا القرار هو تخطي الطاعن في التعيين أو الترقية ولا يشمل عملية التعيين أو الترقية في ذاتها ولذلك فهو لا يتناول القرار المطعون فيه برمته .

وهنا تكون الإدارة بالخيار بين الإبقاء على القرار المطعون فيه وتصحيح الوضع بالنسبة للطاعن أو إلغاء هذا القرار في الخصوص الذي حدده الحكم إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . بمقتضى أنه إذا كانت هناك درجات خالية تسمح بتعيين أو ترقية الطاعن دون المساس بالطعون في تعيينه أو ترقيته فلها أن تبقى على القرار المطعون فيه وتعين أو ترقى الطاعن على الدرجة الخالية مع أرجاع اقتديته فيها إلى تاريخ صدور القرار المحكوم بالفائه . أما إذا لم تكن ثمة درجات خالية وقت تنفيذ الحكم فلا مناص من إلغاء تعيين أو ترقية الموظف الذي سباه الحكم أو آخر المرتين أو الميعين بالقرار المطعون فيه وترقية الطاعن أو تعيينه محله .

أما الإلغاء الكلي أو المجرى عنه يتناول القرار جميعه بكل أجزائه وأثاره لأن البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء هذا القرار إنما يعيب القرار في ذاته . وهنا يكون من شأن جبة الحكم الصادر بالإلغاء أن يضحى القرار المحكوم بالفائه كأن لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعاً من هذا الإلغاء باعتبار أن القرار لم يعد موجوداً أو قابلاً للنفاذ .

وبناء على ذلك فإنه يترتب على صدور حكم بإلغاء قرار ترقية إلغاء مجرداً لعدم هذا القرار جميعه وكل الآثار المترتبة عليه ، واعتباره كأن لم يكن وبالتالي إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور ذلك القرار الملغى على اعتبار أنه لم يصدر أصلاً .

وهنا تلزم الإدارة بإزالة هذا القرار وجميع ما ترتب عليه من آثار بإثر رجعي من تاريخ صدوره حتى وقت الحكم بالفائه . ويؤدي ذلك ترتيب التزامات مطلوبة أخرى وإيجابية على عاتق الإدارة فتلزم بالإبتعاد مستقبلاً عن

تنفيذ القرار المحكوم بإلغائه كما تلتزم بإخاذ الإجراءات اللازمة لاعادة الحالة الى ما كانت عليه وما تكون عليه لو لم يصدر القرار ..

وبالتطبيق لذلك فإن من شأن الحكم بإلغاء قرار الترقية إلغاء مجردا أن تصبح الدرجات التي كان يشغلها الموظفون الذين ألغى قرار ترقيةهم شافرة، ولكن هذا لا يعنى أن الحكم بالإلغاء المجرد يكسب الطاعن حقا في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها كما هو الحال في الإلغاء النسبي .. بل يكون شأن الطاعن هو شأن الموظفين الذين ألغيت ترقيةهم من ناحية وضعه في المركز القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

ومن حيث أن الأحكام الصادرة في الحالة محل البحث قد قضت بإلغاء القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من تعديل ائتمنيات بعض الموظفين في الدرجات الخامسة والرابعة وإلغاء القرار رقم ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من ترقية بعض موظفي الوزارة الذين عدلت ائتمياتهم بالقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ إلغاء مجردا « وكذلك » إلغاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ إلغاء مجردا « فمن ثم فإن مقتضى ذلك هو اعدام كل اثر لهذه القرارات بحيث تعتبر وكأنها لم تكن منذ صدورها .. مع مراعاة أن القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ اشتمل على تعديل ائتمنيات بعض العاملين في الدرجتين الخامسة والرابعة اداری والدرجة السابعة كتابی وجاء الإلغاء مقصورا على تعديل ائتمنيات في الدرجتين الخامسة والرابعة فمن ثم يقتصر الإلغاء - في النطاق الذي يدور حوله البحث - على تعديل ائتمنيات في هاتين الدرجتين » .

وتأسيسا على ذلك لا يسوغ الإبقاء على التسويات والترقيعات الملغاة مع تسوية حالة من صدرت الاحكام لصالحهم لأن هذا الاجراء فيه تعطيل لتنفيذ ما قضت به الاحكام من إلغاء القرارات إلغاء مجردا . والحكم بالإلغاء المجرد ، حسبما سبق البيان ، من شأنه اعدام القرار بحيث لا يحتج به في مواجهة أحد وبحيث يستفيد من الإلغاء ذوو الثنائين جميعا .

ومن حيث أن ما اشارت اليه الوزارة لا يغير مما تقدم . ذلك انه من غير المقبول الآن القول بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ يعد قانونا مفسرا

وليس منشأ للاحكام جديدة لأن هذه مسألة فصل فيها الحكم وتعارض
اثراتها مع حجته . كما أن الرغبة في عدم زعزعة المراكز القانونية لعدد
من المعاملين لا يمكن التسليم به كسبب يحول دون تنفيذ الحكم . والاصل
في القرار الباطل أنه لا يكسب حقا يضمن حمايته .

وفضلا من ذلك فإن القرارات المحكوم بانفعالها كما اعطت حقوقا
لغير أصحابها أضرت بحقوق مشروعة لغيرهم ، وليس من شك في أن
اعادة الحقوق لذويها اولى بالرعاية والحماية من الإبقاء على حق اعطى لغير
مستحقه .

كما أن توجيهات السيد رئيس الوزراء التي أشارت اليها الوزارة
ليس فيها ما يفيد عدم تنفيذ الاحكام الحائزة لصحة الامر المقضى . وكثيرا
ما أصدر المشرع تشريعات تعالج أوضاعا معينة وصدرها بعبارة « مع عدم
الإخلال بالاحكام النهائية » .

أما بخصوص ما أشارت اليه الوزارة من أن « بعض من شملهم القرار
رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ صدرت لصالحهم أحكام بالقرار ما تم بالنسبة لهم
وأن بعضهم الآخر قد تنازل عن الدعاوى بناء على طلب الوزارة للتسليم
بحكمهم في أرجاع التقديرات بما يعتبر بمثابة صلح وبالتالي لا يسوغ
المساس بحق هاتين الطائفتين الذي كفلته هذا القرار حتى لا تتزعزع الثقة
في جهة الإدارة » هذا القول في شقة الأول مردود بأن الحكم الذي قدمته
الوزارة في هذا الشأن وهو الصادر في الدعوى رقم ٢٣٥ لسنة ١٧ قضائية
لم يتعرض في شيء للقرارات التي قضى بانفعالها الفاء مجردا وإنما الثابت
من استقرائه أن المدعى أقام دعواه طالبا إرجاع تقديراته في الدرجة
السادسة من درجات القاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلى ١٩٥٤/٦/٢٣ ،
تاريخ انتهائه من أداء امتحان بكالوريوس التجارة مع ما يقرب على ذلك
من آثار ونعى على الوزارة إصدار قرارها رقم ٤١٣ لسنة ١٩٦٢ بإرجاع
التقديرات في هذه الدرجة إلى تاريخ اعتماد مجلس الجامعة لنتيجة الامتحان .
ومن ثم لا يمكن القول بأن هناك تعارضا في الاحكام .

أما اللق الثاني من هذا القول فيردود بأن من المسلم أن كلفة الإحكام

المتعلقة بالوظيفة العامة تعد من النظام العام. والمرد فيها الى احكام القانون وحده. وبالتالي فإن اقرار الإدارة للموظف بوضع مخالف للقوانين واللوائح لا يحول بعد ذلك دون انزال حكم القانون عليه لتعلق الامر بوضع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لإرادة قوى الشأن أو اتباعتهم أو قراراتهم المخالفة لها .

يضاف الى هذا ان المادة ٥٥١ مدنى على أنه « لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام » .
ومن حيث أن القول بأن إلغاء هذه القرارات المحكوم بإلغائها والإبقاء على قرارات أخرى مماثلة لم يطن فيها من شأنه أحداث خلطة فى المراكز القانونية لأن أصحاب القرارات الأخيرة أحدث من بعض من شملتهم القرارات المطعون فيها وأن قرارات الترقية التى ترتبت لمن شملهم القرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ قد تحصنت باستثناء القرار رقم ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ الذى حكم بإلغائه .. هذا القول لا يغير من الامر شيئا فى مجال بحث كيفية تنفيذ احكام صادرة بالإلغاء الجرد فى خصوصيات معينة .

ومن حيث أن ما أورده الوزارة من وفاة بعض من شملتهم القرارات الملغاة أو نقلهم لجهات أخرى وترقيتهم فيها الى درجات أعلى لا يغير من النظر المتقدم لأن الامر يقتضى إعادة الحال الى ما كانت عليه على أساس عدم صدور القرارات المحكوم بإلغائها دون الادعاء بأى حق مكتسب .

وبعبارة أخرى فإن من شأن الإلغاء — كما جاء فى ميارات حكم محكمة القضاء الإدارى محل البحث — أن تعيد الجهة الإدارية الترقيات من جديد على الوجه القانونى السليم .

ومن هنا فإن الحكم بالإلغاء المجرد يقتضى إعادة الحال الى ما كانت عليه عليه قبل صدور القرار الملغى . نطفى القرارات أو المراكز التى ترتبت عليه دون حاجة الى الطعن فى هذه القرارات . استغلا خلال المواعيد المحددة قانونا ودون حاجة الى النص صراحة فى الحكم على إلغائها .. وبذا ينفسح المجال أمام جهة الإدارة لإعادة بناء المراكز الملغاة بناء يتفق وأحكام القانون .

وأخيرا فإن القول بأن الحكم فى الحالة المعروضة قد تضمن إلغاء

القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ إلغاء جزئيا نظرا لأن هذا القرار — الذى يقوم على أساس واحد هو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ — يشتمل على تسويات فى مختلف الدرجات ولم يقصد الحكم الا بإلغاء تعديل إقدمات العاملين فى الدرجتين الخامسة والرابعة والخلوص من ذلك ، كما ترى الوزارة ، الى جواز تسوية حالة الطاعنين والإبقاء على القرار المتخذ بالفائز . هذا القول ليس صحيحا . على إطلاقه . لأن الدعاوى التى عرضت على المحكمة كانت خاصة بتعديل الإقدمات فى الدرجتين الخامسة والرابعة إدارى ومن هنا صدر الحكم قاضيا بالإلغاء فى هذا النطاق ..

والإلغاء فى الحدود التى جاء بها الحكم هو إلغاء مجرد وليس إلغاء نسبيا حيث لم يقتصر على إلغاء القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر بالنسبة للطاعنين فى تعديل إقدماتهم بحسب ، بل جاء شاملا لكل العاملين الذين تناولهم القرار من شأغلى الدرجتين الخامسة والرابعة إدارى ، وبالتالي يتعين اعدام كل أثر للقرار بالنسبة الى تعديل الإقدمات فى هاتين الدرجتين بحيث لا يسوغ تسوية حالة من صدر الحكم لصالحهم مع الإبقاء على ما قضى بالحكم بالفائز إلغاء مجردا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جميعه لا يجوز الإبقاء على ما تضمنته القرارات المحكوم بالفائزها مع تسوية حالة من صدرت الأحكام لصالحهم لأن هذا الإجراء ينطوى على تعطيل لتنفيذ ما قضت به تلك الأحكام من إلغاء القرارات المشار اليها إلغاء مجردا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صدور الأحكام بإلغاء القرارات الوزارية أرقام ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ ، ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ إلغاء مجردا من شأنه اعدام كل أثر لهذه القرارات . مع مراعاة أن الإلغاء بالنسبة للقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ جاء مقصورا على تعديل إقدمات العاملين من الدرجتين الخامسة والرابعة إدارى . وبناء على ذلك لا يسوغ الإبقاء على ما تضمنته هذه القرارات وتسوية حالة من صدرت الأحكام لصالحهم .

(ملف رقم ١٦٩/٧/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

الإلغاء التام والإلغاء الجزئي للقرار الإداري ومقتضى كل منهما -
نفاذ القرار الإداري باثر رجعي نزولا على مقتضى حكم الإلغاء او مقتضى سحب القرار - صدور قرار من وزارة التربية والتعليم بترقية عدد من الموظفين الى الدرجتين السادسة والخامسة ، ثم الحكم بإلغاء هذا القرار فيها تضمنه من تخطي بعض الموظفين وكثرة الطعون تبعا لذلك - وجوب إعادة النظر في مراكز المرشحين بمقتضى هذا القرار الملغى وإجراء المناقشة بينهم وبين من تخطوا على أساس الكفاية التي اتخذت أصلا كمعيار لحركة الترقية الملغاة ثم تجرى حركة ترقية جديدة على الأساس الصحيح مع اصدار كل قرار صدر مستندا للقرار الملغى او المسحوب - استناد تاريخ الترقية الجديدة الى تاريخ الحركة محل الطعن .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ متضمنا ترقية عدة موظفين في وزارة التربية والتعليم بالاختيار اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٥٤ هم تسعة موظفين رقا الى الدرجة الخامسة وستة عشر موظفا رقا الى الدرجة السادسة وقد طعن في هذا القرار بعض الموظفين الذين لم تشملهم الترقية ، أمام القضاء الإداري وتظلم منه آخرون ، فاصدرت لصالحهم قرارات بإلغاءه فيها تضمنه من تخطيهم وذلك تنفيذا لن صدرت لصالحهم أحكام تقضى بذلك واستجابات لتظلمات الآخرين ولما تكررت التظلمات بعد ذلك استطلعت الوزارة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة فأشارتها بأن تصحيح الأوضاع ووقف التظلمات من القرار المشار اليه يقتضى الرجوع الى تاريخ حركة الترتيات ولن يحدد - في هذا التاريخ - من كان يستحق الترقية طبقا لمعايير الكفاية والادبية وذلك في حدود عدد الدرجات الخالية وتنتد وان تصحب باثر رجعي الترقية التي تمت مخالفة لأحكام القانون . ولكن احدى اللجان التي شكلت في الوزارة لبحث هذا الموضوع رأت عدم التعرض لحركة الترتيات ثم رأت لجنة شئون

الموظفين اتباع ما اشارت به ادارة الفتوى والتشريع بالنسبة الى الدرجة الخامسة محسوب .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستبان لها أن الأصل في نفاذ القرارات الادارية أن تقتن بتاريخ صدورها بحيث تسرى بالنسبة الى المستقبل ولا تسرى باثر رجعى على الوثائق السابقة على تاريخ صدورها وذلك احتراماً للمراكز القانونية التى نشأت قبل هذا التاريخ ويرد على هذا الأصل بعض الاستثناءات فيجوز صدور بعض القرارات باثر رجعى ومنها القرارات التى تصدر تنفيذاً لأحكام صادرة من جهات القضاء الادارى بالغاء قرارات ادارية . ومبنى الرجعية في هذه الحالة أن تنفيذ الحكم بالالغاء يقتضى من الادارة موقفاً ايجابياً وذلك باتخاذ الاجراءات واصدار القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الالغاء كما يقتضى منها موقفاً سلبياً وذلك بالامتناع عن اتخاذ أى إجراء أو إصدار أى قرار استناداً الى القرار الملغى مما يتعارض مع مقتضى الحكم بالغاؤه . ويتقضى الموقف الايجابى المشار اليه أن تعيد جهة الادارة النظر فى الآثار التى ترتبت فى الماضى على القرار الملغى ومن بينها القرارات التى ربطتها بالقرار الملغى رابطة تبعية بحيث لا تقوم هذه القرارات وحدها دونه .

وقد يكون الغاء القرار الغاء كلياً فيستتبع الالغاء اصدار القرار بكافة ما يترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن فى الماضى وفى المستقبل ، وقد يكون الالغاء جزئياً يقتصر على شطر منه أو اثر من آثاره كما هو الشأن فى الحكم بالغاء قرار الترقية فيها تضمنه من تغطية المدعى ، وفى هذه الحالة يتعين على الجهة الادارية أن تعيد بحث حالة كل من مبهم الحكم وتصدر القرارات اللازمة لاعادة الحال الى ما كانت عليه اقراراً للوضع السليم الذى اخل به القرار الملغى .

ولا يكون قيام جهة الادارة بالاجراءات المتقدمة فى حالة الحكم بالغاء القرار الادارى محسوب ، بل انها ملزمة باتباعها ايضاً فى الحالات التى تستجيب فيها الى تظلمات ذوى الشأن وذلك حين يتكشف لها احتمال

الحكم لهم قضاء بالفاء القرار الذى يتطلبون منه فيها يتضمنه من مباحس
مراكزهم الذاتية .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الحكم القانونى الصحيح فى الحالة موضوع
استطلاع الرأى أن القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ يعتبر ملغى الفاء جزئيا
فيما تضمنه من تخطى الموظفين الذين صدرت لهم أحكام من القضاء
الإدارى أو استجابات الوزارة لتظلماتهم ، ويتبقى أعمال هذا الإلغاء
إعادة المفاضلة بين هؤلاء جميعا وبين المرتين أصلا بالقرار المشار اليه
وذلك بترتيب كتابتهم بحسب تقاريرهم السرية الموضوعة طبقا لأحكام
القانون فى الأعوام التى اتخذت أساسا للمقارنة والمفاضلة بين النظراء
ثم إصدار قرارات بترقية الموظفين المستحقين للترقية الى الدرجة
الخامسة والسادسة الكتابية وفقا لمعيار الكفاءة التى اتخذ أساسا للحركة
المطعون فيها وفى حدود عدد الدرجات الخالية فى تاريخ هذه الحركة
مع إعادة النظر فى - ضوء هذه التسوية - فى القرارات التى صدرت
بمسندة الى القرار المطعون فيه أو الى القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام
أو تظلمات الطاعنين .

وغنى عن البيان أن ترقية الموظفين المستحقين للترقية الى الدرجتين
الخامسة والسادسة على النحو السابق إيضاحه تستند فى تاريخها
الى تاريخ الحركة المطعون فيها
لهذا انتهى رأى الجمعية الى إجراء المفاضلة بين المرتين بالقرار
رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ وبين من أتى هذا القرار فيما تضمنه من تخطيهم
سواء بسبب مسجور أحكام من القضاء الإدارى لصالحهم أو بسبب
استجابة الوزارة لتظلماتهم ثم يرمى أكثرهم كفاءة حسب المعايير السابق
بيانها وفى حدود عدد الدرجات الخالية فى تاريخ حركة الترقيات مع إعادة
النظر فى ضوء هذه الترقية - وفى القرارات التى صدرت بمسندة الى
القرار المطعون فيه أو الى القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام أو تظلمات
الطاعنين وإلى أن ترقية المستحقين للترقية تستند الى تاريخ الحركة
المطعون فيها .

(تقوى ٢٠٧٠ فى ١٧/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

حكم بالالغاء الجرد - تنفيذه - اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى - مقتضى ذلك - الغاء كل ما ترتب على القرار الملغى من آثار وجميع الاوضاع بالنسبة الى القرارات التالية - لا مجال للاحتجاج بالحق المكتسب في الترقيات التي تمت بهذه القرارات .

ملخص الفتوى :

ان مقتضى صدور الحكم بالالغاء الجرد ان يعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار ، على اعتبار انه لم يصدر اصلا ، ومؤدى هذا ترتيب الترقيات سلبية واخرى ايجابية على عائق الادارة ، منتظما بالامتناع مستقبلا عن تنفيذ القرار المحكوم بهائلا كما تلزم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الحالة الى ما كانت وما تكون عليه لو لم يصدر القرار .

ولما كان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها بآثاره في نواحي عدة سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية او من ناحية الموازنة في ترتيب الأقدمية في الترقية بين ذوي الشأن ، ومن ثم يتمين عند تنفيذ حكم الالغاء ان يكون تنفيذه طبقا للقانون في كافة تلك النواحي والآثار وذلك وضعا للأمر في نصابها السليم ولجدم الاخلال بالحق أو المراكز القانونية بين ذوي الشأن .

وترتبا على ما تقدم فانه اذا كانت اقدمية موظف عند تعيينه في وظيفة سكرتير ثالث بوزارة الخارجية تستند الى اقدميته في الدرجة الخامسة التي حصل عليها في مصلحة الضرائب في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قبل نقله الى وزارة الخارجية وقد عدلت هذه الأقدمية بمقتضى قرار اداري صدر تنفيذا لحكم بالغاء ترقيته الى هذه الدرجة

فأصبحت راجعة الى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ ومن ثم يتعين ارجاع اقدميته
في وظيفة سكرتير ثالث الى هذا التاريخ الأخير وتعديل ترتيبه في اقدمية
تلك الوظيفة بين زملائه على هذا الاساس .

ولما كان يترتب على حكم الالغاء كل ما يترتب على القرار
الملغى من آثار في الخصوص الذي اتبنى عليه الحكم في ضوء الاساس الذي
اقام عليه قضاءه ، وعلى مقتضى ذلك فانه يتعين تصحيح الاوضاع بالنسبة
الى القرارات التالية اعمالا لآثر الحكم المشار اليه ، ذلك ان كل قرار
بناها يتأثر حتما بالغاء القرار السابق عليه ما دامت الترتيبات فيها
جميعا مناطها الدور في ترتيب الاقدمية عند النظر في الترقية .

فاذا كانت الترقية الى وظيفة سكرتير ثان ثم الى سكرتير أول قد
تمت على اساس الاقدمية فانها تتأثر حتما بالحكم الصادر بالغاء
ترقيته الى الدرجة الخامسة التي تم على اساسها تحديد اقدميته
في وظيفة السكرتير الثالث .

ولا مجال للاحتجاج بالحق المكتسب لصاحب الشأن في الترتيبات التي
تمت استنادا الى القرار الذي قضى بالغائه ، ذلك ان القرار البطل لا يكسب
حقا كما ان كافة القرارات التالية بنيت على ذلك القرار البطل فتمتدح باطله
كذلك طبعا لقاعدة ان ما اتبنى على البطل فهو باطل .

وعلى هذا فان تسوية حالة الموظف المشار اليه تكون على اساس
اعتبار اقدميته في وظيفة سكرتير ثالث راجعة الى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢
وهو التاريخ الصحيح لترقيته الى الدرجة الخامسة بمصلحة الضرائب —
ثم ترقية الى الوظائف التالية وفقا لترتيب اقدميته بين زملائه .

(فتوى ٢٩٦ في ١/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

الغاء مجرد - تنفيذه - صدور حكم بالغاء قرار ادارى الغاء مجردا -
اثره - اعادة الحالة الى ما كانت عليه واسترداد سلطتها في اصدار قرار
جديد في ضوء ما قضت به المحكمة - الحكم بالغاء ترقية مدرسين
بالجامعة الى اساتذة مساعدين لعدم استيفائهم الحدد الواجب انقضاؤها
للترقية - تنفيذ الحكم يوجب الغاء القرار المشار اليه واصدار قرار بترقيتهم
من تاريخ استكمال المدة التي اشار اليها الحكم - اثر ذلك على قرارات
الترقية الى درجة استاذ السابق صدورها - اعتبارها غير مستندة الى
اساس سليم الا اذا توفرت بشأنها المدة المشترطة قانونا مهسوبة من تاريخ
الترقية الى استاذ مساعد على الاساس الذي قرره الحكم .

ملخص التمسوى :

ان الحكم بالغاء قرار ادارى الغاء مجردا يعيد الحالة الى ما كانت عليه
قبل صدوره ويعود لجهة الادارة سلطتها في اصدار قرار جديد على ضوء
ما قضت به المحكمة في حكمها الصادر بالالغاء .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم
١٦١٠ لسنة ٥ قضائية ان المحكمة اقامت قضاءها بالغاء ترقية الاساتذة
المساعدين المشار اليهم على عدم استيفائهم الحدد الواجب انقضاؤها في
الدرجة السابقة او من تاريخ الحصول على المؤهل قبل الترقية لوظيفته
استاذ مساعد ومن ثم يتعين ان يكون تنفيذ هذا الحكم على ضوء
ما اقامت عليه المحكمة قضاءها وذلك بالغاء القرار الصادر في ١٩
من يونية سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم في
٣١ يونية سنة ١٩٥١ بترقيتهم الى وظائف اساتذة مساعدين واصدار
قرار بترقيتهم الى هذه الوظائف من تاريخ استكمال كل منهم المدة التي
اشار اليها الحكم .

ومن حيث أن ترقية الدكتور . . . الذى رقى الى وظيفة استاذ فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ انما هى مقربة على ترقية الى وظيفة استاذ مساعد بتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٥١ هذه الترقية التى قضى بالغاها بالحكم المشار اليه مما يجعل الترقية الى وظيفة استاذ غير مستندة الى أساس سليم اذ ما كان يجوز ترقية اليها الا من تاريخ انقضاء المدة التى اشترطها القانون محسوبة من تاريخ ترقية الى وظيفة استاذ مساعد على الأساس الذى قرره الحكم المشار اليه .

اما فيما يتعلق بالدكتور فانه لما كانت الجامعة قد قررت اعفائه من شرط الحصول على درجة الدكتوراه عند تعيينه فى وظيفة مدرس استنادا الى الرخصة الاستثنائية المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ فى شأن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ولكتفاء بالأجازات العلمية الأخرى التى اعتبرتها كافية وبذلك يكون قد توافرت فيه الصلاحيات من حيث مؤهله لوظائف هيئة التدريس وليس ثبت ما يمنع من ترقية الى وظيفة استاذ مساعد بمعد استكمال مدة الأربع سنوات اللازم تضاؤها فى وظيفة مدرس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن تنفذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٦١٠ لسنة ٥ قضائية بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٩ يقتضى :

١ - إلغاء القرار الصادر من مجلس جامعة القاهرة فى ١٩ من يونية سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم فى ٣١ من يونية سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من ترقية الدكتور . . . الى وظائف استاذة مساعدين .

٢ - اصدار قرار بترقيتهم الى هذه الوظائف كل من تاريخ استيفائه شرط الحد الواجب توافرها للترقية الى وظيفة استاذ مساعد .

٣ - إلغاء ترقية الدكتور . . . الى وظيفة أستاذ المترتبة على ترقيته الى وظيفة أستاذ مساعد المقضى بالغائها بالحكم سالف الذكر واصبح قرار جديد بترقيته الى وظيفة أستاذ من تاريخ استيفاء المدة بعد ترقيته لوظيفة أستاذ مساعد تنفيذا للحكم المشار اليه .

٤ - ترقية الدكتور . . . الى وظيفة أستاذ مساعد من تاريخ استكمال شرط المدة استفادا الى الاجازات العلمية التى اعتبرت كافية عند تعيينه فى وظيفة مدرس .

(نئوى ٨٧٦ فى ١٩٦٧/٦/٢٦)

قامسة رقم (١٩١)

المبدأ :

ترقية - حكم بالالغاء المجرد (الكليل) - بحجية تنفيذه - الرئى على القرارات المترتبة على القرار الملغى - الغالها دون حاجة الى الطعن فيها استقلا او الى نص صريح فى الحكم على ذلك .

ملخص التمسوى :

ان حكم الالغاء المجرد يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملغى ، فتلغى القرارات او المراكز القانونية التى ترقبت عليه ، وذلك دون حاجة الى الطعن فى هذه القرارات استقلا خلال المواعيد المحددة قانونا ودون حاجة الى النص صراحة فى الحكم على الغائها ، وبذلك ينفسح المجال أمام الوزارة لاعادة بناء المراكز القانونية الملغاة بناء يتفق واحكام القانون ، فتعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى فى ضوء المركز القانونى الذى يكتسبه الموظف فى الدرجة الثانية التى اعيدت ترقيته اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقية الجديدة ، ويترقب على ذلك ان تاريخ القرار الذى يعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى لا يرتبط بتاريخ

القرار السابق اصداره بالترقية اليها ، فقد يستحق الموظف الترقية الى الدرجة الاولى اعتبارا من تاريخ القرار السابق او في الفترة بين هذا التاريخ وبين تاريخ صدور الحكم بالالغاء وقد لا يلحقه الدور في الترقية الى الدرجة الاولى وهذا كله تبعا لتحديد مركزه القانوني الجديد في الدرجة الثانية وباعتباره ان هذا المركز هو الأساس الذي يستند اليه في اعادة الترتيبات الى الدرجة الاولى .

(فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

الحكم بالالغاء المجرد (الكامل) كيفية تنفيذه - اثر ذلك على قرار الترقية الملغى والقرارات التالية بترقية الموظفين اللاحق الى ذات الدرجة .

ملخص الفتوى :

ان الحكم الصادر بالغاء قرار الترقية الغاء مجردا يكون تنفيذه على الوجه القانوني بالغاء القرار كاملا وكذلك ما ترص عليه من آثار واعتباره كان لم يكن واعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره ، ويكون هذا الالغاء باثر رجعي يرتد في الماضي الى تاريخ صدور القرار الملغى وعلى الوزارة ان تميد النظر في المراكز القانونية للموظفين الذين ألغيت ترقيةهم بعد مدة طويلة صدرت خلالها قرارات تالية بترقية موظفين آخرين احدث منهم الى ذات الدرجة التي ألغيت ترقيةهم اليها ، وتكون اعادة الترتيبات الملقاة باثر رجعي يرجع الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ صدور الحكم بالفائه على أن يوضع كل موظف من الموظفين الذين ألغيت ترقيةهم في مركزه القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى أصلا وتساوى حالته في الدرجة المرقى اليها على هذا الأساس متى كان دور الترقية يحركه طبقا للقواعد القانونية السليمة دون اعتداد بالقرار الملغى وتاريخ صدوره او القواعد التي صدر استنادا اليها .

وبالنسبة الى من حصل على الحكم بإلغاء القرار فان هذا الحكم لا يكسبه حقاً في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها بل يكون شأنه شأن الموظفين الذين ألغيت ترقياتهم فيوضح في المركز الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .
(فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

ترقية بالاختيار — الحكم بإلغائها الفاء مجرداً — اثره على الترقيات التالية — الحكم بإلغاء قرار الترقية الى الدرجة الثانية بعد اذ رقى بعض من شملهم القرار الى الدرجة الاولى — اثره — وجوب إعادة الترقية الى الدرجة الاولى في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي يعاد ترقينه اليها من جديد — المفاضلة بين من يرقون الى الدرجة الثانية تهيئاً لترقيتهم للدرجة الاولى — اختصاص لجنة شؤون الموظفين بإجرائها .

ملخص الفتوى :

ان مقتضى الحكم بإلغاء قرار الترقية لبعض موظفي الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية بالاختيار — تعد اذ كان بعضهم قد رقى الى الدرجة الاولى — مقتضى ذلك الحكم هو ، كما جاء بفتوى الجمعية العمومية ، إعادة الترقية الى الدرجة الاولى ، على ان يكون ذلك « في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي يعاد ترقينه اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقية الجديدة » ، وبغض النظر عن القرار السابق إصداره بالترقية الى الدرجة الاولى او تاريخ إصداره .
وبذلك تتمين المفاضلة بين من يرقون الى الدرجة الثانية تهيئاً لترقيتهم الى الدرجة الاولى ، فان الاختصاص بإجراء هذه المفاضلة ينمذ بلا جدال

للجنة شؤون الموظفين ، لأن الموظفين من الدرجة الثانية لها فوقها لا يخضعون أصلا لنظام التقارير السنوية (المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ، وعليه يكون من الطبيعي أن يقوم تقدير لجنة شؤون الموظفين بمقام هذه التقارير في تقدير كفاءتهم وصلاحياتهم للوظائف التي يرقون إليها . لأنها بحكم تشكيلها واتصال أعضائها بالمرشحين أقدر على بيان حقيقة أقدارهم وتعرف كفاءتهم .

لكل ما تقدم انتهت الجمعية العمومية في خصوصية الحالة المعروضة الى أنه ليس ثبت ما يمنع لجنة شؤون الموظفين من أن تصدر لتقدير درجة كفاءة الموظف الذي لم يوضع عنه قبل صدور الحركة الملفاة تقرير أصلا ، فإذا كان الموظف قد وضع عنه تقرير ناقص كان لها أن تفسد الناقص فيه ، وذلك تمهيدا لترقيتهم بأثر رجعي من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية أو الى ما فوقها من الدرجات ، أما بالنسبة الى الموظفين الذين وضعت عنهم قبل الترقية الملفاة تقارير مرت بالرئيس المباشر والمدير المحلى ورئيس المصلحة دون أن تعتمد في حينها من لجنة شؤون الموظفين فليس ثبت ما يمنع اللجنة الآن من اعتمادها .
(فتوى ٥١٧ في ١٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

حكم بالفاء قرار بالترقية الفاء مجردا — أثره اعدام هذا القرار وكل آثاره المترتبة عليه واعتباره كأن لم يكن أصلا — مقتضى ذلك بالنسبة الى قرار بالترقية ، أن الدرجات التي كان يشغلها الموظفون الذين ألغيت ترقياتهم تصبح شاغرة — مع ذلك ، فالحكم بالإلغاء المجرى لا يكسب الطاعن حقا في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها — التزام الإدارة بإزالة القرار بأثر رجعي من تاريخ صدوره ، والتزامها أيضا بإعداد الترقيات من جديد على الوجه القانوني السليم الذي أوضحه حكم الإلغاء في حيثياته .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة بالنسبة للأحكام الصادرة بالإنهاء انها تحوز حجية مطلقة يحتج بها في مواجهة الكافة وتتعدى طرعى الدعوى الى الغير . وفي هذا تنص المادة ٢٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن « تسرى في شأن الأحكام جيعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به ، على ان الأحكام الصادرة بالإنهاء تكون حجة على الكافة » . وهذه الحجية المطلقة هي نتيجة طبيعية لاعدام القرار الإداري في دعوى هي اختصام له في ذاته .

والحكم الصادر بإنهاء قرار إداري قد يكون شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره ، أي يترتب عليه اعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالإنهاء المجرد أو الكامل وقد يقتصر على اثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيكون الإنهاء نسبيا أو جزئيا .

وكثيرا ما تكون حالات الإنهاء النسبي أو الجزئي في القرارات الفردية المتخذة بالوظائف العامة لا سيما قرارات التعيين والترقية . فقد تصدر الإدارة قرارات بتعيين أو بترقية بعض الموظفين مع وجود من هم أحق منهم بالتعيين أو الترقية . ففي هذه الحالة تكون مصلحة الطامن لا في إلغاء تعيين أو ترقية الموظف المطعون في تربيته أو تعيينه وانما في أن يعين أو يترقى هو . ويصدر الحكم في تلك الحالة بإنهاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطامن في التعيين أو الترقية . أي ان الإنهاء يقتصر على اثر معين من آثار هذا القرار هو تخطي الطامن في التعيين أو الترقية ولا يشمل عملية التعيين أو الترقية في ذاتهما ولذلك فهو لا يتناول القرار المطعون فيه بمرته .

وهنا تكون الإدارة بالخيار بين الإبقاء على القرار المطعون فيه وتصحيح الوضع بالنسبة للطامن أو إلغاء هذا القرار في الخصوص الذي حدده الحكم اذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . . بمعنى انه اذا كانت هناك درجات خالية تسمح بتعيين أو ترقية الطامن

دون المساس بالمطعون في تعيينه أو ترقيته فلها أن تبقى على القرار المطعون فيه وتعين أو ترقى الطاعن على الدرجة التالية مع ارجاع التعميته فيها الى تاريخ صدور القرار المحكوم بالفائه . اما اذا لم تكن ثمة درجات خالية وقت تنفيذ الحكم فلا مناص من تنفيذ من الفاء تعيين أو ترقية الموظف الذى سباه الحكم أو آخر المرتقين أو المعينين بالقرار المطعون فيه وتعيين أو ترقية الطاعن محله .

أما الالفاء المجرى أو الكامل فيتناول القرار جسيمه بكل أجزائه وآثاره . ذلك أن البطلان الذى يؤدى الى الفاء هذا القرار أنها يعيب القرار في ذاته . وهنا يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالالفاء أن يضى القرار المحكوم بالفائه كان لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جسيما من هذا الالفاء لأن القرار لم يعد موجودا أو قابلا للتنفيذ .

وبناء على ذلك فإنه يترتب على صدور حكم بالفاء قرار بالترقية الفاء مجردا اعدام هذا القرار جسيمه وكل آثاره المترتبة عليه واعتباره كان لم يكن وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار الملغى على اعتبار أنه لم يصدر أصلا .

وهنا نلتزم الإدارة بإزالة هذا القرار وجبوع ما ترتب عليه من آثار يائر رجعى من تاريخ صدوره حتى وقت الحكم بالفائه . وبالتطبيق لذلك اذا حكم بالفاء قرار الترقية الفاء مجردا فإن الدرجات التى كان يشغلها الموظفون الذين ألغى قرار ترقيةهم تصبح شاغرة . وهذا لا يعنى أن الحكم بالالفاء المجرى يكسب الطاعن حقا في الترقية الى الدرجة التى ألغيت الترقية التى كان هو الحال في الالفاء النسبى . بل يكون شأن الطاعن هو شأن الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم من ناحية وضمه في المركز التراتبى الذى كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

ومن حيث أن الحكم الصادر في الحالة محل البحث قد قضى بالفاء القرار الصادر في ١٩٦٧/١/٢٠ بالترقية من الدرجة الثالثة الى الدرجة

الثانية الغاء مجردا فمن ثم يتطلب الأمر الغاء كل اثر لهذا القرار بحيث لا يسوغ بعد ذلك اصدار قرار آخر لا يخرج في مضمونه عن القرار الملغى اذ ان هذا الاجراء يتعارض مع حجية الحكم ويتساوى في حقيقة الامر وواقعه مع عدم تنفيذه ، وانما يتعين على الوزارة امسالا للقاعدة العامة في تنفيذ احكام الالفاء المجرد وحسبها اشارة الحكم المشار اليه صراحة - ان تعيد اختياريها على الاساس الذي حدده القانون للترقية بالاختيار .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الشأن بلن بعض من شملهم القرار الملغى قد احيل الى المعاش كما اوردت الوزارة لان الامر يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه على اساس عدم صدور القرار المحكوم بالفائه .

وبالمثل فانه لا يسوغ الاحتجاج بما ارتاتته لجنة شئون العاملين بالوزارة على نصوصها هو ثابت من اوراق الموضوع من ان احدا لن يستفيد من تنفيذ الحكم على النحو المتقدم اذ انه بغض النظر عما اذا كانت الاعداد من تنفيذ الحكم الصادر بالالفاء المجرد تعد شرطا لازما لاجراء هذا التنفيذ ام انها ليست كذلك ، فان تنفيذ حكم الالفاء في الحالة المعروضة تنفيذا سليما يحقق في اقل القليل مصلحة الطاعن اذ على الرغم من عدم ترقيته كنتيجة حتمية لصدور الحكم بالالفاء فان من شأن تنفيذ هذا الحكم ان تلغى ترقيات من شملهم القرار ، وبالتالي يعود هؤلاء الى الدرجة الثالثة بالقدمية لاحقة على اقدمية الطاعن فيها .

ومن هنا فانه يمكن القول بلن القرار المحكوم بالفائه كما اعطى حقوقا لغير اصحابها اثر بحقوق مشروعة لغيرهم . وليس من شك في ان اعادة الحقوق الى ذويها اولى بالرعاية والحماية من الابقاء على مركز اعطى لغير مستحقه .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان مقتضى صدور الحكم بالغاء قرار الترقية الصادر في ١٩٦٧/١/٢٠ الغاء مجردا اعدام كل اثر لهذا القرار من يوم صدوره بحيث تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار وتعيد جهة الادارة اجراء الترقيات من جديد على الوجه القانوني السليم الذي اوضحه الحكم في حيثياته .

(ملف ١٩/٢/١٨ - جلسة ١٩٧١/٣/٣١)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

صدور قرار بترقية بعض العاملين بأحدى الجهات - قيام البعض الآخر بالظعن على هذا القرار وصدور عدة أحكام بعضها بإلغاء الفاء مجردا ، وبعضها بإلغاءه فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية ، والبعض الآخر برد أقضية المدعى الى تاريخ القرار المطعون فيه - ثبوت أن عدد الدرجات الخالية التي تمت الترقية عليها بموجب ذلك القرار يقل عن عدد المدعى الذين صدرت هذه الأحكام لصالحهم باعتبار أن الترقية كانت قد تمت بالإختيار - قيام الجهة الإدارية وهي بصدد تنفيذ هذه الأحكام بإلغاء القرار المشار اليه بكماله وإعادة إصدار حركة الترقيات من جديد - صحة هذا الإجراء - ثبوت أن القرار الجديد قد فرق بين من صدرت لصالحهم أحكام بالإلغاء المجرد أو النسبي وبين من صدرت لصالحهم أحكام برد الأقضية الى تاريخ القرار الملغى مع ادخال الفريق الأول في المناظرة عند إعادة الترقية بالإختيار مع المطعون في ترقيتهم بينما ردت الأقضية بالفعل الى تاريخ الفريق الأول بالنسبة للفريق الثاني دون أن تدخله في هذه المناظرة - بطلان القرار في هذه الحالة - أساس ذلك أن الحكم الذي يصدر من القضاء الإداري برد الأقضية الى تاريخ القرار المطعون فيه متى كان صادرا في دعوى إلغاء وليس في دعوى تسوية يتطوى على إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية ولا يعتبر المدعى مرقى بذات الحكم الصادر لصالحه والا لكان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل جهة الإدارة في اختصاصاتها لا بد من صدور قرار إداري جديد ينشئ المراكز في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ليس من المتمعن ترقية جميع من حكم لصالحهم بغض النظر عن مدى أحقيتهم في الترقية من عدمها بل لا بد وقد قال عدد المحكوم لصالحهم عدد المرقين من إلغاء جميع المراكز القانونية غير السلبية التي توفرت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية حتى ينال كل عامل ما كان يستحقه بصورة عاجية لو لم ترتكب هذه المخالفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن القرار الصادر في ١٩٥١/١٢/١٧ قد تضمن ترقية ٣٣ موظفا الى الدرجة الخامسة الفنية بالإختيار ومن بينهم المدعى وقد صدرت عدة أحكام من القضاء الإداري في شأن هذا القرار بعضها بإلغاء الفاء مجردا وبعضها بإلغاءه فيما تضمنته

من تخطى المدعى فى الترقية ويعرضها برد اقدمية المدعين الى تاريخ القرار المطعون فيه. وقد فاق عدد المدعين الصادر لصالحهم هذه الأحكام عدد الدرجات الخامسة التى تحت الترقية إليها بالاختيار بموجب القرار المذكور ومن ثم فإن الجهة الادارية تكون قد أصابت اذ رأت عند تنفيذ هذه الأحكام الفاء القرار المحكوم عليه بالفائه بأكمله واعادة اصدار الترقيات من جديد الا أنها وهى بصدد تنفيذ هذه الأحكام وقد فرقت بين من صدرت لصالحهم أحكام بالانفاء المجرى او النسبى وبين من صدر لصالحهم أحكام برد الاقدمية الى تاريخ القرار الملغى ورات أن تدخل الفريق الأول فى المفاضلة عند اعادة الترقية بالاختيار مع المطعون فى ترقيتهم بينما ردت الاقدمية بالفعل الى تاريخ القرار بالنسبة للفريق الثانى دون أن تدخله فى هذه المفاضلة لأنها تكون قد أخطأت ذلك انه من المسلم أن الحكم الذى يصدر من القضاء الادارى برد الاقدمية الى تاريخ القرار المطعون فيه متى كان صادرا فى دعوى الفاء وليس فى دعوى تسوية فانه ينطوى على الفاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية وغاية ما هنالك انه متى رقى المدعى بعد القرار المطعون فيه فان مصلحته تقتصر على رد الاقدمية الى هذا القرار وحدها ولا يفر ذلك من طبيعة الدعوى من حيث كونها دعوى الفاء فتصبح دعوى تسوية واذا كان من المسلم أن الحكم الصادر فى دعوى الانفاء ليس من أثره أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم برقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة طول المحكة محل الإدارة فيها هو من اختصاصها بل لابد من صدور قرار ادارى جديد ينشئ المراكز القانونية فى هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكة فانه ليس من المتعين اذا ما قضت المحكة برد اقدمية المحكوم لصالحه فى دعوى الفاء الى تاريخ القرار المطعون فيه أن يرقى بموجب هذا القرار بفض النظر عن احقته فى الترقية من عجمها بل لابد وقد فاق عدد المحكوم لصالحهم عدد المرقين الى الدرجة الخامسة الفنية من الفاء جميع المراكز القانونية غير السلبية التى ترتبت على صدور القرار الذى وقعت فيه المخالفة القانونية وذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى حكم الانفاء ما كان يستحقه بصورة عاديه لو لم ترتكب هذه المخالفة ولو اقتصر التنفيذ

بالنسبة لن قضي لصالحهم برد الالقدمية على ردها الى تاريخ القرار المطعون فيه دون اخلالهم في المنازعة لادى ذلك الى تخلف الآخرين سواء من صدرت لصالحهم احكام او من كانوا من المطعون في ترقيةاتهم على وجه يخالف الاسباب التي بنى عليها الحكم قضائه وحازت حجية الشيء المحكوم فيه ويخالف بالتالي الالوضاع القانونية السلية .

ومن حيث انه لا وجه بعد ما تقدم للقول بما ذهب اليه تقرير الطعن من ان قرار ١٩٥٨/٥/٢٩ قد اصطفى الالقدم في مجال الترقية بالاختيار ومن ثم يحل على الصحة ذلك لان الثابت ان قرار ١٩٥١/١٢/١٧ قد تضمن شغل ٣٣ درجة خامسة بالترقية اليها بالاختيار من بين موظفي الدرجة السادسة ومن ثم ملا يسوغ لجهة الادارة عند اعادة اصدار هذا القرار من جديد ان تعود الى اجراء الترقية بالالقدمية او تصطفى الالقدم في مجال الترقية بالاختيار بمعد ان افضحت عن ارادتها في الترقية بالاختيار من قبل ومن المسلم ان ولاية الترقية في ظل القواعد القانونية المعمول بها قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تنفوه هيئة الادارة مع مراعاة الالقدمية ولكن الادارة اذ قدرت ان تجعل نسبة للالقدمية مع الصلاحية ونسبة للاختيار فان عليها عند اعمال الاختيار ان ترقى اكثر الموظفين كفاية من واتع التقارير السرية باعتبارها المعبرة عن مدى كفاية الموظف حتى ولو كان هو الالحدث .

ومن حيث انه لا وجه كذلك للقول بان الفاء ترقيةات عام ١٩٥١ اكثر من مرة واعادة اجرائها من جديد قد يؤدي الى اضطراب الالراكر القانونية للموظفين على مدى سنوات طويلة ذلك لان المناط في استقرار هذه الالراكر بصفة نهائية ان تلتزم الجهة الادارية الالوضاع السلية في تحديد هذه الالراكر بان تكون قراراتها في هذا الشأن على سنن من القانون وهديه .

(طعن ٨٠٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤)

(ملحوظة في نفس المعنى — طعن رقم ٣٩٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤) .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

صدور قرار بتعديل أتعديات بعض العاملين ثم إلغاء هذا القرار إلغاء مجردا بحكم نهائي - قيام جهة الإدارة بإجراء حركة ترقية تالية اعتمادا على الأتعديات التي حكم بإلغاء القرار الصادر بها إلغاء مجردا تنوعا بالمراكز القانونية التي تحققت لهؤلاء العاملين - بطلان حركة الترقية لفساد الأساس الذي قامت عليه فضلا عن انطوائها على إهدار لحجة الأحكام القضائية النهائية التي تسو على اعتبارات النظام العام ذاتها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطاعة تقول أنها تبنى طمعا على سببين الأول :
أنه لما كان تنفيذ الإلغاء المجرد للقرارين رقمي ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ يقتضي الحكمين الصادرين في الدعويين رقم ٣٢٨٨ و ٣١٩٠ لسنة ١٩٦٤ في يترتب عليه سحب وتعديل ترقية مائة من العاملين بوزارة الحربية فقد لجأت إلى وضع حل يتلاءم مع تنفيذ الأحكام ومع الاحتفاظ للعاملين الملغاة تسوياتهم وترقياتهم بموجبها بمرتباتهم مراعاة لهم من النواحي الإنسانية والاجتماعية فعرض الأمر على وزير الخزانة وشكلت لجنة من إدارة التشريع المالي بها وجهاز الموازنة العامة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة الحربية وانتهت في تقريرها إليه إلى تنفيذ الأحكام على أن تصدر قانونا بالاحتفاظ للعاملين المشار إليهم بالمرتبات التي وصلوا إليها استنادا إلى التسويات والترقيات الملغاة وهكذا فإن جهة الإدارة جارية فعلا في اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام وليس هناك تقصير منها كما ذكر الحكم وإن كان هناك تراخ في الوقت فمرجعه ما تتطلبه الطبيعة الخاصة التي يشتمل بها تنفيذ أحكام الإلغاء المجرد من إجراءات مطولة لما لها من آثار بعيدة المدى على مراكز العاملين الذين سيعاد النظر في ترقياتهم وتسوياتهم » ولذا فإن الحكم المطعون فيه جانب الصواب فيها قرره من أن جهة الإدارة ممتعة أو متراخية في التنفيذ لأن هذا استخلاص غير سائغ والثاني : أن القرار المطعون فيه لم يشمل أحدا من العاملين السابق

تسوية حالاتهم بالقوانين ١٢٥٠ و ١٢٥٧ لسنة ١٩٦٤ ، فلا مصلحة للطعون ضده في الطعن عليه لأنه لن يترتب على الغائها أى أثر أو تغيير في أقدميته .

ومن حيث أنه من السبب الأول فهو موجب لتأييد الحكم المطعون فيه لا نقضه لأنه دليل صحة ما انتهى اليه الحكم . لأسبابه الصحيحة في الواقع والقانون من بطلان القرار المطعون فيه إذ اتخذ على أساس أقدميات رتبها قرارات غير مشروعة قضى نهائيا بالغائها بحكمين نهائيين لم تنفذها جهة الادارة بل مضت في اصدار قرارات تالية بالترقية اعضاءا عليها استمرارا منها في ابقاء ما نشأ عنها من مراكز قانونية غير مشروعة ولما ترتب عليها من آثار وهو ما يصم قراراتها هذه بعيب مخالفة القانون لفساد الأساس الذي قامت عليه فضلا عن انطوائها على اهدار حجية الأحكام القضائية النهائية وهي عنوان الحقيقة ونسبو على اعتبارات النظام العام ذاتها وتنفيذها محتم واجب على جهة الادارة فلا يجوز لها أن تمتنع عنه وتمتعه ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وهي في واقع الدعوى سلكت الطريقين حيث انها لم تنفذ الأحكام ، على ما هو ثابت من تقرير الطعن ايضا وتصرفت باصدارها القرار المطعون فيه على ما يخالف مقتضاها إذ هو مبنى بدوره على عدم انفاذ آثار الأحكام . وما قدمته في تقرير الطعن تمليلا لمسلكتها هذا غير مقبول فلا هو يبرر قرارها المطعون فيه او يصلح سببا لطعننا على الحكم بالغائه إذ أن مصلحة الموظفين المستفيدين من التسويات والترقيات المقضى نهائيا بالغائها في ابقاء بعض آثارها هي مصلحة غير مشروعة لا اعتبار لها قانونا ومراعاتها بالسمى الى تحقيقها على نحو ما تالت جهة الادارة خطأ منها وهي بذاتها مخالفة جسيمة للقانون لما تقدم بيانه ولما فيها من خروج على المصلحة العامة التي تقتضى نفاذ احكام القوانين ورعاية اصحاب الحقوق المشروعة وفقا لها بايفائهم على ما قضت به الاحكام النهائية منها وهو ما يستوجب تنفيذ الأحكام لا التحايل عليها .

ومن حيث أنه عن السبب الثانى لأن الحكم المطعون فيه يبين نص الموظفين الاحدث من الطعون ضده ولم تقدم الطاعنة ما يخالفه ولا يصح

لها أن تبني طعنها على مجرد قولها المرسل اليهم بعدم صحة ذلك دون ايضاح أو دليل . هذا الى أنه يكفى لالفاء القرار مجرد ابتلاؤه على اساس القرارات المقتضى بالغائها لفساد ترتيب الاقدييات من اصله وما يترتب عليها من الترتيبات لتمدى البطلان الى كل قرار مرتب عليها . ويكفى لاجابة المطعون ضده الى الفاء القرار مجرد مصلحته المحتملة في ان تدركه الترتيبات عند اعادتها على الاساس الصحيح .

(ملعن : ٩٨٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

صدور حكم بالفاء القرار الصادر بترقية بعض العاملين الفاء مجردا — قيام الجهة الادارية باصدار قرار جديد بحركة الترتيبات — تنفيذ الحكم — الفاء المجرى — القرار الجديد لا يعتبر من قبيل العمل المادى المنفذ للحكم او قبيل التسويات — اعتبار القرار الجديد قرارا اداريا يتقيد الطعن فيه بمواعيد الفاء — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من شأن هذا الحكم وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ان يزعزع جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار الذى وقعت فيه المخالفة القانونية والمقتضى بالغائه كليا وذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى الحكم — ما كان يستحقه بصورة مادية لو لم ترتكب هذه المخالفة اذ الحكم يلغى القرار الفاء كليا ومن اثره تصحيح الاوضاع بالنسبة الى الترقية للدرجة التى يتعلق بها القرار الملغى والادمية فيها وبالنسبة الى القرارات التالية مما يتاثر حتيا بالغائه ما دامت الترتيبات فيها جميعا مناطها صدور فى ترتيب الادمية اذ ان كل قرار بها ما كان لوجود لو لم يكن القرار

الملف قائما بإثارة من حيث وضع ذى الشأن فى الدرجة الواردة به وبأقدميته فيها وعلى ذلك فإن جميع المراكز التى بمسها الحكم بالفائز زعزعا ويجب إعادة تنظيمها على مقتضى ذلك ومنها فى واتع حالة المطعون ضده نقله عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد نقل الموظفين الموجودين بالخدمة الى درجات القانون الاول — الى الدرجة السادسة اذ انه لا يلغىها كنتيجة مباشرة للحكم اذ تعود أقدميته فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٩٦٢/١٠/٣٠ تاريخ ترقيته لها بالقرار رقم ١٧٠٧ لسنة ١٩٦٢ بدلا من ١٩٥٧/١١/٣٠ التى ارتفعت اليها وفقا للتعديل الذى تضمنه القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الملف بمقتضى الحكم الفاء كليا وعلى هذا ينقل الى الفئة السابعة لا السادسة وبما تنعم ترقيته الى الفئة الخامسة بالقرار رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأنها لاكثر من درجة وحقه اذن وبإعارة وضعه الصحيح أن يرى الى الفئة السادسة فى ١٩٦٩/١/١ وهذا ما اتبعه القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٤ وهو وان جاء تنفيذا للحكم الا أنه قرار ادارى بالمعنى الصحيح انفذت به الإدارة ما قضى به الحكم من الفاء كلى للقرار ثم أعادت تنظيم الوضع على الاساس الذى حدده بتحديد الإقتنيات فى الدرجة السابقة على الدرجة التى تعلق بها الالغاء وفقا لما تم له بإجراء الترقية فيها وبما يعلوها على أساس ما كان ينتهى اليه الحال لو ساررت الأمور سيرها الطبيعى الصحيح ولم يصدر القرار الملف قط والذى كسان نساد الإقتنيات التى اعتمد عليها بما تعلقت به من ترقيات هو الموجب لإبطاله وغير سائغ مع هذا ولا سديد فذل الحكم المطعون فيه أن ذلك يعد من قبيل العمل السادى أو التسويات للترقيات وتحديد الإقتنيات ابتداء عمل ادارى وكذلك إعادة اجرائها من جديد على أساس مقتضى حكم الالغاء وهذا ما يقتضى ترتيب كل النتائج التى تترتب على هذا القرار الجديد وعلى الاخص من حيث اعتبار المنازعة فيه طعنا بالالغاء يتقيد حتما بمبطله ..

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

الحكم بإلغاء قرار الترقية — الإلغاء الكامل والجزئى — كيفية تنفيذ الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الترقية .

ملخص الحكم :

أن الحكم بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع اجزائه وهذا هو الإلغاء الكامل وبذلك يعتبر القرار كله كأن لم يكن وتمحى آثاره من وقت صدوره بالنسبة الى جميع المرتقين وقد يكون جزئيا منسبا على خصوص معين فيحدد مداه بهذا الخصوص على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء فإذا كان قد انبنى على أن أحدا قد تخطى من كان دور الإقدمية يجعله محتسبا فى الترقية قبل غيره من يليه ثم النفى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور فى هذه الترقية فيكون المدى قد تمدد على أساس إلغاء ترقية التالى فى ترتيب الإقدمية أو بالآخرى آخر المرتقين فى القرار ما دام منطاط الترقية هو الدور فى ترتيب الإقدمية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى فى دوره وبأن ترجع اقدميته فى هذه الترقية الى التاريخ المعين لذلك فى القرار الذى النفى جزئيا على هذا النحو أما من النفى ترقيته فيعتبر ، وكأنه لم يرق فى القرار. الملقى .

(ملعن ١٠٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع اجزائه وقد يكون جزئيا منسبا على خصوص معين — تحديد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء .

(م — ١٧ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

عند تنفيذ حكم الالفاء يكون تنفيذه موزونا بميزان القانون في جميع النواحي والاثر وذلك وضعا للامور في نصاها السليم ولعدم الاخلال بالحقوق او المراكز القانونية بين ذوي الشأن مع بعض والحكم الصادر بالالفاء قرار ترقية قد يكون شاملا لجميع لمجرائه وبذلك ينعدم القرار كله ، ويعتبر كان لم يكن بالنسبة الى جميع المرتبين وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين فيحدد بداه على مقتضى ما استهدفه حكم الالفاء فاذا كان قد اتبنى على ان احدا من كان دور الاقدمية يجعله يحقا في الترقية قبل غيره ممن يليه فالفى القرار فيها تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية فيكون دور المدمي قد تحدد على اساس الفاء ترقية التالى في ترتيب الاقدمية ووجوب ان يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره بان يرجع اقدميته في هذه الترقية الى التاريخ المعين لذلك في القرار الذى الفى الفاء جزئيا على هذا النحو اها من الفيت ترقيته فيعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى .

(طعن ٥٦٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

تنفيذ حكم بالالفاء النسبى — الفاء القرار فيها تضمنه من التخطى في الترقية — ليس من مقتضاه ارجاع اقدمية المتخطى الى وقت صدوره اذا تبين ان الاحكام الصادرة بالالفاء النسبى تزيد على عدد الدرجات المرقى اليها وانها اشارت في اسبابها الى هذا الالفاء لا يستتبع الترقية من تاريخ صدور القرار المطعون فيه ما لم يسفر التنفيذ عن الإبقاء على من يلى الطاعن فيه في الاقدمية .

ملخص الحكم :

ما لثاره الطاعن من أن من مقتضى الفاء القرار الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الخامسة

ارجاع اقدميته فيها الى وقت صدور القرار المطعون فيه — هذا القول غير صحيح بعد ان تبين ان الاحكام الصادرة بالالغاء النسبى تزيد عن عدد الدرجات المرقى اليها فى القرار السالف الذكر ، وبالتالي ينهار القرار المذكور بعد ان أصبح الإبقاء على أى ترقية فيه مستحيلا ، وهو ما لم يفت الحكم الصادر للمدعى ولكل من زملائه بالغاء القرار الغاء نسبيا حيث اشارت تلك الاحكام فى أسبابها الى ان الغاء القرار نسبيا لا يستتبع الترقية الى الدرجة الخامسة من تاريخ القرار المطعون فيه ما لم يسفر تنفيذ الحكم الصادر بالالغاء على الإبقاء على من يلى الطاعن فيه فى الاقدمية ..

(طعن ١٠٣٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الحكم الصادر بالغاء ترقية قد يكون شاملا وقد يكون جزئيا —
صدور الحكم بالغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى رافع الدعوى —
اعتبار من الفيت ترقيته وكأنه لم يرق فى القرار الملغى .

ملخص الحكم :

ان الحكم بالغاء ترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه ، وبذلك ينعدم القرار كله ، ويعتبر كأنه لم يكن بالنسبة لجميع المرقين ، وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص معين ، فيحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء . فاذا كان قد انبنى على أن أحدا من كان دور الاقدمية يجعله محقا فى الترقية قبل غيره من يليه فالغى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الدور فى هذه الترقية ، فيكون المذى قد تحدد على أساس الغاء ترقية القالى فى ترتيب الاقدمية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى فى دوره ، وبأن ترجع اقدميته فى هذه الترقية الى التاريخ المعين لذلك ، فى القرار الذى ألغى جزئيا على هذا النحو . أما من الفيت ترقيته فيعتبر وكأنه لم يرق فى القرار الملغى .

(طعن ١٦١١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/١٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

صدر الحكم بإلغاء قرار الترقية فيها تضمنه من تخطى رافع الدعوى - صدور قرارات أخرى بالترقية قبل النطق بالحكم - كيفية تنفيذ حكم الإلغاء إذا كان من ألغيت ترقيته يستحق الترقية بدوره في أول قرار - إلغاء ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار الأسبق وذلك بغیر حاجة للطعن من جانب احدهم بالإلغاء في أى من القرارات الصادرة بين تاريخ القرار المحكوم بإلغائه وبين صدور حكم الإلغاء وتنفيذه .

ملخص الحكم :

إذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية المطعون فيه فمبسا تضمنه بن تخطيه فيها ، وكانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء ، وكان من ألغيت ترقيته يستحق الترقية بدوره في أول قرار ، فإن وضع الأمور في نصابها السليم يقتضى أن يرقى المذكور في أول قرار تال بحسب دوره في ترتيب الإقدمية بالنسبة الى المرتبين في هذا القرار التالى ، وهكذا بالنسبة الى سائر القرارات الأخرى الصادرة بعد ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يستتبع إلغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار ففى الفصوص الذى انبنى عليه الحكم المذكور وعلى الأساس الذى أقام عليه قضاءه ، فإن أثر هذا الحكم يقتضى تصحيح الأوضاع بالنسبة الى القرارات التالية ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه ، ما دامت الترتيبات فيها جميعا مناطها الدور في ترتيب الإقدمية عند النظر في الترقية ، فيترتب على تنفيذ حكم الإلغاء أن تلغى ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار الأسبق ما دام دوره في الإقدمية يسمح بترقيته في أول قرار تال ، مع استناد تاريخ ترقية كل من المذكورين الى التاريخ المعين في القرار الذى كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الأساس يستقر الوضع على إلغاء ترقية آخر المرتبين في آخر قرار ، وذلك كله دون حاجة الى الطعن من جانب احد من هؤلاء بالإلغاء في أى من القرارات الصادرة خلال المدة من تاريخ صدور القرار الاول

المحكوم بالفائه حتى تاريخ صدور الحكم التاضى بهذا الالفاء وتنفيذه ،
اذ ان من شأن هذا الحكم أن يزعرع جميع المراكز القانونفة ففر السلطفة
الفر ترطف على صدور القرار الذى وقعت ففه المخالفة القانونفة ، وذلك حتى
فئال كل موظف - نطفة لإعادة تنظم هذه المراكز على مقضى الحكم
- ما كان فستحقه بصورة عاففة لو لم ترتكب هذه المخالفة ، اذ لو اقصر
التنفف على الفاء ترطفة آخر من رفى فى القرار المحكوم بالفائه دون المساس
بالقرارات التالية المرفة ففله لا فبنى على ذلك تخلف هذا الموظف الذى
سفى أن انجفت ففة الادارة الى ترطفه ورقفه بالفعل الى ما بعد زملائه
الاففف منس فى ترطف الافففة من رقا بهذه القرارات على الرغم مما
شابهها من عفف ، الامر الذى فئالى الاوضاع الادارفة السلطفة .

(طعن ١٦٥ لسنة ٢ قى - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

قاصفة رقم (٢٠٢)

البفا :

الحكم الصادر بالفاء ترطفة فف من اثره أن فففر المحكوم لصالفه
مرقى بذات الحكم - لا فف من صدور قرار ادارى ففف - فففى للفففة أن
تففر للادارة وقتا معفنا لافراء هذه الترطفة ففها وفف من الدرجات الشافرف
سلطفة الادارة التففرفة فى ذلك .

ملفف الحكم :

اثر حكم الالفاء هو اءدام القرار الملقى فى الفصوص الذى فففره
الحكم بحسب ما اذا كان الالفاء شاملا أو جزفيا ، وففى من اثر الحكم
أن فففر من صدر لصالفه مرقى بذات الحكم ، والا كان ذلك بمشابة طول
المفكة محل الادارة فى عمل هو من مسفم اءصاصها ، بل لا فف من صدور
قرار ادارى ففف فففىء المراكز القانونفة فى هذا الشأن على مقضى
ما قففت به المفكة . وففى للفففة أن تلزم ففة الادارة بافراء الترطفة فى
وقت معفن ففها وفف من الدرجات الشافرة ، اذ لا فملك المفكة أن تنصب
نففسها مكان الادارة فى تففر ملافمة افراء أو ففم افراء الترطفة فى تاريخ

معين ، وهي ملائمة تستغل جهة الادارة بالترخيص في تقديرها بحسب ظروف الاحوال ومقتضيات الصالح العام وحاجة العمل باعتبار ذلك من مناسبات اصدار القرار الاداري .

(طعن ١٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

صدر الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطي رافع الدعوى -
كيفية تنفيذ هذا الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطي رافع الدعوى
بالترقيسة .

ملخص الحكم :

إذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطيه في الترقية ، وكأنت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء ، وكان من الغيت ترقينه بالحكم المذكور يستحق الترقية بدوره في أول قرار ، فإن وضع الأمور في نصابها السليم يقتضي أن يرقى المذكور في أول قرار تال بحسب دوره في ترتيب التقديمية بالنسبة للمرتبين في هذا القرار التالي ، وهكذا بالنسبة إلى سائر القرارات الأخرى الصادرة بعد ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يترتب عليه إلغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار في الخصوص الذي انبنى عليه الحكم المذكور وعلى الأساس الذي أقام عليه قضاءه ، فإن أثر الحكم المذكور يقتضي تصحيح الأوضاع بالنسبة للقرارات التالية ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه ما دامت الترقيات فيها جميعا مناطها الدور في ترتيب التقديمية عند النظر في الترقية ، ويترتب على تنفيذ حكم الإلغاء أن تلغى ترقية الأخير في كل قرار ليحل محله فيه الأخير في القرار السابق ، ما دام دوره في

الانتمية يسمح بترقيته في أول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين يسمح بترقيته في أول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين الى التاريخ المعين في القرار الذي كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الاساس يستقر الوضع على الغاء ترقية آخر المرتين في آخر قرار . والقول بأن : « الحكم الذي يصدر بالغاء قرار ترقية فيها تفسينه من تخطي المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار الغاء كاملا ، وانما يلغيه فقط بالنسبة لتخطية المحكوم لصالحه في الترقية ، أى أنه يعتبر مرقى بهذا القرار بحسب اتميته ، فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رقا بهذا القرار او بالقرارات التي عليه الا حيث يستحيل ترقية المحكوم لصالحه الا اذا مست هذه الحقوق بحيث اذا كانت هناك ثمة درجة خالية وقت تنفيذ الحكم وجب ترقية المحكوم لصالحه عليها وارجاع اتميته فيها الى تاريخ القرار المطعون فيه » - هذا القول لا سند له من القانون ، لأن اثر حكم الالغاء هو اعدام القرار الملغى في الفصوص الذي حدده الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا أو جزئيا ، وليس من اثر حكم ان يعتبر من صدر الحكم لصالحه مرقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة فيما هو من اختصاصها ، بل لا بد من صدور قرار اداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ذلك القول هو بمثابة إلزام الإدارة بإجراء الترقية في وقت معين ، مع أن تقدير ملائمة إجراء أو عدم إجراء الترقية في تاريخ معين هي ملائمة تستقل الإدارة بتقديرها بحسب ظروف الاحوال وباعتبار ذلك من مناسبات اصدار القرار الإداري ، على ان هذا لا يخل بحق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون فيها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم ، وارجاع اتميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملغاة اذا رأت من المصلحة العامة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لذويها .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

الفاء احد القرارات الصادرة بتخطي احد الموظفين فى الترقية — اعتبار ترقيته اللاحقة راجعة الى تاريخ القرار الملغى تنفيذا لحكم الالغاء — لا يترتب عليه بالضرورة ترقية من يليه فى الاقدمية من تاريخ القرار اللاحق ما دام لم يطعن فى هذا القرار .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأن نتائج حكم الفاء قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقد انضت الى لزوم اعتبار الموظف (ا) المرقى بقرار ٣١ من اغسطس سنة ١٩٥٥ مرقى بالقرار رقم ١١٩٣ الصادر فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ تستتب بالضرورة استحقاق من يليه فى ترتيب الاقدمية وهو الموظف (ب) للترقية الى الدرجة الخامسة بموجب القرار الوزارى الصادر فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم استبعاده من مضار التزام مع (ج) على الترقية بموجب قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، لا وجه لهذا التسلسل المزعوم ما دام الثابت من الاوراق ان الموظف (ب) لم يطعن بالالغاء فى قرار ٣١ من اغسطس سنة ١٩٥٥ ومن ثم لا يستحق تلقائيا الترقية بموجب قرار ادارى لم يطعن فيه كما لم يطعن البتة فى قرار الإدارة السلبى بالامتناع عن ترقيته بالقرار المذكور ، ومن ثم لا يستحق تلقائيا أن يرقى بموجب قرار لم يطعن فيه .

طعن ١٥٢١ ، ١٥٣٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الحكم بالفاء قرار الترقية فيها تضمنه من تخطي المدعى فى الترقية استناده فى ذلك الى الاقدمية الواجب اعتبارها للمدعى التى تجعله اقدم

من المطعون على ترقيتهما — تنفيذ منطوق هذا الحكم في ضوء الاسباب المرتبطة به يقتضى ضرورة صرف الفروق المالية المترتبة على الإلغاء كآثر حتى له — ترك النص على صرف هذه الفروق في المنطوق قد يجعل المنطوق مبهما وغامضا ولا يعتبر عدولا عن ترتيب هذا الأثر وأعماله .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣ قضائية قد صدر بإلغاء القرار الإداري رقم ٥١٧ المؤرخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٤ فيها تضمنت من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، وجاء في الاسباب أن هذا القضاء استند الى الاقدمية الواجب اعتبارها للدمى التي تجعله أقدم من المطعون على ترقيتهما ، وعلى هذا فان تنفيذ منطوق هذا الحكم في ضوء الاسباب المرتبطة به يقتضى بالضرورة صرف الفروق المالية المترتبة على الإلغاء على أنه ولئن كان صرف الفروق بهذه المثابة من الآثار الحتمية لمنطوق الحكم المطلوب تفسيره وأسبابه المرتبطة به الا أن ترك النص على صرف هذه الفروق في ذلك المنطوق رغم المطالبة إمام المحكمة العليا في مذكرة المدعى قد يجعل المنطوق مبهما وغامضا لانه يثير التساؤل حول مدى اجابة المحكمة لهذا الطلب مع ان الامر لا يحتل جدالا اعتبارا بأن استحقاق هذه الفروق هو من النتائج الحتمية لحكم الإلغاء ، وقد يزيد المنطوق إبهاما ، ما درجت عليه الاحكام من تضمين منطوقها الآثار المترتبة على الحكم بالإلغاء ومن هذه الآثار على وجه القطع واليقين تلكم الفروق المالية التي يستحقها المحكوم لصاحبه نتيجة ارجاع ترقيته الى تاريخ القرار المقتضى بإلغائه فيها تضمنه من تخطية في الترقية بالقرار المطعون فيه بمعنى أن المحكمة عندما سكنت في انحكم المطلوب تفسيره في اسبابها ومنطوقها عن النص على هذا الأثر الحتمي لم ترد العدول عن ترتيبه وأعماله وعلى ذلك فان الأمر يستدعي تفسير ذلك المنطوق بما يفيد تضمنه لهذا الأثر الحتمي واستحقاق المدعى للفروق المالية المترتبة على ذلك الحكم ..

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

ليس من اثر الحكم بالالغاء ان يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم - حق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون فيها وترقيته المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملقاة .

ملخص الحكم :

ان اثر حكم الالغاء هو اعدام القرار الملغى في الخصوص الذي حدده الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا أو جزئيا ، وليس من اثر الحكم ان يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم والا كان بمثابة حصول المحكمة بطل الإدارة فيها هو من اختصاصها بل لا بد من صدور قرار اداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، على ان هذا لا يخل بحق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون فيها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملقاة اذا رأت من المصلحة العادة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لذويها ، فاذا كانت الوزارة - وهي بصدد تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٦٣٨٤ لسنة ٨ القضائية - قد رأت الإبقاء على ترقية المطعون في ترقيته خصوصا وكان قد رقى الى الدرجة الاولى خلال نظر الدعوى - وتنفيذ الحكم بترقية المدعى الى أية درجة ثانية خالية مع ارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين لذلك في الحركة الملقاة وذلك منعا لزعزعة المراكز القانونية التي استقرت لذويها ، فلا تثريب عليها في ذلك ، هذا ولا وجه لما تذهب اليه هيئة مفوضى الدولة في طعنهما من انه اذا جاز للإدارة سلوك هذا المسلك في الترتيبات العادية فانه لا يستلزم ذلك اذا كانت الترقية قد تمت الى وظيفة متميزة أو خصبا على الدرجة المخصصة لهذه الوظيفة ويتمين ان يكون التنفيذ بالغاء ترقية من قضى بالغاء ترقيته وترقية

الحكوم لصالحه بدلا منه : لا وجه لذلك إذ أنه فضلا عن أن الدرجة المتنازع عليها لا تتصل بوظيفة متميزة إذ أن كلا المتنازعين يصلح بحسب تاهيله الخاص لتولى هذه الوظيفة ، فإن الحكم لا يتغير إذا كان الأمر يتصل بوظيفة متميزة إذ ليس ثمة ما يمنع الجهة الإدارية ، إذا ما حكم بالفناء قرار ترقية إلى وظيفة متميزة فيما تضمنه من تخطي الطاعن في الترقية . من أن تبقى على ترقية المطعون في ترقية وتنتقل إلى وظيفة تتفق وتاهيله ، كما لو ألغيت ترقية مهندس إلى درجة وظيفة قانونية فيجوز الإبقاء على ترقية المهندس مع نقله إلى وظيفة تتفق وتاهيله الهندسي إذا رأت الجهة الإدارية ذلك لعدم زعزعة المراكز القانونية حسبما سلف البيان .

(طعن ٩٢٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الحكم الصادر لصالح الموظف باعتبار تقدميته في الدرجة راجعه إلى تاريخ معين — يفنى تكرار الطعن بدون موجب ، في قرارات الترقية التالية ، الصادرة قبل الفصل نهائيا في أمر تهديد تقدميته في الدرجة السابقة — أساس ذلك واثره .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان القرار الإداري الصادر بالترقية بالانتمية إلى الدرجة الثالثة التي ترك فيها المدعى آنذاك قد صدر في ٢٧ من مارس ١٩٥٧ ونشر في النشرة المصلحية لوزارة الخزانة في غضون شهر إبريل ١٩٥٧ ، إلا أنه لما كان المدعى قد أتم الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٢ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبا اعتبار تقدميته في الدرجة الرابعة من ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وما يترتب على ذلك من آثار . فإذا استجاب القضاء بموجب الحكم النهائي الصادر من دائرة فحص الطعون في ٢٤ من أكتوبر ١٩٥٩ في الدعوى آنفة الذكر (رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق) لطلب المدعى فكصفه ، وكشف

عن استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة وحدد اقدميته فيها اعتبارا من ١٧ من ديسمبر ١٩٥١ بما يجعله صاحب الدور في الترقيات التالية ، وكان قد صدر قبل الفصل في الدعوى قرارات تالية بالترقية على اساس الاقدمية - ومن بينها القرار الصادر في ٢٧ مارس ١٩٥٧ بالترقية الى الدرجة الثالثة - فان الدعوى المذكورة (الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق) تفنى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب في تلك القرارات التالية ما دام الطعن في القرار الاول (قرار ١٧ من ديسمبر ١٩٥١) وهو الاصل يتضمن حتما وبحكم اللزوم الطعن ضمنيا في القرارات التالية ، وهي الفرع . كما ان تنفيذ الحكم الصادر في تلك الدعوى بالغاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى في تلك القرارات التالية، وضعا للامور في نصابها السليم ، كثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لاصل الحق ، واعتبارا بان القرار المطعون فيه في المنازعة الحالية (قرار ٢٧ من مارس ١٩٥٧) قد شمل بالترقية الى الدرجة الثالثة بالادمية من ترجع اقدميته في الدرجة الرابعة الى سنتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ : ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ، ويكون المدعى - في الموضوع - محقا في ان ترجع اقدميته في الدرجة الثالثة الى ٢٧ من مارس ١٩٥٧ وهو التاريخ الذي كان يجب ترقيته فيه بحكم اقدميته في الدرجة الرابعة التي كشف عنها حكم دائرة فحص الطعون الصادر في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

(طعن ١٧٣ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٧)

قامعة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

حكم الالفاء - وجوب تنفيذ منطوقه مرتبنا بأسبابه - قضاء محكمة القضاء الإداري بالغاء الأمرين الملكتين رقمي ٤٠ ، ٤١ الصادرين في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والأمرين الملكتين رقمي ٥٢ ، ٥٤ الصادرين في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيما تضمنته من ترك المدعين في الترقية الى وظيفة سكرتي

ثالث أو وظيفة قنصل المباشرة - تأسيس قضائها على أن الأخذ ببدا أقدمية الوظيفة لا يكون إلا بالنسبة لمن هم في السلك السياسي أو القنصلي أما المعينون من خارج هذين السلكين فتجرى في شأنهم القواعد العامة فيما تقضى به من ترتيب الأقدمية على أساس أسبقية الحصول على الدرجة المالية - وجوب التزام القواعد التي رسمتها هذه الأحكام وإعادة ترتيب الأقدميات على مقتضاها - من الخطأ في التنفيذ أن تلغى أقدمية أحدث المرقين بالآوامر الملكية المقضى بالفائتها وذلك على أساس وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب الأقدمية وهو الوضع الذي عيّنته الأحكام التي جرى تنفيذها بل المتعين بآداء ذي بدء تصحيح الأوضاع ثم إلغاء الترقية أحدث المرقين بموجب تلك الآوامر.

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الدعاوى أرقام ١٠٨ و ٥٠٦ لسنة ٤ القضائية و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٦٢٨ و ٦٨٨ لسنة ٥ القضائية ، وهي التي اتفقت جميعها على القضاء بإلغاء الأمرين الملكي رقم ٤٠ و ٤١ الصادرين في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والأمرين الملكي رقم ٥٣ و ٥٤ الصادرين في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيها تضمنته من ترك المتعين في الترقية إلى وظيفة سكرتير ثالث أو وظيفة قنصل المباشرة ، أنها أُلغيت قضاءها على أن الأخذ ببدا أقدمية الوظيفة لا يكون إلا بالنسبة إلى من هم في السلك السياسي أو القنصلي، لما نص عليه في لائحة شروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجي المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ من تسلسل الترقية من أدنى درجات هذين السلكين إلى الدرجات الأعلى ، فهو لا يشمل بطبيعة الحال من يعين من خارج هذين السلكين ، سواء من غير موظفي وزارة الخارجية أو من موظفي السلك الكتابي في هذه الوزارة ، لأن نصوص اللائحة لا تشمل هذه الحالات ، ومن ثم فانه عند التعيين أو الترقية في السلك السياسي أو القنصلي من خارج الوزارة أو من السلك الكتابي فيها يتعين الرجوع إلى القواعد العامة وضبط الأقدميات على أساسها ، تلك القواعد التي تقضى بجعل الأقدمية على أساس نيل الدرجات المالية . وتأسيسا على هذا تكون قرارات لجنة شئون الموظفين بوزارة الخارجية في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ قد جازت القاتون في الإعتداد في تحديد الأقدمية بنتيجة الامتحان،

مع انه ليس فى القوانين واللوائح ما يجيز ذلك ، الامر الذى انبنى عليه ان بعض من كانوا قد رقاوا الى الدرجة الخامسة قبل صدور هذا القرار وعينوا فى وظيفة ملحق ثان من الدرجة الخامسة ، جاء ترتيبهم تاليا لمن كانوا فى الدرجة السادسة لفاية تاريخ صدور قرار التعمين فى هذه الوظيفة لمجرد ان ترتيب هؤلاء كان سابقا على اولئك فى الامتحان . كما اخطأت اللجنة فى جعل المعبرة باقدمية الوظيفة فى وظيفة ملحق اول ، اذ ترتب على ذلك ان المرقين الى هذه الوظيفة من المحققين القوانى سبقوا زملاءهم الذين كانوا فى الدرجة الخامسة قبل تعيينهم فى وظيفة ملحق اول ، وسبقوا ايضا زملاءهم الاقدم منهم فى الدرجة السادسة ممن عينوا فى سنة ١٩٢٨ ، وان الوضع الصحيح بالنسبة الى المدعين وزملائهم ممن كانوا فى وظائف كتابية او خارج الوزارة وعينوا فى وظائف ملحق ثان فى سنة ١٩٤٦ يجب ان يكون على اساس وضع من كان منهم فى الدرجة الخامسة فى راس القائمة ، ثم يتبعهم من كانوا فى الدرجة السادسة وفقا لقدمية كل منهم فى هذه الدرجة ، كما يجب بالتالى ان ترتب اقدميتهم على هذا الاساس ذاته عند الترقية الى وظيفة ملحق اول بالنسبة الى من رقاوا الى هذه الوظيفة الاخيرة فى قرار واحد .-ومؤدى ذلك ان من عين فى وظيفة ملحق اول مباشرة من موظفى الدرجة الخامسة الكتابية نسرى فى شأنه القاعدة العامة وهى اقدمية الدرجة المالية .

ومقتضى التنفيذ الصحيح للاحكام المتقدم ذكرها فى ضوء الاسباب التى تلمت عليها ، وجوب التزام القواعد التى رسمتها هذه الاحكام للوزارة فى تحديد اقدميات رجال السلطين السياسى والقضلى الذين تناولتهم القرارات المطعون فيها والمحكوم بالفائها ، وذلك باعادة ترتيب اقدميات هؤلاء جميعا وضبطها منذ بدء تعيينهم فى درجات هذين السلطين وفقا للقواعد المشار اليها ، اى على اساس الاعتداد بالقدمية التى يكون قد اكتسبها كل منهم فى الدرجة المماثلة للدرجة التى عين فيها فى السلك السياسى او القضلى تبعا لتاريخ حصوله على الدرجة المالية فى الجهة او السلك الذى كان به قبل نقله الى السلك السياسى او القضلى ، دون التحدى بان اقدمية فى وظائف هذا السلك بالنسبة الى من يعين من خارجه هى اقدمية وظائف

لا درجات، على أن يراعى الأخذ بهبدأ أقدمية الوظيفة بالنسبة إلى من هم فعلا في السلك السياسي أو القنصلي، أو من انتظمهم فئة وظيفة واحدة بعد ذلك، أي يجعل الإقدمية في هذه الوظيفة هي مناط الترقية إلى الوظائف والدرجات الأعلى في هذين السلكين فيما بعد إذا كانت أجريت الترقية على أساس الإقدمية .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن وزارة الخارجية بدلا من أن تقوم بتنفيذ منطوق الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري للسبعة المحكوم لصالحهم مرتبطا هذا المنطوق بأسبابها على الوجه المبين بها، وطبقا للأسس التي قررتها على النحو السابق تفصيله، وذلك بإعادة ترتيب أقدميات من تسلمتهم الأوامر الملكية المحكوم بالفائتها وفقا لتلك الاسس لتحديد أحدث المرتين من وظيفة ملحق أول إلى وظيفة سكرتير ثالث، وهم الذين ما كانوا يترقون لو رقى المحكوم لهم في دورهم الصحيح، والفاء ترقية آخر سبعة منهم في ترتيب الإقدمية بحسب ما يسفر عنه تطبيق القواعد التي قضت بها الأحكام المشار إليها — بدلا من أن يفعل ذلك مهت إلى إلغاء ترقية آخر سبعة في كشف أقدمية السكرتيرين الثوالت الذين تضمنتهم الحركة المحكوم بالفائتها — ومنهم المدعى — وذلك على أساس وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب الإقدمية، وهو الوضع الذي عيقت الأحكام المنتقم ذكرها، والذي كان يتعين إعادة النظر فيه بناء على تلك الأحكام وتعديله على مقتضاها أن كان لذلك وجه، والا ترتب على اغفال مراعاته قبل تنفيذها وقوع خطأ في هذا التنفيذ — متى كان الثابت ذلك، فإن الوزارة تكون قد جانبت حكم القانون، ويكون الأمر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء تعيين سبعة — منهم المدعى — في وظائف سكرتيرين ثوالت وأعادتهم إلى وظائف ملحقين قد جانب الصواب في تطبيق القانون فيما تضمنه من إلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث بالوزارة تنفيذا للأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري لصالح سبعة من زملائه، مع أن ثمة من هو أحدث منه أقدمية، ممن لم يبلغ تعيينهم بالأمر الملكي المشار إليه .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الحكم بالفاء الأمر الملكي الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بالفاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث - من المتعين تصحيح ترتيب الإقديمت في الوظائف التالية وضعا لها في نصابها القانوني الصحيح ما دام أن المدعى قد بات يشغل وظيفة سكرتير أول منذ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

مضى كان قد وضع أن تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري الصادرة لصالح زملاء المدعى السبعة بالفاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث بالامر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كان تنفيذا خاطئا لهذه الأحكام على مقتضى الأسباب التي كشفت عنها ، وهي أسباب مرتبطة بمنطوقها ارتباط الملة بالمطلول ، ما دامت أقدمية المدعى الصحيحة بالمقارنة الى زملائه ما كانت لتسوغ المساس بوضع الذي استقر عليه ، وإنما كان تنفيذ هذه الأحكام يقتضي إلغاء ترقية من هو أحدث منه ، فيجب على هذا الأساس إلغاء الأمر الملكي المشار اليه في هذا الخصوص بالنسبة الى المدعى ، كما أنه بما تجب برامته ، كثر مترتب على ذلك ، أن المذكور سعد بعد ذلك في سلم وظائف السلك السياسي حتى أصبح حاليا يشغل وظيفة سكرتير أول اعتبارا من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وقد انتظمت هذه الوظيفة الأخيرة هو وزملاءه فأصبحت المنازعة بحكم الانقضاء تستل تصحيح ترتيب الإقديمت في الوظائف التالية وضعا لها في نصابها القانوني الصحيح ، ومن ثم يتعين القضاء بالفاء الحكم المطعون فيه ، وإلغاء الأمر الملكي آنف الذكر فيها تضمنه من إلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث ، ونسبها لترتب على ذلك من آثار في خصوص ترتيب أقديمته الصحيح بين أقرانه الذين هم أحدث منه في وظيفة سكرتير أول وما يستتبعها .

(طعن ١٧٦٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٩)

قامعة رقم (٢١١)

المبدأ :

الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من التخطي في الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية أو الاولى - مقتضى التنفيذ الصحيح له اعتبار التخطي مرقى الى هذه الوظيفة من تاريخ القرار الملغى - انمى على ذلك بأن الدرجات المرقى اليها درجات اختيار - غير منتج ما دامت كفاية التخطي لم تكن محل مجادلة وكان ترتيب الاقدية بين المرمين هو المعول عليه .

ملخص الحكم :

ان مقتضى التنفيذ الصحيح للحكم ، فى ضوء الاسباب التى تسام عليها وجوب التزام الوضع الذى رسمه لوزارة الخارجية فى شأن رد اقدية المدعى بالنسبة لاقرانه الذين شملتهم بالترقية القرارات التى تظلم منها ثم طعن فيها أمام محكمة القضاء الادارى لمخالفتها لأحكام القانون ، ونمى عليها ما أصابها من عيب الانحراف . واذا قضى الحكم بإلغاء الامر الملكى رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية من تاريخ صدور حركة ترقية الوزراء المفوضين من الدرجة الثالثة الى وزراء مفوضين من الدرجة الثانية ، أى من يوم ٢ من ابريل سنة ١٩٥٣ . واذا قضى الحكم كذلك بإلغاء الامر الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الاولى وما يتربى على ذلك من آثار ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الاولى من يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

هذا ولا صنعة للنمى على تنفيذ الحكم على هذا الوجه بأن الدرجات التى تخطت فيها القرارات المطعون فيها المدعى ، هى درجات اختيار ، لا صحة لذلك فى خصوصية هذه المنازعة ، ما دام من المسلم أن كفاية (م - ١٨ - ج ١٥)

المدى لم تكن محل مجادلة ، ولم تكن المغاضلة بين المرشحين هي أساس الحركات المطلاع عليها بل كان ترتيب الاقدمية بينهم هو المحول عليه بافتراض انهم من ناحية الكفاية مالحون جميعا وقد اقتصر دفاع الوزارة على انها جعلت الاقدمية وحدها مناهل الترقية الى وظيفة سفير في المرسوم محل الطعن .

(طعن ٢١١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

صدر حكم المحكمة العليا السابقة بدمشق باعادة الموظف المسرح الى وظيفته - تنفيذه تنفيذا مبتورا من جانب الإدارة بوضعه في مرتبة ادنى ودرجة اقل - غير جائز - اقامته دعوى جديدة ليعود كما كان في وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجتها وراثتها - صدور قرار بتسريحه من الخدمة لا يقوم على عناصر جديدة مستقاة من سلوكه الوظيفي - اعتبار ذلك ردا على دعواه المنكورة ونحيا لحكم المحكمة العليا - انطواؤه على مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة الفاضل .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان الإدارة - بعد اذ نفذت حكم المحكمة العليا بدمشق الذي قضى بابطال قرار تسريح المدعى تنفيذا مبتورا بوضعه في مرتبة ادنى لم تلف عند هذا الحد ، بل انها بعد اذ رفع دعواه طالبا اعادته كما كان في وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجتها وراثتها - بادرت الى اسناد قرارها بتسريحه من الخدمة مرة اخرى مستندة في هذا التسريح الى اسباب لا تخرج في مضمونها عن الاسباب التي استندت اليها في قرارها الاول بتسريحه من الخدمة ، وهو الذي قضى باطلاله بحكم المحكمة العليا بدمشق ، ولما يرض على اعادته الى الخدمة ، تلك الاعادة التي كانت محل الطعن من جانبها ، وقت بدر فيه منه ما يبرر فصله بقرار جديد يقوم على عناصر جديدة مستقاة عن سلوكه الوظيفي في تلك الفترة التي يقرر انه اقترح فيها منحه وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية ، بل يدعو ان هذا القرار

وكأنه كان رداً على دمواء المذكورة ، فغطوى بذلك على تحد الحكم المحكمة العليا السابق الذى حاز قوة الامر المضى والذي يعتبر عنواناً للحقيقة فيما قضى به من منطوق ، وما قام عليه من أسبابه الجوهرية المتصلة بهذا المنطوق ومقتضاه ، دون إمكان العودة الى اثارة النزاع من هذا كله ، فوجب احترامه والنزول على حكمه ومقتضاه ، والا كان تصرف الادارة بغير ذلك بخلفا للقانون ومشوياً باساءة استعمال السلطة واجبا المأواه .
(طعن ٧ ، ٨ لسنة ١ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

طلب المدعى الحكم بالفاء القرار الصادر بحرماته من صرف كهيئة الزيت التى كانت مقررّة لصنعه شهرياً مع احقيقه من صرف المقرر له ابتداء من تاريخ التوقف عن الصرف - صدور الحكم بالفاء القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات - كيفية تنفيذ هذا الحكم تتحدد فى ضوء القواعد العامة فى تنفيذ احكام الالغاء وطبيعة التزام الوزارة باداء مقررات الزيت لاصحاب المصانع .

ملخص الفتوى :

ان السيد المذكور ، الذى يمتلك مصنعاً لفيل « المشبك » اقام الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية امام محكمة القضاء الادارى طالبا فيها الحكم بالفاء القرار الصادر بحرماته من صرف كمية الزيت التى كانت مقررّة لصنعه شهرياً مع احقيقه من صرف المقرر له ابتداء من تاريخ التوقف عن الصرف من يونيو سنة ١٩٦٠ .

وبجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ اصدرت المحكمة حكمها بالفاء القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات .

كما قضت المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ من الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٠ قضائية الذى اتاهاه الحكومة بقبول الطعن شكلاً ورفضه مضموناً .

وبناء على ذلك قامت الوزارة بتنفيذ الحكم بصرف كميات الزيت المستحقة للمحكوم لصالحه اعتباراً من ١٩٦٤/١٢/٢٦ ، تاريخ صدور الحكم في الطعن .

وقد طالب المذكور بأن يكون تنفيذ الحكم على أساس صرف كميات الزيت المقررة لمصلحة اعتباراً من تاريخ صدور القرار المحكوم به .

ومن حيث أن الاستفادة من استقراء الحكم المشار إليه أن منطوقه جاء تاصراً على الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه دون أن يقضى باستحقاق الدعي لصرف كميات الزيت المقررة من تاريخ وقف صرفها في حين أن طلباته - حسبما يبين من عريضة الدعوى - كانت تشتغل على إلغاء القرار وأحقته في صرف المقرر له من الزيت من تاريخ التوقف عن الصرف في يونيو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تتحدد كيفية تنفيذ هذا الحكم في ضوء القاعدة العامة في تنفيذ أحكام الإلغاء وطبيعة التزام الوزارة بإداء مقررات الزيت لأصحاب المصانع .

وليس من شك في أن الأصل هو حرية تداول السلع وعدم التزام جهة الإدارة بصرف تصاريح المواد اللازمة لإنتاج سلعة معينة إلى أصحاب المصانع التي تنتجها . إلا أن الظروف الاقتصادية اقتضت بالنسبة إلى بعض السلع تدخل الدولة لتمكين أصحاب المصانع من الحصول على كميات تقرر لهم من مواد بأسعار معينة غالباً ما تكون أرخص من سعرها بالسوق على أن يتم ذلك في فترات زمنية محددة تحدوها في ذلك الاستجابة لحاجات التسيب من السلع المختلفة التي تدخل هذه المواد في تصنيعها وعدم إغراق السوق بسلع على حساب السلع الأخرى وكذا الفترة الانتاجية للمصنع ، كل ذلك مع تفويض الجهة الإدارية المختصة حق إجراء التفقيش المستمر على المحال للتأكد من استهلاكها لمخرراتها من تلك السلع يتم بالكامل في الغرض الذي صرنت من أجله . ومن ذلك صرف كميات من الزيت لأصحاب المصنع المشار إليه بأسعار معينة حتى يتسنى له إنتاج « المشبك » .

قائمة رقم (٢١٤)

المبدأ :

حكم بإلغاء القرار الصادر بحرمات المدعى من كمية الزيت المقررة لمصنعه شهريا - تنفيذ هذا الحكم لا يقتضى صرف كميات الزيت المقررة له خلال الفترة من تاريخ التوقف عن الصرف حتى تاريخ صدور الحكم - تحول حق المدعى الى التعويض عن الضرر الذى لحقه من جراء حرمانه من كمية الزيت خلال الفترة المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى لصالح السيد / فى الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية لا يقتضى صرف كميات الزيت المقررة له خلال الفترة من تاريخ التوقف عن الصرف حتى تاريخ صدور الحكم .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك - الا ان حق السيد المذكور يتحول الى التعويض بحيث تلزم الوزارة بتعويضه عن الضرر الذى لحق به من جراء حرمانه من كمية الزيت خلال الفترة المشار اليها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المذكور استمر فى انتاج «المشيك» خلال تلك الفترة - يبين ذلك من الاطلاع على قرارات ربط الضريبة على الارباح التجارية والصناعية الخاصة به طوال المدة من سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٦٧ التى يتضح منها ان ارباح المصنع لم تتغير مما يفيد انه لم يوقف صناعته اثناء التوقف عن صرف كميات الزيت اليه . كما يبين ايضا من الاطلاع على صور فواتير شرائه لكميات من الزيت بلغت ١١٤٠ كيلو جراما خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ من شركة الملك والصدوا المصرية بسعر ١٢ قرشا للكيلو ، وهو سعر الزيت الحر آنذاك .

ومن حيث انه بناء على ذلك يستحق السيد المذكور تنقيذا للحكم الصادر لصالحه تعويضا يعادل الفرق بين سعر الزيت بالبطاقات (سبعة

قروش للكيلو) وبين سعر الزيت الحر خلال فترة التوقف عن الصرف (اثنى عشر قرشا للكيلو) عن الكمية المقررة له . دون أن يحتج في هذا الصدد باحتمال أن يكون قد باع « المشبك » المنتج بأسعار تتناسب مع سعر الزيت الحر باعتباره سلعة غير مسعرة ، لأن سعر البيع تحدده عوامل عدة من بينها التنافس بين منتجي هذه السلعة الشمعية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان يقتضى تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد / من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية استحقاقه لكميات الزيت من تاريخ صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بحسب أما بالنسبة الى الفترة من تاريخ صدور القرار الملغى حتى تاريخ صدور الحكم المذكور فإن حقه يتحول الى التعميضي . وخير تعويض له فهو دفع الفرق بين سعر الزيت بالمطبات وبين سعر الزيت الحر في فترة التوقف عن الصرف .

(فتوى ٩٦١ في ٢٨/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

يتمتع الفاء بترقية الموظف الذي سواه الحكم دون غيره وترقية من حكم لصالحه الا انه قد يكفي في بعض الحالات الفاء ترقية الاخر كما يجوز الاحتفاظ بترقية من حكم بالفاء ترقية من وجبت وظائف خالية كافية .

ملخص الفتوى :

أن قسم الرأى مجتمعاً قد بحث موضوع تنفيذ أحكام مجلس الدولة التي تقضى بالفاء قرار ترقية موظفين فيما تضمنه من ترك المداى في الترقية وترقية الموظفين الذين تركوا في الترقية بالتسنيق سواء صدر لصالحهم حكم من محكمة القضاء الإداري أو لم يبتدر والفاء ترقية من سبقت ترقية من

بدلا عنهم وتحديد مقديتهم بجلسته المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وانتهى رايه الى ما يأتي :

بالنسبة الى المسألة الاولى :

وهي الخاصة بالاستفهام عما اذا كان يكفى لتنفيذ الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بالفاء قرارات الترقية ادخال من حكم لصالحه ضمن المرقين وبذلك يقتصر الانشاء على آخر من سبق ترقيتهم بالأقدمية فانه تجب التفرقة بين نوعين من الاحكام ،

(ا) احكام تقضى بالفاء ترقية شخص معين : وهذه الاحكام يجب تنفيذها بحسب منطوقها فيتمين الفاء ترقية الموظف الذى سماه الحكم دون غيره وترقية من حكم لصالحه بدلا منه .

(ب) احكام تقضى بالفاء القرار الصادر بالترقية فيما تضمنه من ترك المسمى فى الترقية بالتطبيق لقواعد التنسيق ، وبمقتضى هذه الاحكام ان القرارات الصادرة بترقية بعض الموظفين طبقا لقواعد التنسيق كان من الواجب ان تتضمن ترقية المحكوم لصالحه من يوم صدور هذه القرارات ونظرا الى انه لو طبقت قواعد التنسيق الخاصة بالترقية بالأقدمية تطبقا صحيحا من اول الامر لما رقى آخر من رقى بالأقدمية ، فانه يكفى لتنفيذ هذه الاحكام بالفاء ترقية آخر من رقى بالأقدمية .

بالنسبة الى المسألة الثانية :

(ا) فيما يتعلق بالاستفهام عما اذا كان يحق لمن الغيت ترقيته بحكم قضائى ان يطالب قضائيا ببقاء ترقيته السابقة ، فالرد عليه انه مادام النفاذ الترقية قد تم تنفيذاً لحكم قضائى حائز لقوة الشيء المحكوم فيه سواء نص هذا الحكم على الفاء ترقية موظف بالاسم أو لم يذكر الاسم وانما تضمن العناصر المؤدية الى تحديده بالتطبيق لقواعد التنسيق ، فانه لا يحق لهذا الموظف ان يطالب قضائيا ببقاء ترقيته السابقة .

(ب) فيما يتعلق بالاستخدام عما إذا كان من الجائز الاحتفاظ للموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم السابقة مائة يقتضى التفرقة بين حالتين :

أولا - فى حالة وجود درجات خالية من تاريخ التنسيق كانت تسمح بترقية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم ، يمكن للوزارة أن تحتفظ لهؤلاء الموظفين بترقياتهم على هذه الدرجات الخالية بشرط ألا يسبقوا فى الأقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

ثانيا - فى حالة عدم وجود درجات خالية فى تاريخ التنسيق يقتضى التفرقة بين حالتين :

(١) فى حالة وجود درجات خالية فى اوقات لاحقة على التنسيق لا يوجد قانونا ما يمنع من ترقية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم الى هذه الدرجات مع اعتبار أقدميتهم فى الدرجة اعتبارا من تاريخ التنسيق وفقا للقواعد العامة المنبئة فى تعديل الأقدمية فى الدرجات وبشرط ألا يسبقوا فى الأقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

(ب) فى حالة عدم وجود درجات خالية فى المدة اللاحقة على التنسيق الى الآن لا يجوز ترقية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم أو الاحتفاظ لهم بهذه الترتيبات لأنهم إذا رُقوا أو احتفظ لهم بترقياتهم سيعتبرون مرقين الى الدرجات التالية لدرجاتهم دون أن تكون هذه الدرجات مدرجة فى التنسيق أو فى الميزانيات اللاحقة له وهذا يخالف المادة الخمسة من قانون ربط الميزانية .

هذا وفيما يتعلق بإلغاء ترقية الموظفين الذين سبقت ترقيةهم دون أن يستند الإلغاء الى حكم من محكمة القضاء الإدارى قياسا على الحالات التى صدرت فيها أحكام فالقسم يرى عدم جوازه بعد مضي ستين يوما على نشر القرار أو إبلاغه أو العلم به .

(فتوى ٢٩٤ فى ١٩٥٠/٩/٤)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

لا يوجد ما يمنع قانونا من جعل اقدمية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم تنسيقا بموجب احكام من محكمة القضاء الإدارى ثم رفوا الى درجات عادية خلت فى الميزانية فى تاريخ لاحق على التنسيق فى الدرجة اعتبارا من تاريخ التنسيق بشرط الا يسبقوا فى الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم . اما الموظفون الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد ، الى درجتهم فى التنسيق ، ويراد تسوية حالتهم على درجات خالية موازية لها أو خصما على درجة اعلى ، فاما أن توجد درجات خالية فعلا فى الميزانية تتسع لهؤلاء الموظفين ، فتأخذ الحالة الحكم السابق ، وأما لا توجد هذه الدرجات فلا تجوز ترقيةهم أو الاحتفاظ لهم بهذه الترتيبات ، لأن فى هذا الإجراء مخالفة للمادة الخامسة من قانون ربط الميزانية . ويسرى الحكم السابق على الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم تنسيقا بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٩/٥/٢٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من محكمة القضاء الإدارى . على أنه يجوز تصحيحا لوضع هؤلاء من ألغيت ترقيةاتهم دون حكم وبعد مضي ستين يوما على الترقية ، أن يسحب مجلس الوزراء قراره المشار اليه ، فترجع حالتهم الى ما كانت عليها ، بشرط الا يمس القرار حقوقا لموظفين آخرين اكتسبوها خلال هذه الفترة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى اجتماعيا بجلسته المنعقدة فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ موضوع الموظفين الذين صدرت احكام من محكمة القضاء الإدارى بالفاء ترقيةهم ومن ألغيت بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من المحكمة المذكورة وتبين انه سبق أن بحث هذا الموضوع بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ . ولما أبلغت الوزارة الرأى فيه اجتمعت اللجنة المسالية فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وانتهت الى اعداد مذكرة فى هذا الشأن لعرضها على مجلس الوزراء اشارت فيها الى أن وزارة المسالية تطلب الموافقة على تعديل اقدميات من ألغيت ترقيةاتهم سواء كانت بموجب احكام أو بالتقاس

على هذه الأحكام وذلك من التواريخ السابقة ترقيتهم إليها كما أشارت إلى أنها رأت :

أولا — فيما يتعلق بمن صدرت أحكام من محكمة القضاء الإداري بالقضاء ترقياتهم ..

ترى اللجنة الموافقة على إبقاء ترقية كل منهم من التاريخ الذي حصل عليها فيه في التنسيق بشرط أن يكون الآن في الدرجة التي حصل عليها في التنسيق أو في درجة أعلى . وإذا لم يكن قد وصل بعد إلى درجته في التنسيق فتسوى حالته على درجة خالية موازية لها أو خصصا على درجة أعلى .

ثانيا — فيما يتعلق بمن ألغيت ترقياتهم بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ دون أن تصدر ضدهم أحكام من محكمة القضاء الإداري .

ترى اللجنة أن يتبع معهم الإجراء ذاته الموضح في الفقرة السابقة .

ثالثا — ترى اللجنة أن تدرج الماهيات براماة ما تقدم دون صرف فرق عن المساضى .

رابعا — يتبع ذلك في جميع الوزارات والمصالح الحكومية .

وموضوع البحث ينحصر فيما نص عليه في البندين الأول والثاني من مذكرة اللجنة المسالية ،

فقد رأت اللجنة في شأن من صدرت أحكام من محكمة القضاء الإداري بالقضاء ترقياتهم إبقاء ترقية كل منهم من التاريخ الذي حصل عليها في التنسيق بشرط أن يكون الآن في الدرجة التي حصل عليها في التنسيق أو في درجة أعلى وإذا لم يكن قد وصل بعد إلى درجة في التنسيق فتسوى حالته على درجة خالية موازية لها أو خصصا على درجة أعلى .

ويرى القسم ان الموظفين الذين الغيت ترقيةاتهم بموجب احكام من محكمة القضاء الادارى ثم رتوا الى درجات عادية خلت فى الميزانية فى تاريخ لاحق على التنسيق وأصبحوا الآن فى الدرجة التى كانوا فيها قبل الغاء ترقيةاتهم ينطبق عليهم الحكم الوارد فى الفقرة «أ» من البند «ثانيا» من القواعد التى وضعها «قسم الرأى مجتمعاً» والواضحة آنفاً وليس هناك ما يمنع قانوناً من جعل اقدمية هؤلاء الموظفين اعتباراً من تاريخ التنسيق بشرط الا يسبقوا فى الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

لما الموظفين الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد الى درجتهم فى التنسيق ويراد تسوية حالتهم على درجات خالية موازية لبا أو خصماً على درجة أعلى فيجب التفرقة بين حالتين :

الاولى - ان تكون هناك درجات خالية فعلاً فى الميزانية الآن تتسع لهؤلاء الموظفين فتسوى حالتهم على هذه الدرجات وتأخذ هذه الحالة حكم من رتوا على درجات عادية لاحقة على التنسيق وهى الحالة المشار اليها آنفاً .

الثانية - الا تكون هناك درجات خالية فعلاً فى الميزانية الآن ميسرى على هؤلاء حكم الفقرة «ب» من البند «ثانيا» من غتوى «قسم الرأى مجتمعاً» .

ويرى هذا الحكم ايضا على الموظفين الذين الغيت ترقيةاتهم بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٩/٥/٢٩ دون ان تصدر ضدهم احكام من محكمة القضاء الادارى .

على انه يجوز لمجلس الوزراء تصحيحاً للوضع بالنسبة الى من الغيت ترقيةاتهم دون حكم بعد مضي سنتين يوماً من القرار الصادر بترقيتهم ان يسحب قراره السابق صدوره فى ١٩٤٩/٥/٢٩ فنرجع حالة هؤلاء الموظفين الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب بشرط ان لا يسس هذا القرار حقوقاً اكتسبها آخرون فى خلال هذه الفترة .

(غتوى ١٠٦ فى ١٩٥٢/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

حكم صادر من القضاء الإدارى بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من حرمان المدعى أو تركه أو تخطيه — كيفية تنفيذه .

ملخص الفتوى :

انه وإن كانت القاعدة الأصلية أن الأثر اللازم لإلغاء القرار هو اعتباره كأن لم يكن ، ووجوب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره ، ومن ثم اعتبار الترقية المحكوم بإلغائها كأن لم تكن — إلا أن القضاء فى فرنسا قد استقر منذ زمن بعيد على التخفيف من هذا الأثر بالنسبة إلى الترتيبات التى يتبين للمحكمة أنها صحيحة فى ذاتها لتوافر الشروط التى يستلزمها القانون للترقية ، إلا أن الإدارة تكون قد تجاوزت سلطتها بعدم ترقية المدعى ، وفى هذه الأحوال يكون القرار الإيجابى الصادر بالترقية سليماً من الناحية القانونية ، إلا أنه يكون فى الوقت عينه قد انطوى على قرار سلبي بالامتناع عن ترقية المدعى ، وهذا القرار السلبي هو الذى يتكسب للمحكمة بطلانه لمخالفة القانون ، أو لإساءة استعمال السلطة ، ولهذا فهى تحكم بإلغاء القرار الصادر بالترقية فيما تضمنه من ترك المدعى أو حرمانه من الترقية . وهذا ما يسبونه فى فرنسا بإلغاء النسبى ولا يعدو الأثر اللازم لمثل هذا الإلغاء عدم الاحتجاج بالقرار المحكوم بإلغائه على المدعى لاتطوائه على أهدار لحقه ، مما حدا ببعض الفقهاء فى فرنسا إلى أن يقترح المجدول من الصيغة التى درج عليها مجلس الدولة فى هذا النوع من الإلغاء ، وهى الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من إضرار بالمدعى إلى صيغة أخرى أتق فى الدلالة على المعنى المقصود ، وهى إلغاء امتناع الإدارة عن ترقية المدعى ، ومن ثم فإن هذا النوع من الإلغاء لا يستتبع بذاته أن يلغى فعلاً القرار الصادر بالترقية مادام تجاوزت الإدارة سلطتها فى ذلك القرار محصوراً فى إنكارها لحق المدعى مما يقترب عليه أن يكفى — كلها أمكن ذلك — بتصحيح وضع المحكوم له مع الإبقاء

على الترقية المطعون فيها . وتطبيقاً لما تقدم فانه اذا كان المدعى قد رقى اثناء نظر الدعوى ، فان كل ما يجب على الادارة عمله — تنفيذاً للحكم — هو رد اعتدमितه في الدرجة المرقى اليها الى تاريخ صدور القرار المحكوم بهالفائه ، كما انه اذا وجدت عند تنفيذ الحكم درجة خالية فان المحكوم له يرقى عليها ترقية منسحبة الى ذلك التاريخ ، أما اذا لم توجد درجة خالية فلا يكون هناك منر من الالفاء لايجاد درجة يرقى عليها المحكوم له .

على ان هناك فروضاً تكون فيها ترقية موظف معين ممن شملهم القرار المطعون فيه ، معينة من الناحية القانونية ، وتكشف المحكمة عن هذا العيب في اسباب حكمها ، وقد لا يكون هذا الموظف هو آخر من رقى لم تحكم المحكمة بالفاء القرار فيها تضمنه من ترك المدعى . ومثال ذلك ان يشمل القرار ترقية موظف لا تتوافر فيه الشروط القانونية ، كان لا يكون حاصلًا على درجة جيد في نسبة الاختيار ، أو درجة متوسط على الأقل في نسبة الاختبة ، ولا يكون هذا الموظف هو آخر من شملهم القرار ، ففي مثل هذه الحالة يكون تنفيذ الحكم بالفاء ترقية هذا الموظف بالذات . واذا كان آخر من رقى بالقرار المطعون فيه قد نقل الى وزارة أو مصلحة أخرى ، أو كان قد رقى الى درجة اعلى ، فان مثل هذا النقل أو الترقية الى درجة اعلى اذا لم يترتب على أيهما اخلاء الدرجة التي كان يشغلها هذا الموظف والتي هي محل الطعن واستمرارها شاغرة الى وقت تنفيذ الحكم ، لا يغنى عن وجوب الالفاء الفعلى لايجاد درجة يرقى عليها المحكوم له ، ذلك لانه اذا كانت الدرجة التي كان يشغلها آخر من رقى بالقرار المطعون فيه قد شغلت مرة أخرى بعد نقله أو ترقيته الى درجة اعلى ولم تكن هناك درجات أخرى خالية عند التنفيذ ، فانه يتعين على الادارة الفاء القرار الصادر بشغل هذه الدرجة ، ثم ترقية المحكوم به عليها ترقية منسحبة الى تاريخ القرار الملغى . على انه اذا حكم بالفاء ترقية موظف معين ، والفيت هذه الترقية فعلا ، فان هذا لا يستتبع ترقية من حكم لصالحه بدلا منه ، ذلك لانه لما كان يجوز رفع دعوى الالفاء من كل ذى مصلحة فان الحكم بالالفاء لا يكون مؤسسا في جميع الاحوال على اهدار حق المدعى ، بل يجوز ان يكون قبول الدعوى راجعا الى وجود

بمصلحة للمدعى فى إلغاء القرار ، وان لم يمس هذا القرار حقا ثابتا له ، وفى هذه الحالة يكون سبب إلغاء القرار المطعون فيه هو مخالفة الشكل ، أو قواعد الاختصاص ، أو غير ذلك من الأسباب التى لا تتعلق بالمسمى شخصيا ، ومن ثم فإن تنفيذ الحكم فى مثل هذه الحالة لا يستلزم ترقية المحكوم له دون غيره ، بل يلغى الترقية المحكوم بالفائها ويعود الموقف كما كان قبل صدور القرار ، لتنظر جهة الإدارة من جديد فى الترقية بمراعاة القواعد التى كان معمولا بها فى ذلك الوقت .

(فتوى ٢٦ فى ١٧/١/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

الأصل أن الحكم كاشف للحق وليس منشئا له — أثر ذلك بالنسبة الى الأحكام الصادرة بإلغاء قرارات ترقية فيما تضمنته من تخلى المحكوم لصالحه فى الترقية — التزام الإدارة بتنفيذ هذه الأحكام مع تضمينها أثار رجعية متى كان ذلك لازما للتنفيذ — شمول الرجعية فى التنفيذ الفروق المالية المقتضى بها اعتبارا من تاريخ نفاذ قرار الترقية .

ملخص الفتوى :

أن الأصل فى الحكم الصادر فى نزاع على حق من الحقوق أنه اذ يفصل فى هذا النزاع لا ينشئ للمحكوم له حقا وإنما يقرره ، ذلك أن الحكم كاشف للحق وليس منشئا له ، ومن ثم يبقى الحق المحكوم به مستندا الى سببه الاصلى ويحتفظا بخصائصه ومن أجل هذا كانت القاعدة العامة فى تنفيذ أحكام القضاء الإدارى هى رجعية ما قضت به هذه الأحكام وارتدادها الى التواريخ التى تكونت فيها عناصر المراكز القانونية التى قررنها أو تناولتها بالتعديل ، وكان على الإدارة أن تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ تلك الأحكام مع تضمينها أثار رجعية ، استثناء من قاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية ، متى كان ذلك لازما لتنفيذ الأحكام المذكورة .

وعلى ذلك فإنه متى كانت الحكمة الإدارية العليا قد انتهت فى حكمها الصادر بجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢

القضائية الى ان العبارة في الحصول على المؤهل في تطبيق قانون المعادلات الدراسية هي بتاريخ تأدية الامتحان في جميع المواد بنجاح بقطع النظر عن تاريخ اعلان النتيجة بعد ذلك الذي لا يعدو ان يكون كاشفا للمركز القانوني الذي نشأ وتحقق قبل هذا الاعلان ، وكانت الوزارة قد تلمت باصدار قرارات بتعديل اقدميات بعض العاملين بها على هذا الاساس بارجاعها الى تواريخ سابقة وفقا لهذا القضاء واستصدار هؤلاء بناء على اقدمياتهم المجدلة احكاما بالغاء بعض قرارات الترقية السابقة صدورها من الوزارة فيها تضمنته من تخطيهم في الترقية وبارجاع اقدمياتهم في الدرجة الخامسة الى تواريخ سابقة فان الرجعية في التنفيذ تشمل الفروق المسالية المقتضى بها وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ قرارات الترقية المطعون فيها ، وهو التاريخ الذي يبدأ منه استحقاق هذه الفروق ، ما دامت الاحكام لم تقض بالغاء هذه القرارات الغاء كلياً بل جزئياً فيما تضمنته من تخطي المحكوم لصالحهم في الترقية .

(فتوى ٦٨٣ في ١٩٦٦/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الإداري بالغاء القرار الصادر بتقرير كفاية أحد موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لخالفته للأوضاع التي رسمها مجلس إدارة الهيئة بالتطبيق للمادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لنظام موظفيها الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٦٠ — تنفيذ هذا الحكم يجب أن يتم في المدى والنطاق الذي حددته على النحو المبين بأسبابه بأن تتدارك الهيئة العيب الذي اعتور تقرير الكفاية بما يتفق مع الأوضاع القانونية السليمة — ما يكون قد وقع صحيحاً من إجراءات لا يمتد إليها البطلان — ينصب البطلان فقط على الاجراء المعيب وهذه في الحدود وبالقيود وبالقدر الذي قرره المشرع — يؤدي ذلك انه لا يترتب على الهيئة ان هي اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والخير المطلق السابقة التي لم يمسها الحكم المشار اليه ثم تداركت العيب الذي شاب تقدير الرئيس الأعلى بأن قدر هذا الرئيس درجات الكفاية بالرموز والارقام الحسابية مدعمة بأسبابها على النحو الثابت بنموذج التقرير .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لنظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد نصت على ان تقدم التقارير السنوية على النموذج وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس الادارة ولا تقدم هذه التقارير عن موظفي المرتبة الثانية فيها غوتها وقد صدر تنفيذا لهذه المادة قرار مجلس ادارة الهيئة بتحديد نماذج التقارير السنوية وبيان الأوضاع التي يتم على اساسها تقدير كفاية الموظف وقد نصت المادة ٢٩ منه على ان يقدم التقرير السنوي عن الموظف في شهر فبراير من كل سنة من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلي للادارة ثم على وكيل المدير العام او مساعدي المدير العام او مديري الادارات العامة كل في حدود اختصاصه لبدء ملاحظاتهم ثم تعرض بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين المختصين لتقدير درجة الكفاية التي تراها ويحدد الرؤساء المباثرون والمديرون المحليون بقرار المدير العام. ومن حيث انه بالاطلاع على النموذج رقم (١) بالتقرير السنوي الخاص بالسيد المهندس (مورت الطامنين) من عام ٦١ يتضح ان تقدير كفاية الموظف عن العناصر الفرعية كان تارة بالرموز (من ا الى هـ) حسب مستويات الكفاية وتارة بالأرقام الحسابية وقدّر رئيسه المباثر كفايته بمرتبة « ضعيف » وقدّرها مديره المحلي بمرتبة « جيد » (٦١ درجة) واعتبره الرئيس الأعلى ضعيفا دون أن يبين سواء بالرموز أو بالأرقام الحسابية الأسس التي بنى عليها هذا التقدير ثم وافقت لجنة شئون الموظفين بجلستها المنعقدة في ١٩٦٢/٣/٢٦ على تقدير كفايته بمرتبة ضعيف فتظلم منه الى رئيس اللجنة ولما رفض تطلبه اتّهم الدعوى رقم ١١٦١ لسنة ١٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر بتقدير كفايته نقضت المحكمة بجلسته ١٩٦٥/٢/٢٥ بالفائه مستفدة في ذلك الى أن تقدير كفاية الموظف يجب أن يتم وفق الأوضاع التي رسمها مجلس ادارة الهيئة في النموذج رقم (١) بأن يوضح كل من الرئيس المباثر والمدير المحلي والرئيس الأعلى — المنوط بهم هذا التقدير — أمام كل بند من البنود التي تضمنها هذا النموذج التقدير الذي يراه رمزا ورقيا حسابيا وذلك لتوفير الضمانات للموظف حتى يكون التقدير مبنيًا على أسس واضحة دقيقة وأنه حينما قدر الرئيس الأعلى كفاية الدعوى (مورت الطامنين)

بمرتبة « ضعيف » دون تحديد الدرجات عن كل بند من بنود النموذج سواء بالرموز أو بالأرقام الحسابية فإنه يكون قد اُخل بالضمانة المقررة لمصالح الموظف وبالتالي يكون التقدير المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون لاغفاله امرا جوهريا سنة ونظمه القانون متعينا الغاؤه وأضانت المحكمة ان ذلك لا يمنع من اعادة تقدير كفاية المدعى وفق الأوضاع القانونية السليمة حتى ينتج التقرير الآثار المترتبة عليه قانونا وهنا تقدم يتبين ان الحكم المشار اليه قد قضى بالفناء تقدير الكفاية لأن الرئيس الأعلى لم يحدد الدرجات عن كل عنصر من عناصر الكفاية سواء بالرموز أو الأرقام الحسابية على النحو المبين بنموذج التقرير الذى وضعه مجلس الإدارة .

ومن حيث ان تنفيذ هذا الحكم يجب ان يتم فى المدى والنطاق الذى حدده على النحو المبين بأسبابه بان تتدارك الهيئة العيب الذى اعتور تقرير الكفاية بما يتفق مع الأوضاع القانونية السليمة وذلك بان يكون تقدير الرئيس الأعلى مبينا على اساس الرموز والأرقام الحسابية ثم يعرض الأمر على لجنة شئون الموظفين لتقرير ما تراه فى هذا الشأن باعتبارها صاحبة الاختصاص الاصيل فى التقرير النهائى ليولد التقرير السنوى آثاره القانونية دون ما حاجة لمراجعة الرئيس المباشر والتعير المحلى لإعادة امر تقدير الكفاية عليهما من جديد اذ الحكم المذكور لم يتعرض من قريب أو من بعيد لتقديراتهما السابقة لأنها تمت بإجراءات صحيحة ومن ثم لا يمتد إليها البطلان وتظل قائمة اذ من المسلم ان الاجراء الذى يقع صحيحا لا يلحقه بطلان اجراء تالى وانما ينصب البطلان فقط على هذبا الاجراء وحده فى الحدود بالقيود وبالقدر الذى قرره المشرع — وعلى ذلك فإنه لا تقريب على الهيئة ان هى اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والمخبر المحلى السابقة التى لم يمسها الحكم المشار اليه ثم تداركت العيب الذى شاب القرار الملقى بإعادة الأوضاع القانونية السليمة بان قدر الرئيس الأعلى درجات الكفاية بالرموز والأرقام الحسابية مدعما بأسبابها على النحو الثابت بنموذج التقرير ثم عرض التقرير بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين بجلسته ١٩٦٥/٨/٢٠ التى قدرت الكفاية بمرتبة « ضعيف » وبذلك يكون تنفيذ الحكم على هذا النحو قد جاء متفقا مع ما تضمنه من أسباب .

(طبقاً لجلسة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢)

قامدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

تنفيذ حكم بالفاء قرار نقل يقتضى إعادة الموظف الى الوظيفة التى كان يشغلها وقضى بالفاء قرار نقله منها .

ملخص الفتوى :

عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كيفية تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى الصادر بجلسة ١٧/٢/١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٢١٧٢ لسنة ٣٥ ق بالفاء قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢٧٩ لسنة ١٩٨٠ فيها تضمنه من نقل السيد / ٠٠٠.٠٠٠ من مصلحة الضرائب الى وزارة التخطيط .

وقد استعرضت الجمعية العمومية حكم محكمة القضاء الادارى المشار اليه وقد ورد بحيثياته ان القرار المطعون فيه وأن قضى بتميين المدعى فى وظيفة وكيل اول لوزارة التخطيط الا أنه فى حقيقته يتضمن الى جانب الترقية نقله من مصلحة الضرائب ، وأن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من نقل المدعى من مصلحة الضرائب غير قائم على سبب صحيح ولم يستند من أصول نتجه ماديا أو قانونيا بالإضافة الى أن النقل قد تم لوظيفة لم يكن لها وجود فى ميزانية الجهة التى نقل اليها ولا اختصاص لها الأمر الذى يوصم القرار فى هذه الخصوصية بعدم المشروعية ويتمين النكح بالفائه ، ولهذه الأسباب أصدرت المحكمة حكمها برفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ويقبولها وفى الموضوع بالفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من نقل المدعى من مصلحة الضرائب الى وزارة التخطيط وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة تنص على أن :
« تسرى فى شأن جميع الأحكام الفواعل الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ،

على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة بما فصلت فيه وتعتبر عنوان الحقيقة فيها قضت به .

ومن حيث أن الذى يحوز الحجية من الحكم هو منطقته وكذلك الاسباب الجوهرية المكيلة ، وكان الثابت من اسباب الحكم المعروض ان القرار المطعون فيه قد تضمن شقين احدهما نقل المدعى من مصلحة الضرائب والاخر ترفيقته الى درجة وكيل اول وزارة ، وأن المحكمة قد قضت فى منطقته المرتبط بأسبابها ارتباط وحدة وثيقة الغاء القرار الطعين الفناء جزئيا فى شقه الاول وحسب ، وهو المتضمن نقل المدعى من مصلحة الضرائب ومن ثم يقتصر اثر الالغاء على هذا الشق وحده وغنى عن البيان ان بدى الالغاء يتحدد بمطالب الدعوى وما ينتهى اليه المحكمة فى قضائها ذلك ان من المسلمات أن الحكم بالغاء القرار قد يكون شاملا لجميع أجزائه ، وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص أمر معين بذاته كما هو الحال فى هذا الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ١٧/٢/١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٥ ق المشار اليه يقتضى اعادة السيد / ليشغل درجة وكيل اول وزارة بمصلحة الضرائب اعتبارا من ١٩٨٠/١٢/٣٠ بما يترتب على ذلك من آثار . .

(ملف ٦٠٧/٢/٨٦ - جلسة ١١/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

حكم - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالغاء قرار إدارى بفصل موظف - آثار هذا الحكم من حيث استحقاق الرواتب من فترة الإبعاد عن العمل نتيجة قرار الفصل - استحقاق الموظف راتبه الأصلى خلال هذه الفترة دون بدل التثبيت أو بعضا منه . .

ملخص الفتوى :

كان السيد / يعمل سفيراً لسورية لدى المملكة الأردنية الهاشمية ، وفي ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٧ ، صدر قرار من مجلس الوزراء بانتهاء خدمته ، فلجأ الى محكمة القضاء الإداري يطلب إلغاء هذا القرار فقضت المحكمة برفض دعواه فظعن في هذا الحكم كما طعن فيه هيئة المفوضين ، ونظرت المحكمة الإدارية العليا هذين الطعنين وقضت بجلستها المنعقدة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار ولزمت الجهة الإدارية بالمصروفات .

وعلى اثر صدور هذا الحكم تقدم المحكوم له الى وزارة الخزانة بالاطليم السوري مطالبا بمبلغ ١١٥٢٨ ليرة سورية وهو مجموع راتبه عن المدة من اول سبتمبر حتى ٨ من حزيران سنة ١٩٥٨ ومبلغ ٣٧٥ ليرة مجموع نصف بدل التمثيل المستحق له عن هذه الفترة فضلا عن ١٦٧ ليرة قيمة مصروفات الدعوى .

وتستطلع وزارة الخزانة الرأي في مدى أخقية الطالب في رواتبه وفي نصف تعويض التمثيل عن المدة التي ظل خلالها يتفوضا من الوظيفة .

ولما كان الحكم بإلغاء قرار إداري يعنيه من وقت صدوره في خصوص ما يتناوله هذا الحكم ، ويكون من شأنه اذا كان موضوعه إلغاء قرار بفصل موظف ان يخوله مركزا قانونيا يعود به الى وضعه السابق على صدور قرار الفصل ، ويترتب على جانب الإدارة التزاما ايجابيا بمقتضاه العمل على تنفيذ الحكم باتخاذ كل إجراء يقتضيه ذلك ، والزاما سلبيّا بمؤداه الامتناع من اتخاذ أي موقف يتم على الاعتماد بالقرار الملغى والتمسك به على أي وجه وذلك هو جوهر حجية حكم الإلغاء وآثره القانوني .

وتطبيقا لذلك يفد الموظف الذي ألغى قرار فصله كما لو كان مستمرا بوظيفته في خدمة الدولة خلال الفترة من تاريخ صدور قرار الفصل حتى

تاريخ الحكم بالفائز ، ومن ثم يستحق راتبه عن هذه الفترة ، لأن حرمانه من هذا الراتب يخالف مقتضى الحكم الصادر بإلغاء القرار ، إذ أن هذا الحرمان لا يستقيم ولا يقوم إلا على أساس الإعتداد بقرار الفصل المقتضى بالتقائه مما يهدر حجية حكم الإلغاء وينطوى على إخلال واضح بالالتزامات التي يرتبها هذا الحكم على عاتق جهة الإدارة .

والقول بحرمان الموظف من راتبه عن مدة فصله استنادا الى أنه لم يود إعمال وظيفته خلال هذه المدة — هذا القول مردود بأنه ولئن كان الموظف ملزما بإدائه واجبات وظيفته والقيام بأعبائها ، إلا أنه حيث يكون مرد تظلمه عن تأدية هذا الالتزام عملا من جانب جهة الإدارة يثبت عدم مسيحته ومخالفته للقانون بحكم قضائي نهائي . . . فإن هذا الإخلال لا يحتاج به قبله ولا يضار منه بحرمانه من راتبه . .

وترتبيا على ذلك يكون السيد / . . . مستحقا لراتبه عن مدة فصله .

وفيها يتعلق ببطل التمثيل المطالب به فإن المادة ٧٦ من المرسوم التشريعي رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتعريف مهمة وتحديد ملاك وزارة الخارجية تنص على أنه « يمنح رؤساء البعثات الخارجية بدل تمثيل للقيام بالانفقات التي يستلزمها تمثيل سورية تمثيلا لاثقا » — كما تنص المادة ٧٧ من ذات المرسوم على أنه : « يبدأ حق الموظف ببطل التمثيل في الإدارة المركزية من تاريخ مباشرته العمل وفي البعثات الخارجية من تاريخ وصوله ومباشرته العمل في مقر وظيفته ، ويخفض مقدار النصف في حال الأجازه الإدارية والصحية والسفر لمهمة رسمية ، ويقطع في حال زوال الصفة أو انتهاء النخبة » .

ويستفاد من هذين النصين أن عليه منح رؤساء البعثات الخارجية بدل التمثيل هي تمثيل سورية في الخارج تمثيلا لاثقا وأن المشرع قد واجه حالة تخلف هذه العلة في الأجازه الإدارية والصحية والسفر لمهمة رسمية فنص على استحقاق نصف بدل التمثيل في هذه الحالة خروجاً على الأجل الذي يقتضى باستبعاد الحكم إذا تخلفت علقه .

ولذا كلن السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ يستحق راتبه عن مدة فصله كما سبق ، الا ان علة استحقاق بدل التمثيل لا تتوافر في شأنه لانه وان ترتب على الحكم الصادر بالفاء قرار فصله اعتباره مستمرا في وظيفته خلال فترة الفصل واستحقاقه راتبه عن هذه المدة الا ان منطقت استحقاق بدل التمثيل هو قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وانفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر يتفق وكرامة الدولة ، اي ان بدل التمثيل يدور وجودا ومدا مع القيام الفعلي بأعمال الوظيفة ، فهو لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه يقرر لأغراض الوظيفة ومظهرها وذلك يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وما يصاحب ذلك من الانفاق الفعلي على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تتفق وكرامة الدولة .

وفيما يتعلق باستحقاق نصف بدل التمثيل فانه لم يكن في اية حالة من الحالات التي يستحق فيها نصف هذا البديل ، وقد نصت على هذه الحالات المادة ٧٧ من المرسوم التشريعي المنظم ذكره ، ومن ثم فانه لا يستحق هذا البديل كله ولا نصفه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ يستحق راتبه عن مدة فصله دون نصف بدل التمثيل .

(غتوى ٨٣: ١٢/٢١ / ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

حكم بالفاء قرار فصل الميعدين من الخدمة — القاعدة العايدة في تنفيذ الحكم بالإلغاء — إلغاء القرار المطعون فيه وجبوع القرارات التي يبيت على أساس صدورهِ سلبيا — مثال — حكم بالفاء قرار فصل أحد الموظفين — مقتضى الحكم إعادة الموظف الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الفصل — وتصحيح الأوضاع بترقيته الى الدرجة التي رقى اليها زملاؤه وكان من حقه الترقية اليها لو لم يصدر قرار الفصل طالما ان الترقية قد تمت بالأقدمية المطلقة .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الحكم الصادر بالفاء قرار فصل المعيّنين من الخدمة فان القاعدة ان الحكم الصادر بالالفاء يترتب عليه اعدام القرار ومحو آثاره من يوم صدوره بحيث تلزم الإدارة بان تعيد الحال الى ما كانت عليه لو لم يصدر القرار اطلاقاً مهما كانت النتائج . بمعنى انه لما كان الطعن في القرارات الإدارية من شأنه ان يزعزع جميع المراكز القانونية المترتبة على صدورها فان الحكم الصادر بالفاء قرار اداري معين من شأنه ان يترتب على تنفيذه الفاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره سلباً .

وبناء على ذلك اذا صدر قرار بفصل أحد الموظفين ثم حكم بالفاء هذا القرار فان تنفيذ الحكم يقتضى أولاً إعادة الموظف الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الفصل وثانياً تصحيح الأوضاع بترقيته الى الدرجة التي رقى اليها زملاؤه وكان من حقه الترقية اليها لو لم يصدر قرار الفصل طالما ان الترقية قد تمت بالأدبوية المطلقة .

(فتوى ٩٠٥ في ١٤/١٠/١٩٦٩)

قامدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تعتبر الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بالفاء قرارات فصل العمد واجبة التنفيذ كما وان تنفيذها يقتضى إعادة العمد المحكوم لصالحه الى العمدية والفاء تعين من عين عمدته بنقله على اثر فصله .

ملخص الفتوى :

ان للأحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء المقضي به لا تختلف في ذلك عن أحكام المحاكم العادية أى اختلاف ، بل ان الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بالالفاء تمتاز بحجيتها المطلقة قبل الكافة لا قبل الخصوم فيها دون غيرهم .

فإذا ما صدر الحكم من محكمة القضاء الإداري وجب على الإدارة تنفيذه بأعمال مقتضاه ولا يجوز لها أن تمتنع عن ذلك، وإلا كان الموظف المتمتع سبواً كان وزيراً أو غيره مسئولاً مسئولية شخصية عن تعويض صاحب الشأن عما ناله من أضرار بسبب مخالفة القانون .

ويجب أن يكون تنفيذ الحكم كاملاً وبين المسلمات أن الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل موظف يترتب عليه حتماً وجوب إعادته إلى الوظيفة لا فرق في ذلك بين الوظائف التي تشغل بطريق التعيين وبلك التي تشغل بطريق الانتخاب ، فإذا أُلحِن إعادة الموظف إلى وظيفته دون حاجة إلى إلغاء تعيين الموظف الذي حل محله لم يكن له أن يتمسك بإلغاء تعيين هذا الأخير . أما إذا كانت إعادة الموظف بمنعزلة إلا بإلغاء تعيين من حل محله وجب على الإدارة أن تقر هذا الإلغاء تنفيذاً لمقتضى الحكم .

وقد ذهب قسم الرأي مجتبعاً إلى مثل هذه الطريقة في خصوص الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرارات الترقية فيما تضمنته من ترك المحكوم لهم في الترقية (فتوى في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٠) .

ولما كان تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل عمدة تشغل مكانه لا يمكن تنفيذه إلا بإلغاء تعيين من حل محله ووجوب إلغاء هذا التعيين أنها يكون بمقتضى الحكم وذلك لأنه بصدد الحكم يعتبر قرار الفصل — في مواجهة الكلفة — كأنه لم يكن ، ومن ثم يعتبر أن الوظيفة لم تفل ، فيكون قرار التعيين فيها باطلاً لاتعدام محله .

ولا وجه منتهى إلى طلب عدم فصل العمدة الجديد استناداً إلى حالة الضرورة أو لإمكانيات متعلقة بالصلحة العامة ، لأن هذه الاعتبارات لا يمكن أن يترتب عليها إهدار حكم قضائي واجب النفاذ قانوناً .

كما لا وجه للقياس على الحكيم الصادرين من مجلس الدولة الفرنسي في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ و ٣ يونيو سنة ١٩٢٨ أو الأولين بالتمساع

الحكومة الفرنسية عن تنفيذ حكم قضائي خوفا من أن يثير تنفيذه بعض القبائل في جنوب تونس والثاني خالصا بامتناع تلك الحكومة أيضا عن تنفيذ أحكام صادرة بطرد عمال من بعض المصانع خشية ما يجره ذلك من اضطرابات تهدد الأمن العام لأن القياس هنا مع الفارق الكبير إذ في الحالتين المذكورتين اهتمت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ الحكمين — وهما صادران من القضاء العادي لامتحانات تتصل بالسياسة العليا للدولة وليس كذلك تنفيذ الحكم بالفناء. فصل عمدة .

كما أن قسم الرأي مجتعا لا يقيم وزنا لتدخل المدة الجديد نسي الدفاعي أو عدم تدخله فيها ما دام الحكم بالفناء حجة على الكافة .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بالفناء قرارات فصل المدة واجبة التنفيذ . وإن تنفيذها يقتضى إعادة المدة المحكوم لصالحه إلى المدة ، والفناء تعيين من عين عمدة بدله على أثر فصله .

(فتوى رقم ٢٨٣ في ٢/٥/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القرار الصادر من جهة الإدارة بإبرام عقد من العقود سواء كان عقدا إداريا أو عقدا مدنيا — طبيعته — قرار إداري منفصل عن العقد — يجوز الطعن فيه استقلا — الحكم الصادر بالفناء لا يترتب عليه إبطال العقد المترتب عليه تلقائيا .

ملخص التمسوى :

أنه يجب تنفيذ الأحكام طبقا لمنطوقها في ضوء الأسباب التي قامت عليها حيث تعبر الحكمة في المنطوق بما حكمت به بالفاظ صريحة واضحة وتبين في الأسباب الحجج القانونية والأدلة الواقعية التي بنى عليها الحكم.

ولما كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٣ ق المشار اليه قضي في منطوقه بالغاء القرارين المطعون فيهما « القرار الصادر في ١٩٦٩/٢/١ بالتعاقد عن المحل رقم ٢١ بالدور الأرضي مع ورثة » والقرار الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٨/٥ بالتعاقد عن المحل رقم ٢٨ بالدور الأرضي مع فيها تضمناه من حرمان المدعين من التعاقد على ما يخصهم في المطين ٢٨ ، ٢٩ بممارسة المشهود الحسيني » ولم يتضمن هذا المنطوق الحكم بإبطال العقود التي ترتبت على هذين القرارين رغم طلب المدعين ذلك في عريضة دعواهم وجاء بأسباب هذا الحكم أن القرار الذي يصدر من جهة الإدارة بإبرام عقد من العقود سواء كان عقدا إداريا أو عقدا مخنيا يهمل إفساح الإدارة عن إرادتها الزمة أثناء قيامها بإداء وظائفها المقررة لها قانونا بقصد أحداث أثر قانوني معين وبتعطيل العملية القانونية التي تنتهي بإبرام العقد إلى الإجراءات المكونة له يتضح أن القرارات السابقة أو اللاحقة على العقد كالقرارات المتعلقة بإبرام العقود أو بإلغائها أو بإرساء المناقصة أو الزيادة هي بغير منازع قرارات إدارية منفصلة عن العقد ومن ثم يجوز الطعن فيها بالإلغاء بسبب تجاوز السلطة وتبكين الطالب بالتعويض عن الأضرار المترتبة عليها أن كان لهذا التعويض محل ، أما العقد ذاته فإن المنازعة بشأنه تدخل أو لا تدخل في اختصاص هذه المحكمة بحسب طبيعة العقد والاختصاص للعقود للقضاء الإداري واستطردت المحكمة بأنه ولئن كان من المسلم أن عقد بيع محل تجاري مملوك للدولة لا يعد عقدا إداريا مما تختص محكمة القضاء الإداري بالمنازعات التي تنور في شأنه إلا أن قرار إبرام هذا العقد بعد قرار إداري منفصلا يجوز الطعن فيه استقلالا وينعقد الاختصاص بنظره لمحكمة القضاء الإداري .

واضافت المحكمة أن المدعين سلموا « في مذكرتهم الأخيرة المقدمة في ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٧ التي ختموها بتصميمهم على طلباتهم » وفي الغاء قرار محافظ القاهرة الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٦٩ بشطريه (ويعدم التعاقد معهم عن المحل رقم ٢٩ بالدور الأرضي وعن المحل ٢٨ بالدور الأول فوق الأرضي من عبارة المركز التجاري ببيدات المشهد الحسيني)

١٠٠ ومن ثم يكون تد وضع انهم لا يطلبون الحكم ببطلان العقود المبرمة عن الحالات المشار اليها وهو ما يضرع عن اختصاص المحكمة » .

ومن ثم فان المستفاد من ذلك ان المحكمة قصرت حكما على القرارين المتعلقين بإبرام العقدين المشار اليهما لتمكين من اصابه الضرر بسبب هذين القرارين البطلين من المطالبة بالتعويض دون ان ينصرف حكما الى بطلان عقدي البيع سالف الذكر ، حيث يكون الحكم ببطلانها من المحكمة المختصة، وبالتالي فليس من مقتضى الحكم بإلغاء القرارين المشار اليهما ابطال العقود المترتبة عليهما تلقائيا .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى انه ليس من مقتضى الحكم بإلغاء القرارين المشار اليهما ابطال العقدين تلقائيا في الحالة الماثلة ..

(ملف رقم ٢٤/١/٦٨ - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

حكم - حكم بإلغاء قرار لجنة الإجازات الدراسية برفض اعطاء المدعيتين اجازة دراسية بمرتب للحصول على الدكتوراه - كيفية تنفيذه بعد أن سافرت المدعيتان الى الخارج وحصلتا على الدكتوراه على نفقتها الخاصة - تحول حق المدعيتين الى التعويض عن القرار الملغى .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى الحكم الصادر بإلغاء قرار لجنة الإجازات الدراسية برفض اعطاء المعيدتين المخورتين اجازة دراسية بمرتب فان الاصل ان يكون تنفيذ هذا الحكم عن طريق الترخيص لهما في القيام باجازة دراسية بمرتب. غير ان هذا الامر لم يعد له محل بعد ان سافرتا الى الخارج وحصلتا على الدكتوراه على نفقتيهما الخاصة ومن ثم يتحول حقهما الى التعويض عن هذا القرار ، وخر تعويض هو منحهما المرتب وكافة المقررات المالية التي كانت تصرف لامضاء الاجازات الدراسية آنذاك دون ان يتحقق في هذا المسدد

بان قرارا صدر بفصلها من الخدمة قبل سفرها الى الخارج ، اذ انسه فضلا عن صدور الحكم بالفاء قرار الفصل بان صرف المرتب والمقررات المالية المشار اليها ليس لاسبابه الفاء قرار الفصل بل الفاء القرار الصادر برغض الترخيص لهاتين المعينتين في اجازة دراسية بمرتب ولا شك انه لو لم يصدر القرار الاخر — الذي حكم بالفائه — لاستحققت الميعتان المرتب والمقررات المالية سالفة البيان بغض النظر عن واطعة الفصل في حد ذاتها لان المرخص له في اجازة دراسية بمرتب انها يتقاضى مستحقاته المالية دون اداء اعمال وظيفته . وهو لا يتقاضى المرتب هنا باعتباره مقابل للعمل وانما يتقاضاه تنفيذا للقرار الصادر بالترخيص له في الاجازة .

ومن حيث انه ولئن كان القضاء الاداري قد اطرد على عدم احقية الموظف المعصول في مرتبه تلقائيا عند الفاء القرار الصادر بفصله فان مرد ذلك الى قاعدة الاجر مقابل العمل والى احتمال ان يكون مثل هذا الموظف قد ادى عملا آخر طوال مدة فصله عاد عليه بالكسب ومن ثم وجب ترك الامر للحكمة لتقدير التعويض المستحق له . ولا شك في انشاء هذا الاساس في خصوصية الحالة المعروضة طالما كان البحث متعلقا بالفترة التي سالت فيها الميعتان المذكورتان الى الخارج .

(انتهى ٩٠٥ في ١٤/١٠/١٩٦٩ — جلسة ٨/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

دعوى الالفاء — الحكم الصادر فيها — عدم صرف الفروق المالية كائر بن اثره — طلب تفسير الحكم او اضافة عبارة « الفروق المالية » — عدم قبوله — اساس ذلك فصل الحكم في كل الطلبات الموضوعية التي انتهت عليها دعوى المدعى تون تقويض او ابهام — مدى الالفاء واثره يتحدد بما بينته المحكمة في اسباب الحكم وهو لا يستتبع اعتبار المدعى برقي بالحكم ذاته بالقرار الذي يصدر من الادارة تنفيذا له هو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن — اعادة الاوضاع الى وضعها القانوني الصحيح كائر للالفاء — وترايب التقديرات بين العاملين — وتحديد وضع المدعى وما

يترتب على ذلك من تعديل في مرتبه وما يستحق له من غروق مالية — كل هذه من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم — ليس من شأن الحكم أن يستطرد فيها — منازعة المدعى في سلامة القرارات المتخذة للحكم محله دعوى جديدة في هذا الخصوص .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٤ ق واضح في متطوئه وأسبابه المرتبطة به في تحديد ما تفي به ، فمضاؤه واضح لا يشوبه غموض ولا إبهام ، وليس من ثم أن ما يقتضى الإيضاح والتفسير له . والالغاء المقضى به للقرار المطعون فيه هو كل الطلبات الموضوعية التي اشتملت عليها دعوى المدعى ، وبه فصلت المحكمة في جميعها ، فلم يبق لملها من الطلبات شيء معلقا دون قضاء فيه . . ومدى الالغاء وأثره بتجدد بها بينته المحكمة من ذلك في أسبابه ، وهو لا يستتبع — وعلى ما سبق به قضاء المحكمة — اعتبار المدعى مرقى بالحكم ذاته وإنما بالقرار الذى يصدر من الإدارة تنفيذا له ، فهو الذى ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، ويجرى بعد إعادة الأوضاع ، كإثر للالغاء ، الى وضعها القانونى الصحيح ، وترتيب الإقتديت بين العاملين في تلك المصانع على الأساس الذى بينه وهو أنها وحدة واقتصادية العاملين فيها واحده ، وتحدد وضع المدعى تبعا في الترقية على مقتضى دوره في تاريخ القرار المطعون فيه أو ما تلاه من قرارات في ضوء ما قد يكون قد صدر لغيره من أحكام مماثلة ، تجعلهم معه يتنازمون على الدرجات التى جرت الترقية إليها وفي حدودها ، مع مراعاة ما يترتب على ذلك من تأثير القرارات العالية نتيجة لذلك ، وعندها يتحدد ما يترتب على ذلك من تعديل في مرتبه وما يستحق له . من غروق مالية تبعا . وكل هذه المسائل والمسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم . . وهى ناشئة بعده وليس من شأن الحكم أن يستطرد فيها . وهو مما يقتضى عند منازعة المدعى في سلامة ما اتخذته الإدارة تنفيذا للحكم من قرارات وأجراءات — أن يقيم دعوى جديدة في الخصوص ، لاستغلال الوضع الجديد عن سابقه في الدعوى واختلاف سبب الطلب الجديد عن السبب فيها . ولا عبره بما يقول به من أن الخطأ في التنفيذ جاء نتيجة

التياس من الإدارة في فهم الحكم أو مخالفة فيها للقواعد العامة في التنفيذ، لأنه ليس مما يبنى عليه طلب تفسير الحكم كطلبه تعطيله الزيادة على قضاائه أو التعديل فيه إذ أنه لا محل لأي من الطلبين ، لوضع قضاء الحكم وفصله في كل المنازعة التي صدر فيها دون نقص .

ومن حيث أنه لكل ما سبق يكون ما استند اليه المدعى لطلبه السى المحكية التي أصدرت الحكم تفسير منطوقه أو الفصل فيها أراد إضافته الى الدعوى على غير اساس ويتمين لذلك عدم قبول دعواه الجديدة والزامه المبروفسات .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

الفرع السادس طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الاصل فى القرار الإدارى هو النفاذ الى أن تبطله الإدارة أو تسحب
أو يقضى بالفائه — انطواء وقف تنفيذه على الخروج عن هذا الاصل —
مؤدى ذلك ، عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ الا لضرورة تفاقى نتاج
يتعذر تداركها بالتنفيذ .

ملخص الحكم :

ان الاصل فى القرار الإدارى هو نفاذه وسريان حكمه الى أن تبطله
الإدارة نفسها استنادا الى سبب من اسباب البطلان ، أو تسحب من الحدود
التي يجوز المسحوب فيها ، أو يقضى بالفائه لمخالفته للقانون أو لفساد
الباعث عليه فسادا يوصفه بعميب اساءة استعمال السلطة . وبهذه المثابة
فإن وقف تنفيذ القرار ينطوى على خروج من هذا الاصل ، ومن فلا يسوغ
الا حيث تدعو ضرورة لتفادى نتائج يتعذر تداركها لو لم يقض بوقف تنفيذه .
ولما كان القرار الإدارى بتعيين العدة بما يخضع لقضاء الإلغاء ولا يحصنه
تسلسل الإجراءات المتتالية السابقة على صحوره ، ولا يفوت على المدمى
ما يتعذر تداركه من نتائج ، شأنه فى ذلك شأن أى قرار إدارى بتعيين موظف
أو ترقية ، فلا يتسنى الحكم بوقف التنفيذ الا حيث يصاحب القرار من الظروف
والملازمات ما يتعذر تداركه من النتائج أو حيث يكون منطويا على تجن واضح
من الإدارة وافتئات يستلزم حماية المدمى مؤقتا حتى يقضى بالفاء القرار
ان تكشف من واقع الحال ما يدعو الى ذلك . وما دام أن اسم المدمى يمكن أن
يعرض على الاتحاد القومى ولو بعد سبق عرض اسماء الجائز ترشيحهم

وصدور قراره في شأنهم وذلك استنادا الى الحكم فيما لو فرض وقضى لصالحه — الامر الذي تنتفي معه في الحالة المعروضة وجود النتائج التي يتعذر تداركها والتي هي قوام وقف التنفيذ ، فانه تريبا على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما انتهى اليه من وقف تنفيذ قرار لجنة المطعون المشار اليه .

(لمن ١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الحكم في طلب الالفاء يفنى بحسب الاصل عن الفصل في طلب وقف التنفيذ الا اذا كان طلب وقف التنفيذ غير مقبول قانونا فيجب الحكم بعدم قبوله .

ملخص الحكم :

لئن كانت المحكمة لم تفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وكان يجب بحكم طابع الإثنياء الفصل فيه قبل الفصل في دعوى الالفاء ، واستندت المحكمة في قرارها الى تلخر الفصل في هذا الطلب حتى تاريخ الفصل في دعوى الالفاء ، مما يفنى الفصل فيها عن الفصل في طلب وقف التنفيذ ، الا انه كان يجب الحكم بعدم قبول هذا الطلب طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على ان « القرارات التي لا يقبل طلب الالفاء قبل الفصل منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها » . ولا نزاع في ان القرار المطلوب وقف تنفيذه في هذه الدعوى هو من بين القرارات التي لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالالفاء قبل التظلم منها طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور .

(لمن ٨٤٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

رقابة القضاء الإداري في شأن وقف التنفيذ والالغاء رقابة قانونية
تسلطها المحكمة لتعرف مدى مشروعية القرار من حيث مطابقتها للقانون
نصا وروحا - وقف القرار بنوط بتوافر ركني الاستمجال ، وقيام اسباب
جبية تحمل على ترجيع الفائه - هذان الركنان من الحدود القانونية التي
تحد سلطة المحكمة فتخضع بالتالي لرقابة المحكمة الإدارية العليا .»

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية سواء في مجال وقف
تنفيذها أو في مجال الفائها ، هي رقابة قانونية تسلطها المحكمة في الحالين
على هذه القرارات لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون
نصا وروحا . فنيهي الا تلغى قرارا اداريا الا اذا تلبه ميب من هذا
القبيل والا تقف قرارا الا اذا كان - على حسب الظاهر من الاوراق ومع
عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه - يتسبا بمثل هذا
العيب وقامت الى جانب ذلك حالة الاستمجال بأن كان يقترب على تنفيذ
القرار نتائج يتعذر تداركها . ومن المسلمات ان سلطة وقف التنفيذ بهشتنة
من سلطة الالغاء وهي فرع منها ، مردها الى رقابة المشروعية التي هي
وزن للقرار الإداري بميزان القانون . ومن ثم يتعين على القضاء الإداري
الا يقف تنفيذ قرار اداري الا عند قيام ركن الاستمجال بمعنى أن يقترب
على تنفيذ القرار الإداري المطعون فيه بالالغاء نتائج لا يمكن تداركها كأن
يكون من شأن تنفيذ القرار حرمان الطالب من فرصة اداء الابتصان ،
لو كان له حق فيه ، مما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تقترب على ذلك .
وكما لو صدر قرار بهدم منزل أثرى أو بفتح مريض من السفر الى الخارج
للعلاج ففي مثل هذه الحالات يكون ركن الاستمجال قائما . فاذا نفذ القرار
المطعون فيه استنفذ أغراضه . ولهذا حرص المشرع على ان يتكلم هذه
النتائج الخطيرة مع المحافظة على مبدأ سلامة القرارات الإدارية ، وتباليها
(م - ٢٠ - ج ١٥)

للتنفيذ ، فجعل في المادة (١٨) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، أن أصابه ضرر من القرار حق الالتجاء الى القضاء بطلب وقف تنفيذ ذلك القرار مؤقتا حتى يصدر حكم بالغاؤه في الموضوع أو برفض الالغاء . فنصت المادة (١٨) على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا ، اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج للتنفيذ تد يتعذر تداركها » ، على أن قيام ركن الاستعجال وحده لا يكفي للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وانما لا بد من توافر ركن ثان هو أن يكون ادعاء للطالب في هذا الشأن قائما — بحسب الظاهر — على أسباب جدية تحمل على ترجيح الغاء القرار *L'annualatio Paraît Possible* وهذا الركن يتصل ببدا المشروعية وتقدير جدية الأسباب بترك لقاضي الموضوع . وكل من ركن قيام الاستعجال وركن قيام الأسباب الجديدة هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع بالتالي لرقابة المحكمة العليا .

(طعن ١٣٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

طلب وقف التنفيذ — ركناه قيام الاستعجال والأسباب الجدية .

ملخص الحكم :

أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين — الأول قيام الاستعجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها — والثاني يتصل ببدا المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية — ولا شك في أن تنفيذ القرار المتضمن رفض الترخيص للدعي في الاتجار في الأسلحة وما ينطوي عليه من تقييد لحيته في العمل بتحتيته على اداة محلات الأسلحة والنفائير التي يملكها استنادا الى أنه

بمصاب بمرض عقلى من شأنه أن تترتب عليه أضرار جنسية يتعذر تداركها
تتمثل ليس فحسب فى حرمانه من مباشرة نشاطه التجارى بل فيها يترتب
على هذا الحرمان المستند الى وصفه بأنه مصاب بمرض عقلى من عدم الثقة
فيه والقضاء على سمعته كتاجر فى المجال الذى يعمل فيه وهو مجال تقسّم
العلاقات فيه على أساس الثقة والائتمان وتأسيسا على ذلك فإن الحكم
المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المذكور بعد ان استظهر الركّنين
للذين يقوم عليهما هذا الطلب يكون قد اصاب الحق فيما انتهى اليه فى
هذا الشأن .

(طعن ٦٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

قامعة رقم (٢٢١)

المبدأ :

ركنا وقف التنفيذ الاستجمال وجدية المطاعن الموجهة للقرار الإدارى
كلاهما من الحدود القانونية التى تحدد سلطة القضاء الإدارى وتضع
لرقابة المحكمة الإدارية العليا - الحكم الصادر بوقف التنفيذ - حكم
قطعى - جواز الطعن فيه استقلا أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى وإن كان حكما مؤقتا ، بمعنى
أنه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الإلغاء ، ولها أن تعدل عنه ، إلا أنه
حكم قطعى ، له مقومات الأحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم
فيه فى الخصوص الذى صدر فيه وهو الوجه المستعمل للمنازعة طالما
لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا
استقلا ، شأنه فى ذلك شأن أى حكم انتهائى ، لأن سلطة وقف التنفيذ
مشتقة من سلطة الإلغاء وخرج منها ، مردها كلفتها الى الرقابة القانونية
التي يسلطها القضاء الإدارى على القرار الإدارى على أسس وزنته بميزان

القانون وزنا مناطه استظهار مشروعية القرار . أو عديمها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فلا يلغى قرارا الا اذا استبان — عند نظر طلب الإلغاء — أن القرار شابه عيب من هذا القبيل ، ولا يقف قرارا — عند نظر طلب وقف التنفيذ — الا اذا كان ، على حسب الظاهر من الأوراق ، مشويا ببطل هذا العيب وقامت الى جانب ذلك حالة من الاستعجال تبرر طلب وقف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في طلب الإلغاء ، وذلك بأن كان يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها ، وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحدد سلطة القضاء الإداري ، وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٣٥ ، ٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٣.٢)

المبدأ :

الاستعجال وجبية المطاعين وكذا وقف التنفيذ كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء ومرتبة منها ، مردومها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار ، على أساس وزن القرار بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية وديمها ، فوجب على القضاء الإداري الا يقف قرارا إداريا الا على ركنين : الاول قيام الاستعجال أي أن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها . والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، أي أن يكون أدماء الطالب في هذا الشأن قائما ، بحسب الظاهر ، على أسباب جدية . وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحدد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

الاستعجال وجدية المطامن الموجهة للقرار الإداري — كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الالغاء ومرت منها ، مردوها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه وبميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الإداري الا يقف قرارا إداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه — ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين : الأول قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني يتصل بببدا المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية ، وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

الاستعجال وجدية المطامن الموجهة للقرار الإداري كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا — الحكم الصادر بوقف التنفيذ — حكم قطعي — جواز الطعن فيه استقلا — امام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة بد جري على ان الحكم في وقف التنفيذ ، وإن كان حكما مؤقتا ، بمعنى انه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الإلغاء ولها ان تعدل عنه ، الا انه حكم قطعي له مقومات الاحكام وخصائصها ويجوز حجية الشيء المحكوم فيه في الخصوم الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا استقلالا ، شأنه في ذلك شأن أى حكم انتهائى . كما جرى قضاؤها كذلك على ان سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها ، مردفها كلفتها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الإدارى على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار مبدأ المشروعية ومعها ، فوجب على القضاء الإدارى الا يقف قرارا اداريا الا على ركنين ، (الاول) : قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . (والثاني) : ان يكون ادعاء الطالب في طلب وقف التنفيذ قائما ، بحسب الظاهر ، على أسباب جدية . وكلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة محكمة القضاء الإدارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

(ملعى ٤٥ ، ٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

طلب صرف مرقب بصفة مستعجلة - ركنه - الاول قيام الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار الصادر بوقف الموظف أو فصله نتائج يتعذر تداركها - الركن الثانى يقص بالمشروعية بأن يكون الطلب قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية - مثال .

ملخص الحكم :

انه وفقا لاحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ يتعين ان يقوم طلب استمرار صرف المرقب على ركنين :

الاول : قيام الاستعجال ومتنضاه ان يترتب على تنفيذ القرار

الصادر بوقف الموظف أو فصله نتائج يتعذر تداركها وقد مالج القانون الاستعجال فى هذه الحالة لا بوقف تنفيذ القرار ذاته ولكن بعلاج استحدثه قدره الضرورة بتدريها وذلك باجازة القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم الاود ان كان المرتب هو هذا المورد - والواقع من الامر ان القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه لا يعنى أن يكون وقفا لتنفيذ كل أو بعض الأثار المالية المترتبة على القرار الصادر بالفصل أو بالوقف بالقدر الذى تقتضيه اتفاقية اود الموظفون بصفة مؤقتة حتى يقضى فى دعوى الإلغاء .

أما الركن الثانى : فيتصل ببداً المشروعية بلن يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية وكلا الركنين فى الحدود القانونية التى تحد سلطة القضاء الإدارى وتضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق ٢٩٦٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/٤)
(وفى ذات المعنى طعن ٩١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

عدم قبول طلب وقف التنفيذ بالنسبة للقرارات الإدارية الصادرة فى شأن الموظفين - قيام قرينة قانونية قاطعة بانعدام ركن الاستعجال فى هذه الحالات - استثناء حالتى الفصل والوقف عن العمل باجازة القضاء فيها باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

ملخص الحكم :

ان ما قرره القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى المسادة ١٨ منه من عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة فى شأن الموظفين - فيها عدا حالتى الفصل أو الوقف فيجوز

للمحكمة أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه - إنما تقام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية ، وأن القانون المذكور عالج الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر وهما الفصل والوقف عن العمل ، لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه تسدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الأول. أن كان المرتب هذا المورد ، وأنه لذلك يجب الاستدعاء بتلك الحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لا تخضع لوجوب التنظيم إداريا لاتخاذ الملة .

(طعن ٣٥ ، ٣٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

عدم قبول طلبات وقف التنفيذ بالنسبة لقرارات التعمين أو الترقية أو منح العلاوات أو بالجزاءات التأديبية أو الإحالة إلى المعاش أو الاستفادة أو الفصل من غير الطريق التأديبي - قيام قرينة قانونية قاطعة بانعدام الاستعجال في هذه الحالات - استثناء حالتى الفصل والوقف عن العمل بإجازة القضاء فيها باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

ملخص الحكم :

قضت المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بعدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بالتعمين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات أو جزاءات تأديبية أو بالإحالة إلى المعاش أو الاستفاداع أو الفصل من غير الطريق التأديبي ، فيها عدا حالتى الفصل أو الوقف ، فيجوز للمحكمة أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه ، وهذا واضح في أن النص إنما تقام على افتراض انعدام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات ، وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية ، وعالج القانون المسار

اليه الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر : وهما الفصل من الخدمة والوقف عن العمل ، لا بوقف تنفيذ القرار ، ولكن بملاص استحدثه تدريغيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله او بعضه حتى لا ينقطع من الموظف مورد الرزق الذي يقيم الاود ان كان المرتب هذا المورد ، وهذا النص ينطوى على حكمة تشريعية يجب الاستهداء بها عند استظهار ركن الاستعجال في تلك القرارات ، ولو كانت صادرة قبل نفاذ القانون المشار اليه .

(طعن ٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠ - ٢٩٤/٢٥/١٠)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

انقضاء الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ بالنسبة للقرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة - امتناع طلب وقف تنفيذها وفقا لحكم المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الراهن - جريان هذا الحكم بالضرورة على القرارات المتصلة بالتعيين في حكومة اجنبية .

ملخص الحكم :

ان الحرمان من التعيين في وظيفة ما ليس بذاته من الامور التي تطوى على الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ . وقد اعتنق القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هذا النظر من حيث المبدأ ، حين نص في الفقرة الثانية من المادة ١٨ منه بما مفاده انه لا يجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة ، ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق التتريعى منسجا الى التعيين في الوظائف العامة المصرية ، الا انه شفى عن البيان ان انقضاء قيام الاستعجال من حيث المبدأ في القرارات المتصلة بالتعيين في الوظائف بالحكومة المصرية يصدق ايضا على القرارات المتصلة بالتعيين في الوظائف الاخرى سواء كانت في هيئات عامة مصرية او اجنبية ، لاتحاد مناهل النظر من حيث المبدأ فيها جميعا بحكم طابع الاتساع .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

طلب صرف المرتب مؤقتا لحين القضاء بالغاء القرار الجمهورى بالفصل عن غير الطريق التأديبى فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ المعدل لنص م ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — رفضه — اعتقاره الى ركن الأسباب الجدية المرجحة للإلغاء .

ملخص الحكم :

ان القرار الذى يطعن فيه المدعى طالبا أن يصرف اليه مرتبه مؤقتا لحين القضاء بالغائه هو قرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بفصله عن غير الطريق التأديبى ، وقد صدر فى ٤ من مارس سنة ١٩٦٢ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ معدلا نص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الى ما يأتى « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم عن غير الطريق التأديبى » وعلى مقتضى هذا الحكم تخرج قرارات رئيس الجمهورية بالفصل عن غير الطريق التأديبى عن ولاية القضاء الادارى ، كما أنه لما كان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، والمعمول به من ١١ من مارس ١٩٦٢ ، هو من القوانين المسجلة للاختصاص فانه بالتطبيق للأحكام الواردة فى المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يسرى بآثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى ولم يثقل فيه باب المرافعة قبل تاريخ العمل به ، وتخلص المحكمة من هذا الذى استظهرته وهى بسبيل النظر فى الطلب المستعجل بصرف الراتب مؤقتا والذي لا يقيدھا عند نظر الموضوع ، الى أن هذا الطلب يفتقر الى ركن الأسباب الجدية المرجحة للإلغاء مما يجعله حقيقيا بالرفض .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

الطلب المستعمل بصرف المرتب - وجوب تيساره على ركنين :
الاستعمال وجبة ادعاء المدعى - ثبوت أن المدعى ليس له مورد رزق
غير مرتبه - توافر الاستعمال .

ملخص الحكم :

ان الطلب المستعمل بصرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين : الاول ،
قيام الاستعمال ، بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .
والثاني ، متصل ببدا المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن
قائما - بحسب الظاهر - على اسباب جدية . ومن ثم اذا بان من الأوراق
انه ليس للمدعى مورد رزق غير مرتبه فلن ركن الاستعمال يكون متوافرا
بالتطبيق لحكم المادة ١٨ مقرة ثانيا من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
بصان تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الطعن في الحكم الصادر باستمرار المرتب - طلب الحكم بسقوط
الطعن فيه استنادا الى صدور الحكم الموضوعي بإلغاء قرار الفصل -
على غير أساس مادام الحكم الأخير لم يصبح نهائيا .

ملخص الحكم :

ان طلب الحكم بسقوط الطعن في الحكم الصادر في طلب استمرار
صرف المرتبات استنادا الى صدور الحكم الموضوعي بإلغاء قرار الفصل -
هذا الطلب لا يقوم على أساس سليم إذ أنه ما دام الحكم بالإلغاء لم يصبح
نهائيا بعد لقيام الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا فإنه يظل غير قابل

للتنفيذ حتى يفصل في الطعن المذكور وذلك وفقا لأحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أنه (لا يجوز تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا أحكام المحاكم التلخيصية أو الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ١ فتكون واجبة التنفيذ إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بإجتماع الآراء بغير ذلك) ومن ثم فالحكم الصادر وفقا لأحكام المادة المشار إليها باستمرار صرف مرتب المدعى يظل قائما وناظرا ومنتجا لأثره حتى تلمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه أو حتى يفصل في الطعن في الحكم الصادر بالإلغاء وبناء على ذلك فإن مجرد حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار الصادر بإنهاء عمل المدعى لا يترتب عليه سقوط طعن الجهة الإدارية في الحكم الصادر باستمرار صرف مرتبه .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق ، ٢٩٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطها أن يطلب وقف التنفيذ في صحيفة دعوى الإلغاء — اعتباره شرطا جوهريا لقبول هذا الطلب — تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال — بوجوب لعدم قبوله ذلك مستفادة من تحرر مقصود الشارع في ضوء الأعمال التفسيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي استحدث هذا القيد لأول مرة .

ملخص الحكم :

أن الفقرة الأولى من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه » على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . وقد جاء النص المذكور في عموميه مرفدا للنص الذي استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تعجيلا للمادة

العاشرة من قانون مجلس الدولة السابق رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . فلتحديد مدى هذا التعديل وما استحدثته من شروط في طلب وقف التنفيذ شكلا وموضوعا يجب استظهار الوضع التشريعي قبل هذا الاستحداث . وتحري مقصود الشارع منه في ضوء الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ والمناقشات البرلمانية التي جرت في شأنه ، فقد كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، على أنه يجوز لرئيس مجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذه إذا رأى أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . » وقد ردت المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذلك النص كما هو بدون أي تغيير ، الى أن استبدل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بنص هذه المادة النص الآتي « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر مؤقتا إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » ، وهذا النص هو الذي رده في صوبه قانون مجلس الدولة الأخير في الفقرة الأولى من المادة ١٨ منه كما سلف بيانه . وظاهر من ذلك أن ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ يتناول تعديلا في الاختصاص ، بأن جعل ذلك من اختصاص المحكمة بدلا من رئيس مجلس الدولة ، كما أضاف شرطا جديدا لقبول الطلب لم يكن موجودا في التشريع السابق ، وهو أن يطلب وقف التنفيذ في صحيفة دعوى الإلغاء ذاتها ، وليس بعريضة مستقلة . وقد جاء في تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب في هذا الشأن ما يلي « أما النص المعدل لهذه المادة والوارد بالمشروع فقد جعل الفطر في طلب وقف تنفيذ الأوامر الإدارية من اختصاص دائرة محكمة القضاء الإداري التي تتولى النظر في طلب إلغاء هذا الأمر وتواها خمسة مستشارين ، هذا هو جوهر التعديل الوارد بالمادة السالفة ، وإن كان المشروع أضاف شرطين جديدين لقبول طلب وقف التنفيذ ، وهو أن ينكر هذا الطلب في صحيفة دعوى الإلغاء ، وأن يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم لا يمكن تداركه ، وهذا

الشرط لا يختلف كثيرا مع الصيغة الواردة في نص القانون القائم . . « .
وكان مما ذكره تقرير اللجنة تبريرا لهذا الاستحداث قولها « وذلك لأهمية
القرار الإداري الذي هو الأداة التي تباشر بها الهيئة التنفيذية نشاطها ،
ولخطورة الأمر بوقف تنفيذه الذي قد يصل في خطورته إلى مرتبة الحكم
بالغائه . . . » . ويرد تقرير لجنة المعدل بمجلس الشيوخ التعديل
التشريعي سالف الذكر بمثل ما بررته به لجنة الشؤون التشريعية بمجلس
النواب . كما جاء في تقرير اللجنة ما يلي : « وحذفت اللجنة لاشتراط
تقديم طلب مستقل بتحديد جلسة لنظر الطلب المستعجل اكتماء بتضمينه
عريضة الدعوى الأصلية طبقا للنظام القائم . . . » . وكان المشروع المقدم
من الحكومة ، فضلا عن اشتراطه تضمين صحيفة دعوى الإلغاء طلب وقف
التنفيذ ، ينص على ما يلي : « ويحدد رئيس الدائرة المختصة بناء على
عريضة من الطالب جلسة لنظر هذا الطلب يعلن بها الخصم . . . » .
لحذفت هذه العبارة من الصيغة النهائية اكتماء بتضمينه عريضة الدعوى
الأصلية ، كما اثيرت إلى ذلك اللجنة في تقريرها . وجلة القول
فيها تقدم أن ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ، من تضمين عريضة
دعوى الإلغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ ، كان مقصودا لذاته كشرط جوهرى
لقبول الطلب ، وهذا الشرط الشكلى يستوى في المرتبة مع الشرط
الموضوعى ، وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ،
من حيث وجوب توافرها بما ، إذ وردت الصيغة النهائية للقانون في هذا
الشان وبالنسبة للشرطين على حد سواء ، كل ذلك للأهمية وللخطورة التي
تنجم في نظر الشارع عن وقف تنفيذ القرار الإداري ، فأراد أن يحيطه
بضمانة توافر الشرطين الشكلى والموضوعى المشار إليهما بما ، فضلا عن
أنه جعل زمام الفصل في ذلك بيد دائرة محكمة القضاء الإداري المختصة
بدلا من رئيس المجلس منفردا ، كما أنه غنى عن القول أن طلب وقف
التنفيذ لا يعدو أن يكون طعنا في القرار المطلوب إلغاؤه ، وأن وجه
الاستعجال المبرر لطلب وقفه كما حدده القانون هو أن يترتب على تنفيذ
القرار الإداري نتائج يتعذر تداركها . واحتمال هذا الخطر أن صح تباينه
مقلازم زمنيا مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعا لتقابلية هذا القرار للتنفيذ

بالطريق المباشر بوصفه قرارا اداريا ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء فى صحيفة واحدة كما يحتق فى الوقت ذاته اتحاد بدء بيماد الطعن فى القرار الغاء ووقفا ، وبينع الاختلاف والتفاوت فى حساب هذا الميعاد بداية ونهاية .

(طعن ٦٢٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

مفاد المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الإجراءات والمواعيد بين طلب وقف التنفيذ وبين طلب صرف المرتب — عدم النص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الالغاء فى صحيفة واحدة كما هو الحال فى شأن طلب وقف التنفيذ — لا محل بحكم هذه المفاد للقياس من حيث المواعيد والإجراءات بين طلب وقف التنفيذ وطلب صرف المرتب — عدم تحديد المشرع نهاية الميعاد لتقديم طلب صرف المرتب ومنعه من اعتبار الحكم بصرف المرتب كأن لم يكن بعد رفض التظلم اذا رفعت دعوى الالغاء فى الميعاد — من مفاد ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقبلا فى الميعاد اذا كانت دعوى الالغاء مرفوعة فى الميعاد الى أن يقضى فيها نهائيا .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأخر بوقف تنفيذه ، اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد ينعثر تداركها » .

وبالنسبة للقرارات التى لا يقبل طلب الغاؤها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم ان تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبة كلة أو بعضه اذا كان القرار صادرا

بالفصل أو بالوقف ناذاً حكم له بهذا الطلب ثم رفض تطلبه ولم يرفع دعوى الإلغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كإن لم يكن واسترد منه ما قبضه » .

وبين من هذا النص أن المشرع غاير فى الإجراءات والمواعيد بين طلب صرف المرتب وبين طلب وقف التنفيذ . فهو قد سمح بتقديم طلب صرف المرتب فى المدة المحددة للبت فى التظلم . أى فى الوقت الذى لم يفتح فيه بعد طريق التقاضى وهو بالتالى لم ينص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء فى صحيفة واحدة . كما فعل بالنسبة لطلب وقف التنفيذ ومن ثم فلا محل للمقاييس بين التظلمين من حيث الإجراءات والمواعيد بحكم هذه المغاير . ولما كان المشرع لم يحدد نهاية لميعاد تقديم طلب صرف المرتب وكان فى الوقت نفسه قد منع من اعتبار الحكم بصرف المرتب كان لم يكن بعد رفض التظلم إذا رفعت دعوى الإلغاء فى الميعاد ، فإن المستفاد من ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقدماً فى الميعاد إذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة فى الميعاد إلى أن يقضى فيها نهائياً .

ولما كان لا جدال فى أن دعوى الإلغاء التى أقامها المدعى مرفوعة فى الميعاد فإن طلب صرف المرتب بناء على ما تقدم يكون هو الآخر مقدماً فى الميعاد .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

طلب وقف التنفيذ — اقترانه بطلب إلغاء — مدى تحققه — يشترط لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى اقترانه بطلب إلغاء إلا إذا غير مقبولا شكلاً — هذا الشرط يفتقر فى كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى إعدام القرار وتجريد من كل أثر قانونى أيا كانت الآثار المستعملة للدلالة على هذا المعنى — إقامة المدعى دعوى يستهدف بها إلغاء قرار محافظ الإسكندرية بإزالة تعدى المدعى إدارياً على أرض النزاع وأنطاؤها على طلب برد حيازته لهذا العقار ومنع التعرض له — هذه الدعوى تكون قد طويت على طلب وقف التنفيذ والإلغاء فى آن واحد بعد أن أقامتها فى الميعاد المقرر للطعن بالإلغاء الحكم بقبول طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . . ومن ثم فإن من شروط قبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري اقترانه بطلب الغائه والا غدا غير مقبول شكلا ، وهذا الشرط يتحقق على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - في كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى اعدام القرار وتجريده من كل اثر قانوني ايا كانت الالفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى لأنه هو بذاته جوهر الالغاء ونحوه طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه متى استبين ذلك فإن المستوى المحالة الصادر فيها الحكم المطعون فيه وقد استهدف قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٩ بإزالة تعدي المدعى على أرض النزاع ، وانطوت على طلب برد حيازته لهذا العقار ومنع التعرض له - هذه الدعوى - ومنذ تاريخ اقبالتها لتمام القضاء المستعجل في ٢٣/٥/١٩٧٩ تكون قد طويت على طلب وقف التنفيذ والالغاء في آن واحد بالمعنى المقصود في المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة وذلك أن مقتضى الغاء القرار المطعون فيه اجابة المدعى الى طلبه بهذه المثابة تستوي دعوى المدعى لتمام المحكمة المطعون في حكمها مسفوفية الشرط الذي استنظمه القانون في شأن اقتران طلب وقف تنفيذ القرار الإداري بطلب الغائه ، فإذا أضيف الى ما تقدم أن هذه الدعوى قد أقيمت في الميعاد المقرر للمطعن بالالغاء وصادت أحكامها من القضاء المستعجل الى المحكمة المطعون في حكمها دعوى قائمة قانونا بطلب الغاء قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ موضوع النزاع ، فإن طلب وقف التنفيذ الذي تضمنته الدعوى للحالة يصبح مقبولا ويتمين الحكم بذلك ،

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ما تقدم مانه يكون
(م - ٢١ - ج ١٥)

قد خالف القانون ناويلا وتطبيقا ، كما انه باغفاله التصدي لطلبات المدمى
الآخري فى شان اثبات حالة عقار النزاع يكون قد شابه خطأ آخر بصفة
بالقصور فى التسييب بما يستوجب القضاء بالغاء هذا الحكم وبقبول
طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه شكلا واعادة الدعوى الى محكمة
القضاء الإدارى بالاسكندرية للفصل فيها مع ابقاء الفصل فى المصروفات .
(ملعن ٦٥١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

الحكم الذى يصدر فى طلب وقف التنفيذ عملا بالمادة ١٠ من قانون
مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — عدم مساسه باصل طلب الإلغاء —
كون المحكمة لا تتقيد به عند نظر اصل طلب الإلغاء موضوعا — لا ينفى أنه
حكم قطعى له مقومات الأحكام فى خصوص ذلك الطلب ولو أنه مؤقت بطبيعته
طالما لم تتغير الظروف اذا فصلت المحكمة عند نظر طلب وقف التنفيذ
فى دفع بعدم الاختصاص النوعى او التعلق بالوظيفة او دفع بعدم قبول
الدعوى لرفعها بمعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا فهذا
الحكم يقيدها عند نظر طلب الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ اذ نصت على انه
لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الإدارى وقف تنفيذ القرار
المطلوب الغاؤه وعلى أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر مؤقتا
اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد
يتعذر تداركها . . وهو عين ما رددته المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ فى شان تنظيم مجلس الدولة — انما عنت بذلك أن الحكم
الذى يصدر فى موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب
الظاهر الذى تبسح به الدعوى ، لا يمس اصل طلب الإلغاء فلا يتقيد
المحكمة عند نظر اصل هذا الطلب موضوعا ، ومع ذلك يظل الحكم
الصادر فى طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ،

وينبنى على ذلك أنه يجوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب ، كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة ، أو بعدم اختصاص المحكة أصلا بنظرها بحسب موضوعها ، أو بعدم قبولها أصلا لرغمها بعد الميلاد ، أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، إذ قضاء المحكة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا ، فيقيدها عند نظر طلب الغائه . فما كان يجوز لمحكة القضاء الإدارى — والحالة هذه — بعد إذ فصلت بحكمها الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٢ برفض الدعين بعدم الاختصاص وبعدم قبول الدعوى ويوقف تنفيذ القرار ، أن تعود عند نظر طلب الإلغاء تفصل فى هذين الدعين من جديد ، لأن حكمها الأول كان قضاء نهائيا وحاز حجية الأحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ، ولو أنها قضت على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معيبا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به .

(طعن ٦٠٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعى له مقومات الأحكام وخصائصها — بدى حجيته بالنسبة الى ما فصل فيه من مسائل فرعية قبل البت فى الموضوع — أساسى ذلك ، حجية الشيء المقضى تسبو على قواعد النظام الصام .

ملخص الحكم :

أنة من الأمور المسئلة وإن كان الحكم الذى سيصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذى تبدو به الدعوى .

لا يمس أصل طلب الإلغاء فلا يقيّد المحكّمة منذ نظر أصل هذا الطلب موضوعاً غير أن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعي له بثبوتات الأحكام وخصائصها وينبني على ذلك أنه يحوز حجّة الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجّة من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكّمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالنفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلاً بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكّمة أصلاً بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلاً لرغمها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائياً إذ قضاء المحكّمة في هذا كله ليس قطعياً محسب بل هو نهائي وليس مؤقتاً فيقيدها عند نظر طلب الإلغاء ولا يجوز لمحكّمة القضاء الإداري إذ ما فصلت في دفع من هذا القبيل أن تعود عند نظر طلب الإلغاء فيتعصل فيه من جديد لأن حكمها الأول قضاء نهائي حائز لحجية الأحكام لم تلغوه الشيء المحكوم به وإنما قضت المحكّمة على خلاف ما قضت به يكون حكمها معيباً لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ذلك لأن حجّة الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام فلا يصح إهدار تلك الحجّة بمقولة إن الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظام العام .

(طعن ٨١٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الحكم باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه مؤقتاً والحكم بوقف التنفيذ الصادرين بالتطبيق للباب ٢١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - مدى حجّيتها بالنسبة إلى ما فصلت فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب - أساس تلك قاعدة حجّة الشيء المقضي تسمو على قواعد النظام العام .

ملخص الحكم :

ان الحكم باستمرار صرف المرتب كله لو بعضه بصفة مؤقتة لصح
الغاء القرار الصادر بالفصل بالتطبيق للفترة الثانية من المادة (٢١) من
قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ شأنه شأن الحكم بوقف التنفيذ
الوارد بالفترة الاولى من هذه المادة وإن كان لا يقيد المحكمة عند نظر
اصل هذا الطلب موضوعا الا انه يظل مع ذلك حكما قطعيا له مقومات
الأحكام وخصائصها وينبنى على ذلك ان يحوز حجية الأحكام في خصوص
موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما
يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من
مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالرفع بعدم اختصاص القضاء
الإداري أصلا بنظر الدعوى لسبب يتعلق بالوظيفة اذ أن قضاء المحكمة
في هذا ليس قطعيا محسوب بل هو نهائي وليس مؤقتا فيقيدها عند
نظر طلب الغائه بما كان يجوز للمحكمة بحكمها الصادر في ٢٢ من يناير
سنة ١٩٦١ برفض الدفع بعدم الاختصاص لانتفاء الولاية أن تعود عند
نظر طلب الإلغاء فتصل في هذا الطلب من جديد لأن حكمها الأول كان
قضاء نهائيا حائزا لحجية الأحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ولو انها قضت
نهائيا على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معينا لمخالفته لحكم سابق
حائز قوة الشيء المحكوم به أما وقد انتهت المحكمة في هذا الدفع الى نفس
النتيجة التي انتهى اليها حكمها الأول فان الحكم المطعون فيه يتخض في
هذا الخصوص نافذة وتزيدا فبني حاز الحكم قوة الأمر المقضي فانه يكون
حجة فيما فصل فيه ويعتبر عنوانا للحقيقة حتى ولو كان قد تنكب وجه
الصواب في مسائل تتصل بالنظام العام كرفض الدفع بعدم الاختصاص
المتعلق بالوظيفة ذلك أن حجية الأمر المقضي تسو على قواعد النظام
فلا يصح اعداد تلك الحجية بمقولة أن الاختصاص المنطلق بالولاية يتصل
بالنظام العام .

حكم محكمة القضاء الإداري يرفض طلب وقف التنفيذ - اعتبار الحكم الصادر في هذا الشأن حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ويجوز جنية الأمر المقضي به بالنسبة الى ما فصلت فيه المحكمة في خصوصية اختصاص المحكمة وقبول الدعوى - اعتبار قضائها في ذلك نهائيا يقيدها عند نظر طلب الالغاء - قضاء محكمة القضاء الإداري عند نظر الموضوع بعدم اختصاصها - حكمها في هذا الشأن يكون معينا لاختلافه للحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي فيه .

١٠٠٠٠٠ يضاف الى ما تقدم ان الثابت ان محكمة القضاء الإدارى قد سبق لها ان اصدرت حكما بطلانها المعتودة فى ٥ من يونيه سنة ١٩٧٩ بالنسبة لطلب وقف تنفيذ القرار محل الطعن حيث قضت برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزيات المدعى بالمصروفات — وبذلك تكون قد قضت فى اختصاصها وفى قبول الدعوى — والمسلم به ان الحكم الصادر بشأن وقف التنفيذ يعتبر حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وأنه يجوز حجية الأمر المقضى فيه بالنسبة الى ما فصلت نيل المحكمة فى خصوصية اختصاص المحكمة وقبول الدعوى ويعتبر قضاؤها فى ذلك نهائيا يتيها اختصاص المحكمة وقبول الدعوى — ومتى كان ذلك — وكان الثابت ان المحكمة قد قضت منذ نظر الموضوع بعدم اختصاصها وهو الحكم محل الطعن المائل — ليكون حكمها معنيا بخالفته لحكم سابق حاز قوة الامر المقضى به .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله مما يتعين معه الحكم بإلغائه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته ينتقض وجوده القانوني ويؤول كل أثر له إذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه صادر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهو القرار الصادر من جهة الادارة بإلغاء الترخيص الصادر لصالح المطعون ضدهم بشأن استغلال كازينو أبو الفدا بالزمالك .

ومن حيث انه بعد صدور الحكم المشار اليه بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١ اصدرت محكمة القضاء الإداري حكما في الدعوى ذاتها بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ والذي يقضى بإثبات ترك المدعين للمدعية في الدعوى مع إلزامهم بالمصروفات . وقد أشارت المحكمة في أسباب حكمها الأخير الى ان الحاضر مع المدعين - قرر بجلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ التنازل عن الدعوى بعد ان تم الصلح مع الجهة الادارية بموافقتها من استمرار المدعين في تنفيذ العقد المبرم مع مورثهم بخصوص استغلال الكازينو موضوع الدعوى .

وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته ينتقض وجوده القانوني ويؤول كل أثر له إذا قضى برفض الدعوى موضوعا ..

(طعن ٧٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

إذا كان الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا يقوم على طلب الحكومة القضاء بإلغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وكان الثابت أن المدعي تنازل عن دعواه الموضوعية وقضت محكمة القضاء الإداري بقبول ترك المدعي للخصومة ، فإن تنازل

المدعى عن دعواه الموضوعية ينسحب أيضا في الواقع الى طلب وقف التنفيذ
قضاء المحكمة الادارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه والصادر بوقف تنفيذ
القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى .

ملخص الحكم :

إذا كان الطعن المنظور يقوم على طلب الحكومة القضاء بإلغاء الحكم
الصادر من محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وكان
الثابت ان المدعى قد تنازل عن دعواه الموضوعية وقضت محكمة القضاء
الادارى بقبول ترك المدعى للخصومة — كما هو الشأن في الطعن المائل —
فان هذا التنازل من جانب المدعى من دعواه ينسحب أيضا في الواقع
الى طلب وقف التنفيذ ومن ثم عاتبه بتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه
والصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى
بالمصروفات .

ومن ثم غلطة بناء على ما تقدم جميعه بتعين الحكم في الطعن المائل
بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المطعون ضدهم
المصروفات .

« ملعن ٧٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣ »

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد ان تقوم هيئة مفوضي
الدولة بتحضيرها وتبليغها للرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسبقا فيها
— الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر في
الدعوى — لا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر في دعوى الالفاء والذى
لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتبليغها للرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل
هيئة مفوضى الدولة وبين الامر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار
المطلوب الفاؤه او رفض هذا الطلب — الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار
او رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته وفيه ذى موضوع يصدر الحكم
في الدعوى الأصلية — اجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضى الدولة
والمتموص عليها قانونا لا تنصرف الى طلب وقف التنفيذ الذى يلزمها —
اطراد صحيح لاحكام محكمة القضاء الادارى في الفصل في طلب وقف التنفيذ
دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة .

ملخص الحكم:

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر امينة على المنازعة الادارية وعابلا أساسيا فى تحضيرها وتهيئتها للرافعة وفى ابداء الراى القانونى المحايد فيها اذ ناط قانون مجلس الدولة - الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ - بالهيئة تحضير الدعوى وتهيئتها للرافعة على أن يودع المفوض فيها تقريراً يحدّد وقائع الدعوى والمسائل التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبباً، ويتفرع عن ذلك أن الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للرافعة ولتقديم تقرير بالراى القانونى مسبباً فيها ، ومن ثم فإن الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى : على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أنه لا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر فى دعوى الإلغاء والذى لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهيئتها للرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة ، وبين الامر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه أو رفض هذا الطلب ذلك أن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار أو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته يخضع لغير ذى موضوع يصدر الحكم فى الدعوى الاصلية ، أن اجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضى الدولة والمنصوص عليها قانوناً أنها تنصرف الى تحضير تلك الدعوى لا الى طلب وقف التنفيذ الذى قد يلزمها ، والذى لا يتخض إبداء دعوى مستقلة منفصلة قائمة بذاتها ، وفى استلزام تلك الاجراءات بالنسبة الى هذا الطلب وارجاء الفصل فيه الى أن يكتمل تحضير الدعوى اضرار بطبيعته وتقويت لنفايته وموجبه واهدار لظروف الاستعجال وهى قولاً به ومبرره - وقد كان الاصل على ما يبين من استقراء احكام المادتين ٩ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ باتشاء مجلس الدولة و ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، اسناد اختصاص الفصل فى هذا الطلب الى رئيس مجلس الدولة وحده اذ وسد له الامر بوقف تنفيذ القرار الطعن اذا رأى أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ، ادراكاً لطابع

الاستعجال الذى يلزبه ووجوب النأي به عن التقيد بالإجراءات المتبعة فى نظر الدعاوى ، ولئن كان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ومن بعده القوانين المتعاقبة الصادرة فى شأن مجلس الدولة قد عهدت بهذا الاختصاص الى المحكمة ذاتها عرضا عن استئثار رئيس المجلس وحده به قدرا لاهمية القرار الإدارى وخطورة الأمر بوقف تنفيذه ، إلا أن هذا التعديل ليس من شأنه ضياع الفايات المتوخاه أصلا من هذا الطلب وإهدار ظروف الاستعجال وهى طابعه ولازمه وإخضاعه لمعين الإجراءات المتبعة فى نظر الدعاوى ومن بينها إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة على ما انتظمتها القوانين اللاحقة الصادرة فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فقد اطرأ صحيح قضاء محكمة القضاء الإدارى فى هذا الشأن على الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة إدراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه ، بيد أن هذا الأمر لا ينبئ أن يتعدى الى الفصل فى دعوى الإلغاء ذاتها بالتجاوز عن تحضيرها من قبل هيئة المفوضين والا انتطوى هذا الفصل على إهدار لكل الإجراءات المنصوص عليها قانونا فى شأن تحضير الدعوى من قبل الهيئة وهى إجراءات جوهرية لا غنى عن أن تصادقها الدعوى الأصلية قبل الفصل فيها والا وقع الحكم الصادر فى هذا الشأن مشويا بالبطلان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الطعين صدر فى الدعوى الأصلية قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتبنيها للبرافعة وتقدم تقريرها فيها ومن ثم شابه بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالفائس إعادة الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإدارى بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فيها مع الزام الجهة الإدارية بمصروفات الطعن .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وإبداء رأيها القانونى مسببا فيها ويترتب على الإخلال بهذا الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى — هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى المطلوب الفأوه — أرجاء الفصل فى هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته وتفتوت لأغراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذى ينسم به ويقوم عليه — للمحكمة قبل أن تتصدى ليحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نكائيا حتى لا يحل قضاءها فى موضوع الطلب المستعجل قبل البت فى هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى يرفضها — ومتى كان الفصل فى هذه الدفوع ضروريا ولازما قبل التمرض لموضوع طلب وقف التنفيذ وهى بلا شك تنسم مثله بطبيعة خاصة قوامها الاستعجال مما يستوجب معه الراى بها من التقيد بإجراءات تحضير الدعاوى وتبنيها للرافعة عن طريق هيئة مفوضى الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة أمانة على المنازعة الإدارية ، وعاملا أساسيا فى تحضيرها وتبنيها للرافعة وإبداء الراى القانونى المحايد فيها ومن ثم فالأصل أنه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وإبداء رأيها القانونى مسببا فيها . ويترتب على الإخلال بهذا الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أن هذا الأصل ، لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى المطلوب الفأوه ، ذلك أن أرجاء الفصل فى هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته وتفتوت لأغراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذى ينسم به ويقوم عليه وبناء على ذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على إقرار ما اطردت عليه أحكام محكمة القضاء الإدارى من

الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة ، ادراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه ، ومن حيث ان من اللازم قبل ان تتصدى المحكمة لبحث طلب وقف التنفيذ ، ان تفصل صراحة وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها بمصد الميعاد او لان القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، ولذلك حتى لا يحصل تناؤاها فى موضوع الطلب المستعجل قبل البت فى هذه المسائل على انه قضاء ضمنى برفضها . واذا كان الفصل فى هذه الدفوع ضروريا ولازما ، قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ . فانها بلا شك تنتم مثله بطبيعة خاصة قوامها الاستعجال الذى يستوجب النأى بها عن التقيد بلجراءات تحضير الدعاوى وتهيتها للمراجعة من طريق هيئة مفوضى الدولة .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكانت المحكمة المطعون فى قضائها قد قضت وهى بمصد نظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بعدم قبول الدعويين مثار النزاع شكلا لرفضها بعد الميعاد ، وذلك دون قيام هيئة مفوضى الدولة بدورها فى هذا الشأن . فانها لا تكون فى تنكبت الصواب فى هذا القضاء ، لا سيما وانه كان عليها - للاعتبارات السالف بيانها - ان تفصل فى الدفع بعدم قبول الدعويين قبل التعرض لبحث موضوع طلب وقف التنفيذ ولا يغير من ذلك انسحاب هذا القضاء على شتى كل من الدعويين على اساس انه قضاء قطعى له مقومات الاحكام وخصائصها فيحوز حجيتها فى خصوص ما فصل فيه سواء بالنسبة لموضوع الطلب ذاته او المسائل الفرعية اللازمة للفصل فيه . فبما لا شك فيه ما دام الفصل فى هذه الدفوع امرا لازما للبت فى الطلب المستعجل وانه لو لم يفصل فيها لى اصدار الحكم فى هذا الطلب لجرى تأويل الحكم على انه قضاء ضمنى برفضها ، وهو قضاء نهائى تستنفذ به المحكمة ولايتها ثنائته شأن القضاء القطعى فى هذا الخصوص ، فكلهاها بقيد المحكمة لدى نظرها الانشاء اى الشق الموضوعى للدعوى .

ومن حيث انه من ناحية اخرى فاذا كانت المصلحة قد حثبت التجاوز عن دور هيئة مفوضى الدولة فى تحضير الشق العاجل للمنازعة ، واستوجب

اتصال الدعوى راسا بالمحكمة وبخولها فى حوزتها للفصل مباشرة فى هذا الطلب المستجمل ، فان طلائع الامور تقتضى وقد اصبحت المنازعة فى هذه الخصوصية امانة فى يد المحكمة وملكا لها ، تثرب عليها وتهين على سيرها وتتخذ ما تراه لازما لاستيفائها والفصل فيها ، الا يقتصر قضاءها على الطلب المذكور بل ينبسط ليشمل كل ما ياخذ حكمه من المسائل الفرعية اللازمة للبت فى موضوعه ومن بينها بطبيعة الحال الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد التواعد ، حتى ولو انسحب هذا القضاء على شتى الدعوى بعدم قبولها معا، ذلك ان هذا القضاء لا يكون ينجى من الطعن لذوى الشأن بها فيهم هيئة مفوضى الدولة حق الطعن فيه متى قامت به حالة من الحالات التى يعييه قانوننا *

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى وهو بصدد بحث موضوع وطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بعدم قبول الدعويين مثار النزاع لرفعها بعد التواعد ، وذلك دون ان تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير يراها القانونى فيها . فانه يكون قد مسرر صحيحا غير مشوب بالبطلان *

(طعن ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/١٢)

(عكس ذلك طعن ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تجيز للمحكمة ان تابر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتا اذا طلب ذلك فى عريضة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يعمتر تداركها — الحكم الصادر فى شأن طلب وقف التنفيذ وان كان لا يمس اصل طلب الالغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر اصل الطلب موضوعا الا انه يبقى مع ذلك حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز حجية الاحكام فى موضوع الطلب ذاته ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تغى الظروف كما يصوز هذه الحجية بن باب اولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالدفع بعدم الاختصاص او بعدم القبول لرفع الدعوى بعد المواعيد القانونية او لعدم نهائية القرار المطعون فيه — قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل يعتبر نهائيا كذلك — تعرض المحكمة

الإدارية لهذه الدفوع بمناسبة نظرها طلب صرف المرتب مؤقتا والفصل فيها بحكم نهائي حاز حجية الأمر المقضى يحول دون إعادة تعرض المحكمة الاستئنافية للحكم في هذه الدفوع .
ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة قد رفعت أمام المحكمة الإدارية لوزارة النقل والمواصلات أثناء نظرها الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٢ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا إلى أن المدعى ليس موظفا عابا وبالتالي فإن القرار الصادر بإنهاء خدمته في سن الستين لا يصدق عليه وصف القرار الإداري وانتهت المحكمة الإدارية في حكمها الصادر في ١٩٧٥/٢/٢١ إلى عدم جواز نظر الدفع المذكور لسابقة الفصل فيه في حكمها الصادر في طلب المدعى الخاص بصرف راتبه مؤقتا حتى يفصل في الموضوع .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا قد استقرت قضائها على أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة أذنت على أنه لا يترتب على رفع الطلب إلى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأخر بوقف الأمر إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها — وهو عين ما رددته المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٤٩ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — أنها عدت بذلك أن الحكم الذي يصدر في موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذي يبدو به الدعوى لا يمس أصل طلب الإلغاء فلا يقيّد المحكمة عند نظر أصل الطلب ومع ذلك يظل الحكم الصادر في طلبه وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وينبئ على ذلك أنه لا يجوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يجوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلا بنظر الدعوى لسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس

نهائية ، اذ قضاء المحكمة في هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الغائه ولما كان ذلك مما كان يجوز لمحكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية بعد اذ فصلت المحكمة الادارية نوازرتى النقل والمواصلات في الدفع بعدم الاختصاص ان تعود عند نظر الاستئناف لتتصل في هذا الدفع من جديد لان حكم المحكمة الادارية المذكورة في هذا الدفع كان قضاء نهائيا وحاز قوة الامر المقضى واذا قضت محكمة القضاء الادارى على خلاف ما قضت به المحكمة الادارية فيكون حكمها - والحالة هذه ممعيا لمخالفتها لحكم سابق حاز قوة الامر المقضى مما يتعين معه الحكم بالغاء حكم محكمة القضاء الادارى واعادة الطعن اليها لفصل في موضوعه وايتت الفصل في المبروفات .

(طعن ٨٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

وجوب اقرار طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء في عريضة واحدة كشرط جوهري لقبوله - هذا الشرط يستوى في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو ان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يضر تداركها وذلك من حيث توافرها معا - اساسي ذلك - نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - حكمة ذلك الشرط - الاهمية والخطورة التي تنجم في نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الادارى - الخطر الذي يتمثل تداركه كمبرر لطلب وقف التنفيذ يتلزم زمنيا مع القرار ذاته من يسوم صدوره - اتحاد به ميعاد الطعن في القرار الغاء او وقفا - منع التفاوت في حساب الميعاد بداية ونهاية - تطبيق : طلب الغاء قرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك على استقلال - عدم قبول طلب وقف التنفيذ - انطباق هذه القاعدة على الطلبات المعارضة في الدعوى - اساس ذلك اتحاد اعملة وتحقيق الحكمة - القرارات التنظيمية العامة التي لا تثير مسألة دستورية - جواز الطعن فيها عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون - يلزم لذلك الطعن بالالغاء في القرارات الادارية الصادرة في هذه الحالات الفردية - عدم وجود قرار ادارى قد صدر في هذا الشأن - لا مناص من الحكم بعدم قبول الدعوى - اتخاذ الجهة الادارية عملا تنفيذيا - لا يصح ان يكون محلا لطلب الالغاء ومن ثم طلب وقف تنفيذه الذي لا يوجه الا ضد قرار ادارى بالمعنى المقصود في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطعن رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٩ القضائية المقدم من نادى الزمالك اقتصر على ما قضيه الحكم المطعون فيه فى البند رابعا: بوقف تنفيذ القرار السلبى بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى أعمالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ والزام الجهة المدعى عليها بمصاريف هذا الطلب ، وقام الطعن فى هذا القضاء على اسباب خمسة وحاصل السبب الاول مخالفة الحكم المطعون فيه القانون حينما قضى بوقف تنفيذ هذا القرار رغم أنه لم يرد هذا الطلب عند تقديم طلب التالفه ذلك أنه طبقا للبادة ٤١ من قانون مجلس الدولة وما استقر عليه الفقه والقضاء فى تفسير حكمها يجب أن يقتصر وقف التنفيذ بصحيفة دعوى الالغاء والا قضى بعدم قبول طلب وقف التنفيذ وعلى ذلك فإن الاجتهاد على وجود التلازم الحتمى بين طلب وقف التنفيذ وطلب الالغاء بحيث يلزم ورودها معا فى صحيفة الدعوى أو عند تقديم طلبات جديدة وهذا التلازم الحتمى شرط شكلى جوهرى من النظام العلم يؤدى تخلفه الى رفض طلب وقف التنفيذ ولو لم يطلب ذلك أحد الخصوم وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ويتضح من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه اذ تبين أن صحيفة الدعوى الاصلية اودعت بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢ وتحددت الطلبات فيها بوقف تنفيذ القرار الصادر من المجلس الاعلى للشباب والرياضة بتطبيق المادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ وكذلك الغاء هذا القرار ثم طلب المدعى لأول مرة بجملة ١٩٨٣/١/٣١ الغاء القرار السلبى للمجلس الاعلى للشباب والرياضة بالامتناع عن حل مجلس ادارة نادى الزمالك ولم يتضمن هذا الطلب الجديد طلب وقف تنفيذ هذا القرار كما هو واضح من فكرة المدعى المودعه فى ذات الجلسة المذكورة وبعد أن تداولت الدعوى فى الجلسات حجت للحكم ثم قررت المحكمة بجملة ١٩٨٣/٤/٢٨ اعادة الدعوى الى المرافعة بناء على طلب المدعى بجملة ١٩٨٣/٥/١٢ حيث طلب لأول مرة وقف تنفيذ القرار السلبى الطعين بصفة مستعجلة ذكرا اسهله فى مذكرته المقدمة بجملة ١٩٨٣/٥/٢٦ مع أن دواعى وقف التنفيذ كانت معلومة لديه وقت أن طلب الغاء هذا

القرار ، ويمينى السبب الثانى من الحكم المطعون فيه خالف المبادئ المستقرة فى نية وقضاء القانون العام فى حجب طلبى وقف التنفيذ والافغاء ووجوب توجيهها ضد قرار إدارى بالمعنى القانونى وهو ما أكدته المحكمة الإدارية العليا فى العديد من أحكامها حين قضت بأن العمل الذى يقبل الطعن بالافغاء - ومن ثم وقف التنفيذ - لا بد أن يكون قرارا إداريا نهائيا . وعلى هذا الأساس لا تقبل دعوى الافغاء ضد الأعمال التحضيرية للقرار الإدارى وهى ليست لها ذاتية مستقلة بل تساهم فى إعداد القرار وتندمج فيه ويترتب على ذلك أن الإبتناع عن اتخاذ هذه الأعمال التحضيرية لا يبعد قرارا سلبيا فى مفهوم دعوى الافغاء خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه الذى أوقف تنفيذ امتناع الإدارة عن اتخاذ الإجراءات التمهيدية المبينة فى المادة ٤٥ ومن بينها التحقق من المخالفات المنسوبة الى النادي ثم إخطاره بخطاب مسجل لازالة أسبابها واتقضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الإخطار دون ازالة هذه المخالفات ومن ثم كان يتضمن القضاء بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار السلبى بالإبتناع عن اتخاذ الأعمال التحضيرية والتمهيدية المبينة فى المادة ٤٥ المشار إليها نظرا الى أن القرار الذى يؤثر فى المركز القانونى هو القرار الصادر بحل مجلس إدارة النادي فهو وهذه الذى يمكن أن يكون حلا للافغاء ووقف التنفيذ .

ويقوم السبب الثالث على أن الحكم المطعون فيه أغفل دماعا جوهرىاً للدمى عليهم مفاده أن تقرير المخالفات لم يصدر من السلطة الادارية المختصة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والقرارات الصادرة استنادا اليه اذ يستفاد من هذه الاحكام أن الجهة الادارية المختصة بهذا الشأن هى مديرية الشباب والرياضة فى المحافظات التى هى من وحدات الحكم المحلى دون إدارة التفتيش المالى والإدارى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة وهى إدارة بن وحدات السلطة المركزية التى ليس لها اختصاص بالتفتيش على الاندية وأعداد التقارير . ووجه السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه فى الواقع بما أدى الى خطئه فى القانون اذ بنت المحكمة حكمها موضوع الطعن على أمر تبين عدم صحته لما بنت من بحركة الجهة الادارية المتعبدية (م - ٢٢ - ج ١٥)

بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٦ من أن النادي قد عقب على التقرير المتضمن المخالفات المنسوبة الى النادي ولم يخلص التقرير ولا التعقيب الى طلب حل مجلس الإدارة الذى هو جوازى للجهة الادارية . وجوهر السبب الخامس أن القرار المطعون فيه لا يندرج تحت حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة التى نصت على أنه ويمتيز فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا لاحكام القوانين واللوائح . . . ذلك أن سلطة الوزير فى اتخاذ قرار حل مجلس ادارة النادي هى سلطة تقديرية ولا يجوز الحكم بالزام الإدارة باتخاذ قرار يحل فى مجال اختصاصها التقديرى والا عد ذلك اعتداء من السلطة القضائية على السلطة الادارية . . .

ومن حيث أن الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية المقدم من المجلس الأعلى للشباب والرياضة وأن اتفق مع الطعن المقدم من نادى الزمالك من حيث أن كليهما انصب على قضاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى البند رابعا بوقف تنفيذ القرار السلبى بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى أممالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ ، وأيضا من حيث الاسباب التى ساقها كلا الطعنين عن هذا القضاء الا أن الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية المشار اليه زاد على ذلك الطعن فيما قضى به الحكم المطعون فيه فى البند أولا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وذلك استنادا الى ذات الاسباب التى سبق اثرتها أمام المحكمة المطعون فى حكمها ومن بينها عدم وجود قرار ادارى .

ومن حيث أنه بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه فى البند رابعا بوقف تنفيذ القرار السلبى بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى أممالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ والزام الجهة المدعى عليها بمصاريف هذا الطلب — وهو محل الطعنين رقمى ٣٠٥٥ ، ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية فإنه ولئن تعددت الاسباب التى ساقها الطعنين بعدم قبول هذا الطلب

فان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاءه على انه يجوز للمحكمة ان تأخر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .» وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان تضمين عريضة دعوى الالغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ أمر مقصود لذاته كشرط جوهري لقبول الطلب وان هذا الشرط يستوى في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها وذلك من حيث وجوب توافرها بما اذ وردت صياغة النص بهذا المعنى ويلانسية للشرطين على حد سواء ، كل ذلك للاهمية وللخطورة التي تنجم في نظر المشرع من وقف تنفيذ القرار الإداري فاراد أن يحيطه بضمانه توافر الشرطين الشكلي والموضوعي المشار اليهما معا ، كما أن طلب وقف التنفيذ لا يدعو أن يكون طعنا في القرار المطلوب الغاؤه ووجه الاستعجال المبرر لهذا الطلب كما حدده القانون هو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها واحتمال هذا الخطر انصح قيامه يتلزم زجنا مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعا لقابلية هذا القرار للتنفيذ بالطريق المباشر بوصفه قرارا إداريا ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الغاء في عريضة واحدة كما يحقق في الوقت ذاته اتخاذ بدء مهلة الطعن في القرار الغاء ووقفا ويمنع الاختلاف والتفاوت في حساب هذا الميعاد بداية ونهاية .

ومن حيث أن هذا النظر كما ينطبق على دعوى الغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري المبتدأ ، فإنه ينطبق كذلك في حالة تقديم طلب الغاء ووقف التنفيذ أثناء نظر الدعوى كطلبات عارضة فيها على النحو المقرر في المادة ١٢٣ من قانون المرافعات وذلك لاتحاد المله وتحقق الحكمة من وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الغاء في الحالتين ، فإذا لم يتحقق هذا الاقتران بأن طلب الغاء القرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك تخلف الشرط الجوهري الشكلي المتطلب بقبول طلب وقف التنفيذ وغدا بذلك غير مقبول شكلا .

ومن حيث أنه في الدعوى المنظورة ثبت أن عريضة الدعوى الأصلية

تد خلت من طلبى وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبى الصادر من رئيس جهاز الرياضة بعدم حل مجلس ادارة نادى الزمالك وأن المدعين طالبا لأول مرة بإلغاء هذا القرار دون طلب وقف تنفيذه بجلسة ١٩٨٣/٣/١٠ وبعد أن حجزت الدعوى للحكم فيها بجلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ قررت المحكمة اعادتها للمرافعة بجلسة ١٩٨٣/٥/١٢ حيث قدم المدعيان اعلان تعديل الطلبات المؤرخ ١٩٨٣/٥/١١ المتضمن لأول مرة طلب وقف تنفيذ القرار السلبى المطعون فيه سالف الذكر ومن ثم يكون هذا الطلب قد اقتصد بشرط اقترانه الوجوبى بطلب الإلغاء المقدم من المدعيين بجلسة ١٩٨٣/٣/١٠ الامر الذى يتعين معه القضاء بعدم قبول طلب وقف تنفيذ هذا القرار وإلزام المدعين بمصروفاته .

ومن حيث أنه بالنسبة لما أثاره الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية عن الدفع بعدم قبول الدعوى المفضى فيه برفضه فى البند أولا من الحكم المطعون فيه ، فإنه لما كان هذا الدفع من النظام العام ويرتبط بتضام الحكم المطعون فيه فى البند ثالثا برفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتطبيق احكام المسادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ١٩٧٨/٢٦٨ فإن اثاره هذا الدفع يعتبر بحكم اللزوم أمام هذه المحكمة ما قضى به هذا الحكم فى البند ثالثا المشار اليه لتعلقه بالطلب المقدم عند الدفع ، اذ لا يتأتى الفصل فى موضوعه قبل حسم مسألة قبول الدعوى فى شأنه .

ومن حيث أنه ولئن كان مسلما أنه يجوز الطعن فى القرارات التنظيمية العامة التى لا تثير مسألة دستورية وذلك عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الاعتماد بها لمخالفتها للقانون الا أنه يلزم لذلك الطعن بالإلغاء فى القرارات الادارية الصادرة فى هذه الحالات الفردية فإذا لم يكن ثمة قرار ادارى قد صدر فى هذا الشأن فلا مناص عن الحكم بعدم قبول الدعوى .

ومن ههنا أن الثابت من الاوراق انه بمناسبة عدم موافقة الجهة العمومية العادية لنادى الزمالك الرياضى على الحساب الختامى ومشروع الموازنة فى جلستها المنعقدة فى ١٩٨٣/١/١٥ ثار الخلاف حول الاغلبية التى يتطلبها القانون رقم ١٩٧٥/٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ بشأن الهيئات الخاصة للتشباب والرياضة لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير

العادية ولاصدار قرارها باستقاط مجلس ادارة النادي وحتى تستوثق الجهة الادارية المختصة بين سلاية تطبيق احكام القانون فقد استطلعت رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات فى هذا الموضوع وجاءت الفتوى بأن النصاب القانونى اللازم لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لسحب الثقة من مجلس ادارة نادى الزمالك هو حضور الاغلبية المطلقة لاعضاء الجمعية العمومية ممن لهم حق حضورها وإن المقصود بثلى اعضاء الجمعية العمومية الذين يصوتون لاستقاط عضوية كل أو بعض اعضاء مجلس الادارة هو ثلثى اعضاء الجمعية العمومية الحاضرين ممن لهم حق حضورها وليس بكثره اصوات جميع الاعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية مع مراعاة المادة ٢/٣٠ من النظام الاساسى للنادية الرياضية فى حالة الاجتماع الثانى للجمعية غير العادية ، وإن قرار الجمعية العمومية لنادى الزمالك المنعقدة يوم ١٩٨٣/١/١٥ بعدم الموافقة على التقرير السنوى والميزانية يعد قرارا من الجمعية يفقد الثقة بمجلس الادارة ويستمر هذا القرار قائما فى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية يوم ١٩٨٣/٢/٤ لحين انعقادها بالاغلبية اللازمة لاصدار قرار فى شأن استقاط عضوية مجلس الادارة القائم — وعلى هذا الاساس انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لنادى الزمالك يوم ١٩٨٣/٢/٤ واتخذت موقفا لصالح مجلس ادارة النادي المذكور .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام المادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ / ١٩٧٨ باعتماد النظام الاساسى للنادية الرياضية — وهى الاحكام التى يتضرر منها المدعيان ويطلبان وقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بتطبيقيهما عليهما بوصفهما من اعضاء الجمعية العمومية لنادى الزمالك فى دور انعقادها العادى الذى تحدد له يوم السبت الموافق ١٩٨٣/١/١٥ وغير العادى الذى تحدد له يوم الجمعة الموافق ١٩٨٣/٢/٤ — يتبين انها نصت على انه « اذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلا وحالت اسباب تهريه دون اتمام جدول أعمال الجلسة اعتبر الاجتماع مستمرا ... » كما انه اذا لم توافق الجمعية العمومية على أى بند من بنود جدول الاعمال وخاصة اعتماد الميزانية والموافقة على الحساب الختامى فيعتبر ذلك بمثابة

فقد الفقه بمجلس الإدارة . وعلى مجلس الإدارة القائم دعوه الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد خلال شهر من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك للنظر فى استئط مجلس الإدارة وفى حالة صدور قرار الجمعية العمومية بالاستئط بموافقة ثلثى الاعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فتختار الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد من بين اعضائها للبدء الباقية لمجلس الإدارة السابق وفى حالة عدم صدور قرار الجمعية العمومية غير العادية باستئط مجلس الإدارة فيعتبر ذلك بمثابة اقرار لبنود جدول الاعمال السابق عدم اعتيادها من الجمعية العمومية العادية .

ومن حيث ان المستفاد من احكام المادة ٣٩ المشار اليها ان تطبيعتها يتم وآثارها تترتب عندها توجد ظروف الاحوال وتحقق الوقائع والاضاع المنصوص عليها فيها دون ان يتوقف بشيء من ذلك على مشيئة الجهة الادارية او صدور قرار ادارى منها بالمعنى القانونى على النحو الذى صورته دعوى المدعين ، واذا كان قد حدث وان طلبت هذه الجهة الرأى القانونى من ادارة الفتوى بمجلس الدولة فى امر يتعلق ببيان حكم القانون فى الاغلبية اللازمة لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية - ولاصدار قرارها بسحب الثقة بمجلس ادارة نادى الزمالك طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ المشار اليه وتم تنفيذ فتوى الادارة المذكورة وصدر قرار الجمعية العمومية غير العادية للنادى على هذا الاساس ومن ثم فان الامر لا يعدو بالنسبة لما اخذ من قبل الجهة الادارية ان يكون عملا تنفيذيا استهدف التوصل الى التطبيق السليم لحكم القانون بما لا يصح ان يكون بحلا لطلب اللغاء ومن ثم طلب وقف الذى لا يوجه الا ضد قرار ادارى بالمعنى المقصود فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه بناء على ذلك يضحى الدفع بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه قائما على سنده من القانون وهو ما يستوجب القضاء بعدم قبول الطلب والزام المدعين بمصروفاته .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى مذهب مخالف فانه يكون قد جئح عن الصواب فى تطبيق حكم القانون

وبين ثم تعيين القضاء بالغائه فيها قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتطبيق المادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ ويعدم قبول هذا الطلب وبإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار السلبى بعدم اتخاذ إجراءات حل مجلس إدارة نادى الزمالك الرياضى أمما لأحكام المادة ٥٥ من القانون رقم ١٩٧٥/٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ ويعدم قبول هذا الطلب والزام المطعون ضدهما المصروفات .

(طعنى ٣٠٠٥ ، ٢٠٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نزاع الملكية للنفعة العامة - طلب وقف تنفيذ القرار - ثبوت استيلاء الإدارة على الأرض المنزوع ملكيتها ، وشروعها فعلا فى اقامة بيان عليها قبل الفصل فى الدعوى - ضرورة طلب وقف التنفيذ غير ذى موضوع ، ولو قدم قبل الاستيلاء والمشروع فى البناء - تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة - تحمل المصلحة الفردية الى تمويض أن كان له محصل .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من المدعى قد طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بنزع ملكية أرض مملوكة له لأقامة مستشفى عليها ، وأثناء نظر الدعوى استبان للمحكمة أن الاستيلاء على الأرض قد تم بمعرفة الإدارة ، وشرع فعلا فى اقامة المستشفى عليها ، فإن طلب وقف التنفيذ يصبح غير ذى موضوع ، بل أن تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار ، إذا كان مقصودا به إعادة يد المطعون عليه على الأرض ، دون أن يؤخذ فى الاعتبار ما تم من أعمال فى سبيل اقامة المستشفى ، مما غير الأرض ، من أرض قضاء الى أرض شيد عليها جزء من مبنى هذه المستشفى ، أن تنفيذ الحكم على هذا النحو ، هو الذى يترقب عليه نتائج خطيرة أثلها تعطيل مشروع ذى نفع عام ، ولا يغبر من ذلك ، الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية .

لأنه مهما يكن من أمر في قيمة هذا الإجراء ، عند نظر أصل الموضوع ، فمسان
المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان في مجال الروابط القانونية
التي تنشأ بين الإدارة والأفراد ، بل يجب أن تلو المصلحة العامة في مثل
هذا الأمر الذي يتعلق أساسا بتسيير مرفق عام ، وإنما تتحول المصلحة
الفردية الى تعويض ، ان كان لذلك أسس من القانون .

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القرار المطعون فيه من شأنه حرمان الطالب من أداء الامتحان لو كان
له حق فيه - توافر ركن الاستعجال .

ملخص الحكم :

مضى كان من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه حرمان المطعون عليهم من
فرصة أداء الامتحان ، لو كان لهم حق فيها ، مما يتعذر معه تدارك النتيجة
التي تترتب على ذلك ، فلن ركن الاستعجال ، والحالة هذه ، يكون قائبا .

(طعن ٤٥ ، ٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

وقف تنفيذ - الاستعجال كشرط للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري -
قيامه في حالة القرار الصادر بإلغاء ترخيص استغلال مقصف لما يقتضيه
على تنفيذ هذا القرار من أضرار جسيمة قد يتمتد تداركها لتمثل ليس محاسب
في حرمان المدمى من الانتفاع بالترخيص بل أيضا في ارتباطه بالتزاماته
المالية فضلا عن تشريد عدد غير قليل من المستفيدين والمعامل الذين يعملون
في المقصف ويعملون أسرا متعددة الأفراد .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار الإداري الصادر في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ بالفناء ترخيص استغلال المقصف بعد أن استظهر كلا من الركبتين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، مراعيًا ما يقترب على تنفيذ القرار المطعون عليه من اضرار جسيمة قد يتعرض تداركها تتبطل ليس فحسب ، في حرمان المدعى من الانتفاع بالترخيص بل ايضا في ارتباك التزاماته المالية فضلا عن تشريد عدد غير قليل من المستخدمين والعمال الذين يعملون في هذا المقصف وكلهم يعول اسرار متعددة الافراد ، قد أصاب الحق فيها فحسب به من أن طلب المدعى وقف تنفيذ القرار قد قام على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالفاء عند الفصل فيه على اسباب جديرة بقرره .

(طعن ١٣٢٢ لسنة ٣٢٨ - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الترخيص في حمل السلاح وسحب هذا الترخيص من الملاحظات المتروكة لتقدير الإدارة - استناد الإدارة في ذلك على المعلومات التي تتجعب لديها من المصادر المختلفة - سحب الترخيص بناء على تقرير من المباحث الجنائية بأن التحريات دلت على رعونة المرخص له - بجملة طلب وقف التنفيذ غير مستند الى اسباب جديرة - عدم ثبوت أن هذا السحب خطر على المرخص له - يقترب عليه عدم قيام ركن الاستعجال .

ملخص الحكم :

ان الترخيص أو عدم الترخيص في حمل السلاح وكذا سحب أو عدم سحب السلاح المرخص في حمله ، هي جميعها من الملاحظات المتروكة لتقدير الإدارة ، وتترخص في ذلك حسبما تراه متفقا مع صالح الامن العام ، بناء على ما تطعنن في اليه من الاعتبارات التي تزنها ، والبيانات أو المعلومات التي تتجعب لديها من المصادر المختلفة . وقد تكون هذه المصادر سرية ترى

الادارة لصالح الامن عدم الكشف عنها ، وتقدير الادارة في هذا كله لا معقب عليه ، ما دام مطابقا للقانون وخاليا من اساءة استعمال السلطة ومتى بان للمحكمة من تقرير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية ان التحريات دلت على رعوثة المجنى عليه ، وان في حيلة السلاح ما قد يعرض الامن للخطر فان طلب وقف التنفيذ يكون غير مستند الى اسباب جدية موضوعا ، واذا لم يثبت ان سحب السلاح من المدمى خطرا عليه ، بل سائته في ذلك شان اى شخص لم يرخس من الاصل له في حمل السلاح فانه لا يكون هناك ثبوت نتائج يتعذر تداركها من سحب السلاح منه .

(طعن ٨٧٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار ادارى — وقف تنفيذ — ركناه — تراخيص « ترخيص بصمل سلاح »
سلطة الادارة التقديرية في الغاؤه .

ملخص الحكم :

طبقا لاحكام المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يقتضى بوقف تنفيذ قرار ادارى الا اذا تحقق ركنان : الاول الاستمجال بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها — والثانى جدية الاسباب التى يرجع معها الحكم بالغائه بحسب الظاهر من الاوراق دون مساس باصل طلب الالغاء — وتنص المادة ٤ من القانون رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٤ على ان لوزير الداخلية او من ينييه . . . سحب الترخيص مؤقتا او الغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص او سحبه او الغاؤه مسببا ولما كانت توجد خصومة شديدة بين أفراد عائلة ينتمى اليها المدمون وافراد عائلة اخرى منافسة لها في الانتخابات التى جرت لعضوية مجلس الشعب في انتخابات عام ١٩٧٨ وبلغ الصراع مداه بارتكاب جنائيات القتل والسرور فيه وحوادث التعدي والحريق مما استوجب الغاء تراخيص المدعين واحسد

افراد العائلة المنافسة — لذلك لا يتحقق ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ ذلك ان الظروف والوقائع التي دعت الى اصدار القرار المطعون فيه لم تكن المملك الفردى بكل من المدعين على حدة وانما بمسك الجماعة ممثلة في العائلتين المتصارعين وانتهاء المدعين الى احدهما *
(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

منازعة مستعجلة — شطب اسم المتعهد من عداد المتعهدين المقبولين لدى الادارة — ليس مما يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه لا خوف على المدعى من غل نشاطه في اتجاه التوريد للمصالح الحكومية وله ان يولى نشاطه شطر اى جانب اقتصادى آخر ولا يقتصره على التوريد لجهات الادارة فلا ينفشى على مثله والحالة هذه من مصادرة موارد رزقه او تعوده عاطلا بدون عمل لان التوريد ليس احتكرا له ولا يترتب على شطب اسمه بهذه المثابة نتائج يتعذر تداركها .
(طعن ١١٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

قرار ادارى بتحجية الدعى عن نظارة مدرسة — استنادا الى مخالفات خطيرة من شأنها لو صحت ان تجعله غير صالح لمهمة النظارة ، وان تجعل بقاءه فيها مخرلا بحسن سير مرفق التعليم اخلايا يتعذر تداركه — رفض طلب وقف التنفيذ — ابقاء الحال على ما هو عليه حتى يفصل في طلب الالفاء .

ملخص الحكم :

مضى رأيت المحكمة من ظروف الدعوى ان تحجية الدعى عن نظارة المدرسة كان لمخالفات خطيرة وعديدة نسبت اليه مقارنتها ، وإن من شأن هذه

المخالفات لو مبح ارتكبت المدمى اياها ، أن تجعله غير صالح لمهبة النظارة ، ويقاؤه فيها يخل بحسين سير مرفق التعليم إخلالا يتعذر تداركه ، فانها ازاء هذه الظروف ترفض اجابة طلب وقف التنفيذ ، وتبقى الحال على ما هي عليه الى ان يفصل في طلب الالغاء مع عدم المساس بأصله .

(طعن ٣٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

مهندس - تكليف - المادة ٢/٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - مقادها عدم جواز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العالية - انسحاب اثر هذه المادة على القرارات الوزارية الصادرة بتكليف المهندسين بالتطبيق للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن اوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - اساس ذلك هو انتهاء ركن الاستعجال في طلبات وقف تنفيذ كل من قرارات التعيين والتكليف .

ملخص الحكم :

ان سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مردها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على القرار على اساس وزنه بميزان القانون وزنا مناعله مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الادارى الا يقف قرارا اداريا الا اذا تبين له - على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه - ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين :

الاول : قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية - وكلا الركنين

من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن للتكليف نظامه القانوني الخاص به وهو أداة استثنائية تتناول خريجي كليات الهندسة في الجامعات المصرية بالاحتهم بالعمل لشغل الوظائف وفقا لما تدعو اليه الحاجة ، في الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة ، ويتم شغل المكلف للوظيفة العامة بمقتضى ادانها الاستثنائية الخاصة طبقا للاوضاع والشروط المتصوص عليها في القوانين واللوائح فان المكلف يصبح ملتزما باعباء الوظيفة وواجباتها مستفيدا من مزاياها طوال مدة التكليف — وبذلك لا ينقطع عن المكلف مورد الرزق ، وان صح ما يذهب اليه المدعى من ان قرار التكليف سيلحق به اضرارا فسان حقه ان وجد مכול بالرجوع الى جهة الادارة بالتفويض من الاضرار التي تلحقه ان كان هناك وجه حق في هذا التفويض ، فلا يترتب على تنفيذ قرار التكليف بهذه المثابة نتائج يعمد تداركها ، وقد اعتنق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة هذا النظر من حيث المبدأ حين نص في الفقرة الثانية من المادة ٢١ منه بما مفاده انه لا يجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة - ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق التشريعي منسجبا الى التعيين في الوظائف العامة ، الا انه غنى عن البيان ان انتفاء قيام الاستعجال من حيث المبدأ في القرارات المتصلة بالتعيين في الوظائف العامة — وذلك على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقراءة قانونية قاطعة ، كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة مفادها انه لا يترتب على تنفيذ هذه القرارات نتائج يعمد تداركها — يصح أيضا على القرارات المتصلة بالتكليف ، لاتخاذ مناط النظر من حيث المبدأ فيها جيمعا بحكم طابع الاشياء .

وترتبطا على ذلك ينتفى ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ وبذا ينهار الركن الاول الذي يقوم عليه ذلك الطلب .

(طعن ١١٢٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار الوزاري الصادر بتجديد تكليف احد المهندسين بناء على القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ - وجوب قيامه على ركنين : اولهما الاستعجال والثاني استناد الدعوى الى اسباب جدية - اثر تخلف عناصر الركن الاول التي تبني عليها المحكمة عقيدتها في تعذر تدارك نتائج تنفيذ قرار التكليف - هو رفض طلب وقف التنفيذ دون حاجة لاستظهار ركنه الثاني .

ملخص الحكم :

ان طلب وقف تنفيذ قرار مد تكليف المدعى (المهندس) يجب ان يقوم على ركنين :

اولهما : ان يتوافر الاستعجال بلن يظهر للمحكمة ان نتائج التنفيذ يتعذر تداركها ، وثانيهما : ان تتبين المحكمة ان الدعوى تستند الى اسباب جدية .

ففيما يختص بالركن الاول ثمانه بالنظر الى الظاهر في خصوصية هذه الدعوى ، من ان نوع العمل المكلف به المدعى ، ومكان هذا العمل ، واجره قيد على الجبلة ملائمة للظروف الشخصية للمدعى ، سواء من ناحية السن ، او من الناحية الصحية او الاجتماعية ، او من ناحية التأهيل . وبالنظر الى الظاهر بصفة عامة من الظروف القائمة في مجالات الاعمال الهندسية ، وما يستفاد منها من ندرة فرص العمل في القطاع الخاص ، التي قد تتميز في صورة واضحة على فرص العمل في الحكومة او في القطاع العام ، ومن ذوبان الفروق بين فرص العمل في الحكومة وبين فرص العمل في القطاع العام - على مقتضى هذا النظر ، لا يظهر للمحكمة ان تنفيذ التكليف يهدد المدعى ، في نفسه او ماله ، بأي خطر محقق ، ومن ثم ثمانه لا يترتب على هذا التنفيذ نتائج يتعذر تداركها .

وبناء على ما تقدم يكون طلب وقف التنفيذ قد فقد أحد ركنيه اللذين يجب أن يقوم عليهما ، مما يتعين رفضه دون حاجة الى استظهار جدية او عدم جدية الاسباب التي تستند اليها الدعوى ، وبطبيعة الحال ، دون مساس بطلب الانهاء ذاته ، الذي يبقى سليما بما يفرغ عنه من دفع وما يتعلق به من دلائل موضوعية تؤيده او تنحصر حتى يصل فيه موضوعا .

(طعن ١٢٦٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه - موظف - تكليف - طلب وقف تنفيذ قرار بالتكليف - جاز قانونا - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ما دامت قرارات التكليف لا تعتبر قانونا من القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل النظم منها اداريا فانه لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون المشار اليه بل يكون من الجائز طلب وقف تنفيذها متى توافر فيها ركنا هذا الطلب وهما الاستعجال وتيأم اسباب جدية تحول على ترجيح الغاء القرار موضوع هذا الطلب .

(طعن ٨٨٠ لسنة ٩ ق ، ١٠٤٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بعدم اعتبار المهندس مستقيلا من الخدمة - جاز .

ملخص الحكم :

ان طلب المهندس المكلف اعتباره مفسولا من الخدمة او منتهية خدمته بالاستقالة المبرحة أو الضمنية قبل انتهاء مدة التكليف هو من المسائل التي

تندرج في عموم المنازعات الواردة في البنود السابقة على البند ١٤ من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ومن ثم هي من مسائل انتهاء الخدمة مما يختص به مجلس الدولة منذ انشائه ، ولا يعتبر من المنازعات الادارية المنصوص عليها في البند ١٤. ويترتب على ذلك ان يعتبر القرار من القرارات التي يقبل طلب وقف تنفيذها .

(طعن ٥٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٧/٢٦)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

اللجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ — نتائج مباشرة للجنة لهذه الاختصاصات بتعذر تداركها اذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التي استندت اليها — أثر ذلك : توافر ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

وبن حيث انه عن توافر ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة ، فقد ذهب الحكم المطعون فيه الى ان استمرار انصاء مجلس النقابة المنتخب من ممارسة الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وخاصة الاشراف على انتخابات النقيب واهضاء مجلس النقابة العملية في اول انتخاب يتم طبقا لاحكامه على ان يتم ذلك في موعد لا يجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل به ، واستمرار الوضع الراهن ، من شأنه ترقيب آثار تعذر تداركها فيما لو حكم بعدم دستورية تلك النصوص ، وبالتالي بإلغاء القرار المطعون فيه .

وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيح وقائم على شبيه المبرر له ، فاللجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى ،

وفق ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المشار اليه كافة ، وتختار من بين اعضائها رئيسا لها تكون له اختصاصات نقيب المحامين ، وتباشر اختصاصات لجان قبول المحامين وغيرها من اللجان المنصوص عليها في القانون ، هذا فضلا عن الاشراف على انتخابات النقيب ومجلس النقابة العامة في أول انتخابات تجرى وفق احكامه ، واختصاصات اللجنة المذكورة شامل لكل اختصاصات مجلس النقابة العامة واختصاصات النقيب ولجان قيد المحامين وغيرها من اللجان الأخرى ، وهي اختصاصات جد خطيرة ، تباشرها لجنة مؤقتة ، وليدة نصوص ظاهرها أنها غير دستورية ، ويحرم من ممارستها مجلس النقابة العامة المنتخب ، ونتائج مباشرة للجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها اذا ما قضي بعدم دستورية النصوص التي استندت اليها ، ومن ثم بالغاء القرار المطعون فيه ، والصادر بتشكيل هذه اللجنة . وتعيين لجنة مؤقتة تحل محل مجلس النقابة المنتخب لمزاولة اختصاصاته ، ليس في أي حال من الأحوال ، اعادة للحياة الى نقابة المحامين بالطريق الديوقراطي كما يذهب الى ذلك الطعن ، بل هو اعلان في اقضاء مجلس النقابة ، المنتخب بطريقة ديوقراطية من قبل الجمعية العمومية للمحامين ، عن تولى ومزاولة اختصاصاته ، وبطريقة تبدو بحسب الظاهر ، مجافية لما تقتضيه المادة ٥٦ من الدستور ، الأمر الذي يكون معه الحكم المطعون فيه « اذ قضي بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه لما استظهره من جحوة أسباب الطلب وتعذر تدارك نتائج تنفيذ القرار المذكور اذا ما قضي بالغائه قد قام على أسباب صحيحة ، وجاء سليما مطابقا للقانون ».

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

صنهر. قرار من وزير الثقافة بتثبيت اسعار تذاكر مشاهدة الافلام السينمائية — طلب وقف تنفيذ القرار — صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ (م — ٢٣ — ج ١٥)

بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي بتثبيت قيمة تذكرة دخول العرض السينمائي أثناء نظر طلب وقف التنفيذ وقبل الفصل فيه - مقتضى أعمال هذا القانون بآثره المباثر إنهاء آثار القرار محل الطعن وإسقاط العمل به من تاريخ العمل بهذا القانون - اتفانون المشار إليه سبق القضاء في ادراك وتحقيق ما يهدف إليه طلب وقف تنفيذ القرار - طلب وقف التنفيذ أضحي مغرغا من مضمونه ومقتدا لاساس شرعية تقديره وهي مواجهة نتائج تنفيذ القرار الذي يتعذر تداركها اذا ما قضى بإلغاء القرار والتي تغترض بداءة ان يظل القرار قائما وناقذا حتى يقضى بوقف تنفيذه هـ

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت انه ولئن كان قد صدر قرار وزير الثقافة رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٩ في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ونص في المادة الأولى على انه (لا يجوز اجراء أية تعديلات في ثمن تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية سواء بالزيادة أو النقصان بدور العرض بجمهورية مصر العربية دون الرجوع الى السلطة المختصة في هذا الشأن التي نص عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ المشار إليه - واذ تجعل الآثار المباشرة الناتجة من اعمال هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ في تثبيت أسعار تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية القائمة في ذلك التاريخ فلا يجوز تعديلها بالزيادة أو الخفض الا بعد موافقة الجهة المختصة - وهي المفاد في طلب وقف التنفيذ لتفادي تلك الآثار وحق يستعيد أصحاب الشأن حريتهم وسلطتهم في تحديد أسعار تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية حتى يقضى بإلغاء القرار محل الطعن - لذلك فانه متى كان الثابت انه صدر أثناء نظر طلب وقف التنفيذ وقبل الفصل فيه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي ونص في المادة الثالثة على ان « تثبت قيمة تذكرة دخول دور العرض السينمائي على ما كانت عليه في أول يولية سنة ١٩٧٩ » وتقتض المادة الرابعة على انه « لوزير الثقافة أن يحل بقرار منه اجر دخول العرض السينمائي بناء على طلب اصحاب الشأن وموافقة وزير المالية . . . » ونصت المادة الخامسة على ان « يلغى كل نص يخالف

احكام هذا القانون » ونصت المادة السادسة على ان « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . وتم نشر القانون بالجريدة الرسمية العدد ٤ فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٠ .

ومن حيث انه لما كان مفاد تلك النصوص — انه اعتبارا من ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ — وقبل صدور الحكم المطعون فيه فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ — واعمالا للآثر المباشر للقانون ان تثبت اسعار تذاكر دخول دور العرض السينمائي على ما كانت عليه فى اول يولية سنة ١٩٧٩ — وان يكون تعديل تلك الاسعار بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب اصحاب الضأن وموافقة وزير المالية وبذلك يكون القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ قد نفسن تظليها متكايلا لذات المجال الذى تناولته القرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٩ محل المنازعة ونص على الفاء ما يخالف احكامه — فان مقتضى اعمال هذا القانون بالآثر المباشر — انتهاء اثار القرار محل الطعن واستناط العمل به من تاريخ العمل به بهذا القانون — وبذلك يكون القانون المذكور قد سبق القضاء فى ادراك وتحقيق ما يهدف اليه طلب وقف تنفيذ القرار — وهو ما لوضحته الجهة الادارية فى دفاعها امام محكمة القضاء الادارى وتمسكت به فى طعنها ومتى تحقق ذلك — يكون طلب وقف التنفيذ قد افضى مغرغا من مضمونه ومفتقدا الاساس شرعية تقريره وهى مواجهة نتائج تنفيذ القرار التى يتعذر تداركها اذا ما قضى بالفاء القرار والتى تفترض بداءة ان يظل القرار قائما ونافذا حتى يقضى بوقف تنفيذه وهو ما لم يتحقق فى الحالة المطالة على النحو سالف البيان ومن ثم يكون طلب وقف التنفيذ على غير اساس ودون مساس بسلطة محكمة القضاء الادارى فى التصديق لبحث مشروعيته والذى لازال مطروحا امامها .

ومن حيث انه لما تقدم — ولما كان الحكم محل الطعن قد ذهب الى غير ذلك فيكون قد اخطأ فى تاويل القانون وتطبيقه — مما يتعين معه — القضاء بالفائه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

الطعن في الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطلوب الفأؤه —
التنازل عن دعوى الإلغاء وحكم محكمة الموضوع بترك الخصومة — ينسحب
أثره الى طلب وقف التنفيذ — إلغاء الحكم الصادر في هذا الطلب .

ملخص الحكم :

إذا كان الطعن المنظور الآن أمام هذه المحكمة يقوم على طلب الحكومة
القضاء بإلغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في ٣ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وكان الثابت أن المدعى
قد تنازل عن دعواه وقضت محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٨ من يونيو
سنة ١٩٦٠ — بتبطل المدعى للخصومة — فإن هذا التنازل من جانب
المدعى عن دعواه ينسحب أيضا في الواقع الى طلب وقف التنفيذ ومن ثم
فيستعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩
بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى مع إلزام المدعى
بالصرفات .

(طعن ٢٢٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الإداري — جواز الطعن فيه
استقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكماً « مؤقتاً » بمعنى
أنه لا يقيد المحكمة عند نظر أصل طلب الإلغاء ، إلا أنه حكم قطعي ،
وله مقومات الأحكام وخصائصها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في

الخصوص الذى صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف * وبهذه المثابة يجوز
الظمن فيه لأم المحكمة الادارية العليا استتلا ، شأنه فى ذلك شأن أى
حكم انتهائى * والقول يلزوم انتظار الحكم فى دعوى الإلغاء ، وهو لزوم بما
لا يلزم ، فضلا عما ينطوى عليه من مجافاة لطبائع الأشياء ، فى أمر المفروض
فيه أنه مستعجل بطبيعته تتعرض فيه مصالح قوى الشأن للخطر ، ويخشى
عليه من فوات الوقت ..

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قائمة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

وقف التنفيذ — رهين يتوافر ركنين : — أولهما ركن الجدية — ويتبل
فى قيام الظمن فى قرار — بحسب الظاهر — على أسباب جدية تحمل على
ترجيح الحكم بالفالته عند نظر الموضوع — وثانيهما ركن
الاستعجال : — بأن يكون من شأن استتزاز القرار وتنفيذه ترويب
نتائج قد يتعدى تداركها فيما لو قضى بالفالته — استتظار وعدم مشروعية
القرار من استناده الى أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التى تعتبر
ترجيحا لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ التى قضت المحكمة الدستورية
بعدم دستوريته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون
رقم ٤٧ لسنة ٧٢ تنص فى فقرتها الأولى على أنه « لا يقرب على رفع
الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفالته » ، على أنه يجوز
للمحكمة أن تبار بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى وراث
المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعدى تداركها .

فوقف تنفيذ القرار المطلوب الفالته ، وفق ما يقتضى به هذا النص ،
وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، رهين يتوافر ركنين ، أولهما ركن
الجدية ، ويتبل فى قيام الظمن فى قرار — بحسب الظاهر — على أسباب

جدية تحمل على ترجيح الحكم بالثبته عند نظر الموضوع ، وثانيهما ركن الاستعجال ، بأن يكون من شأن استهوار القرار وتنفيذه ترتيب نتائج قد يتعذر تداركها فيها لو قضى بالثبته .

ويكفي لتوافر ركن الجدية ان تستظهر المحكية وجها او اكثر من اوجه عدم مشروعية القرار واذا استظهر الحكم المطعون فيه عدم مشروعية قرار تشكيل مجلس نقابة مؤقت للمحامين من استفاده الى قاعدة تبدو ، بحسب الظاهر ، غير دستورية ، هي احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التي صدر القرار المخور استنادا اليها باعتبار تلك الاحكام ترديدا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذي قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ ق دستورية ، بهدم دستوريته لمخالفته المادة ٥٦ من الدستور التي تنص بان « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية » وهذا الحق يقتضي ان يكون لاعضاء النقابة — على ما قررته المحكمة الدستورية العليا في حكمها المشار اليه من الحق في ان يختاروا بانفسهم ، وفي جرية قياداتها النقابية التي تعبر عن ارادتهم وتنبئ عنهم ، الامر الذي يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق او تعطيله ، فالمادة ٦ من الدستور بهذا المفهوم قد وضعت قيداً يضمن على المشرع التزامه ، مؤداة الا يتعارض ما يسنه من تشريعات في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي السالف بيانه .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٣)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع التضام بوقف الدعوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية ما يبنه من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ — لا تعارض بين التضامين معا — اساسي ذلك : — ان لكل من التضامين مجاله الذي لا يفتقد بالآخر —

الفصل في الطلب المستعجل يكفى فيه توافر ركني الجدية والاستعجال
بحسب الظاهر - الفصل في دستورية النصوص التي حددتها المحكمة لأزما
للفصل في الموضوع .

ملخص الحكم :

لا حجية فيما ذهب اليه الطعن كذلك من انه كان يتعين على المحكمة
ومقتضى حكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر ،
وقد رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ، الا تتصل في طلب وقف تنفيذ
القرار المطعون فيه ، وتلتزم بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا ،
ولا حجية في ذلك ، لأن الفصل في دستورية النصوص التي حددتها
المحكمة ، وأن كان لازما للفصل في طلب إلغاء القرار المطعون فيه ،
وهو موضوع الدعوى ، فإنه ليس لازما للفصل في الطلب المستعجل ،
وهو طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، اذ يكفى لوقف التنفيذ أن يتوافر ركني
الجدية والاستعجال في الطلب ، ويكفى لتوافر ركن الجدية أن تكون النصوص
القانونية التي استند اليها القرار المطعون فيه ، بحسب الظاهر ودون
تغلغل في الموضوع ، مشكوكا في دستورتها ، أو يرجح في نظر المحكمة
أنها غير دستورية ، مما يرجح معه الحكم بعدم دستورتها ، فبين ثم بإلغاء
القرار المطعون فيه عند نظر الموضوع .

ولا تعارض بين ما قضى به الحكم المطعون فيه من وقف تنفيذ القرار ،
وما قضى به من وقف الدعوى وأحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا
للفصل في دستورية ما بينته من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ،
اذ بكل من القضايا مجاله الذي لا يختلط فيه بالآخر ، فالأول خاص بالطلب
المستعجل ، وهو يقوم على ركني الجدية والاستعجال ، وبقي توافر قضى
بوقف تنفيذ القرار ، أما الثاني فخاص بالفصل في موضوع الدعوى ،
وهو طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، وذلك يتوقف على الفصل في
المسألة الدستورية =

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه : وقد جاء في كل ما قضى به ، تسليماً موافقاً للقانون ، ويكون الطعن فيه : بطلب الغائه غير قائم على سند صحيح او اساس قويم بما يتعين معه الحكم برفضه وبالزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

صدور حكم محكمة الثورة بتاريخ ١٩٥٤/٢/٧ في الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بصادرة كل ما زاد من اموال وممتلكات بعض القوانين عما وروثه شرعاً - صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ بالمعفو عن باقي العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومحكمة الفدر وعن كافة الآثار والعقوبات التابعة الجزئية عليها وكذلك بالنسبة للأشخاص المدينة اسمائهم في الكشف المرافقة - مطالبة المدعى بتسليمه اطيانه المصادرة استناداً الى هذا القرار - امتناع الادارة عن التسليم - اقامة المدعى دعوى الفاء هذا القرار - تعيين المدعى طلب مستعمل بوقف التنفيذ - رفض الطلب لعدم توافر ركن الاستعمال اساسي ذلك : عدم وجود نتائج متخذة تداركها - وأية ذلك (١) ان القرار المطلوب وقف تنفيذه ظل منفذا بالفعل مدة تزيد على عشرين عاماً بحسب ان قرار المعفو عن بعض العقوبات صدر في ١٩٦٠/٢/٦ بينما انتهت هذه الدعوى في ١٩٨٠/١٠/١٢ (٢) ان المدعى طلب تمويضه بمبلغ عن كل سنة تقضى دون تسليمة الاطيان وهذا يعنى ان الاضرار يمكن تداركها بالتعويض . (٣) ان الادارة لم تذكر انها بصدد اتخاذ أى اجراء بشأن التصرف في الأرض موضوع النزاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه قد شابته البطلان لتعارض حيلياته تعارضاً واضحاً مع النتيجة التي انتهت اليها . فهو وقد تعرض لموضوع الاموال التي تصرف فيها الدولة للغير تصرفاً ناقلاً للملكية وفرق بين التصرفات التي ثبت قبل صدور قرار المعفو وبين تلك التي ثبت بعد صدور هذا القرار ، فانه يتمين ان يأخذ في اعتباره دفاع الهيئة الذي أبدت فيه ان الأرض محل النزاع قد ألغيت عقود ايجالها وتم اعمارها

توزيعها الابتدائي بمقتضى القرارين الصادرين من مجلس ادارتها رقمى ١٥ ، ١٦ . بالجلسة السادسة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٨ وهو تاريخ سابق على تاريخ صدور قرار العفو فى ١٩٦٠/٢/٦ .

ومن ثم لماذا كان قرار العفو يشمل المسمى ايضا فان أعمال اثره يكون من تاريخ صدوره . فلا ينصب على ما تصرفته فيه الدولة من قبل ، لها وقد التفت الحكم المطعون فيه عن ذلك فانه يكون قد شباه التناقض والخطأ فى استخلاص الوقائع استخلاصا سائقا وحيث يستحيل الان تسليم المسمى الاطيان موضوع النزاع لم سابقة التصرف فيها الى صفار الفلاحين على نحو ما سبق اليه .

ومن حيث ان الهيئة الطاعنة قضت اثناء نظر الطعن ملف المطعون ضده الخاص بالاصلاح الزراعى وصورة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الاراضى المصادرة على صفار الفلاحين . بينما عقب الحاضر عن المطعون ضده بدفاع جاصله ان مصادرة امواله لا يمكن ان تفسر الا على انها اثر من اثار الحكم الصادر من محكمة الثورة فى قضية شقيقه وهى الاثار التى ازالها القرار الجمهورى رقم ١٢٨/١٩٦٠ الصادر بالعفو وانه ليس صحيحا ما زعمته الهيئة من ان الاطيان تم توزيعها فى عام ١٩٥٨ قبل العلو اذ لم يتم توزيع طبقا للاحكام الموضوعية والاجرائية المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ١٢ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية ومخالفا احكام هذه المواد يترتب عليها اعدام قرارات التوزيع على نحو ما استقرت على ذلك احكام المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثالثة) . لها القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ فهو لا يسفك الهيئة ولم يهدف الى معاملة الاراضى المصادرة معاملة مغيرة لتلك المستولى عليها . طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٢٨/١٩٥٢ المشار اليه كما انه لو صح ان قرار مجلس ادارة الهيئة بتوزيع الاراضى فى عام ١٩٥٨ قد شمل اراضى المسمى فان هذه الواقعة لا تستنتج ولا تستلزم استناد اثره الى غير من صدر باسمه .

ومن حيث أن الطعن ينير مدى سلامة الحكم المطعون فيه في طلب وقف تنفيذ قرار الإدارة بالامتناع عن تسليم المدعى أطياته البالغ مساحتها ٥٠٠ م^٢.

٨ ٦ ١٥٢ ينص على عبارة الإنشاء وهي محطة داود مركز دهنشور محافظة البحيرة بالرغم من إلغاء مصادرتها من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٨/١٩٦٠ الخاص بالمفو عن العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة عليها .

ومن حيث أنه طبقاً للبادءة ٤٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يقضى بوقف تنفيذ القرار الإداري إلا بتوافر ركنين الأول الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تأديتها والثاني جدية الأسباب التي يرجع معها الحكم بإلغائه بحسب الظاهر بالأوراق ودون مساس بأصل طلب الإلغاء .

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢ حكمت محكمة الثورة في الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ على السيدة / زينب . . . في الإساءات المقامة عليها بما يأتي : أولاً : . . .

ثانياً : - مصادرة كل مازاد من أموالها وممتلكاتها عما ورثته شرعاً .

ثالثاً : - مصادرة ما زاد من أموال وممتلكات أحمد . . . وما ورثته شرعاً .

رابعاً : - مصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات عبد الحميد . . . كما كان لديه قبل ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ .

وتنفيذاً لهذا الحميم تبت بمبادرة أطيلان المدعى وشقيقه عبد الحميد وبسبب إلى الهيئة المسماة للإصلاح الزراعي بموجب مقرر مؤرخ ١٩٥٤/٣/١٧ وتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨/١٩٦٠ بالمفو عن بعض العقوبات ونص في المادة (١) على أن يعفى عن باقي العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومن محكمة الغدر وعن كافة الآثار والعقوبات التبعية المترتبة

عام ١٩٥٨ كما لم تذكر أنها بصدد اتخاذ إجراء جديد في هذا الشأن ومن ثم فلا توجد خطورة عاجلة أو ضرورة ملحة تدعو إلى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لتفادي نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يحدو طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فائدا لأحد أركانه وهو ركن الاستمجال مما يستوجب القضاء برفض الطلب والزام رافعه بصرفاته .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بشي ذلك فإنه يكون نأى عن الصواب في تطبيق صحيح حكم القانون وتمين القضاء بالخاله وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى المصروفات .

(ملعن ١٥٠٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٣)

الفصل الثالث

دعوى التسوية

أولا - معيار التمييز بين دعاوى الإلغاء ودعاوى التسوية

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

تضام الموظفين - التمييز في مجالها بين دعاوى الإلغاء ودعاوى التسوية بتقييد دعاوى الإلغاء بالمواعيد المقررة في شارتها ، ووجوب التظلم من القرار رغمها في الأحوال المنصوص عليها في القانون ، على خلاف دعاوى التسوية إذ يحق فيها المواقف إلى مدى تقادم الحق المدمية أو سقوطه ، كما أن التظلم قبل رغمها ليس واجبا - مرجع صعوبة التفرقة بين هذين النوعين من الدعاوى هو أن جميع ما يتعلق بحالة الوظيفة يتم بقرارات - موقف القضاء الإداري الفرنسي من هذه التفرقة - جريان القضاء الإداري المصري منذ نشأته على إيجاد فيصل للتفرقة - فصله بين جميع منازعات الموظفين في مرتباتهم ومكافآتهم ومكافآتهم وجعلها من قبيل دعاوى الاستحقاق (التسوية) ، وبين طلبات الإلغاء بمعناها الحقيقي - إقامته هذه التفرقة على النظر إلى مصدر الحق الذاتي (المركز القانوني) للموظف ، فإن كان مقررا مباشرة في قاعدة تنظيمية كقانون أو لائحة كانت الدعاوى من دعاوى الاستحقاق (التسوية) ، وتكون القرارات الصادرة في هذا الشأن مجرد إجراءات تنفيذية أو أعمال مادية لا تنسب إلى مرتبة القرار الإداري ، أما إذا استلزم الأمر صدور قرار إداري خاص يفول هذا المركز القانوني فإن الدعوى تكون من دعاوى الإلغاء - مثال بالنسبة لطلب ضم مدة الوقت من العمل مع صرف المرتب وما يقترب على ذلك من آثار - فهو في حقيقته من قبيل المقررات الخاصة بالمرتبات (دعوى تسوية) .

ملخص الحكم :

أن التمييز بين دعاوى الإلغاء وطلبات التسوية في مجال انضمية الموظفين من أبرز المشاكل التي يثيرها تكييف الدعاوى الإدارية وما يترتب

على مثال هذا التكيف من آثار . فإذا اعتبرت الدعوى من دعاوى الإلغاء
تتحدد بالمواعيد الخاصة بهذه الدعوى ووجب فيها النظم قبل رفعها
في الأحوال المنصوص عليها في القانون . وإذا اعتبرت من دعاوى التسوية
امتدت فيها المواعيد الى مدد تقادم الحق المدعى به أو سقوطه ولا يكون
النظم قبل رفع الدعوى واجبا فيها . وقد تصعب التفرقة في كثير
من الأحوال بين هذين النوعين من الطلبات فجميع ما يتعلق بالموظف
في حالته الوظيفية إنما يتم بقرارات وأوامر ، لمرتبته يتحدد بقرار
واضافات هذا الرتب ومشتلاته والخصم منه تصدر به أوامر وقرارات
وكذلك ترقياته وعلاواته وأقدميته وتفضليه بتأديبه يتم بقرارات تصدرها
جهة الإدارة . ولذلك فإن مطالبته بحقوقه المرتبطة بتحديد راتبه
أو ترقيته تنطوي في الوقت ذاته على استعداء ولاية المحكمة على
ما اتخذته الإدارة من قرارات في شأنه ، والقضاء الفرنسي تجنب هذه
الصعوبات بأن سار على اعتبار الأعم الأغلب من منازعات الموظفين
في رواتبهم من قبيل طلبات الإلغاء وتقيدها بقيد هذا النوع من الدعاوى
واعتبر أن الطعن موجه لقرار الإدارة بتحديد حالة الموظف أو استحقاقه
فإذا كان الموظف يطالب بما لم تتخذه الإدارة في مواجهته ، ألزمه القضاء
النظم اليها أولا حتى يحصل على قرار ولو سلبي بالرفض يجيز له رفع
طلب الإلغاء أما في مصر فقد جهد القضاء الإداري منذ نشأته في اتخاذ
ببصل للتفرقة بين النوعين ولم ينجح في هذا الشأن منهج القضاء الفرنسي
بل فصل من جهته بين جميع منازعات الموظفين في مراتبهم وجعلها من
تبديل دعاوى الاستحقاق فمستطيع المحكمة ، بولاية قضائها الكليل
أن تصد بنفسها للموظف حقوقه التي يستبدها من القانون كالمرتب
أو المعاش أو المكافأة مما يطلق عليه (تسوية الحالة) وبين طلبات الإلغاء
بمعناها الحقيقي من جهة أخرى . وقد أمتد هذا القضاء في هذه التفرقة
على النظر الى مصدر الحق الذاتي الذي يطالب به المدعي في دعواه فإن
كان يطالب بحق ذاتي مقرر لها مباشرة في قاعدة تنظيمية "قائمة كقانون
أو لائحة فإن الدعوى تكون في هذه الحالة من دعاوى الاستحقاق
(التسوية) ويكون ما أصدرته الإدارة من أوامر أو تصرفات في هذه

المناسبة هو مجرد امهال تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على حالة الموظف ، وتوصيل ما نص عليه القانون اليه ولا يكون هذا التصرف « الاجراء » قرارا اداريا بالمعنى المفهوم بل يكون مجرد اجراء تنفيذي أو مهل مادي لا يسبو الى مرتبة القرار الإداري ومن ثم فلا يمكن أن تكون الدعوى في هذا الشأن من دعاوى الالغاء ولو أهدرت هذا التصرف الذي صدر من جانب جهة الإدارة ، وعلى عكس ذلك اذا لم يكن مركز الموظف قد نشأ عن القاعدة التنظيمية ذاتها بل استلزم الأمر صدور قرار إداري خاص بخوله هذا المركز القانوني فإن الدعوى تكون من دعاوى الالغاء . وقد سبق لهذه المحكمة الطيحا أن قضت بأن الطلبات المقدمة من الدعي بضم المدة التي أوقف عن العمل خلالها مع صرف مرتبه منها وبما يترتب على ذلك من آثار هي - في حقيقتها وبحسب تكييفها القانوني الصحيح - من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات إذ يتناول موضوعها تسوية حالة بضم مدة خدمته - التي ذهبت الوزارة في بادئ الأمر الى أنه كان مضمولا خلالها ثم عادت تعدلت عن الفصل واعتبرتها مجرد مدة وقف عن العمل - مع صرف مرتبه وعلاواته الدورية من هذه المدة ، ولم تنصرف هذه الطلبات قط الى الطعن بالالغاء في قرار لصله أو وقفه .

(طعن ٩٤٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

الفرقة بين طلبات الالغاء وبين ما عداها من طلبات - تنفيذ الأولى بمعياد الستين يوما - وجواز رفع الثانية لمادام الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم .

ملخص الحكم :

لما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها هيئة قضاء إداري إلا ما يتعلق

منها بطلبات الالفاء ، اذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوما على التفصيل الواردة فيه ، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد .

(طعن ١١١٠ ، ١١٢٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١١)

قاعدة رقم (٢٧٥) .

المبدأ :

مناط الفرقة بين دعوى الالفاء ودعوى التسوية — القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ — نصه على الاحتفاظ لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم وتزقياتهم — لا يتضمن قاعدة تنظيمية عامة يستند منها العاملون حقوقهم — الدعاوى المقامة بناء عليه — دعاوى الفاء وليست دعاوى تسوية .

ملخص الحكم :

ان التفرقة بين دعاوى الفاء ودعاوى تسوية الحالة تقوم على أساس النظر الى المصدر الذي يستند منه الموظف حقه فان كان هذا الحق يستند مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى تسوية وتكون القرارات الصادرة من جهة الإدارة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على حالة الموظف وحل ما نص عليه القانون اليه أما اذا استلزم الامر صدور قرار اداري خاص يفول هذا المركز فالدعوى دعوى الفاء .

واذ نص الفقرة الاولى من المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على أن « تحتفظ بمصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وتزقياتهم اثناء فترات استدعائهم وفقا لاحكام هذا القانون » ويبين من هذا النص انه لا يتضمن قاعدة تنظيمية

عامة يستمد منها المدعى حقه في الترقية الى الدرجتين الخامسة والرابعة (قديمة) في تاريخ صدور حركتي الترقية المظعون فيها دون حاجة الى اصدار قرار ادارى بذلك من الجهة المختصة آنما كل ما يقضى به هذا النص هو ان تحتفظ الجهات التي يعمل بها ضباط الاحتياط خلال مدد استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة بوظائفهم وحقوقهم كاملة في الترقيات والعلاوات طبقا لاحكام القوانين التي تنظم شئونهم الوظيفية وذلك حتى لا يترتب على استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة حرمانهم من اى حق من الحقوق التي يتمتع بها زملاؤهم الذين لا يؤدون هذه الخدمة الوطنية ومن ثم تكون الدعوى في حقيقتها دعوى الفاء وليست دعوى تسوية كما ذهب الحكم المظعون فيه .

(طعن ٨٠٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

**ثانياً : دعوى التسوية لا تخضع للميعاد
الذى تخضع له دعوى الالتئام**

بموجب المادة ١٧٦ من قانون المرافعات رقم (١٩٧٦).

المبدأ :
دعوى التسوية — من قبيل دعاوى الاستحقاق — لا تخضع للميعاد
الذى تخضع له دعوى الالتئام .

ملخص الحكم :

طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فإن دعوى التسوية لا تخضع
لميعاد السقوط الذى تخضع له دعوى الالتئام لأنها من قبيل دعاوى الاستحقاق
وما دامت علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية ينظمها القانون وينشأ
منها مركز ذاتى للموظف بهذا المركز لا يجرى عليه الميعاد الذى سبقت
الاشارة اليه .

(طعن ٨٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

ثالثا : المنازعات المتعلقة بالرواتب لا تنقيد

بميعاد الستين يوما

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بالرواتب — لا محل للتقيد في شأنها بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الإلغاء — مثال بالنسبة لأمير صادر بالفناء علاوة دورية بعد سبق منحها — لا تثريب على الإدارة إذا هي ألغتها دون التقيد بذلك الميعاد .

ملخص الحكم :

ان المنفعة في الاجراء الصادر بالفناء علاوة دورية سبق منحها للمدعى هو من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التي يستبد صاحب الشأن اصل حقه فيها من القوانين أو اللوائح مباشرة ، دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار اداري خاص بذلك ، وبهذه المفاهة تنظرها المحكمة دون التقيد بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الإلغاء ، فلا تثريب على الإدارة إذا هي ألغت هذه العلاوة دون التقيد بميعاد الستين يوما . ولا يخير من الأمر شيئا أن تكون قد اتخذت اجراءات في خصوص تلك المنازعة ومات بميعاد الستين يوما بالنسبة اليها ، ذلك لأن مثل هذه الاجراءات لا تغير طبيعة المنازعة من حقوق شخصية ، تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن ، ويكون للحكم الصادر فيها حجية مقصورة على أطرافه فقط ، الى خصوصية معينة تقوم على اختصاص القرار الإداري منه بحيث يكون للحكم الصادر فيها حجية على الكافة .

(ظعن ٧٨٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

ثبت أن الدعوى في حقيقتها تدور حول منازعة خاصة بمرتب - عدم خضوعها للبيمار المقرر في صعد دماوى الالفاء - لا يقع من طبيعة المنازعة في الراتب أن تتصدى المحكمة للبحث في مدى سلامة ما يكون قد صدر في حق الدعى من قرارات ، باعتبارها من العناصر التي تبني عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل في المنازعة .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المطعون عليه بطالب بتسوية حالته على أساس استحقاقه الامادة من احكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ الخاص بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بدرجات رجال القضاء والنيابة من تاريخ نقله الى جامعة عين شمس ، فالدعوى من ثم تدور حول منازعة خاصة بمرتب ولا تخضع لبيمار الستين يوما الخاص بدماوى الالفاء ، اذ يزعم المطعون عليه استحقاقه للمرتب استفادا الى كونه من أعضاء هيئة التدريس بلحد المعاهد القائمة لجامعة عين شمس ، وتكر عليه الإدارة هذا الاستحقاق اعتبارا على عدم قيام هذا الوصف به باعتبار أن مجرد النقل الى معهد التربية للبنات التابع للجامعة المذكورة لا يعنى تعيين المطعون عليه عضوا بهيئة التدريس به ، وان للتميين في عضوية هذه الهيئة شروطا واوزاعا لم تتوافر في حقه حتى يصح القول بأنه كسب من النقل مركزا ذاتيا يستمد منه الحق في الامادة من احكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ الذي سبقته الاشارة اليه . ولا يقع من طبيعة هذه المنازعة وكونها منازعة في راتب أن تتصدى المحكمة للبحث في مدى سلامة ما يكون قد صدر في حق المطعون عليه من قرارات ، باعتبارها من العناصر التي تبني عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل في المنازعة ، اذ أمثال هذه القرارات لا تعدو ان تكون من قبيل الاعمال الشرطية التي تخضع على مناصب الشئان فيها

نظاما قانونيا موضوعيا يرتب له حقا في درجة مالية معينة وفي راتب يتفق مع هذه الدرجة بشرط ان يستكمل العمل الشرطي اوضاعه التي يتطلبها القانون ،

(ملحق ٧٤٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

المطالبة بتقرير الحق في اعانة غلاء المعيشة على المعاش - الدفع بعدم قبولها ارفعها بعد الميعاد المقرر للمنازعة في المعاش - غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان هناك اختلافا في طبيعة كل من المعاش واعانة غلاء المعيشة وفي التمسك القانوني الذي ينشئ كلا منهما ، فالحق في المعاش مرجعه الى قوانين المعاشات او الى القرارات التي تصدر باستحقاقه كما هو الشأن في هذه الدعوى ، واما اعانة الغلاء فيردّها الى قرارات مجلس الوزراء التي تقرّها ولذلك لا يسرى عليها ما انطوت عليه قوانين المعاشات بالنسبة لمدد سقوط هذا بلاضافة الى ان المنازعات الخاصة بالرواتب والمعاشات هي من دعاوى التسوية التي لا تنتيد بالميعاد الذي شرطه المشرع لدعوى الالغاء . وترتبط على ذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على سقوط حق الدعوى ، لانه اقام منازعة بعد مضي مدة طويلة من تاريخ استلامه سركي المعاش على غير اساس ملهم من القانون .

(ملحق ٢٠٤٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٦)

رابعاً : حالات من دعاوى التسوية

(١) تحديد التقضية :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المنازعة في تحديد التقضية من المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تقيد

ببواعيد الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان طلبات المدعى حسبها هو واضح من عريضة دعواه — تتحدد في اعتباره ونقلها الى الجهاز المركزي للحسابات في الدرجة السادسة وحساب تقديمه في هذه الدرجة من تاريخ شغله لوظيفة من ذات الفئة بينك بور سعيد اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ فان مؤدى ذلك ان المدعى يهدف الى حساب مدة خدمته السابقة بينك بور سعيد بالدرجة السادسة في تقديمه في هذه الدرجة بالجهاز المذكور وهذا الطلب من المدعى هو في حقيقته وبحسب تكيف المدعى لدعواه من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات اذ يتناول موضوعه تسوية حالته بضم مدة خدمته السابقة بينك بور سعيد اذ لم ينصرف قصده قط الى الطعن بالانقضاء في قرار تعيينه في الجهاز المركزي للحسابات ومن ثم فالدعوى المعروضة على هذا الوضع هي من دعاوى التسوية لا الانقضاء ولا يخضع قبولها بالتالي للبواعيد المقررة للطعن بالانقضاء ولذلك يكون هذا الوجه من الطعن على غير اساس من القانون ويتمين رفضه .

(طعن ٥١٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

استتوى المدعى وحى تشغل الدرجة الخامسة من فئات المستوى الثانى وقت رفع الدعوى تسوية حالتها بإرجاع أقيمتها فى هذه الدرجة وتقرجها بالملوات والرفقات لتحصل على درجة أعلى وهى الدرجة الرابعة ضمن فئات المستوى الأول . يجعل الاختصاص بنظر دعوى التسوية هذه لحكمة التقدير الإحدى التى تختص بنظر التازمة الخاصة بالرفقات والملات والمكافآت المستحقة للوظفين العموميين من شاعلى المستوى الأول وما يعلوه أو لورثتهم .

ملخص الحكم :

أن اختصاص لحكمة القضاء الإدارى بنظر الملوات الخاصة بالرفقات والملات والمكافآت المستحقة للوظفين العموميين أو لورثتهم كذا بقندا وثقا لتأديتين ١٩٧٤/٢٠٤٠ من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ والمستم المؤظفون المستويون من شاعلى المستوى الأول وما يعلوه وفقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالخدمة بالخدمة .

١٥١١ ومن حيث أنه إذا كانت المدعية تشغل الدرجة الخامسة من استتبيين فئات المستوي الثانى وقت رفع الدعوى إلا أنها ترمي بدعواها التى تسوية حالتها بإرجاع أقيمتها على هذه الدرجة إلى ١٩٧٤/٢٠٤٠ وتجرجهسها بالملوات والرفقات لتحصل على درجة أعلى وهى الدرجة الرابعة من ضمن فئات المستوى الأول وهى الاختصاص بنظر دعواها بالرفقات والملات المستحقة للأدائى .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بهم هذا النظر فيكون قد إخطأ لم يأتين القانون وتطبيقه بما يتعين معه الحكم بإغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها .

رأى المجلس ٤٨٤٠ المعلقة ٢٧٠ نقل على طلبة ٢٨/٤/١٩٢٨

قائمة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

تحديد الإقتنيات وعمل الترقية على مقتضى حكم الإلغاء الموجود هو عمل إدارى ومن ثم تعتبر المنازعة فى ذلك القرار من قبيل الطعن عليه بالإلغاء مما يثنين معه توافر شروط قبول دعوى الإلغاء فى هذه الحالة سواء بالنسبة للنظام الإدارى السابق على رفع الدعوى أو بالنسبة للوائح.

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى حاصل على دبلوم المدارس الصناعية الثانوية سنة ١٩٤٨ وقد عين فى الخدمة باليومية من ١٩٤٩/١١/٣٠ ثم عين بالدرجة السابعة الفنية المتوسطة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٥٦/١٠/١٦. ويجلس ١٩٥٦/١٠/٢٠. قضت المحكمة الإدارية فى الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٦ ق عليها التام ضد المدعى باستحقاقه ضم مدة خدمته من ١٩٤٩/١٠/٣٠ لغية ١٩٥٦/١٠/١٥ إلى مدة خدمته فى الدرجة السابعة طبقاً لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين من ٥٠/١٠/١٩٥٨/٢٠. على ألا يترتب على ذلك أية زيادة فى الماهية ، وتنفيذاً لهذا الحكم أرجعت أقدمية المدعى فى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلى ١٩٤٩/١٠/٣٠ تاريخ بدء التحاقه بالخدمة ثم رقى المدعى ترقية عادية إلى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٣٠. وامسرت الإدارة القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ بارجاع أقدمية المدعى فى الدرجة السادسة إلى ١٩٥٧/١١/٣٠. ثم رقى المدعى بعد ذلك ترقية عادية إلى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٤/١/٣٠ ونقل بعد هذه الترقية إلى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ بالتعيينه فى الترتيب الخامسة الفنية من ١٩٦٤/١/٣٠ وبقى ترقية عادية إلى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من ١٩٦٩/١٢/٢٠. ويجلس ١٩٦٨/٦/٦. صدر حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم

٨٧٨ لسنة ١٩ قى الخاتمة من جويد قاضيا بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣. إلغاء مجردا وهو القرار الذى ارجعت بمقتضاه اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٣٠ الى ١٩٥٧/١١/٣٠ وقيل قيام الادارة على تنفيذ مقتضى حكم الإلغاء المجرى للقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٢. ثابته بترقية المدعى ترقية عادية الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على ١٩٦٩/١٢/٢٠ . وقد ثبت هذه الترقية قبل تصحيح اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والعودة بها الى تاريخ ترقية المدعى الى تلك الدرجة فعلا على ١٩٦٢/١٠/٣٠ وإلغاء ما تم من ارجاع. بتمثيحه فى هذه الدرجة الى ١٩٥٧/١١/٣٠ بموجب القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الذى حكم بإلغائه إلغاء مجردا كلياً . واذ لم يطعن فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بإلغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣. إلغاء مجردا فإنه يتعين ترتيب أكثر هذا الإلغاء الجرد فى حق المدعى — وذلك بإلغاء ما تقرّر بالقرار المذكور من تعديل اقدمية المدعى فى الترقية الى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٣٠ الى ١٩٥٧/١١/٣٠. واعادة اقدميته فى تلك الدرجة الى تاريخ تربيته. إليها فعلا على ١٩٦٢/١٠/٣٠ وقد قطع حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر الصادر بجلسة ١٩٦٨/٦/٦ فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ قى كما قضت هذه المحكمة بحق بجلسة ١٩٦٠/٦/٨ فى الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٣ قى عليا — بعدم جواز ارجاع اقدمية المدعى فى الطعن المائل فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٣٠ الى ١٩٥٧/١١/٣٠. بالقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الذى قضى بإلغائه إلغاء مجردا كما قطع حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر بانه يتعين على الادارة معاملة المدعى على أساس اقدمياته قبل تعديلها بالقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣. المخالف للقانون والمحبكوم بإلغائه إلغاء مجردا وذلك بالتنسبة الى ما تجرته الادارة من ترقيات فى المستقبل . . . وكان يتعين على الادارة احترافا لحجية الامر المقضى المقررة اولا لحكم المحكمة الادارية العليا الصادر لصالح المدعى فى الطعن رقم ١٤٠٣

لسنة ٦ ق عليا باستحقاقه شمم مدة خدمته من ١٠/٣٠/١٩٤٩ الى ١٥/١٠/١٩٥٦ الى مدة خدمته في الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وارجاع اقدميته في هذه الدرجة الى ١٠/٣٠/١٩٤٩ وثانيا للحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بالغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الغاء مجردا — كان يتمين على الادارة اعادة المدعى وجميع من شملهم القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الى وضمهم السابق على صدورهم واعادة بناء مراكزهم القانونية بما يتفق وصحيح حكم القانون والاحكام النهائية بالسلفة الذكر ومن ثلن الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ ق ان يززع جميع المراكز القانونية غير البليغة التي ترهبت على صدور القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الذي وقعت فيه المخالفة القانونية وذلك حتى ينال كل موظف ما يستحقه بصورة عادية كما لو لم يصدر اصلا ومن البداية القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ المحكوم بالغائه الغاء مجردا بما في ذلك الترميمات التالية على صدور ذلك القرار والتي تبت بناء على الاتصيمات التي رتبها ذلك القرار خطأ وعلى ذلك صحيح حكم القانون اي انه كان من المتعين على الادارة اعادة بناء جميع المراكز القانونية الواردة في القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ المحكوم بالغائه الغاء مجردا والمتربة عليه واللاحقة على صدورهم فيترتب على تنفيذ الحكم بالغاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الغاء مجردا ان تعود اقدمية المدعى في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٠/٣٠/١٩٦٢ تاريخ ترميقته لها بالقرار رقم ١٧٠٧ لسنة ١٩٦٣ بدلا من ١١/٣٠/١٩٥٧ التاريخ الذي عدلت اليه اقدميته في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالقرار المحكوم بالغائه مجردا رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ ويترتب على تجييد مركز المدعى في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لمجلسة ١٩٥١ من ١٠/٣٠/١٩٦٢ استحالة ترميقته الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٠/٣٠/١٩٦٣ لعدم قضائه للاجراءات المتتالية في الدرجة السادسة كحد ادنى لازم للترقية الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٠/٣٠/١٩٦٣ ثم يكون عد ما في مجال التطبيق القانوني القرار الصادر بترقية المدعى الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٠/٣٠/١٩٦٢

ويكون من المتمين بناء على ذلك نقل المدعى الى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٧/١ وتكون اقدميته فيها من ١٩٦٢/١٠/٣٠ وينبني على ذلك أيضا أن يكون عدما في مجال التطبيق القانوني القرار الصادر بترقية المدعى من الدرجة السابعة التي يشغلها اعتبارا من ١٩٦٢/١٠/٣٠ الى الدرجة الخامسة في ١٩٦٢/١٢/٢٠ - اذ لا تكون الترقية صحيحة قانونا طبقا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الى الدرجة التالية مباشرة للدرجة التي يشغلها الموظف ولما كان قرار ترقية المدعى الى الدرجة السادسة (الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) من ١٩٦٤/١/٣٠ هو قرار معدوم قانونا وكان المدعى يستحق فقط النقل الى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٧/١ - لذلك فانه لا تجوز قانونا ترقيته الى الدرجة السادسة في ١٩٦٩/١٢/٢٠ قبل ترقيته الى الدرجة السادسة ترقية قانونية صحيحة ويكون القرار الصادر بترقيقته الى الدرجة الخامسة من التاريخ المذكور معدوما بحكم القانون أيضا . وقد عدلت الادارة في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بالفاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الفاء مجردا الى اعدام كل اثر لهذا القرار فاصدرت القرار الاداري رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ في ١٩٧٣/٨/٢ متضمنة اعادة تسوية حالة المدعى بحيث تكون اقدميته في الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من ١٩٦٢/١٠/٣٠ تاريخ ترقيته الى الدرجة السادسة المعادلة لما فعلا ، وأن يرقى الى الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٢٨ والى الدرجة الخامسة من ١٩٧٢/١٢/٣١ ، ثم يدرج مرتبة بالملاوات الدورية وملاوات الترقية على النحو الوارد في القرار المذكور لرقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ . وقد صدر هذا القرار تنفيذا لحكم محكمة القضاء الاداري بالفاء القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ الفاء مجردا وهو قرار اداري بالمعنى الصحيح عدل مركز المدعى قانونا في الدرجتين السادسة والخامسة وفي مقدار المرتب المستحق له وقد انقضت به الادارة بما قضى به حكم محكمة القضاء الاداري ، من الفاء كلي للقرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٣ ثم اعادت بناء المركز القانوني للمدعى على الاساس الذي حدده

الحكم سواء بالنسبة للدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. حيث أرجعت. اقتضية المدعى فيها الى تاريخ ترقيته اليها فعلا في ١٩٦٢/١٠/٣٠. وبالنسبة الى الدرجتين السادسة والخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حيث تحددت اقتبتيه فيهما على التوالي من ١٩٦٨/١٢/٢٨ ومن ١٩٧٢/١٢/٣١ باعتبار السير الطبيعي للابور وكان القرار المحكوم به الفائه مجردا لم يصدر اصلا ولا يسوغ ان يذهب الحكم المطعون فيه الى ان المنازعة في القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ هي من قبيل تسوية الحالة . لان تحديد الاكتميات وعمل الترقيات على مقتضى حكم الإلغاء المجزؤ هو عمل اداري ومن ثم تعتبر المنازعة في ذلك القرار من قبيل الجعن فيه بالالغاء والثابت ان المدعى وجه المنازعة الى ذلك القرار الاول مرة بعد رفع الدعوى وكان ذلك في المذكرة المقدمة منه في ١٩٧٤/١/١٧ دون ان يسبقها تظلم اداري الامر الذي تكون معه الدعوى بطلب الغاء ذلك القرار غير مقبولة شكلا .

(طعن ٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٠)

(ب) الوضع على وظيفة :

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

طلب من يعمل بوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة بعد تطبيق كادر الجامعات على المشتغلين بالبحث العلمي فيها ان يوضع على وظيفة رئيس بحوث يعتبر من طلبات الالغاء وليس من طلبات الاستحقاق او التسوية

ملخص الحكم :

باستعراض المراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين بوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة يبين ان تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة تم عن طريق

نقل هؤلاء ممن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التعيين عليها . وان في تطبيق قانون الجامعات عليهم ما يقطع بأن التعيين هو الاداة القانونية لشغل هذه الوظائف ، ومن ثم فان التعيين وتوحيد الاقدمية يتم بقرار اداري . وعلى ذلك فان طلب المدمى تسوية حالته بوضعه على وظيفة رئيس بحوث لا يعتبر من دعاوى التسويات وانما من دعاوى الالفاء التي تخضع للاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

(طعن ١٦٠ لسنة ٢٦ ق - بجلسته ١٩٨٢/٥/٢٠)

(د) حساب مدة خدمة سابقة :

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

طلب ضم مدة الخدمة السابقة - هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستند صاحب الشأن اصل الحق فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون ان يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار اداري خاص بذلك - عدم تقيده ببيعاد الستين يوما المحدد لتقديم طلبات الالفاء - صدور قرار بحساب مدة الخدمة السابقة على وجه معين - لا يفر من طبيعة هذه المنازعة من حقوق شخصية تقوم على اصل حق ذاتي لصاحب الشأن الى خصوصية عينية تقوم على اختصاص قرار اداري .

بالخص الحكم :

ان طلب الموظف ضم مدة خدمة السابقة هو في حقيقته ويحسب تكييفه القانوني الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستند صاحب الشأن اصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون ان يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار اداري خاص بذلك ، وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التثيد ببيعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الالفاء ولا يغير من الامر شيئا ان يكون قد صدر قرار باحتساب المدة المذكورة على وجه معين

فإن مثل هذا القرار لا يغير من طبيعة المنازعة من حقوق شخصية تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن إلى خصومة عينية تقوم على اختصاص قرار إداري .

(طعن ١٥٥٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٦)

قامعظة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

طلبات حساب مدة الخدمة السابقة والترقية الحتية لقضايا الموظفين تعتبر من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات وليست منازعة في معاش — لا يغير من طبيعة هذه المنازعات كون الموظف أحيل إلى المعاش قبل رفع الدعوى — أثر ذلك أن الدعوى لا تنقيد باليتماد المقرر للمنازعة في المعاش .

ملخص الحكم :

إن طلبات حساب مدة الخدمة السابقة في ائتمنية الدرجة والترقية الحتية لقضايا الموظفين لا جدال أنها من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات وليست منازعة في المعاش وذلك حسبها استقر عليه قضاء مجلس الدولة ولا يغير من طبيعة هذه المنازعات كون الموظف أحيل إلى المعاش قبل عرضها على القضاء للفصل فيها إذ المنازعة في المعاش لا تثور ومن ثم يبدأ سريان اليتماد المقرر لها من تاريخ تبلم سركى المعاش الا فقط عندما يفتأ الخلاف حول أصل استحقاق المعاش أو تعديل مقداره — فالمنازعة في المرتب تختلف عن المنازعة في المعاش سواء من حيث الموضوع أو اليتميد القانونى الذى يقوم عليه كل منهما . وعلى ذلك فإن طلب المدعى ضم الربع الباقى من مدة خدمته بالتطعيم الحر فى ائتمنية الدرجة الثامنة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وائتمنية الدرجة وطلبه الترقية الى الدرجة الرابعة الشخصية لغضائه ٣١ عاها فى أربع درجات متتالية طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام

موظفى الدولة فى الإقليم الجنوبى وما يترتب على ذلك من تسلسل علاواته الدورية التى يستحقها فى مواعيدها وصرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته على النحو المتقدم فلا شك أن كل هذه الطلبات لا تعدو أن تكون من المنازعات التى تتعلق بالمرتب لا المعاش وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد ميعاد السنة المنصوص عليه فى المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ استنادا الى أن الدعوى برمتها وما اشتملت عليه من الطلبات المذكورة هى منازعة فى معاش يكون قضاء غير صحيح لأنه قد اخطأ فى التكييف القانونى السليم لطلبات الدعوى .

(طعن ٩٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

طلب ضم الموظف مدة السنة التبرينية المزمدة خدمته الحالية فى اقدمية الدرجة والمرتب وما يترتب على ذلك من آثار — هو طلب تسوية — اثر ذلك — عدم خضوع الدعوى فى هذه الحالة للتواعيد المقررة للطعن بالإلغاء .

ملخص الحكم :

ان الثابت أن المطعون ضده يطالب بأحقاقه فى ضم مدة السنة التبرينية الى مدة خدمته الحالية وذلك فى اقدمية الدرجة والمرتب وما يترتب على ذلك من آثار — فالدعوى بهذه المثابة تطلو على منازعة تدرج فى عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكفالات المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم التى نص عليها البند (ثانيا) من المادة (٨) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فيها ، وله فيها ولاية القضاء كاملة بما يتفرع عنها من قرارات واجراءات

ترتبط بها اذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية يتلقى اربابها الحق فيها -
عند ثبوته - من القانون مباشرة دون ان يتوقف ذلك على ارادة الادارة
ويهدف في مجالها نحو الشأن الى تقدير احقيتهم في الامانة من مزايا قاعدة
تانونية ولا تعدو القرارات التي تصدرها الادارة في خصوصها - ان تكون
تنفيذا لحكم القانون. وبهذا الوصف فانها تعدد من قبيل دعاوى التسوية
لا الالفاء ولا يخضع قبولها للمواعيد المقررة للطنن بالالفاء .

(طعن ١٦٤٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

(د) النقل من المكافاة الشاملة الى احدى الفئات التي قسم اليها اعتماد
المكافآت والاجور الشاملة :

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى فئات ونقل
العاملين المعيّنين عليها الى فئات جديدة بالمؤسسات العامة والصادر بها
كتاب دوري وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ - النقل من المكافاة الشاملة
الى احدى هذه الوظائف وفي الفئة المالية المقررة لها انما يتم وفقا لقواعد
تنظيمية عامة دون تدخل من جانب الجهة اى ان الاجراء الذي تتخذه
ما هو الا اجراء تنفيذي وعليه تكون الدعاوى المتعلقة به من دعاوى التسويات
التي لا تخضع لمواعيد دعوى الالفاء المقررة بقانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة
الى فئات ونقل العاملين المعيّنين عليها الى فئات جديدة في المؤسسات العامة
والصادر بها كتاب دوري وكالة الوزارة لشئون الميزانية رقم ٣٣ لسنة
١٩٦٦ تقضى بان تحدد الوظائف التي يشغلها فعلا العاملون المعينون على
بند المكافآت الشاملة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم ماذا لم تكن الوظيفة
ثابتة بملف الخدمة وحدث بقرار من مجلس ادارة المؤسسة وامرت الفقرة

الرابعة من البند ثانيا بأن ينقل العاملون الى الفئات المالية التي حددت لهم وفقا للقواعد السابقة بنفس مرتباتهم الحالية ولو لم تبلغ أول مربوط فئة الوظيفة على أن يمنع أول المربوط في بداية السنة المالية التالية على أنه إذا كانت تزيد على نهاية ربط الفئة تحفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية وتقتضى آمال هذين التمينين انه اذا ما تم تحديد الوظائف على الوجه المبين فإن القتل يتم بقوة القانون دون حاجة الى اعمال ارادة الجهة الادارية في التمين عليها بالنقل من بند المكافأة وتغذية المرتب كذلك يتم بناء على ما صدرت به هذه القواعد دون اية سلطة تقديرية للجهة الادارية وعليه يكون النقل على هذه الوظائف وفي الفئات المالية التي حددت لهم يتم وفقا لقواعد تنظيمية ملية دون تدخل من ارادة الجهة الادارية اى ان الاجراء الذي تتخذه ما هو الا اجراء تنفيذي لها وعليه تكون الدعاوى من دعاوى القسويات التي لا تخضع للفرائط القانونية الواجبة في قانون مجلس الدولة بالنسبة لدعاوى الإلغاء مما يستتبع رفض الدلع بعدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ١٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

(هـ) دعاوى ضباط الاحتياط :

قامدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

الدعاوى التي ترفع بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن ضباط الاحتياط — من دعاوى القسوية — عدم تقيدها بميعاد السنتين يوما .

ملخص الحكم :

من المبادئ المستقرة ان الدعاوى التي ترفع بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن ضباط الاحتياط هي من دعاوى (م — ٢٥ — ج ١٥)

الصوية التي لا تتقيد بميعاد المستين يوما — وإلى أن ينحسم الوضع بالنسبة لتطبيقها على حالة معينة سواء بإجراء تتخذه الإدارة ، أو بمقتضى حكم قضائي يتفسخ المجال أمام ذوى الشأن في الطعن على القرارات اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون المذكور — ومن ثم وابتناء على ما تقدم يتعين رفض الدعوى بعدم قبول الدعوى بشكلها .

(طعن ١٥٣٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥) .

(و) الاحقية في مكافأة :

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

منازعة في راتب — يعتبر كذلك اذا كانت الاحقية او عدم الاحقية في المكافأة مصدرها القواعد والشروط التنظيمية المعملة التي حوّلها القرار لتنظم منح المكافأة — القرار الصادر بمنح المكافأة او عدم منحها هو قرار ينفذ لتلك القواعد والشروط .

ملخص الحكم :

الدعوى يطلب الغاء قرار عدم منح المكافأة ليست من نطاقى الالغاء ولا تتقيد بميعاد الطعن بالالغاء — يتعين لتحديد الطبيعة القانونية للمنازعة المسائلة الرجوع الى احكام القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ بخصوص صرف مكافآت البحوث والتدريب والوقاية اذ يقضى البند اولاً — بأن تقرير هذه المكافآت لموظفي الوظائف العليا وجميع العاملين والفنيين الذين يعملون بمعامل المؤسسة (هيئة الطاقة الذرية بعد ذلك) أو بالوحدات التي تشكل العمل بالمعامل ويشرفون عليها والخبراء المتقربون من الخارج للعمل بالمؤسسة بنسبة لا تتجاوز ٣٠ ٪ من الرتب الاصلى بعد اقصى ٢٠ جنيها شهريا ويقضى البند ثانياً بأن تقرير هذه المكافآت لباقي موظفي المؤسسة ومستخدميها والمتقربين من الخارج طوال الوقت بنسبة لا تتجاوز ٢٥ ٪ من

الرواتب الأصلية بحد أقصى مقداره ٢٠ جنيبها ويتقاضى البند رابعا بأن يكون تحديد المكافأة المستحقة شهريا لكل موظف أو مستخدم بأمر يصدره مدير المؤسسة الذي له الحق في منح وتخفيض وإلغاء هذه المكافآت .

ويقتضى البند خامسا بأن يقدم رؤساء الأقسام ومديرو الإدارات الى مدير المؤسسة شهريا توصياتهم بشأن مكافآت من يتبعهم من الموظفين والمستخدمين ويراعى في توصياتهم النشاط العلمي ومدى التعاون والمواظبة على الحضور للمؤسسة في الاوقات التي تقتضيها احتياجات العمل والبحث والتدريب واعمال انشاءات مقابل الأبحاث والانتاج وقيامهم بأعمالهم على الوجه الأكمل ، ومفاد هذه النصوص أن مناطق إحقية العاملين بالهيئة للمكافأة المذكورة سواء الأصليين منهم أو المتقربون من الخارج طول الوقت هو بها تنتهي اليه التوصيات الشهرية المقدمة عنهم والتي يرفعها رؤساء ومديرو الأقسام والإدارات الى مدير عام الهيئة حيث تكون تلك التوصيات هي المرأة التي ينعكس عليها نشاطهم وكمياتهم وما بذلوه من جهد في أعمالهم ومن ثم فإن سلطة مدير الهيئة في منح تلك المكافأة ليست بالسلطة المطلقة التي لا تجد لها حدودا بل هي منضبطة ومحاطة بما توجي به تقارير رؤساء ومديرو الأقسام والإدارات عن العاملين الذين يتبعونهم .

وفي هذا الضوء تكون الإحقية أو عدم الإحقية في تلك المكافأة مصدرها القواعد والشروط التنظيمية العامة التي حواها القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ولا يعجز قرار مدير الهيئة بمنح المكافأة أو عدم منحها الا أن يكون قرارا منفذا لتلك القواعد والشروط . وعلى ذلك فإن المنازعة الماتلة هي في حقيقتها من قبيل المنازعة في الراتب ولا تندرج بأي حال تحت منازعات دعاوى الإلغاء . وتأسيسا على هذا التكييف القانوني للمنازعة يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى بحجة أنها من قبيل دعاوى الإلغاء التي تنقيد بالمواعيد والاجراءات المحددة يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون بما يتعين مع القضاء بالثباته .

(ز) اعتزال الخدمة :

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

الميزة في القرار الصادر برفض طلب الموظف إعتزاله الخدمة عملاً بأحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — هي دعوى تسوية فلا تتبدد بيمداد رفع دعاوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

أن دعوى اعتزال الخدمة والإفادة من حكم القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ هي دعوى تسوية ولا تستلزم تظلمها إدارياً قبل رفعها كما لا تخضع للبيمار المقرر قانوناً لدعوى الإلغاء وأن هذا القانون قرر حتماً ذاتياً لشاغلي الدرجات الشخصية وجعل استعماله رهين مشيئتهم متى توافرت الشروط التي استلزمها .

(طعن ١٥٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٩)

(في نفس المعنى طعن ١٤٨٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

عدم الفصل في طلب ترك الخدمة وفقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه — يكسب الموظف مركزاً قانونياً ذاتياً يخوله حق المطالبة بتسوية معاشه على هذا الأساس — دعواه في ذلك من قبيل التسوية لا الإلغاء .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المدعى ولد في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٠ أي أن سنة كان يزيد على الخامسة والخمسين عند العمل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ وقد تقدم بطلب ترك الخدمة في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٠ وليس على هذا الطلب أي تأشيرة بحفظه كما أنه ليس في الأوراق ما يفيد

إن جهة الإدارة قد اتخذت قراراً في شأن هذا الطلب سواء بالقبول أو بالرفض خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديمه فلما ثبت أن المدعى مستوف للشروط المنصوص عليها في القانون لا اعتبر سكوت الإدارة قبولاً لطلبه وتسوية معاشه وفقاً للقانون المذكور ويكون قد اكتسب مركزاً ذاتياً. في هذا الشأن يخوله حق المطالبة بتسوية معاشه على هذا الأساس وتكون دعواه في حقيقتها وبحسب تكييفها الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمعاشات إذ يتناول موضوعها تسوية معاشه وفقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعد أن اكتسب مركزاً ذاتياً. يخوله الانتفاع بأحكام هذا القانون ومن ثم لا تخضع للمواعيد والإجراءات المقررة لرفع دعاوى الإلغاء فليس شرطاً لقبولها أن يسبق قيامها بتظلم إلى الجهة الإدارية المختصة أو الهيئة الرئيسية .

(طعن ١٢٧٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢)

(ح) تسوية معاش :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

طلب المدعى تسوية معاشه على أساس أن أصابته تعتبر إصابة عمل - يعتبر من دعاوى التسوية التي لا يجري في شأنها ميعاد الدسيتين يوماً القصص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة - الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد بمقتضى أنها تنطوي على طعن بإلغاء قرار اللجنة الطبية فيما تضمنته إن أصابة المدعى لم تكن أثناء أو بسبب العمل - فير سديد - التقرير الفني ليس قراراً إدارياً نهائياً قائماً بذاته بل لا يعدو أن يكون إجراءاً شكلياً فنياً في قرار التسوية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع الذي أبدته الجهة الإدارية الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد بمقتضى أنها تنطوي على طعن بإلغاء قرار اللجنة الطبية الصادر بجلسته ١٩٦٥/٧/١٤ فيما تضمنته من التقرير

بان اصابة المدعى لم تكن اثناء او بسبب العمل وان المدعى لم يراع الميعاد القانونى لاقالة دعوى الالغاء فان هذا لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك ان طلبات المدعى فى الطعن المعروض تنحصر فى طلبى تسوية معاشيه على أساس أربعة أخماس مرتبه الشهري الأخير عملاً لحكم المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ والدعوى بهذه الخاتبة تعتبر من دعاوى التسوية التى يستند المدعى حقه فيها من القانون المذكور مباشرة وبالتالي لا يجرى فى شأنها ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى يقتصر على طلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات . والواضح فى مفهوم نص المادة (٢٠) من القانون المشار اليه أن التقرير الفنى متى كان له محل كما هو الوضع فى هذه الحالة ليس قراراً إدارياً نهائياً قائماً بذاته بل لا يعدو هذا التقرير أن يكون إجراء شكلياً فنياً فى قرار التسوية التى يملئها نص المادة (٢٠) من القانون الملتزم اليه اذا ما توفرت لها أسبابه ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

(طعن ١٣٠٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

صدور قرار من الجهة الطبية المختصة بتقرير سن العامل عند تعيينه فى وظيفته لعدم وجود شهادة الميلاد أو استنفرج رسمى منها - المتازعة فى هذا التقدير بعد ذلك لآى سبب من الأسباب تدخل فى عيوم المتازعات المتعلقة بالمعاشات والمكافآت اذ هى صورة من صورها ويعتبر قرار الجهة الطبية بتحديد السن عنصراً من عناصرها فهو فرع منها لا يغير من طبيعتها - اثر ذلك - عدم تقيد الدعوى بميعاد رفع دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما ذهب اليه تقرير الطعن من أن الدعوى رفعت بعد الميعاد غير صحيح ذلك أن موضوعها هو تحديد السن التى ينتهى عند

بلوغها مدة خدمة المدعى هل يجرى ذلك على أساس التقدير الأول الذي
أبنته الإدارة الطبية العسكرية في مارس سنة ١٩٤٧ أو على أساس
التقدير الثاني الذي قرره القومسيون الطبي العام في ٣١ من أغسطس
سنة ١٩٦٢ ، وهي لا تعدو منازعة مالا في المعاش أو المكافأة المستحقة عن
مدة الخدمة من جهة أن السن ذات اثر لازم في بيان المدة التي يحسبان
ويقدران على أساسها لارتباط ذلك بتحديد السن المقررة لترك الخدمة .
وهي من المسائل المتعلقة بالمعاشات والتي قوانينها تحيل قوانين التوظيف
ولوائحه في الخصوص عند تحديثها للأسباب التي تنتهي بها خدمة الموظف .
فهو المرجع في تصديق تلك السن ومن ثم فهي داخله عموم
المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت اذ هي مسورة من صورها
وكان الاختصاص فيها مقررا من قبل انشاء مجلس التولية للحكم المدنية
ونقل للقضاء الإداري يباشره بديلا عنها في حدوده وأوضاعه وقرار الهيئة
الطبية المختصة بتحديد السن عند عدم القيد بسجلات المواليد أو عدم
إمكان الحصول على شهادة أو مستخرج منها هو عنصر من عناصر هذه
المنازعات فهو فرع منها ولا تتفرع به طبيعتها ومن ثم فمثل هذه الدعوى
لا تقتيد بيمعاد الستين يوما الواجب مراعاته طبقا لقانون مجلس الدولة
بالنسبة الى طلبات إلغاء القرارات الإدارية ، وغنى عن البيان ان ما يترتب
على هذا التحديد من قرارات إدارية تعتمد عليه سببا لها بقرار إنهاء الخدمة
إذا شابته شائبة من هذه الناحية يلزم الطعن فيه في الميعاد وليس هذا
هو الحال في واقعة الدعوى اذا رغبت قبل بلوغ المعنى السن المقررة
لترك الخدمة على أي التقديرين وهي من التملوى المتعلقة بالمنازعات في
المعاشات أساسا على النظر المتقدم وتجزى أحكام القضاء الإداري من تقديم
رغمها قبل حلول هذه السن للمصلحة القائمة فيها وإن كانت من بعض
وجوهها مستقبلية ومن أجل ذلك فإن الحكم لم يخطيء بل انتهى بحق إلى
قبولها شكلا .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

طلب حسم المائدات التقاعدية واعتبار مدة خدمة أثبتت في وظيفة عامة داخله في المالك في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد — يعتبر من قبيل دملوى التسوية — عدم خضوعه للوائح المقررة للطعن بالإنهاء في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ان ما يطلبه المدعى من اعادة حسم المائدات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي اداها في وظيفة عامة داخله في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، انما ينطوى على منازعة تدرج في عداد « المنازعات الخاصة بالرتب والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين المبرمين او لوزرائهم » ، التي نص عليها البند (ثانيا) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة والتي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فيها ، وله فيها ولاية القضاء كاملة بما يتفرع من قرارات واجراءات ترتبط بها وتعد عنصرا من عناصرها ، اذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية ، يتلقى اربابها الحق فيها — ان ثبت لهم — من القانون مباشرة ، غير رهين بارادة الادارة او بسلمتها التقديرية ، ويهدف بها نحو الضمان الى تقرير احقيتهم في الامانة من مزايا قاعدة قانونية ، ولا تعدو القرارات التي تصدرها الادارة في خصوصها — ايا كان فيها لهذه القاعدة ان تكون تنفيذا لحكم القانون . وبهذا الوصف فانها تعد من قبيل دملوى التسوية لا الانهاء ولا يخضع قبولها في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ للشرط رفعها في المواعيد المقررة للطعن بالانهاء .

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

القرار الصادر بتسوية حقوق ناشئة عن التقاعد — هو قرار تنفيذي لقانون التقاعد — أثر ذلك — جواز الطعن فيه دون قيد من المواعيد المقررة في دعاوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار المطعون فيه يتناول تسوية حقوق نشأت عن التقاعد فهو على هذا الوضع قرار تنفيذي للقانون والقرارات التنفيذية مما يجوز الطعن فيها دون قيد من المواعيد المقررة في دعاوى الإلغاء وذلك طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي رغبت المحوى في ظله وهي بالوضع الذي جاءت عليه إنما تتعلق بالمنازعة في معاش بها يدخل في اختصاص مجلس الدولة ، وقد كان من حق المدعى دون انتظار لصنود هذا القرار أن يطلب تسوية حقوقه التقاعدية .

(طعن ٧٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

(ط) الإحالة على المعاش :

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

دعوى بطلب إلغاء قرار بإحالة موظف إلى المعاش لبلوغه سن التقاعد — تكييفها — من دعاوى الإلغاء التي يجب رفعها في ميعاد السنتين يوما — سبب القرار واقعة قانونية (هي بلوغ السن) يرتب القانون على تحققها لزوم إصداره — لا يفرج الدعوى عن مغلولها ولا يجعلها من دعاوى التسوية .

ملخص الحكم :

إذا كان المدعى قد انتهى من طلباته إلى إلغاء القرار الصادر بإحالاته إلى المعاش فإن مثل هذا الطلب هو من طلبات الإلغاء المتدرجة تحت (خامسا)

من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وبهذه المثابة يتعين تقديمه في ميعاد الستين يوما المحدد لتقديم طلبات الالغاء . ولا اعتداد بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه « من أن الدعوى التي اقبلها المدعى بطلب الغاء القرار الصادر بفصله لبلوغه سن التقاعد - انما هي من قبيل دعاوى التسوية التي لا تخضع في رفعها للمواعيد والاجراءات المقررة لرفع دعاوى الالغاء ، بقوله ان القرار الذي يصدر من جهة الادارة بانتهاء خدمة الموظف لبلوغه سن التقاعد لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية التي تصدر فيها بسلطة تقديرية تترخص فيها وفق مقتضيات المصلحة العامة ، وانما هو قرار تنفيذي ، وان الفصل من الخدمة لبلوغ سن التقاعد هو من المراكز القانونية التي تستند مباشرة من القوانين واللوائح دون حاجة الى صدور قرار اداري بذلك » - لا اعتداد بذلك ، لان المطلوب هو الغاء قرار فصل من الخدمة سببه بلوغ المدعى من التقاعد ، فالمركز القانوني الخاص بانتهاء رابطة التوظيف لا ينشأ الا بالقرار المشار اليه ، ويقوم على واقعة قانونية هي بلوغ السن القانوني كسبب لاصداره ، شانه في ذلك شأن اي قرار اداري يقوم على سببه . ويكون سبب القرار واقعة قانونية متى تحققت لزم اصدار القرار بالاحالة على المعاش لا يخرج عن المنازعة محلولا للطبعي الى محلول آخر اسماء الحكم المطعون فيه خطأ « بدعوى تسوية » . والواقع من الأمر ان المادة الثامنة من القانون المشار اليه انما تفرق بين نوعين من المنازعات : الاول طلبات الالغاء التي يجب تقديمها في ميعاد الستين يوما ، والنوع الثاني الذي تقدم في المواعيد المعتادة وهو المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لوزرائهم ، سواء انصبت حالا ومباشرة على ذلك أو حلت على هذا المعنى بحسب المسأل ، كطلب ضم المدة ، اذ يلحق بطلبات تسوية المرتبات أو المعاشات بحكم المال ، لما يترقب عليه مستقبلا من آثار في المرتب أو المعاش . وليس المطلوب في خصوصية هذه الدعوى ما يجعلها من هذا النوع الثاني ولو مالا ، بل هي دعوى الغاء صرفه مما تدخل في النوع الأول .

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

مطالبة المدعى بحساب المدة الباقية من الخدمة من تاريخ إحالته الى المعاش بغير الطريق التاديبى حتى تاريخ بلوغه السن القانونية فى المعاش بوصفها مدة خدمة فعلية — هذه الدعوى لا تعتبر من دعاوى الإلغاء ولا من دعاوى التعويض وإنما تعتبر من دعاوى الاستحقاق وتسوية الحالة والقضاء الكابل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التكليف القانونى التسليم لدعوى المدعى انها من دعاوى الاستحقاق وتسوية الحالة والقضاء الكابل ويهدف المدعى منها الى حساب المدة التى كانت باقية له فى الخدمة من تاريخ إحالته الى المعاش بغير الطريق التاديبى حتى بلوغه سن الستين ، بوصفها متصلة بمدة خدمته الفعلية وما يترتب على ذلك من آثار فى حساب المرتب ثم حساب تلك المدة مع آثارها فى المرتب ضمن مدة خدمته التى يستحق عنها المعاش قانونا ، وعلى ذلك لا تعتبر هذه الدعوى من دعاوى الإلغاء لأنها لا تتضمن طعنا بالإلغاء على القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ١٤/٢/١٩٦١ بإجالة المدعى الى المعاش بغير الطريق التاديبى كما انها أى الدعوى — لا تعتبر من دعوى التعويض عن الأضرار التى أصابت المدعى من جراء صدور القرار الجمهورى سالف الذكر بإحالته الى المعاش بغير الطريق التاديبى إذ أن المنازعة فى دعوى المدعى تدور حول مدى أحقية المدعى فى حساب المدة من تاريخ صدور القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ وفى ١٤/٢/١٩٦١ ، وحتى تاريخ بلوغه سن الستين فى المعاش بحسبانها مدة خدمة متصلة بمدة خدمته الفعلية وتنتج ما تنتجه مدة الخدمة الفعلية من ثمار فى تدرج المرتب بالملاوات .. وعلى ذلك لا تعتبر طلبات جديدة تبدى لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا طلب المدعى تسوية معاشه طبقا لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لأن دعوى المدعى من وقت

انتهت امام محكمة القضاء الادارى فى ١٩٧٤/٦/٢٢ هى فى حقيقتها
منازعة فى معاش وقد اورد المحمى سندا جديدا لمنازعته فى المعاش لأول
مرة امام المحكمة الادارية العليا ، ولا يعتبر ذلك من قبيل ابداء طلبات جديدة
فى مرحلة الطعن .

(طعن ٥٤ لسنة ٢٢ فى - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

تعليق :

القاعدة التى استقر عليها الفقه والقضاء الادارى فى فرنسا
وفى جميع البلدان الاخذة بنظام القضاء الادارى ومنها مصر ان القرارات
الادارية الفردية المخالفة للقانون لا يجوز سحبها الا خلال المدة التى يجوز
فيها الطالها قضائيا بحيث اذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة
تمسحها من اى الفاء او تعديل .

على ان هذه القاعدة ليست مطلقة فثمة حالات يجوز فيها استثناء
سحب القرارات الادارية الفردية دون تقيد بمدة الالفاء القضائى ومن
اهم هذه الحالات : حالة انعدام القرارات الادارية وحالة حصول احد
الافراد على قرار ادارى نتيجة غش او تليس وحالة سحب التسويات
الخاطئة للمرتبات .

وقد اضف القضاء الادارى المصرى استثناء آخر الى الاستثناءات
المقررة فى القضاء الفرنسى على قاعدة تحصن القرارات الادارية
الفردية بقوات الموايد المقررة لالفاتها اذ ميز مجلس الدولة المصرى
بين نوعين من هذه القرارات :

القرارات المبنية على سلطة تقديرية ، والقرارات المبنية على
سلطة مقيدة وقصر نطاق تطبيق قاعدة تحصن القرارات الادارية على
النوع الاول دون النوع الثانى .

وقد جرت احكام المحكمة الادارية العليا منذ اثنائها سنة ١٩٥٥
على ذات التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة تقديرية وتلك

المبنية على سلطة مقيدة ، ولها في هذا المجال قضاء مطرد ، منها على سبيل المثال حكيمها الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ الذي جاء به « ان طلب التوظيف ضم مدة خدمته السابقة هو في حقيقته وبحسب تكييفه القانوني الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستند صاحب الشأن أصل جقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون ان يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار اداري خاص ، بذلك وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد ببيعاد السنين يوبا المحددة لتقسيم طلبات الإلغاء وحكيمها الصادر في ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٠ الذي جاء به « ان ما يطلبه المدعي من إعادة حسم العائدات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي أداها وظيفة عامة داخلة في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، انها ينطوي على منازعة تندرج في عداد (المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم) على انه بعد أن قطعت المحكمة الادارية العليا شوطا في قضائها المطرد على التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية عملت عن هذا الاتجاه في حكيمين وحيدتين ، صدر أحدهما في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ وجاء به « ان القرار التنظيمي العام يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة بحسب القرار الفردي الذي ينشئ مركزا خاصا لفرد معين وإذا كان صحيحا ان القرار الفردي تطبق أو تنفذ لقانون مائه في الوقت ذاته يعتبر مركز قانوني فردي أو خاص يتميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بأن العمل الفردي الإداري الذي يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ أو يعدل مركزا قانونيا لأن كل قرار اداري منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبق تنفيذا لقاعدة قانونية أعلى فالقرار الفردي ينشئ مركزا قانونيا فرديا ، ولكنه في الوقت ذاته تطبق لقاعدة عامة منشئة لمراكز قانونية عامة مجردة كما انه عندما يكون اختصاص جهة الإدارة تنفيذا يجب التفرقة بين حالة ما اذا كان النص المقيّد متعلقا بفرد معين وحالة ما اذا كان النص المقيّد يضع قاعدة عامة أو مجردة لا تخص شخصا بذاته ، ففي الحالة الأولى يقتصر دور جهة

الإدارة المكلفة بالتنفيذ على التنفيذ المادى ، لا لأن اختصاصها بتنفيذ بل لأنها بصدد نص خاص بفرد معين استقر فيه الوضع القانونى فلم يبق بمعد ذلك شيء الا التنفيذ أما فى الحالة الثانية فانه لا بد أن يسبق التنفيذ المادى للقاعدة تحصيل مجال انطباقها بتعيين الأفراد الذين تسرى عليهم ويكون ذلك بقرارات فردية تعين هؤلاء الأفراد بأشخاصهم لا بصناتهم .» .

والحكم الثانى صادر فى ٥ من ابريل سنة ١٩٦٤ وجاء به أن القرار الإدارى هو ميل قانونى من جانب واحد يصدر بالاداء الملزمة لاحدى الجهات الادارية فى الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين او اللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد انشاء وضع قانونى معين ابتغاء مصلحة عامة كما أن القرار التظلمى العام يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة يعكس القرار الفردى الذى ينشئ مركزا قانونيا خاصا لفرد معين ، وإذا صح أن القرار الفردى هو تطبيق لحكم القانون فانه لابد من اعتباره أيضا منشئا لمركز فردى خاص يتميز عن الوضع القانونى المحدد المتولد من القانون ، ومن ثم لا ينشأ من العمل الإدارى الذى يكون تطبيقا لنص عام مقيد صلاحيته لانشاء مركز قانونى أو تعديله لأن كل قرار ادارى منشئ لمركز قانونى هو فى الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى ، وعلى هذا الأساس فان احالة المدعى الى التقاعد لا يعدو أن يكون قرارا اداريا صادرا بانشاء مركز قانونى بالنسبة اليه سواء انطوى قرار الإحالة على خطأ فى تقدير السن أو لم يكن منطويا على ذلك . ولصاحب الشك أن التقاعد عند الانتضاء أن يقتضيه بدعوى الإلغاء فى ميعادها القانونى .» .

وهذا المسلك الذى يملكه المحكمة الادارية العليا فى الحكمين المشار اليهما لم يطرد فى أحكامها ، فبرعان بما عادت الى التفرقة التقليدية بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية تتردد فى أحكامها . وعلى سبيل المثال حكمها الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ جاء به « أن التفرقة بين دعاوى الإلغاء ودعاوى تسوية

الحالة تقوم على أساس النظر إلى المصدر الذي يستمد منه الموظف حقه فإن كان هذا الحق يستمد مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى تبسوية وتكون القرارات الصادرة من جهة الإدارة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف إلى مجرد تطبيق القانون على حالة الموظف ووصل ما نص عليه القانون إليه ، أما إذا استلزم الأمر صدور قرار إداري خاص يخول هذا المركز فالدعوى دعوى إلغاء . . . »

وقد لقيت التفرقة بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية انتقاداً شديداً من جانب بعض الفقهاء إذ يرون أنه يؤدي إلى أن تظل الأوضاع مزعجة محدداً طويلة بالنسبة إلى الأفراد وإلى الإدارة على السواء بالنسبة لعدد كبير من المنازعات الإدارية التي لا تتقيد فيها الدعوى الإدارية بميعاد قصير مثل ميعاد دعوى الإلغاء ، فضلاً عما تتسم به هذه التفرقة في نظرهم من غموض أدى إلى اضطراب في المبادئ المعروفة (الدكتور سليمان الطباوى — للنظرية العامة للقرارات الإدارية — طبعة ١٩٦١ — ص ٦٣٨ وما بعدها) .

ويرى المستشار عادل بطرس في تعليقه على اتجاه مجلس الدولة إلى التفرقة بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة والقرارات الإدارية المبنية على سلطة تقديرية — المنشور بهجة بمجلس الدولة — السنوات من العشرين إلى الخامسة والعشرين — ص ٢٣٥) أن التفرقة بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية تفرقة لا مبرر لها . فضلاً عما تعدته هذه التفرقة من زعزعة في المراكز القانونية ينعكس أثرها حتى على نفس المصالحين سواء المستفيدين من تلك القرارات الذين يصبون أن حقوقهم عرضة للإلغاء أو التعديل في أي وقت ، أو المضرورين من تلك القرارات الذين ينفسح المجال أمامهم للطعن فيها لمدة طويلة وهو ما يتنافى مع العلة من تقرير ميعاد لرفع دعوى الإلغاء تتحسم بعده الأمور وتستقر الأوضاع .

وإذا كانت ثمة أسباب تاريخية قد دعت مجلس الدولة المصري

للقول بهذه التفرقة في بداية نشأته حيث لم يكن الوعي الإداري سواء لدى الأفراد أو الإدارة قد نضج ، ولم تكن قد استقرت في الأذهان القاعدة التي من مقتضاها سقوط الحق في رفع دعوى الإلغاء بعد موات ميساد: نصير ، كما كان يقترن عليه تحصن الغالبية العظمى من القرارات ويعرض الطعن فيها لأهم القضاء الإداري لعدم القبول ، مع حاجة هذا القضاء الوليد إلى إبراز دوره الهام في الحياة المصانة في مصر آنذاك ، ومن ثم لجأ إلى توسيع نطاق القرارات الخاضعة لرقابة القضاء حتى يفسح المجال لإداء مسئلة الجلبلة .

إذا كان الأمر كذلك ، فانه آن الأوان — للمدول عن هذا المسلك بعد أن رسمت قواعد القانون الإداري المصري ، وتأكد الدور الحيوي للقضاء الإداري في حياتنا العامة .

ولذلك ، فقد كما نود لو أن محكمتنا الإدارية العليا استمرت في الاتجاه الجديد الذي سلكته في حكمها المشار إليها .

على أن المستشار عدلي بطرس يرى أن المدول عن التفرقة المشار إليها يعين أن يتم أولاً من جانب القضاء ، ولأننا نأمل أن يتم هذا المدول تدريجاً حتى لا ينجأ المتقاضون الذين تراخوا في رفع دعاوهم استناداً إلى المبدأ الذي استقر عليه القضاء ، بسقوط دعاوهم وهذا المسلك هو الذي يتبعه مجلس الدولة الفرنسي عند كل مدول من قضاء سابق له .

الفصل الرابع دعوى تهينة الدليل

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري يمتد الى دعوى تهينة الدليل اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالغاء او من دعاوى القضاء الكامل او دعاوى التعويض او من دعاوى المنازعات الخاصة بالعقود الإدارية - أساس ذلك : قاضي الأصل هو قاضي الفرع - تطبيق . طلب نيب خير لاثبات ما لحق العقار المملوك للدعى من تلف وهدم للسور الخارجى واتلاف واقتلاع الأشجار والأعمدة الكهربائية مع طلب الحكم له بتعويض عما أصابه من أضرار من جراء اعتداء الإدارة على ملكه - دعوى تعويض (وتهينة الدليل الالتزام لذلك) عن عمل ماذى اتخذته الجهة الإدارية بتبدى منه وأضحا وجه السلطة العامة ومظهرها - الدعوى المسائلة هي عين المنازعة الإدارية التى تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور والمادة ١٠ فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - القضاء بنيب أهد الخبراء .

ملخص الحكم :

وبين حيث أن قضاء هذه المحكمة قد اضطرد على أن اختصاص القضاء الإداري لا يمتد الى دعوى بتهينة الدليل المرفوعة استقلالا عن دعوى موضوعية مما يدخل فى اختصاصه . ولكن على العكس من ذلك فإن اختصاص القضاء الإداري يمتد الى دعوى تهينة الدليل اذا رفعت مرتبطة بدعوى من دعاوى الالغاء او من دعاوى القضاء الكامل او دعاوى التعويض (كما هو الحال بالنسبة للدعوى المسائلة) او من دعاوى المنازعات الخاصة بالعقود الإدارية . واختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى تهينة الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما يدخل فى اختصاصه يقوم على القاعدة التى تجعل قاضى الأصل هو قاضى الفرع . فيختص القضاء الإداري بنظر دعوى تهينة الدليل باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعي (م - ٢٦ - ج ١٥)

الاصلى الذى يدخل فى ولايته القضائية . ويوجب احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة قاضى القانون العام فى المنازعات الادارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية فى البند الرابع عشر من المادة العاشرة . ومن ثم اصبحت محاكم مجلس الدولة فى ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهيئة الدليل حين يتوافر فى المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية ، كما هو الحال بالنسبة للمنازعة المسئلة والتي لا شك تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة باعتبارها دعوى طلب تعويض (وتهيئة الدليل اللانم لذلك) من عمل ماذى اتخذته الجهة الادارية يتبدى منه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها . انتهى بهذه المثابة عين المنازعة الادارية التى يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور ، المادة ١٠٠ فقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) بشأن مجلس الدولة . (حكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٧٨ والطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٢٦ ق علىا بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ — وحكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ ق علىا بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٢) .

ومن حيث أن الحكم الطعن اذ قضى بغير ذلك وذهب غير بهذا المذهب لانه يكون حقيقا بالالفاء ويتعين القضاء للمدعى بما طلبه من نذب خبر لمعاينة الاضرار وتقدير التعويض .

فهذه الاسباب .. « حكمت المحكمة بقبول الطعنين المضمومين شكلا وتبييدا او قبل الفصل فى موضوعهما بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية لينذب بدوره أحد خبرائه المختصين للاطلاع على أوراق الطعن وما يرى الاخلال عليه من أوراق اخرى تقدمها له جهة الادارة او المدعى والانتقال الى التليلا موضوع الدعوى لمعاينتها وااثبات حالة السور والمنشآت والتجويل والاشجار وأعمدة الكهرباء التى كانت خلفه وما قد تكون قد اصابها من تلف — ان كان — على يد رجال الادارة فى التاريخ الذى اثار اليه المدعى فى صحيفة دعواه وتقدير قيمة الاضرار التى تكون قد اصابت المدعى من ذلك ، والخير فى سبيل أداء مهمته الانتقال الى أية جهة لديها بيانات

أو معلومات عن موضوع النزاع والاطلاع على ما يراه من أوزاق وتسجيلات،
وتسقيدات وسماح من يرى لزوماً سماعهم وفقرت المحكمة مبلغ مائتي جنيه
على ذمة اتعاب ومصاريف مكتب الخبراء وعلى المدعى ايداع المبلغ المذكور
خزائفة المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره وللمكتب صرفه دون أية
إجراءات على أن يودع المكتب تقريره خلال شهرين من تاريخ إخطاره من قلم
الكتاب بهذه الملبورية بعد دفع الأمانة وحددت المحكمة جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦
لنظر الطعنين في حالة عدم دفع الأمانة وجلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ في حالة دفعها
وعلى قلم الكتاب إخطار مكتب الخبراء وأطراف النزاع بتنطوق الحكم .

(طعن ١٣٨ ، ١٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

دعوى تهينة الدليل - صورة خاصة من صور الدعاوى الوقتية -
اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى - ضرورة ارتباطها بدعوى
إدارية موضوعية - رفعها استقلالا بصفة أصلية غير مرتبطة بدعوى إدارية
- عدم قبول الدعوى - لا حكم بعدم اختصاص .

ملخص الحكم :

أن دعوى تهينة الدليل لا تخرج عن كونها من الدعاوى المستعجلة
وهي صورة خاصة من صور الدعاوى الوقتية نظمها المشرع في المواد ١٣٣ ،
١٣٤ من قانون الاتبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٦٨ مما يقتضى خضوعها لما تخضع له سائر الحالات التي تجوز
فيها للقضاء الإداري أن يصدر فيها على وجه الاستعجال أحكاماً وقتية دون
المساس بالموضوع بحيث لا تقبل على استقلال أى ما لم تكن مرتبطة بدعوى
موضوعية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم ، فإن دعوى اثبات الحالة لا تقبل
أمام مجلس الدولة إذا رُفعت استقلالا بصفة أصلية غير مرتبطة بدعوى إدارية

موضوعية - ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن المدعى قد أقام دعواه الراهنة بطلب الحكم بصفة مستعجلة (أثبتت الحالة) ، ولم يقر طلباته بطلب موضوعي سواء أمام القضاء العادي أو القضاء الإداري من شأنه تيسام منازعة إدارية تكون الأصل في إقامة الدعوى ، فمن ثم تكون الدعوى غير مقبولة أمام محاكم مجلس الدولة ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى عدم الاختصاص قد خالف القانون مما يضمن الحكم بالغائه والحكم بعدم قبول الدعوى .

(طعن ٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٤)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

دعوى تهيئة الدليل - قبولها - ارتباطها بمنازعة إدارية - رفعها
استقلالاً عن المنازعة الإدارية - عدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على عدم قبول دعوى تهيئة الدليل التمس ترفع استقلالاً عن المنازعة الموضوعية التي تدخل في الاختصاص الولائي للقضاء الإداري ، ذلك أن اختصاص قاضي المنازعة الأصلية بالنظر في كل ما يتفرع عنها من منازعات فرعية وتطبيق هذه القاعدة في مجال القضاء الإداري منوط بأن تكون المنازعة الأصلية مطروحة فعلاً على القضاء الإداري الذي يختص في هذه الحالة بنظر المنازعة الفرعية بالتبعية للمنازعة الموضوعية المطروحة عليه .

(طعن ٥٠٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٦)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

دعوى اثبات حالة هي دعوى تبينة الدليل ، ولا يجوز الخلط بينها وبين طلب وقف التنفيذ .

بالفصل الحسكـم :

دعوى اثبات حالة هي دعوى مستقلة قائمة بذاتها لا غنى عن وجوب تحضيرها وتقديم تقرير فيها عن هيئة مفوضي الدولة اذ لا سبيل الى الخلط بينها وبين طلب وقف التنفيذ .

(ملحق ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)

الفصل الخامس الطعن في الأحكام الإدارية

الفرع الأول وضع المحكمة الإدارية العليا وطبقتها

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

إنشاء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ للمحكمة الإدارية العليا — يعتبر استمهانا لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير في قواعد الاختصاص —
سريانه على الطعون في الأحكام الصادرة بعد العمل به — تطبيق الفقرة ٢ من المادة الأولى من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

أنشأ المشرع المحكمة الإدارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ،
وجعل مهتها التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من محكمة القضاء
الإداري أو المحاكم الإدارية في الأحوال التي نص عليها وهي مخالفة القانون
أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو وتوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر
في الحكم أو صدور حكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه فاستحدث
طريقا جديدا للطعن في الأحكام لم يكن مقررا من قبل أمام هيئة جديدة أعلى .
ولما كان مفاد الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية
والتجارية أن التوائين الملغية أو المنشئة لطريق من طرق الطعن في الأحكام
لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها ، وتسرى بالنسبة
لما صدر بعد هذا التاريخ . وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ من يونيو
سنة ١٩٥٥ أي بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥١ في ٢٩ من مارس
سنة ١٩٥٥ ، فإن هذا الحكم يسرى عليه القانون الجديد فيما استحدث من
طريق الطعن أمام هذه المحكمة .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٥/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وبين الطعن بالنقض —
عدم التطبيق التام بين النظامين .

ملخص الحكم :

لا وجه لامتناع قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الإداري ، سواء في شكل الإجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو في كيفية الحكم فيه ، بل مرد ذلك إلى النصوص القانونية التي تحكم النقض المدني ، وذلك التي تحكم الطعن الإداري ، وقد تنفكان في ناحية وتخططان في ناحية أخرى ، فالعناوين قائم بين النظامين من حيث تبيان الحالات التي تجبىز الطعن في الأحكام ، وهي التي يبينها المادتان ٢٥ ، ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ورددتها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ولكنه غير قائم سواء بالنسبة إلى ميعاد الطعن أو شكله أو إجراءاته أو كيفية الحكم فيه ، إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن بما قد يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، أما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مردده أساساً إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — وبين الطعن بالنقض —
عدم التطبيق التام بين النظامين .

ملخص الحكم :

لا وجه لافتراض تيام التطابق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الإداري ، فقد يتفقان في ناحية وقد يختلفان في ناحية أخرى ، أو قد تكون لكل من النظامين قواعد الخاصة في شأن ما مما يمنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، أما من النص أو من اختلاف طبيعته الطعنين اختلافا مرده أساسا إلى اختلاف نشاط محكمة الموضوع عن نشاط محكمة النقض في مجالات فهم « الموضوع » أو تقدير أعمال « الرخص » المتروك وذلك كله لتقدير محكمة الموضوع بسلطة قطعية لا تعقب عليها محكمة النقض ، أو إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ فيها بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إذا جاز قياسه على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض .

ملخص الحكم :

إذا جاز أن يقاس الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية — في هذا الشأن فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض ، إذ أن أوجه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي حالات مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وبطلان الحكم وصوره خلافا لحكم حاز حجية الشيء المحكوم فيه ، هي بذاتها أوجه الطعن بالنقض .

(طعن ٦٣١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

تبدأ المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا بطعن يرفع إليها وتنتهى بحكم يصدر منها إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الإدارية العليا وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وفى أى من الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا - إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا فإن المنازعة لا تنتهى بقرار الإحالة - أثر ذلك - اعتبار إجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها منصلة ومتكاملة - إذا شلب إجراء من الإجراءات يجب أمام دائرة فحص الطعون أمكن الدائرة الأخرى تصحيحه .

ملخص الحكم :

يبين من جماع لنصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة أن المنازعة المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا تبدأ بطعن يقدم من قوى الشأن بتقويز يودع تلم كتابها ، وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الإدارية العليا ، وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة ، أو من تلك فإنه فى كلا الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا ، فإذا رأت دائرة فحص الطعن بإجماع الآراء أن الطعن غير مقبول شكلا أو أنه باطل أو غير جدير بالعرض حكمت « برفضه ، ويعتبر حكما فى هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا ، أما إذا رأت أن الطعن مرجح القبول أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره فإنه تصدر قرارا بإحالته إلى المحكمة الإدارية العليا . وقرارها فى هذه الحالة لا يتهى النزاع بل ينقله تلقائيا برمته - ويجوز أى إجراء ايجابى من جانب الخصوم إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك إلى الدائرة الخامسة لتستمر فى نظرها إلى أن تنتهى بحكم يصدر فيها . وإذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار

المصدر من دائرة محص الطعون بالاحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحيلت إليها فإن إجراءات نظير المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث إذا شاب أي إجراء من الإجراءات التي تمت فيها عيب أمام دائرة محص الطعون أمكن تصحيحه أمام الدائرة الأخرى بل أن هذه مهمتها فإذا ما زال هذا العيب استمرت المحكمة في نظير الطعن إلى أن يتم الفحص في المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة.

(طعن ٢٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري المطعون فيها أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - وجوب وقف تنفيذ هذه الأحكام أعمالاً لنص هذه المادة بشرط حال على ما لم ينفذ منها حتى ولو كانت هذه الأحكام قد صدرت وطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ السابق .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لرئيس هيئة مفوضي الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن أن رأى الرئيس المذكور وجهاً لذلك ، أن يطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري وذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ - إذا دفع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

٣ - إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حائز قوة الشيء المقضي به

سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع ويرفع الطعن خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ،

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت المحكمة بذلك «
ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ونصت المادة ١٥ منه في فقرتها الأخيرة على انه « ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه » ، ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا أحكام المحاكم القادسية أو الأحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ٢١ فتكون واجبة التنفيذ الا اذا أمرت دائرة محص الطعون بإجماع الآراء بغير ذلك » .

وتعتبر القواعد التي تنظمها النصوص المشار إليها من قواعد المرافعات أمام جهة القضاء الإداري .

والاصل في قوانين المرافعات انها تسرى من وقت صدورها على الدعاوى القائمة أمام القضاء ، ذلك ان القوانين المنظمة لاصول الدعاوى والتراعي والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتحفظ هي في مجموعها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون ان يرمى عليه بجمعية اثر القانون على الماضي ، وقد اكدت هذا الاصل المادة الاولى من قانون المرافعات اذ نصت على ان « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم في الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » .

وتنص المادة ٧ من مواد الاصدار للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على ان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات وقانون اصول المحاكمات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » . وهذا الحكم قد تضمنته المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه . ومقتضى الاحالة الواردة بهذا النص سريان حكم المادة الاولى من قانون المرافعات على الاجراءات والدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء الإداري بمجلس الدولة .

ومن حيث ان الخلاف بين ادارة الفتوى والتشريع وبين ديوان الموظفين يدور حول تطبيق نص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المتنازع اليه ، وهذا النص يتعلق بتقابلية الحكم المطعون فيه امام المحكمة الادارية العليا للتنفيذ اى بوقت نفاذ هذا الحكم ، فمن ثم يخضع للاصل العنصر الذى اكدته المادة الاولى من قانون المرافعات والذى من مقتضاه ان يسرى هذا النص باثر حال على ما لم ينفذ من احكام ولو كانت قد صدرت وطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا فى ظل قانون سابق .

لهذا انتهى الرأى الى تأييد رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاشغال فى وجوب وقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد /
بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حتى يتم الفصل فى الطعن المرفوع بشأنه الى المحكمة الادارية العليا وذلك وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(فتوى ١١٢١ / ١٢ / ٢٧ / ١٩٦٠)

مادة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على انه « فى جميع الاحوال تنقضى الخصومة بعضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ومع ذلك لا يسرى حكم هذه الفقرة على الطعن بطريق النقض » - الدفع بالتقضاء الخصومة امام المحكمة الادارية العليا - الطعن امام المحكمة الادارية العليا يماثل الطعن امام محكمة النقض باعتبار ان كلا منهما يوجه خاص محكمة قانون - التمسك بهذا الدفع امام المحكمة الادارية العليا وفقا لمصرح تلك المادة امر غير مقبول .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة الى الدفع الاخر بالتقضاء الخصومة فان المادة ١٤٠ من قانون المرافعات تنقضى بانها « فى جميع الاحوال تنقضى الخصومة بعضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها - ومع ذلك لا يسرى حكم هذه الفقرة على الطعن بطريق النقض . » ولما كان الطعن امام المحكمة الادارية

العليا يبذل الطعن أمام محكمة النقض باعتبار أن كلا منهما - بوجه خاص - محكمة قانون ، وبالتالي يصبح التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لصريح تلك المسادة لمرا غير مقبول .، هذا فضلا عن أنه يشترط لصحة هذا الدفع أن تهضى مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء صحيح تم فى الطعن .، والثابت ببشأن أن الطعن كان متداولاً بالجلسات أمام المحكمة وإن إجراءاته كانت بقرارات منها ، كما تم تصحيح شكله على النحو السابق فى مواجهة الحاضر عن المطعون ضده الذى لم يبد أى تحفظ وطلب حجز الطعن للحكم بما يكون معه هذا الدفع غير قائم على سند صحيح من القانون خليفا بالرفض » .

(طعن ١٤٥٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٧)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

تطلب المسادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من لوى التماس بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من القبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبين الحكم المطعون فيه وتاريخه - بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن - عدم اتباع هذه الإجراءات - لا يكون هناك مجال لأعمال المسادة ١١٠ من قانون المرافعات التى تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن - التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع بتعارض مع سلطاتها فى التقيب على هذا الحكم الأمر الذى يتجافى مع نظام التدرج القضائى فى أصله وفأيته - نتيجة ذلك : عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع الى المحكمة الإدارية العليا - حق صاحب الشأن فى أن يسلك الطريق الذى يتفق وحكم القانون إذا شاء الطعن فى قرار مجلس التقيب الاستثنائى مثل المخازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص

ملخص الحكم :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكلل القانون رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ببيئتها وهي إجراءات تختلف فنى طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التى تتبع فى اقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المتبولين أمامها ويجب أن يشمل التقرير البيانات المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبيان الحكم المطعون فيه وتاريخ وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبت الطاعن وهي إجراءات لم تتبع بالنسبة للدعوى التى اقامها السيد / أمام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الداخلية ومن ثم لا يكون هناك مجال لاعمال المادة ١١ من قانون المرافعات التى تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى ببطلانها . هذا فضلا من أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن لأن القول بغير ذلك من شأنه أن يقلل يد محكمة الطعن عن اعمال سلطتها التى خولها لها القانون فى التعقيب على أحكام محكمة الموضوع ومن بينها الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص وباحالة الدعوى اليها ، ولا براء أن التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها فى التعقيب على هذا الحكم الامر الذى يتجانب مع نظام التدرج القضائى فى أصله وغايته الذى يهدف الى وضع حد لتضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلية العليا فيه لا على درجة من درجات التقاضى فى النظام القضائى .

ومن حيث أنه متى كان ما سلف فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بمدينة طنطا سالف الذكر يكون قد جانب الصواب فيها فتضى به من إحالة الدعوى الى المحكمة الإدارية العليا ويتمين الحكم بعدم جواز هذه الإحالة ، وذلك دون اخلال بحق صاحب الشأن فى أن يسلك الطريق الذى يتفق وحكم القانون اذا شاء الطعن فى قرار مجلس التأديب الاستثنائى مثار المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبه الاختصاص .

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا تختلف في طبيعتها اختلافا جوهريا عن الإجراءات التي تتبع في اقامة الدعاوى التأديبية - لا يجوز أعمال نص المادة ١١٠ مراعات بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ الى المحكمة التأديبية وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز الإحالة^(١)

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا ما قضت به المحكمة التأديبية من عدم اختصاصها بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن أن الاختصاص بنظر هذه الطعون ينمق للمحكمة الإدارية العليا ، الا ان المحكمة التأديبية جانبت الصواب فيما قضت به من احواله الدعوى الى المحكمة الإدارية العليا مما يلبص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . ذلك ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكفل ببيانها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي اجراءات تختلف في طبيعتها ويجوزها عن الإجراءات التي تتبع في اقامة الدعوى أمام المحاكم التأديبية ، فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور ان يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من القبولين اياها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن وهذه الاجراءات تختلف في طبيعتها اختلافا جوهريا عن الإجراءات التي تتبع في اقامة الدعاوى أمام المحاكم التأديبية ومتى كان ذلك مائة لا يكون أمام المحكمة التأديبية ثبت مجال لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تقضى بأن على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ الى المحكمة التأديبية وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن في النزاع المألول .

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

المادة (٨٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام - المقصود بنهاية لحكام المحاكم التأديبية - وصف أحكام المحاكم التأديبية بأنها نهائية لا يعنى عدم جواز الطعن فيها أمام مجلس الدولة - أساس ذلك : قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أجاز الطعن في هذه الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا - نهائية هذه الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تابر دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بغير ذلك - مؤدى نهائية قرار الجزاء المتخصص عليها في المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام أن قرار الجزاء استنفذ برأى إصداره والتنظيم منه وغدا قابلاً للتنفيذ - هذه النهائية لا تخل بحق صاحب الشأن في الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية المختصة. أساس ذلك المادة (٦٨) من الدستور التي تمنع حظر التقاضي .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ سالف الذكر من نهائية أحكام المحاكم التأديبية لا يعنى أنه لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى في مفهوم قانون مجلس الدولة الذي أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن في أحكامها أسباباً حصائية تعنى هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك أجاز القانون في هذه المادة والمسادة التالية لها الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . فنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا أبرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك على ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من قانون مجلس الدولة وهي بذلك تخطف عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه التي ائتمرت إليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر وهي تلك التي استنفذت برأى الطعن أو انتهت مواعيد الطعن

فيها بالنسبة لها ، وبهذه المثابة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العلمى قابلية الاحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تلبس دائره محص الطعون بغير ذلك وهذا الفهم لنهائية الاحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها يتسق مع مفهوم النهائية الذى نصت عليه هذه الفقرة للقرارات باليت في التظلم ، ذلك ان مؤدى هذه النهائية ان قرار توقيع الجزاء استنفد مراحل اصداره والتظلم منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ ، وذلك دون اخلال بحق الطعن فيه امام المحكمة التأديبية اعمالا لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور من ان التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، وان لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء وما تقضى به المادة ١٧٢ منه من ان مجلس الدولة يختص بالفصل في الدعاوى التأديبية والاخذ بغير هذا النظر من شأنه أن يؤدي الى ان المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضى بالنسبة للقرارات الصادرة باليت في التظلمات المشار اليها حين نص في الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها على انها نهائية وهو ما لم يتجه المشرع اليه التزاما بحكم الدستور .

(طعن ١٥٣٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا — عدم

اختصاص وأهلية .

ملخص الحكم :

الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الإدارية يكون من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة بغوض الدولة أمام محكمة القضاء الإدارى بهيئة استئنافية (م — ٢٧ — ج ١٥)

ولا يكون امام المحكمة الادارية العليا التى يعتمد اختصاصها بحسب بنظر الطعون المقامة عن الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى سواء بهيئة استئنافية ان كان الطعن مقاما . رئيس هيئة مفوض الدولة فحسب أو باعتبارها محكمة اول درجة فيكون الطعن من ذوى الشأن أو من رئيس هيئة مفوض الدولة .

(طعن ١٣٣٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٨)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية العليا — المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون فى قرارات مجالس تاديب الطلاب — اساس ذلك : المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التاديب والتى تعتبر بمثابة احكام ان تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها امام اى جهة اعلى لا يتوفر الشرط المتقدم فى قرارات مجالس تاديب الطلاب اذى يجوز التظلم منها الى رئيس الجامعة وفقا لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصر اختصاص المحكمة الادارية العليا على نظر الطعون المقدمة فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية ولذا يخرج عن الاختصاص بنظر الطعن المقدم اليها من قرار مجلس تاديب الطلاب بجامعة طنطا اذ يعتمد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الادارى (دائرة الإعزاد) التى تختص بطلبات

إلغاء القرارات الإدارية النهائية المقضية من الأفراد — وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التأديب بمثابة الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة العليا إلا أن مناهضة هذا القضاء أن تكون تلك القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم فيها أمام أى جهة أعلى الأمر الذى لا يتواءم مع القرار المطعون فيه الذى يجوز التظلم منه أمام رئيس الجامعة وفقا لمقتضى المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

(طعن ٢٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٢)

الفرع الثاني اختصاص المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

نص المادة ١١٩ من قانون الجبارك صراحة على أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجبارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذا الشأن يكون نهائياً - انحسار ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن - ولذلك استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

أن قانون الجبارك نظم إجراءات الطعن في قرارات المدير العام للجبارك بنص خاص لذلك فمن ما نص عليه يكون هو الواجب الاتباع استثناء من الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ولما كانت المادة ١١٩ آنفة الذكر صريحة في أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجبارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذه الدعوى يكون نهائياً تنحسر عنه ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

(طعن ٨٣٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

قضاء الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى مما يجيز الطعن فيه
أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان الاصول العامة المسبقة فى فقه المرافعات توجب على القضاة ان يقتيد بحدود الطلبات المقبلة اليه من الخصوم وتابى عليه ان يقضى نسي غير ما طلب اليه الحكم فيه . واذا قضى الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى يكون قد اقام قضاءه على قاعدة ثانوية خاطئة يجيز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا طبقا لوضع المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تأسيسا على خطئه فى تطبيق القاعدة المشار اليها .

(طعن ١٣٨٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢١٦) .

المبدأ :

ادانة احد افراد الطائفة تاديبيا من لجنة قضائية مشكلة من اربعة قسوس - قرارات المحكمة او اللجنة القضائية المشار اليها فى هذا الشأن لا تغاير القرارات التاديبية الصادرة من السلطات الرئاسية ولا ترقى الى مرتبة الاحكام التاديبية التى يعطى فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

وبن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل فى الطعون التى ترفع اليها فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم التاديبية فى المادة ٢٣ من هذا القانون . واذا كان قضاء هذه المحكمة جرى على ان القرارات التاديبية الصادرة من مجالس التاديب تعتبر فى تطبيق المادة ٢٣ المشار اليها بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التاديبية ومن ثم يجوز الطعن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا الا ان مناط ذلك ان يكون قرار مجلس التاديب شائنا شأن احكام المحاكم التاديبية مما تلتزم فيه ذات الاصول العامة التى تنظم تاديب الموظفين بوجه عام من حيث اجرائه امام هيئة

تتوافر فيها كافة الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ويستجمع أعضاؤها من أسباب الخبرة وتمثيل العنصر القانوني ما يحده إلى الاطمئنان إلى سلامة قراراتها ويرتفع بها إلى مرتبة القرارات القضائية أشبه ما تكون بالأحكام القضائية ، وعلى أن تكون تلك القرارات مما ينأى عن التعقيب من أية جهة إدارية ولا تساوت مرتبة مع القرار الإداري الذي لا يجوز اللجوء إلى شأنه مباشرة إلى المحكمة الإدارية العليا وإنما يجري الطعن فيه ابتداء أمام المحكمة المختصة من محاكم مجلس الدولة الأخرى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن ادعى تأديبيا من لجنة قضائية مشكلة من أربعة قسّس سند تشكيلها الجزء الرابع من كتاب تعاليم وقوانين كنيسة المثل المسيحي الذي أقرته هيئة المؤتمر السنوي للكنيسة في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨ وأيا كان الرأي قانونا في هذا الكتاب ووجه الإلزام به ، فهو سند المحاكمة التي أجريت للطاعن وأساس تشكيل اللجنة القضائية التي أنبثق منها قرار ادانته ، والبادي من ذلك أن قواعد المحاكمات الكنسية التي تظلمها هذا الجزء سواء عند محاكمة الدواعي أو القسّس رئيس الدائرة ، تقضي بأن تشكل المحكمة من عدد معين من القسّس ، كما تجيز للمتهم في جميع الأحوال أن يستأنف قضيته أمام المؤتمر السنوي الذي يكون حكمه نهائيا . وفي ذلك يبين أن قرارات المحكمة أو اللجنة القضائية المشار إليها لا تفزل منزلة الأحكام التأديبية التي يسوغ الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا ما دام أن تلك اللجنة لم يفرض عليها التزام الأسلوب القضائي المحصول به في المحاكم ولا يتوفر لها من ضمانات الإجراءات والتشكيل ما يدنو مقرراتها إلى مرتبة القرار القضائي بكل مقوماته وخصائصه ، بل أن تلك القرارات مما يجري استئنافه أمام هيئة إدارية أخرى خولت النظر فيه ولو تعديلها ، وبهذا المثابة فإن هذه القرارات لا تفارق القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية التي يتظلم منها إداريا ولا تختلف عنها مرتبة ولا ترقى إلى مرتبة الأحكام التأديبية التي يظعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة ، الأمر الذي يضمن بمسحه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المختصة إليها الدعوى بنظرها ، وأنه لئن كان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن لما ينطوي عليه ذلك من غل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التمييز على الأحكام ، إلا أن ذلك لا يحول دون محكمة الطعن بما لها من الهيئة والسلطان إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة تطبيقا للمادة ١١٠ آنفة البيان .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بقصور على القرارات الصادرة بعد العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - عدم جواز قبول الطعن في القرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

أن أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ التي أجازت الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها إنما تسري بالنسبة للقرارات الصادرة بعد العمل بالقانون في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ أخذاً بقاعدة الإثبات المباشر للقانون ولا يجوز الطعن في تلك القرارات إذا كانت صادرة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(طعن ١٠٤٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

قرارات رئيس المحكمة التأديبية بالوقف عن العمل أو غير الوقف عن العمل — قرارات قضائية وليست ولائية — جواز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن المطعون ضده قد دافع بعدم جواز الطعن في القرار المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا مستندا إلى أنه قرار ولائي وليس حكما قضائيا ، وأن الطعن أمام هذه المحكمة مقصورا على الأحكام وحدها طبقا للمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث إن هيئة الموعزين أيضا قد أثارت هذا الدفع وأسسته على أنه إذا كانت قرارات المحاكم التأديبية بالوقف عن العمل قابلة للطعن في ظل القانون السابق لمجلس الدولة ، فإن مرد ذلك إلى أنها كانت تصدر من المحكمة بكلل هيئتها الأمر الذي كان يفسى على هذه القرارات الصفة القضائية فتعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها ، أما وقد قضى قانون مجلس الدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ١٦ منه باسناد الاختصاص بإصدار هذه القرارات إلى رئيس المحكمة التأديبية منفردا فلأنه والحالة هذه تصبح قرارات ولائية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بمد الوقف احتياطيا عن العمل ، ويصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لأن هذه الطلبات أن ترتبط بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل فإن القرارات الصادرة فيها تكون قرارات قضائية لا ولائية — وتستند المحكمة التأديبية اختصاص البت فيها من اختصاصها الأصلي

بنظر الدعوى التأديبية ، ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الحالي قد أسندت اختصاص الفصل فى تلك الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا اذ أن الامر لا يدعو أن يكون تعديلا اجرائيا يستهدف التخفيف عن المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الانجاز المطلوب للقضايا ، وعلى ذلك يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة فى الخصوصية المذكورة قرارا قضائيا ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ، ومن ثم يكون التفع بعدم جواز الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض .

(طعن ١١١٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى شأن طلبات رد الوقف عن العمل وصرف نصف مرتب العامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل — اعتبارها بمثابة الأحكام القضائية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا فى الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباطا الفرع بالأصل — لا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة (رابعا) من المادة (٤٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فى شأن نظام العاملين بالقطاع العام من حظر الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية فى شأن الجزاءات الواردة بالمادة سالفه الذكر قصره على هذه الأحكام دون سواها جواز الطعن فى غير هذه الحالات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى صدر القرار المظنون فيه فى ظلة تنص فى فقرتها الأولى على أن لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة المشار اليها فى المادة ٤٩ من هذا النظام ويترتب على وقف

المعامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفته والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد مدة الوقف وصرف نصف مرتب المعامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل ، بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباطا الفروع بالأميل ولأن المحكمة التأديبية تستند اختصاصها بالبت فيها من اختصاصها الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ولا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة رابعا من المادة (٩١) من النظام المذكور من أن القرارات الصادرة بالبت في التظلم من الجزاءات وكذلك أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في هذا الشأن نهائية عدا تلك التي تصدر بتوثيق جزاء الفصل من الخدمة على المعاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان المعامل بالحكم ، وذلك لأن حظر الطعن مقصور — على ما سلف البيان على الأحكام الصادرة في شأن الجزاءات دون نواها ، وبالتالي فإن الأحكام التي تصدرها المحاكم التأديبية في غير هذه الحالات يجوز الطعن فيها وفقا للقواعد العامة المقررة للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا أخذا بأن الخطر من الطعن استثناء من أصل عام لا يسوغ التوسع في تفسيره .

ومن حيث أنه لما كانت المحكمة التأديبية لموظفي وزارة الصحة قد قررت بجلستها المنعقدة في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ في الطلب رقم ٣٠٦ لسنة ١٣ القضائية عدم صرف نصف مرتب الطاعن الموقوف صرفته مدة وقفه وذلك بصلة مؤقتة ، وقد طعن السيد . . . في هذا القرار في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١ لذلك يكون الطعن جائزا قانونا بما لا وجه للنعم عليه في هذا الشأن .

ومن حيث أن القاعدة الأساسية في المحاكم هي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لذوى الشأن وعلى ذلك فإن الأمر إذا يتعلق بصرف أو عدم صرف نصف مرتب العامل الذى يصدر قرار بوقفه عن العمل فإن المشرع إذا انطأ بالمحكمة التأديبية أن تقر ما تراه من صنده فانه يكون قد أخذ في الاعتبار انها مستفصل في هذا الأمر بعد أن تكون قد تحسست جوانب الجدية في أمر الوقف في ضوء ما هو منسوب الى العامل الموقوف ولن تتمكن من ذلك حقيقة التمكن ما لم تستتبع أو تتيح الفرصة بالاقبل للعامل الموقوف أن يبدى وجهة نظره وما قد يكون تحت يده من بيانات بما يكون له تقديره عندما تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن - ومن ثم كان على المحكمة التأديبية أن تلزم بوجوب اخطار صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف مرتبه الموقوف . وأذ صدر القرار المطعون فيه دون أن تتيح المحكمة للطاعن فرصة الاطلاع على الأوراق وإبداء دفاعه فانه يكون قد شابه البطلان لاخلاله بضمانة جوهرية تمس حق الدفاع الأمر الذى يتعين معه الحكم بالفائه واعادة الطلب الى المحكمة التأديبية للفصل فيه . مجندا من هيئة اخرى بعد اخطار الطاعن وتحقيق دفاعه .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء القرار المطعون فيه وباعادة الطلب الى المحكمة التأديبية لوزارة الصحة للفصل فيه .

(طعن ١٨٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

القرارات التى تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات مد الوقف احتياطيا عن العمل ، وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب هي قرارات قضائية وليست ولائية - أساسى ذلك - الأثر المترتب على ذلك - جواز الطعن فيها استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات مد الوقف احتياطيا عن العمل وحرف النصف الموقوف صرفه من المرتب بسبب الوقف هي قرارات قضائية وليست قرارات ولائية ، اذ تستبد المحكمة التأديبية ولاية البت فيها من اختصاص الأصل بنظر الدعوى التأديبية ، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام القضائية والتي يجوز بهذه المثابة الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا . ولا يغير من هذا النظر ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أسندت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا اذ ان الامر في ذلك لا تبدو ان يكون تعديلا اجرائيا يستهدف التخفيف على المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الاتجاز المطلوب للقضايا مما لا اثر له على طبيعة تلك القرارات وبكونها قرارات قضائية تعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا على ما تقدم البيان .

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - قصره الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على بعض أحكام المحاكم التأديبية دون غيرها - قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اعادة تنظيم المحاكم التأديبية - اجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية على اطلاقها - هذا التنظيم الذي ضمنه التنظيم السابق الذي قصر الطعن على بعض الأحكام .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات الخيرية والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة قد ، وضع النظام التأديبي للعاملين

بهذه الجهات ، ومن ذلك أن قضى بمحاكمتهم أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وأحال في ذلك الى أحكام الباب الثالث من هذا القانون ، وهي الأحكام التي تبين تشكيل وترتيب المحاكم التأديبية ، وتحدد اختصاصها ، وتعيد طريق الطعن فيها ولجرائته وأحواله ، حيث تنص المادة ٣٢ منه على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا ، ويرفع الطعن وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة » ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الإدارية والموظف الصادر ضده الحكم . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، وتضمنت المادة ٤٩ من هذا النظام أحكاما عدلت بعض قواعد التأديب الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فقد وسعت من اختصاص السلطات الرئاسية بتوقيع الجزاءات التأديبية بينما ضيقت اختصاص المحاكم التأديبية في هذا المجال ، كما استندت الى هذه المحاكم ولاية الفصل في الطعون التي تصدر بتوقيع جزاءات تأديبية أو بالفصل في الطعون تكون نهائية ، وبالنسبة الى الأحكام التي تصدر بتوقيع عقوبة الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يطوّه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم . وبوذى ذلك أن نظام العاملين بالقطاع العام قد تناول بالتعديل اختصاص المحاكم التأديبية على النحو سالف البيان كما عدل قواعد الطعن في أحكام هذه المحاكم أمام المحكمة الإدارية العليا على خلاف ما يقضى به قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وذلك بأن قصر الطعن على الأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يطوّه والفاء فيها عدا ذلك ، كما جعل يبعد الطعن ثلاثين يوما تحسب من تاريخ اعلان الحكم .

ومن حيث أنه أميالا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور التي تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات

الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، صبر قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتناول في العديد من أحكامه شئون المحاكم التأديبية نقض في المادة الثالثة منه بأنها فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة ، وعُدل بالمادة السابعة تشكيلها بأن جمل جميع أعضائها من المستشارين أو الأعضاء الفنيين بالمجلس ، وبسط في المادة ١٥ اختصاصاتها فأصبحت تشمل نظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات الإدارية والمالية التي تقع من العاملين الخنيين بالجهاز الإداري للدولة ، والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وما يتبعها ، من وحدات ، والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح ، وأعضاء مجالس إدارات الشركات النيابية ، وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي صبر بتحديثها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا كما يدخل في اختصاصها أيضا الفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وفي الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام من السلطات الرئاسية ، كما نصت المادة ٢٢ منه على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية » ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون ، ويعتبر في ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للحاسبات ومدير النيابة الإدارية ، ونصت المادة ٢٣ على أنه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية : (١) ، (٢) ، (٣) » ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم .

ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبخاصة نصوصه المتقدم ذكرها أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيمًا كاملاً يتعارض مع الأسس التي قامت عليها التشريعات القائمة في هذا الشأن ومن بينها تلك التي تضمنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام

العاملين بالقطاع العام ، اذ نص قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة ، وترتيبها على ذلك جعل جميع اعضائها من رجال مجلس الدولة ، ومنحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل ، فقد قضى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - على ما جرى به حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢ القضائية (شازع) - الضادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تأخذ به هذه المحكمة - ثلث ولاية المحاكم التأديبية لتناول فضلا عن الدعوى التأديبية المتبادلة ، الاختصاص بالفضل في الطعن في أي إجراء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية. وكذلك طلبات التعويض المقررة على التجاوز ، وغيرها في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بالفساد الجزاء ، وذلك كله بالمخالفة لما تقضى به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ثم اوردت قانون مجلس الدولة في المادتين ٢٢ و ٢٣ منه. ان احكام المحاكم التأديبية على اطلاقها يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا خلال سبتيين يوما من تاريخ صدورها ومؤدى ذلك ان قانون مجلس الدولة الجديد قد تضمن تنظيمها خاصا باختصاص المحاكم التأديبية في شأن تاديب العاملين بالقطاع العام ، وينظر الطعون المقدمة منهم في الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية عليهم والفصل في الطلبات المرتبطة بهذه القرارات ، واجاز القانون الطعن في احكام المحاكم التأديبية على اطلاقها امام المحاكم الادارية العليا دون ثمة تفرقة بين الاحكام الصادرة في شأن العاملين في الدولة او في القطاع العام لو في غيرها ، وهذا التنظيم الخاص يتعارض في اساسه - على ما سلف بيانه - مع الاحكام الخاصة التي اوردتها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ المتقدم ذكره تعارضا من مقتضاه ان تصبح احكام القانون المذكورة المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية وبالطعن في احكامها ، ملغاة ضمنا بصور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذا كان الامر كذلك فان الطعن في احكام المحاكم التأديبية الذي كانت تحظره المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر يصبح جائزا قانونا طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة .

(طعن ١١١٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

نصت المادة ٨٢ من نظام المالكين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على المالكين بالقطاع العام ، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظام إليها من توقيع هذه الجزاءات في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على أنه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهاية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار إليها هي قابلية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تابر دائرة فحص الطعون بغير ذلك - الدفع بعدم جواز نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لنهائية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح - أساسى ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية في الأحوال المبينة فيها ولم تنهه إرادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى إلغاء طريق الطعن المذكور صراحة أو ضمناً .»

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة ان الحكم المعلن فيه نهائى ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام المالكين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامه فإنه يبين من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها أوردت فى فقرتها الأولى الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على المالكين فى شركات القطاع العام كما حددت فى فقرتها الثانية الجزاءات التى يجوز توقيعها على من كان منهم شاغلا لأحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التى عقد لها القانون الاختصاص فى توقيع هذه الجزاءات وتلك التى ناط بها القانون التظلم إليها من توقيع هذه الجزاءات فنصت على أن « يكون الاختصاص فى توقيع الجزاءات التأديبية كما يلى :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء الانتذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد محته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما

ويكون التظلم في توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الادارة خلال خمسة عشر يوما في تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ - لرئيس مجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة بما دونها توقيع أي من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ - ٨ من الفقرة الاولى من المادة ٨٢ .

ويكون التظلم في توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس ادارة الشركة وذلك خلال خمسة عشر يوما في تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وتعرض التظلمات الموقعة من رئيس مجلس الادارة على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها عضو تخاره اللجنة النقابية .

٣ - للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من ٩ - ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات امام المحكمة الادارية العليا .

٤ - لمجلس الادارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية بما فوقها عدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين واعضاء مجلس ادارة التسييلات النقابية توقيع أي من الجزاءات في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات امام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ - لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة توقيع احدى جزاءات التنبيه واللوم وله توقيع أي من الجزاءات الواردة في البنود من ١ - ٨ على اعضاء مجلس ادارة (م - ٢٨ - ج ١٥)

التشكيلات النقابية فيها عدا جزاء الوقف فيكون بناءً على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المسادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الإحالة إلى المعاشي أو الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان العامل بالحكم .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كعامة عامة ويصرح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع لم يتجه رأيته إلى إلغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نصاً ناسخاً صريحاً أو ضمنياً بهذا الإلغاء . كما جاءت نصوص القانون وأعماله التحضيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتصر نص المسادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها الستة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة . فمنعت هذه المسادة في البند الأول منها على أن يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلو الوظائف العليا

الى رئيس مجلس الادارة وقضت في البند الثاني منها بان يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الادارة الى رئيس مجلس ادارة الشركة أو تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر فيها ، ولورد كل من البندين الثالث والسادس منها أن التظلم من الجزاءات التي توقيعها المحكمة التأديبية يكون امام المحكمة الادارية العليا ، وأشار كل من البندين الرابع والخامس الى أن التظلم من الجزاءات التي يوقعها كل من مجلس الادارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون امام المحكمة التأديبية المختصة . ومودى النصوص السابقة أن المشرع استهدف بحسب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقع على العامل وترك أمر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيها تصره السلطات الرئاسية سائلة الذكر من قرارات وما تصره المحاكم التأديبية من أحكام للتواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس أدل على اتجاه المشرع الى اجازة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية ما نصت عليه المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من أن تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية إذ لو كان المشرع قد اتجه قصدته الى حظر هذا الطعن والاكتفاء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعون . ويستند هذا النظر أن أحد أعضاء مجلس الشعب أبدى - على ما جاء بهبطلة الجلسة السادسة والسبعين في ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨ ص ٢٩ عند مناقشة الفقرة الثانية من البند الخامس من المادة ٨٢ (التي أصبحت الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولكن الاخوة القانونيين ذكروا أن القانون العام هو الذي ينظم إجراءات الطعن ولذلك فانه يعدل عن اقتراحه بحيث يحذف الجزء الاخير من هذه الفقرة حتى يكون هناك امتناق بين القانونين ولم يجادل أحد فيها اثر من أن القانون العام هو الذي ينظم إجراءات الطعن ، بما يفيد أن هذا المبدأ كان أمراً مستتباً لا اعتراض عليه ولا رغبة في المدول عنه واذا كان مجلس الشعب لم يوافق على الاقتراح الخاص بحذف الفقرة المشار اليها فان ذلك لا ينال من سيادة المبدأ المذكور ولا يتجاسى منه في شيء .

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس - من المادة ٨٤ سألغة الذكر - من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك أحكام المحاكم التأديبية نهائية » ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى في مفهوم قانون مجلس الدولة الذى أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن في أحكامها أسبابا حصانة تعصم هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك أجاز القانون في هذه المادة والمادة التالية لها ، الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا « بمنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .. إلا إذا أمرت دائرة محص الطعون بغير ذلك على ما نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ، وهي بذلك تختلف عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيها التي أشرت إليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سألغة الذكر وهي تلك التي استنفذت مراحل الطعن أو انتهت بمواعيد الطعن فيها بالنسبة لها - ولو شاء المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنف الذكر الخروج على أحكام قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لما أعياه النص الصريح على عدم جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية . وبهذه المثابة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام العاملين في القطاع العام المشار إليه هي تقبلية الأحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة محص الطعون بغير ذلك »

ومن حيث أن هذا البهم لتهائية الأحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار إليه يتسق مع مفهوم النهائية الذى نصت عليه هذه الفقرة للقرارات الصادرة بالبت في التظلم ، ذلك أن مبدى هذه النهائية أن قرار توقيع الجزاء استنفذ مراحل إصداره والتظلم منه بمعزومة السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ وذلك دون إخلال بحق الطعن فيه أمام المحاكم التأديبية أعبالا لما تقتضى به المادة ٦٨ من

الدستور من أن التقاضي حق مضمون ومنقول للناس كافة ، وإن لكل مواطن حق اللجوء الى قاضية الطبيعي ويحظر النص من شأنه أن يؤدي الى أن المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضي بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت في التظلمات المشار اليها حين نص في الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها على أنها نهائية وهو ما لم يتجه المشرع اليه التزاما بحكم الدستور .

ومن حيث أن القول بأن نهائية الحكم التاديبى فى مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها تعنى عدم جواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يؤدي الى نتيجة غير منطقية وتفرقة شاذة تابها روح التشريع ، وهى أن يصبح للنهائية فى حكم الفقرة المذكورة معنيان متباينان أحدهما يدل على استنفاد مراحل اصدار القرار من السلطة الرئاسية. وجواز الطعن فيه قضاء ، ويدل الآخر على عدم جواز الطعن فى الحكم التاديبى أمام المحكمة الإدارية العليا ويصبح بهذه المثابة من صدر فى حقه قرار تاديبى وتظلم منه للسلطة الرئاسية وفقا لحكم البندين ١ ، ٢ من المادة ٨٤ فى مركز اسمى وحماية قضائية أشمل من ذلك الذى قررت المادة المذكورة فى البند الرابع منها أن يكون التظلم من القرار التاديبى الصادر من السلطات الرئاسية أمام المحكمة التاديبية .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم فانه ليس فيها تضمينه الفقرة الثالثة من البند الخامس المشار اليه من عدم النص على نهائية أحكام المحاكم التاديبية الصادرة فى التظلم فى توقيع الجزاءات المشار اليها فى الفقرة الاولى من هذا البند دلالة على أن الأحكام التاديبية الصادرة فى التظلم من الجزاءات المشار اليها فى البند الرابع من المادة المذكورة نهائية بمعنى أنه لا يجوز الطعن فيها لا دلالة فى ذلك لأن المشرع قد استهدف من نهائية الأحكام التاديبية على ما سلكه البيان تأجيلها للتنفيذ بالرغم من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا لما لم توقف دائرة فحص الطعون تنفيذها فقد وضع المشرع فى حصيلته آراء متفاوتة بمنزلة العاملين ومركزهم الوظيفى والقيادى اثر المبادرة الى تنفيذ الجزاءات الموقعة عليهم على حسن سير العمل

مراى أن تكون القرارات الصادرة من السلطات الرئاسية باليت فى التظلم وأحكام المحاكم التأديبية قابلة للتنفيذ قبل استنفاد مراحل الطعن فيها أو فوات مواعيد هذا الطعن وذلك بالنسبة لجميع العاملين عدا رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية المنصوص عليهم فى الفترة الأولى من اليفد الخلس من المادة ٨٤ فقد رأت أن مصلحة العمل تقتضى عدم المبادرة الى تنفيذ الجزاءات عليهم قبل أن تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بتأييدها من المحكمة الإدارية العليا أو بفوات مواعيد الطعن فيها أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون النعى بعدم جواز الطعن فى الحكم المطعون فيه على غير أساس من القانون ويتمين رفضه .

(طعن ٢٣٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٠)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

المحاكم التأديبية التى يطعن فى أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا - تشمل فى عمومها كل ما نصت القوانين على بمقابلة من المجالس والهيئات التأديبية الاستثنائية .

ملخص الحكم :

أنه ينبغى فى تفسير عبارة « المحاكم التأديبية » التى نصت المادة ١٥ من مجلس الدولة على أن يطعن فى أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة بأخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً لأن المشرع حين عيز بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم ولا شك أن ذلك العموم يتناول كل ما نصت القوانين على بمقابلة من المجالس والهيئات التأديبية والاستثنائية باعتبارها كلها هيئات تؤدى وظيفة المحاكم التأديبية تماها ويمكن تشبيهها بالمحاكم .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المستند :

قرارات مجلس التدابير - اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر
الطعون المقدمة ضدها دون محكمة القضاء الإداري ..

ملخص الحكم :

ان قرارات مجالس التدابير وان كانت في حقيقتها قرارات ادارية
الا انها اشبه ما تكون بالاحكام وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان يسرى
عليها ما يسرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بحيث يكون
الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا بملء قوة وقد تضمن القانون رقم ٢٨٤
لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ما يؤكد ذلك بالنسبة الى القرارات
التي تصدر من مجلس التدابير المنصوص عليه فيه اذ نص في المادتين
٨٠ ، ١٠٢ منه على ان «تسرى بالنسبة للمحاكمة احكام القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ » وجاء بذكره الايضاحية ان المادة ١٠٢ (تضمنت تشكيل
مجلس التدابير لموظفي الجامعة من غير اعضاء هيئة التدريس وقد روى ان
يكون من درجة واحدة تشبها مع الوضع العام لموظفي الدولة من حيث
المحاكمة فكذا هذا، النعم التزام قانون تنظيم الجامعات لذات الاصول العامة
التي تنظم تأديب الموظفين بوجه عام من حيث صفة على درجة واحدة
امام هيئة تتوافر فيها الضمانات وتشبها مع هذا الاصل يجوز الطعن في
قراراتها امام المحكمة الادارية العليا وفقا لاحكام المادة ٢٢ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي احال اليه القانون المذكور - وتتضمن هذه المادة
بان (احكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة
الادارية العليا)

(طعن ٢٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرارات هذه المجالس والهيئات تعد قرارات قضائية — اجازة عرضها على هيئة تاديبية عليا يجعلها بمنزلة الأحكام التاديبية — قبول الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من الهيئات المذكورة هو في حقيقته قرار قضائي بكل مقوماته وخصائصه وما يعرض له هذا القرار القضائي من خصوبة يتصدى لحسمها ومن عقوبة يتولى ايقاعها لا شبيهه في انه يظهر هذا النظر ومن ثم فاذا اجاز الشارع الطعن فيه امام هيئة تاديبية عليا كان هذا القرار بمنزلة الحكم التاديبى ويسرى عليه حكمة من حيث اعتباره قضاء لا يجوز الرجوع فيه او التظلم منه وانها . . . يقبل الطعن فيه امام الجهة التى يطمعن ثلمها في احكام المحاكم التاديبية وهى طبقا لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة المحكمة الادارية العليا .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

قرارات مجالس التاديب — في حقيقتها قرارات قضائية — الطعون في القرارات الصادرة من مجالس التاديب — اختصاص المحكمة الادارية العليا بها .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجالس التاديب هي في حقيقتها قرارات قضائية اشبه ما تكون بالأحكام وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التاديبية فلا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا ميلا بنص المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ :

المحكمة الإدارية العليا - اختصاصها - قرارات مجالس التاديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا - قضاء المحكمة الإدارية العليا السابق كان يجرى على أساس اختصاصها بنظر الطعون في قرارات مجالس التاديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا - أساس هذا القضاء أن قرارات مجالس التاديب وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية إلا أنها تشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التي تخضع المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها - أساس ذلك : ١ - أن قرارات مجالس التاديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعا تتجهن جزاءات تأديبية في مؤاخذات وسلوكية تنشأ في حق العاملين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كانت لتتألف من غيرها ٢٠ - اختصار مراحل التاديب حرصا على سرعة الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومي ٣٠ - توحيد جهة التعقيب النهائي على الجزاءات التأديبية في جهة واحدة هي المحكمة الإدارية العليا حتى تكون كلمتها هي القول الفصل في تأصيل أحكام القانون الإداري وتنسيق بنيته .

نشأة المحاكم التأديبية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمقصود عليها بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لم يبق خلاصها لنظام مجالس التاديب التي كانت قائمة في ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سوى عدد قليل من الجهات الإدارية التي نظم شئونها قوانين خاصة وأصبح الكثير منها من درجة واحدة - لم تعد بمررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة الإدارية العليا السابق في هذا الشأن - دستور ١٩٧١ عند استحداث المادة ١٧٢ ويتبنى بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتخضع بالفصل في المخازعات الإدارية والدعوى التأديبية - المواد ١٧١-١٨٠-

١٥-٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المستفاد من نصوص قانون مجلس الدولة ان المشرع أعاد تنظيم السلطة التأديبية على نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضاء وتختص بالمساواة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها من النيابة الادارية كما تختص بالطعون في الجزاءات التأديبية التي توقتها جهات العمل على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة او عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانوني للتأديب في كل جهة - أساس ذلك حسباتها جزاءات تأديبية صادرة عن سلطة تأديبية .

تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل يجوز للعاملين الذين صدر متضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الادارية العليا - أساس ذلك : الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ والبندين تاسعا وثالثا عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

قرارات مجالس التأديب وان كانت تعتبر من القرارات الادارية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائي التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً للمادة ١٠ البند ثانياً والمادة ١٣ من قانون مجلس الدولة إلا ان هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية لا اثر المترتب على ذلك: اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذه القرارات .

لا يغير من الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاماً نهائية تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أنه لا توقع عقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب - أساس ذلك الاستناد الى كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داخضة - العبارة في التفسير بالمعنى دون الانفاذ والمجاني - مجالس التأديب شأنها شأن كثير من اللجان الادارية ذلك الاختصاص القضائي قد يرأسها او يشترك في عضويتها عضو أو أكثر

من الجهات القضائية فهي لجان ادارية لأن تشكيلها ليس قضائياً صرفاً وإنما يشترك فيه عنصر من عناصر الإدارة العامة وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي .

القضاء الإداري حسب مبدئ نشأته موضوع تكليف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات ادارية — تبني المشرع هذا التكليف في قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدءاً من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنصه على اختصاص محكم مجلس الدولة وحدهما بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التاديب من محكمة القضاء الإداري الى المحكمة التأديبية المختصة .

الظن في قرار مجلس تاديب اهم المحكمة الإدارية العليا — الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن وإحالته الى المحكمة التأديبية المختصة — المادة ١١٠ برافعات .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء المحكمة الإدارية العليا كان قد جرى على الحكم باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون في قرارات مجالس التاديب التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية عليا ، وقام هذا القضاء على ان قرارات مجالس التاديب وان كانت في حقيقتها قرارات ادارية صادرة عن لجان ادارية الا انها تثبت ما تكون باحكام المحاكم التأديبية التي تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها طبقاً للمادة الخامسة عشر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة ، وان هذا النظر يجد سنده القانوني في ان قرارات مجالس التاديب تماثل الاحكام التأديبية من حيث انها جميعاً تتضمن جزاءات تأديبية في مؤاخذات بسفكة تنشيء في حق العاملين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كانت لتنشأ من غيرها كما يجد سنده من حيث الملازمة التشريعية في تقريب نظام التاديب الذي كان متصلاً به في التنظيم السوري ابان الوحدة ، الى نظام التاديب المعمول به في مصر المستحدث بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وفي اختصار مراحل التاديب حرصاً على سرعة

الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومى ، وفى توحيد جهة التعقيب النهائى على الجزاءات التأديبية فى المحكمة الادارية العليا حتى تكون كلمتهما القول الفصل فى تامين احكام القانون الادارى وتنسيق مبادئه .

ومن حيث انه بعد ان انفصلت الوحدة البنانيية بين مصر وسوريا ، والفيت مجالس التاديب الابتدائية والاستئنافية التى كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة وحلت محلها فى هذا الاختصاص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية ، ومن بعدها المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولم يبق خاضعا لنظام المساطة امام مجالس التاديب سوى عدد قليل من الجهات الادارية التى تنظم شئونها قوانين خاصة ، وكثير من هذه المجالس أصبح من درجة واحدة ، لم تعد ثمة مبررات واقعية او قانونية لقضاء المحكمة السابق فى هذا الشأن ، وبالإضافة الى ذلك فان دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث فى المادة ١٧٢ منه نصا يقضى بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة . ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القائسون اختصاصاته الأخرى (وتطبيقا لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يتضمن النصوص الآتية :

المادة ٧ - تتكون المحاكم التأديبية من : ١ - المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم . ٢ - المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث ومن يعادلهم ، ويكون لهذه المحاكم الخ .

المادة ١٠ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

أولاً :

ثانياً :

ثالثا :

رابعا :

خامسا :

سادسا :

سابعا :

ثامنا : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من لجان
إدارية ذات اختصاص تضللى فيما عدا الخ .

تاسعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون المومنون بإلغاء القرارات
النهائية للسلطات التأديبية .

عاشر :

حادي عشر :

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع
العام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر :

ويشترط في طلبات الخ

المادة ١٥- تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية من
المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولا : العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة
ومضامها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات
العامة وما يتبعها من وحدات وشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى
من الأرباح .

ثانيا : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون
العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٦٣ المشار إليه .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدهما قرار رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة .

المادة ٢٢ - لمحاكم المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة الإدارية . وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المفسول أن يقدم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

المادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

١- ٢- ٣- ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم . أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى في الطعون بالخ .

ومن حيث إن الاستفادة من النصوص المتقدمة إن المشرع أعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك على نمط جديد ، جعل المحكمة التأديبية ، مشكلة كلها من قضاء ، تختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحالون إليها من النيابة الإدارية ، كما تختص بالطعون في الجزاءات التأديبية التي توقعها جهات العمل المشار إليها على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب في كل جهة بحسبانها جبينها جزاءات صادرة عن سلطة تأديبية ، وأحكام المحاكم

التأديبية التي تصدر في الدعاوى أو الطعون التأديبية يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن الذين حددتهم القانون وفي الحالات المبينة به

ومن حيث أنه في ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار إليه ، تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل ، يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك طبقاً لنصوص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ، والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة السالف الإشارة إليها ، ويجدر بالملاحظة أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الإدارية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي ، التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً للمادة العاشرة البند ثانياً والمادة الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار إليه ، إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية ، وبهذه الصفة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية طبقاً للنصوص المشار إليها وطبقاً للقاعدة العامة في تفسير القوانين التي تقضى بأن النص الخاص يقيد النص العام ، ولذا فهي تخرج تبعا لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الإداري التي خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها في المادة العاشرة منه مما ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية .

ولا يثير من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاماً تماثل تلك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ، ما نصت عليه المادة ١٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية من أنه (لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب) بمجرد الاستناد إلى كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داحضة لما هو مسلم به من العبرة في التفسير بالمعاني دون الالفاظ والمباني ، وما نصت عليه المادة ١٦٧ من القانون المذكور من تشكيل مجالس التأديب الخاص بوظائف المحاكم والنيابات برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية واشتراك عضو من النيابة العامة وعضو من الإدارة العامة (كبير الكتل أو كبير المحضرين أو رئيس

الظم الجنائي) وواضح من هذا التشكيل غلبة العنصر القضائي ، ذلك ان مجالس التأديب المشار اليها شأنها شأن كثير من اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي قد يرأسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الهيئات القضائية مثل لجان محص الطعون الانتخابية لعضوية مجلس الشعب ، فهي لجان ادارية لأن تشكيلها ليس قضائيا صريحا وإنما يشترك فيه عنصر من الإدارة العامة ، وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي ، وقد جسم القضاء الإداري منذ نشأته موضوع تكليف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات ادارية ، وتبنى المشرع هذا التكليف في تواتين مجلس الدولة المتعاقبة بدءا من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالنظر في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التأديب من محكمة القضاء الإداري الى المحكمة التأديبية المختصة كما سلف البينان .

وبمع حيث أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه خاص بموظف من غير مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية بالإسكندرية الخاص بالمعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم ، وذلك طبقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الإسكندرية ، ويتمين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المثلل والامر بإحالته الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية للمعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧) .

تعليق :

يلحظ ما قضت به الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا للقانون رقم ١٩٨٤/١٣٦ في هذا الشأن . وقد سبق الإشارة الى حكمها تحت موضوع « تأديب » .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الهيئات التأديبية التي تتمتع درجاتها - أدنى الى المحاكم التأديبية منها الى الجهات الإدارية - لا تصدر قرارات ادارية لأن القرار الإداري يجوز سحبه - تطبيق ما تقدم على الهيئات التأديبية للنقابات الطبية - اعتماد الولاية للمحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن المقدمة ضد قراراتها .

ملخص الحكم :

ان الهيئات التأديبية التي تتمتع درجاتها لا يقال في شأنها انها تصدر قرارات ادارية لان تتمتع درجاتها يجعلها تقامة في تنظيمها على قرار المحاكم التي يطعن في احكام درجاتها الدنيا أمام المحاكم العليا فهي بهذا الترتيب أدنى الى المحاكم التأديبية منها الى الجهات الإدارية - ولا شك في أن الهيئات التأديبية للنقابات الطبية وهي تتمتع في بعض البسروض بهيئة محكمة نقض لا يمكن اعتبار اقرار الصادر منها قرارا اداريا لأن القرار الإداري يجوز سحبه وهذا ممتنع بالبداية بالنسبة الى قرارات تلك الهيئات واذن لا يجوز اصطناع تفرقة لا سند لها بين متساويين لمجرد ان محل التأديب هو فرد من الافراد لا أحد الموظفين . فاذا كان قضاء المحكمة العليا قد اطرد على اعتماد الولاية للمحكمة العليا بنظر الطعن المقدم من الموظف العام بشأن القرارات الصادرة من مجالس التأديب الاستثنائية ، فان تفسير النظرة الى طبيعة قرارات هذه المجالس بسبب كون الشخص محل التأديب موظفا أو فردا هو من الامور التي لا تبرر هذه المعاييرة في التكيف ولا تنمى هذا الانتقال غير المنطقي من كنة الحكم الى كيف القرار الإداري .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

احكام المحاكم التأديبية الصادرة في حدود اختصاصها هي وحدها التي تحبس عنها ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا - خضوعها لهذا التعقيب متى جاوزت حدود اختصاصها .

(م - ٢٩ - ج ١٠)

ملخص الحكم :

ان احكام المحاكم التأديبية النهائية الصادرة في حدود اختصاصها المنصوص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ هي وحدها التي ينحسر عنها ولاية التعقيب المقررة للمحكمة الإدارية العليا ، لها اذا جاوزت المحكمة التأديبية اختصاصها المنوه عنه وقضت فيها لا تختص به ، فان حكمها في هذه الفصوصية يخضع لتعقيب المحكمة الادارية العليا اذ حظر الطعن في تلك الاحكام جاء استثناء من الاصل المقرر في قانون مجلس الدولة ، وبالتالي ينصرف نطق الى الاحكام الصادرة من المحكمة التأديبية في حدود اختصاصها المقرر بنظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه بالقضاء تقرار الفصل تكون الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التي يعمل بها بكافة آثارها الا ان ذلك ليس من شأنه ان يعيد للعامل حقسه في الحصول على مرتبه طوال مدة فضله تلقائيا ذلك لان الاصل في المرتب انه مقابل العمل ولما كان قد حيل بين العامل وبين اداءه العمل المنوط بفصله ونهزت الجهة التي يعمل بها من خذاته طوال مدة الفصل ، فان العامل ينشأ له مجرد حق في التعويض من فصله اذا ما توافرت عناصره وأركانها ،

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه بتد تصدى لمرتب المدعى مدة فصله وقضى بأجته المدعى فيه على حين انه يعتبر من عناصر التعويض عن قرار الفصل الذي قد يستحقه المدعى فان المحكمة التأديبية تكون جاوزت اختصاصها ويتمين لذلك القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من استحقاق المدعى لمرتبه من مدة فصله .

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

حكم المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات - إذا تجاوزت المحكمة ولايتها أنفى عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أن مبنى الدمع بعدم جواز نظر الطعن أن المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا بالنسبة للأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء بالفصل من الخدمة على العاملين شافلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه وأذ كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان الطاعن من العاملين بالفئة التاسعة وهي من وظائف المستوى الثالث ، فإن الطعن بهذه المثابة يكون غير جائز قانوناً . وهذا الدفع مردود ، وذلك أن المعنى المتبادر من أحكام الفقرات ثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة ٤٩ ، سالف الذكر أن أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي توقعها السلطات الرئاسية وتعتب فيها المحكمة على مدى سلامة هذه الجزاءات فى الواقع والقانون بوصفها محكمة طعن ، وكذلك الأحكام الصادرة منها بتوقيع الجزاءات بوصفها محكمة تأديب مبتدأ ، وبناء على ذلك فإن النص على نهائية أحكام المحاكم التأديبية وحظر الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا عدا تلك التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شافلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه لا ينصب إلا على الأحكام التي عنها المشرع على النحو المشار إليه ، أخذاً فى الاعتبار أن هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التي شررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله

والتي تتأهل المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى اباحة الطعن فى احكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكمة الإدارية العليا دون ثمة تخصيص ، وإن الاصل أن يفسر النص الاستثنائى تفسيراً ضيقاً دون توسع . ولما كان الامر كذلك وكان المشرع قد حدد طريق انصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الادارية الاختصاص بالقبالة الدعوى التأديبية أمامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهى بصدد الفصل فى طعن مقام أمامها من احد العاملين فى جزاء موقع عليه من السلطات الرئاسية أن تحرك الدعوى التأديبية أمامها ضده وتتصل فيها ، ولم يخول القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر — المحكمة التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين — المستوى الثالث — شأن المدعى — وإنما ناط هذا الاختصاص بالسلطات الرئاسية على ما انطوت عليه المادة ٤٩ من القانون المذكور ، فإن المحكمة اذا ما تجاوزت حدود ولايتها فى هذا الشأن وخرجت عليها انتفى من حكمها وصف احكام التأديب التى تقضى المشرع فى المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالفه الذكر بعدم جواز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وهى بصدد نظر الطعن المثار من المدعى فى الجزاء الذى وقعته عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد جنحت — فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — الى تأديبه وقضت بمجازاته بالفصل من الخدمة مع عدم استحقاقه لاي مرتب طيلة فترة ابعاده عن العمل وذلك بعد أن اعتبرت قرار فصل المدعى الصادر من الجمعية كان لم يكن ، واذا لم يتصل أمر تأديب المدعى بالمحكمة بالطريق القانونى وكان القانون المذكور لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى تأديب العاملين من المستوى الثالث — شأن المدعى — على ما سلف بيانه فإن حكمها بتأديب المدعى والامر كذلك يكون قد انتفى عنه وصف الاحكام التأديبية التى حصنتها المادة ٤٩ المشار اليها من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ، ويكون الدفع المثار والامر كذلك حقيق بالرفض ، ويكون الطعن وقد استوفى كافة اوضاعه الشكلية الأخرى مقبولا شكلا .

(طعن ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات - تجاوز المحكة ولايتها وتوقيعها جزاءات قانونية وغير قانونية بابتداع عقوبة تحقير السارق ينفي عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكة التأديبية في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقبل العمل بقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإذا كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه قد نصت على اعتبار أحكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقاً للفقرتين ثانياً وثالثاً منها نهائية وغير قابلة لأي طعن ما عدا الأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه ويجوز الطعن فيها أمام المحكة الإدارية العليا ، إذا كان ذلك هو ما تقدم فإن تحسن أحكام المحاكم التأديبية من الطعن فيها أمام المحكة الإدارية العليا لا ينصرف إلا إلى الأحكام التي عنها المشرع في المادة سالفة الذكر دون سواها أخذاً في الاعتبار أن هذا الحظر استثناء من القاعدة التي قررتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وهي إباحة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكة الإدارية العليا دون ثمة تخصيص ، إذ من المقرر أن النص الاستثنائي يفسر تفسيراً ضيقاً دون توسع . ولما كان الأمر كذلك ، وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكة التأديبية وناظراً بالنيابة الإدارية الاختصاص بلقائه الدعوى التأديبية ، ولم يخول المحكة التأديبية - وهي بصدد الفصل في طعن مقام أمهاتها من أحد العاملين في جزاء موقع عليه من السلطات الرئاسية ، أن تحرك الدعوى التأديبية أمامها من تلقاء نفسها

وتفصل فيها ، فإن المحكمة جاوزت ولايتها في هذا الشأن وخرجت عليه أنتنى
عن حكمها وصف الاحكام التى كانت تحمئها المادة ٤٩ من نظام العاملين
بالتقطاع العام المشار اليه من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية وهى بصدد نظر الطعن المثار من
المدعى — وهو من العاملين بالفئة العاشرة من وظائف المستوى الثالث —
فى الجزء الذى وقعته عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد جنحت
فى ظل العمل بنظام العاملين بالتقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة
١٩٧١ الى تأديبه وقضت بمجازاته بخفض مرتبه بمقدار جنيه واحد شهريا
مع حرمانه من المرتب خلال فترة الإبعاد عن العمل وذلك بعد أن قضت
بالغاء القرار الصادر بفصله ، بالرغم من أن أمر تأديب المدعى لم يتصل
بالمحكمة بالطريق القانونى ، كما أن نظام العاملين بالتقطاع العام المشار
اليه لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى تعديل العقوبة التى توقعها
السلطة الرئاسية على أحد العاملين وهى بصدد نظر الطعن الذى يثيره
العامل فى القرار التأديبى . وإذا كان ما تقدم ، وكانت المحكمة وهى
بصدد نظر الطعن فى قرار تأديبى صادر من السلطة الرئاسية صاحبة
الاختصاص ، أحلت نفسها محل السلطة الرئاسية فى تقدير ملامة الجزء
المتظلم منه وخفضت الجزء الموقع مع تحقير السارق وردعه دون وصم
الجزء بالتعسف لأنه لا تعسف فى عقاب السارق ما دامت العقوبة نسي
مجال النصاب القانونى المقرر ، فإنها تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها
كمحكمة طعن بتغولها على اختصاص السلطة الرئاسية بإعادة النظر فى
تقدير العقوبة فى الوقت الذى تصف فيه العقوبة الموقعة أنها فى مجال
النصاب القانونى وتبرئ موقعتها من أى انحراف فى استعمال السلطة
وليس هذا محسب بل لقد تجاوز الحكم العقوبات القانونية بإبداء عقوبة
تحقير السارق التى أنزلتها على المدعى فى أسفله عندما قال ان للمحكمة
ان تخفض الجزء الموقع مع تحقير السارق .

وبؤدى ذلك ان المحكمة نصبت نفسها فى الحقيقة من الإبر محكمة
تأديبية توقع ما تشاء من الجزاءات قانونية وغير قانونية ودون أن يتصل
بها أمر تأديب العامل بالإجراءات التى حددها القانون على ما سلف بيانه —

وإذ تضمنت المحكمة في المنازعة المطروحة عليها توصفها محكمة تأديب ، فانها بذلك تكون قد خرجت على حدود اختصاصها ، ويقتضى من ثم عن حكمها وصف الأحكام التي كانت المسادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه تضمنها من الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ويتمين لذلك القضاء بالفائز والتصدى لموضوع الطعن .

ومن حيث انه عما نسب الى المدعى وجوزى بسببه من أنه في الساعة الثانية من مساء يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قام بسرقة لمبتين كهربائيتين من جهاز الراديو المملوك للشركة والموجود بمكتب اللجنة النقابية ومن انسه في الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم شرع في سرقة تسعة كيلو جرامات من اللحم المخصص لوجبة العاملين بالشركة ، فان مفاد الاوراق والتحقيقات ان . . . ساعى دار اللجنة النقابية بشركة كهر الزيات للبيدات والكيماويات لتقديم ببلاغ ضد المتهمين متهمين اياه بسرقة لمبتين من راديو الشركة الموجود بحجرة المكتب بدار اللجنة النقابية ، وبالتحقيق في هذا البلاغ قرر المبلغ ان المدعى حضر اليه بدار النقابة في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وجلس بحجرة المكتب وطلب منه كوبا من الشاي وبعد انصراف المدعى اتضح له ان الراديو لا يعمل وبالكشف عليه تبين فقد لمبتين منه وانه عندها اخبر السيد بالموضوع عندها حضر السى دار النقابة بعد انتهاء عمله في الساعة الحادية عشرة مساء خرج من دار النقابة ثم عاد اليها مصطحبا المدعى الذى اخرج للمبتين من جيبه وأعطى عشرين قرشا من ثمن اللبنتين مقررنا انه قد انفق من ذلك الثمن خمسة قروش ، وأضاف المبلغ ان اخبره بان المدعى عرض عليه اللبنتين في الخامسة مساء ليبيعهما له وانه عندها علم بواقعة ضياع اللبنتين من دار النقابة اسرع اللحاق بالمدعى قبل سفره وزعم له انه سيبيعهما لكهربائى وأعطاه خمسة وعشرين قرشا الى أن يتم بيعهما . وقد أكد ما جاء بالقول المبلغ وأضاف انه اصطحب المدعى الى محل كهربائى بمقتل وانه اخبر المدعى بإبقاء اللبنتين والمبلغ معه حتى صباح اليوم التالى ثم طلب منه مرافقته لدار اللجنة النقابية ليشرىا الشاي حيث سلم المدعى اللبنتين للمبلغ وسلم عشرين قرشا محتفظا بخمسة قروش .

ومن حيث أن واقعة الشروع فى سرقة اللحم المسندة الى المدعى تتحصل
فيها ابلغ له السيد كاتب اول الامن بالشركة وامين صندوق
الجمعية التعاونية للعاملين بها ، المنوط بها توريد الوجبة الغذائية . واعدادها
وتقديمها لمعال الشركة ، بأن عامل الجمعية ابلغه بسرقة كمية
من اللحم فتوجه الى الشركة حيث علم من بعض العاملين بها ان المدعى هو
الذى شرع فى ارتكاب السرقة . ويتحقق هذا البلاغ قرر عامل الجمعية
المذكور انه احضر ثلاثين كيلو من اللحم للجمعية على دراجته اوقفها امام بابها
ودخل لاحضار مفاتيح اللالجة . وعندما خرج وجد الدراجة امام باب العيادة
ويقف امامها المدعى ممسكا بقطعة من الخيش ، وبسؤاله عنها القاهها وجرى
صوب حجرة السويتش وغتب استغاثته حضر اليه بعض العاملين بالشركة —
وقد ثابتت اقوال ما قرره كل من اذ شهد الجميع
برؤية المدعى يجرى صوب حجرة السويتش وبرؤية كمية اللحم ملقاه على
الارض . ولم ينكر المدعى واقعة استغاثته على وجود كمية اللحم
المذكورة ملقاه على الارض الا انه انكر شروعه فى سرقتها ، وعلى وجوده
خارج حجرة السويتش بتوصيل دفتر الاشارات الى البوابة وان ما قرره
الشهود من انه جرى صوب حجرة السويتش كان لابلاغ احد اعضاء
الجمعية بالواقعة ، واسند الاتهام الى الممرض بالعيادة . وقد
احالت الشركة امر المدعى على اللجنة الثلاثية التى قررت باغلبية الآراء
الموافقة على فصله . فاصدرت الشركة قرارها المطعون فيه بفصل المدعى
من عملة .

ومن حيث ان مانسب الى المدعى ثابت فى حقه بما قرره الشهود
فى التحقيق الذى أجرته الشركة ولا ينال من ذلك انكار المدعى لما اسند
اليه من اتهام اذ لم يقرب هذا الاتكال بما يحض اقوال شهود الوائعتين
المنسويتين اليه ، ولم يدعم ما ادعاه بتطبيق الاتهام له باى دليل .

ومن حيث ان ما ثبت فى حق المدعى يخل بواجبات وظيفته ويؤثر تأثيرا
سبئنا عليها بما ينطوى عليه من سلوك منحرف وخلق غير قويم ، واذا اتنى
القرار المطعون فيه الى مجازاة المدعى بالفصل من التخمبة ، فان القرار

يكون قد تم على استخلاص سائغ من أصول ووثائق تؤدي في الواقع والقانون الى هذه النتيجة ، وقد جاءت العقوبة في حدود القواعد القانونية بها لا مطعن عليها ولا انحراف يميها بمراعاة ان جزاءات المخالف خلال مدة عمله بالشركة التي لم تتجاوز عشرة اعوام بلغت ١١٤ جزاء دون ان تردعه او تقوم من سلوكه .

وبالبناء على ذلك تكون دعوى المدعى على غير أساس سليم ويتعين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض دعوى المدعى .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تحديد الاحكام التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا والتي لا يجوز — الرجوع بشاته الى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

انه لتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا من احكام يتعين الرجوع في ذلك الى قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام قانون مجلس الدولة لم يتعرض لذلك واقتصر على بيان الاحوال التي يجوز الطعن فيها على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم الادارية او المحاكم التأديبية .

لما تقسيم الاحكام من حيث الحجية المترتبة عليها ، الى قطعية وغير قطعية . ، ومن حيث قابليتها للطعن فيها الى احكام ابتدائية وانتهاية وحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه ويانة ، ومن حيث صدورها في مواجهة المحكوم عليه او في غيبته الى حضورية وغيبائية ومن حيث قابليتها للطعن المباشر الى احكام يجوز الطعن فيها فور صدورها واحكام لا يجوز الطعن

فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى فإن الرد في ذلك كله وفي مجال المنازعة الإدارية ، إلى أحكام قانون المرافعات بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ٢٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري كدرجة ثانية — جواز الطعن فيه أمام المحكمة العليا — عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد خولت رئيس هيئة مفوضي الدولة ، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن ، الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة . ونص المادة المذكورة لم يخص الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة اليها ابتداء دون الأحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة إليها طعنا في قرار لجنة قضائية أو في حكم لمحكمة إدارية ، بل انقطع في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من أيها وقامت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة ، فلتنفع ، والحالة هذه ، يقوم على تخصيص بغير مخصص بن النص .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري - لا يلزم أن ينصب على الأحكام الصادرة منها في دعاوى مرفوعة اليها ابتداء - جوازه بالنسبة للأحكام الصادرة منها في دعاوى مرفوعة اليها طعنا في قرار لجنة قضائية أو حكم محكمة إدارية .

ملخص الحكم :

أن نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة لم يخص الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التي تصدرها في دعاوى مرفوعة اليها ابتداء دون الأحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة اليها طعنا في قرار لجنة قضائية أو حكم محكمة إدارية ، بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر في أيها واقعت به حالة أو أكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

تعليق :

هذا المبدأ والمبدأ الذي يسبقه صدر قبل العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض أحكام تانون مجلس الدولة والذي أصبح بوقضاءه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مقصورا على الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية . وأسند الاختصاص بنظر الطعون في أحكام المحاكم الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية . وصارت تصدر أحكاما نهائية في هذه الطعون . على أن القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ أجاز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري المشار إليها أمام المحكمة الإدارية العليا ، على أن يكون الطعن مرفوعا من رئيس هيئة مفوضي الدولة .

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

صنور حكم من المحكمة الإدارية المختصة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى - الطعن في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري (الدائرة الاستئنافية) - تبين أن الحكم في حقيقته هو بعدم قبول دعوى الإلغاء وليس بعدم الاختصاص بنظرها - للدائرة الاستئنافية من محكمة القضاء الإداري أن تتصدى للموضوع ما دام أنه طرح برمته على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

ملخص الحكم :

من حيث أن محكمة القضاء الإداري (الدائرة الاستئنافية) قد أصدرت الحكم المطعون فيه باعتبارها محكمة طعن ، وإذ كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه أمامها الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية بجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٧ في دعوى المدعى رقم ٥٩٧ لسنة ١٢ القضائية قد قضى في الواقع من الأمر بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص بنظرها ، فإن من حق محكمة القضاء الإداري (الدائرة الاستئنافية) عند نظرها الطعن في الحكم المذكور أن تتصدى لموضوع الدعوى وتصل فيه حيث كانت الدعوى مهية أمامها للفصل فيها وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أمامها .

(طعن ٥٥٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٧)

الفرع الثالث
ميعاد الطعن وأجراءاته
وأحكامه بصفة عامة

أولا - الميعاد :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - عدم حساب يوم صدور الحكم - أساسه أن صدور الحكم هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، فلا يحسب منه يوم صدوره وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقرتها الأولى على أنه « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانتضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء ... » ولما كان ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، والمقرر للطعن في الاحكام أمام المحكمة الإدارية العليا ، هو ميعاد كابل يجب أن يحصل فيه الاجراء وهو الطعن ، فانه وفقا لحكم المادة ٢٠ أضافه الفكتسر لا يحسب منه يوم صدور الحكم المراد الطعن فيه ، وهو الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى بانتضاء اليوم الاخير منه .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٩)

قاعسدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

حساب ميعاد الطعن أمام المحكمة العليا - لا يحسب يوم صدور الحكم - يحسب اليوم الأخير من الميعاد - تطبيق المادة (٢٠٠) من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، كما توجب المادة ١٥ من هذا القانون المشتار اليه رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال ستمين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ولما كانت المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات تنص على انه : « اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب منه ميعاد التكليف أو التنبيه أو حصول الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانتضاء اليوم الأخير منه اذا كان ظرفا يجب ان يحصل فيه الاجراء » . فان ملاد هذا النص الا يحسب في ميعاد هذا الطعن يوم صدور الحكم المطلوب رفع الطعن عنه ، وان ينقضى الميعاد بانتضاء اليوم الأخير .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

قاعسدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

ثبتت أن الميعاد ينتهى يوم عطلة رسمية - امتداده الى أول يوم عمل بعدها .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان آخر ميعاد للطعن ، وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وهو يوم ١٥ يولية سنة ١٩٥٥

هو يوم جمعة ، وكان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية هذه المحكمة في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٥ ، فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني ، أما لا لنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات التي تنص على أنه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها .

(طعن ٥٢ لسنة أ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

شوت أن آخر يوم في الميعاد يقع ضمن عطلة رسمية — امتداد الميعاد الى أول يوم عمل بعد انتهاء العطلة .

ملخص الحكم :

إذا كان آخر ميعاد للطعن في قرار اللجنة القضائية هو يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وكانت عطلة عيد الأضحى تبدأ في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، فإن هذا الميعاد يمتد طبقا للمادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الى أول يوم عمل وهو يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ولما كان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، فإنه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني مستوفيا لأوضاعه الشكلية

(طعن ١٦٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

بواعيد السقوط — امتدادها اذا وافق آخر يوم فيها يوم عطلة رسمية — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قوله أن بواعيد السقوط لا تمتد ولا تنقطع لأي سبب من الأسباب ، ولو وافق آخر يوم فيها يوم عطلة

رسمية الا بنص صريح في القانون ، والصحيح ان الاصل العام هو المقرر في المادة (٢٠ من قانون المرافعات) . وقد نصت على انه لا يحسب من الميعاد يوم التكليف او التنبيه او الامر الذي يعتبره القضاة مجريا للميعاد . وفترت بين ان يكون الميعاد ظرما يجب ان يحصل الاجراء في خلاله وغضونه كمواعيد الطعون في الاحكام او فترة يجب انقضاؤها قبل الاجراء ولا يصح الاجراء الا بعد انقضائها مثل مواعيد الحضور والمواعيد الواجب انقضائها مثل ايداع قائمة شروط البيع . وفي الحالة الاولى ينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الآخر ، وفي الحالة الثانية لا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الآخر من الميعاد . والاصل ايضا في مواعيد المرافعات هو ما نصت عليه المادتان الثامنة والثالثة والعشرين بن قانون المرافعات : فلا يجوز اجراء اى اعلان في ايام العطلة الرسمية . واذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى اول يوم عمل بعدها . انما لا يمتد ميعاد المرافعات اذا وقعت العطلة خلاله ما دام اليوم الاخير ليس عطلة رسمية . والاصل العام في الطعون ايضا نصت عليه المادة (٣٨١) من قانون المرافعات « يتربى على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الاحكام سقوط الحق في الطعن . » وتنقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها « . ولم يرد في خصوص المعارضة او الاستئناف ايا نص خاص بامتداد المواعيد المقررة لاحالة ايها . ومع ذلك فميعاد المعارضة وميعاد الاستئناف يمتد كل منهما عملا بالاصل العام دون نص خاص مع انهما ميعادا سقوط .

(طعن ٧٦٦ ، ٧٧٢ لسنة ٥ قـ. جلسة ١٩٦٢/٣/٣١)

قامعة رقم (٣٤١)

المبدأ :

ميعاد مسافة — فكرة المواطن في القانون الجنى — انواعه — موطن اعمال الجريمة — تعلق دعوى التعويض عن الاضرار بسبب التراخي في منح ترخيص بفتح صيدلية ككافة بكثر الشيخ — اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن في الحكم الصادر فيها — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن القانون المدنى تخطى فكرة وحدة الوطن ، فصور الوطن تصويرا واقعيا يستجيب للحاجات العملية ويتفق مع المبادئ المتررة فى الشريعة الاسلامية فجعل الى جانب الوطن الذى يعينه الشخص باختياره من جراء اقامته المعتادة فيه ثلاثة أنواع من الوطن : موطننا لأميال حرفته وموطننا حكما فى حالة الحجر والغيبة وموطننا مختارا لعمل قانونى معين .. وبالنسبة لوطن الأعمال نصت المادة ٤١ من القانون المذكور على أن « يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطننا بالنسبة الى ادارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة » .

وتطبيقا لما تقدم ، فإنه اذا كان الثالث أن الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه تتعلق بطلب تعويض مما لحق الطاعن من أضرار مادية وأدبية بسبب تراخى وزارة الصحة فى منحه الترخيص بفتح صيدلية بكفر الشيخ ، فهى إذن ترتبط بإدارة أعماله المتعلقة بهذه الصيدلية ، ومن ثم فمن حق الطاعن بالتطبيق لنص المادة ٤١ المشار إليها أن تعتبر هذه الصيدلية الكائنة بكفر الشيخ موطننا بالنسبة لما يتخذ من إجراءات فى هذه الدعوى ، بغض النظر عن اقامته فى الجيزة وعن أن له صيدلية أخرى بالقاهرة ، وإن كان ذلك فإن له بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون المرافعات إضافة ميعاد مسافة قدره يومان الى ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى سالفة الذكر ، نيكون آخر يوم فى ميعاد الطعن هو يوم ١٥ من يونية سنة ١٩٥٩ ، ولما كان هذا اليوم هو أول يوم فى عطلة عيد الأضحى فإن الميعاد يمتد الى أول يوم عمل وهو يوم ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٩ وهو اليوم الذى قرر فيه الطاعن بالطعن ..

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

ميماد الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - فواته يسقط الحق في الطعن - وقفه في حالة المحكوم عليه على الوجه المتصوص عليه في المادة ٣٨٢ مراعات .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه « يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق وتقضي المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها » . كما تنص المادة ٣٨٢ من القانون ذاته على أن « يقف ميماد الطعن بهوت المحكوم عليه ولا يزول الوقف الا بعد اعلان الحكم الى الورثة في آخر موطن كان لمورثهم وانقضاء المواعيد التي يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ صفة الوارث ان كان » . ومفاد هذا انه ينبى على فوات ميماد الطعن بسقوط الحق فيه لان مراعاة هذا الميماد امر يقتضيه النظام العام والاصيل لان مواعيد الطعن تسرى بالنسبة الى جميع الاشخاص وانما نص قانون المرافعات على حالة يقف فيها جريان الميماد بعد بدئه وهى حالة ما اذا توفى المحكوم عليه في اثنا الميماد ، ففي هذه الحالة يقف الميماد ويظل موقفا الى ان يعلن الحكم الى الورثة في آخر موطن كان لمورثهم قبل الوفاة فيزول الوقف ويستأنف الميماد جريانه حتى نهاية المدة الباتية منه لا لمدة جديدة لكون اثر الوفاة هو وقف الميماد لا تطلمه .

(طعن ٥٩١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٨)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

الاعلان الذي يجرى منه سريان الميماد هو الذى يوجه الى وكيل الوزارة المختص - قيام محافظ الاسكندرية مقام وكيل الوزارة في هذا الخصوص بالنسبة الى الاحكام التي تكون بلدية الاسكندرية طرفا فيها .

ملخص الحكم :

حتى كان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر من المحكمة الإدارية لجميع وزارات الحكومة بالإسكندرية في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ ، فانه يخضع من حيث اجراءات اعلائه وحساب ميعاد الطعن فيه لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم محاكم إدارية في الوزارات ، الذي عمل به اعتباراً من ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ . وقد قضى هذا القانون في مادته الثامنة بأن « يرسل رئيس المحكمة صورة من صحيفة الدعوى الى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثة ايام من وقت تسلمه اياها . ويجب وكيل الوزارة عنها كتابة في ميعاد لا يجاوز شهرا من وقت ابلاغه بها . وينص رئيس المحكمة او أحد قضاتها الدعوى قبل أن تنظرها المحكمة ، وله أن يطلب من كل من المدعى والوزارة ما يراه لازماً من البيانات والمستندات ، ويحدد المواعيد اللازمة لتقديمها ، ويعين رئيس المحكمة ميعاد نظر الدعوى فيما لا يجاوز ثلاثة أشهر من وقت تقديمها ويخطر به كل من الطرفين . ويجوز للوزارة أن ترسل موظفاً مندوباً عنها لبيان وجهة نظرها ويقدم ما يؤيدها من مستندات . ويبلغ رئيس المحكمة صورة من الحكم الى كل من الطرفين بكتاب موصى عليه » . وينص في مادته التاسعة على أن « يكون الحكم انتهائياً في المنازعات المبينة بالمادة الرابعة اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيهاً ، أما اذا جاوزت قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً او كانت مجهولة القيمة ، فانه يجوز في هذه الحالة استئناف الحكم أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد سنتين يوماً من تاريخ ابلاغه » . وهذه الأحكام — وقد تماثلت في مجموعها مع تلك التي انتظمها المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية في الوزارات — تقطع في أن القواعد الخاصة بكيفية اعلان قرارات اللجان القضائية الى الجهات الإدارية وحساب ميعاد الطعن فيها والتي اعتنقتها هذه المحكمة واجبة التطبيق في هذا الخصوص ، بحيث يتعين أن يجرى على اعلان احكام المحاكم الادارية وميعاد الطعن فيها ذات الاصول المقررة في كيفية اعلان قرارات اللجان القضائية ، أي أن يكون الاعلان لوكيل الوزارة المختص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فضلاً عن قيام المحكمة

التشريعية التي دعت الى العدول فى القانونين المتقدم ذكرهما عن القاعدة الصلبة فى اعلان الأحكام ، حسبما أرسنها الفقرتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات ، وبالنسبة الى بلدية الاسكندرية — وهى طرف فى الدعوى — فإن محافظ الاسكندرية هو الذى يقوم مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بأعمال هذا الحكم ، وبخاصة وقد جعلته الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ، صاحب الصفة فى تمثيل المجلس البلدى امام المحاكم ويلزم من ذلك الا يجرى ميعاد الطعن الا من يوم اعلانه بالحكم الصادر من المحكمة الادارية لجميع الوزارات بالاسكندرية ، لماذا لم يتبين من الأوراق انه أعلن بصحيفة الحكم المشار اليه وأن ميعاد الستين يوما المعين فى المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ قد انقضى على أساس ما تقدم قبل أن تودع بلدية الاسكندرية صحيفة استئنافها لذلك الحكم فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ، كان الدفع بعدم قبول الاستئناف لرغمة بعد الميعاد — الذى اثاره السيد رئيس هيئة المفوضين فى طعنه — فى غير محله ، بتعيينه .

(طعن ٨٨٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

عدم سريان ميعاد أى طعن فى حق ذى المصلحة الذى لم يمان بإجراءات محاكمته إعلانا صحيحا من تاريخ عليه بالحكم الصادر ضده .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستين يوما من تاريخ صدور الحكم الا أن هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة الذى لم يمان بإجراء محاكمته إعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ عليه اليقينى بهذا الحكم .

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

مبدأ الطعن لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة اعلانا صحيحا الا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم - أساس ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان مبدأ الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا المبدأ لا يسرى ، في حق ذي المصلحة - شأن الطاعن - الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ولما كان لم يتم بالأوراق ما يفيد أن الطاعن قد علم بصدور الحكم الطعن فيه قبل ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٣ تاريخ علمه بالخطاب الموجه اليه من دار الاستشفاء للصحة النفسية بالمباسب باخطاره بأنه قد تقرر انتهاء خدمته بناء على الحكم الصادر ضده من المحكمة التاديبية ، وكان الطاعن قد اودع تقرير الطعن في هذا الحكم فلم كتاب المحكمة الادارية العليا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ أي قبل مضي سنتين يوما على علمه به ، فان الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعته بعد الميعاد غير قائم على أساس سليم .

(طعن ٤١١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في معارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية - الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا يكون وفقا للإجراءات وفي الواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة ولا يتقيد بالمبدأ المقرر في قانون الرسوم القضائية - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أنها يجري وفقا للإجراءات وفي المواعيد التي رتبها قانون مجلس الدولة الذي لم يفرق بين ما إذا كان موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه نزاعا أصليا بما تختص به محكمة القضاء الإداري وبين ما إذا كان نزاعا متفرعا من هذا النزاع الأصلي مثل النزاع حول الرسوم القضائية المستحقة في النزاع الأصلي وبين ثم لا يكون الدفع الذي أبدته وزارة الخزانة ومصلحة المساحة في مذكرتهما الختامية بصدور قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ - لا يكون هذا الدفع قائما على أساس سليم من القانون .
(ظن ٨٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

ميعاد الطعن في الأحكام - ميعاد المسافة - امتداد ميعاد الطعن
أربعة أيام لأن مقر الشركة بالاستكندرية .

ملخص الحكم :

ولئن كان الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ١٥ القضائية قدم في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ عن الحكم الصادر من المحكمة الثانية بالاستكندرية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، أي أنه قدم بعد الميعاد المقرر للطعن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، إلا أن الشركة المحكوم فيها (الطامنة) مقرها بالاستكندرية والطعن قدم للمحكمة الإدارية العليا بالقاهرة ، وطبقا لما تقضى به المادة ١٦ من قانون المرافعات « إذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لإبادة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال إليه » وما يزيد من الكسور على الثلاثين

كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد ، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام » والانتقال المعنى فى هذه المسادة الذى تنصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بها هو انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، ولما كان الثابت أن المسافة بين الاسكندرية وهى المكان الذى يجب أن تنتقل منه الشركة المحكوم ضدها (الطاعنة) والقاهرة وهى المكان الذى يجب الانتقال اليه للتقرير بالطعن تزيد على مائتى كيلو مترا ، فانه يضاف الى ميعاد الطعن الذى ينتهى فى ٨ من يناير سنة ١٩٦٩ ميعاد مسافة قدره أربعة أيام أى انه يمتد الى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ وهو اليوم الذى تم فيه التقرير بالطعن ، ومن ثم يكون الطعن قد قدم فى الميعاد القانونى مستوفيا لوضايعه الشكلية .

(طعن ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

يقرب علم ثبوت القوة القاهرة وقت ميعاد الطعن حتى يزول اثرها .
لميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ذات الطبيعة التى لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية — اثر ذلك — يقبل بميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع .

ملخص الحكم :

ان القوة القاهرة من شأنها أن توقف ميعاد الطعن اذ من اثرها حتى نزول أن يستحيل على ذى الشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لإقالبته — ولا حجة فى القول بأن مواعيد الطعن لا تقبل معداً أو وقفاً الا فى الاحوال المنصوص عليها فى القانون ذلك أن وقف الميعاد كائر للقوة القاهرة مرده الى أصل عام هو عدم بريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه اتخاذ الاجراءات للمحافظة على حقه وقد رددت هذا الاصل المسادة ٣٨٢ من القانون المدنى

اذ نصت في الفترة الاولى منها على ان التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يعذر معه المطالبة بالحق بالإضافة الى ما تقدم فان قضاء هذه المحكة قد جرى على ان لميعاد الطعن ذات الطبيعة التي لميعاد رفع الدعوى امام محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية - اذ استقر قضاؤها على ان ما لطلب المساعدة القضائية من اثر تاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء أو بالأحرى حافظ له وينسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض - يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن امام المحكة الإدارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انتقضائها والاثر القانوني المترتب على مراعاة المدة المحددة لبيها أو تفويتها من حيث تبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيهما وبالتالي امكان طلب الغاء القرار الإداري أو الحكم المطعون فيه أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المختلف - ومن مقتضى اتحاد طبيعة كل من الميعادين ان يقبل ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع .

(طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

رفع الطعن امام محكمة غير مختصة - اثره - انقطاع ميعاد الطعن -
استمرار هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان طعن الدكتور في قرار مجلس التأديب المشار اليه امام محكمة غير مختصة خلال ستين يوما من تاريخ صدوره من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الطعن في هذا القرار ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص - فله ان شاء ومع مراعاة المواعيد - أن يرفع طعنه جديدا امام المحكة مباشرة وفقا للاجراءات المقررة للطعن لبيها .

(طعن ٢٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

يمعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — انقطاعه اذا ما قدم الى محكمة غير مختصة — سريانه من جديد من تاريخ الحكم النهائي بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان الطعن في قرار مجلس التأديب العالي امام محكمة غير مختصة خلال الميعاد القانوني من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الطعن في هذا القرار امام المحكمة الادارية العليا ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص ويصبح نهائيا ، وعند ذلك يحق لصاحب الشأن — مع مراعاة المواعيد — ان يرفع طعنا جديدا في القرار امام هذه المحكمة مباشرة وفقا للاجراءات المقررة للطعن امامها .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٥١)

المبدأ :

تقديم طلب الإعفاء من الرسوم بعد فوات ستين يوما من تاريخ صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري — عدم قبول الطعن — لا يغير من ذلك أن لجنة المساعدة القضائية قبلت الطلب — قرارها صدر باطلاً ومن ثم يكون عديم الاثر في تصحيح العيب الذي شاب طلب الإعفاء — أساس لذلك — مثال .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩/٩/١٩٦٧ ، وقد تقدم المدمى الى لجنة المساعدة القضائية للمحكمة الادارية العليا بطلب اودعه فلم كتابها في ٣٠/١١/١٩٦٧ قيد بجدولها تحت رقم ٣٣ لسنة ١٤ القضائية ملتصقا فيه اعفاء من رسوم الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري انف الذكر ،

وقد قررت اللجنة المذكورة بجلسته ١٩٦٨/١/٢٩ قبول هذا الطلب ، وبإسناد عليه رفع المدعى طعنه الحالى بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٦٨/٣/٢٨ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن لذوى الشأن أن يطعنوا أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وعلى ذلك فإن تقديم المدعى طلب الإعفاء من الرسوم القضائية بوصفه إجراء تاطعا لسريان ميعاد الطعن — حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — يكون قد تم بعد انقضاء ميعاد الستين يوما المقرر للطعن فى حكم محكمة القضاء الإدارى . إذ لم يودع هذا الطلب إلا بعد ٧٢ يوما من تاريخ صدور الحكم المذكور .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك إيداع المدعى لتقرير طعنه قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٦٨/٣/٢٨ ، أى خلال ستين يوما من صدور قرار لجنة المساعدة القضائية بجلسته ١٩٦٨/١/٢٩ والذي قبل طلبه بإعفائه من الرسوم القضائية ، إذ هذا القرار قد صدر باطلاً ومن ثم يكون عديم الأثر فى تصحيح العيب الذى شاب أصلا طلب الإعفاء المذكور بعدم مراعاة الميعاد القانونى فى تقديمه ، ولقد كان على هذه اللجنة عند إصدار قرارها ، أن تثبت أولا من حقيقة تاريخ صدور الحكم الذى قدم هذا الطلب للإعفاء من رسوم الطعن فيه ، ولا تكفى بالبيان الخاطيء الذى أورده المدعى فى طلبه بخصوص تاريخ الحكم المذكور ، والذي قال عنه أنه صدر فى ١٩٦٧/١٠/٥ فى حين أنه صدر فى ١٩٦٧/٩/١٩ .

ومن حيث أنه متى تبين مما تقدم وكان الثابت أن حكم محكمة القضاء الإدارى الطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩٦٧/٩/١٩ ، ولم يتقدم المدعى إلى لجنة المساعدة القضائية بطلب إعفائه من رسوم الطعن فيه إلا فى ١٩٦٧/١١/٣٠ ، أى بعد فوات الميعاد القانونى المقرر للطعن فيه ، فإن الطعن يكون — والحالة هذه غير مقبول شكلا لرفعمه بعد الميعاد ، ويتعين القضاء بذلك مع إلزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٦٩٢ لسنة ١٤ ق — جلسته ١٩٧٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الثابت بصريح نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن رئيس هيئة مفوضى الدولة هو وحده صاحب الاختصاص فى الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أمام المحكمة الإدارية العليا وكان مكانه القاهرة وهو ذات المكان الذى توجد فيه المحكمة الإدارية العليا - لا مجال لأعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التى أوجبت احتساب مواعيد المسافة - المشرع قدر أن فترة الستين يوما المتصوص عليها فى المادة ٢٣ سائلة الذكر والتى يجب أن يتم خلالها الطعن كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها - لاوجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الإسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشار المقرر أن القانون لم يجعل له أى اختصاص فى الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحلها القاهرة .

ملخص الحكم :

نص قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المعمول به من اول يناير سنة ١٩٧٤ على أنه لا يجوز الجمع بين الفئات الواردة به وبين الضريبة الاضافية المقررة بأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على الارباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية ، ولما كان المدعون خاضعين لأحكام هذا القانون ويسدنون هذه الضريبة فائله لا يجوز الجمع بين هذه الضريبة وبين الرسوم المحلية المذكورة ، وردت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى عليها على الدعوى بها محصلة أنه يجوز الجمع بين الضريبة الاضافية المفروضة على النشاط التجارى والصناعى لصالح المجالس المحلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ وبين الرسوم المحلية المقررة بقرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ لعدم التعارض بينهما . وجلسه ١٥ من يونية سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية « بعد اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وبالحالته الى محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة ، دائرة

طعون الأفراد .. وأبقت الفصل فى المصروفات « واستندت المحكمة فى قضائها الى أن الدعوى تتضمن مساسا بقرار ادارى وهو قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ . وبناء على ذلك احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالقاهرة وقيدت برقم ١١٤٧ لسنة ٣٢ القضائية ثم احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى (دائرة المنصورة) وقيدت بجداولها برقم ٢٠٤ لسنة ١ القضائية . وبجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ حكمت المحكمة « بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزم المدعين بالمصاريف » واستمسكت المحكمة قضائها على أن اختصاص محاكم مجلس الدولة ينظر المنازعات فى الضرائب والرسوم — حتى لو تعلقت المنازعة بطعن فى قرار ادارى صادر بشأن ضريبة أو رسم — معلق نفاذه على صدور قانون ينظم كيفية نظرها امام المحاكم المذكورة . ولما كان هذا القانون لم يصدر بعد فانه يستعنى على هذه المحاكم مباشرة هذا الاختصاص وينظر المنازعات الضريبية ومن ثم تكون جهة القضاء العادى لا تزال هى المختصة حاليا بالفصل فى هذه المنازعات باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى نظر كافة المنازعات طبقا لحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ واستصحابا لاختصاصها الحالى المقرر بنصوص صريحة وردت فى بعض القوانين الخاصة بالضرائب كالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، واذا استبان أن اختصاص القضاء الادارى بنظر منازعات الضرائب والرسوم لم يزل معطلا فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى بحالة بحكم صادر من محكمة الزنازيق الابتدائية حيث لاوجه لاحالة الدعوى ثانية الى محاكم القضاء العادى المختصة قانونا لاستنفاد ولايتها .

وفى يوم السبت الموافق ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ أودع رئيس هيئة مفوضى الدولة تقرير طعن فى الحكم المذكور . وطلب الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بلفاء الحكم المطعون فيه ، وباختصاص محكمة القضاء الادارى (دائرة المنصورة) بنظر الدعوى ، واعادتها اليها للفصل فيها ، وأودعت هيئة مفوضى الدولة مذكرة ، وينص الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى قضائه بعدم الاختصاص اذ كان على المحكمة

— وقد أحيلت إليها الدعوى من محكمة الزنازيق الابتدائية بعد أن قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات —
الا تعاود البحث فى الاختصاص لما استأنفه المشرع من إيراد حكم بص هذه
المادة وهو حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقازنها أحكام عدم
الاختصاص من محكمة الى أخرى فضلا عما فى ذلك من مضیعة لوقت القضاء
ومجلبة لتناقض أحكامه .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
قد نصت على أنه « يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام
الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الاحوال
الآتية : (١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو الخطأ
فى تطبيقه أو تأويله » (٢) اذا وقع بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم .
(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئء المحسكوم
فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع — ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة
مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور
الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن نسي
الحكم » .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الحكم المطعون فيه صدر
بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وان تقرير الطعن فى هذا الحكم
أودع قلم كتاب هذه المحكمة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ فى حين أنه —
طبقا لحكم المادة ٢٣ سالفة الذكر — كان يتعين إيداع تقرير الطعن خلال
ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . أى فى ميعاد غايته يوم
٢٦ من فبراير سنة ١٩٨١ ، أما وقد أودع تقرير الطعن فى ٢٨ من فبراير
سنة ١٩٨١ فإنه يكون مودعا بعد الميعاد القانونى ولا يغير من ذلك ما ذهب
اليه هيئة مفوضى الدولة فى مذكرتها المقدمة من أن الرأى قد استقر على اضافة
ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن بالنسبة الى الطعون المقدمة من ذوى الشأن
على أساس المسافة بين موطن الطاعن ومقر المحكمة الادارية العليا ، ولم
تتمتع فى السابق الطعون المقامة من هيئة مفوضى الدولة بهذه الميزة اعتبارا

بان طعونها تقدم باسم رئيس الهيئة ومقره القاهرة : الا ان الامر فى حاجة الى معاودة النظر فى ظل قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم هيئة مفوضى الدولة حيث نصت المادة الخامسة منه على أن يعاون رئيس هيئة المفوضين وكيلين للمجلس على أن يختص احدهما بتنشاط الهيئة فى الاسكندرية والوجه البحرى ، ويختص ثانيهما بنشاط الهيئة فى القاهرة والوجه القبلى ، وذلك طبقا للنظام الذى يضمه رئيس الهيئة فى هذا الشأن وان الاخذ باتجاه الراى القائل بضرورة تمتع طعون هيئة المفوضين المقدمة عن أحكام حكمتى القضاء الادارى بالاسكندرية والمنصورة ببيعاد مسافة اسوة بطعون ذوى الشأن يساعد على تحقيق مصلحة القانون التى تستهدفها طعون هيئة المفوضين ، وذلك لاتحاد العلة ذلك أن طعون هيئة المفوضين تعد من قبل فرع الهيئة بالاسكندرية الامر الذى يقتضى سفر المستشار المقرر من الاسكندرية الى القاهرة لعرض الطعن على رئيس الهيئة ولايداع التقرير بقلم كتاب المحكمة الادارية العليا — لا يغير هذا الذى ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى مذكرتها من ان طعنها المائل بلاقدم بعد الميعاد وبالتالي فهو غير مقبول شكلا ذلك لأن القرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر من رئيس مجلس الدولة ليس الا تنظيما لاعمالهيئةالمفوضين لم يقصد به الا تنظيم العمل الداخلى فى الهيئة وتحديد الاختصاص فى عرض الاحكام على رئيسها ، ولذلك فلا يكون له من اثر على حق الطعن ويمعاده اللذين نص عليهما القانون ذاته ، ويضاف الى ذلك ان الهدف من تقرير مواعيد مسافة هو انه تمكينا للخصوم من الاستفادة الكاملة بالمواعيد المقررة لصالحهم فقد نص القانون على أن تضاف الى الميعاد الاصلى ميعاد مسافة بين المكان الذى يجب انتقال الشخص المستفيد او من يمثل منه وبين المكان الذى يجب عليه الحضور فيه او القيام بعمل اجرائى با خلال هذا الميعاد . ولما كان الثابت بصريح نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان رئيس هيئة مفوضى الدولة هو وحده صاحب الاختصاص فى الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى امام المحكمة الادارية العليا ، وكان مكانه القاهرة وهو ذات المكان الذى توجد فيه المحكمة الادارية العليا ، فلا يكون هناك ثمت مجالا لاعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التى

لوجهت احتساب مواعيد المسافة - يضاف الى ذلك أن المشرع قدر أن فترة الستين يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣ سائلة الذكر - والتي يجب أن يتم خلالها الطعن - كافية لمراجعة الاحكام بعد صدورها لتقرير ما اذا كان قد اعتورها عيب من العيوب الثلاثة المشار اليها في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة بما يوجب الطعن فيها من عدمه . فضلا عن ذلك فإن الرأي الذي ترى هيئة مفوضي الدولة الاخذ به انما يعنى أن ميعاد المسافة الذي سيقرر على اساس المسافة بين الاسكندرية والقاهرة سيكون لمصلحة عضو هيئة المفوضين - المستشار المقرر - رغم أن القانون لم يجعل له اى اختصاص في الطعن في الاحكام امام المحكمة الادارية العليا وانما تقرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحله القاهرة .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وان تقرير الطعن أودع بقلب كتاب هذه المحكمة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ وبعد مضي أكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه لذلك يتبين - والحالة هذه - الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .
(طعن ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ميعاد الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم التأديبية ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - تراعى صاحب الشأن في إقامة الطعن لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم - المرض العقلي الذي يعاني منه الطاعن يعتبر عذرا قاهرا من شأنه أن يوقف ميعاد الطعن حتى تزائله الحالة المرضية - متى ثبت أن الحالة المرضية لازمت الطاعن خلال تلك الفترة فيعتبر الطعن مقبلا في الجماد القانوني - الحكم بقبول الطعن شكلا تطبيقي - مسئولية المجهلون والمصاب بعاهة عقلية عما يرتكبه من أعمال بسبب فقدان الإدراك والاختيار وقت

ارتكاب الفعل — لا يسأل العاقل عن فترة انقطاعه التي قدم بسببها للمحكمة
التأديبية التي قضت بفصله من الخدمة — الحكم يقول الدعوى شكلا وفى
الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الطاعن قد تراخى فى اقامة الطعن طوال المدة من ٢٠
من فبراير سنة ١٩٧٧ تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حتى ٢٤ من ابريل
سنة ١٩٨٠ تاريخ ايداع تقرير الطعن فلم كتاب المحكمة الادارية العليا
الا ان المرض العتلى الذى يعانى منه المذكور على النحو السالف بيانه يعتبر
عذرا قاهرا من شأنه ان يوقف مواعيد رفع الطعن بالنسبة اليه حتى تزايله
هذه الحالة واذ لم يتم دليل فى الاوراق على ان الحالة المرضية المشار
اليه زابت الطاعن ، فمن ثم يعتبر الطعن مقدما فى الميعاد القانونى ومقبولا
شكلا .

ومن حيث انه لما كان من المقرر قانونا امتناع مسئولية المجنون والمصاب
بعمالة عقلية عما يرتكبه من افعال بسبب فقدانه الشعور والاختيار وقت
ارتكاب الفعل فمن ثم لا يسأل الطاعن عن انقطاعه خلال المدة من ٢٨ من
يونية سنة ١٩٧٥ حتى الاول من يوليه سنة ١٩٧٥ ثم خلال المدة من ١٠ من
يولية سنة ١٩٧٥ حتى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٦ اللتين قدم الى المحكمة
التأديبية بسببها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم دون ان
يمتد بقيام حالة المرض العتلى بالطاعن على النحو السالف ذكره ، ووقع
عليه عقوبة الفصل من الخدمة عن واتعمى الانتطاع مثار الاتهام ، يكون
مخالفا للقانون متعمنا الخاؤه ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

(طعن ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

ميعاد الطعن في الأحكام يستون يوما — المرض النفسى او العصبى على فرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح ان يكون سببا لانقطاع الميعاد او امتداده .

ملخص الحكم :

لا وجه لما اثاره الطاعن من ان مرضه النفسى والعصبى يعتبر عذرا تهريا كالقوة القاهرة وان ميعاد الطعن في الحكم لا يتفتح بالنسبة له الا بعد زوال هذا العذر التهرى ، لوجه لهذا القول ، ذلك انه فضلا عن ان ادعاء الطاعن المرض النفسى جاء تولا مرسلا لا دليل عليه في الاوراق فان ميعاد الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم التاديبية على نحو ما ورد بنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جاء محددا بستين يوما واستقر قضاء المحكمة على ان المرض النفسى بغرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح ان يكون سببا لانقطاع الميعاد او امتداده .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لتدنيبه بعد الميعاد .

(طعن ٥٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى تسرى احكامه فيها لم يرد فيه نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للبادة الثالثة من قانون اصداره على انه اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة يجوز لن قوت ميعاد الطعن من الحكم عليهم ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من احد زملائه منضا اليه في طلباته — دعوى الالغاء تتبيز بان الخصومة فيها عينية تقوم على اختصاص القرار الإدارى — تعدى اثر الحكم الذى سيصدر في المنازعة الى المتدخل — الحكم بقبول تدخل الخصم المتضم الى الطاعن في طلباته .

(م — ٣١ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

من حيث انه طبقا للبادء ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — الذى تسرى احكامه فيها لم يرد فيه نص فى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للبادء الثالثة من قانون اصداره — اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من احدى زملائه منضميا اليه فى طلباته ..

ومن حيث ان الدعوى المقامة من المدعين هى من دعاوى الالفاء التى تتميز بان الخصومة فيها عينية تقوم على اختصام القرار الادارى ، وليس من شك فى ان الحكم الذى سيصدر فى هذه المنازعة سيعتمد اثره الى المتدخلين الدكتور ..، ..، ..، والدكتور ..، ..، ..، ويعتبر حجة عليها ومن ثم يتعين قبولها خصمين منضمين الى الطاعن فى طلباته ..

(طعن ٢٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة التأديبية دون اعلان العامل باجراءات محاكمته وفى غيبة منه لا يسرى ميعاد الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا الا من تاريخ علمه اليقيني بصدور هذا الحكم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة شأن الطاعن الذى لم يعلن باجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم . ولما كان

لم يتم بالاوراق ما يفيد أن الطامن قد علم بصدير الحكم المضمن فيه قبل انقضاء ستين يوما سابقة على ايداع تقرير الطمن قلم كتاب المحكمة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فان الطمن بهذه المثابة يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية ويتعين من ثم قبوله شكلا .

(طمن ١١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١١)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

ميعاد الطمن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم — هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة في الطمن الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدير الحكم فيها — حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في الطمن في الحكم الصادر فيها خلال ستين يوما من تاريخ اعلانه اليقيني بالحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يعد أن بينت المسود من ٢٥ — ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إجراءات تقديم مريضة الدعوى الى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري ومرفقاتها وعلان العريضة ذوى الشأن ، وتولى هيئة مفوضي الدولة تحضير الدعوى ونهيتها للمرافعة ، أردفت المادة ٢٩ تنص على أن « تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه في المادة ٢٧ بعرض ملف الاوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى » . وتنص المادة ٣٠ على أن « يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ، ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن اعلان ذوى الشأن — أطراف الخصومة — بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليتبين كل منهم من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للدلاء بما لديه من

ايضاحات وتقديم، ما يعنى له من دفاع او مذكرات او بيانات واوراق لاستيحاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحقوق جوهرية لذوى الشأن ، هو اجراء جوهرى يترتب على اغفاله وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

وانه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة فى الطعن الذى لم يعلن باجراءات المحاكمة اعلانا صحيحا ويتالتى لم يعلم بمصدور الحكم فيها الا من تاريخ علمه اليقينى بهذا الحكم .

ومن حيث ان الغائب من الاطلاع على ملف الدعوى رقم ٤٢٠ لسنة ٣٣ القضائية المقامة من رئيس جامعة عين شمس ضد الطاعن ، انه خلا مما يفيد اعلان المدعى عليه بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى (جلسة ١٠/٢/١٩٨٠) ، كما ورد بحضر هذه الجلسة ان المدعى عليه لم يحضرها ، ولم تؤجل الدعوى الى جلسة تالية لاعلان المدعى عليه وانما قررت المحكمة حجزها للحكم من اول جلسة ، حيث صدر الحكم المطعون فيه بجلستين ١٦/٣/١٩٨٠ - كذلك لم يرد فى بيان الاوراق المودعة ملف الدعوى والمعللة على غلظها أية اشارة الى اعلان المدعى عليه بتاريخ الجلسة او وجود صورة من خطاب الاعلان .

واذا ثبت ما سبق وكان البادى من سياق الوقائع ان المدعى عليه (الطاعن فى الطعن المائل) كان مقبلا بالخارج فى تاريخ اقامة الدعوى بطريق انه اعلن بعريضة الدعوى على سفارة مصر باوتوا (كندا) ، لذا فان ادعاه بأنه لم يعلن بتاريخ الجلسة التى نظرت فيها محكمة القضاء الادارى الدعوى المقامة ضده وان اجراءات المحاكمة ومصدور حكم فيها ثم فى غيبته ودون علمه - لتظايره الاوراق والشواهد ، وليس ثمة دليل ينقصه .

ومن حيث انه متى ثبت ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصابه

البطلان ، ويكون للطاعن — والحالة هذه — ان يطعن عليه خلال سبتين يوما من تاريخ علمه بصدور الحكم .، واذا لم يتم دليل على ان الطاعن قد علم علما يقينيا بصدوره في تاريخ معين يسبق شهر سبتمبر سنة ١٩٨٠ الذي ادعى الطاعن انه علم فيه بصدور الحكم بطريق المصادفة ، فمن ثم يكون الطعن المسائل مقبولا شكلا .

ومن حيث أنه لما سبق يتعين القضاء بالقضاء بالحكم المطعون فيه بطلانه ، وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري « دائرة التقسود الإدارية والتعويضات » لاعادة نظر الدعوى بإجراءات صحيحة وفقا لحكم القانون . مع ابقاء الفصل في المصاريف .

(طعن ٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم — اغفال اخطار ذي الشأن بتاريخ الجلسة — وقوع عيب شكلي في الاجراءات والإضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الامر الذي يؤثر في الحكم وينقض الى بطلانه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم . فاذا كان الثابت من الاوراق ان الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه قد اقيمت ابتداء ضد وزير التجارة والتموين وحده وفي مرحلة تحضيرها أمام هيئة

مغوى الدولة طلب الحاضر عن الشركة المدعية التصريح له بانخال الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث بالقاهرة (الطاعنة) خصما فى الدعوى وصرح له السيد مغوض الدولة بذلك وتم ادخال الجمعية المذكورة خصما فى الدعوى بعريضة اودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ واعلنت الى الجمعية الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ منضمة تكليفها بالحضور الى مقر هيئة مغوضى الدولة بالجيزة يوم ١٩٧٨/١١/٢٢ ثم اتخذت الدعوى مسارها بعد ذلك امام المحكمة دون أن تقم بالاوراق ما يفيد اعلان الجمعية الطاعنة بالجلسة التى تحدت لنظر الدعوى فى ١٩٨٠/٢/٥ والجلسات التالية اعلانا صحيحا ولم يتحقق عليها بالحكم الصادر فيها عليها يقينا قبل ستين يوما على تاريخ ابداع تقرير الطعن المائل قلم كتاب هذه المحكمة فى ١٩٨٠/٩/١٠. ومن ثم يكون الطعن قد قدم فى الميعاد القانونى مستوفيا لوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوراق الطعن فى أنه بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٨ اتهمت شركة التسويق العربية المنبجعة فى الشركة الفلسطينية العربية الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٣٢ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى ضد وزير التجارة والتموين ثم اختتمت فيها الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث بالقاهرة وطلبت الحكم بالفاء القرار الوزارى رقم ١٦٦/١٩٧٧ الصادر فى ١٩٧٧/٨/٢٢ واعتباره كأن لم يكن والفاء كافة ما ترتب عليه من آثار مع الزام المدعى عليه الاول المصروفات وجاء فى أسباب الدعوى أن القرار المطعون فيه الصادر بالاستيلاء على المستودع المملوك للشركة المدعية اهدر حجية الحكم النهائى الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى القضية رقم ١٥٠٨ / ٩٣ ق لصالح الشركة باخلاء المخزن الكائن برقم ٣٠٤ بشوارع بور سعيد قسم الدرب الاحمر بمحافظة القاهرة كما أن ذلك القرار صدر لصالح جمعية هى عبارة عن مجموعة من صناع الاثاث بمحافظة القاهرة لا تربطهم أية صلة بمصدر القرار وفى غير الحالات التى اوردتها المسادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين كما شابه عيب اساء استعمال السلطة

وعقبت ادارة قضليا الحكومة على الدعوى وطلبت اصليا الحكم بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة واحتياطيا الحكم برفضها استنادا الى أن القرار المطعون فيه صدر صحيحا مطابقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٥ ومن باب الاحتياط الكلى طلبت الادارة إعادة الدعوى للمراجعة لتقدم الجهة الادارية ردها على الدعوى .

وبجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٠ اصدرت المحكمة حكمها موضوع هذا الطعن الذى قضى بقبول الدعوى شكلا وبالفاء القرار المطعون فيه والزام وزارة التكوين المصروفات ، وشيدت قضاءها على أن القرار المطعون فيه الصادر بالاستيلاء على المستودع المملوك للشركة المدعية جاء فى غير الحالات التى شرع الاستيلاء من أجلها وهى ضمان توين البلاد بالسلع الاساسية ومعدالة توزيعها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٥ .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه تد للحقه الانعدام لصدوره دون اعلان الجمعية الطاعنة بأى جلسة من الجلسات كما انه اغفل دفاع الجمعية امام هيئة بموضى الدولة فضلا عن أن قضاؤه فى الموضوع قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتاويله لابتنائه على فهم خاطيء لأغراض الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث بالقاهرة فهى من الجمعيات الانتاجية التى تعمل على تدعيم الاقتصاد القومى طبقا لاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى وهى اذ تقوم بتوزيع حصص مستلزمات الانتاج على اعضائها وتباشر نشاطا هاما ورئيسيا فى توين الحرفيين والورش الانتاجية بتلك المستلزمات بما فيها من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج الاخشاب وغيرها من مواد صناعة الاثاث فمن ثم لا تريب على اصدار القرار المطعون فيه لصالحها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/٩٥ المشار اليه لضمان توين البلاد بهذه المستلزمات .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق انه بعد أن اودعت الشركة المدعية مريضة الدعوى قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بقارىخ ١٩٧٧/١٠/٨ ثلمت بادخال الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث

بالقاهرة (الطاعنة) خصما فى الدعوى بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ لكى يصدر الحكم فى مواجهتها باعتبارها المستفيدة من قرار وزير التجارة والتموين رقم ١٩٧٧/١٦٦ بالاستيلاء على المستودع الكائن بالمقار رقم ٣٠٤ بشارع بورسعيد قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة المملوكة للشركة المدعية وقد حددت المحكمة لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٠/٢/٥ إلا أن قلم كتاب المحكمة لم يخطر الجمعية المذكورة بتاريخ هذه الجلسة التى يعين من محضرها أن الجمعية لم تحضرها ثم تداول نظر الدعوى فى الجلسات دون اعلان الجمعية أو حضورها فى أى منها الى أن قررت المحكمة اصدار الحكم المطعون فيه فى ١٩٨٠/٤/١٥ .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة ٣٠ على أن « ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الاقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصره الى ثلاثة أيام » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكمة هذا النص واضحة فى تمكين ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتبنيها للرافعة من الحضور بأنفسهم أو بوكالاتهم امام المحكمة للدلائل بها لديهم من ايضاحات وتقديم ما يعين لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ويتربط على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وتوقع عيب شكلى فى الاجراءات والافرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم ويقضى الى بطلانه . ولما كان ذلك وكان الثابت على ما سلف البيان أن الجمعية الطاعنة لم يحضر عنها ممثلها فى الجلسة التى حددتها المحكمة لنظر الدعوى لعدم اخطارها بها مما ترتب عليه صدور الحكم عليها دون أن تمكن من ابداء دفاعها فان الحكم المطعون فيه يكون والاير كذلك قد جانبه البطلان ومن ثم يتعين القضاء بالفائز وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مجددا وإبقاء الفصل فى المصروفات .

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

حكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الذي اhalt اليه المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاجراءات التى لم يرد بها نص فى قانون مجلس الدولة على ان ميعاد الطعن فى الاحكام لا يجرى الا من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختتام من يقوم مقام الخصم الذى توفى او فقدت اهليته للخصومة — وزالت صفته — نتيجة ذلك : مريان ميعاد الطعن فى هذا الشأن من تاريخ العلم اليقيني به سواء باعلانه او باى وسيلة اخرى — اساس ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من طلب قبول الطعن شكلا فانه وان كان الاصل طبعاً للادتين ٢٣ ، ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى اقيم الطعن فى ظله ان يسرى ميعاد الطعن فى الاحكام امام المحكمة الادارية العليا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا انه اصحلا لحكم المادة ٢١٣ من قانون المرافعات الذى اhalt اليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاجراءات التى لم يرد بها نص فى قانون مجلس الدولة المشار اليه فان ميعاد الطعن فى الاحكام لا يجرى الا من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختتام من يقوم مقام الخصم الذى توفى او فقد اهليته للخصومة وزالت صفته ولما كان الثابت ان مورث الطاعنين قد توفى فى ١٣ من يولييه سنة ١٩٧٥ اثناء نظر الدعوى امام المحكمة التدببية ولم يتخذ اى من ذوى الشأن اجراءات استئناف الخصومة قبل صدور الحكم المطعون فيه فمن فان هذا الحكم لم يصدر فى مواجهة الورثة وبالتالي لا يسرى ميعاد الطعن فيه فى حقهم الا من تاريخ العلم اليقيني به سواء باعلانه اليهم او باى وسيلة اخرى ولما كان لم يتم بالاوراق ما يفيد ان الطاعنين قد علموا

بصدور الحكم المطعون فيه قبل ستين يوما سابقة على ايداع تقرير الطعن
تلم كطلب هذه المحكمة في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩ فان الطعن والحال هذه
يكون مقدما في الميعاد القانوني ومقبولا شكلا .

(طعن ١٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

المادة ٢١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - في حالة عدم
بيان المدعي لموطنه الاصل في صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه المختار
في ورقة اعلان الحكم يجوز لخصمه في حالة قيامه بالطعن على هذا الحكم
اعلان المدعي بصحيفة الطعن في الموطن المختار للمدعي المبين في صحيفة
الدعوى - اساس ذلك : التيسير على الطاعنين بالنظر الى ان ميعاد الطعن
في الاحكام يبدأ من تاريخ صدورها - يجوز للطاعن اعلان خصمه بتقرير
الطعن في الموطن المختار المبين في صحيفة الدعوى حتى ولو انتهت مهلة
الحامى بصدور الحكم في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى الدفع المثار من المطعون ضدهم باعتبار الطعن كان لم
يكن طبقا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو الدفع الذي تضمنته
مذكرة دفاعهم المقدمة الى المحكمة والسابق تقديمها الى هيئة مفوضى الدولة
بتاريخ ١٩٨٢/٩/٧ ، فان المطعون ضدهم في هذا الدفع يشيرون الى ان
مورثهم قد يبين في صحيفة امتراضة امام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي
لموطنه الاصل وهو الكائن في ١٥ شارع نهياط بوكلي ريل الاسكندرية وهوذات
موطن ورثته (المطعون ضدهم) بعد وفاته . ومع ذلك فان تقرير الطعن قد
اغفل ذكر هذا الموطن الاصل مكتفيا ببيان عنوان مكتب المحامى الموكل امام
اللجنة القضائية المطعون على قرارها وهو الاستاذ المحامى ،
معتبرا اياه محل المطعون عليهم المختار ، واعلن الطعن بالفعل في مكتب
هذا المحامى ، مع العلم بان وكالته قد انتهت عنهم بصدور الحكم المطعون عليه

ولما كانت المادة ٢١٤ من قانون المراسمات تنص على أنه : يكون اعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه ، ويجوز اعلائه في الوطن المختار في ورقة اعلان الحكم . . . وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى ، جاز اعلائه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة ، كما تنص المادة ٢٠ من هذا القانون على انه : يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابته عيب لم تتحقق بسببه النفاذ من الاجراء . . . وتنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنه : يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالاطلاق على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر لتأخذ الاجراءات . . . » فان مقتضى هذه النصوص انه كان يتعين على الهيئة الطامنة أن تبين في تقرير طعنها أمام المحكمة الادارية العليا النازل ، الموطن الاصلى للمطعون ضدهم الثلاثة وهو ذات موطن مورثهم المبين بصحيفة الاعتراض ، وان تطعنهم بالطعن في هذا الموطن ما لم يعميوا موطناً مختاراً في ورقة اعلان القرار المطعون عليه في مكتب الاستاذ المحامى ، ومن ثم فقد بطل اعلان الطعن في مكتب المحامى سالف الذكر ، هذا وتصحيح هذا البطلان كان يتعين أن يتم في خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار اللجنة القضائية المطعون عليه في ٢٧/٣/١٩٨٢ ، وهو ميعاد الطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ، وفقاً لما تنص به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وما دام هذا الميعاد قد فات منذ أمد ، فانه لا مجال لتصحيح البطلان المذكور ولا مناص من القضاء باعتبار الطعن المطروح كأن لم يكن لعدم اعلائه لهم اعلاناً قانونياً في خلال ثلاثة شهور من تقديم صحيفته الى قلم الكتاب نكاذاً لحكم المادة ٧٠ من قانون المراسمات بما يجعل قرار النجدة القضائية المطعون عليه نهائياً فيما قضى به . . . وقد جرت أحكام محكمة النقض على بطلان اعلان الطعن في مثل هذه الحالة مادام الخصم لم يميز مكتب المحامى موطناً مختاراً له في ورقة اعلان الحكم الابتدائى (قرار اللجنة القضائية في هذا الطعن) ببراعة ان توكيله ينتهى بانتهاء درجة التقاضى الموكلة فيها (نقض جلسة ١١/٣/١٩٧٥ في الطعن ٦٨ لسنة ٤٠ ق ص ٦٣١ من مجموعة السنة ٢٦ - ونقض جلسة

١٩٥٧/١٢/٢٦ في الطعن ٢٤٨ لسنة ٢٣ في ص ١٦٧ من مجموعة
السنة الثانية .

ومن حيث ان هذا الدفع من جانب المطعون ضدهم مردود عليه
بانه باستقراء احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تبين أن المادة
٢١٤ منه تنص على انه « يكون اعلان الطعن لشخص الخصم او في موطنه ،
ويجوز اعلانه في موطنه المختار المبين في ورقة اعلان الحكم واذا كان
المطعون ضده هو المدعى ، ولم يكن قد تبين في صحيفة افتتاح الدعوى
موطنه الاصلى جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في الصحيفة »
ويتضح من نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ المذكورة انه في حالة عدم
بيان المدعى لموطنه الاصلى في صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه
المختار في ورقة اعلان الحكم فانه يجوز لخصمه في حالة قيامه بالطعن على
هذا الحكم اعلان المدعى بصحيفة الطعن في الموطن المختار للمدعى المبين
في صحيفة الدعوى ، وذلك تيسيرا على الطاعنين ، لا سيما وان ميعاد
الطعن في الاحكام يبدأ من تاريخ صدورها .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم وكان الثابت من الأوراق في الطعن
المائل ان المطعون ضدهم يشيرون في مذكرة دفاعهم السالف الاشارة اليها ،
ان مورثهم قد بين في صحيفة اعتراضه موطنه الاصلى وهو ذات موطن
ورثته المطعون ضدهم ، بعد وفاته فانه على غرض استثناء هذا القبول الى
الواقع الفعلي الا انه لا يمكن للطاعن القطع به اذ انه لا يؤدي الى اطمئنانه
لحقيقة بيان الموطن الاصلى للورثة ، اذ انه من الامور البديهية انه ليس
بالضرورة ان يكون الموطن الاصلى للمدعى هو ذات موطن ورثته ، انه ولئن
كان مكتب المحامي الذي باشر الدعوى لاهل اللجنة القضائية وانتهت بصور
الحكم مهته ، ولم يعد لهذا الموطن المختار صفة قانونية — الا اذا كان
الخصم مطالبا باتخاذ اجراءات الطعن في مواعيدها المحددة — فانه للتيسير
عليه في ذلك طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات
السالف بيانها ، يجوز له اعلان خصمه بتقرير الطعن في الموطن المختار المبين
في صحيفة الدعوى حتى لو انتهت مهة المحامي بصور الحكم في الدعوى

ولم يعد لموطنه ثمة صفة قانونية ، فهو اقرب الى اطيننان الطاعن بن الموطن
الاصلى لمورث المطعون ضدهم ذلك ان المحامى الذى باشر الدعوى منذ
البداية هو نفسه الذى قام بعد ذلك وقدم بجلسة ١٩٨١/٢/٢٨ امام اللجنة
القضائية للاصلاح الزراعى ما يفيد وكالته عن ورثة المعترض بالتوكيل. رقم
٢٦٦ هـ لسنة ١٩٨١ عام الاسكندرية ورقم ٤١٠ لسنة ١٩٨١ عام الاسكندرية
وقم بناء على ذلك استئناف الدعوى سريعا فى مواجهة خصمهم (الطاعن) .
الى هذا ذهب قضاء محكمة النقض حيث اجاز اعلان المطعون عليه فى
موطنه المختار المينين بصحيفة الدعوى (حكم النقض بجلسة ١٩٧٦/٢/٢٣
فى الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٢ ق) .

(طعن ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

ورقة اعلان تقرير الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا تعتبر من اوراق
التكليف بالحضور اساس ذلك - المقصود من اعلان تقرير الطعن اخطار
المطعون ضده برفع الطعن عليه قبل تحديد جلسة نظر الطعن والتي يخطر
بها محامو الخصوم - بظان اعلان العريضة ومرفقاتها الى ذوى الشأن
لا يعتبر مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيفة فى الميعاد
القانونى - البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه -
لا يترتب على البطلان من اثر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهتفه الشارع
- اساس ذلك المنازعة الادارية تتمتع بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة -
اعلان ذوى الشأن بها ومرفقاتها هو اجراء مستقل بذاته له اغراضه
واثره - اذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا فانه لا ينتج اثره فيما سبقه
من اجراءات الا من اليوم الذى يتم فيه الاعلان صحيحا .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يرفع وفقا للأوضاع والشروط
المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ والذي تنص المادة ٤٤ منه على ان « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة
الادارية العليا ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ويقدم

الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من
المقبولين لئلا يهاجمه ٥٠٠. » وتنص المادة ٥٠ من ذات القانون على انه يجب
على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون فى الحكم الصادر فيها
قبل إحالتها الى هيئة مفوضى الدولة « وأخيرا تنص المادة ٦٤ على انه :
تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة
وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك ٥٠٠. » واذا قررت دائرة
فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤثر قلم كتاب
المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن وهيئة مفوضى الدولة
بهذا القرار « ويبين من هذه النصوص جميعا ان ورقة اعلان تقرير
الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا تعتبر من أوراق التكليف بالحضور
لانه لا يقصد بها الا مجرد اخطار المطعون ضده برفع الطعن عليه ، وذلك
تبل تحديد جلسة نظر الطعن ثم يتم تحديد الجلسة بعد ذلك ويخطر بها
محامو الخصوم بموجب خطابات مسجلة من قلم الكتاب ٥٠. ومن ثم لا تعتبر
الخصومة فى الطعن كل لم تكن اذا لم يتم بالفعل تكليف المطعون ضده
بالحضور خلال الثلاثة اشهر المقررة فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية وذلك لاختلاف الاجراءات امام القضاء الإدارى عنها امام
القضاء المدنى على النحو السالف ذكره فى النصوص المتقدمة ، بما لا مجال
معه لاستناد المطعون ضدهم الى حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات
المذكورة للدمع ببطلان اعلان تقرير الطعن وقد استقر قضاء المحكمة الادارية
العليا على ان بطلان العريضة ومرفقاتها الى أى من ذوى الشأن ليس مبطلا
لائمة الدوى ذاتها بما دامت قد ثبتت صحبة فى الميعاد القانونى باجراء
سابق حسبها حدده قانون مجلس الدولة وانما البطلان لا ينصب الا على
الاعلان وحده أن كان لذلك وجه ولا يترتب على البطلان اثر الا فى الحدود
وبالقدر الذى استهدفه الشارع . والقياس فى هذا المقام على المادة ٦٤
مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو قياس مع الفارق لاختلاف
الاجراءات والاوضاع ، وما يترتب عليها من اثر فى هذا الشأن بين النظامين ،
اذ الاستئناف ذاته سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة لا تعتمد خصوصية فى النظام
المدنى الا باعلان الطرف الآخر به صحيفا ، بينما تقدم المنازعة الادارية

وتعتقد — ايا كان نوعها — بايداع مريضتها سكرتيرية المحكة — اما اعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها ، فهو اجراء آخر مستقل بذاته له اغراضه وله آثاره ، وهى اعلان ذوى الشأن بقيام المنازعة الادارية وايدانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل فى دوره ، وذلك بالايذاع فى سكرتيرية المحكة ، فاذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا — بالنسبة لآى من ذوى الشأن — فانه لا ينتج اثره قبله فى خصوص ما سبقت الاشارة اليه الا من اليوم الذى يتم فيه اعلانه اعلانا صحيحا بعد ذلك ، ويكون من حقه اذا طلب تمكنه من تقديم مذكراته ومستندات ان يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض وان يجاب الى طلبه فى أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها .

(طعن ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

مادة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

اذا حضر من وجه اليه الاعلان الباطل او تقدم بمذكرات او مستندات خلال المواعيد فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية قد تحقق فعلا — تحقق الهدف المقصود من الاعلان الباطل يزيل عيب البطلان — لا وجه للمسك ببطلان اجراء رتب عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت انه تقدم فى المواعيد الاصلية بناء على الاعلان الباطل بمذكراته ومستندات فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية والايدان بافتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه — ولو انه وقع باطلا — الاثر المقصود من الاعلان الصحيح بما لا منتوحة معه من اعتبار ما تم من جانبته ، محققا هذا الاثر مزيلا لعب البطلان ، ما دام قد تحقق المراد من الاعلان الصحيح ، وهذا اصل من الاصول الطبيعية ، منعا لتكرار الاجراءات وتعقيد سير الخصومة بدون

مقتضى ونلح ترديد هذا الاصل فيها نصت عليه المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من انه يزول البطلان اذا نزل من شرع لمصلحته أو اذا رد الاجراء بها يدل على انه اعتبره صحيحا أو قام بعمل أو اجراء باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من ان بطلان اوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الاعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن اليه ، وذلك بغير اخلال بحقه فى التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور ، اذا لا حكمة والحالة هذه — فى التمسك ببطلان اجراء رتب عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح ، وانما تعالج الضرورة بقدرها فلا يخل بحقه فى استكمال المواعيد (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٥٧/٢/٢٣ ، حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٧٧٠ الصادر بجلسة ١٩٦١/٢/١٨ ، حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٣/١/٢٠) . هذا علاوة على ان صحيفة الطعن بالنقض وان كانت لا تعد من صف التكليف بالحضور ، الا ان المشرع قرر فى المادة ١١٤ من قانون المرافعات ان بطلان اعلان صف الدعاوى يسقط بتقديم مذكرة بدفاع الخصم — وهذه المادة الأخيرة تسرى بصدد كل انواع الطعون عملا بالأصل العام فى التشريع — مما ذهب بقضاء النقض الى ان تقديم الطعون ضده مذكرة بدفاعه فى الميعاد القانونى يحقق الغاية من اعلانه بالصحيفة ، وبالتالي يكون التمسك ببطلانها لمعيب شاب اجراءات الاعلان غير مقبول (نقض — جلسة ١٩٧٨/٣/٢١ فى الطعن ١٦٠ لسنة ٤١ ق) ، ومن ثم غانه بناء على ما تقدم فان تقديم الطعون ضدهم لمذكرة دفاعهم المقدمة الى هيئة مفوضى الدولة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٧ تحقق الغاية من اعلانهم بصحيفة الطعن ، وبالتالي يكون التمسك ببطلان هذه الصحيفة فى غير موضعه الأمر الذى يعين معه انحكم برفض هذا الدنع . ولما كان الطعن قد استوفى سائر الشروط والأوضاع المقررة فى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ غانه من ثم يتم الحكم بقبول الطعن شكلا .

(طعن ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعده رقم (٣٦٣)

المبدأ :

صحيفة اعتراض - اصلاح زراعى - اغفال بيانات جوهرية -
بطلان صحيفة الدعوى .

ملخص الحكم :

تحقق وفاة المطعون ضدها قبل ايداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة
فانه ولئن كان كذلك ، الا ان هذا الاجراء قد تصحح بهتول ورثة المطعون
ضدها امام المحكمة من طريق وكيلهم بموجب التوكيلات المنوه عنها بمحضر
الجلسة وبهذا يكون قد تحقق الاثر المقصود من الامسالة مما يزيل
عيب البطلان الذى شاب عريضة الطعن .

رفع الاعتراض باسم من يثبت وفاتها قبل رفعة يكون قد شابه عيب
جسيم فى الاجراءات مما يستوجب الحكم ببطلان صحيفة الاعتراض عملا بنص
المادتين (٩) ، (١٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية اذ لا جدال
فى ان تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على
اغفالها أو عدم محتها بطلان صحيفة الدعوى .

(طعن ١٣٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥)

قاعده رقم (٣٦٤)

المبدأ :

اذا صدر الحكم باطلا لصدوره باجراءات باطله فان ميعاد الطعن عليه
امام المحكمة الادارية العليا لا يسرى الا من تاريخ علم الطاعن اليقيني
بالحكم - حساب ميعاد الطعن من تاريخ تحقق علم الطاعن بالحكم - تطبيق .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه اذا صدر
الحكم باطلا لصدوره باجراءات باطله فان مواعيد الطعن عليه امام المحكمة
الادارية العليا لا تمرى الا من تاريخ علم الطاعن اليقيني بالحكم .
(م - ٣٢ - ج ١٥)

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن وان كان لم يمثل امام المحكمة التاديبية ولم يحضر أى من جلسات المحاكمة ولم يتحقق بالتالى عليه بالحكم الصادر ضده بجلسة ٦ من يونيو ١٩٨٢ الا ان الثابت من الأوراق انه بتاريخ ٢١ من نوفمبر ١٩٨٢ تقدم بطلب للحصول على صورة طبق الأصل من الحكم وقام بسداد الرسم المقرر واستلم الصورة وتأثر بذلك على أصل الحكم بالتاريخ المذكور ، فانه اعتبارا من هذا التاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٢ يكون قد تحقق عليه بالحكم المطعون فيه وتسرى في حقه اعتبارا من التاريخ المذكور مواعيد الطعن المقررة في الحكم امام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان تقرير الطعن قد اودع فلم كتاب المحكمة الادارية العليا في ٢٤ من يناير ١٩٨٣ ، فانه وباحتساب ميعاد المسافة المقرر طبقا لقانون المرافعات وهو في الحالة المعروضة ثلاثة ايام ، فان تقرير الطعن يكون قد اودع فلم كتاب المحكمة الادارية العليا بعد انقضاء ميعاد الطعن ويتمين الحال كذلك الحكم بعدم قبوله شكلا .

(طعن ٥٨٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٨/١٩٨٤)

ثانيا - الصفة :

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الادارية ضد مصلحة الاملاك الحكومية -
توافر الصفة لمصلحة الاملاك في الطعن على هذا الحكم وإن لم تكن لها أصلا
صفة في التقاضي في التجمعي أمام المحكمة الادارية ولا أهمية لذلك لعدم
تجنمها بشخصية معنوية مستقلة - صاحب الصفة في الطعن هو المحكوم
عليه الذي كان طرفا في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه -
المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن لأنه هو الوسيلة الوحيدة
لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره وحتى يتاح له أن يبدى
أمام المحكمة العليا ما كان يمكنه ابدائه أمام المحكمة المطعون في حكمها من
دفوع لم يسقط الحق فيها أو أوجه دفاع فاته ابدائها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى أقام دعواه الحالية ضد كل من
(١) وزارة الزراعة (٢) مصلحة الاملاك الامرية ، بصحيفة اودمها
سكرتيرية المحكمة الادارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والصناعة والزراعة
والتموين في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ أى في تاريخ لاحق لتاريخ العمل
بالقرار الجمهوري رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ الذي سلخ مصلحة الاملاك
الامرية من تبعيتها لوزارة الزراعة واتبعها لوزارة الاصلاح الزراعي
وفي وقت كان لا يجوز فيه اختصار وزارة الزراعة في الدعوى لزوال
صفقتها . ولم يتم المدعى بافخال وزارة الاصلاح الزراعي في الدعوى بوصفها
صاحبة الصفة في النيابة ثاتونا عن المصلحة المذكورة وفي تبثيلها في التقاضي
بحكم انتقال الحق اليها في تولى الاشراف على شئونها . ولم تدفع المصلحة
بعدم قبول الدعوى ضدها لهذا السبب .

وكان الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية

وزارات الداخلية والخارجية والعدل التي احيلت اليها الدعوى من المحكمة الادارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين للاختصاص ، لم يصدر ضد وزارة الزراعة او وزارة الاصلاح الزراعى وضد مصلحة الاملاك الاميرية بل صدر ضد هذه المصلحة وحدها .

فانه ازاء عدم قيام صلة لوزارة الزراعة اصلا فى أن تختصم فى الدعوى ، وعدم تصحيح الشكل امام المحكمة الادارية باذخال وزارة الاصلاح الزراعى صاحبة الصفة فى التقاضى بذلا منها وتوجيه الخصومة اليها بحكم تبعية مصلحة الاملاك الاميرية لها لكى يصدر ضدها بهذا الوصف وضد هذه الاخيرة معا ، وازاء سير الاجراءات وصدور الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الاملاك الاميرية بفردتها بما لا يجعل ايا من الوزارتين طرفا فى الخصومة او محكوما عليها فيها ، ما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة الا من المصلحة الصادر عليها انحكم باعتبارها صاحبة الصفة فى الطعن والمصلحة فيه ، وان لم تكن لها اصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى امام المحكمة الادارية ولا اهلية لذلك لعدم تمتعها بشخصية معنوية مستقلة ، ذلك ان صاحب الصفة فى الطعن هو المحكوم عليه الذى كان طرفا فى الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه بالزامه بشئ لخصه او برفض طلب من طلباته ، بحيث يكون غرضه من الطعن الفاء هذا الحكم او تعديله باقالته مما حكم عليه به او باجابته الى ما رفض من طلباته ، وقد نصت المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المعنية والتجارية على انه « لا يجوز الطعن فى الاحكام الا من المحكوم عليه » وغنى عن البيان ان المحكوم عليه هو صاحب المصلحة فى الطعن ، لانه هو وبسبيلته الوحيدة لتصحيح الخطا الواقع فى الحكم والنخلص من آثاره . اذ ان الطعن يقتضيه له ان ييضى امام المحكمة العليا ما كان يمكنه ابدائه امام المحكمة المطعون فى حكمها من دفعوع لم يسقط الحق فيها ، او اوجه دفاع فاته ابدائها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن او جعل الطعن ممتنما عليه بسبب وقوع خطأ فى الحكم ناتج عن عيب فى الشكل فأت الخصوم تداركه كما فأت المحكمة القضاء من تلقاء نفسها بالاثار المترتب عليه ، لان هذا الخطأ فى ذاته هو الجبرر للطعن وبهذه المثابة لا يسوغ أن يكون هو المسانع منه . ومن ثم فان

الطعن في هذه الحالة يكون مقبولا حتى لا يستغلق بابه بالنسبة الى حكم معين والا يتحصن هذا الحكم ، بسبب قيام عيب به ، في حين ان هذا العيب هو سند الطعن فيه ، ولا سيما اذا كان سبيل الطعن غير متاح لاي من وزارة الزراعة او وزارة الاصلاح الزراعي ، لعدم اتصال الاولى بالزراع ، وعدم وجود صفة للقائية لانها لم تكن ممثلة في الدعوى كخصم اصلي او تدخل فيها ولم تكن خلفا عاما او خاصا ، وليست محكوما عليها .

ناتجه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة على غير اساس سليم من القانون متمينا لرفضه .
(طعن ٨٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٥)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة استنادا الى رفعه من مدير عام ديوان المحاسبة بدلا من رئيسه - في غير محله - اساس ذلك - اعتبار ذلك خطأ ماديا في عريضة الطعن ، فضلا عن ان ادارة القضايا الهكوية تعنى في واقع الامر نيابتها عن يمثل ديوان المحاسبة امام القضاء .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة بمقولة انه اقيم من مدير عام ديوان المحاسبة وان الذي يمثل ديوان المحاسبة هو رئيسه على غير اساس ، اذ ان الخطأ المبادئ الذي تقع فيه ادارة القضايا عند مباشرتها اجراء الطعن لا يؤثر على صفة من يمثله ذلك انها اذ ذكرت مدير عام ديوان المحاسبة بدلا من رئيسه فان لهذا الخطأ ما يبرره اذ كثيرا ما يجري في الممثل من غير قصد اطلاق لفظ رئيس او مدير عام على الشخص الذي يهيئ على المرفق ولا يحجب هذا التعبير الخاطئ واقع الامر من ان القضايا كانت تعنى نيابتها عن يمثل ديوان المحاسبة امام القضاء ومن ثم لا يلتفت الى هذا الخطأ المادى البحت ويكون هذا الدفع على غير اساس وجدير بالرفض .

(طعن ٧٤٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٧)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

اختصاص وزير المواصلات بصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية — خلو الطعن من ذكر هذه الصفة — لا يقدح في صحة الطعن ما دام أن هذه الصفة مقررة له قانونا دون حاجة الى هذا البيان وقد أخطر بمضمون الطعن وأعلم به اعلابا كافيا على أساس هذه الصفة .

ملخص الحكم :

أن الطعن قد اختصم أصلا وزير المواصلات الذي أصدر القرار المطعون فيه باعتباره صاحب الاختصاص في إصدار هذا القرار وبالتالي صاحب الصفة الأولى في أن يختصم في الطعن بما لا محل بعد ذلك للمسك بأن الطعن جاء خلواً من ذكر عبارة أن وزير المواصلات هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية مادام أن هذه الصفة مقررة له قانونا دون حاجة الى هذا البيان وقد أخطر بمضمون الطعن وأعلم به اعلابا كافيا على أساس هذه الصفة ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه على غير ذي صفة .

(طعن ١٠٧٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

تشترط المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتقابلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن يقدم الطعن من نوى الشان بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المقيولين امامها — المستفاد من هذا النص انه يشترط لقبول الطعن أن يقدم من ذي الصفة الذي ينوب قانونا عن الطاعن — المبرة في تحديد الصفة هي بتاريخ التقرير بالطعن بإيداعه قلم كتاب المحكمة — عدم اختصاص ادارة قضايا الحكومة في النيابة قانونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام — أساس ذلك أن ادارة قضايا الحكومة انما تنوب نيابة قانونية عن الحكومة ومصلحتها العامة والمجالس المحلية فيما

يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ومن ثم لا تمتد هذه النيابة إلى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام — بشرط لتصحيح العيب المشار إليه أن يزول قبل انقضاء ميعاد التقرير بالطعن — مثال — تقديم أحد محامى إدارة قضايا الحكومة التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا نيابة عن شركة مياه القاهرة — يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن ولا يفرض من ذلك صيرورة مرفق مياه القاهرة هيئة عامة قبل صدور الحكم فى الطعن .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى التشريعات المنظمة لمرفق مياه القاهرة تبين انه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مرفق مياه القاهرة ونص فى مادته الأولى على إنشاء مؤسسة عامة — تسمى إدارة مرفق مياه القاهرة وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة ونص فى المادة (١) منه على أن تحول إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة مربية تسمى شركة مياه القاهرة الكبرى مقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لأحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وفى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٨ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة ونص فى المادة (١) منه على أن تحول شركة مياه القاهرة الى هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتسمى الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى وتتبع وزير الإسكان والمرافق وتسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة وعمل بهذا القرار اعتبارا من ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وإذ كان الثابت من الأوراق على ما سبق بيانه أن تقرير الطعن المقدم لهذه المحكمة فى الحكم المطعون فيه قد أودع قلم كتابها فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٨ فإن هذا التقرير يكون قد رفع فى الفترة التى كان الشكل القانونى لمرفق مياه القاهرة هو الشركة المساهمة .

ومن حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة تنص على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم إليها صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهة القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى فإن يؤدى هذا النص أن إدارة قضايا الحكومة أنها تنوب نيابة قانونية عن الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ، ومن ثم لا تمتد هذه النيابة الى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام ذلك لأنه فضلا عن أن لكل من هذه الشركات شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية ولها نائب يظنها عند التقاضى فإن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن هذه الجهات وهى نيابة قانونية فالمراد فى تعيين مداها وبيان حدودها أنها يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون واذ يقضى قانون تنظيم الإدارة المذكورة بقصر نيابتها على الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية دون الشركات المساهمة فإنه لا يجوز لإدارة قضايا الحكومة أن تنوب قانونا عن هذه الشركات ولو كانت من شركات القطاع العام .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وتقابلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع ظم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من المتبولين أياها ويجب أن يشتمل التقرير — علاوة على البيانات العنانية المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطامن فإذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه فإن المستفاد من هذا النص أنه يشترط

لتبول الطعن أمام هذه المحكمة أن يقدم من ذى الصفة الذى يتوب قانونا عن الشركة الطاعنة ذلك لأن توافر صفة الخصم شرط من شروط قبول الدعوى وإذا كانت العبرة بتحديد الصفة هى بتاريخ تقرير الطعن بإيداعه فلم كتاب هذه المحكمة وقد ثبت أن الذى قرر بالطعن هو أحد محابى إدارة قضايا الحكومة وقد أودع تقرير الطعن فى ١٣ من يولية سنة ١٩٦٨ وكانت الشركة الطاعنة وقتئذ من الشركات المساهمة التى لا تختص الإدارة المشار اليها بتمثيلها قانونا على ما سبق بيانه فمن ثم فإن الطعن يكون قد قدم من غير ذى صفة مما يمتنع الحكم بعدم قبوله .

ولا وجه للقول بأن العيب الذى كان يشوب الصفة وقت التقرير بالطعن قد زال قبل الحكم فى الطعن بتحول شركة مياه القاهرة الى هيئة عامة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ تنوب عنها قانونا إدارة قضايا الحكومة ، ذلك لأن قانون مجلس الدولة حدد ميعادا للتقرير بالطعن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم فانه يشترط لتصحيح العيب المشار اليه أن يزول هذا العيب قبل انقضاء هذا الميعاد وهو الأمر الذى لم يتحقق فى الطعن المعروض .

(طعن ١٢٤٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

صدور الحكم المطعون فيه ضد كلية الطب دون أن تختصم الجامعة ذاتها فى الدعوى — لا يمكن رفع الطعن إلا من كلية الطب باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة فى الطعن — لا يحول دون ذلك أن كلية الطب ليس لها أصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى ولا أهلية لذلك — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه ، صدر ضد كلية الطب بجامعة الاسكندرية اذ لم تختصم جامعة الاسكندرية ذاتها فى الدعوى ، ولم يصحح شكل الدعوى باذخال

الجامعة فيها ، باعتبارها صاحبة الصفة فى التقاضى وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة ، فلم تكن جامعة الاسكندرية طرفا فى الخصومة ، أو محكوما عليها فيها ومن ثم فما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة الا من كلية الطب الصادر عليها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة فى الطعن والمصلحة فيه .

وان لم تكن لها أصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى امام المحكمة الادارية ، ولا أهلية. لذلك : لعدم تمتعها بشخصية اعتبارية ، اذ ان الحكم المطعون فيه ، بالزامه بشئ لخصمه ، أو برفض طلب من طلباته ، بحيث يكون غرضه من الطعن إلغاء هذا الحكم أو تعديله : يناقشه بما حكم عليه به ، أو بإجابه الى ما رفض من طلباته ، وقد نصت المادة ٢٧٧ من قانون الرائعات المدنية والتجارية على أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه » وغنى عن البيان ان المحكوم عليه هو صاحب المصلحة فى الطعن لأنه هو وسيلته الوحيدة لتضييق الخطأ الواقع فى الحكم ، والتخلص من آثاره ، اذ ان الطعن يتيح له أن يبدى امام المحكمة العليا ، ما كان يمكنه ابداءه امام المحكمة المطعون فى حكمها من دفوع لم يسقط الحكم فيها ، أو أوجه دفاع فاته ابدؤها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن .

أو جعل الطعن ممتنعا عليه ، بسبب وقوع خطأ فى الحكم ، ناتج عن عيب فى الشكل ، مات الخصوم تداركه ، كما مات المحكمة القضاء — من تلقاء ذاتها — بالآثر المترتب عليه ، لأن هذا الخطأ فى ذاته ، مبرر للطعن ، وبهذه المثابة ، لا يسوغ أن يكون هو المسانع منه ، ومن ثم فان الطعن فى هذه الحالة يكون مقبولا ، حتى لا يستغلق باب . بالنسبة الى حكم معيب ، وحتى لا يتحصن بهذا الحكم بسبب قيام عيب به ، فيمصمه عيبه من التصحيح ، فى حين أن هذا العيب هو سند الطعن فيه ، ولا سيما اذا كان سبيل الطعن غير متاح لجامعة الاسكندرية ، لعدم وجود صفة لها ، لأنها لم تكن ممثلة فى الدعوى كخصم أصلى أو متدخل أو مدخل فيها أو خلفا لها أو خلافا وكونها ليست محكوما عليها .

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

وجوب توجيه الطعن لنوى الصفة — وفاة المظنون ضدها قبل ايداع تقرير الطعن — وقوع الطعن باطلا — المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة والمادة ٢١٧ من قانون المرافعات — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة (وتقابلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة) تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع. قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المتبولين امامها ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات المسماة المتطلقة باسماء الخصوم وصفتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الانسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن لماذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه واذا كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة في ١٧ من يناير سنة ١٩٦٨ أن وزارة الخزانة قد اقامت في هذا التاريخ طعنها بمختصة في السيدة . . . مع انها كانت قد توفيت في ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٦ قبل ايداع تقرير الطعن فان الطعن يكون قد وقع باطلا ويتمتع بالتالى القضاء بعدم قبوله شكلا ذلك انه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراعية ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغيير في الصفة قبل اختصاصه كى يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصاصه قانونا ولا جدال في أن تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذى رعى اليه الشارع بما اورده في المادة ١٦ السالفة الذكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات المسماة المتطلقة باسماء الخصوم وصفتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن انها هو اعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن بمن خصومه في

الدعوى وصفته اعلاما كافيا وليس من شك في أن هذا الفرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن وتيسرا على الطاعن في توجيه الطعن نصت المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات القديم التي حلت محلها المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالي — على ان موت المحكوم له اثناء بيعه الطعن يجيز لخصمه اعلان الطعن الى ورثته جملة دون ذكر اسمايتهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لورثتهم وبني تم اعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب اعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم او في موطن كل منهم قيل الجلسة المحددة لنظر الطعن او في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وهذا النص انما يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وليس من شك في أن حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن .

ولا يقدح في هذا النظر ان تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثارا لبطلان هذا الحكم في ذاته كما هو الحال في المنازعة المعروضة لأن النظر في هذا الطعن انما يكون بعد قبول الطعن شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم في الميعاد القانوني كل من يجب اختصامه من اصحاب الصفة في الطعن .

(طعن ٢١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ليس نصا حاصرا لأن يعتبرون من ذوي الشأن بالنسبة الى الطعن امام المحكمة الادارية العليا في احكام المحاكم التأديبية — الجهة التي يتبعها الموظف تعتبر من ذوي الشأن في مجال تطبيق هذا النص — هذه الجهة هي الخصم في الدعوى التي يقيمها الموظف طعنا على القرار الصادر بفصله — بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى من تاريخ صدوره — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ليس صحيحا ما تذهب اليه الشركة الطاعنة من أن ذوى الشأن الذين يتعين عليهم الطعن في أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ستمين يوما من تاريخ صدور الحكم ، هم الذين نص عليهم المشرع صراحة في المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية التي يجري نصها كالتالي : « ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الإدارية والموظف الصادر ضده الحكم » ومن ثم فإن ميعاد الطعن بالنسبة لمن عداهم ممن يتعدى اليهم اثر الحكم — ومنهم الشركة الطاعنة — لا يبدأ الا من تاريخ علمهم بالبتينى به ، ولم يثبت أن الشركة الطاعنة علمت بالحكم المطعون فيه علما يقينيا قبل تاريخ اعلانها به في ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ — ليس صحيحا ما تذهب اليه الشركة الطاعنة بهذا الطعن علما انه فضلا عما سبق لهذه المحكمة أن قضت به من أن نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن بالنسبة الى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية — وأن الجهة التي يتبعا الموظف المقدم للمحاكمة التأديبية تعتبر من ذوى الشأن في مجال تطبيق هذه المادة ، فإن ما تدفع به الشركة الطاعنة أن جاز اثره بالنسبة الى الأحكام التي تصدر من المحكمة التأديبية حين ترفع اليها الدعوى التأديبية ضد الموظف من النيابة الإدارية — وهى الحالة التي ورد بشأنها نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة الى الحكم الذي تصدره المحكمة التأديبية في الدعوى التي يرفعها اليها الموظف طعنا على القرارات الصادر بفصله ، إذ انه يقيم الدعوى على الجهة مصدرة القرار وتكون هى الخصم الذي تتخذ في مواجهته كافة اجراءات الدعوى ، وقد كان هذا الحال بالنسبة الى الحكم المطعون فيه ، فقد صدر في الدعوى التي اقبلها عليه طعنا على القرار الذي اصدرته الشركة الطاعنة بفصله وقد اتخذت كافة اجراءات الدعوى في مواجهتها .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

نص المادة (٢٢) من قانون مجلس النوبة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يعتبر من ذوى الشأن فى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى أحكام المحكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحسابات ومدير النيابة الإدارية - هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن - نتيجة ذلك : حق الجهة الإدارية فى الطعن فى الأحكام التأديبية وما فى حكمها من قرارات مجالس التأديب - أساس ذلك - تطبيق - حق الجامعة ممثلة فى رئيسها فى الطعن فى الأحكام الصادرة من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات *

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات الصادرة من مجالس التأديب ومنها مجالس تأديب العاملين بالجامعات ، سواء من كان منهم من أعضاء هيئة التدريس أو من لم يكن كذلك ، تأخذ حكم أحكام المحاكم التأديبية من ناحية جواز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، مما يكون معه الدفع بانعدام ولاية المحكمة الإدارية العليا بالفصل فى الطعن المائل فى غير محله جديرا بالرفض . ولا حجة فى القول بأن نص المادة (١٥) والبند تاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة قصر اختصاص المحاكم التأديبية على النظر فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولم يسمح لهذه السلطات نفسها بالطعن فى القرارات الصادرة فيها . ذلك لأن الطعن أمام المحكمة التأديبية فى القرارات النهائية للسلطات التأديبية ينصب على القرارات التى يصدرها الرؤساء الإداريون عمالا لاختصاصاتهم التأديبية ، وهى قرارات تتميز بقابليتها للتظلم منها إداريا ، بل ويعتبر هذا التظلم شرطا لقبول الدعوى بطلب إلغاؤها طبقا لنص المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة المشار اليه - ومن الطبيعى ألا يقدم الطعن فى هذه القرارات أمام المحكمة التأديبية إلا من الموظفين العموميين الذين مستهم القرارات المذكورة باعتبارهم أصحاب

المصلحة وحدهم في هذا الطعن . أما القرارات الصادرة من مجالس التاديب التي لا يجدى التظلم منها اداريا لعدم قابليتها للسحب أو الالغاء الإداريين . فانها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يعترضها البند تاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة : وانها تأخذ حكم الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لذوى الشأن حق الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا بالتطبيق لاحكام المادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون سالب الذكر ، وهو الامر الذي احوالت اليه المادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالنص في فقرتها الاخيرة على انه (مع مراعاة حكم المادة ١٠٥ في شأن التحقيق والاحالة الى مجلس التاديب تسرى بالنسبة الى المساطة امام مجلس التاديب القواعد الخاصة بالمحاكمة امام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة) .

ومن حيث ان المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة سالف الإشارة اليه نص على انه يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري : ومن المحاكم التأديبية ويكون لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، واذ لم تحدد هذه المادة من يعتبر من ذوى الشأن فان الامر يقتضى الرجوع في شأن ذلك الى القواعد العامة في المرافعات والتي يعتبر من ذوى شأن بموجبها كل من له مصلحة في الطعن ولو لشم يكن بمفلا في الدفوى التي صدر عنها الحكم المطعون فيه ما دامت آثار هذا الحكم تتعدى الى المساس بحقوقه ومصلحته المباشرة ولما كانت الاشخاص المعنوية العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كالجامعات وغيرها من الهيئات العامة تثبت لها صفة الطعن في الاحكام الصادرة عندها بحكم ما لها من كيان قانوني مستقل طبقا للقواعد العامة ، ويثقلنا منى الطعن النائب عنها قانونا ، وهو بالنسبة للجامعات رئيس الجامعة بتكتم اختصاصه في ادارة شؤون الجامعة وكونه الذي يمثل الجامعة امام الهيئات الاخرى بالتطبيق لصريح نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الإشارة اليه . واذا كانت المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة قد

اشارت في فقرتها الثانية الى انه يعتبر من ذوى الشأن في الطعن امام المحكمة الادارية العليا في احكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الادارية ، الا ان من الجلى ان هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن ، وليس أدل على ذلك من تصديره الفقرة المشار اليها بعبارة « ويعتبرون من ذوى الشأن » بما يتطوع بان المذكورين بعدها ليسوا كل ذوى الشأن . ولما كان الامر كذلك وكانت الاحكام التأديبية وما في حكمها من قرارات مجالس التأديب الصادرة بإدانة برئ او ببراءة مذنبة تتأبى مع اعتبارات العدالة ، فان مبادرة جهة الادارة بالطعن فيها انتصارا للحق ، من الامور التي تهبط الثقة فيها وتؤدي إلى حسن سير العمل بها ، ومن ثم فان صدور مثل هذه الاحكام أو القرارات يمس مصلحة مباشرة للجهة الادارية تسوغ لها ان تنشط الى الطعن فيها دون تمة تيد . وبهذا المثابة فان الدفع باتعدام صفة الجامعة ، بملة في رئيسها ، في اقامة الطعن المائل يكون قائما على غير لباس من القانون جديرا بالرفض . ومعنى كيان ما تقدم مائه لا يكون تمة وجه لما ساقته المطعون ضده من ان المستفاد من احكام المواد ١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٩ . ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات ان اختصاص رئيس الجامعة يقف عند حد التصرف في التحقيق سواء بحفلة أو بحالة عضو هيئة التدريس الى مجلس التأديب أو مجازاته مباشرة بتوقيع عقوبة التنبيه أو اللوم عليه . بحيث اذا اتخذ رئيس الجامعة قراره بالحالة العضو السى مجلس التأديب فانه يكون بذلك قد قيد نفسه بالقرار الذى يصدره هذا المجلس في الدعوى التأديبية بحيث ينتج عليه الطعن امام المحكمة الادارية العليا في هذا القرار لوجه لذلك لان ايا من هذه النصوص لم يتضمن بما يفيد تقييد صفة رئيس الجامعة في الطعن امام المحكمة الادارية العليا في قرارات مجلس التأديب بحكم اختصاصه بذلك . فانونا طبقا للقواعد العامة سالفة الذكر وعملا بحكم المادة ٢٦ من قانون الجامعات سالف الاشارة اليها .

وان المواد التى يشير اليها المطعون ضده تتعلق ببعض الأحكام المتعلقة بسلطات رئيس الجامعة في التصرف في التحقيق وفي توقيع عقوبة التنبيه

أو اللوم مباشرة على عضو هيئة التدريس وما يترتب على الحكم بالبراءة بالنسبة للهرتب الموقوف صرفه خلال مدة ايقاف العضو كما تنظم هذه المواد تشكيل مجلس التأديب والإجراءات التي تتبع امامه دون أن يستلزم منها ثمة تقييد بصفة رئيس الجامعة في الطعن على قرارات مجلس التأديب امام المحكمة الادارية العليا على النحو المتقدم بيانه .

(طعن ٨٠٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديرا لمديرية الصحة بمحافظة الاسكندرية دون اختصاص محافظ الاسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقا لقانون الحكم المحلي - صدور الحكم ضد مديرية الصحة - يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وان لم تكن لها صفة التقاضي امام محكمة اول درجة ولا اهلية لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية - اذا كان الحكم المطعون فيه قد الزمها بالفاء القرار موضوع الدعوى فانه يحق لها الطعن في الحكم لانه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطا الواقع في الحكم والتخلص من اثره - اساس ذلك : المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية : لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه .

ملخص الحكم :

ان الدعوى رقم ١٣ لسنة ٢٢ القضائية قد اقيمت ضد وكيل وزارة الصحة باعتباره مديرا لمديرية الصحة بمنطقة الاسكندرية وصدر الحكم ضده ولم يخصم محافظ الاسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقا لقانون الحكم المحلي ، ومن ثم لم تكن المحافظة طرفا في الخصومة او يحكموا عليها فيها ولذلك لمكان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة الا من مديرية الشؤون الصحية الصادر ضدها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة في الطعن والمصلحة فيه وان لم تكن لها اصلا صفة التقاضي في الدعوى امام المحكمة التاديبية ولا اهلية لذلك لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية اذ ان الحكم (م - ٣٣ - ج ١٥)

المطعون فيه وقد ألزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن بالحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره تطبيقاً للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ... »

ومن حيث أن تقرير الطعن وقد أودع من صاحب الصفة وفي المواعيد القانونية فإنه يكون مقبولا شكلاً .

(طعن ١٦٨٩ لسنة ٢٦ قـ - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

المستفاد من حكم المبادئ ٢٢ ، ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية كما أن اختصاصه في اقامة الطعن وجوباً إذا ما طلب العامل الموصول ذلك مقصور على حالة العامل الموصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها - نتيجة لذلك: أنه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجالس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوى في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن فيها أو لم يطلب - أساس ذلك : تطبيق : طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلاً لأنه من غير ذي صفة .

ملخص الحكم :

من حيث أن قيام رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن في قرار مجلس التأديب أشار إليه بناء على طلب العامل الموصول من الخدمة يثير باديء ذي بدء البحث في مدى اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في اقامة هذا الطعن في ضوء حكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي جاءت ناسخة لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم

١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية النسي
استند اليها العامل المذكور في تقرير طعنه .

ومن حيث ان المستفاد من استقراء حكم المادتين ٢٢ ، ٢٣ من قسائون
مجلس الدولة سالف الذكر ان اختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة نسي
الطعن الجوازي امام المحكمة الادارية العليا مقصور على الطعن في الاحكام
الصادرة من محكمة القضاء الاداري والمحكمة التأديبية كما ان اختصاصه
في اقامة الطعن وجوبا اذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور كذلك على
حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها . ومن ثم
تخرج على دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن في قرارات
مجالس التأديب امام المحكمة الادارية العليا يستوى في ذلك ان تكون هذه
القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو ان يكون العامل
قد طالب رئيس هيئة مفوضى الدولة بالطعن فيها أم لم يطلب . وعلة هذا الحكم
في جميع الحالات المشار اليها واضحة وهي ان هيئة مفوضى الدولة بحكم
نظامها القانوني لا هيئة لها على القرارات الصادرة من مجالس التأديب لانه
لا اختصاص لها في متابعة أعمال هذه المجالس ولا تعقب على قراراتها
وبالتالي يستحيل عليها تناول بحث مشروعية هذه القرارات خلال مواعيد
الطعن المقررة قانونا ١٠ ولما كان الاصل ان لا تكلف الا بمقتور لذلك نقس
انصر من هيئة مفوضى الدولة لزوما ولاية الطعن في هذه القرارات واقتصر
سلطانها وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة على مجرد ابداء الرأي القانوني
فيها وذلك بعد ان يتصل امر الطعن فيها من طرفي الخصومة بالمحكمة
المختصة . ولا يسوغ التفرقة في هذا الشأن بين قرارات مجالس التأديب
الصادرة بالفصل من الخدمة وتلك الصادرة بعقوبة ادنى فيلزم رئيس هيئة
مفوضى الدولة بالطعن في الاولى اذا طلب العامل ذلك بينما لا يملك في
الثانية ثمة ولاية وذلك بمقولة ان المسادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة
سالف الذكر اوجبت على رئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن بناء على طلب
العامل المفصول لا يسوغ ذلك لأن سلطة رئيس هيئة مفوضى الدولة نسي
النظم الوجوبي المنصوص عليه في هذه المادة وسلطته في الطعن الجوازي
المنصوص عليه في المادة ٢٣ منوطه في النصلتين باحكام

المحاكم التأديبية والاصل ان الاصطلاح القانونى لا يحمل فى ذات التشريع الا على معنى واحد وبالتالي ينبو على منطق التفسير السليم تحويل عبارة احكام المحاكم التأديبية فى نص المادة ٢٢ سالفة الذكر معنى موسعا يشمل قرارات المجالس التأديبية على خلاف تفسير ذات العبارة فى المادة ٢٣ المشار اليها بما ينطوى على تفرقة غير مستساغة بين متماثلين الامر الذى يضمن معه فى الحالين قصر ولاية رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن الوجوبى والجوازي على احكام المحاكم التأديبية دون قرارات المجالس التأديبية التزاما بمخلول عبارة احكام المحاكم التأديبية والنقطة فى عدم ذكر قرارات مجالس التأديب سالفة الذكر ولا مشار للاستدلال بها جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان يكون الطعن فى قرارات مجالس التأديب امام المحكمة الادارية العليا شأن احكام المحاكم التأديبية للقول بوجوب التسوية بين قرارات مجالس التأديب فى مجال الطعن فيها لا مثار لذلك لان الاعتبارات الخاصة بتبسيط اجراءات التقاضى والسرعة المطلوبة فى الفصل فى المنازعات الادارية بصفة خاصة والتي تتفاهى مع تعدد مراحل الطعن فى قرارات مجالس التأديب هى التى حدثت بالمحكمة الادارية العليا الى هذا القضاء فاعتبرت قرارات مجالس التأديب بمثابة الاحكام التأديبية فى خصوصية الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا واذ كان قضاء المحكمة الادارية العليا لم يسو تهما بين قرارات مجالس التأديب وبين الاحكام التأديبية وكان لا يوجد ثمة مبرر من قانون مثل هذه التسوية بعدم الاختصاص المقرر لرئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن فى احكام المحاكم التأديبية بل وكانت النصوص القانونية على ما سلف بيانه تقضى بغير ذلك فانه ينتفى تبعا لذلك مبرر تخويل رئيس هيئة مفوضى الدولة سلطة الطعن فى قرارات المجالس التأديبية ، ويكون طعنه والامر كذلك فيها صادرا من غير صفة قانونا .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فقد تعين القضاء بعدم قبول الطعن المائل لرغمه من غير ذى صفة قانونا .

(طعن ٢٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦)

ثالثا : المصلحة :

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

حق الطعن في الحكم - تقريره إن من الحكم مصلحة له حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للشخص الذي من الحكم الصادر في الدعوى مصلحة له قانونية أو مادية حق الطعن فيه حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها .

(طعن ١٣٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ :

وفاة المعارض أثناء نظر الاعتراض أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - تمجيل ورقة المعارض نظر الاعتراض بذات الطلبات - الحكم في الاعتراض لمصلحة الورثة - طعن - لا تثريب على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إن هي اختصت في الطعن ورقة الطاعن - وفاة احدى الورثة قبل اقامة الطعن - لا وجه لبطالان الطعن لباقي الورثة - أساس ذلك : الوارث ينصب خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع عن التركة او عليها - تطبيق :١٥

ملخص الحكم :

إن الثابت في الاوراق ان المرحوم الاستاذ « المعارض » قد اتهم الاعتراض رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه طالبا فيه الاعتداد في تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بعقد البيع المؤرخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ الصادر منه الى المعارض ضدهم عدا الاول ببيع ١١ فداناً مبنية الحدود والمعالم بالمحيفة واستبعاد هذا القدر من الاستيلاء لديه ، واذ توفى

هذا الأخير أثناء نظر الاعتراض فقد طلب كل من السيد / والسيدة / بصفتها ورثة تعجيل نظر الاعتراض بذات الطلبات المبداء من مورثها في صحيفة الاعتراض ، وبناء على هذا الطلب استئناف الاعتراض سيره على الوجه المبين في محاضر الجلسات حتى بلغ غايته بصدر القرار المطعون فيه قاضيا لها بالطلبات سائلة البيان واذا كان البادي مما تقدم ان كلا من الوارثين المشار اليهما حين خالص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم يطلب حقا خاصا له دون سواه وانما خاصهما مطالبا للتركة بكل حقا في هذا الخصوص فمن ثم لا جناح على الهيئة المتقدمة ان هي اختصت في الطعن المائل ورثة المرحوم الاستاذ / معينة اياهم على الوجه المبين في صحيفة الطعن ولا وجه للمحاجة بان السيدة / « أحد الورثة » كانت قد توليت قبل اقلية الطعن الامر الذي يجعل الطعن باطلا بالنسبة اليها ذلك ان الثابت حسبا تقدم ذكره ان الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم توجه طعنها الى السيدة / بصفتها الشخصية وانما بصفتها وارثة المرحوم الاستاذ / « المعارض » ولم تنصر طعنها على هذه الأخيرة بل وجهته كذلك الى السيد / باعتباره الوارث الآخر للمترضى المتقدم في مواجهتهما الحكم بالقضاء القرار المطعون فيه الصادر لصالحها وبرفض الاعتراض المقام من مورثها ، واذا كانت القاعدة ان الوارث ينتصب خصما من باقى الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة او عليها ومقتضى ذلك لازمة ان الطعن المائل يصح باختصاص أحد الورثة بهذه الصفة ، ولما كان السيد / قد اختصم في ذات الطعن بصفته وارثا للمرحوم الاستاذ / وكانت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي « الطاعنة » قد زادت على ذلك بان وجهت اليه طلباتها في الطعن بصفته الوارث الوحيد للسيدة / فضلا على صفته الاولى — وذلك بصحيفة أعلنت اليه في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ فمن ثم لا وجه لبطلان الطعن لاختصاص هذه السيدة الأخيرة فيه رغم وفاتها ما دام ان اختصاصها ليس على ما سلف البيان واجبا بحكم القانون بحيث لا يصح الطعن حال اغفاله .

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

ثبوت أن وزارة الخزانة لم تنازع في موضوع الدعوى واقتصرت دفاعها على طلب اخراجها منها بلا مصاريف — عدم القضاء ضدها بشيء وأن صدر الحكم في مواجهتها — لا تعتبر خصما حقيقيا له حق الطعن في الحكم .

ملخص الحكم :

أن استناد وزارة الخزانة الى أن الحكم المطعون فيه قد رفض اخراجها من الدعوى وإلى أنه لذلك يكون من حقها الطعن فيه — برهود بأنها لم تنازع في موضوع الدعوى واقتصرت على طلب اخراجها منها بلا مصاريف تأسيسا على أن النزاع محصور بين المطعون عليه وبين وزارة التربية والتعليم وأنه لا شأن لها هي بهوضوعه ولا دخل لها فيه — ولئن كانت اسباب الحكم قد تضمنت أن للمطعون عليه مصلحة في اختتام هذه الوزارة حتى يصدر الحكم في مواجهتها لتتخذ ما تراه من اجراء في ضوء الحكم — الا انه لم يقض ضدها بشيء فالحكم وإن كان لم يفرجها من الدعوى الا أنه تضمن اجليتها الى ما كانت تهدف اليه من عدم القضاء ضدها بشيء — معنى ثبت أن وزارة الخزانة لم تنازع المطعون عليه في طلباته. ولم تبد دفاعا سوى أنه لا شأن لها بالمنازعة واقتصرت المحكمة على اصدار الحكم في مواجهتها فانها لا تعتبر خصما حقيقيا له حق الطعن في هذا الحكم ومن ثم يكون طعننا غير مقبول لأنه لا مصلحة لها في هذا الطعن ولا صلة لها في المنازعة الخاصة بإلغاء القرار الصادر من الجهة الادارية المختصة بشطب اسم المطعون عليه في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاعتماد بهذا القرار .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

تقرير — رئيس هيئة مفوضى الدولة — اختصاصه في الطعن — دفع بانتفاء المصلحة في الطعن .

ملخص الحكم :

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوض الدولة بتهيئة الدعوى للمرافعة وعليه اعداد التقرير محددا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبقا — ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر أن يكون اختصاص الطعن في الاحكام إلى المحاكم الاعلى لرئيس هيئة مفوضى الدولة طالما أنه وجد أن هناك من الاسباب التي اشتملتها المادة سالف الذكر ما يوجب عليه ذلك — وغنى عن البيان أن هيئة مفوضى الدولة أنها تقوم بالطعن في الاحكام ابتغاء المصلحة العامة — نتيجة ذلك : أن لهيئة المفوضين أن تقدم بطلبات أو اسباب جديدة غير تلك التي ابدتها أمام المحكمة في أية درجة ما دامت ترى في ذلك وجة المصلحة باتزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية — لمفوض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهيئة الطعن للمرافعة واعداد التقرير في أن يبدى الرأي على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو اسباب في تقرير الطعن بإبدائه أسبابا جديدة وطلبات أخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن — دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر الطعن أو بعدم قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن أثرت هيئة مفوضى الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل في طلبات المطعون ضده بعد تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن في هذا الحكم على هذا الأساس — هذا الدفع في غير محله حقيقا بالرفض — طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بقوله أنه أخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه بنظر الدعوى المطروحة — الطعن اقيم من مختص ومن ذوى مصلحة قانونية .

(طعن ٨٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٤)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

إبداء الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا - هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري ..

بخصوص الحكم :

ومن حيث أن من الإهور المسئمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة ذاتية له ، والا كانت الدعوى غير مقبولة عملا بنص الفقرة الأولى من الماد ١٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بالاطلاع على الخريطة المساحية المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والتي لم يحضرها الطاعن أن أرض النزاع بمنطقة الصلة بالمساحات محل القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٧ المطعون فيه ، لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى الخاصة بطلب إلغاء هذا القرار لانعدام مصلحة الطاعن في محله ، ومن ثم تكون غير مقبولة ، ولا يؤثر في ذلك إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، فيما لا شك فيه أن هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع ، تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري ..

ومن حيث أنه بناء على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ ذهب مذهباً مغايراً بأن ثمة برفض الدعوى ، يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، ويتعين من أجل ذلك الغاؤه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، مع الزايمه بالمصاريف ..

· (ملحق ٢١٠ ، ٢٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - و بذات المعنى أيضا طعن ١١٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧) .

رابعاً : التقرير بالطعن :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المادة ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة - المحكمة من اختصاصها اشتغال الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن كقوة تبرير المحكمة من استظهار مواطن ما يعيب الحكم من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه - تقرير الطعن المجهل الموضوع المجهل المدلول المأزى بالكلية عن الاسباب التي تكشف عما يراه الطاعن عواراً في الحكم - مبدل للطعن - لا يفر من ذلك إيراد الطعن في مستهل تقريره إشارة عابرة الى رقم القضية التي فصل فيها أو اسم المطعون عليه لعدم افادة ذلك في تحديد موضوع الحكم مع إيراد هذا الموضوع على وجه مغلير تماماً للواقع .

ملخص الحكم :

تمس المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أن « يقدم الطعن من قوى الشأن بتقرير مودع تلم كتاب المحكمة الإدارية العليا مودع عليه من محام من المقيولين امامها ويجب أن يشتمل التقرير علالة على البيانات المتعلقة باسماء الخصوم وصغاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن لماذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » .

ومراد القانون من بيان الحكم المطعون فيه وتفصيل الاسباب التي بنى عليها الطعن ، هو أن يمكن للمحكمة الإدارية العليا ان تستظهر ما أورده الطاعن من ذلك مواطن ما يعيب الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ

فى تأويله وتطبيقه ولذلك أوجبت المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم مجلس الدولة أن يشتمل تقرير الطعن على بيان للحكم المطعون فيه يبيط عنه الغموض والتجهيل وعلى تفصيل للأسباب التى قام عليها الطعن والا جاز الحكم بإبطاله وما أرادت ببيان الأسباب الا تبينتها نوع بيان يجليها ويكشف عن المقصود منها كشمها وانما ينفى عنها الغموض والجهالة ويستبان منه العوار الذى يمزوه الطاعن الى الحكم المطعون فيه وموضعة مئة وأثره فيها تقضى به ويمكن المطعون عليه من تحضير دفاعه بهذا اعلانه بصورة تقرير الطعن ، لذا كائنات الطاعنة قد تردت فى طعنها فى غلط بين من جهة موضوع الحكم الذى طعننت فيه بحيث ورد فى ظنها أنه يتعلق بموضوع آخر منبت الصلة بالموضوع الحقيقى الذى فصل فيه ثم ترتب على هذا الخطأ أنها أوردت فى طعنها أسبابا لا تنطبق على موضوع الحكم متحمة على وقائعها التى فصل فيها فان هذا الطعن يكون اذن جهلا فى موضوعه وأسبابه جهالة ناعشة من شأنها أن تعجز هذه المحكمة عن مراقبة ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، وإذا كان تفصيل الأسباب على هذا المتقاضى مطلوب ابتداء على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتكريفا بأسبابه كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم منذ افتتاح الخصومة ، فان ترك هذه الأسباب بالكلية مع تجهيل بيان الحكم المذكور من شأنهما أن يبطلا الطعن . ولا يقدح فى ذلك أن تورد الطاعنة فى مستهل تقريرها إشارة عابرة الى رقم القضية التى فصل فيها أو اسم المطعون عليه اذ كلاهما لا ينفيد فى تحديد موضوع الحكم مع إيرادها هذا الموضوع على وجه مغاير تماما للوقائع ، فهذا التجهيل من جانبها فى بيان وقائع الحكم الذى طعن فيه يجعل تقريرها مبهما لا يتحدد به ما تمعيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه .

فإذا كان تقرير الطعن مجهل الموضوع مبهم المدلول عاريا بالكلية عن الأسباب التى تكشف عما تراه الطاعنة عورا فى الحكم المطعون فيه ، كان طعننا باطلا .

(طعن ٢٣١٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لم ترسم طريقا معيناً لايداع التقرير بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يكفى لكى يتم الطعن صحيحا أن يودع التقرير بالطعن فى الميعاد القانونى وبعد استيفاء البيانات المنصوص عليها فى هذه المادة .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من القبولين امامها ، ويجب ان يشمل التقرير - علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وملفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه ، وبيان الانسحاب التى بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن . فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » ، ويبين من ذلك أن المادة المذكورة لم ترسم طريقا معينا لايداع التقرير بالطعن يجب التزامه والا كلف الطعن باطلا وانما يكفى لكى يتم ايداع التقرير فى قلم كتاب المحكمة فى الميعاد الذى حدده القانون ، وبعد استيفاء البيانات التى نص عليها فى تلك المادة ، سواء اكان ذلك بحضور الطاعن شخصيا او وكيله .

(ملغى ٢٩ ، ٢٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة الجمهورية العربية المتحدة على وجوب استيفاء على بيانات معينة - الخطأ فى سياق عناصر المنازعة وفى أسباب الطعن - لا يستتبع بطلان التقرير .

ملخص الحكم :

إن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن « يقدم الطعن من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقّع عليه من مصام من المقبولين أممها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم ومنازلهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » ، فإذا كان الثابت من مطالعة تقرير الطعن أنه اشتمل على اسم الطاعن وصفته وموطنه ، كما اشتمل على اسم المطعون ضده وصفته وموطنه ، واشتمل كذلك على بيان الحكم المطعون فيه ، فورد فيه أنه الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم في الدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٦ القضائية المتأية من المطعون ضده ضد الطاعن ، ثم اشتمل على تاريخ الحكم المطعون فيه فورد فيه أنه صادر بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ ، واشتمل أيضا على بيان بالأسباب التي يبنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، ومن ثم فقد اشتمل التقرير على جميع البيانات الجوهرية التي أوجبت المساءة ١٦ سالفه الفكر أن يشتمل عليها تقرير الطعن ، وبالتالي فليس ثمة وجه لبطلان التقرير . أما أن يكون التقرير قد أخطأ في سياق منصر المفازة وأخطأ فيما لذلك في أسباب الطعن ، فإن ذلك الخطأ ليس وجهاً للبطلان ، خصوصاً وأن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لم يحظر إبداء أسباب جديدة للطعن غير التي ذكرت في التقرير .

(طعن ١٤٤٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

التقرير بالطعن — استناده إلى أسباب موضوعية غير صحيحة — لا يبطئه — أساس ذلك أن مناقشة صحة الأسباب مسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن .

ملخص الحكم :

إذا أقيم الطعن في أسبابه على أن الحكم المطعون فيه بنى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، فهذا من الأوجه التي تجيز الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، أما بناءً على صحة هذه الأسباب فمسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن ، ومن ثم فإن الدفع ببطالان تقرير الطعن يكون في غير محله حقيقة بالرفض .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفة الطعن — لا بطالان .

ملخص الحكم :

ليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التي تعلن لنزول الشأن موقعة من الطاعن .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

ثبتت أن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة القضايا الحكومية استئناف حكم المحكمة الإدارية وأن المذكرات والمكاتبات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف كانت متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة — رفع الاستئناف مع ذلك باسم وزير التربية والتعليم بدلاً من مدير الجامعة — خطأ مادي وقعته فيه إدارة القضايا لا يترتب عليه بطالان صحيفة الاستئناف .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المدعى ، ولكن بدلا من أن تقوم إدارة القضايا برفع هذا الاستئناف باسم مدير الجامعة رفعته باسم وزير التربية والتعليم بصفته نائبا عن الحكومة المصرية ، وتعد كانت جميع المكاتبات والمذكرات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة المذكورة بلا تدخل من وزير التربية والتعليم الذي تنازل المدعى عن مخصصته منذ كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة الإدارية التي أثبتت هذا التنازل وأصدرت حكمها ضد مدير الجامعة دون سواء — إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن الأمر ، والحالة هذه ، وبلا حاجة إلى بحث سلطة وزير التربية والتعليم بصفته الرئيس الأعلى للجامعات ، لا يدعو أن يكون خطأ ماديا وتعدت فيه إدارة قضايا الحكومة في تقديم صحيفة الاستئناف باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة ولا يترتب عليه بطلان صحيفة الاستئناف .

(لمن ١٤٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٨٦)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لرفعه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يرض على تخرجه أكثر من عامين — في غير محله — أساس ذلك هو أن أعضاء إدارة قضايا الحكومة ، كل في دائرة اختصاصه، ينوبون عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تباعره من نيابة قانونية عن الحكومة .

ملخص الحكم :

طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة تنوب هذه الإدارة عن الحكومة

والمصالح العامة فيها يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، فهي — والحالة هذه — تنوب نيابة قانونية عن الحكومة في رفع الطعن . وغنى عن البيان أن الهيئة لها رئيس يعاونه موظفون فنيون كل في دائرة اختصاصه ، فإذا ما باشر عضو من أعضائها عملا قضائيا فانمسا ينوب في ذلك عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تباشره من نيابة قانونية عن الحكومة وليس الأمر كذلك بالنسبة لمطعون الأفراد لاختلاف الحالين والوضع القانوني لكل منهما ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه وتقديمه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يرض على تخرجه أكثر من عامين غير قائم على أساس سليم يمتنع الرضا .

(طعن ٦٦١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

تحديد شخص المختص في تقرير الطعن — : البيانات الجوهرية التي

يتوجب على اغفالها البطلان — أساس ذلك من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن تنظيم مجلس الدولة .

ملخص المسكّم :

لا شبهة في أن تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التي

يتوجب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رعى اليه الشارع فيما

أوردته المادة ١٦ آتية الذكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن

تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم

وبوطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو اعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن

من خصومهم في الدوي وصفته اعلاما كافيا .

(طعن ١٠٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

المبدأ :

توجيه الطعن الى خصم متوفى دون أصحاب الصفة فيه — بطلانه —
عدم قبول الطعن شكلا وإلزام الطاعن المصروفات — أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من تقرير للطعن اللودع قلم كتاب هذه المحكمة ان الحكومة قدمت فى هذا التاريخ طعننا مختصة. فيه السيد / . . . مع انه كان قد توفى قبل ايداع صحيفة الطعن فان الطعن يقع اذن باطلا ، ويتعين من أجل ذلك القضاء بعدم قبوله شكلا ، وذلك لأنه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيّر فى الصفة أو الحالة قبل اختصامه كى يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه فانونا . ولا شبهة فى أن تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذى رعى اليه الشارح مما أورده فى المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بإسماء الخصوم وصفاتهم ووطن كل منهم فى تقرير الطعن انما هو اعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم فى الدعوى وصفته اعلاما كافيا . ولا يتحقق بالبداية هذا الغرض اذ وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب الصفة فى الطعن ، ولا يقدر فى هذا ان تكون الوفاة سابقة على الحكم المطعون فيه مثارا لبطلان هذا الحكم وفى ذاته ، لأن النظر فى هذا الطعن انما يكون بعد قبول الطعن شكلا ، وهو غير مقبول بإيداع الامر لكونه لم يختصم فيه كل من يجب اختصامه من أصحاب الصفة فى الطعن . فان استبان — حسبما تقدم — بطلان تقرير الطعن موجه الى من لا يصح اختصامه ، قانونا ، ترتب على ذلك حتما عدم قبول الطعن شكلا ووجب من ثم القضاء بذلك مع إلزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٢٥١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٣)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

نص المادتين ١٦ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على وجوب تقديم الطلب أو الطعن الى قلم كتاب المحكمة المختصة — مقتضاه اعتبار الطلب أو الطعن مرفوعا ومرتباً لآثاره القانونية بإيداعه قلم الكتاب — سريان هذا الحكم على تعجيل الطلب أو الطعن دون حاجة الى اعلان الخصوم بتكليف بالحضور طبقاً لنص المادة ٢٩٨ مرافعات — عدم سقوط الخصومة اذا تم الايداع فى الميعاد القانونى المتصوص عليه فى المادة ٣٠١ مرافعات ولو تم اعلان طلب التمتعيل بعد مدة جاوزت هذا الميعاد — أساس ذلك *

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص فى المادة ١٦ منه على أن « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا .. » كما نص فى المادة ٢٢ منه على أن كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب ان يقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة ... ومقتضى هذا ان كلا من الطلب والطعن امام مجلس الدولة والمحكمة الادارية العليا يعتبر مرفوعا ومرتباً لآثاره القانونية بإيداع العريضة أو التقرير المتضمن اياه قلم كتاب المحكمة المختصة او المحكمة الادارية العليا ومن تاريخ هذا الايداع واذا كان هذا الطلب الاصلى أو الطعن ذاته يرفع بالايداع بصريح النص ، فان تعجيله الذى هو فرع من هذا الاصل، لى يستأنف سيره ، انما يتم بإداعه بالاجراء ذاته وهو الايداع ، وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات فى شأن استئناف الدعوى فى المواد المدنية والتجارية سيرها بعد انقطاع الخصومة فيها بتكليف بالحضور يملن الى من عينتهم هذه المادة من الخصوم . وهذا الايداع وما يقترب عليه من آثار هو حكم خاص متمثل بالاجراء ورد به نص

في قانون مجلس الدولة لا محل معه ، وفقا لنص المادة الثالثة من قانون
اصداره ، لامحال حكم قانون المرافعات المغاير له في مجال تطبيقه .. ولما
كان حكم دائرة فحص الطعون الذي قضى بإنتطاع سير الخصومة في الطعن
لإزوال سنة المدعى ، وهو آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى اتخذ في
الطعن الحالي قد صدر بجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣ ، بينما قدمت الحكومة
طلب تمجيل هذا الطعن الى رئيس هيئة فحص الطعون بالحكمة الادارية
العليا - كما هو ثابت من التاشيرة المخونة اعلاه - في ١٣ من يناير
سنة ١٩٦٣ فان التمجيل يكون حاصلًا في الميعاد القانوني وماتما من سقوط
الخصومة ، وذلك بقطع النظر عن حصول الاعلان - وهو إجراء تال للإيداع
الذي تم به التمجيل في تاريخ لاحق لاتقضاء ميعاد السنة المنصوص عليه في
المادة ٣٠١ من قانون المرافعات .. ومن ثم فان الدفع بسقوط الخصومة الذي
تسكت به الشركة الطعون عليها يكون في غير محله متعينا رفضه :

(طعن ١٣٩٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

اعلان الطعن امام المحكمة الادارية العليا في مقر عمل الموظف -
صحيح ما دام قد تم ، وفقا لنص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات ، بموطنه
الاصلى الذى به مقر عمله وقت الاعلان .

ملخص الحكم :

لا وجه لمسا بينه المدعى من بطلان الطعن لاعلانه به في مقر عمله
بتفتيش السد العالى بالسوان ، اذ ان الطعن قد أعلن الى المذكور وفقا للمادة
٢٨٠ من قانون المرافعات في موطنه الاصلى الذى به مقر عمله وقت الاعلان
وقد تسلم هذا الاعلان فعلا ورد على الطعن بهذكرتين استؤمن فيها دفاعه ..

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

قضاء الحكم التاديبى ببراءة الطاعن مما أسند إليه بتقرير اتهام النيابة الإدارية - ارتضاء النيابة الإدارية هذا الحكم وعدم الطعن فيه - هذا القضاء أصبح حائزا لقوة الشيء المقضى ولا يسوغ إعادة البحث فى مدى سلامة أحكام المطعون فيه بشأنها - نطاق الطعن يتحدد فى الاتهامات التى تضمنها تقرير الطعن والتى أدلى فيها الطاعن دون سواها - لا مفتح فيها طالبت بتهمة النيابة الإدارية من التصدى للاتهامات التى حكم ببراءة الطاعن عنها - نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تقضى بأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وله وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون أن ينيب عنه من يقوم مقامه فى اختصاصاته المتصوص عليها منه - مؤدى ذلك أن تصديق رئيس الجمهورية أو من ينيبه فى ذلك أو تعقبه على حكم محكمة أمن الدولة هو فى حقيقته قرار قضائى يوصفه تعقبا على حكم - اعتباره بمثابة الحكم النهائى ويحوز بالتالى قوة الشيء المقضى إلا فى الحالة التى انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التى أجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلقى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين فى المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادرة فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها - إذا مارس رئيس الجمهورية أو ما ينيبه اختصاصه فى التعقيب على حكم محكمة أمن الدولة فيكون بذلك قد استفاد ولأيته ويمنع عليه إعادة النظر فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم التاديبى المطعون فيه قد قضى ببراءة الطاعن مما أسند إليه بتقرير اتهام النيابة الإدارية بسالف الذكر فى كل من الإتهام الأول والثانى والتاسع والثانى عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والحادى والعشرين وارتضت النيابة الإدارية هذا الحكم ولم تطعن عليه ومن ثم أصبح هذا القضاء حائزا لقوة الشيء المقضى وما لا يسوغ معه إعادة البحث فى مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها ولا يجدى القول فى هذا المقام بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة ٣٩ منتهى بانه إذا كان الحكم فى دعوى تاديبية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل فى الثانية ذلك إن الحكم - حكم

المحكمة التأديبية - في الانتهاكات التي تفضي فيها براءة الطاعن والمشار إليها آنفا وقد حاز قوة الشيء المقضي على النحو سالف الذكر فإنه يستنع على المحكمة أن تعيد البحث فيها التزاما بما للأحكام من حجية تسمو على النظام العام نفسه وأن الأصل المسلم به هو أنه لا يضر الطاعن بطعنه ولا يمتنع والأمر كذلك فيها طالبت به النيابة الإدارية من التصدي للانتهاكات التي حكم ببراءة الطاعن عنها ومن ثم يتحدد نطاق الطعن في الانتهاكات التي تضمنها تقرير الطعن والتي أدين فيها الطاعن دون سواها .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

تقرير الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن - مثال ذلك - الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص لا يتناول الطعن في قرار مجلس التأديب العالي للمخالفات المالية الذي انصبت عليه الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

أن ما طلبه الطاعن احتياطيا من اعتبار هذا الطعن بمثابة طعن في قرار مجلس التأديب للمخالفات المالية الصادر في ١٣ من إبريل سنة ١٩٦١ لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك أن الطعن المرفوع من الطاعن أنها ينصب فحسب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري « هيئة الفصل بغير الطريق التأديبي » بجلسته ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ في الدعوى رقم ٨٠١ لسنة ١٥ القضائية والتناضي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى والزام المدعى المصروفات في الدعوى القائمة بطلب إلغاء قرار مجلس التأديب العالي للمخالفات المالية في ١٣ من إبريل سنة ١٩٦١ فيما تضمنه من مجازاة المدعى بخمسة عشر يوما من راتبه وعلى ذلك فلا يجوز أن يمتد أثر هذا

الطعن الى حكم آخر هو القرار الصادر من مجلس التأديب العالى للمخالفات المالية فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٦١ المشار اليه ذلك أن المسادة ١٦ من قانون مجلس الدولة تنص على أن يقوم الطعن من قوى الشان بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موثق عليه من محام من المتبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير — علاوة على البيانات العامة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه ومقتضى ذلك ولازمه أن تقرير الطعن ينبئ الا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن وينصب على أسباب ما يراه فيه الطاعن من عوار اذ يستقل كل طعن ببيانه واسبابه ويترتب على ما تقدم أن طلب الطاعن اعتبار الطعن المقام أصلاً بالنسبة الى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٨٠١ لسنة ١٥ القضائية متناولاً أيضاً الطعن فى قرار مجلس التأديب العالى للمخالفات المالية الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٦١ هذا الطلب لا سند له من القانون اذ يتعين للطعن فى هذا القرار تقديم طعن فى شأته قائم بذاته على الوجه المقرر قانوناً لرفع الطعن أيام هذه المحكمة .

(طعن ١٠٠٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣٩٣)

المبدأ :

الطعن فى الحكم — لا يصح أن يستند الى مجرد ما ورد فى بعض الاسباب ما لم تكن مكونة لجزء من منظومة .

ملخص الحكم :

من المسلم أنه لا يجوز الطعن فى الحكم استناداً الى ما ورد فى اسبابه ما لم تكن تلك الاسباب مكونة فى الحقيقة جزءاً من المنظومة كما أن القضاء الحكم المطعون فيه الذى اقتصر على القضاء برفض دعوى المدعى والزامه

المصروفات ليس من شأنه أن يؤثر على المركز القانوني للطاعن الذي لا يغفل منه أن يستند في طعنه على هذا الحكم إلى انعدام قرار لجنة الرأي بالنسبة إليه لانعدام ولايتها بمحاكمته لأن هذا الوجه ليس من الأوجه التي يجوز للمدعى المحكوم عليه التمسك بها وما كان يجوز للطاعن بوصفه خصما منضما أن يستند إليه حسبما سبق البيان .

(طعن ١٣٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

فأعسدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

عدم بيان أو نقص أسباب الطعن الواردة في التقرير بالطعن — ليس من شأنه هذا بطلان الطعن — من الجائز استكمال أسباب الطعن بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير — لا وجه للقياس في هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدني .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كانت المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها إلا أن تنص هذه الأسباب أو عدم بيانها بالنسبة إلى النص على شق من الحكم ليس من شأنه أن يترتب عليه حتما بطلان الطعن إذ فضلا عن أن الحكم بالبطلان في هذه الحالة جوازى فانه من الجائز استكمال أسباب الطعن بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير تدعمها لأوجه الطعن الواردة فيه ولا وجه للقياس في هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدني إذ أن عدم جواز إبداء أسباب جديدة غير التي ذكرت في التقرير إلا ما كان منها متعلقا بالنظام العام مردده في النقض المدني إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات وهذا الحظر لم يزدده قانون مجلس الدولة .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

المبرة في تحديد نطاق الطعن — هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير لا بالاسباب الواردة فيه .

ملخص الحكم :

ان المبرة في تحديد نطاق الطعن هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير به لا بالاسباب الواردة في هذا التقرير لما تنقض هذه الاسباب او اغفال بعضها فان كل ما له من اثر هو جواز الحكم ببطلان الطعن بأكمله او في شق منه وفقاً لما تقتضيه المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التي اوجبت ان يشتمل التقرير على بيان بالاسباب التي بني عليها الطعن والا جاز الحكم ببطلانه .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة — نصها على البيانات التي يجب ان يشملها التقرير بالطعن على الحكم ومنها البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم — وفاة المحكوم لصالحه قبل ايداع تقرير الطعن — اختصاص التقرير المحكوم لصالحه رغم ذلك يترتب عليه بطلان التقرير — اثر ذلك عدم قبول الطعن شكلاً — أساساً ذلك انه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحاً مراقبه ما يطرا على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل اختصاصه وتحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض من ذكر هذه البيانات انها هو اعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصوصهم في الدعوى وهذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته — للتيسير على الطاعن في توجيه طعنه نصت المادة ٢١٧ من قانون المرافعات على انه في حالة موت المحكوم له انتهاء ميعاد الطعن يجوز لخصمه

اعلان الطعن الى ورثته جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لورثتهم — هذا النص يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب الصفة فيه في الجهاد الذي حدده القانون — حكم هذا النص ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن — لا يغير من هذا النظر ان يكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار بطلان هذا الحكم في ذاته — اساس ذلك ان النظر في هذا الطعن انما يكون بعد قبوله شكلا وهو غير يقبول براءة .

ملخص الحكم :

انه لا خلاف بين اطراف النزاع على ان المدعى قد انتقل الى رعية الله قبل صدور الحكم المطعون فيه وانما يدور الخلاف حول الاثر المترتب على اختتام المدعى في الطعن دون ورثته .

وبن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على ان « يقوم الطعن من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المتبولسين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوه على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ماذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » واذا كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة في ٢٧ من يولية سنة ١٩٦٩ ان الهيئة العامة لشئون السلك الحديدية قد اقامت في هذا التاريخ طعنها بخصمة السيد / مع انه كان قد توفي قبل ايداع تقرير الطعن فان الطعن يكون قد رفع باطلا ويتعين بالتالي القضاء بعدم قبوله شكلا ذلك انه يتعين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصوصه من وفاة او تغيير في الصفة قبل اختتامه كي يوجه تقرير الطعن الى من يمتنع اختصاصه قانونا ولا جدال في ان تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على افعالها بطلان الطعن لان الغرض الذي رعى اليه الشارع مما اورده في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم

وصفاته وموطن كل منهم في تقرير الطعن انما هو اعلام ذوى الشأن بمن رجع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلاها كائيا وليس من شك في ان هذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن وتيسيرا على الطاعن في توجيه طعنه نصت المادة ٣٨٢ من قانون المرافعات القديم التي حلت محلها المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالي على ان موت المحكوم له اثناء ميعاد الطعن يجوز لخصمه اعلان الطعن الى ورثته جيلة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لجورثهم ، ومتى تم اعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب اعادته لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لاشخاصهم او في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن او في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وهذا النص انما يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي حدده القانون وليس من شك في ان حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن ولا يغير من هذا النظر ان تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار لبطان هذا الحكم في ذاته — كما هو الحال في المنازعة المعروضة لأن النظر في هذا الطعن انما يكون بعد قبول الطعن شكلا وهو غير مقبول بداءه لكونه لم يختصم فيه في الميعاد القانوني كل من يجب اختصامه من اصحاب الصفة كما لا يغير من هذا النظر ايضا ان يكون الطعن مقدما من جهة ادارية في منازعة ادارية حيث ان القانون لم يفرد لها حكما خاصا في هذا الصدد على خلاف القواعد العامة المقررة .

ومن حيث انه وقد استبان حسبما يقوم بطلان تقرير الطعن بسبب عدم توجيهه في الميعاد الى من يصح اختصامه قانونا فانه يمتنع والحالة هذه الحكم بمسدم قبول الطعن شكلا مع الزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات .

(طعن ١٠٣٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)

قاعدة (٣٩٧)

المبدأ :

صدر الحكم المطعون فيه ضد ورثة المتوفى بوجوب اقامة الطمن ضد هؤلاء الورثة - اقامة هيئة مفوضى الدولة طعنها ضد المتوفى - الحكم ببطالان الطمن - لا يصحح هذا البطلان حضور الورثة فى الجلسة - المصنوع يصحح البطلان الذى يشوب الاعلان كاجراء مستقل عن تقرير الطمن اما الطعن الذى يبتال لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانونا ان تفتتح به خصومة قضائية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان له بجلسة ١٩٧٦/١/١٧ امام دائرة نجس الطمون طلب الحاضر من الحكومة ببطالان تقرير الطمن تاسيسا على ان الطمن قدم من هيئة مفوضى الدولة ضد السيد / على حين ان الحكم المطعون فيه صادر ضد الورثة . وقد اودعت هيئة مفوضى الدولة تقريرها طلبت فيه عدم قبول الدفع المثار اليه تاسيسا على ان الورثة قد مثلوا امام المحكمة بجلسة ١٩٧٦/١/١٧ بعد اعلان تقرير الطمن فى آخر محل مختار لمورث المحكوم ضدهم فضلا عن ان الورثة هم الذين كان يحق لهم التمسك بهذا الدفع وليس الحاضر من الجهة الادارية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر ضد ورثة المرحوم المتوفى بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ ومن ثم كان يجب ان يتام الطمن ضد هؤلاء الورثة ولكن هيئة مفوضى الدولة اقامت الطمن ضد السيد / فى وقت كان فيه فى رحاب الله والشخص اذا توفى سقطت عنه جميع التكاليف فلا يجوز ان يقام اى طعن ضده والا كان تقرير الطمحين منظوريا على عيب جسيم مما يجعله اجراء باطلا لا يصححه حضور الورثة فى الجلسة. ذلك ان الحضور يصحح البطلان الذى يشوب الاعلان كاجراء مستقل عن

تقرير الطعن على حين أن تقرير الطعن الذي يبطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانوناً أن تنتج به خصومة قضائية ويكون حضور الورثة في الجلسة حضوراً في غير خصومة قضائية قائمة ويرد ذلك إلى أن العيب الذي شاب تقرير الطعن هو عيب جوهري كائناً في التقرير ذاته ومن ثم كان التقرير باطلاً ويتمين القضاء ببطلانه .

{ طعن ٢٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٣ }

قاعدة رقم (٣٩٨).

المبدأ :

إجراءات المرافعات ليس لها من أثر إلا بالنسبة لمن يشرها ولا يفيد منها إلا من أجراها - خلو تقرير الطعن من بعض أسماء الطاعنين لا يفنى عنه ورود أسماؤهم في طلب المعافاة - طلب المعافاة لا يعتبر طعنًا دَامَ من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يلائم إجراءات الطعن .

بمخس الحكم :

ومن حيث أن ... المحامي عند ايداعه تقرير الطعن ذكر فيه أن الطاعن هو ... وآخرين دون تحديد لأسماء هؤلاء الآخرين .

ومن حيث أنه من المبادئ المسئلة في هذه المرافعات مبدأ نسبية الأثر الذي يترتب على إجراءات المرافعات ومقتضاه أن إجراءات المرافعات ليس لها من أثر إلا بالنسبة لمن يشرها ولا يفيد منها إلا من أجراها وقد طبق المشرع هذا المبدأ على طرفي الطعن في الأحكام فنص في الفقرة الأولى من المادة ٢١٨ - مرافعات على أنه « لا يفيد من الطعن إلا من رفعه » .

ومن حيث أن من رفع الطعن هو ... فإنه يعتبر هو وحده الطاعن في قرار اللجنة القضائية الصادر بجلستها المنعقدة في ٦ من يونيو ١٩٧٤ من الاعتراض رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٧ ولا يغير من ذلك القول بأن باقي الطاعنين

قد وردت اسماؤهم في طلب المعافاة ذلك لأن طلب المعافاة لا يعتبر طعنا مادام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يبشر إجراءات الطعن فلا يعتبر طاعنا كذلك لا يفيد القول في محضر الجلسة أمام دائرة محصن الطعون بأن المتضود بالأخرين من تقدم بابيهم طلب المعافاة ذلك أن للطعن مواعيد وإجراءات شكلية يتعين على الطاعن مباشرتها فلا يفيد من الطعن إلا من إجراء لا يبقى بعد ذلك سوى قبول طلب تدخلهم انضاميا إذ أن التدخل الاختصاصي قد منعه قانون المرافعات منعا مطلقا أمام محكمة الاستئناف فهو أيضا ممنوع أمام المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٥١ ، ٥١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المادة ٤٧ :

أغفل تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعى عليه أو من يمثله قانونا - بطلان التقرير طبقا لما تقتضيه المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق : أغفل تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعى عليه أو من يمثله قانونا - عدم اختصاص المدعى عليه إلا بعد زهاء خمس سنوات - أحفاله خصما في الطعن بعد ذلك الحكم بعدم قبول الطعن لرفعته بعد انقضاء الميعاد المقرر قانونا - أساس ذلك .

ملخص الشكوى :

ومن حيث أن تقرير الطعن وقد أغفل اسم وصفة وموطن الشركة المدعى عليها أو من يمثلها قانونا ولم تتحقق بذلك الشكوى من هذا الإجراء وهي تحديد شخص الطعون ضده الحقيقى فإن تقرير الطعن بهذه المثابة يكون بطلا على ما تقتضيه المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليه . ورائد ثم يفتقد الطاعن إلى اختصاص الشركة المدعى عليها أو من يمثلها قانونا إلا بفند

زهاء الخمس سنوات فان ادخلت الشركة المدعى عليها خصما في الطعن يكون والامر كذلك قد تم بعد الميعاد المقرر قانونا في المادة ٤٤ سالفه الذكر ، وذلك بحسبان ان الاصل على ما نص عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ان التصحيح لا ينتج اثره الا من تاريخ حصوله ولا يرجع الى تاريخ التقييم بالاجراء الاصلى الذى لحقه التصحيح . ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فقد تعين القضاء بعدم قبول الطعن الموجه الى الشركة المدعى عليها شكلا لرغمه بعد الميعاد المقرر قانونا .

(طعن ٥١٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

مادة رقم (٥٠)

المبدأ :

تقديم صحيفة الطعن موقعة من محام لم تنقضى عليه ثلاث سنوات من تركه الخدمة بجلس الدولة لا يؤثر في صحة الطعن — أساس ذلك : ان قانون المحاماة لم يقضى بالبطالان المخالفة هذا الحكم الذى ورد من بين واجبات المحامين .

تلخيص الحكم :

من حيث ان الطعن استوفى اوضاعه القانونية ولا يؤثر في صحته بالنسبة الى طلب الالغاء — تقدمه من محام لم تنقضى عليه ثلاث سنين من تركه الخدمة بجلس الدولة ، لان قانون المحاماة لم يقضى بالبطالان المخالفة هذا الحكم الذى ورد بين واجبات المحامين ، ولا يكون من اثر لهذا الدفع من باب اولى في شان طلب التعويض الذى لا يتقيد بميعاد الالغاء .

ومن حيث ان وقائع النزاع تخلص من الاوراق في ان الطاعن بعد ان قدم تظليه من القرارين المطعون فيهما ، اتهم طعنه رقم ١٩٣ لسنة ٢٣ ق مشتجلا على طلب الغائهما وطلب التعويض عنها وعن قرارات الغاء ندينه

من سنة ١٩٦٥ واسند الطاعن في طلب الإلغاء إلى أنه رقى إلى وظيفة
مستشار مساعد (١) سنة ١٩٧٢ وكان خلال مدة خدمته بالمجلس ممتعا
بالنقطة والكلية اللتين تتطلبهما وظائف المجلس مما لا يجوز معها تخطيه وهو
لم يخطر بأسباب تخليه في الترقية في الحاليتين طبقا لأحكام المادة ١٠٠
من قانون مجلس التولية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فحق له الطعن طبقا للمادة
١٠٤ من ذلك القانون . وقد قررت إدارة التفتيش الفني كفايته بدرجة متوسط
فقط من ذلك ورد الملاحظات الواردة بالتقرير وأثبت أنه مشوب بأساءة
استعمال السلطة لقيام خصومة بين الطاعن والسيد رئيس إدارة التفتيش
الفني منذ سنة ١٩٦٢ ونظرت اللجنة القضائية بجلسة ١٤/٧/١٩٧٦ حركة
الترقيات التي صدر بها القرار رقم ٧٣٣ لسنة ١٩٧٦ وذلك قبل البت في تظلم
الطاعن على خلاف حكم المادة ١٠٢ من قانون المجلس وفحصت اللجنة
ترقية الطاعن وانتهت إلى استيفائه شروط الترقية كلها فيما عدا تقدير
الكلية وقررت حجز درجة مستشار يرقى عليها فور البت في تظلمه
وبجلسة ١١/٩/١٩٧٦ انتهت اللجنة إلى قبول النظم ورفع درجة كفايته
إلى فوق المتوسط وكان يجب استصدار قرار جمهوري بترقيته اعتبارا من
تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على الترقيات في ١٧/٧/١٩٧٦
لأن ترقية الطاعن كانت ملغاة على شرط واقف هو رفع درجة كفايته ويتحقق هذا
الشرط يعتبر مرقى بقوة القانون إذ هو لم يخطر بأي سبب غير متصل بتغيير
الكلية يحول دون تربيته وقد نظرت اللجنة المختصة حركة ترقيات لاحقة
بجلسة ١٣/١٢/١٩٧٦ واعتمدتها المجلس الأعلى للهيئات القضائية في
٣١/١٢/١٩٧٦ وصدر بها القرار المطعون فيه الثاني واكتفت اللجنة بحجز
درجة للطاعن مع إحالة ملفه السري إلى إدارة التفتيش الفني للتحقيق في
الشكاوى المقدمة ضده من السيد / . . . وهي شكاوى كثيرة قدمت في
١٤/٧/١٩٧٣ و ٢٨/٨/١٩٧٣ ثم في ١٠/٨/١٩٧٦ و ٣/٢/١٩٧٧ وحوت
افتراء على الطاعن وسبا علنيا إذ كان الشاكي يطبعها وينشرها على نطاق
واسع وينسب إلى الطاعن تهم التدخل في القضاء والفتاوى والسعي لسدى
النيابة الإدارية تهافتا منه على الدرجات بشركات الكهرباء وقد أسفر التحقيق
الذي انتهى في ١٧/٢/١٩٧٧ عن براءة الطاعن من جميع ما نسبته الشاكي

اليه وبين التحقيق خطأ المجلس في إطلاع الشاكي على تظلمات الطاعن والمفادات السرية كما تجاهل المجلس الشكاوى المقدمة من الشركة المسببة للمشروعات الكهربائية ضد المدعى عليه الرابع في ١٠/٧/١٩٧٢ رغم خطورتها مما شجعه على ارتكاب جرائم السب والقذف في حق الطاعن ، وقد امتدت إدارة التفويض الفنى شكوى السيد / في ٢٧/٨/١٩٧٢ التى لم يسأل الطاعن في شأنها التى قرر المجلس حفظها فثبت عليها تقريرها بأن الطاعن لا يضح نفسه موضع الحياد وذكر السيد / لأول مرة في شكواه المؤرخة في ديسمبر سنة ١٩٧٦ ان الطاعن أخذ الأوراق التى تضمنت قرار السيد رئيس مجلس الدولة بمنع الطاعن من التنبع خارج المجلس بدعوى ان السيد نائب رئيس المجلس ورئيس إدارة التفويض بحث عن هذا القرار بمناسبة وضع تقرير كفاية الطاعن فلم يجده وبني الطاعن طلب التمويض على أنه منتدبا طول الوقت بالجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه البد العالي ومنتدبا بعض الوقت بهيئة كهربة الجمهورية مثلا سنة ١٩٥٧ ولأمر تنال الصالح العام ويقصد الاضرار به سعى الى انهاء نديه فصدر قرار رئيس المجلس في ٢/١٢/١٩٦٥ بانهاء نديه الى الجهاز التنفيذي لمياه البد العالي بدعوى ان استمر منتدبا أربع سنين بدون تجديد كما انتهى نديه الى هيئة الكهرباء في ٢٨/١٢/١٩٦٥ — لوقوفه في وجه مطالبة احدى الشركات التى لا تستند الى اساس سليم من القانون بل وصدر قرار غريب من رئيس المجلس بمنع نذب الطاعن خارج المجلس مستقبلا ثم مهدت مراكز القوى — بالمجلس الى إرهاب الطاعن بالعمل في هيئة المفوضين حتى اصابه التهاب عصبي ومنجلى لم تستطيع اللجنة الطبية المختصة ان تنفى ارتباطه باجهاد العمل وقد اتفق في علاجه ١٨٠٠٠ جنيه ويقرر ما اصابه من الغاء نديه الى الجهاز التنفيذي بمبلغ ٨٤٠٠ جنيه ومن الغاء نديه بلجنة كهربة الجمهورية ٢٤٥٠ جنيه ومن الغاء نديه بالشركة العامة الكهربائية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كما رفض المجلس الاستجابة لمطالبات كثير من الجهات الادارية وشركات القطاع العام نذب الطاعن مستشارا قانونيا لها ويضاف الى ذلك ٢٠٠٠ جنيه لتمويض انهياره الصحي والامه النفسية واذلاله بجعله مؤمسا لثلاثة مستشارين تخطوه وهو اقدم منهم والاساءة الى سمعته

بوصفه يفقد الحيدة والاتزان وقد جرى القضاء على تعويض الاضرار الادبية ولكنه يكتفى بمشترين ألف جنيه هي اقل من الاضرار المادية الفعلية التي تحلها..

ومن حيث أنه بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٧٧ بترقية الطاعن الى وظيفة مستشار من ١٧/٧/١٩٧٦ وبترتيب الاعتماد الذي طلبه فلا يكون للطاعن أن يطلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٧٢٣ لسنة ١٩٧٦ وقد اعتبر كما لو كان مرقى فيه ولا يفيد الطاعن من الحكم بإلغاء القرار بمعد ذلك شيئاً كما لا يبقى محل للنظر في إلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ وقد رقى الطاعن مستشاراً من قبل المرقين فيه مستشارين ومن ثم يتعين الحكم باعتبار الخصومة في طلب هذا الإلغاء منتهية وتلتزم جهة الإدارة المصروحات إذ أجابت الطاعن الى الترقية بعد أن انقضى طعنه .

ومن حيث انه عن ادخال السيد / كونه في المطعون ضدهم المطالبين بالتعويض فانه وقد ثبت أن الطاعن أعلن السيد المشار اليه والمطعون ضدهم على يد محضر لتكليفهم بالحضور ولم يرشد الى ايداعه صحيفة الإدخال فلم كتاب المحكمة فلا تكون الخصومة مع السيد المذكور قد قامت بالطريق المقرر قانوناً كما لا تقوم هذه الخصومة بالطلب الذي قدمه الطاعن الى هيئة مفوضي الدولة واذا كان طلب الإدخال الذي قدمه الى المحكمة يستند الى ما يدعيه الطاعن من تهم السبب والقذف التي استند الى المطلوب ادخاله وتسببه بالشكاوى التي تحين تقديمها ضد الطاعن في تأخير ترقيته واذا يعتبر التعويض عن جرائم القذف والسبب من أحكام المسؤولية المدنية من الاعمال الضارة ومن ثم لا يرتبط ذلك بما يطلبه الطاعن من تعويض القرارات الادارية الصادرة عن مجلس الدولة باعتبارها تصرفات ادارية قانونية واذا يستقل المجلس بالتعبير من ارادته فيما يصدره من قرارات ادارية فانه لا تقوم صلة من السببية بين شكاوى السيد / وما يكون في قرارات مجلس الدولة من مخالفة عن القانون بشأن المجلس وحده منها ان كان ثمة مسئولية ترتبت على شيء من هذه القرارات ولا يكون ازاء كل أولئك من وجه لادخال السيد / في الطعن الراهن .

(طعن ١٩٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٩)

(م - ٢٥ - ج ١٥)

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

الخطا المبادئ الواقع في التقرير بالطعن في شخص المختص فيه —
لا يعيب اجراءات الطعن ولا يقضى الى بطلانها متى تبينت المحكة من
الظروف والملابسات ان الامر لا يعدو خطا ماديا بحتا قابلا للتصحيح ومتى
تم تصحيحه فعلا — مثال .

ملخص الحكم :

ان السيد وزير الخزانة لم يكن له اى شان في اية مرحلة من مراحل
المنازعة الراحنة وان الطاعن لم يختص فيها الا وزارة التربية والتعليم
وان هذه المنازعة لا تتصل موضوعا الا بوزارة التربية والتعليم وان الحكم
المطعون فيه اذ صدر في ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠ . انما صدر ضد وزارة
التربية والتعليم . وان الطاعن عندما قدم في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٠
الى لجنة المساعدة القضائية بهذه المحكة لاعفائه من رسوم هذا الطعن
قيد في جدولها تحت رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية انما قدم هذا الطلب
ضد وزارة التربية والتعليم وان قرار اللجنة المذكورة قد صدر في ١٦
من يولية ١٩٦١ . بقبول الطلب ضد وزارة التربية والتعليم لذا كان
الامر كذلك — فان ذكر السيد وزير الخزانة في تقرير الطعن الذي اودعه
الطاعن في ٢٩ من يولية ١٩٦١ . لا يعدو أن يكون خطا ماديا كتابيا بحتا
وهو ظاهر الوضوح مما تقدم من الظروف والملابسات . ويردود على وجهه
الصحيح بما جاء بتقرير الطعن من بيان وقائع المنازعة وأسباب الطعن .
ومن ثم فهو لا يعيب اجراءات الطعن ولا يقضى الى بطلانها ولا يحجب عن
الخصومة في الطعن الخصم الحقيقي المعنى بهذا الطعن وهو في الخصومة
المطروحة بملابساتها قابل للتصحيح في اى وقت وقد قام الطاعن بالفعل
بهذا التصحيح باعلائه السيد وزير التربية والتعليم في ١٦ من ابريل
سنة ١٩٦٤ . ولما كان طلب المساعدة القضائية وكذا ايداع عريضة الطعن
تتم كتاب المحكة بعد صدور قرار الإقفاء قد تم كلاهما خلال الميعاد القانوني

وفق ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في خصوص اثر طلب المساعدة القضائية القاطع لمياد الطعن فان الطعن يكون والحالة هذه قد استوفى اوضاعه الشكلية ويكون الدفع المبدئ من الحكومة بعدم قبوله على اساس غير سليم من القانون متعيناً القضاء برفضه .

(طعن ١٥٣٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١/١)

قامسدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

ولئن كان نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة يخول رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا . في الحالات التي حددها النص . إلا أنه على مقتضى نص المادة ٤٤ من ذات القانون فإن تقرير الطعن يجب أن يشتمل علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بابطاله .

بالخص الحكم :

ومراد القانون من النص على وجوب اشتمال تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتصيل الأسباب التي بنى عليها الطعن هو أن يمكن للمحكمة الإدارية العليا أن تستظهر مواطن ما ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه ، فإذا لم يكشف الطاعن عن اسباب طعنه كشفاً وإبناً ينفي عنها الغيوض والجهالة ويبين العوار الذي يعزوه الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيما قضى فيه فإن الطعن بهذه المثابة يكون مجهلاً في أسبابه جهالة بينه من شأنها أن تعجز المحكمة عن مراقبة ما ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه وبالتالي يقع الطعن باطلاً .

(طعن ٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

وفاة المطعون ضده قبل التقرير بالطعن — عدم اختصام من يجب اختصاصه من اصحاب الصفة في الطعن الا بعد فوات الميعاد القانوني للطعن — بطلان تقرير الطعن لعدم توجيهه في الميعاد الى من يصح اختصاصه قانونا — نتيجة ذلك — عدم قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أورد أحكام الفصل الثالث من الباب الأول الخاص بالقسم القضائي — لبيان الاجراءات أمام محاكم مجلس الدولة — حيث نصت المادة ٤٤ على أن : « ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . »

ويتقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع تلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ، ويجب أن يشمل التقرير علاوة على البيانات العامة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » .

وتنص المادة ٣١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه : اذا تولى المحكوم له أثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه رفع الطعن الى ورثته جملة دون ذكر أسبابهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم وحتى تم رفع الطعن واعلانه على الوجه المتقدم وجبت اعادة اعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم او في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن او في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك .» .

ومن حيث انه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الطعن المسائل فانه لمسا كان الثابت ان السيد / / اقام الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٢١

قضائية أمام محكمة القضاء الإداري والتي أصدرت حكمها في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ وقد أتاها الجهة الإدارية طعنها المسائل في مواجهة السيد/ ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ المحكوم لصالحه وذلك بتقرير طعن أودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا في ٢ من إبريل سنة ١٩٧٥ ولما كان الثابت أن السيد / ٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ المطعون ضده كان قد توفي في ٧ من يناير سنة ١٩٧٤ أي قبل التقرير بالطعن ومن ثم تكون عريضة الطعن قد جاءت غير مستوفاه لأهم بياناتها الجوهرية وهي شخص المختصم حتى تتكامل أركان المنازعة بين أطرافها وهو ولا ريب من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله أية ذلك أن المشرع وقد أوجب أن تتضمن عريضة الطعن البيانات العساية المتعلقة بلساء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فقد استهدف بذلك اعلام ذوي الشأن بمن أقام الطعن من خصوصهم في الدموي وصفته اعلاما كليا بحسبان أن الطعن هنا هو امتداد للخصومة التي صدر بشأنها الحكم محل الطعن وليس من شك في أن هذا الغرض لا يتحقق إذا ما وجه الطعن الى خصم يتوفى زالت صفته ذلك انه يتعين على صاحب الشأن مراعاة ما يطرأ على خصومه في المنازعة المطروحة أمام القضاء - من وفاة أو تغيير في الصفة - حتى يوجه الطعن الى من يصبح اختصاصه قانونا - وجاء نص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات ليؤكد ضرورة توجيه الطعن الى أصحاب الصفة فيه في الميعاد المقرر قانونا وليس من ريب في أن حكم المادة المذكورة يتصرف الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن . ويتدح في هذا النظر أن تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثارا لبطلان هذا الحكم في ذاته كما هو الحال في المنازعة المعروضة - لأن النظر في موضوع الطعن انما يكون بعد قبوله شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم في الميعاد القانوني كل من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن - أية ذلك أن الثالث من الأوراق أن الطاعن قد تبرع في اعلان ورثة المطعون ضده في ١/٣١/ ١٩٨١ الى بعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن بحسبان أن الحكم محل الطعن قد صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ هذا فضلا عن عدم تحقق الاعلان بسبب عدم تواجد الورثة في العنوان الذي

تم الاعلان عليه لذلك. فانه وقد استبان حسبها تقدم بطلان تقرير الطعن بسبب عدم توجيهه فى الميعاد الى من يصح اختصامه قانونا فانه والحالة هذه يجب الحكم بعدم قبوله شكلا مع الزام الجهة الادارية بالمصرفات عملا بأحكام المادة ١٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية. .
(طعن ٣٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

عدم اشتغال تقرير الطعن على الأسماء الصحيحة المتعلقة بأسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى أسباب الطعن بطلبات الطاعنين الواجب صدور الطعن عنهم وهم المحكوم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم — الحكم ببطلان الطعن — أساس ذلك وتطبيق : اشتغال تقرير الطعن على أسماء طاعنين لم يختصوا فى النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه فى مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ولم يحكم عليهم بشئ بموجب الحكم المطعون فيه — اشتغال تقرير الطعن على الأسباب التى بنى عليها الطعن لم ترد على موضوع النزاع محل الخصومة — تدارك هذا الأمر من إدارة قضايا الحكومة بتمسكها بلوجه الطعن الاستفادة من مذكرتها المدنية الى محكمة القضاء الإدارى بعد انقضاء ميعاد الطعن فى الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لا ينتج أثرا فى تصحيح العيب الذى وقع بتقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فى باب الاجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا تنص على ان « ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المتبولين أمامها . ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان التحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن — فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم

ببطلانه » ويتضح مما تقدم أن تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يجب أن يشتمل على البيانات الصحيحة المتعلقة بأسماء الخصوم بصفاتهم وموطن كل منهم والحكم المطعون فيه وتاريخه والأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن . وفي خصوص هذا الطعن فإن الثالث أن الدعوى المرفوعة من المدعى (المطعون ضده) قد اختتمت فيها كل من محافظ بنى سويف ورئيس مجلس مدينة بنى سويف - إلا أن الطعن المسائل المرفوع من إدارة قضايا الحكومة قد قدم منها بوصفها نائبة عن المحكوم ضدها وأنها بوصفها نائبة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير المسالية ووزير الإصلاح الزراعى ووزير الاقتصاد ورئيس جهاز تصفية الحراسات ورئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهؤلاء جميعا لم يكونوا مختصين فى النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه فى مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ، ولم يحكم عليهم بشئ بموجب الحكم المطعون فيه والقاعدة المقررة فى قانون المرافعات (م ٢١١) أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز الطعن من قبل الحكم أو من قضى له بكل طلباته - ما لم ينس القانون على غير ذلك ، وينشاء على ذلك لا يجوز الطعن فى الحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن المسائل من أشخاص بصفاتهم لم يحكم عليهم بشئ بموجب ذلك الحكم . ومن ناحية أخرى فإن الأسباب التى بنى عليها الطعن - وهى كما تقدم تتملق كلها بالقرارات الصادرة بفرض الحراسة على أهوال وممتلكات بعض الأشخاص الطبيعيين طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والقوانين الأخرى المنظمة لفرض الحراسة - هذه الأسباب لا ترد على موضوع النزاع محل هذه الخصومة والذي يدور حول مشروعية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ الصادر من محافظ بنى سويف بالاستيلاء المؤقت على مبنى مدرسة أحمد ماهر الابتدائية وهو القرار المحكوم بوقف تنفيذه بالحكم المطعون فيه والذي تهرت دائرة محص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه ولئن كانت إدارة قضايا الحكومة قد تداركت بهذا الأمر وفكرت فى مذكرتها المقترحة فى ١٩٨١/٥/٩ والمثبتة على وجه الحافظة المؤرخة ١٩٨١/٥/٢ أنها تنسبك بأوجه الطعن المستفادة من مذكرتها المقدمة الى محكمة القضاء الإدارى - إلا أن هذه الخطوة وقد وقعت بعد انقضاء ميعاد الطعن فى

الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لا تنتج أثرها في تصحيح العيب الذي وقع بتقرير الطعن . والقاعدة طبقاً لقانون المرافعات أن الإجراء يكون باطلاً إذا نص القانون صراحة على البطلان أو إذا عابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء . وتجيز المادة ٢/٤٤ من قانون مجلس الدولة الحكم ببطلان الطعن إذا لم يحصل الطعن على الوجه الذي حدده القانون كان يشتمل تقرير الطعن على خطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وفي أسباب الطعن وطلبات الطاعن لأن الخطأ في هذه البيانات يشكل عيباً لا يتحقق بسببه الغاية من الطعن . وعلى ذلك — ولما تقدم من الأسباب — فانه يتمين الحكم ببطلان الطعن المائل لعدم اشتغال التقرير به على الأسماء الصحيحة المتعلقة بأسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى أسباب الطعن بطلبات الطاعنين الواجب مسخوره الطعن . عنهم وهم المحكوم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم ، وليس من شك في أن الحكم ببطلان هذا الطعن لا يترتب عليه وضع مبنى المدرسة المتنازع عليه بين أيدي بلاكه بعد اذ صدر في ١٩٨١/٩/١ القرار الجمهوري رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ بأن يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع بناء مدرسة على أرض الموقع الذي تشغله مدرسة أحمد ماهر الابتدائية بمدينة بنى سويف وبأن يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقار اللازم لتنفيذ هذا المشروع — ذلك لأن القرار الجديد يحدث أثره القانوني في حق المدعى منذ صدوره وهو وشأنه في اختصاصه بدعوى مبتدأة إذا ما تراءى له أن ثمة عيوب ثابتة وتقال من مشروعته .

(طعن ١٥٥٤ لسنة ٢٦ ق. — جلسة ١٩٨١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بيانات تقرير الطعن — يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير الطعن إلى من يصح اختصاصه قانوناً — تحديد

شخص المختص من البيات الجوهريّة التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن -
إذا وجه تقرير الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب
الصفة في الطعن يكون تقرير الطعن باطلا - الحكم ببطلان تقرير الطاعن .

بخص المختص :

إذا كان الثابت من محضر جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ في الامتراض
رقم ٤٦١ لسنة ١٩٧٧ ان ١٠٠.٠١٠.٠ زوج مبروكة ابنة المعارض قد حضر هذه
الجلسة بصفته وكلا عن باقى ورثة المرحوم المعارض بتوكيل عام برقم ٦٧٩
لسنة ١٩٧٨ توثيق علم يليبس شرقية - وقرر ان المعارض توفى الى
رحمة الله سنة ١٩٧٨ عن ورثة من بناته روفة ، ومبروكة ، وحليمة وتتم
شهادته وفاته مؤرخة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ تفيد وفاة المعارض
في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما قدم اعلاما شرعيا بثبوت وفاة المعارض
ووراثة بناته موكلاته عنهن - وإذا كان الثابت على الرغم من ذلك انه قد
رفع الطعن على المعارض بعد وفاته واودعت صحيفته بعد الوفاة ، فان
الطعن يكون باطلا ويتمين انتضاء ذلك اذ انه يتمين على من يريد توجيه
طعن توجيهها صحيحا مرافقة ما يطرا على خصومه من وفاة أو تغيير في
الصفة او الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه
فانونا - ولا شبهة في ان تحديد شخص المختص هو من البيات الجوهريّة
التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رمى اليه الشارع
مما نوردته في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن
تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم
وموطن كل منهم في تقرير الطعن انما هو اعلام ذوي الشأن بمن رفع
الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلاما كافيا - ولا يتحقق بالبداهة
هذا الغرض - وبالتالي انعدام الخصومة بين طرفين اذا وجه الطعن الى
خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن -
وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلا ويتمين الحكم بذلك والزام الهيئة الطاعنة
المصرفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - بيانات
تقرير الطعن - اذا لم يستل التقرير على اسباب الطعن والحوار الذى
شأب الحكم فان الطعن بهذه المثابة يكون مجهلا فى اسبابه - اثر ذلك
الحكم بطلان تقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان نص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة
المشار اليه يخول لرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن امام المحكمة الادارية العليا
فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية وذلك
فى الحالات التى حددها نص المادة المذكورة ، وانه على مقتضى نص
المادة ٤٤ من ذات القانون يجب ان يشمل تقرير الطعن علاوة على البيانات
المتعلقة باسماء الخصوم وصناتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون
فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا
لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ومن حيث ان مراد القانون من النص على وجوب الاستئصال تقرير الطعن
على بيان الحكم المطعون فيه وتفصيل الاسباب التى بنى عليها الطعن هو
ان يمكن للمحكمة الادارية العليا من ان تستظهر مواطن ما يميمه الطاعن
على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون او خطأ فى تأويله وتطبيقه فاذا
لم يكشف الطاعن عن اسباب طعنه كشفا وافيا ينفى عنها الغموض والجهالة
ويستبان الحوار الذى يميزه الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وفأثره
فيما قضى فيه فان الطعن بهذه المثابة يكون مجهلا فى اسبابه جهالة بينه من
شأنها ان تعجز المحكمة عن مراقبة ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون
فيه وبالتالي يقع الطعن بالطلا .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان تقرير الطعن قد اقتصر على
القول بان القانون اوجب الطعن فى الاحكام الصادرة بالفصل وهو زعم لم

تمتد المحكة به لما سلف بيانه . فان الطعن بذلك يكون قد اقيم غفلا من الأسباب المبررة لاقباله والتي يتطلب القانون الانصاح عنها ابتداء على وجه الوجوب كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم المطعون فيه منذ افتتاح الخصومة .

واذا ترك تقرير الطعن هذه الأسباب باكملها وجاء عاريا تنابها عن بيان العوار وأسبابه الذى دفع بالهيئة الطاعنة الى تقديم طعنها فى الحكم المطعون فيه ، فان الطعن بهذه المثابة يكون قد شله البطلان وفقا لحكم القانون ويتعين لذلك الحكم ببطلانه .

(طعن ٣١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٩)

(حكمت المحكة الادارية العليا ايضا ببطلان التقرير فى حالة عدم ذكر اسم المدعى وصفته وموطنه او من يمثله قانونا — يراجع الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢١) .

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بيانات تقرير الطعن — اذا لم يتضمن تقرير الطعن بيانا بالحكم المطلوب الفاءه او وقف تنقيذه وتاريخ صدوره بما ادى الى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلا يفوت الغاية التى استهدفها الشارع من اقامة الطعن وهى تسليط رقابة المحكة الادارية العليا على احكام محاكم القضاء الابتدائى والحاكم التاديبية يتعين على المحكة ان تقضى ببطلان تقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد اقام الطعن المسائل نعيما على الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٦ فى الدعوى رقم ٦٩٦ لسنة ٩ ق والتقاضى بتمسكه من الخمة تأسيسا على انه لم يعلن اعلانا قانونيا سليما بتقرير الاتهام وبوعد المحاكمة حتى يتسنى له ابداء دفاعه ، وفى صلب تقرير الطعن وجه طعنه الى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٩١ لسنة ٩ ق ،

وانتهى في تقرير الطعن الى طلب الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر في الدعوى التأديبية رقم ٩/٦٦٦ ق الصادر من محكمة طنطا التأديبية :
وازاء هذا التناقض كلفته المحكمة بتحديد رقم الدعوى التي يقرر بالطعن في الحكم الصادر فيها حتى يتسنى ضمها — لتسليط رقابتها على الحكم الصادر فيها فقرر انها الدعوى رقم ٩٦١ لسنة ٩ ق وبالإطلاع على ملف الدعوى المشتمل اليها تبين انها مقامة من النيابة الادارية ضد العايل وصدر الحكم فيها بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٨٢ بمجازاة المتهم المذكور بخمسة عشرة ايام من رتبة ، فلجلت المحكمة نظر الطعن لاختلال الطامن وتكليفه للارشاد عن الدعوى التي يهدف الى الطعن في الحكم الصادر فيها ، الا انه لم يتقدم حتى ساعة اصدار هذا الحكم بأى بيان منها رغم تكليفه مرارا بذلك .

ومن حيث ان الشارع قد حدد في المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة البيانات التي يجب ان يشتمل عليها تقرير الطعن امام المحكمة الادارية العليا فتقتض على ان يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يوع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وهوطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

فاذا كان الثابت مما تقدم ان تقرير الطعن لم يتضمن بيانا بالحكم المطلوب الغاؤه او وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما ادى الى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلا يفوق الغاية التي استهدفها الشارع من اقامة الطعن وهي تسليط رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام محكم القضاء الادارى والحاكم التأديبية الامر الذي يتعين معه والحال هذه الغناء ببطلان تقرير الطعن على ما تقتضى به المادة ٤٤ سالف الذكر .

الفرع الرابع

طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

الطعن في الحكم الصادر في دعوى الإلغاء من قبل خصما منضما للجهة الإدارية حق أصيل لا ينعى منى صدر الحكم في مواجهته ماسا بهرتزه القانوني — لا يغير من ذلك قبول الخصم الأصلي الحكم أو أن الحكم لم يلزم الخصم المنتضم بالصروفات .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تدخل في الخصومة وهي دائمة أمام المحكمة ، وتقرر قبوله خصما منضما للجهة في طلب رفض الدعوى ، لأن الحكم الذي يصدر فيه قد يؤثر على المركز القانوني الذي ترتب له بالقرارات المطعون فيها ، وبذلك تتاح له الفرصة في تبيان وجهة نظره ، شانه في ذلك شأن الخصوم الأصليين في الدعوى ، وبهذه الصلة كان له حق الإطلاع وتبادل المذكرات ، فإذا ما صدر الحكم بمعد ذلك في مواجهته ماسا بصلحة قانونية ومادية له كان من حقه التظلم منه بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يعترض عليه بأن حقه في الطعن لا يقوم ما دام الخصم الأصلي قد قبل الحكم ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن للشخص الذي مس الحكم الصادر في دعوى الإلغاء مصلحة له قانونية أو مادية ، حق الطعن فيه بكافة طرق الطعن المقررة قانونا حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها ، والطاعن وقد ألغيت ترقيته بالحكم المطعون فيه فإنه بذلك يكون قد حكم عليه ولا ينشأ هذه الصفة منه أن الحكم لم يلزمه بمصاريف لأن الخصومة في دعوى الإلغاء هي خصومة مبنية بردها القانون ، فليس بشرط لقبهاها اعلان

من تناولتهم القرارات الادارية المطلوب الفاؤها ، بل يكفى فيها اعلان
الجهة الادارية مصدرة القرار والمتسببة فيه وان الحكم الذى يصدر
فيها يعتبر بحكم القانون حجة على الكافة ، وعلى ذلك اذا اصدرت
الجهة الادارية قرارا بترقية الطاعن ثم رفع بشأته دعوى صدر فيها حكم
مغاير لوجهة نظر الادارة فان الذى خسر الدعوى هنا هو الجهة الادارية
وليس الطاعن ، ومن ثم فيتمتع الزامها وحدها بالمصروفات مع بقاء حق
من الغيت ترقيته من الطعن فى هذا الحكم دون التقيد بقبول الجهة
الادارية من عدمه ونحوه من ذلك هو حق اصيل وليس تبعا . ومن ثم
يتمتع رفض المنع بعدم قبول الطعن لرغمه من غير ذى صفة .

(طعن ١٥٢٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

**طعن الخارج عن الخصومة فى قرار صادر بتنفيذ حكم بالالغاء يتعدى
اثره اليه - جائز - لا يحول دون ذلك ان يكون حكم الالغاء قد حاز قوة
الشئ المقضى بعدم الطعن عليه من اطراف الخصومة .**

ملخص الحكم :

ان حكم الالغاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته نسبية تقتصر
على طرفى الخصومة دون غيرها وانما حجته مطلقة تتمدى الى الغير
ايضا وذلك ونفا لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية
لمجلس الدولة الا انه من الامسول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع
المدالة وكفالة تادية الحقوق لارهابها الا يحول دون ذلك صدور حكم
حاز قوة الشئ المقضى بقوله ان حكم الالغاء يكتسب حجية عينيه
تسرى على الكافة ما دام هذا الحكم يتعدى اطراف الخصومة وهم
ذوى الشأن الذين مفاهم نص المادتين ١٥ ، ٣٣ من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تصديق ميعاد
الطعن بالنسبة اليهم يستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوقا ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذى كان يتمتع ان يكون أحد الطرفين الأصليين فى المنازعة ومع ذلك لم توجه اليه ولم يكن مركزه يسمح بتوقيعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذى لم يكن طرفا فى المنازعة وذلك بتمكينه من التداعى بالطعن فى هذا الحكم من تاريخ عليه حتى يجد له قاضيا يسمح دفاعه وينصفه إذ كان ذا حق فى ظلالته ما دام قد استغلق عليه مسبيل الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة أخرى وذلك لكى لا يطلق عليه نهائيا — وهو حسن النية الأجنبى عن المنازعة التى صدر فيها الحكم — سبيل الالتجاء الى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء الى القضاء نظلما من حكم فى منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها وتنبس آثار هذا الحكم حقوقا له .

ويؤخذ مما سلف ان هذه المحكمة اترت بحق الخارج من الخصومة فى الطعن على القرار الصادر بتنفيذ حكم يتمدى اثره عليه .

(طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

الاستخلاص الذى يجوز لهم الطعن فى حكم الالفاء أمام المحكمة الادارية العليا — منهم الغير الذى تعدى اثر الحكم الى المساس بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة بطريقة مباشرة ، وكان يتمتع ان يكون طرفا أصليا فى المنازعة ولكن لم توجه اليه ولم يكن فى مركز يسمح له بتوقيعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب — تمكينه من الطعن فى الحكم رفعا لضرر تنفيذه عنه ، ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى — حساب ميعاد الطعن فى هذه الحالة من تاريخ عليه بالحكم —

أساسى ذلك — مثال بالنسبة لإجازة الطعن لصاحب صيدلية قضى بالفاء قرار الترخيص بفتحها ولم يختصم ولم يندخل فى المنازعة أمام محكمة القضاء الإدارى لعدم علمه بها .

ملخص الحكم :

ان الحكم الذى يصدر بالالفاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته نسبية تقتصر على طرفى الخصومة دون غيرها وانما حجته مطلقة تتعدى الى الغير أيضا وذلك وفقا لما حرصت على تكديده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة ، الا انه من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لاربابها الا يحول دون ذلك صدور حكم حاز حجة الامر المقضى بمقولة ان حكم الالفاء يكتسب حجة عينية تسرى على الكافة متى كان اثر هذا الحكم يتمدى اطراف الخصومة وهم ذوو الشأن المثلون فيها الذين عناهم نص المادتين ١٥ ، ٣٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بالنسبة اليهم بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة حقوقا ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذى كان يتعين ان يكون احد الطرفين الاصليين فى المنازعة ومع ذلك لم توجه اليه ولم يكن مركزه يسمح له بتوقعها او العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب — اذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير ، الذى لم يكن طرفا فى المنازعة ، وذلك بتبكيته من التداوى بالطعن فى هذا الحكم من تاريخ علمه به حتى يجد لسه قاضيا يسمح لدفاعه ويضعفه ان كان ذا حق فى ظلالته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة أخرى ، وذلك كي لا يفلق عليه نهائيا وهو الحسن النية الاجنبى عن المنازعة التى صدر فيها الحكم سبيل الانتجاء الى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء الى القضاء تظلمها من حكم فى منازعة لم يكن طرفا فيها ، ولم يعلم بها ومست آثار هذا الحكم حقوقا له .

وبناء على ما تقدم يكون للطاعن مصلحة حقيقية فى المنازعة باعتبارها

صاحب الصيدلية التي قضى بإلغاء القرار الصادر بالترخيص بفتحها ، وهو لم يختصم ولم يتدخل أمام القضاء الإداري لعدم عليه بها وقتئذ ويتعدى أثر هذا الحكم إليه ، فمن ثم ، وتأسيسا على ما تقدم ، يجوز له الطعن في الحكم المشار إليه خلال ستين يوما من تاريخ علمه به .
(طعن ١٧٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

الطعن في حكم الإلغاء — يجوز للفرد الذي تعدى أثر الحكم السيئ المصاب بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة ولم يكن في مركز يسمح له بتوقعها — حساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم — أما إذا كان الفرد يعلم بقيام الخصومة أو كان في مركز قانوني يسمح له بتوقعها فإنه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم — الممول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علما يقينيا وليس علم وكيله وإن كان وكيلًا بالخصومة .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بحكمها الصادر في الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٧ القضائية بجلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بأن حكم الإلغاء يعتبر حجة على الكافة ليست حجته نسبية تقتصر على طرفي الخصومة دون غيرها وإنما حجته مطلقة تتعدى إلى الغير أيضا وفقا لما حرصت على تأييده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة إلا أنه من الأصول المسبلة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك صدور حكم حاز قوة الشيء المقضي به بقوله أن حكم الإلغاء يقتضيه حجة مبنية تسرى على الكافة بما دام هذا الحكم يتمتد أثره أطراف الخصومة ومنهم ذوي الشأن الذين غناهم نص المادتين ١٥ ، ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة والتي يقابلها نص المادتين ٢٣ : ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ (م — ٣٦ — ج ١٥)

لسنة ١٩٧٢ بما تضمنه من تحديد موعد الطعن بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتعين أن يكون أحد الطرفين الأصليين نسي المنازعة ومع ذلك لم توجه إليه ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذي لم يكن طرفا في المنازعة وذلك بتعيينه من التداعي بالطعن في هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له تاضيا يسمح دفاعه وينصفه إذا كان ذا حق في ظللته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم أمام محكمة أخرى . والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء الى القضاء متظلمًا من حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها وتمس آثار هذا الحكم حقوقا له .

ومن حيث أنه يؤخذ مما سلف أن هذه المحكمة قد اقرت بحق الخبارج عن الخصومة في الطعن على الحكم الذي يصدر ويتعدى أثره عليه وذلك إذا لم يعلم بقيام الخصومة أو لم يكن في مركز يسمح بتوقعها. وفي هذه الحالة تحسب مواعيد الطعن من تاريخ علمه بالحكم أما إذا كان الغير يعلم بتعيين الخصومة أو كان في مركز قانوني يسمح بتوقعها فانه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة أمام محكمة القضاء الإداري إذ في هذه الحالة يكون هذا الغير قد فوت على نفسه فرصة مرش ظللته على جهة القضاء وإذا كانت اعتبارات حسن توزيع العدالة تسوغ امتناع الأجل للغير من يتعدى أثر الحكم إليه ولم يعلم بقيام الخصومة للطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا فإن هذه الاعتبارات ذاتها تأتي مساندة هذا الغير الذي علم بالخصومة ووقف جبالها موقف المتردد فان صدر الحكم لصالحه سسكت وأن صدر ضده مصلحة تنازع فيه وطعن عليه .

والمعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علمًا يقينيًا بالخصومة ولا يحتاج في هذا الصدد بطم وكيله حتى لو كان وكيلًا بالخصومة باعتبار أن العلم اليقيني لا يتوافر من مجرد علم الوكيل بقيام المنازعة طالما أنه لم يثبت أن هذا الوكيل أخطر موكله بالنزاع وبماهيته وحدوده .

(طعن ٤٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢) .

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلاً — حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية .
بمخلص الحكم :

ومن حيث أنه من الدفع بعدم قبول الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢١ القضائية المقام من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية بمقولة أنه لا يسوغ الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه وأنه لم يصدر قضاء ضد هذه الشركة يجيز لها حق الطعن مضافاً اليه انتفاء مصلحتها أصلاً فيه فالثابت في هذا الصدد ان الشركة الطاعنة من شركات القطاع العام التي تهتن أعمال الوكالة البحرية ومن ثم تشخص مصلحتها محققة في التمسك بقصر هذه الاعمال على شركات القطاع العام وحرمان الشركة المطعون ضدها من ممارستها وبهذه المثابرة تدخلت انضمامياً في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري الى جانب وزارة النقل البحري بطلب الحكم برفض دعوى إلغاء القرار الطعن الصادر بتمصر مزاوله أعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام وعدم السماح للشركة المطعون ضدها بمباشرتها بالنسبة الى السفن الاجنبية وقد تضمنت أسباب الحكم المطعون عليه ان المادة ١٢٦ من مرسوم اجازت لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى بنسبة الى هذا الخصوم وأنه يتعين قبول التدخل المبدي من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية — وأياً كان الرأي فيما تقدم وعلى فرض اغفال الحكم الطعن النص على قبول طلب التدخل ورغم ان أسبابه على ما تقدم بيانها تعد قضاء مرتبطاً بالمنطوق ومكلاً له فان قضاء هذه المحكمة جرى على تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية أو مادية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلاً مقدراً بأن حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية . وعليه فإنه وقد شخصت مصلحة الشركة الطاعنة في الطعن على ما تقدم بيانه وأثبتت طعنها في اليعاد فقد تعين قبول هذا الطعن شكلاً ورفض الدفع المبدي بعدم القبول .

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

حكم وقضى — الطعن فى الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ — حق الخارج عن الخصومة فى الطعن فى الحكم الذى يصدر ويتعدى اثره عليه — الطاعن يكون ذا صفة ومصلحة فى الطعن — عدم ثبوت العلم اليقينى بصدر الحكم الى حين ايداع تقرير الطعن وعدم وجود ما فى الاوراق ما يحض قول الطاعن بانه لم يعلم به الا فى هذا التاريخ — استيفاء الطعن اوضاعه الشكلية — عدم الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع خلال الميعاد القانونى اى خلال ستين يوما من تاريخ صدوره بعد ثبوت العلم اليقينى بصدوره يتمصر هذا الحكم فى مواجهته — نتيجة ذلك ان الطعن فى الحكم الوقتى لا يتعدى اثره الى الحكم فى الموضوع — صدور الحكم فى الموضوع يترتب عليه زوال الحكم الوقتى من الوجود — يترتب على ذلك اعتبار الخصومة منتهية فى الطعن .

ملخص الحكم :

و من حيث ان الطاعن فى الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق عليا لم يكن احد اطراف الدعوى رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق ولم يصدر الحكم فى مواجهته كما انه اودع تقرير طعنه بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٣ فى الحكم الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٢ — الا انه نظرا لان من حق الخارج عن الخصومة ان يطعن فى الحكم الذى يصدر ويتعدى اثره عليه — فان الطاعن يكون ذا صفة ومصلحة فى الطعن ومن ناحية اخرى فانه نظرا لان العلم اليقينى بصدر الحكم المشار اليه لم يثبت على وجه القطع الى حين ايداع تقرير الطعن وليس فى الاوراق ما يحض قول الطاعن انه لم يعلم به الا فى هذا التاريخ — فان الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث انه بالنسبة للطعن ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق فان تقريره اودع بتاريخ ٣ من ابريل ١٩٧٦ اى خلال ستين يوما من صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٣ من فبراير ١٩٧٦ فانه يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث انه من موضوع الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق فانه موجه الى الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وقد حدد لنظره جلسة ٥ من نوفمبر

١٩٧٩ واخطر الطاعن بالجلسة وفيها نظر الطعن مع الطعن الآخر رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق الوجه الى الحكم الصادر بالغاء القرار ، وفيها قررت المحكمة ضم الطعن ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق الى الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق ليصدر فيها حكم واحد . ثم نظر الطعنان امام المحكمة الادارية العليا معا الامر الذي يفترض معه علم الطاعن في الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق بالحكم الصادر في موضوع الدعوى وبالطعن فيه .

ومن حيث ان الطاعن في الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق لم يطعن في الحكم الصادر في الموضوع خلال الميعاد القانوني بعد تحقق قرينة العلم اليقيني المتبادر اليها ، فان هذا الحكم يكون قد تحصن في مواجهته .

ومن حيث ان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو بطبيعته حكيم وقتي يظل محتفظا لمقوماته الى ان يصدر الحكم في الموضوع ناذا صدر هذا الحكم زال الحكم الوقفي من الوجود وبالتالي فان الطعن على الحكم الوقفي لا يمتد الى اثره الى حكم الموضوع — الامر الذي يعين معه اعتبار الخصومة في الطعن ٦٢/٢٠ ق منتهية .

(طعن في ٦٢ لسنة ٢٠ ق ، ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

صدور حكم من محكمة القضاء الإداري بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية — تعدى اثر هذا الحكم الى الغير الذي لم يكن طرفا في الدعوى ولم يعلم بها ولم يتدخل فيها — لا يكون امام الغير في هذه الحالة سوى ان يسلك ما شرعه القانون لتفادي آثار الحكم أو التظلم منه باعتباره خارجا عن الخصومة وهذا التظلم سبيله القانوني هو التماس اعادة النظر في الحكم امام المحكمة التي اصدرته — عدم جواز الطعن في هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا وفقا لما كان يتبع في مثل هذه الحالة قبل نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المتسار اليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ الذي طريق الطعن في الاحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمه القانون القائم قبله في المادة ٥١٠ وأضلف حالة اعتراض من يعتبر

الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل أو تدخل فيها (م ٤٥٠ / ١) إلى أوجه التماس إعادة النظر لما أوردته في مذكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلاً في الخصومة وأن لم يكن خصماً ظاهراً فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتباس في هذه الصلاته إلى الاعتراض وهذا التبرير لالغاء نظام اعتراض الخارج عن الخصومة وجعل هذه الحالة سبباً للتماس إعادة النظر في الحكم يتفق مع ما قالت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها السابق الإشارة إليه من أنه تظلم من حكم في منازعة لم يكن طرفاً فيها « وبهذا يكون هذا القانون قد أتى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير من اسم يكونوا خصوماً في الدعوى التي صدر فيها أو ادخلوا أو تدخلوا فيها من يتعدى أثر الحكم إليهم إذ أنه ذلك أصبح وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقاً لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة من أنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة منها بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المعنية » وهو وجه لم يكن قائماً عندما تجاوزت المحكمة الإدارية العليا للغير ممن يتعدى إليه أثر الحكم الطعن أمامها في أحكام محكمة القضاء الإداري مما كان محمولاً - حسبما ورد في أسهاب حكمها - على أنه لا طريق أمام هذا الغير عندئذ للتداعي والتظلم من الحكم إلا بالطعن فيه أمامها حيث يستغرق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى . ويفتح باب الطعن أمام الغير بطريق التماس إعادة النظر أمام المحكمة التي أصدرت الحكم (م ٤٣) « مرافعات بالطريق الذي ترع به أمامها الدعوى وفقاً للأوضاع المقررة لذلك لم يعد الموجب لإجازة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رأساً ممن يتعدى إليه أثر الحكم وإراداً . وطبقاً للمادة ٣٤١ من قانون المرافعات فإن الحكم الذي يصدر بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يقبل الاعتراض وإنما يقبل الالتباس بطريق إعادة النظر في مثل هذه الحالة إن توفرت شروط قبوله ابتداءً وتبعاً لذلك لا يكون لمن لم يكن طرفاً في حكم حق الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا لمثل هذا الوجه بل على الخارج عن الخصومة أن يسلك

ما شرعه القانون لتفادى آثار الحكم والتظلم منه وهذا التظلم مسيله القانون وهو التماس اعادة النظر فى الحكم أمام المحكمة التى أصدرته وليس وجهها أو سببا للطعن فى الحكم أمام المحكمة الادارية العليا ممن لم يكن طرفا فيه كما أن الطعن فى مثل هذه الحالة ومع مراعاة طبيعة دعوى الإلغاء وحتيقة الخصوم فيها لا يعد متصلا بعيب من الميوب التى تجعل الحكم تابلا للطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا على ما نص عليه فى المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعنين وأحالتها الى محكمة القضاء الإدارى .

(طعن ١٨٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٧/١)

الفرع الخامس طعون هيئة مفوضى الدولة

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

الأصل أن يوقع صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رئيس هيئة مفوضى الدولة - عند قيام المانع أو العذر ينحدر هذا الاختصاص الى من يليه فى الهيئة - لرئيس هيئة المفوضين أن يندب أحد معاونيه لاتخاذ سبيل الطعن ، سواء وقع هذا النذب كتابة أو شفها .

ملخص الحكم :

لأن كان قانون تنظيم مجلس الدولة قد ناط فى الأصل حق الطعن فى احكام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية برئيس هيئة مفوضى الدولة ، الا أن ذلك لا يعنى أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا ، حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر ادى الى قيام غيره مقامه ، ذلك أن الاختصاص وإن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه الا أن الاصول العلية تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الاصيل الى من يليه ، متى قام بالاصيل مانع أو عذر ، حتى لا يتعطل سير العمل ، وقد رددت المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة هذا الأصل العام ونظمته ، فقضت بأنه « عند غياب الرئيس (رئيس مجلس الدولة) يحل محله فى الاختصاص القضائى بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا الاقدم فالالاقدم من اعضائها ، وبالنسبة الى المحاكم الادارية وكيل المجلس للتقسم القضائى ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم ، وفى امحال هيئة المفوضين وكييل المجلس للتقسم القضائى ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الاقدم فالالاقدم من مستشاريها » كما نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على أنه « تعرض كشوف بالاحكام الصادرة من نواتر محكمة القضاء الادارى ومن

الإحكام الإدارية خلال أسبوعين من تاريخ صدور الحكم على رئيس هيئة مفوضى الدولة أو من يندبه لذلك من الأعضاء ، ويكون كل كشف مشتتاً على ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة أو بالمحكمة ورايه فى الطعن فى الحكم أو عذبه وأسباب الطعن ، كما يرفق به ما يقدم من نوى الشأن من ملاحظات على الحكم . ويؤشر رئيس الهيئة أو من يندبه بالموافقة على هذه الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها : ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم الى سكرتيرية المحكمة الإدارية العليا » . وهذا النص ينظم طريقة الإنابة فى مباحثرة الاختصاص الى جانب قاعدة الحلول فيه بحكم القانون ، اذ يخول رئيس هيئة المفوضين نعب أحد معاونيه من أعضاء هيئة المفوضين للتأشير بالموافقة على الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ، سواء أوقع هذا النقيب كتاباً أو شفها ، وهو حكم يجرى على سنن الحرص على انتظام العمل والرغبة فى توفى مواعيد الطعن فى الأحكام ، ومن ثم فلا حجة فى القون بان موقع عريضة الطعن هو أحد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين . لانه كان مملاً عند الطعن فى الحكم المطعون فيه أكرم المستشارين الملحقين بهيئة مفوضى الدولة ، وهو الذى كان يتمين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة فى اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور ، وبالتالي يكون هذا الدفع فى غير محله متعيناً رفضه .

(طعن ٧٩٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة — حتماً وحدها فى تحريك الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — متى تحرك الطعن لا تملك الهيئة التنازل عنه ، بل يكون ذلك من حق الخصوم وحدهم .

ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها — سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب نوى الشأن — أن رأى رئيس الهيئة وجهاً لذلك — حق الطعن

أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تتشبه فيه الحيطة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون بلبته هي العليا ، إلا أن الهيئة متى حركت المنازعة بهذا الطعن استمرت معتبرة قائمة بين أطرافها : فلا تلك الهيئة التصرف في الحقوق المتنازع عليها فيها ، أو في مصير المنازعة بترك الخصومة في الطعن ، بل يظل ذلك من شأن الخصوم وحدهم ، تفصل فيه المحكمة طبقاً للقانون .
(طعن ١٥٣٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

قصر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على رئيس هيئة المفوضين دون ذوى الشأن - منع ذوى الشأن لا ينصرف إلى طلبات إلغاء أحكام المحكمة الإدارية العليا نفسها إذا شابها بطلان لعدم صلاحية أحد مستشاريها لنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي الدولة أما من تلقاء نفسه وأما بناء على طلب ذوى الشأن إذا رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، ولو يجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذي يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة الذي لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك ، إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقاً لما نصت عليه المادة المشار إليها إلا إلى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها إذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المعنية والتجارية ، فلا مدفوعة من ائتمنة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

(طعن ١٤٦٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

(١) طعن هيئة مفوضى الدولة في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا بمفردها دون أي من أطراف الخصومة في الدعوى — مدى حق المدعى في الدعوى الأصلية في التنازل عن مطالبة الجهة الإدارية المدعى عليها بما يدعيه في مرحلة الطعن — جائز .

(ب) تنازل المطعون لصالحه أمام المحكمة الإدارية العليا وهو المدعى في الدعوى الأصلية عن مخاصمة الجهة الإدارية المدعى عليها — أثر هذا التنازل — صيرورة الحكم المطعون فيه الصادر برفض دعواه نهائيا قبل هذا المطعون لصالحه ، لأن نزوله يعني قبول ذلك الحكم — ليس لهذا النزول أثر رجعي .

(ج) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضى الدولة وحدها — تكيف هذا النزول لا يعتبر من قبيل ترك الخصومة لأن المدعى لم يكن طاعنا ، والطعن ، مائل أمام المحكمة العليا من قبيل هيئة المفوضين وحدها .

(د) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية في مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضى الدولة وحدها — أثر هذا النزول على الخصوم الآخرين وهم جهة الإدارة وبعض الأشخاص — ليس له أثر بالنسبة لهؤلاء ويظل الطعن منظورا أمام المحكمة الإدارية العليا بالنسبة اليهم .

ملخص الحكم :

ان اول ما تلاحظه هذه المحكمة على التنازل الذي ابداه الخاضع عن المطعون لصالحه (المدعى) حسبها هو ثابت بمحضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ انه بعد ان استهله بالإشارة إلى موضوع وسبب دفواه الصادر فيها الحكم المطعون فيه موضحا انه عبارة عن طلب القضاء له بالتعويض عن ضرر اصابه نتيجة لصدور قرار من السيد وزير المالية وقرارات من لجنة بورصة العقود وبورصة ميناء البصل (المدعى عليهم الاول والثاني والثالث)

وانه اختصم شركتى فرغلى والتجارة فى المحاصيل المصرية (المدعى عليهما الرابع والخامس) بحسبان انها اقتضيا منه الفروق المترتبة على تلك القرارات انتهى المدعى الى تقرير تنازله عن مخاصمة وزارة الاقتصاد ، وعدم توجيبه أية طلبات اليها لرد الفروق التى يطالب بها الشركتين المذكورتين ، وذلك لانهما هما اللتان قبضتا تلك الفروق ، واللذان يعتبرهما المدعى مسئوليتين عن ردها . وليس من شك فى ان هذا التنازل هنا بمفهوم عباراته الواضحة محدود بانحصاره فى نطاق الخصومة فى الطعن امام هذه المحكمة العليا ولا يمكن ان يكون له اثر رجعى ويتربط على ذلك ان يصبح الحكم المطعون فيه بعد التنازل نهائيا فى حق المدعى اذ معنى التنازل قبول المتنازل لهذا الحكم الصادر فى الدعوى برفضها ، وتسليم منه به . ولا يجوز ان يعتبر التنازل هنا من قبيل ترك الخصومة ، ذلك لان الخصومة الماثلة امام هذه المحكمة انما ترجع فى اساسها الى الطعن المرفوع من هيئة المفوضين ولصالح القانون والعدالة الادارية حسبما تراه الهيئة رابعة الطعن ، ومن ثم يكون ترك الخصومة من حقها وحدها . كما انه لا يتصور مطلقا ان تخرج الوزارة من الخصومة امام المحكمة الادارية العليا ، ويظل بعد ذلك الافراد وحدهم مائلين امامها فى دعوى سببها التعويض عن تنفيذ قرارات ادارية ملفاة ، وخاصة بعد ان قرر المدعى المتنازل فى محضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ ان مبنى دعواه ، هذه المطالبة برد الفروق المالية . وكذلك لا يجوز للمدعى ، وهو امام هذه المحكمة العليا ان يغير سبب دعواه الاصلية فتصبح دعوى عقد بعد ان كانت امام محكمة القضاء الادارى دعوى تعويض عن قرار ادارى مريب . ولا يخفى من الامر شيئا كون الوزارة لم تر مانعا من قبول تنازل المدعى عن مخاصمتها وعدم مطالبته باى تعويض او فروق نتيجة للقرارات الادارية السالف الاشارة اليها . وقد تمسك بالى المدعى عليهم بعدم قبول التنازل عن مخاصمة الحكومة . المبدى من المدعى . ويتضح من جماع ما تقدم ان طلب المتنازل غير مقبول ، ولا يقوم على سند من القانون وخلق باطراحه جائزا .

(طعن ٢٩٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة في الحكم — تنفيذ من جانب الإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة — لا ينهى الخصومة في الطعن — أسس ذلك .

ملف الحكم :

انه عن انتهاء الخصومة فانه فوق ان الحكومة لم تقرر عدم الاستمرار في الطعن ، فان الثابت من مطالعة القرار رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر من السيد وزير المواصلات ، انه ولئن كان القرار قد أشار في ديباجته الى الحكم المطعون فيه ونص في المسادة الاولى منه على إلغاء القرار المطعون فيه فيها فتبينه من تخطي المدعى ، الا ان هذا القرار صادر بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ أي في وقت لم يكن قد عمل فيه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ والذي نص فيه على ان يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، وهو القانون الذي استحدث وقف التنفيذ كثر من آثار رفع الطعن في الاحكام الى المحكمة الإدارية العليا ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه كل وقت صدور القرار الوزاري رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ ، واجب التنفيذ على الرغم من الطعن فيه من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة ، فلا يصح والحالة هذه ان يستفاد من اصدار القرار الوزاري رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ الحكم المطعون فيه ان الجهة الادارية المختصة قد قبلت هذا الحكم ، فقد كانت مجبرة على تنفيذه طعن فيه أو لم يطعن ، هذا بالإضافة الى انها لم تكن قد أعلنت بالطعن المرفوع من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة قبل اصدار القرار المذكور ، اذ هي أعلنت بتعريض الطعن في ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، فلا مندوحة مع كل اولئك من اعتبار الخصومة قائمة .

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

إنط القانون لهيئة مفوضى الدولة الطعن على أحكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا — عدم اعتبار الهيئة طرفاً ذا مصلحة شخصية فى المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة فى ذلك طبقاً للقانون — أساس ذلك — تطبيق : — إعلان الشركة المدعى عليها قبولها الحكم المطعون فيه والصائر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل المدعى وإعادة العمل مع مجازاته بتخفيض فترة الوظيفية مدة واحدة وتخفيض مرتبة جنبيهين شهرياً — طعن هيئة مفوضى الدولة على هذا الحكم — قضاء المحكمة الإدارية العليا واعتبار الخصومة غير ذات موضوع ومنتهية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه ولئن كان القانون قد أنط بهيئة مفوضى الدولة الطعن على أحكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن هذه الهيئة ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية فى المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة فى ذلك طبقاً للقانون .

ومن حيث أن الشركة المدعى عليها وقد أعلنت قبولها للحكم المطعون فيه وعدم تبسكها بالطعن فإن الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع — ومن ثم بتعين الحكم باعتبارها منتهية .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

الطعن المقدم للحكمة الإدارية العليا من الخصوم ذوى الشأن ، على خلاف طعن هيئة مفوضى الدولة ، يحكمه أصل مقرر هو الا يضار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين اسقطوا حقهم فى الطعن ، اما الطعن المقدم لها من هيئة مفوضى الدولة فانه يفتح الباب تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه فى المنازعة — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

تطبيقا للقواعد التى تقدم بيانها كان يتعين تثبيت اعانة غلام المعيشة للطعون ضده على اساس المرتب المحدد لمؤمله اتف الذكر وهو عشر جنيهات ، ولكن الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك انتهى الى تثبيت الاعانة على اساس تسعة جنيهات فقط الا انه وقد اقتصر الطعن على الحكومة وحدها دون هيئة المفوضين ولم يطعن المطعون ضده فى الحكم بحيث أصبح نهائيا فى حقه ولما كان الاصل ان الطاعن لا يضار من طعنه فانه يتعين اقرار الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من استحقاق الطعون ضده فى تثبيت اعانة غلام المعيشة على اساس راتب شهرى قدره تسعة جنيهات مما يجعل طعن الحكومة الذى يقوم على تثبيت الاعانة على اساس ثمانية جنيهات ونصف فقط فى غير محله ومتمين الرفض ،

ان هذا النظر لا يعتبر عدولا عما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من قبل من ان الطعن لهاها يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الاحوال التى تعينه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الاحوال وكان صائبا فى تضائله فبقى عليه وترفض الطعن ..

اذ ان هذا المبدأ الذى ارسنه المحكمة الادارية العليا قد صدر فى اول الامر فى ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة

والذى جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب قوى الشأن أن رأى رئيس الهيئة وجها لذلك حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تتمثل فيه الحيطة لمصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كليته هي العليا .

ذلك لأن هيئة المفوضين لا تمثل الحكومة ولا تنطق باسمها وإنما تنحصر وظيفتها في الدفاع عن القانون ولذلك غايتها قد تتخذ في طعنها موقفا ضد الإدارة لأن مصلحة الدولة في أن يسود حكم القانون ولو أدى ذلك إلى الحكم ضد الإدارة . فهذه المفوضين أشبه إلى حد ما بالنائب العامية المصومية المبنية على الدعوى الجنائية .

وهذا النظر لا يصدق على الطعون التي ترفع من الخصوم وحدهم والتي أجازها لأول مرة القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والتي يتحتم أن يتحدد نطاقها ومصلحة الطاعن وحده ولو كان الجهة الإدارية بحيث لا يسوغ أن يضار الخصم بطعنه ولا يستفيد من طعنها وحدها الخصم الذى ارتضى الحكم فصار نهائيا في حقه . لأنه لا يتصور قيام نيابة قانونية بين الجهة الإدارية وبين خصمها كما هو الشأن بالنسبة إلى هيئة المفوضين والتي تعتبر نائبة عن المجتمع ومن بينه خصوم الدعوى .

(طعن ١١٨٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

المادتان ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ و ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة — يكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس هيئة مفوضى الدولة — الأصل في الاختصاص أن يباشره

صاحبه — الاصول العامة تقضى عند الضرورة ان تتحدر وباتثرة الاختصاص الى ما يليه متى قام بالاصيل مانع او عذر حتى لا يتعطل سير العمل — يتعين لصحة مباشرة اختصاصات الاصيل بواسطة من يحل محله من يلونه فى العمل او بطريق الانابة ان تكشف ظروف الحال ان من مارس اختصاصات الاصيل انها كان اقدم من يلونه فى العمل او ان يثبت نذب الرئيس لواحد من معاونيه فى مباشرة اختصاص محدد عند غيابه — توقيع تقرير الطعن من مستشار مساعد دون نذبه من رئيس الهيئة ووجود العديد من المستشارين الاسبق له فى الاقتضية من يكون رئيس الهيئة — بطلان عريضة الطعن .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة الاوراق ، ان تقرير الطعن موقع من الاستاذ . . . عن نائب رئيس هيئة مفوض الدولة ، وبناء على طلب المحكمة من هيئة المفوضين اعداد تقرير تكميلى ، ارسلت الهيئة الى المستشار الامين العام لمجلس الدولة فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ تسأله بيانا عن تشكيل هيئة المفوضين فى ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧٦ يشمل رئيس الهيئة واعضاءها الاسبق فى الادوية للاستاذ المستشار الموقع على التقرير، ومن كل منهم يقوم بالعمل او فى اجازة فى هذا التاريخ . فاجاب الامين العام فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ بان ارسل صورة من قرار تشكيل الهيئة رقم ٣٠٤ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ وان السيد الاستاذ كان مستشارا مساعدا بالدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بهيئة المفوضين وظل سيادته بالهيئة حتى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ومن القرار المذكور يبين السيد الاستاذ كان مستشارا مساعدا بهيئة مفوضى الدائرة ، كما يسبقه فى هيئة المفوضين عدد من المستشارين .

ومن حيث ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، قد ناطت الطعن فى احكام محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا ، من غير ذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة ونصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على ان تعرض كشوف الاحكام على رئيس هيئة مفوضى الدولة او من يندبه ويؤثر عليها رئيس الهيئة من ينتبّه بالموافقة او اتخاذ سبيل الطعن ويكون (م — ٢٧ — ج ١٥)

الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم الى سكرتيرية المحكمة الادارية العليا . ومفاد ذلك أنه وان ناط قانون مجلس الدولة الطعن في الاحكام من غير ذوى الشأن رئيس هيئة مفوضى الدولة ، والاصل في الاختصاص ان يباشره صاحبه ، الا ان الاصول العلية تقضى عند الضرورة ان ينحدر مباشرة اختصاص الاصيل الى من يليه متى قام بالاصيل مانع او حتى لا يتعطل سير العمل ، على انه يتمين لصحة مباشرة اختصاصات الاصيل بواسطة من يحل محله ممن يلوونه في العمل او بطريق الانابة، ان تكشف ظروف الحال على ان من مارس اختصاص الاصيل انها كان اقدم من يلوونه في العمل ، او ان يثبت نذب الرئيس الواحد من معاونيه في مباشرة اختصاص محدد عند غيابهم . والعبرة في جواز الحلول في مباشرة الاختصاص هي بالحرص على انتظام العمل والرغبة في توفى فوات مواعيد الطعن ، كما ان العبرة في ضبط هذا الحلول وتقييده ، بأن يكون من يمارس الاختصاص هو اقدم من يليه او من ثبت نذبه لذلك من الاصيل كتابة او شفاهة العبرة بذلك هي الحرص ايضا على انتظام العمل واتضباطه في اطار التواصل الرئاسي .

ومن حيث انه في اطار هذه المحددات لاستخدام اختصاصه والحلول محله فيه عند قيام المانع او العذر ، فان من وقع تقرير الطعن المائل كان يشغل وظيفة مستشار مساعد ، وكان ثمة العدد العديد من المستشارين الاسبق لة في الادنية ، من يلوون رئيس هيئة المفوضين ، كما انه لم يثبت ان رئيس الهيئة نذب السيد المذكور في التوقيع على تقرير الطعن ، ولا انه كان اقدم من لم يقم بهم عذر ولا مانع من مباشرة هذا الاختصاص .

ومن حيث انه من كل ذلك يبين للمحكمة بطلان عريضة الطعن ، لتوقيع تقرير الطعن ممن لم يثبت حلوله محل رئيس الهيئة بحسبانه الاقدم او المنتدب للقيام بهذا الاختصاص .

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — أحكام محكمة القضاء الإداري في الطعون المقدمة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية — هي أحكام نهائية لا يجوز لذوى الشأن الطعن فيها — يجوز لهيئة مفوضي الدولة الطعن فيها في حالتين التتبع هما أن يكون الحكم الاستثنائي قد صدر على خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا أو أن يكون الفصل في الطعن ينتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق من هذه المحكمة — أساس ذلك : حرص المشرع ألا يقوم التعارض بين مبادئ تقررها أحكام نهائية للقضاء الإداري وهيئة استئنافية وبين ما تجرى عليه المحكمة الإدارية العليا — إذا كانت أوجه الطعن التي أثارها هيئة مفوضي الدولة لم تتصل بحالته من حالتي الطعن في الأحكام الاستئنافية بل كانت أوجه الطعن هي التعميق على الحكم المطعون عليه من حيث ثبوت الوقائع المنتجة في الدعوى أو عدم ثبوتها تكون هيئة مفوضي الدولة قد جاوزت في طعنها الحالتين الاستثنائيتين — الحكم بعدم قبول الطعن .

ملخص الحكم :

أن الفترة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على أن « أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقدمة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية ، فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن ينتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره . وفاد ذلك أن أحكام محكمة القضاء الإداري في الطعون المقدمة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية ، أحكام نهائية لا يجوز لذوى الشأن الطعن فيها . وانه استثناء من النهائية التي تنسجم بها هذه الأحكام أجاز لهيئة مفوضي

الدولة الطعن فيها في حالتين اثنتين محدودتين هما ان يكون الحكم الاستثنائي قد صدر على خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الادارية العليا ، او ان يكون الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسبق من هذه المحكمة . وهما حالتان استثنائيتان . لا يسوغ التوسع فيهما ، وهما معا تعلقان بمبادئ المحكمة الادارية العليا تأكيداً للقائم فيها أو تقرير الجديد فيها ، بحسبان ان ما تجرى عليه المحكمة الادارية العليا هو ما يتعين على محاكم مجلس الدولة اتباعه ، ضماناً لاستقرار الأوضاع القانونية والمراكز المختلفة ، وتبيناً لوجه الحق في شتى القضايا القانونية الادارية ، وحرصاً من المشرع الا يقوم التعارض بين مبادئ تقررها لإحكام نهائية للقضاء الاداري بهيئة الاستئنافية : وبين ما تجرى عليه المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان مناط استخدام هيئة مفوضي الدولة سلطتها في الطعن على الأحكام النهائية التي تصدرها محكمة القضاء الاداري بهيئتها الاستئنافية ، هو أن يكون الحكم الاستثنائي الطعون فيه صدر مخالفاً لما جرت عليه قضاء المحكمة الادارية العليا أو ان يكون مشتهلاً على مبدأ قانوني غير مسبق في قضاء هذه المحكمة . وعلّة اناطة هذه السلطة بهيئة مفوضي الدولة ، هو هيئة ما تترره المحكمة الادارية العليا من مبادئ في قضائها على وجوه التفسير والتطبيق التي تتبعها محاكم مجلس الدولة عامة ، حرصاً على انساق الأحكام وانسجام المبادئ القانونية ومسنونها جميعاً من مشرب قانوني واحد . وهي علة تنفرد فيها سلطة هيئة المفوضين في الطعن في الأحكام الاستئنافية وجوداً وعلماً .

ومن حيث انه ثبت للمحكمة ، ان وجوه الطعن التي اثارها هيئة مفوضي الدولة في الحالة المعروضة ، لم تتصل بحالة من حالات الطعن في الأحكام الاستئنافية التي حددتها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ سالفة البيان . انما اتصلت هذه الوجوه بوزن المحكمة للتحليل وبتدعي تحققتها من ثبوت ائذار الجهة الادارية للمدعى بانتهاء خدمته في فترة انقطاعه من العمل ، وباستخلاصها من سياق الدعوى للقرائن الموضوعية التي تنبئ أو

لا تنفيذ في الواقع حصول الإنذار . وهي كلها وجوه تدخل في جانب التحقيق الموضوعي لوقائع الدعوى ، دون أن تقترب من مجال تقرير مبدأ قانوني مخالف لقضاء المحكمة الإدارية العليا أو غير مسبوق فيها ، والحال أن تقرير الطعن قد أعلن إلى الجهة الإدارية ، وأنها أخطرت بتاريخ جلسة الثاني من أبريل سنة ١٩٨٠ بما يفيد أن مملك المحكمة في إجراءات الدعوى كان سليما ولم يحد عن المستقر في أصول المرافعات ، ربما لا وجه معه للقول بأن المحكمة تلزم بأن تطلب من الهيئة المطعون ضدها بطريق الاتصال المباشر ، ما دامت المحكمة قد طلبت الهيئة بما رآته منتجا في ثبوت وقائع الدعوى ، بما أصدرته من قرارات في هذا الشأن في جلساتها العلنية ، وياتاحتها العديد من الفرص للهيئة لتقديم هذه البيانات .

ولا تترتب على المحكمة بعد ذلك أن هي استخلصت من تقاضى الهيئة عن تقديم البيانات ، ما اطمأنت إليه في وزن الدليل والقياس من الوقائع . ما دامت صحت إجراءات الدعوى ، فإن ما استخلصته المحكمة من وقائع الحال بشأنها ، ليس من شأنها أن يجرح قضاء سابقا للمحكمة الإدارية العليا ، ولا أن يقتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق .

ومن حيث أنه تبين مما سبق أن جوانب الطعن التي قام بها تقرير هيئة مفوضي الدولة ، أنها تتعلق بالتمقيب على المحكمة المطعون عليه من حيث الوقائع المنتجة في الدعوى أو عدم ثبوتها . وأيا كان وجه الصواب في هذا الأمر فإن هيئة المفوضين قد جاوزت في طعنها المسائل ، الحالتين الاستثنائيتين المحددتين في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ، للطعن على أحكام محكمة القضاء الإداري بغيرها الاستثنائية . الأمر الذي يتمتع معه القضاء بعدم قبول الطعن .

(طعن ٥٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

قامعده رقم (٢٤)

المبدأ :

الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية — الأصل أنها أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثاني درجة — غير أنه لاعتبارات خاصة أجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذه الأحكام في حالتين فقط : ١ — أن يكون الحكم قد صدر على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا — ٢ — أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانوني من المحكمة الإدارية العليا لم يسبق لها تقريره — طعن هيئة مفوضي الدولة في حكم من هذه الأحكام لغیر هذين السببين — اثره — الحكم بعدم جواز الطعن .

ملخص الحكم :

وبن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقدمة لها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره ومؤدي ذلك أن الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية هي أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثان درجة غير أن المشرع لاعتبارات خاصة قدرها أجاز الطعن في تلك الأحكام وجعل الحق في اقلته مقصورا على رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده دون غيره من الخصام ، وفي ذات الوقت لم يجعل هذا الحق مطلقا من كل قيد بل حصره في حالتين لا ثالث لهما أولهما أن يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية قد صدر على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وذلك تحقيقا لاستقرار الأحكام النهائية وعدم تضاربها ،

وثانيهما ان يكون الفصل فى الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانونى من المحكمة الادارية العليا لم يسبق لها ان تقرره .

ومن حيث ان الثابت من تقرير الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة انه انصب على ان الحكم المطعون فيه خالف الواقع فى الاوراق اذ البين من حافظة المستندات التى تقدمها المدعى امام المحكمة الادارية لوزارة المالية انه قدم طلبا لضم مدة خدمته السابقة فى الميعاد الذى استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكذلك على خلاف ما استظهره الحكم المطعون فيه ويستند قضاءه على اساسه . والواضح ان هذا الوجه من الطعن لا يندرج البتة تحت اى من الحالتين سالفتي الذكر اللتين تخول احداهما لرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن امام المحكمة الادارية العليا ومن ثم يكون الطعن المائل مقاما فى غير الاحوال التى اجازها القانون لرئيس هيئة مفوضى الدولة ، وهو ما لا يجوز .

(طعن ٣٢٣٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ان يقوم مفوض الدولة بتهيئة الدعوى للمرافعة وعليه اعداد التقرير محددا الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبنى رايه مسبقا — ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر ان يكون اختصاص الطعن فى الاحكام الى المحاكم الاعلى لرئيس هيئة مفوضى الدولة طالما انه وجد ان هناك من الاسباب التى اشتملتها المادة سالفة الذكر ما يوجب عليه ذلك — غنى عن البيان ان هيئة مفوضى الدولة انما تقوم بالطعن فى الاحكام ابتغاء المصلحة العامة — نتيجة ذلك : ان لهيئة المفوضين ان تقدم بطلبات او اوراق جديدة غير تلك التى ايدتها امام المحكمة فى اية درجة ما دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة بقزال حكم القانون على الوجه الصحيح

فى المنازعة الادارية — لمفوضى الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهيئة الطعن للرافعة واعداد التقرير فيه أن يبدى الرأى على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو أسباب فى تقرير الطعن بأبدائه أسبابا جديدة ويطلبات أخرى غير ما اشتهله تقرير الطعن — دفع المظعون ضده بعدم جواز نظر الطعن أو بعدم قبوله لانتفاء المصلحة بعد أن أقرت هيئة مفوضى الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل فى طلبات المظعون ضده بعد تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن فى هذا الحكم على هذا الأساس — هذا الدفع فى غير محله ويعتبر حقيقيا بالرغم من — طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بمقولة أنه أخطأ فى تطبيق القانون حين حكم باختصاصه بنظر الدعوى المطروحة — الطعن اقيم من مخصى ومن نوى مصلحة قانونية .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنضى بأنه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى وذلك فى الأحوال الآتية :

١ — إذا كان الحكم المظعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله .

٢ — .

٣ — .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى ذلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم . وتجرى المادة ٢٧ من القانون المشار اليه كالاتى : تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى ، وتهيئتها للرافعة ، ولمفوضى الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى .١٠٠٠١٠٠١٠ ويودع المفوض بعد اتمام تهيئة الدعوى تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسببا ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بكتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم . ومتنضى ذلك أن

مفوض الدولة يهين الدعوى للمرافعة وعليه اعداد التقرير محددًا الوقتين والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبقا . اما اختصاص الطعن في الاحكام الى المحكم الاعلى فهو اختصاص اناطه القانون برئيس هيئة مفوضى الدولة طالما انه وجد ان هناك من الاسباب التي اشتملتها المادة ٢٢ من القانون ما يوجب عليه ذلك . وغنى عن البيان ان هيئة مفوضى الدولة انما تقوم بالطعن في الاحكام ابتغاء المصلحة العامة باعتبار ان رأى الهيئة يتصل فيه الحيطة لصالح القانون وحده الذي يجب ان تكون كلمته هي العليا ، ويتقرر على ذلك ان لهذه الهيئة ان تتقدم بطلبات او اسباب جديدة غير تلك التي ايدتها امام المحكمة في أية درجة ما دامت تسرى في ذلك وجه المصلحة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية ، بل ومفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا عند تهية الطعن للمرافعة واعداد التقرير ان يبدى الرأى على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى او استلب في تقرير الطعن ، بإبدائه أسبابا جديدة وطلبات اخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن . كل ذلك ابتغاء المصلحة العامة ما دام المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط القانون العام ، فاذا جاء رئيس هيئة مفوضى الدولة وطعن في حكم صادر من محكمة القضاء الادارى بقوله انه اخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه وينظر الدعوى المطروحة — والاختصاص من النظام العام ويمكن ابداءه ولأول مرة في أية مرحلة من مداخل الدعوى كما يمكن للمحكمة ان تنص بها من تلقاء نفسها — فان الطعن يكون قد اقيم من مختص ومن ذوي مصلحة قانونية وبالتالي يكون الدفع الذي ابداه المطعون ضده في غير محله حقيقة بالرغرض .

(طعن ٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٤)

تطبيق :

استئنيت طعون هيئة مفوضى الدولة للمحكمة التي اوضحها الحكم المطلق عليه من قاعدة عدم قبول الدعوى في حالة تقدم الطاعن بطلب جديد لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا لم تتضمنه عريضة الدعوى امام محكمة

التضاء الإدارى وهو ما تقضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات . وفى هذا المقام قضت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق بجلسته ١٩٨٢/١/١٠ بأنه متى كان طلب الطاعن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على حالته هو طلب جديد يتقدم به لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، وكان يتعين أن يكون ضمن طلباته فى العريضة أمام محكمة التضاء الإدارى الأمر الذى لم يحدث ، ومن ثم فأنه لا يقبل عملا بالمادة ٢٣٥ مرافعات .

كما قضت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق بجلسته أول يونيو ١٩٨٢ بأن المطعون ضده بدوره لا يجوز أن يتقدم فى الطعن المقام من خصمه بطلبات جديدة لصالحه .

قاصدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم التظلم - طعن هيئة بغوضى الدولة تأسيسا على أن نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يشترط التظلم من القرارات الموقعة على العاملين بالقطاع العام كشرط لقبول الطعن فيها - عدم اعتبار هيئة بغوضى الدولة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة فهى لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة مستمرة وقائمة بين أطرافها ويظل المتصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم .

ملخص الحكم :

أن عناصر هذه المنازعة - حسبما يتضح من الأوراق - يتحصل فى أن السيد / قد أقام الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢١ تصائية أمام المحكمة التأديبية بالإسكندرية يطلب منها إلغاء الجزاء الموع عليه من شركة

الملح والصودا المبرية التي كان يعمل بها . وبجلسة ١٩٨٠/١٠/٢٦ جكبت المحكمة بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم التظلم .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة قد اتهمت الطعن المائل في الحكم المشار اليه طالبة الغاءه ، واثبتت طعنها على انه طبقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فانه لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام كشرط لقبول الطعن فيها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة في خصوص الطعن المقامة فيها طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة ، فهي لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها او في مصير المنازعة ، بل تظل المنازعة مستمرة وقائية من طرفيها ويظل التصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مصير المنازعة من شأن الخصوم وحدهم ، وتنصل المحكمة في ذلك طبقا للقانون .

ومن حيث انه لذلك فانه ولئن كانت هيئة مفوضى الدولة هي التي اتهمت هذا الطعن ، الا انه وقد قرر المدعى في الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها بتنازله عن الطعن وهو الذي يمكن ان يفيد من هذا الطعن ، ولم يعترض على ذلك الطرف الآخر ، لذلك تكون المنازعة في الطعن المائل قد اصبحت غير ذات موضوع بعد ان تقرر من اقام الدعوى بخل الطعن بتركه للخصومة فيها .

(طعن ٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - على رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب العامل المتصل ان يقيم الطعن في حالات الفصل من الخدمة - طعن هيئة مفوضى الدولة بدون طلب من العامل المتصل يترتب عليه بطلان التقرير .

ملخص الحكم :

من حيث أن السيد المستشار / رئيس هيئة مفوضى الدولة قد اتسام طعنه على أساس أن القانون أوجب الطعن في الأحكام الصادرة بالفصل من الخدمة .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون ويعتبر من ذوى الشأن في الطعن ، وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل الموصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

ومن حيث أن أوراق الطعن المائل قد خلت مما يفيد تقدم السيدة الموصولة بطلب في هذا الشأن إلى هيئة مفوضى الدولة ، كما لم يشر بتقرير الطعن إلى مثل هذا الطلب ، ومن ثم فلا يمكن ، والأمر كذلك حمل تقرير الطعن تأسيساً على النص المذكور .

(طعن ٣١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٩)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضى الدولة في قرار رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي بفصل عاملة من المستوى الثالث — استئناف الطعن إلى أنه وإن كان قرار فصل العاملة قد صدر عن غير مختص — إلا أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والصادر بعد توقيع العقوبة قد أجاز لرئيس مجلس الإدارة هذه السلطة من شأن ذلك تصحيح عيب القرار المطعون فيه — رفض طعن الهيئة تأسيساً على أن الطعن أصبح لا سند له بعد إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وحل محله القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي تناط بالمحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع الفصل .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار فصل المطعون ضدها قد صدر من غير محتمس في تاريخ اتخاذه ، الا انه وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام بخولا الجهة الادارية سلطة توقيع عقوبة الفصل على العاملين شاغلي المستوى الثالث ، فان من شأن ذلك نصحيح القرار المطعون فيه . الا انه لما كان هذا الذي استندت اليه الهيئة قد اضحى ولا سند له بعد ان انقضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وحل محل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ونال بالحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع عقوبة الفصل في الحالة المعروضة فمن ثم يتضح عدم زوال عيب عدم الاختصاص عن القرار المطعون فيه لما تضيقه من غصب لسلطة المحكمة التأديبية .

(طعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

الفرع السادس

الطعن في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

قامعة رقم (٢٩)

المبدأ :

اجازة المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم الطعن فوراً في الحكم التمهيدى منها دون الحكم التحضيرى .

ملخص الحكم :

ان الحكم التمهيدى يشف من اتجاه رأى المحكمة في موضوع النزاع . وكان قانون المرافعات القديم الصادر سنة ١٨٨٣ يجيز في المادة ٣٦١ منه استئناف الحكم التمهيدى دون التحضيرى — قبل صدور الحكم في الموضوع كما اجاز استئنافه مع الحكم في الموضوع ، وقد جرت هذه المادة بالآتى :

« لها الاحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء امور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في اصل الدعوى بدون ان يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه » .

ومما قيل في تبرير استئناف الحكم التمهيدى فوراً وعلى استقلال وقبل صدور الحكم في الموضوع انه يشتمل على الامر بتنظيم سير الدعوى واعدادها للفصل فيها أو تهئية سبيل اثباتها — وهذا لا يسبب ضرراً لاحد الخصوم كما يبين وجهة نظر المحكمة في موضوع الدعوى فهو اذن تهديد خطير للخصوم كلف لتبرير الطعن فيه فوراً . على الرغم من أن تأثيره نتيجة الدعوى ليس كاملاً . لأن المحكمة تلك العدول عن وجهة نظرها على أساس أن لها العدول من مجرد الرأى ما دامت تثبتت قضاء ، الا أنه

في الواقع ذو تأثير كبير . وقد جاء في المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقا على جواز الطعن في الاحكام التمهيدية دون غيرها ، ونور صدورهما « وفي الحق انه لسرف وجزاف ان يباح الطعن بالاستئناف او المعارضة على اساس مجرد اتجاه القاضي فهل ان ينطق بتضائه ويعرف حكمه ، وان تعلق اهمية قانونية على ما يعتبره الخصوم ارهاصا بالحكم في الموصوح . ويجعل من هذا ارهاصا للتمييز بين بعض الاحكام المتعلقة بالتحقيق وبعضها الاخر مع انها كلها متفقة في الطبيعة والغاية ، وفي انها كلها لا تقطع في نزاع ولا تحدد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا او نهائيا ، بل ترمى الى اعداد القضية للحكم في موضوعها » . وبسبب هذه التفرقة وما يترتب عليها من فواحد تعطل الفصل في الخصومات وتعقد اجراءات التقاضي مع ما يترتب كل هذا من زيادة مصاريف الدعوى فضلا عن انه كثيرا ما يقصد من استئناف هذه الاحكام مجرد المشاكسة حتى يكل صاحب الحق عن الاستمرار في دعواه . وليس ادل على ما تسببه تلك القواعد الخاصة من تعقيد الدعوى واجراءاتها من انه قد يستأنف الحكم التمهيدى وحده ويطن فيه بالنقض — طبقا للرأى السائد في فرنسا ، والذي يجيز الطعن في الاحكام التمهيدية قبل الحكم في الموضوع ومع ذلك تبقى الدعوى الاصلية امام قاضي الدرجة الاولى — وقد يصدر الحكم في الموضوع قبل اتمام النظر في الاستئناف المرفوع عن الحكم التمهيدى وامعجب ما في الامر ان الاحتال بدلالة الحكم على اتجاه المحكمة يتضائل حتى لينعدم عندها تنفيذ الحكم التمهيدى . فان المحكمة لا تتقيد بنتيجته ولها الا تأخذ بها اسفر عنه التحقيق في قليل او كثير ، وفي ظل المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم لا توجد الا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن اذ ان الحكم التمهيدى لا يمس في الواقع حقوق الخصم ، ولا يسبب ضررا وانما هو يصور فقط في ذهن الخصم المحكوم عليه ان المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه في الدعوى .

بخفض الحسك :

ان التشريعات الحديثة في علم المرافعات قد اتجهت الى القضاء
الفرقة بين اجازة الطعن فوراً في الحكم التمهيدي دون الحكم التحضيري
بمعناها لا يجيز الطعن في جميع الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
كما هي الحال في التشريع الالماني والايطالي . وبعضها يبيع الطعن فيها
فوراً كما فعل التشريع الفرنسي التخييث الذي ابطل الفارق بين الحكم
التمهيدي والحكم التحضيري فلم يذكر هذين النوعين من الاحكام باسميهما
واجاز الطعن بالاستئناف مباشرة في جميع الاحكام التي تصدر قبل الفصل
في الموضوع (المادة ٥١) وما بعدها من قانون المرافعات الفرنسي الحديث)
اما القانون الانجليزي فانه لا يعرف الحكم التمهيدي كما يعرفه تشريعنا اد
يعتبر كل حكم لا يفصل في طلبات الخصوم المتعلقة بالموضوع تهديداً ويصدر
قبل الحكم في الموضوع لاجرد تنظيم اجراءات الدعوى دون ان يفصل قطعياً
في المسائل المتنازع عليها واما الحكم في الموضوع فيبين فقط كيفية تنفيذه
للحصول على الحقوق التي قررها الحكم ، والحكم القطعي هو الذي يفصل في
موضوع الدعوى ويضع حداً لها بتقرير ان المدمي على حق او ليس على حق

فى دمواه . وقد اختار المشرع المصرى الحديث مذهباً وسطاً فى القانسون
رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية فاستحدث
فى المادة ٣٨٧ منه قاعدة عامة من مقتضاها أن الاحكام التى تصدر قبل
الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن
فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء اكانت تلك قطعية
كالحكم برمض دفع شكلى أو الحكم فى مسألة فرعية ، أم كانت متعلقة
بالاثبات كالحكم بسماع الشهود أو بنذب خبر أم متعلقة بسمر الاجراءات
كالحكم بضم قضية الى قضية اخرى . أما الحكم الذى تنتهى به الخصومة
أمام المحكمة ، كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدسوى
فيجوز الطعن فى مثل هذه الاحكام على استقلال . وعلى أساس ما تقدم
صيغت المادة ٣٧٨ مرافعات مجرى نصها بأن « الاحكام التى تصدر قبل
الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز
الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى سواء
اكانت تلك الاحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات أو بسمر الاجراءات . أما يجوز
الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى وفى الاحكام الوقفية والمستعجلة
قبل الحكم فى الموضوع » . وتقول المذكرة التفسيرية فى تبرير هذا
الاتجاه التشريعى المستحدث أن المقصود منها هو منع تقطيع اوصال القضية
الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق
الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتا من زيادة نفقات التقاضى
مع احتمال أن يقضى آخر الامر فى اصل الحق للخصم الذى أخفق فى النزاع
الدعى فيعفيه ذلك عن الطعن فى الحكم الصادر عليه قبل الفصل فى
الموضوع . على أن المشرع قد استثنى من هذه القاعدة الاحكام التى تصدر
بوقف الدسوى وكذلك الاحكام الوقفية والاحكام المستعجلة . وقد اجمع
الشراح والتقت أحكام القضاء على أن نص المادة ٣٧٨ مرافعات هى مادة
ذات حكم عام ينظم كل طرق الطعن فى الاحكام بلبلى أن المشرع أوردها
فى الفصل الخاص بالاحكام المعالة التى تنظم سائر طرق الطعن . وإن مناط
عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل فى
الموضوع .

وعلى هدى ما تقدم يكون الطعن على استقلال ونزور صدور الحكم التمهيدى قبل الفصل فى الموضوع ، بنصب خبير هندسى لمعاينة الاعمال اننى تام بها المدعى فى الوحدة (ج) يكون الطعن فى هذا الحكم على هذا النحو قد اغفل ما استحدثه قانون المرافعات من اصول واوضاع فى هذا الشأن وفاته التفرض الذى سعى المشرع الى تحقيقه من الاتجاه الواضح الذى قدمنا اسبابه ومن المسلم ان الطعن لا يعتد به او يعول عليه ولا ينتج اى اثر ما لم يكن قد رفع صحيحا بالتطبيق السليم لاحكام القانون .

(طعن ٣٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

الطعن فى الاحكام — ما يجوز الطعن فيه من الاحكام وما لا يجوز —
اقتصاد قانون مجلس الدولة على بيان حالات الطعن تون الشارة منه الى تقسيم الاحكام ، من حيث القابلية للطعن نور صدورها او مع الحكم الصادر فى الموضوع — الرجوع فى ذلك الى قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة قد اقتصر فيها يتصل بتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام على بيان حالات الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية دون ان يشير الى تقسيم الاحكام من حيث قابليتها للطعن الى أحكام يجوز الطعن فيها نور صدورها واحكام لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى — ومن ثم فان المراد فى ذلك فى مجال المنازعة الادارية الى احكام قانون المرافعات .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

الاستئناف الفرعى هو طريق استئنائى مقصور بنص خاص ولم يقرر مثله بالنسبة الى طرق الطعن الأخرى — عدم جواز انسحاب هذا الطريق الاستئنائى الى غيره من طرق الطعن على الاحكام .

ملخص الحكم :

ان الاستئناف الفرعى هو طريق استئنائى للاستئناف قدره الشارع بنص خاص ، ولم يقرر مثله بالنسبة الى طرق الطعن الأخرى سواء ما ورد منها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أم فى قانون تنظيم مجلس انقولة ومن ثم فلا يجوز ان ينسحب هذا الطريق الاستئنائى للاستئناف الى غيره من طرق الطعن على الاحكام .

(طعن ٦٣١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

احكام صادرة قبل الفصل فى الموضوع — يجوز الطعن فيها قبل الفصل فى الموضوع وهى الحكم بوقف الدعوى والاحكام الوقتية والمستعجلة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تنص على أن « الاحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت تلك الاحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات أم بسير الإجراءات أنها يجوز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى وفى الاحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم فى الموضوع . ولقد كان رائد المشرع فى تقرير القاعدة التى

تضمنتها هذه المادة حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقائسون هو (منع تقطع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى مع احتفال أن يقضى آخر الامر في اصل الحق للخصم الذى أخفق في النزاع الفرعى فيمنه ذلك من الطعن في الحكم الصادر عليه قبل الفصل في الموضوع) — ومن المسلم أن حكم هذه المادة حكم عام ينظم كل طرق الطعن في الاحكام وآية ذلك ان المشرع أورده في الفصل الخاص بالاحكام العامة التى تنظم كل طرق الطعن .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

الاحكام التى لا يجوز الطعن فيها استقلا — الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع — بيانا أن الاحكام التى تصدر قبل الفصل في الطلب الذى رفعت به الدعوى سواء كانت قطعية او متعلقة بالاثبات او بسير الاجراءات او بما اثبت أثناء نظر الدعوى من مسائل متعلقة بالموضوع — مثال : الحكم بندب خبير — لا يعتبر من الاحكام التى تنتهى بها الخصومة وان تضمن في أسبابه تأييد وجهة نظر معينة .

ملخص الحكم :

ان المقصود بالاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتى لا يجوز الطعن فيها على استقلال طور صدورها في ضوء الحكمة التى أمضت عنها المذكرة الإيضاحية هي الاحكام التى تصدر قبل الفصل في الطلب الذى رفعت به الدعوى والتى عبرت عنه المذكرة الإيضاحية (بأصل الحق) وذلك سواء كانت تلك الاحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات أو بسير الاجراءات او بما اثبت أثناء نظر الدعوى من مسائل متصلة بالموضوع وذلك لتوافر حكمة المنع من الطعن على استقلال بالنسبة لها .

وعلى هدى ما تقدم فاته ولئن كان الحكم المطعون فيه قد تضمن في اسبابه تفسير بعض أحكام المقتضى على وجه معين وتأييد وجهة نظر بذاته في بعض أوجه الخلاف الذي قام في هذا الشأن خلال نظر الدعوى إلا أنه وقد اقتصر هذا الحكم على نذب خبر حسابي لأداء المأمورية الموبنة في أسبابه فانه يعتبر من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة ما دام أن الطلبات التي رفعت بها الدعوى وهي الزام الوزارة بالمبالغ المطلوب الحكم بها لم يفصل فيها بعد — ومن ثم فإن الطعن فيسه فور صدوره وقبل الفصل في الطلبات موضوع الدعوى يكون غير جائز بالتطبيق لحكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قلمسدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات بشأن استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها فيما لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع ما لم تكن قبلت صراحة — لا محل لأعمال هذا النص على الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ليس في قانون مجلس الدولة ولا في قانون المرافعات بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا نص مماثل لنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الوارد بشأن استئناف الأحكام الذي يقضى بأن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة والذي ذهبت المحكمة الإيضاحية لفئاتسون المرافعات في نفياته إلى أن الاستئناف يتناول جميع الأحكام التي سبق صدورها ولو كانت قد صدرت لمصلحة المستأنف بحيث يجوز للمستأنف عليه أن يثير كل ما كان قد أبداه من دموع ووجوه دفاع أمام محكمة الدرجة الأولى

ون حاجة الى استئناف الاحكام الصادرة يرفضها قبل الفصل في الموضوع —
لا محل لاعمال هذا النص الذي ورد في قانون المرافعات بشأن استئناف
الاحكام اذ لا تتسع لحكية حالات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التي وردت
في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وهي المقابلة
للمادتين ٤٢٥ ، ٤٢٦ من قانون المرافعات بشأن الطعن بالنقض .
(طعن ١١٥٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص في
القانون الجديد بشأن استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها تبعا
لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع لا محل لاعمالها على الطعن أمام
المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

لا محل لتطبيق الاحكام التي تضمنها نص المادة ٤٠٤ من قانون
المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص القانون الجديد وهي خاصة
باستئناف الاحكام اذ لا تتسع لهذه الاحكام حالات الطعن أمام المحكمة الادارية
العليا التي وردت في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
وهي المقابلة للمادتين ٤٢٥ ، ٤٢٦ من قانون المرافعات القديم بشأن الطعن
بالنقض وما يقابلها من نصوص قانون المرافعات الجديد .
(طعن ٨١٤ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — نصها على عدم جواز الطعن على
استقلال في الاحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي لها —

تطبيقها في القضاء الإداري - تفسيرها : الأحكام التي تنهى الخصومة يكون الطعن فيها فور صدورها ولو لم تفصل في موضوع الدعوى - مثال - الحكم بعدم اختصاص المحاكم القضائية ولايا يعتبر حكما منها للخصومة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري » وهذه المادة - حسبما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون تقابل المادة ٣٧٨ من القانون السابق وتماثلها في الحكمة التثريبية وهي منسح تطبيع أوصل الخصومة الواحدة وتوزيمها بين المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى إلا أن النص الجديد قد عمل على تلمادي ما أثاره النص الملغى من تفرقة دقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية بين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر وتلك التي لا تقبله مناجة القانون الجديد إلى عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهي لها ولما كان قضاء هذه المحكمة قد أطرده على تطبيق حكم المادة ٣٧٨ الملغاة على الطعون التي تقام أمامها تحقيقا للحكمة التشريعية التي استهدفها ولأنها لا تتعارض وقواعد التقاضي الواردة في قانون مجلس الدولة فإنه يتعين تطبيق حكم المادة ٢١٢ الحالية لذات الأسباب التي دعت إلى إعمال حكم النص الملغى في تلك الطعون والذي يخلص من نص المادة ٢١٢ مفسرا على هدى المذكرة الإيضاحية أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها أما الأحكام التي تنتهي بها الخصومة كلها فيكون الطعن فيها فور صدورها وذلك سواء كانت هذه الأحكام قد فصلت في موضوع الدعوى أم في مسألة متفرعة عنه فالأحكام غير الفاصلة في موضوع الدعوى ولكنها منية للخصومة كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى أو بسقوط الخصومة أو بتركها يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها لأنها ما دامت قد انتهت الخصومة فلن يعقبها حكم

في موضوع الدعوى ولذلك فلا محل لتعليق الطعن فيها على صدور حكم في الموضوع .

ومن حيث أنه لما كان الحكم الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من المحكمة التاديبية بالاستكدرية قد استهل قضاءه بالفصل في الدفع بعدم الاختصاص الولائي للمحاكم التاديبية بنظر الدعوى وقضى فيه صراحة برفضه ثم أورد ذلك بالفصل في الاختصاص المحلى للمحكمة المذكورة بنظر الدعوى وانتهى في منطوقه الى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها واهم بإحالتها الى المحكمة التاديبية المختصة عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه يخل من ذلك إهراء أولها أن ما تضمنته أسباب الحكم من فصل في الدفع بعدم الاختصاص الولائي قد ارتبط ارتباطاً جوهرياً بما قضى به منطوقه من عدم اختصاص المحلى ومن ثم فقد حاز قضاءه في الدفع المشار اليه حجية الأمر المقضى ذلك أنه ما كان يصح قانوناً أن تبحث المحكمة الاختصاص المحلى الا بعد أن تقضى في الدفع بعدم ولايتها على الدعوى أما الأمر الثاني فهو أن قضاء الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قد انتهى الخصومة أمامها دون فصل في موضوع الدعوى فهو بهذه المثابة من الأحكام التي يطعن فيها مباشرة وعلى استقلال طبقاً لحكم المادة ٢١٢ الذي سلف بيانه ولما كان الطاعن لم يطعن في هذا الحكم فإنه يكون والحالة هذه قد أصبح حائزاً لقوة الأمر المقضى ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيها ذهب اليه من أنه لا وجه لاعادة بحث الدفع بعدم الاختصاص الولائي للمحاكم التاديبية بنظر الدعوى بعد أن سبق للمحكمة التاديبية بالاستكدرية الفصل فيه بحكم قطعي حائزاً لقوة الأمر المقضى أما استناد الطاعن في تأييد هذا السبب من طعنه الى حكم المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات التي تقضى بأن استئناف الحكم المتهى للخصومة يستتبع استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في الدعوى فإنه لا وجه لأعمال هذا النص الذي ورد في شأن الاستئناف عند الطعن أمام المحكمة الادارية العليا إذ لا تتسع له حالات الطعن أمامها كما وردت في قانون مجلس الدولة وهي حالات تقابل الطعن بالنقض في قانون المرافعات *

(طعن ٨٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١)

قامسدة رقم (٢٨)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضى الدولة امام الدائرة الاستئنافية على حكم المحكمة الادارية الذي قضى بقضاء ضمني باختصاصها ولائيا بنظر الدعوى - لا يجوز الطعن في مثل هذه الاحكام التي لا تنتهي بها الخصومة الا بصور الحكم المنهي للخصومة - الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بعدم جواز الطعن في حكم المحكمة الادارية المطعون فيه - أساس ذلك - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وذلك فيها مدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبري « ومفهوم ذلك على ما اورده المذكرة الايضاحية - هو لتبسيط الاوضاع ومنع تعطيل اوصول القضية فأتجه المشرع الى عدم جواز الطعن على استقلال في الاحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهي لها وذلك فيها عدا ما عدته من احوال رأت استثناءها .

ومن حيث ان اجماع الاحكام المستقرة ان الحكم برفض الدفع بعنم الاختصاص لا يحسم الا شفا من النزاع ولا تنتهي به الخصومة كلها فلا يقبل الطعن المباشر الا بصور الحكم في موضوع الدعوى وعندئذ يستأنف امام القضاء الاعلى كافة الاحكام التي كانت قد صدرت اثناء نظر الدعوى .

ومن حيث ان طعن هيئة مفوضى الدولة امام الدائرة الاستئنافية انصب على ان المحكمة الادارية قضت بقضاء ضمني ، باختصاصها ولائيا بنظر الدعوى الامر غير المقبول قانونا وكان عليها أن تترتب فور الفصل في الموضوع فتعرض على المحكمة الاستئنافية جميع الاحكام التي تسبق صدورها غير المنهية للخصومة ولم تكن تقبل الطعن المباشر استقلالا وذلك وفقا للمادة ٢١٢ المشار اليها .

ومن حيث انه ولو ان الطعن المائل انصب على حكم صريح للمحكمة الادارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى نوعا واحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، الا ان هذا الحكم أيضا لا يعتبر بدوره حاسما الا لشيء من التراجع ولم تفتحه به الخصومة كلها ، بل على العكس عاد الحكم مرة ثانية الى المحكمة الادارية بقرار من محكمة القضاء الادارى فصار الموضوع لها من جديد ، ونصت فيه بوقف الفصل فى الدعوى انتظارا لحكم المحكمة الدستورية العليا . ولم يفصل فى الموضوع حتى الآن .

ومن حيث انه لذلك فما كان يجوز لهيئة مفوضى الدولة الطعن على حكم المحكمة الادارية لوزارتى الرى والصحة رقم ١٢٣ لسنة ١٧ ق لاسم الدائرة الاستثنائية بمحكمة القضاء الادارى — سواء للرفض الضمنى بعدم اختصاص المحكمة ولانها بنظر الدعوى الا بحكمها الصريح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، فانه على كلا الطرفين لا يجوز الطعن فى مثل هذه الاحكام التى لا تنتهى بها الخصومة الا بشئ صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وهو لما يصدر بعد .

ومن حيث انه كل يتمين على المحكمة الإستثنائية ان تحكم بعدم جواز نظر الطعن على الوجه المشار اليه ، الا انها وقد قضت برفض الطعن وجب تعديل قضائها الى عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الرى والحربية المطعون فيه ■

« طعن ٨٤٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٧ »

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

حكم فى الشئ المستعجل — تعلق الطعن بشروط قبول الدعوى — صدور حكم فى الشئ الموضوعى قبل الفصل فى الطعن — عدم الطعن على هذا الحكم — اعتبار الطعن فى الحكم الأول مثرا لما قضى فى الموضوع مما يتعين معه التفتيش على ما قضت به محكمة القضاء الادارى فى ناحيتى النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه على هدى قضاء سابق لهذه المحكمة ، اذا كان الحكم لا يصح أن يتفاير في مسألة أساسية مشتركة بين وجهي الخصومة المستعجل والموضوعي لتعلق ذلك الحكم بأمر جوهري هو توافر شروط قبول الدعوى ، فلا محل إذن للاستبسك بحجية الحكم النهائي عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذي قضى في الشق الخاص بوقف التنفيذ ، ذلك أن المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تلك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة مسمى بمسألة قبول الدعوى غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أدنى في الموضوع . ولو كان شأننا الزام المحكمة العليا بقتضى هذا الحكم نزولا على نهائيتها في هذه الصورة أيا كانت الحقيقة القانونية فيه ، لكان يؤدي ذلك أن تفل يد المحكمة العليا عن أهمال ولأيتها في التعقيب على الحكم بجديتها ، وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة الى شتى المنازعة ، ولكانت النتيجة كذلك أن يعلو حكم محكمة القضاء الإداري على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي لمجرد أن الحكم الأول كان نهائيا لامتسك نوى الشأن عن الطعن فيه . اكتفاء بطعنهم في الحكم المطلق بالجانب المستعجل وهي نتيجة لا يمكن تقليلها بحال . ، واذا كان لا يتصور عملا اختلاف الحكم في الوجه المستعجل من المنازعة عنه في وجهها الموضوعي لتعلق الأمر بمسألة أساسية واحدة غير قابلة للقضاء وهي قبول الدعوى شكلا ، فإن حكم المحكمة العليا ينبغي أن يعلو على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يثر أمام المحكمة العليا صدور هذا الحكم وذلك كيلا يفترق الرأي ما بين المحكمتين العليا والدنيا في مسألة أساسية يتعين في شأنها التعديل على رأى المحكمة العليا . ، وما دامت هذه المحكمة قد اتصلت بشق المنازعة المستعجل من طريق الطعن في الحكم الصادر فيه فلا مقترح عن تعميلها للحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري والتعقيب عليه بما تراه هو الحق السدي لأمريه فيه لأنه يخشى إذا لم تجر على هذا المنهج أن يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهه أن الغاية المتفتاه ، من ذلك هو وضع حد تضارب الأحكام وانحسام المنازعة في الاختصاص بحكم تكون الكلمة العليا فيه لا على درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري

وينبني على ما سلف ايضا لزم اعتبار الطعن الحاضر بشرط لما قضى به
فى الموضوع ويتعين من اجل ذلك التعقيب على ما تضمنت به محكمة القضاء
الادارى فى ناحيتى النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء .

ومن حيث ان النابت من الاوراق ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٦٢٤ لسنة
٢٢ ق اهام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالغاء القرار الصادر من
جامعة الازهر بوقف التعامل معه كمتعهد لتوريد اصناف الاغذية اللازمة
لطلاب الجامعة ، وبصفه مستعجلة وقف تنفيذ ذلك القرار ، وبالقزام المدعى
عليهم بإداء مبلغ خمسين الف جنيه كتعويض عما اصابه من اضرار .

ومن حيث انه عن طلب الغاء وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فقد
استقر قضاء هذه المحكمة على ان قرار الإدارة بشطب اسم المتعهد من سجل
الموردين المحلين بترتب عليه تعديل مركزه القانونى تعديلا مستمرا بحيث
يتمتع عليه الدخول فى المناقصات الحكومية فى المستقبل ما دام قرار
الشطب قائما ومتجا لاثارة ، ولذلك فقد اُجازت المسادة ٨٥ من لائحة
المناقصات والمزايدات لصاحب الشأن أن يسعى لدى الإدارة لاعادة قيد
اسمه فى سجل المتعهدين اذا اتفق السبب الذى ترتب عليه شطب الاسم
ولو كان ذلك بعد فوات ميعاد السحب او الطعن القضائى بالالغاء فى قرار
الشطب . ولما كان المشرع قد اُجاز بذلك أن يكون قرار الإدارة بشطب اسم
المتعهد من سجل الموردين محلا للسحب بعد فوات موعيد الطعن فيه
بالالغاء ، فان مؤدى ذلك . وبالنظر الى الآثار المستمرة لقرار شطب الاسم
الى ما بعد انقضاء ميعاد الطعن فيه بالالغاء وبالعابلية لما يقدره المشرع
من جواز سحب قرار شطب اسم المتعهد فى أى وقت ، فانه يجوز أن يكون
ذلك القرار محلا للطعن بالالغاء فى أى وقت ظل قائما مستمرا فى انتاج
آثاره ، لا سيما وان الدعوى القضائية اقوى فى معنى التسمى لتعديل
المركز القانونى المستمر الناتج من قرار شطب اسم المتعهد من سجل الموردين
من مجرد تقديم الطلب الى الإدارة لسحب ذلك القرار . وعلى ذلك فانه
مضى كان الثابت ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه تسمى ١٩٧٨/٣/٢٢ .
ورفع الدعوى بطلب الحكم بالغاءه فى ١٩٦٩/١/٣٠ - فان الدعوى فى

هذه الظروف والملايسات تكون مرموعة في الميعاد المقرر لرفعها قانونا . اذ
تضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول طلب الغاء القرار المطعون فيه شكلا
لرفعه بعد الميعاد ، فانه يكون في هذا الشق من قضائه قد خالف القانون
بها وجب القضاء بالغائه والحكم بقبول طلب الالفاء شكلا لرفعه في الميعاد .
(طعن ١٢٢٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

طعن في حكم وقف تنفيذ — صدور حكم في الموضوع — لا جدوى من
الاستمرار في نظر الطعن — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على ان الحكم الصادر في طلب وقف
تنفيذ وان كانت له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه
وجواز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ، الا انه مع ذلك حكم وقتي
بطبيعته ينفذ اثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى ، اذ من
هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الاخير باعتباره حكما فاصلا في موضوع
المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره . ومن ثم فان الحكم الصادر بوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه ينتهي اثره ويستنفذ افراضه بصور الحكم في
موضوع الدعوى وعليه يكون الاستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم
الوقتي غير ذي موضوع ولا جدوى منه ويتمين الحال كذلك الحكم باعتبار
الخصومة منتهية في الطعن .

(طعن ٩٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٣)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

الطعن في حكم في طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الفاءه — صدور
الحكم في طلب الالفاء ذاته من شانه ان تغدو الخصومة في الطعن في الحكم
بوقف التنفيذ في ذات موضوع .

ملخص الحكم :

أن الحكم في طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الفأوه حتى يفصل في أصل الدعوى بطلب الفأوه ، وهو الوجه المستعجل في المنازعة إذ هو يشق من أصلها وفرع منها ، وإن كان حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها ، ويجوز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الادارية العليا — الا انه يحسب طبيعته حكم مؤقت ، لا يمس أصل طلب الالفاء ، ولا ينبغي المحكمة عند نظرها لهذا لطلب ، ولها أن تعدل عنه ، ولذلك ينحصر اثره في وقف تنفيذ الحكم مؤقتا لحين الفصل في طلب الالفاء وعندئذ ينفذ هذا الاثر وصدر الحكم في طلب الالفاء ، والطعن في حكم وقف التنفيذ لا يترتب عليه تأخير الفصل في طلب الالفاء أو أرجاؤه .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان يبين من الاوراق انه بعد رفع هذا الطعن المتعلق بالحكم بوقف تنفيذ القرار المطلوب الفأوه في الدعوى رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢ ق ، وقبل عرضه على هذه المحكمة نظرت محكمة القضاء الإداري طلب الفأوه ، وقضت فيه بجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ برفضه والزام المدعية المحروفات وطمنت هيئة المفوضين فيه بالطعن رقم ٢٦٨ ق أمام المحكمة الادارية العليا ، وقضت دائرة محص الطعون بجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ برفضه ، فإن من اثر صدور حكم محكمة القضاء الإداري في طلب الالفاء ذاته ، أن تغدوا الخصومة في الطعن في الحكم بوقف التنفيذ غير ذات موضوع ، إذ يجري العمل بالحكم في طلب الالفاء على مقتضاه من تاريخ صدوره ، بغض النظر عن الطعن فيه ، فينتهي من التاريخ ذاته لئلا الحكم في طلب وقف التنفيذ فلا يعود من ثم ما تدور الخصومة في خصوصه بين طرفيها ولذلك تعتبر منتهية ، ويتمين الحكم في الطعن المذكور بهذا .

(طعن ٤١١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١/٣٠ / ١٩٨٣)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبحث :

الطعن امام محكمة القضاء الإدارى يصفه مستعجلة بوقف تنفيذ القرار وفى الموضوع بالفائته - صدور الحكم فى الشق المستعجل والموضوعى الطعن امام المحكمة الإدارية العليا فى الشق المستعجل فقط - فوات مواعيد الطعن فى الشق الموضوعى - الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ وإن كان حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويجوز الطعن فيه استقلا امام المحكمة الإدارية العليا الا ان ذلك كله لا ينفى عنه كونه حكما مؤقتا لا يقيد المحكمة التى اصدرته عند نظر الشق الموضوعى - الاثر المترتب على ذلك : مصرح حكم وقف التنفيذ يتعلق بصدور الحكم الموضوعى - اذا صدر الحكم فى الشق الموضوعى فإنه يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة فى الشق المعالج ويكون هو الممول عليه فى الدعوى - ضرورة الحكم الموضوعى نهائيا بعدم الطعن خلال الميعاد - لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر فى الشق المستعجل - الحكم بعدم جواز نظر الطعن

ملخص الحكم :

ان الطعون الاربعة بنيت على أن الاحكام المطعون فيها قد خانتها التوفيق فى تطبيق الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيها وهما الجدية والاستعمال للأسباب التى فصلها كل طعن منها .

ومن حيث انه واضح من الاطلاع على تقارير هذه الطعون انها جميعا انصبت على الشق الصادر بشأنه احكام محكمة القضاء الإدارى دون الشق الموضوعى بمعنى انها جميعا لم تتعرض للموضوع .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإدارى فى احكامها قد تناولت بالحكم الشق الموضوعى من القرارات المطعون فيها حيث قضت بالفائته بعد ان اصدرت احكامها فى الشق المعالج . ومقتضى ذلك انه على الرغم من تعرض محكمة القضاء الإدارى للشق الموضوعى فى الاحكام المطعون فيها فإن الطعون

لم تتناول بالتحاليل هذا الشق دون طعن من الطاعنين في المواعيد المقررة قانوناً ، ومن ثم يصبح نهائياً لا مجال للطعن فيه .

ومن حيث أن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه وهو الوجه المستعمل للنزعة ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلالاً شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائي إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه كونه حكماً وقتياً لا يتقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي من الدعوى — وبهذه المذابة فإن مصيره يتعلق بمستور الحكم الموضوعي وإذا صدر الحكم الموضوعي في الدعاوى المطعون في أحكامها أمام هذه المحكمة بالطعون المائلة بالفناء القرار المطعون فيه ويرفض دعوى المدمى عليها (المالك) طرد المدعين من الأرض المؤجرة فإن هذا الحكم يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق العاجل ويكون هو المفعول عليه في الفصل في الدعوى .

ومن حيث أنه واضح مما تقدم أن الحكم الموضوعي المذكور لم يصادف طعنًا فيه أمام هذه المحكمة في المواعيد القانونية ومن ثم أصبح نهائياً غير قابل للطعن فيه أمامها — وبذلك لا يجوز لهذه المحكمة النظر في الطعن الراهن المتعلق بالشق العاجل من الدعوى — وبالتالي يتنحى عليها النظر في عقود الصلح المطلوب إحاطتها بحضور الجلسة لتعلقها بموضوع النزاع وهو غير مطروح على المحكمة — الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعون وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

الفرع السابع
سلطة المحكمة الإدارية العليا
في نظر الطعون المرفوعة عليها

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع في دعوى الإلغاء - ليست سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية في دعوى الإلغاء سلطة قطعية في فهم الواقع أو « الموضوع » تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق .
(طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

رقابة المحكمة الإدارية العليا على الحكم المطعون فيه - هي وزن الحكم بميزان القانون فتلغيه إذا قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تنميه ، المقصود عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة ثم تنزل حكم القانون في المنازعة وتبقى عليه وترفض الطعن إذا كان ضائعا في قضاؤه - مثال - خطأ الحكم في فهم الواقع أو تحري قصد المدعى و : يهدف إليه من دعواه - للمحكمة أن تسببط عليه رقابتها وترد الأمر إلى نصابه الصحيح .

(م - ٣٩ - ج ١٥)

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب امامها لنزول الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فتتغير ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ام انسه لم تتم به حالة من تلك الاحوال وكان صلبا في قضائه فتبقى عليه ونرمض الطعن. فاذا كانت محكمة القضاء الإداري قد اخطأت في فهم الواقع او تحرى قصد المدمى وما يهدف اليه من دعواه فان من سلطة المحكمة العليا ، وقد طرح امامها النزاع برمته ، ان تسلط رقابتها عليه وترد الامر الى نصابه الصحيح .

(طعن ٩٤٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٣)

مقاعدة رقم (٤٤٥) .

المبدأ :

شبهول الحكم المطعون فيه لشقين احدهما بالالغاء والاخر بالتعويض - الطعن في احد الشقين فقط أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة برمتها ما دام الطالب مرتبطا ارتباطا جوهريا - كلاهما يقوم على اساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الإداري - الالغاء هو طعن بالبطالان بطريق مباشر ، والتعويض طعن بالبطالان بالطريق غير المباشر .

ملخص الحكم :

ان الدعوى اذا كانت ذات شقين احدهما بالالغاء والاخر بالتعويض ، فان الطعن في شق منهما يثير المنازعة برمتها : ما دام الطالب مرتبطا ارتباطا جوهريا باعقارهما يقومان على اساس قانوني واحد ، هو عدم مشروعية القرار الإداري ، وإن الطعن بالالغاء هو طعن مينة بالبطالان بالطريق المباشر ، وطلب التعويض عنه هو طعن مينة بالبطالان بالطريق

غير المباشر ، وآية ذلك أنه لا يستقيم الحكم بالتعويض على أساس أن القرار غير مشروع مع عدم الحكم بالالغاء على أساس أن القرار مشروع ، إذ يؤدي ذلك قيام حكيم متعارضين متفرعين عن أساس قانوني واحد وهو ما لا يجوز ، وما لا مندوحة عن التردى فيه إذا لم يثر الطعن فى احد الشكتين المنازعة برمتها . ومن ثم يجوز للمحكمة الادارية العليا — وهى فى مقام فحص الطعن المرفوع عن شق الحكم الخاص بالتعويض — أن تتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بعدم جواز سماع طلب الالغاء الذى لم تطعن فيه هيئة الموضين ولكن اثره المطعون عليه .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

تقديم الطعن للمحكمة الادارية العليا مقصوراً على ما قضى به الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالتعويض دون شقه الخاص بالالغاء — حق المحكمة العليا فى أن تصدرى للشق الآخر — أساس ذلك .

نص الحكم :

إذا قرر رئيس هيئة مفوضى الدولة طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالتعويض ، ولم يثر المنازعة فى شقه الخاص بالالغاء ، فإن هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث فى حكم القانون الصحيح بالنسبة الى هذا الشق الآخر ، لتعلق الامر بمشروعية القرار الادارى المطعون فيه ، ولا سيما إذا كان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً ، وكانا فرعين ينبعان من أصل مشترك وتنتجيتان مترتبتان على أساس قانونى واحد .

(طعن ١٥٦٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضي الدولة - اقتضاه على الطعن في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن تسوية معينة - للمحكمة الإدارية العليا أن تصدر لبحث صحة التسوية التي قضى بها الحكم لتنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مترتبة .

الخصم الحكم :

انه ولئن كان طعن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة قد أقر الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الإدارية فيما قضى به من تسوية حالة المدعى باعتباره في مهنة محوّل في الدرجة (١٤٠ / ٢٠٠٠ مليم) من بسده التعمين مع ما يترتب على ذلك من آثار وانحصرت مخالفته له في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن هذه التسوية والتي لم يلحقها التقادم الخمسي ، الا ان الطعن ، وقد قام امام هذه المحكمة ، يفتح امامها الباب لوزن الحكم المطعون فيه برمته فيها تناول قضائه وانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية المطروحة باعتبارها وحدة مترتبة غير قابلة للتجزئة ، اذ ان استحقاق الفروق المالية هو نتيجة لترتب على اصل يتعين ثبوت تحققه أولا ، وهو صحة التسوية الى قضى بها الحكم . ومن ثم وجب التصدي لبحث ما اذا كان المدعى يستحق تسوية حالته في المهنة والدرجة اللتين تدرهما له هذا الحكم وبالأجر الذي حدده له ام لا ، لمعرفة ما اذا كان يستحق أولا يستحق فروقا مالية تبعا لذلك ، والمدة التي يستحق منها هذه الفروق ان كان له وجه حق فيها .

(طعن ٥٧٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

اقتضاه الطعن المرفوع امام المحكمة العليا على شق الحكم المتعلق بموضوع المنازعة دون شقه الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسبق الفصل فيها - المحكمة الإدارية العليا أن تثير المنازعة في الشئ الأخير أيضا .

ملخص الحكم :

إذا كان رئيس هيئة المفوضين قد اقتصر في أسباب طعنه في الحكم المطعون فيه على الناحية المتعلقة منه بموضوع المنازعة ؛ ولم يتعرض لشئ الحكم الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ؛ إلا أن الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا يثير المنازعة فيه برمتها ، لتزنه المحكمة بوزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعينه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛ فتغنيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم يتم به لية حالة من تلك الأحوال وكسان صائبا في قضائه ، فيبقى عليه وترغض الطعن .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

صدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى برمته واستيفاء الدفاع بشأنه - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - لها أن تتصدى للفصل في الموضوع ولا وجه لإعادته إلى المحكمة الأولى .

ملخص الحكم :

بما كانت الدعوى المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا مهية للفصل فيها ، وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التي أصدرت حكما بعدم قبول الدعوى (وهو الحكم المطعون فيه) ، بعد أن أبدى ذوو الشأن ملاحظاتهم بصدده ، واستأنوا فيه دفاعهم ومستنداتهم ، فإن للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدى للفصل في هذا الموضوع ، ولا وجه لاعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة للفصل فيها من جديد .

(طعن ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

دفع بعدم القبول — قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — تعلقه بالنظام العام .

ملخص الحكم :

ان قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو امر ينصل بالنظام العام ، مما يضمن معه التصدي للتفيع والبث فيه ، ولو تنازل متدعيه عنه .

(طعن ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بعدم قبول الدعوى بالفناء قرار لجنة العهد والمشيخ لعدم التظلم منه سلفا — جواز تصدى المحكمة الإدارية العليا للفصل في الموضوع ما دامت المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لم تعرض له .

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع المنازعة ، فإن من حق هذه المحكمة ان تتصدى لهذا الموضوع وتفصل فيه وهذا ما قد أرتأته ونهت اليه الطاعن وهيئة المفوضين وقد قدم كل منهما مذكرة بوجهة نظره في موضوع الدعوى التي أصبحت صالحة للفصل فيها .

(طعن ٥٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٤)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يفتح الباب أمامها لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة - لا تنقيد في ذلك بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها - الطعن في ثبوت من الحكم - يعتبر مثرا للطعن في ثبته الآخر اذا كان الثبوتان مرتبطين ارتباطا جوهريا - الإدعاء بأن الطعن في الحكم اقتصر على ثبته الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في ثبته الخاص بالإلغاء - لا وجه له - مثار المنازعة في الواقع مشروعية أو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان الطعن أمامها يفتح الباب لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها اذ المرد هو الى مبدأ المشروعية. فنزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك ان رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه رئيس إدارة قضايا الحكومة من ان طعنه في الحكم قد اقتصر على ثبته الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في ثبته الخاص بالإلغاء - لا وجه لذلك لأن مثار هذه المنازعة هي في الواقع من الامر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري المطعون فيه * وقد قام الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه الغاء وتعويض على أن القرار غير مشروع فهما غرضان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان على أساس قانوني واحد واذا كان الطعن على القرار بالإلغاء هو طعن في البطلان وبالطريق المباشر فان طلب التعويض عنه على أساس أنه غير مشروع هو طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا بحيث ان الحكم في

أحدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر وآية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إداري أنه مطبق للقانون فرفض طلب الفائه فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسسا على أنه خالف القانون والعكس بالعكس والا لكان يؤدي القول بغير ذلك قيام حكيم متعارضين وهو ما لا يجوز ملامة منقوحة من أن يعتبر الطعن في شق من الحكم مثرا للطعن في شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا كما سلف القول .

(طعن ١٣١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

عدم استناد الحكم المطعون على أساس سليم لا يمنع المحكمة الإدارية العليا من أنزال حكم القانون إذا وجد سند قانوني آخر يفيد المدعى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على حالة المظنون ضده لا يستند على أساس سليم ، الا ان هذا لا يمنع هذه المحكمة وهي في مجال بحثها للطعن ، أن تنزل حكم القانون على وجهه السليم ان كان ثمة سند قانوني آخر يفيد منه المدعى .

(طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

مدى ولاية المحكمة الإدارية العليا على ما يعرض عليها من الطعون - للمحكمة أنزال حكم القانون على المنازعة برمتها ، غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن ، أو طلبات الخصوم فيه ، أو هيئة مفوضي الدولة - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ، ويفتح الباب امام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بيزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعنيه ، ومن ثم للمحكمة العليا ان تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بالسبب الطعن او طلبات الخصوم فيه او عينة مفوضى الدولة ما دام الرد هو مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(طعن ١٣٧٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

الطعن على حكم امام المحكمة الادارية العليا - للمحكمة ان تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة - لا تقتيد في ذلك بالسبب الطعن وما اثاره الخصوم من اوجه له .

ملخص الحكم :

انه متى طعن على الحكم امام هذه المحكمة فانه يكون لها ان تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة المطروحة امامها دون التقيد بالسبب الطعن وما اثاره الخصوم من اوجه له .

(طعن ١٧٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣١)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

جواز ابداء السبب الجديد أمام المحكمة الإدارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام - لا وجه للقياس على الطعن بالنقض - مرد ذلك .

ملخص الحكم :

ان عدم جواز ابداء أسباب جديدة للطعن غير التي ذكرت في التقرير الا ما كان متعلقا منها بالنظام العام مردده في النقض المدني الى الفترة الثانية من المادة ٢٩ من قانون المرافعات . وهذا الخطر لم يردده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في الطعن الإداري ، فوجب أن يخضع في هذا الخصوص للاحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الاول من هذا القانون الخاص بالاجراءات أمام القسم القضائي ، والمحكمة الإدارية العليا من بين فروعها ، وهي تسمح بذلك في المواعيد المقررة لحين احالة القضية الى الجلسة ، وقد نسمح به المحكمة حتى بعد الاحالة على حسب المبين بالمادة ٣٠ من القانون المشار اليه .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

عدم تقيد المحكمة الإدارية العليا بطلبات هيئة المفوضين أو الأسباب التي تبديها في الطعن - عدم اعمال هذه القاعدة بالنسبة للطلبات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة المفوضين .

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه بيزان القانون ، ثم تنزل حكمه في المنازعة على الوجه الصحيح غير متعبدة بطلبات هيئة مفوضي الدولة أو الأسباب التي تبديها ، الا أن هذا الاثر لا يمتد الى المنازعات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذي اقتصر عليه طعن هيئة مفوضي الدولة .

(طعن ١٧٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

**حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة
الظمن - مناطه - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات او الاسباب
المقدمة من هيئة المفوضين - اساس ذلك .**

ملخص الحكم :

ان الظمن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة
القضاء الاداري او المحاكم الادارية طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة يفتح الباب امام تلك المحكمة
لتقرن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه. استظهر ما اذا كانت
قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعنيه المنصوص عليها في المادة
سابقة الذكر ، فطفيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، ام انه لم تقم
به أية حالة من تلك الاحوال وكان صائبا في قضائه فبقى عليه وترفض الظمن .
ولما كانت تلك المادة اذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده ، سواء من تلقاء
نفسه ام بناء على طلب ذوي الشأن ان رأى هو وجها لذلك ، حق الظمن
امام المحكمة العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم
الادارية ، قد اقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالصلحة العامة .
عنها المذكورة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار ان رأى هيئة المفوضين
«تتمثل فيه العيدة لصالح القانون وحده الذي يجب ان تكون كلمته هي العليا»
فانه يتدرع على ذلك ان لهذه الهيئة ان تقدم بطلبات او اسباب جديدة غير تلك
التي ابدتها في عريضة الظمن ما دامت ترى في ذلك وجه المصلحة العامة
بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية ، كما ان
للمحكمة العليا ان تنزل حكم القانون على هذا الوجه ، غير مقيدة بطلبات
الهيئة او الاسباب التي تبديها ، ما دام الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا
على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تخضع
في طبيعتها عن روابط القانون الخاص . ومن ثم اذا كان الثابت ان رئيس

هيئة مفوضى الدولة قد تصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من احتية المدعى من تسوية ماضى خدمته من مجلس بلدى الجيزة على اساس احكام كادر عمال الحكومة دون ما قضى به من احقية المذكور من تطبيق هذا الكادر على حالته اعتبارا من تاريخ حده ، فان هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث من حكم القانون الصحيح بالنسبة للشق الاخر .

(طعن ٢١٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين من تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - مناطه - حق المحكمة العليا من عدم التقيد بالطلبات او الاسباب المقدمة من هيئة المفوضين - اساسي ذلك .

والخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا من الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من شأن تنظيم مجلس الدولة ، يفتح الباب امام تلك المحكمة لقرن الحكم المطعون فيه بنيران القانون ، وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليه من تلك المادة لطفيه ، ثم تنزل حكم القانون من المنازعة ، اما انه لم يتم به اية حالة من تلك الاحوال ، وكان صائبا من قضائه ، فتبقى عليه وترفض الطعن .

وتلك المسألة اذ نطقت برئيس هيئة المفوضين وحده ، سواء من تلفاء نفسه او بناء على طلب نوى الشأن ان رأى هو وجها لذلك ، حق الطعن امام المحكمة العليا من الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية ، قد اقامت ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة ، كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار ان رأى هيئة المفوضين

« تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هى العليا » ، ويتفرع عن ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت ترى فى ذلك المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الادارية ، وأن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه . غير متقدمة بطلبات الهيئة أو بالأسباب التى تبديها ، ما دام المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون فى روابطه من روابط القانون العام تختلف فى طبيعتها من روابط القانون الخاص .

(طعن ٢٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

قائمة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين فى تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد فى صحيفة الطعن - ونأمله - حق المحكمة العليا فى عدم التقيّد بالطلبات والأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهر ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة ، أم انه لم تقم به أية حالة من تلك الاحوال ، وكان صائباً فى قضائه ، فتبقى عليه وترفض الطعن . ولما كان الطعن قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باقتدار أن رأى هيئة المفوضين تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب أن تكون كلمته هى العليا فإن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التى أبدتها فى عريضة الطعن ما دامت

ترى في ذلك وجه المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية . كما ان للمحكمة العليا ان تنزل حكم القانون على هذا الوجه غير مقيدة بطلبات الهيئة او الاسباب التي تبديها ، وانما الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(طعن ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

في نفس المعنى :

(طعن ١٨٤ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

(طعن ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

حق هيئة الموضفين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - مناهضة - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات او الاسباب المقدمة من هيئة الموضفين - اساس ذلك .

بمخصص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزج بالحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد تابت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، ام انه لم يتم به اية حالة من تلك الاحوال وكان صائبا في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن . . ولما كان الطعن قد قام على حجة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كتبعت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ، فمن للمحكمة العليا ان تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية غير مقيدة بطلبات الهيئة او الاسباب التي تبديها ، وانما الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون

الخاص . ومن ثم اذا ثبت ان ملعن رئيس هيئة مفوضى الدولة تذاقر ما تقضى به الحكم المظعون فيه من تعذيب للتسوية التى اجرتها الادارة للمظعون لصالحه واقتصر على الاعتراض على ما تضمنه الحكم خاصا بتقديم الشروق المالية الناتجة من التسوية المعدلة بمضى خمس سنوات — اذا ثبت ذلك من المحكمة الادارية العليا تملك — قبل التصدى لبحث ما اثاره الطعن خاصا بتقديم الخمسى — التثبيت اولا مما اذا كان للمظعون لصالحه أصدر حق يمكن ان يرد عليه هذا التقادم ام لا .

(ملعن ٢٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين فى تقديم طلبات واسباب جديدة لم توجد فى صحيفة الطعن — مناطه — حق المحكمة العليا فى عدم التقيد بالطلبات أو الاسباب المقدمة من هيئة المفوضين — لا وجه للقياس على نظام النقض المدنى — أساس ذلك — الطعن فى شق من الحكم يعتبر مثيرا للطعن فى شقه الآخر اذا كان الشقان مرتبطين ارتباطا جوهريا — مثال بالنسبة لطعن فى شق الحكم الخاص بالالغاء دون شقه الخاص بالتعويض .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امامها لتزج الحكم بيزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعة غير متيدة بطلبات هيئة المفوضين أو الاسباب التى تبديها ، اذ الرد هو الى مبدأ المشروعية ، نزولا على سيادة القانون فى روابطه من روابط القانون العام التى تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، كما انه ليس لمحكمة القضاء الادارى أو للمحكمة الادارية فى رقابتها للقرارات الادارية سلطة قطعية تقتصر عنها سلطة المحكمة العليا ، والقياس فى هذا الشأن على نظام النقض المدنى هو قياس مع الفارق ، ذلك ان رقابة محكمة القضاء الادارى والمحكمة الادارية على القرارات الادارية هى رقابة قانونية تسلطها عليها ، لتعرف مدى مشروعيتها

من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو الموضوع الذى ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإدارى . ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه رئيس هيئة المفوضين من أن طعنه فى الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالإنهاء ، وأنه لا يثير المنازعة فى شقه الخاص بالتعويض بقوله أن الشقين منفصلان ومستقلان أحدهما عن الآخر — لا وجه لذلك ، لأن مثار هذه المنازعة هى فى الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإدارى الصادر بفصل التجمي ، وقد قام الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى بشقيه — إلغاء وتعويضا — على أن القرار غير مشروع فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان على أساس قانونى واحد . وإذا كان الطعن فى القرار بالإلغاء هو طعن فيه بالبطالان بالطريق المباشر ، فإن طلب التعويض عنه على أساس أنه غير مشروع هو طعن فيه بالبطالان بالطريق غير المباشر ، ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، بحيث أن الحكم فى أحدهما يؤثر فى نتيجة الحكم فى الآخر ، وآية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إدارى أنه مطابق للقانون فرفض طلب الإلغاء ، فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسسا على أنه مخالف للقانون ، والعكس بالعكس ، ولا لكان مؤدى القول بغير ذلك قيام حكيتين نهائيتين متعارضتين ، وهو ما لا يجوز ، فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن فى شق من الحكم مثرا للطعن فى شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، كما سلف القول ، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

(طعن ٣١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضى الدولة يتسح الباب أمام المحكمة لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين — الطعن المقدم من الخصوم لوى الشان يحكه أصل مقرر

وهو الإضرار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين اسقطوا حقهم في الطعن — على أن الطعن القائم في شق من الحكم يثير الطعن في الشق الثاني إذا كان مترتبا على الشق الأول ويرتبط به ارتباطا جوهريا — أساس ذلك : تجنب قيام حكمين متعارضين *

ملخص الحكم :

لئن كان صحيحا أن الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضي الدولة ، التي ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة وانما تنهّل فيها الحيدة الناعمة لصالح القانون وحده ، يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين . إلا أن الطعن من غير هذه الهيئة ، أي من الخصوم ذوى الشأن الذين انما يطعنون لصالحهم وحدهم ، يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الاحكام وهو الاضرار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين اسقطوا حقهم في الطعن . على أنه في حالة قيام ارتباطا جوهريا بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه — فان كان هذا الشق الآخر مترتبا على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول — فانه لا مندوحة تجنبيا لقياس حكمين متعارضين ، من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منهما مثيرا للطعن في الشق الثاني .

(طعن ١٤٤٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية — رقابة قانونية تسلطها عليها المتصرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون — الإبر في ذلك هو عين الموضوع الذي تتناولته المحكمة العليا عند رقابتها القانونية لتلك الاحكام والقرارات .

(م — ٤٠ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام هذه المحكمة العليا ، يفتح الباب أمامها لتزن الحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة منطقيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة أم انه لم يتم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه أو قراره التأديبي فتبقى عليه وترفض الطعن .. ومن المسلم كذلك انه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية أو التأديبية وما جرى مجراها من قرارات المجالس التأديبية من حيث جواز الطعن فيها أمام هذه المحكمة ، سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة هذه المحكمة العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق . ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتصرف بحدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين الموضوع الذي ستتناوله هذه المحكمة العليا عند رقابتها القانونية لتلك الأحكام والقرارات ، فالنشاطان وإن اختلفا في المرتبة إلا أنها تماثلان في الطبيعة لأن مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية .

(طعن ١٢٥١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

طلب المدعى ضم المدة التي قضاه ملاحظاً بالعيبة - اقتصراره على المطالبة به في الطلب الذي قدمه لإعفائه من الرسوم القضائية - سكوته عن ذكره بعريضة دعواه ومنكراته أو إثباته بمحاضر جلسات المحكمة الإدارية - لا يقبل منه أن يثيره لأول مرة أمام المحكمة العليا في صحيفة طعنه .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى المدة التى قضاها المدعى ملاحظا باليومية فان هذه المحكمة ترى أن ضم هذه المدة تقتصر المدعى على المطالبة بها فى الطلب الذى قدمه لاعفائه من الرسوم القضائية ولكن بعد أن قبل طلب اعفائه من تلك الرسوم بالنسبة لحد معينة على سبيل الحصر كما سلف البيان لم يذكره فى عريضة دعواه كما لم يضمه مذكراته أو يثبت به فى محاضر جلسات المحكمة الادارية المطعون فى حكمها ومن ثم يكون غير مقبول منه ان يثيره لأول مرة لئلا هذه المحكمة فى صحيفة طعنه .

(طعن ٢٠٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

طعن — جواز الالتجاء الى محكمة الطعن أو عدم جوازه — أبر متعلق بالنظام العام — وجوب تصدى المحكمة له من تلقاء نفسها ، ولو لم يتعرض له دور الثتان — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

من القواعد الاساسية فى التشريع انه لا يجوز اتباع طرق الطعن الا فى الاحوال التى نص عليها المشرع ، وهذه القاعدة من النظام العام . واذا قرر الشارع أن رفع الطعن فى ميعاده من النظام العام حتى تستقر الحقوق لدى أصحابها فمن باب أولى يكون جواز الالتجاء الى محكمة الطعن أو عدم جوازه من الامور التى يتعين ان تتحقق المحكمة منها من تلقاء نفسها . فعلى محكمة الطعن اذن أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله كلما تخلف شرط الصلة أو المصلحة أو كان الطعن مرفوعا على من تنازل عنه . كذلك على محكمة الطعن أن تقضى بعدم جواز الطعن اذا تخط فشرط من شروطه كما اذا رفع الاستئناف عن حكم يمنع المشرع استئنافه استثناء . أو كما اذا رفع طعن بالنقض أو بالتماس إعادة النظر ولم يتوافر سبب من أسباب الطعن فى الحكم بهذا الطريق أو بذلك .

ومن القواعد الأساسية في التشريع كذلك أن الخصومة في الطعن هي حالة استثنائية وإن المشرع ما أجاز التظلم من الحكم إلا على سبيل الاستثناء ومن ثم يكون اختصاص محكمة الطعن بنظره من النظام العام . فـجواز أو عدم جواز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو أمر يتصل — ولا شك — بالنظام العام مما يتعين منه التصدي له حتى ولو لم يتعرض له أى من ذوى الشأن ..

(طعن ٢٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

جواز الالتجاء الى محكمة الطعن أو عدم جوازه — أمر متعلق بمقدم هيئة مفوضى الدولة موضوعا — لا يجيز لهذه المحكمة نظر طعن آخر مقدم من الجهة الإدارية في ذات الحكم لسبق الفصل فيه .

بمخص الحكم :

إذا كان الثابت أن هيئة مفوضى الدولة قد طعنت بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٥٩ استتلالا في ذات الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات بجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ في الدعوى رقم ١٦٦ لسنة ٥ القضائية المرفوعة من ١٠٠٠٠٠ وآخرين وتفيد طعن هيئة المفوضين بسجل المحكمة برقم ٦٢٠ لسنة ٥ القضائية وقد نظر بجلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ أمام دائرة محص الطعون التي قضت بتلك الجلسة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا . فإنه يستفاد من ذلك أن الطعنين هما عن مزاومة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب ومن ثم فإن حكم دائرة محص الطعون الصادر بجلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ قد أنهى الخصومة على أساس رفض الطعن فلا محيص ، وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، من القضاء بعدم جواز نظر الطعن الحالي المقدم من إدارة قضايا الحكومة برقم ٦٤٨ لسنة ٥ القضائية نيابة عن مدير عام الهيئة العامة لسك حديد الاقليم الجنوبي لسابقة الفصل في موضوع الدعوى .

(طعن ٦٤٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

صدور حكم من محكمة إدارية مجبياً المدعى الى بعض طلباته في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ - طعن المدعى والجهة الإدارية في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في الطعن المقدم من المدعى وعدم صدور حكمها في الطعن المقدم من الجهة الإدارية - طعن هيئة المفوضين في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا - ذلك يقتضى ضم الدعوى التي لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري الى الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا للحكم فيها بحكم واحد - أساس ذلك .

المضمم الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن وزارة المواصلات طعنت من جانبها في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية أمام محكمة القضاء الإداري فيما قضى به من أحقية المدعى في صرف مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الإربعة الأشهر التي قام فيها بالزيارات المنزلية طبقاً لقرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وكانت هذه الدعوى لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن - إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإنه ينبغي ضمه الى الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طعن المدعى في حكم المحكمة الإدارية المشار اليه ، وذلك للحكم فيها بحكم واحد - نظراً الى وحدة الموضوع لكون الدعويين وجهى طعن من حكم واحد . ذلك أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يثير النزاع برمته في الموضوع المطروح عليها لتنزل حكم القانون فيه ، لما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه ، حتى لا تغفل يدها عن أعمال سلطتها هذه ، وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي ، منعا من تضارب الأحكام، وحسباً للنزاعات بحكم يكون الكلمة العليا لعلی درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

(طعن ٦١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا — اثره بالنسبة للمنازعة المطروحة أمامها .

ملخص الحكم :

أن المدعى في صحيفة دعواه أمام المحكمة الإدارية وفي طلب الاعفاء من الرسوم المقدم منه الى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المذكورة قد اقام طلب تسوية حالته والتطبيق للمادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ منحه الدرجة السابعة الشخصية اعتبارا من ٥ من يناير سنة ١٩٦١ تاريخ انقضاء ٢٤ سنة عليه في ائدية الدرجتين الثامنة والتاسعة على أساس حقه في وضعه في الدرجة التاسعة منذ بدء خدمته في ٥ من يناير سنة ١٩٤٦ استنادا الى قواعد الانصاف أو قواعد المعادلات الدراسية أو قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ . والظمن أمام هذه المحكمة حسبها جرى عليه تضاؤها ينتج الباب أمامها لنزول حكم القانون على الطلبات المقدمة في المنازعة المطروحة أمامها على وجهه الصحيح .

(ظمن ٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

أن الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المظنون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزج هذا الحكم وزنا مناطة استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تميمه والمتصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة — أساس ذلك — اذ تبين لها مشوية الحكم بالبطلان أو أن اجراء من الاجراءات التي سبقت فرض الظمن عليها كان باطلا ، لا تقضى باعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم أو وقع أمامها الاجراء الباطل بل يتعين عليها أن تتصدى للمنازعة كى تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح — مثال .

ملخص الحكم :

ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزج هذا الحكم بميزان القاتون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعينه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القاتون في المنازعة على الوجه الصحيح أم انه لم تقم به حالة من تلك الاحوال وكان صائبا في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن والمرد في ذلك هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في رابطة من روابط القانون العام التي تخلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك ان رقابة القضاء الاداري على القرارات الادارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها او عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فانه اذا تبينت المحكمة الادارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها ان الحكم المطعون فيه شابه البطلان او ان اجراء من الاجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا فانه في هذه الحالة لا تقضى باعادة الدعوى الى المحكمة التي صدر منها الحكم او وقع امامها الاجراء الباطل بل يتعين عليها اعمالا للولاية التي اسبغها عليها القانون - ان تتصدى للمنازعة لكي تنزل فيها حكم القاتون على الوجه الصحيح .

واذا كان الثابت من الاوراق ان الطعون عليه قد ابلغ في ١١ من يناير سنة ١٩٦٨ بتحديد جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٨ - لنظر الطعن امام دائرة فحص الطعون وان هذا الاخطار قد تم الى مكتب محاييه وهو محله المختار الوارد في مريضة دمواه على حين انه كان قد ابلغ مجلس الدولة بكتاب مؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ مرفق بملف الدعوى - بحدوله من توكيل محاييه المذكور وتعيينه محل عمله بكثر الزيات ليتم ابلاغه فيه ، هو ما كان يقتضى ان يتم الاخطار بالجلسة المحددة في المحلل الجديد الذي عينه وذلك اعمالا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على ان « يعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن ذوى

الضمان في تقديم ملاحظاتهم بحلا مختارا لهم - كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره »^٢ ومن ثم فان هذا الاخطار يكون معيبا الا ان هذا العيب قد صحح بالاخطار التالى الذى ارسل الى المطعون عليه شخصيا في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨ بحل عمله الجديد ينبئه بتعيين جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٨ لنظر الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وهو الاخطار الذى اعتبره حضور المطعون عليه شخصا بالجلسة المذكورة التى طلب فيها التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة الى طلبه وأنسحت له بعد ذلك المجال لبدء دفاعه الذى أبداه فعلا في الطعن ومن ثم يكون البطلان قد زال اعمالا لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٢ التى تنص بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئة عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة . ويكون على المحكمة والحالة هذه ان تعرض لموضوع المنازعة لتصدر حكمها فيها ولا يسوغ لها ان تعيدها ثانيا الى دائرة محص الطعون والا كانت منكرة لولايته التى استند بها اليها القانون .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

تطرق حكم محكمة القضاء الإداري وهي بصدد البت في الاختصاص لبحث موضوع القرار الصادر من إدارة الجامعة بنسب عضو هيئة التدريس وتطمس مناسبة إصداره والتعرض لأركنة الأساسية وانتهائه الى أن القرار لا ينطوي على جزاء تاديبى مقنع ومن ثم فقد كان المؤدى الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص - سلطة المحكمة الإدارية العليا أن تنزل رقابتها القانونية على الحكم على اعتبار أنه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يقف عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص - بيان ذلك .

بالخصى الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد البت في الاختصاص قد تطرق

الى بحث موضوع القرار وتلمس مناسبة اصداره كما عرض لاركانه الاساسية شارحا أن سبب اصداره هو استجابة الجامعة لاقتراح الرقابة الادارية بليغاد المدعى عن مجال العمل في الجامعة نظرا للشائعات والاقاويل التي ترددت حول مسلكه وان الغاية منه هي تحقيق الصالح العام ومن انحراف بالسلطة ثم خلص الحكم من ذلك الى انه محض قرار ندي وان الادلة التي ساقها المدعى لا تؤدي الى القول بانه يخفى في طبيعته قرار جزاء لما كان ذلك فان الحكم يكون في الواقع من الامر تصدى لموضوع المنازعة وحسمه في المسألة الفاصلة فيه بأن انتهى الى أن القرار لا ينطوي على جزاء تأديسي مقنع ومن ثم فقد كان المؤدى الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص وعلى ذلك يكون من سلطة المحكمة الادارية العليا والحالة هذه أن تنزل رقابتها القانونية على الحكم المطعون فيه على اعتبار انه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يبق عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص ومن ثم فان المحكمة لا تأخذ بها ذهب اليه تقرير هيئة مفوضي الدولة من اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوعها .

(طعن ٧٥٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

صدور حكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الجهاد - الطعن في هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا - انتهاء المحكمة الى قبول الدعوى شكلا لا يوجد ما يحول دون تصدى المحكمة الادارية العليا للموضوع والفصل فيه دون حاجة لاعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فان المحكمة لا ترى ما يحول دون التصدى للموضوع والفصل فيه دون ما حاجة لاعادة الدعوى مرة أخرى للمحكمة الادارية لاعادة الفصل فيها .

(طعن ٤٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون القائمة أمامها في احكام المحاكم الإدارية — حدوده — عدم تقيد المحكمة بالسبب الذي بنى عليه الطعن .

ملخص الحكم :

ان الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون القائمة أمامها في احكام المحاكم الإدارية لا يجوز الا من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة وذلك في حالة ما اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا او في حالة ما اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره وهذا ما تقتضى به المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن . . . مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الذي اقيم الطعن المائل اثناء العمل بأحكامه وتقابلها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالي ولما كان قضاء هذه المحكمة قد اطرد على ان الطعن أمامها يفتح الباب لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بالاسباب التي يبدئها الطاعن وكان المستفاد من تقرير هذا الطعن ان سببه يقوم على ان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ في تفسير المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لذلك فان لهذه المحكمة في نطاق النص التشريعي الذي يستند اليه الطعن المائل — الا تنقيد بالسبب الذي بنى عليه الطعن وإن تنصدي لبحث ما اذا كان السبب الآخر ثالثا حتى تنزل صحيح حكم القانون في المنازعة .

(طعن ٣٦٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

اقتضاء الطعن في الحكم على احد شقيه — اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الشقين ما دام بينهما ارتباط — أساس ذلك — مقال .

ملخص الحكم :

انه ولئن اقتصر الطعن في الحكم على الشق الخاص بإحالة الدعوى الى المحكمة العليا دون الشق الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الطعن من هيئة المفوضين أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة من الحالات التي تمييه مما نص عليه في قانون مجلس الدولة فتطفيه ثم تنزل حكم القانون على المخازعة دون التقيد بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها نزولا على سيادة القانون في روابط القانون العام أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الحالات وكان صائبا في قضاائه فتبقى عليه وتعرض الطعن ومن ثم فانه متى كان ذلك كانت هيئة المفوضين قد قصرت طعننها على الشق الثاني من الحكم دون الشق الاول وكان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا فانه لا مندوحة من اعتبار الطعن في الشق الثاني مثرا للطعن في الشق الاول .

(طعن ٥٨٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٥ ف)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

اقتصار الطعن على ما قضى به الحكم الحكم فيه من قبل الدعوى دون منازعة في الشق المتعلق بموضوعها — لا يمنع المحكمة العليا تسليط رقابتها على الحكم برمته .»

ملخص الحكم :

لئن لم يكن الشق الموضوعي من الحكم المطعون فيه محل طعن من جانب الحكومة لاقتصار طعننها على ما قضى به الحكم المذكور من قبول الدعوى دون أن ينازع في الشق المتعلق بموضوعها الا ان هذا لا يمنع

المحكمة الإدارية العليا من تسليط رقابتها على الحكم برمته والبحث فيها
إذا كان قضاء الحكم في الموضوع يطابق حكم القانون أو لا يطابقه لتعلق
الأمر بمشروعية أو عدم مشروعية القرار الصادر بتخطي المدعى .
(ملعن ١٩٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

الطعن في حكم صادر من محكمة إدارية يرفض دعوى بطلب إلغاء قرار
صادر من مجلس التأديب - يتضمنه بحكم اللزوم الطعن في قرار مجلس
التأديب ذاته - لا ضرورة لرفع طعن جديد في القرار .

والخص الحكم :

أن الطعن الذي أقامه الطاعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية
يرفض الدعوى بطلب إلغاء قرار مجلس التأديب العالي يتضمن بحكم اللزوم
"لمعن في القرار الصادر من مجلس التأديب العالي المشار إليه ، إذ يؤيده
به الطاعن إلى إلغاء ذلك القرار واعتباره كأن لم يكن ، وقد أفصح عن ذلك
في عريضة الطعن وبين أوجه البطلان وعدم المشروعية التي ينمائها على ذلك
القرار ومن ثم فلا مندوحة من أن تتصدى هذه المحكمة للفصل في موضوع
المنازعة دون أن يتوقف ذلك على رفع طعن جديد أمامها ما دام الطعن الحالي
في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية يتضمن في حقيقة الأمر الطعن في
القرار الصادر من مجلس التأديب العالي ويشمله .

(ملعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

المحكمة الإدارية العليا تملك عند نظر الطعن في الحكم المتعلق بالجانب
المستعجل - أن تنزل حكم التناون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير
مقيّدة بالحكم الصادر من محكمة الموضوع ولو كان نهائياً - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه اذا كان الحكم لا يصح أن يتفاير في مسألة أساسية مشتركة بين وجهي الخصومة المستعجل والموضوعي لتعلق ذلك الحكم بامر جوهري وهو الاختصاص الولائي لمجلس الدولة ، فلا محل إذن للاستسكاح بحجية الحكم النهائي عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذي قضى في الشق الخاص بوقف التنفيذ ، ذلك أن المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تملك أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أدنى في الموضوع ، ولو كان سائما الزام المحكمة العليا بهقتضى هذا الحكم نزولا على نهائيته في هذه الصورة ، ايا كانت الحقيقة القانونية فيه ، لكان مؤدى ذلك أن تفل يد المحكمة العليا عن أعمال ولايتها في التعقيب على الحكم بحريتها ، وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة الى شقى المنازعة ، ولكانت النتيجة كذلك أن يطو حكم محكمة القضاء الادارى على حكم المحكمة الإدارية العليا وهي خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائي لمجرد أن الحكم الاول كان نهائيا لامسك ذوى الشأن عن انطعن فيه اكتفاء بطعنهم في الحكم المتعلق بالجانب المستعجل وهي نتيجة لا يمكن تنبؤها بحال .

واذا كان لا يتصور عقلا اختلاف الحكم في الوجه المستعجل من المنازعة عنه في وجهها الموضوعي لتعلق الامر بمسألة أساسية واحدة غير قابلة للنقاش وهي مسألة الاختصاص الولائي للقضاء الإداري ، فإن حكم المحكمة العليا ينبغي أن يطو على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يفرام المحكمة العليا صبور هذا الحكم وذلك كيلا يفترق الراى ما بين المحكمتين العليا والدنيا في مسألة أساسية يتعمن في شأنها التعويل على رأى المحكمة العليا . وما دامت هذه المحكمة اتصلت بشق المنازعة المستعجل من طريق الطعن في الحكم الصادر فيه فلا منقذ من تعديلها للحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الادارى في موضوع الاختصاص والتعقيب عليه بما تراه هو الحق الذى لا مرية فيه . لانه يخشى اذا لم تجر على هذا النهج أن يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهة في أن الغاية المتفاه من ذلك هو

وضع حد لتضارب الاحكام وانحسام المنازعة فى الاختصاص بحكم تكون الكلية العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضى فى النظام القضائى الإدارى .

وينبئ على ما سلف إيضاحه لزوم اعتبار الطعن الحاضر مثرا لما قضى به فى الموضوع ويتعين من أجل ذلك التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الإدارى فى ناحيتى النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء .

(طعن ١٥٦٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

الطعن فى حكم لصدوره على خلاف حكم سابق جاز قوة الشيء المحكوم فيه — المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة — امتداده الى الحكم السابق رغم فوات ميعاد الطعن فيه ، اذا كان الحكمان قد صدرا فى دعوتين اثبتنا بطلب الطعن فى قرار واحد ، واتحد الخصوم فيهما ، ثم قضت المحكمة فيهما بعدم القبول لأسباب مختلفة فى كل من الحكمين — الفاء اهد الحكمين يستتبع بالضرورة الفاء الحكم الآخر — مثال .

ملخص الحكم :

متى كانت المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والمعدل أصدرت فى دعوى واحدة وبين ذات الخصوم حكمين بعدم القبول يتعارضان فى الاسباب التى بنيا عليها حيث قضت فى الدعوى الاولى بعدم القبول لعدم التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة العمد والمشايخ وقضت فى الثانية بعد أن تظلم الطاعن من هذا القرار وانتظر نوات ميعاد التظلم بعدم القبول لمضى أكثر من ستين يوما على عايه بالقرار محل التظلم وينبئ أن يكون الميعاد على هذا النحو قد نسات نتيجة عدم رد الجهة الإدارية عليه وضرورة ترويض المدة المحددة للرد على التظلم ضنيا بالرفض قبل رفع دعواه وكان مبدأ عدم جدوى التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة العمد والمشايخ لم يستقر الا بالحكم

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

المطعون ضده ان يتدارك امام المحكمة الادارية العليا ما يكون ثغراته من دفاع امام دائرة فحص الطعون — قرار الاحالة لا يتضمن في ذاته فصلا في امر يفوت على ذوى الشأن حقا في الطعن على اجراء معيب او في ابداء ما يراه من دفاع — اثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون الى الدائرة الخامسة .

ملخص الحكم :

ان من حق المطعون عليه — ما دامت المنازعة لم يتم الفصل فيها — ان يتدارك امام المحكمة الادارية العليا التي احيل اليها الطعن ما يكون من امر من قرار الاحالة ، لا يتضمن في ذاته فصلا في امر يفوت على ذوى الشأن حقا في الطعن على اى اجراء معيب او في ابداء ما يراه من دفاع ، اذ ان اثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون الى الدائرة الخامسة ولا يحرره من ان يبدى امام هذه الاخيرة ما هو متاح له مما كان متاحا بالمثل امام الاولى .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

رقابة المحكمة الادارية العليا لا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الادلة المقدمة اثباتا ونفيا — حدود رقابتها في هذا الخصوص :

ملخص الحكم :

ان رقابة المحكمة الادارية العليا لاحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الادلة المقدمة اثباتا ونفيا اذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وهي لا تتدخل وتفرض

رقابتها الا اذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستند من اصول ثابتة فى الاوراق او كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون لان الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

(طعن ٨٣١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١)

قائمة بقر (٨١)

المسألة :

نطاق الطعن على احكام المحاكم التأديبية لا يتسع لتناولها بالموازنة والترجيح فيما قامت عليه عقبتها واقتناعها بثبوت الذنب الادارى فى حق العامل وفى تقدير الجزاء الذى يتناسب مع خطورة هذا الذنب - مناهة ذلك ان يكون تكيف المحكمة التأديبية للوقائع سليما وما استخلصه منها هو استخلاصه مسلف من اصول تنتجها ماديا او قانونا - أسس ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

الثابت من التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة وتلك التى أجرتها النيابة الادارية ، انه تكثف للجهاز المركزى للحسابات أثناء فحص امهال وحسابات رابطة موظفى وعمال بلدية القاهرة بعض المخالفات ، وكان من بينها ان الرابطة كانت تقوم بنفع مبالغ شهرية الى أحد الاطباء المكثف على المرضى من امضاءها ، وقد بلغ ما صرف اليه فى السنوات من ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٥ : ١٢٥١ جنيه و ١٥٠٠ مليا ، الا انه ائثر تسلمه هذا المبلغ وقرر بانه لم يتقاضى خلال هذه السنوات اكثر من عشرين جنيها سنويا ، و اضاف ان الطاعن كان ستوقعه على ايضالات شهرية بها فرائض تسمح باضافة بيانات غير حقيقية عن الاجر الذى تناوله منه على وجه لا يظهر معه ان هناك اضافات ، واعترف فى التحقيقات بصحة توقيع على الايصالات الشهرية خلال الفترة المذكورة . وذكر ان الطاعن وامين صندوق الرابطة حاولا اثباته من شهادته واشهد على ذلك الاستاذ المحامى ، الذى قرر بأن الطبيب المذكور استشاره فيما طلبه منه الطاعن فنصحه برفض طلبه (م - ٤١ - ج ١٥)

وأضاف أنه حضر الى مكتبه شخصان لا يعرفهما تحدثا معه في شأن عدول الطبيب عن اقواله مقابل دفع فروق الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن ايراده من علاج مرضى الرابطة فرفض المحامي ذلك . وقد انكر الطاعن ما نسب اليه مقرر ان الطبيب المذكور كان يحضر شهريا الى الرابطة حيث يتولى سكرتير مساعد الرابطة وامين الصندوق بها محاسبتها ، ويلى عليه الأخير صيغة الايصال فيحضره ، ويوقع عليه الطبيب ، ثم يقوم أمين الصندوق بتسليم المبلغ الملتزم في الايصال الى الطبيب ، وانكر ما نسب اليه من محاولة اثناء الطبيب عن اقواله . وأضاف ان هدف الطبيب من انكار حصوله على كل المبلغ التي صرفت اليه من الرابطة هو التهرب من الضرائب المستحقة عليه حسبما درج عليه بالنسبة للايرادات التي حصل عليها من عيادة الدكتور ومن دار الهلال والجامعة الأمريكية الى الطبيب أنه ليس فوق الشبهة لأنه سبق أن ادين في قضية معروفة باسم قضية الدكتور بأنه كان يصرف تذاكر بمواد مخدرة وحكم عليه فيها بالسجن لمدة سنة ، كما فصل من خدمة الإدارة الصحية لعدم الصلاحية ، ويسأل سكرتير مساعد الرابطة قرر بأن الطبيب المذكور كان يحضر شهريا الى الرابطة لتسلم اتعابه عن الكشف على مرضى الرابطة وكان الطاعن يقوم بكتابة الايصال اللازم ويسلمه الى أمين الصندوق الذي كان يتولى تسليم الطبيب المبالغ المستحقة له ، وفي بعض الاحيان كان أمين الصندوق يسلم المبلغ الى الطاعن ليتكدر من عبده ثم يسلمه بدوره الى الطبيب . ويسأل أمين صندوق الرابطة قرر أن الطبيب كان يحضر الى الرابطة ويوقع على الايصال الخاص باتعابه ثم يتسلم المبلغ منه من الطاعن بعد عبده وان ذلك كله يتم في حضوره وفي حضور كل من الطاعن وسكرتير مساعد الرابطة . وانكر ما نسب اليه الطبيب من أنه حاول دفعه الى العدول عن اقواله . وقد تبين من الاطلاع على الايصالات الموقع عليها من الطبيب ان عددها ٦٩ ايصالا تتراوح المبالغ المدونة بها ما بين تسعة جنيهات واربعة وثلاثين جنيها ونصف جنيه .

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا ما ذهب اليه الدفاع عن النيابة الادارية من أن نطق الطعن على الاحكام التكميلية لا يتسع لتناولها بالموازنة

والترجيح فيها اتبعت عليه المحكمة التأديبية عقيدتها واقتناعها بثبوت الذنب الإداري في حق العايل - وفي تقدير الجزاء الذي يتناسب مع خطورة هذا الذنب ، ان ذلك وان كان صحيحا في القانون الا ان مناطه ان يكون تكليف المحكمة التأديبية للوقائع سليما وما استخلصه منها هو استخلاص سائغ من اصول تنتج ماديا أو قانونا. ولها وجود في الأوراق ، فإذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه تلك المحكمة في قضائها غير مستند من اصول سليمة في الأوراق أو كان استخلاصا لهذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة عليها فهنا يتعين التدخل ، لإعمال حكم القانون وتصحيح ما شاب تطبيقه من خطأ لأن الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

ومن حيث ان الثابت من التحقيقات على النحو المتقدم ان طبيب الرابطة وان كان قد اعترف بصحة توقيعه على الإيصالات الشهيرة الخاصة بتسليمه مستحقاته من الرابطة ، الا انه أنكر ما دون بهذه الإيصالات من مبالغ بمقولة انه كان يوقع على هذه الإيصالات وهي غفل من تحديد قيمة ما صرف اليه ، وانه بذلك قد تبض مبالغ أقل من تلك التي دونت بهذه الإيصالات وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا الإنكار ورتب أثره ، وأسس قضاءه على ان ما ثوره الطبيب في هذا الشأن بعيد عن أية شبهة وانه لم يثبت في الأوراق ما يدعوه الى التجنى على الطاعن الذي وضع الطبيب ثقته فيه فكان يوقع له على الإيصالات غير مكتملة البيانات على نحو يمكن معه وضع القيمة بها بعد التوقيع . وهذا الذي اتبعت عليه المحكمة تضادها لا يجد له سنداً في التحقيقات - اللهم الا أهوال الطبيب المذكور ويتنافى مع الاستخلاص السائغ للاتصال الثابتة في الأوراق ، ذلك ان الاصل البدهي هو ان من يوقع على شك معين يحرص على التكد من توافر أركان هذه الورقة وتكامل بياناتها وخاصة الجوهرى منها ، ومن ثم فلا يسوغ التسليم بما ذهب اليه الدكتور من انه كان يوقع على الإيصالات المشار اليها وهي خلو من بيان المبالغ التي تسلمها ، لأن الاتصال في هذه الحالة يعتبر لغواً . واذا ساء قبول مثل هذا الادعاء بمن هو على درجة متواضعة من الثقافة فانه غير سائغ بالنسبة لطبيب على مستوى ثقافى كبير ، خاصة وانه وقع على ٦٩ ايصالا خلال ست سنوات متوالية لا يقبل معها التسليم بأنه لم يظن خلالها الى وجوب تضمين

الإيصالات التي يوقع عليها بيان المبالغ التي يتقبضها باعتبار أن هذه المبالغ هي الركن الاساس في الايصال أو يحاول الإنطلاع على ما أثبت في إيصالات الشهور السابقة للتأكد من سلامة ما دون بها من مبالغ وما إذا كانت تتفق مع الحقيقة واتخاذ اللازم قانونا إذا ما ثبت له خلافها . وإذا كان الأصل كما تقدم وكانت الأوراق قد جاءت خلوا من أى دليل يساعد الطبيب فيما ادعاه ، وكان الثابت في التحقيقات على ما جاء بقوال الطاعن وكل من سكرتير مساعد الرابطة وأمين الصندوق بها أن الطبيب كان يحضر الى الرابطة كل شهر ويوقع على الايصال اللازم ويتسلم مستحقته من أمين الصندوق مباشرة أو من الطاعن الذى يتسلمها بدوره من أمين الصندوق للتأكد من معدّها ، وذلك كله في حضورهم جميعا إذا كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اهدر حجة هذه الإيصالات فيها تضمنته من بيان المبالغ التي صرفت للطبيب . يكون قد خالف حكم القانون . ولا حجة فيها استند اليه هذا الحكم من أن الطبيب بعيد عن أية شبهة تدعوه الى التجنى على الطاعن ، ذلك أنه فضلا عن أن هذا السبب لا يعد في ذاته مجرّا لاهذار حجة الإيصالات المشار اليها والآثار المترتبة عليها ، فإن الأوراق لم تتضمن ما يفيد أن الطبيب كان كذلك ، بل أن الثابت بها أن الطاعن نسب اليه في التحقيقات أنه يهحف بدفاعه هذا الى التهرب من الضرائب المستحقة على إيراده من الرابطة متنهجا في ذلك نفس الأسلوب الذى اتبعه بالنسبة لإيراداته من بعض الجهات الأخرى ، كما نسب الى هذا الطبيب سبق الحكم عليه بالسجن في قضية مخدرات وسبق فصله من خدمة الحكومة لعدم الصلاحية ، ولم يحقق دفاع الطاعن في هذا الشأن بالرغم مما لهذا الدفاع من دلالة هذا ولا غناء فيها لمستند اليه الحكم من أن الطاعن حاول إقناع الطبيب عن الشهادة ضده أمام النيابة العامة ، ذلك أنه ليس لهذه الواقعة من سند إلا أقوال الطبيب ، وهى أقوال لا تنهض بذاتها ببراءة الظروف السابقة الى تأييد ادعائه ، أخذا في الاعتبار أن ما ذكره الأستاذ سعد . . . المحلى ، هو أن من تناقش معه في هذا الشأن شخصان لا يعرفها ، ولا يثبت أن الطاعن كان اهدرها أوانه هو الذى دفع بها الى الأستاذ سعد

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ

فى تطبيق القانون فيها انتهى اليه من ادانة الطاعن فيها نسب اليه من الاستيلاء على بعض المبالغ الثابتة بالاىصالات الخاصة بعلاج الرضى فى اعضاء الرابطة ، وذلك دون ثبة دليل مستند من الأوراق يدحض ما تضمنته هذه الاىصالات من ان الطبيب هو الذى كان يتسلمها بالكامل وما تضمنته التحقيقات من انه كان يتسلمها من امين صندوق الرابطة أو تحت اشرافه بها قهار معه اسس الاتهام الموجه الى الطاعن ، ويتمين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالناء الحكم المطعون فيه ويراء الطاعن مما نسب اليه والزام الحكومة كليل المصروفات .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول طلب الناء قرار فصل المدعى شكلا وباحقيقته فى طلب التعويض عن هذا القرار - عدم الطعن على الحكم فى شقة الخاص بعدم قبول طلب الالفاء - طعن الحكومة فى الشق الخاص بطلب التعويض - لا يثير المنازعة فى الشق الخاص بطلب الالفاء - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما اثارته هيئة الموضين من ان الطعن المقدم من الحكومة فى الشق الخاص بالطلب الاحتياطى بالتعويض يثير المنازعة فى الشق الخاص بطلب الالفاء الذى تضمنى الحكم فيه حائزا لقوة الامر المضى لعدم الطعن فيه فى الميعاد ، بقولة ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه بيزان القانون ثم تنزل حكمها فى المنازعة غير بقيدة بطلبات الخصوم . لا وجه لهذا القول فى خصوصية الدعوى الرافعة اذ ان محل امسالة هو ان يكون ثبة ارتباط جوهرى بين الشق المطعون فيه من الحكم والشق غير المطعون فيه بحيث يكون الحكم فى احدهما مؤثرا فى نتيجة الحكم فى الشق الاخر ، اذ لا مندوحة معتدلة من الخروج على الاصول المقررة فى التقاضى بشأن حجية الاحكام والاثار المترتبة على الطعون توتيا من صدور حكيتين نهائيتين متعارضتين فى خصوصية لا تقبل التبعيض .

وأنه ينبغي على ما تقدم ان الطعن من جانب الحكومة في خصوص ما قضى به ضدها من تعويض لا يفتح الباب لمراقبة ما قضى به لصالحها على المطعون عليه من عدم القبول شكلا بالنسبة الى الطلب الأصلي الخاص بالالغاء والذي سكت المدعى عن الطعن فيه في الميعاد القانوني اذ ليس ثمة ارتباط جوهري من قبيل ما سلف بيانه بين هذا الشق الذي لم يطعن فيه وبين الشق الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض ، لان الحكم في هذا الشق لا يؤثر على ما حكم به في طلبه الأصلي من عدم قبوله شكلا دون التعرض لموضوع دعوى الالغاء من حيث مشروعية او عدم مشروعية قرار الجهة الادارية محل الدعوى المذكورة .

(طعن ٣٤٦ لسنة ٩٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المبدأ :

الطعن المقدم للمحكمة الادارية العليا من الخصوم ذوي الشأن ، على خلاف طعن هيئة مفوضي الدولة ، يحكمه اصل مقرر هو الا يضار الطاعن بطعنه - على انه في حالة وجود ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وشق آخر غير مطعون فيه - يعتبر الطعن القائم في شق منها مثيرا للطعن في شقه الثاني - اساسي ذلك ، تجنب قيام حكمين متعارضين - تطبيق ذلك بالنسبة لدعوى اقيمت بطلب أصلي هو تسوية الحالة طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ وآخر احتياطي هو الحكم بتعويض مؤقت قضى فيها بعدم قبول الطلب الأول لرفعته بعد الميعاد وباجابة الطلب الاحتياطي - طعن جهة الادارة في شق الحكم الخاص بالقضاء بالتعويض المؤقت لا يثير الطعن في شقة الخاص بعدم قبول الدعوى - عدم وجود ارتباط جوهري بينهما .

ملخص الحكم :

ان الطعن المقدم للمحكمة العليا من هيئة المفوضين - التي ليست

طربا ذا مصلحة شخصية في المنازعة وانما فيها الحيدة لمصالح القانون وحده - يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - الا ان الطعن من الخصوم نوى الشك الذين انما يطعنون لمصالحهم وحدهم يحكمه اصل مقرر بالنسبة للطعن في الاحكام وهو الا يضار الطاعن بطعنه - على انه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه بان كان هذا الشق الاخير مترتبا على الشق الاول بحيث يتاثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في ذلك الشق الاول - فانه لا مندوحة تجنبا لقيام حكمين نهائيين متعارضين من ان يعتبر الطعن القائم في الشق الاول منهما مثيرا للطعن في الشق الثاني .

ان طعن الوزارة في الحكم الصادر لمصالح المدعى انما ينصب على شقه الخاص بالقضاء له بتعويض مؤقت ومن ثم فهو لا يفتح الباب لنقض ما قضى به لمصالحها ضد المدعى من عدم قبول طلبه الاصلى شكلا وهو الطلب الخاص بتسوية حالته والذي كان مطروحا امام المحكمة الادارية وقعد عن الطعن في شق الحكم الصادر فيه اذ فضلا عن الا تضار الوزارة الطاعنة بطعنها فانه ليس هناك ارتباط جوهري بين قبيل ما سلف ويانه بين هذا الشق الذي لم يطعن فيه من الحكم وبين شقه الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض المؤقت - ذلك ان الحكم في الطعن بما يؤكد حق المدعى في التعويض أو بما ينفي حقه فيه لا يؤثر على ما حكم به في طلبه الاصلى سالف الذكر من عدم قبوله شكلا اذ ان الحكم بذلك مبني على تكيف الطالب المذكور بانه طلب الغاء لقرار اداري لا طلب تسوية وعلى انه قد ربح بعد الميعاد القانوني وذلك دون تعرض لمشروعية تصرف الجهة الادارية او عدم مشروعيته بما قد يتعارض مع الاساس الموضوعي الذي يبنى عليه الحكم بالتعويض .

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفته لقواعد الاختصاص — لا وجه لتصدى المحكمة للفصل فى موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

مضى كان إلغاء الحكم المطعون مبنيا على مخالفته لقواعد الاختصاص فانه لا وجه لتصدى هذه المحكمة للفصل فى موضوع الدعوى وذلك بالإضافة الى أن سبيل اتصالها بهذا الموضوع لا يكون الا عن طريق طعن فى قرار مجلس التأديب يرفع اليها من مصدر ضده هذا القرار ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٥ ، ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ٢٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للنظام العام يحول دون تصدى المحكمة الإدارية العليا للفصل فى موضوع الدعوى — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن رئيس الهيئة التى أصدرت القرار التأديبى : محل المنازعة ، قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى التأديبية ، فإن القرار المطعون فيه يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ، ويترتب على ذلك أن يمتنع على المحكمة الإدارية العليا ، حسبما جرى على ذلك قضاؤها ، التصدى لنظر موضوعها لما ينطوى عليه ذلك من إخلال بإجراءات التقاضى ، وتغويت لدرجة من درجاته ، على أسس أن شرط التصدى أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا .

وانه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بفصل المطعون ضده بغير طريق التأديبي مع الاحتفاظ بحقه في المعاش أو المكافأة فإن السير في إجراءات المحاكمة التأديبية لتوقيع أية عقوبة أصلية يصبح غير ذي موضوع ولا تسترد النيابة الإدارية سلطتها في تحريك الدعوى التأديبية إلا إذا النى قرار رئيس الجمهورية الصادر بفصل المطعون ضده بغير الطريق التأديبي أو في حالة سحبه .

(طعن ٥٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

صدور حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري - قضاء هذه المحكمة الأخيرة بدورها بعدم اختصاصها وبالإحالة إلى المحكمة الإدارية - صدور حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لمسابقة الفصل فيها - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - ينشأ بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برئته - المحكمة الإدارية العليا تمنح المحكمة المختصة بنظر الدعوى - لا وجه للتحدي بحجية الحكم الصادر من المحكمة التي يتبين أنها مختصة والذي أصبح نهائياً بفوات مواعيد الطعن فيه - أساس ذلك - أن الحكم المذكور لم يفصل في موضوع النزاع فضلاً عن أنه أحد حدى النزاع السلبي في الاختصاص وهو أمر لا يقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في المبدأ في حكم المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم ، قد أثار بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برئته بين هذه المحكمة ومحكمة القضاء الإداري ، وهو أمر لا يقبل التجزئة في ذاته ، إذ جانباهما الحكمان المتناقصان المتسلطان كلاهما من الاختصاص ، فلا محيص والحالة هذه - من التصدي للحكم الأول - في شقة الذي تضمن فيه بمصم الاختصاص - عند انزال حكم التائون الصحيح ، في هذا الأمر الذي لا يقبل التجزئة بطبيعته ، وغنى

عن البيان ان من الاصول السلبية التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة ،
وكفالة تلبية الحقوق لأربابها الا يحول دون ذلك تطلب المصالح من
اختصاصها بتنازعا منازعا سلبيا فيما بينها فى هذا الاختصاص ، يبيى
ولاية القضاء فيه معقود بنص القانون للجهة القضائية التى تتبعها هذه
المحاكم ، مما لا مندوحة معه اذا ما اثير مثل هذا النزاع امام المحكمة
الادارية العليا التى تتبعها المحاكم الادارية وبحكمة القضاء الادارى من
ان تضع الامر فى نصابه الصحيح ، فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى
وتحيلها اليها بحالتها لتتصل فيها ولو كانت هى المحكمة التى لم يطعن
فى حكمها فى الميعاد .. ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية حكمها لفوات ميعاد
الطعن فيه ، لأن هذا الحكم لم يفصل فى موضوع النزاع - فى الشق الخاص
بالطعن فى قرار الترقية - حتى تكون له قوة الأمر المقضى فى هذا الخصوص ،
وانما اقتصر على النظر فى الاختصاص منقيا الى التسلب منه ، يكن هذا
الحكم - فى الشق المذكور والحالة هذه أحد حدى التنازع السلبى فى
الاختصاص الذى حده الآخر هو الحكم المطعون فيه ، وهذا التنازع السلبى
هو أمر لا يقبل التجزئة كما سلف ايضاه .

(طعن ١٥٥٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

حكم المحكمة الادارية بعدم اختصاصها بنظر دعوى تفسير واثباتها
الى المحكمة الادارية العليا - لا يجوز الحجية فيما يتعلق بالشق الخاص
بالاحالة ولو صار ذاتيا بفوات مواعيد الطعن - أساس ذلك : ان الاحالة
لا تجوز الا بين محكمتين من درجة واحدة تابعين لجهة قضائية واحدة ،
وان الحجية يجب ان تكون فاصلة فى أمور تناولتها طلبات الخصوم وجرى
فى شأنها تنازعهم - أثر ذلك - للمحكمة الادارية العليا ان تبحث فى صحة
هذه الاحالة والا تعتمد بها وان تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوى بناء عليها -
عدم جواز هذه الاحالة ويتعين على الادعى ان يقدم دعوى التفسير بالأوضاع
المقررة فى المادة ٣٣٦ من المرافعات .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة الإدارية في شطره الخاص بعدم الاختصاص ولمسا جاء بأسبابه من تكييف للدعوى المطالبة لمليها من أنها دعوى تفسير للحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١ القضائية بما تختص بنظرها ذات المحكمة الإدارية العليا التي أصدرت الحكم - قد صار نهائيا بفوات بيماد الطعن فيه ويلتالي يكون قد حاز حجية الأمر المقضي ، الا ان هذه الحجية لا تصدق على حكم المحكمة الإدارية في شطره الثاني باحالة الدعوى بعافتها الى هذه المحكمة لأن الاحالة يجب ان تكون بين محكمتين من درجة واحدة تبتمتين لجهة قضائية واحدة ولأن الحجية تقضى أن تكون حجية فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم وجرى في شأنها تنازعهم ومن ثم فان هذه المحكمة وهي ليست من درجة المحكمة الإدارية تلك البحث في صحة هذه الأوضاع مع أنها صادرة من محكمة ادنى منها ولم تحز حجية الأمر المقضي ، ومن حقها الا تعتد بها وإن تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوى بناء على هذه الاحالة ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز هذه الاحالة كما يتعين على المدعى أن يقدم دعوى التفسير بالأوضاع المقررة في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات .

(طعن ١١٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

صدور حكمين متناقضين في موضوع واحد بين نفس الخصوم ولذات السبب - فوات مواعيد الطعن بالنسبة لقولها ، والطعن أمام المحكمة العليا في ثانيهما وهو الحكم اللاحق - لا مندوحة للمحكمة العليا من إلغاء الحكم اللاحق المطعون فيه ولو كان الحكم الأول هو الذي لم يجب الحق في قضائه ، وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به - انا نقرر أن الحكم الأول هو المطعون فيه في المبدأ أمام المحكمة العليا فإنها تنزل حكم القانون عليه ، ولا يحول دون ذلك صدور الحكم الآخر اللاحق .

ملخص الحكم :

إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان ، وكان الأخير منهما يخالف الحكم الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات بميعاد الطعن فيه ، فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير بالتطبيق للفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة ، ولو كان الحكم الأول لم يصب بعلل الحق في قضائه ، وذلك احتراما لقوة الشيء المحكوم به ، والتي أصبحت تعتبر الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما تضي به أي كانت الحقيقة الموضوعية فيه . أما إذا كان الحكم الأول هو المطعون فيه ، فإن المحكمة - بما لها من سلطة التعقيب عليه - تلك السلطة التي تتناول النزاع برمته - تلك أن تنزل حكم القانون فيه ، ولا يحول دون ذلك الحكم اللاحق الذي صدر في الخصومة من محكمة أدنى ، والا لكان مؤدى ذلك أن تغل يد المحكمة العليا من أعمال سلطاتها في التعقيب عن النزاع وهو مطروح عليها ، تلك السلطة التي تتناول الموضوع برمته كما سلف البيان ، ولكانت النتيجة العكسية أن يعلم الحكم اللاحق - على ما فيه من مخالفة للقانون لكونه صادرا على خلاف حكم سابق ، إما كان قضاء هذا الحكم - على حكم المحكمة العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي ، الأمر الذي يتجانب مع طبائع الاتساع ويخل بنظام هذا التدرج في أصله وغايته ، ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع الحد لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

يصدر حكم من المحكمة التأسيسية بعدم اختصاصها في تقرير ما يتبع في شأن برقب العامل عن مدة وقفه - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة

الإدارية العليا — صدور حكم بأن محكمة القضاء الإدارى فى المنازعة ذاتها باختصاصها بالفصل فيها وعدم الطعن فيه — صدور هذا الحكم قبل الفصل فى الطعن المقام عن حكم المحكمة التأديبية — لا يجوز أية حجية تقيد المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

أن محكمة القضاء الإدارى وقد قضت باختصاصها بنظر دموى المدعى فى شأن طلب أحقيته فى مرتبة عن مدة وقفه عن العمل وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بتقرير ما يتبع فى شأن المرتب عن هذه المدة فإن هذا الحكم وقد صدر بعد انتهاء الطعن المائل فى حكم المحكمة التأديبية المشار إليه ودون انتظار الفصل فيه ، فإنه لا يجوز أية حجية تفل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها فى التفتيش على الحكم المطعون فيه ووزنه بيزان القانون وبالتالي فلا مندوحة أصحالا لهذه السلطة من القضاء للأسباب سالفة الذكر بالفاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية المختصة بنظر موضوع الطلب مثار المنازعة وبإمكانته إليها لتفصل فيه . ولا وجه للتحدى منعذ بحجية حكم محكمة القضاء الإدارى المشار إليه الذى لم يطعن فيه لأن هذا الحكم صدر على الوجه المتقدم قبل الفصل فى الطعن المائل ولم تتمهل المحكمة الى أن تقسول المحكمة الإدارية العليا كلمتها فيه باعتبارها أعلى درجات التقاضى فى النظام القضائى الإدارى .

(طعن ٤١٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الطعن فى حكم طلب وقف التنفيذ فيه والأمر بوقف تنفيذه بإجماع دائرة فحص الطعون — صدور حكم محكمة الموضوع بالفاء القرار المحكوم بوقف تنفيذه أثناء نظر الطعن — لا يحول دون استئناف المحكمة العليا فى الفصل فيه مادام لم ينقض بيماد الطعن فى الحكم الموضوعى ولم يقدّم دليل على تخليه — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كانت محكمة القضاء الإداري قد قضت في الموضوع بجلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، بإلغاء القرار الصادر بتكليف المدعى بمغادرة البلاد هو وعائلته خلال مدة تنتهي في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه قبل قوات ميعاد الطعن فيه وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لجمهورية العربية المتحدة ، الا انه نظرا الى عدم انقضاء هذا الميعاد حتى الآن وعدم قيام دليل على رفع طعن من جانب الحكومة في هذا الحكم الموضوعي يمكن أن يترتب عليه وقف تنفيذه ولما كان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المشار اليه هو حكم واجب التنفيذ بنص المادة ١٥ منه الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بإلجاء الآراء بغير ذلك — وقد امرت بوقف تنفيذه فعلا بجلسة ٢٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ ، وأحال الطعن الى المحكمة العليا للمصل في موضوع طلب وقف التنفيذ ، فانه تكون ثمة — والحالة هذه — مصلحة تامة في الفصل في موضوع هذا الطلب بموجب قانوني لذلك .

(طعن ٧٦٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٠)

قائمة رقم (٤٩١)

المبدأ :

قيام الحكم على اسباب منقوعة من اصول تخالف الثابت بالاوراق —
الغايه .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد وصف استئناف الحكومة الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتبوين بأنه طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية ، وينسب الى هذا القرار أنه استند الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر

سنة ١٩٥٠ وأول يولية و ٢ و ١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مع ان المحكمة لم تطبق سوى قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ ، وانتهى من هذا الى القضاء بالفاء قرار اللجنة القضائية الذى افترض وجوده : مجاوزا بذلك الواقع فيما ذهب اليه ، اذ ان الطعن انما تنصب على حكم صادر من المحكمة الادارية لا على قرار من لجنة قضائية ، وهو حكم لم يشر تط الى اى من قرارات مجلس الوزراء التى ذكر الحكم المطعون فيه انه استند اليها — اذا كان الثابت هو ما تقدم : فان الحكم المطعون فيه يكون قد قام على اسباب منقزعة من اصول تخالف الثابت فى الأوراق مما يوجب الغاؤه .

(طعن ١٠٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٩)

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

لا يجوز ان يفسر الطاعن بظنه .

ملخص الحكم :

بعد استعراض النصوص القانونية وبيان حالة المظعون ضده الوظيفية انتهت المحكمة الى ان الحكم المطعون فيه قد استند عند اجرائه التسوية التى قام بها المدعى على معادلة الدرجات التى كان يشغلها فى كادر العمال بتلك التى وردت فى كل من القانونين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وهذا النظر غير سليم ذلك انه فضلا عن ان المدعى قد سويت حالته بمقتضى احكام القوانين لرقام ٧ لسنة ١٩٦٦ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٠ لسنة ١٩٥٦ واستحق بمقتضاها درجات بجينة وكان يشغل — مرضا — هذه الدرجات فى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مخرج بذلك عن نطاق كادر

العمال بحسبانه من ذوى المؤهلات منذ تعيينه فى أول يونيه سنة ١٩٢٤ ،
فان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ لم يأت لتسوية حالات العاملين وانما بين
مخسب كيفية نقلهم من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانوا
فيها عند العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لدرجات هذا القانون الأخير .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم وإذ قضى الحكم المطعون فيه باحتية
المدعى فى منحه أول مربوط الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ او علاوة من علاواتها ليهيما لكبر اعتبارا من أول يوليو
سنة ١٩٦٦ وما يترتب على ذلك من اثار وفروق مالية ويرفض ما عدا ذلك
من طلبات وكان المدعى يستحق — حسبما سلف أيضا ايضاحه — الدرجة
المذكورة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ غير أنه لم يضمن فى هذا
الحكم بل اقتصر الطعن من جانب الجهة الادارية ومن المقرر قانونا انه
لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه ومن ثم فانه فى ضوء هذا النظر يتعين
الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٩٩٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

الأصل أن الطاعن لا يضار بطعنه — لا يمتد الطعن الى ما قضى به الحكم
المطعون فيه قضايا نهائيا — عقد ادارى — اخلال بالتزام عقدي — التزام
المحل (عضو الحقبة) بالنفقات والمرتبات التى تحصلت بها الحكومة المصرية
والجهة الأجنبية بقتبة الحقبة .

ملخص الحكم :

أطراد قضاء هذه المحكمة على أن اخلال عضو البعثة او المنحة
بالتزامه بالخدمة الواجبة المدة التى أوجبها القانون كان للجنة التنفيذية
للمبعثات أن تطالبه بالمرتبات التى صرفت له فى الحقبة وتشمل النفقات والمرتبات
التي تحصلت بها الحكومة المصرية وأيضا المصروفات التى تحصلت به الجهة

الاجنبية مقدمة المنحة . أساس ذلك ان الحكم العام يسرى على عيونه ما لم يفيد نص ، وأن ما تقدمه الجهة الاجنبية مقدمة المنحة للمنتفع بها تقدمه في الاصل للخزانة العامة ثم يصرف منها الى المنتفع بالمنحة الدراسية ، وعلى ذلك يلتزم عضو المنحة الذي يقع منه الإخلال بالالتزام بالخدمة الواجبة المدة التي حددها القانون ، يلتزم بجميع المرتبات التي صرفت له في المنحة التي سواء ما كان منبعه الخزانة العامة مباشرة او الجهة الاجنبية مقدمة المنحة التي تقدم هذه المرتبات الى الخزانة العامة ثم تصرف منها الى المنتفع بالمنحة الدراسية بطريق غير مباشر .

والاصل ان الطاعن لا يضر بطمنه ، ولذلك لا يمتد هذا الطعن الى ما قضى به الحكم المطعون فيه قضاء نهائيا ، بل يقتصر الطعن على الاسباب الواردة بتقرير الطعن ولا يمتد الطعن الى ما قضى به الحكم المطعون فيه قضاء نهائيا بعدم الطعن فيه من الجهة التي صدر الحكم لصالحها .

(طعن ١٠٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢)

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

الطعن الذي يفام من احد الخصوم امام المحكمة الإدارية العليا يكون محكوماً بإصل مقرر هو الا يضر الطاعن بطمنه والا يفيد منه بحسب الاصل سواء ، عدم بريان هذا المبدأ على الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة امام المحكمة الإدارية العليا اذ انه يفتح الباب امام المحكمة لتزج الحكم المطعون فيه بهيئان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعييه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ذلك وجه الصواب في مدى سلامة اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه لسا حددها واقتصر عليها تقرير الطعن الا انه (م - ٤٢ - ج ١٥)

إسّا كان هذا الطعن مقدما من هيئة مفوضي الدولة فإنه يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا بالمطعون لديها . لتزن الحكم المطعون فيه . بميزان القانون وزنا منطله استظهار ما إذا كانت قد قابلت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيبه فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ثم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه فبقى عليه وترفض الطعن ، وذلك دون التقيد بأسبابه التي ساققتها الهيئة أما حيث يكون الطعن مقدما من أحد الخصوم في الدعوى فإنه يكون محكوما بأصل مقرر هو ألا يضار الطامن بطعنه والا يلبد منه بحسب الأصل — سواء .

(طعن ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

في ذات المعنى الطعنان ٣٦١ و ٣٥٨ لسنة ٢٦ ق — بذات الجلسة .

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

خطا ملدى في مطلق الحكم — تصحيح الخطأ طبقا للمادة ١٩١
مرافعات — تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم —
عرض الأمر أمام المحكمة الإدارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم —
تصحيح الخطأ .

ملخص الحكم :

نص المادة ١٩١ من قانون المرافعات على أن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجزى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ومناد ذلك أن تصحيح الخطأ المادى في نسخة الحكم الأصلية تتولاه المحكمة التي أصدرت هذا الحكم أما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . ولئن كان ذلك إلا أنه وقد عرض هذا الأمر على المحكمة

الإدارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم واستبانت المحكمة هذا الخطأ
المسادي فإنه لا مانع من أن تضمن حكمها الصادر في الطعن تصحيح ذلك
الخطأ المسادي وضوحاً للأمور في نصها الصحيح .

(طعن ٤٠٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

حكم حاز قوة الأمر المقضى به - لا يجوز نظر طعن آخر من نفس
الموضوع وبين نفس الخصوم .

ملخص الحكم :

بقي كان الثابت أن هناك طعنين برقمي ٥٢٠ و ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق
يتعلقان بحكمين صدر كل منهما في طعن على حدة إلا أنها في الواقع
من الأمر يتناولان نزاعاً واحداً انتهت بشأنه بداءة دعوى واحدة من الدعوى
رقم ٤٤٥ لسنة ٢٤ ق بخصوص الحقية الدمي في صرف بدل غذوى وصدر
فيها الحكم بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٧٩ ، وقد اقامت هيئة مفوضي الدولة
الطعنين رقمي ٥٢٠ و ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق ، وأصدرت دائرة فحص الطعون
بهذه المحكمة بجلسته ١٢ يناير سنة ١٩٨١ حكمها في الطعن رقم ٥٢٠
لسنة ٢٦ ق ويقضى بقبوله شكلاً وبرفضه موضوعاً وهو حكم نهائي حاز
قوة الأمر المقضى به .

وتنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون
الانقياد في المواد المدنية والتجارية على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر
المقضى به تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض
هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام
بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صلتهم وتتعلق بذات الحق محلاً
وسبباً وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ولما كان الحكم الصادر في الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٦ ق قد حاز ثمة الأثر المقضي به وأصبح حجة بها فصل فيه وإن الاختصاص في هذا الطعن هم بعينهم الاختصاص في الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق كما اتخذ فيها موضوع النزاع وهو الحق المطالب به وسببه وهو الأساس القانوني الذي يبنى عليه الحق ، ومن ثم أصبح مبتنعا المجادلة في تلك الحجة اذ يعتبر ذلك الحكم عنوانا للحقيقة فيما قضى به ، وعلى هذا يفدو من غير الجائز قانونا نظر الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق لسبقته الفصل فيه وذلك عملا بالمادة ١٠١ سالفه الذكر .

(طعن ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٤٩٧)

البيد :

انتهاء الخصومة مادام قد قضى من قبل بالفاء القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله أنه توجد وظائف شاغرة للقانونيين فكان يتمين ترقية المدعي في أدها .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعون أرقام ١٣٣١ لسنة ٢٥ ق ، ١٧٨ لسنة ٢٦ ق ، ٩٢٤ لسنة ٢٦ ق ، بالفاء القرارات الإدارية ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٤ لسنة ١٩٧٧ الفاء كليا .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٢ صدر قرار رئيس مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر برقم ٣٣١ لسنة ١٩٨٢ وهو يقضى بالفاء القرارات الإدارية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنها من تعيين العاملين الواردة أسماؤهم في هذين القرارات وما يترتب عليهما من آثار وذلك تنفيذاً للأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ١٣٣١ لسنة ٢٥ ق ، ١٧٨ لسنة ٢٦ ق ، ٩٢٤ لسنة ٢٦ ق والتي تقضى بالفاء القرارات المشار إليها الفاء كليا .

ومن حيث أن الطعن المائل هو ملعن بالالفاء ينصب على القرارين السابق الغاؤها من المحكمة الادارية العليا الفاء كليا كما أن الجهة الادارية قامت بالغائها تنفيذا لهذه الاحكام .

ومن حيث أنه لذلك يعمين الغضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وبانتهاء الخصومة .

(ملعن ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

تعليق :

لما كان لحكم الافاء حجبة مطلقة ، فهو يعقد به قبل الكاتبة ، فان الحكم بالغاء القرار المطعون فيه في دعوى اخرى متى صار نهائيا حائزا لقوة الشيء المقضى فيه يتمتع بحجية عينية وليست شخصية فيحتج به قبل من مطلوا في الدعوى ، بل وقبل من لم يكون مهتلين في الدعوى ايضا . ومن ثم فان طلب الغاء القرار في المنازعة المسئلة بعد ان انتفى عنصر النزاع فيه يستوجب اعتبار الخصومة منقضية .

(ملعن ٢٣١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

القصر الثالث التباس إعادة النظر

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

المادة ٤١٧ من قانون المرافعات - الفسخ الذي يجيز التباس إعادة النظر في الأحكام - هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحتيالي الذي يعيد اليه الخصم ليخضع المحكمة ويؤثر في اعتقادها - مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته او عدم تقديمه - لا يعتبر في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للفسخ - علم المتبس بوجود هذه الأوراق تحت يد خصمه - عدم طلب الزايم بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - يجعل الطعن بالالتباس غير مقبول - مثال ذلك - عدم قبول التماس إعادة النظر اذا كان المتبس ينسب الى الإدارة حبس أوراق التحقيق في حين انه لم يكن قد طلب الزام الإدارة بتقديمها .

ملخص الحكم :

ان الفسخ الذي يجيز التباس إعادة النظر في الأحكام هو كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة وكذلك كل عمل احتيالي يعيد اليه الخصم ليخضع المحكمة ويؤثر بذلك في اعتقادها ، ومن المتفق عليه أن مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته او عدم تقديمه هذا المستند - لو صح ان انكاره او عدم تقديمه كان مؤثرا في الحكم - لا يعد في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للفسخ الذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام . وهذا واضح من ان المادة ٤١٧ من قانون المرافعات التي حددت أوجه الالتباس قد جعلت حصول المتبس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدوى كان خصمه قد حال دون تقديمها ، سببا مستقلا من الأسباب التي تجيز الالتباس وتطبيعي انها ما كانت لتتمس على هذه الحالة لو أن

حيلولة الخصم دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى كانت من قبيل الفسخ المنصوص عليه في الفقرة الأولى منها ومضلا عن ذلك فإن القانون قد رسم في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وما بعدها الإجراءات التي تتبع لالزام خصم بتقديم ورقة تحت يده مما يقطع بأن عدم تقديم خصم لورقة منجزة في الدعوى تكون تحت يده لا يعتبر من قبيل الفسخ الذي قصده المادة ١٧ مرافعات في فقرتها الأولى والذي يجيز التماس إعادة النظر في الأحكام ، وذلك بمراعاة أن الحكومة كما ظهر من الأوراق لم تكلف بتقديم أوراق تلك التحقيقات حتى يمكن القول بأنها امتنعت عن تقديمها أو حالت دون ذلك .

أما استناد المدعى في التماسه الى أن الوزارة حبست أوراق التحقيق بالجزاء الموعود عليه في حين أن هذه الأوراق لو قدمت لكان لها أثر في الدعوى ، وإلى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من قانون المرافعات والتي تقضي بأنه « إذا حصل الملتبس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها » فمردود بأنه لا يمكن قبول التماس إعادة النظر في الحكم بطبقا لهذا الوجه يجب أن تكون الأوراق المحجوزة قاطعة في الدعوى بحيث أنها لو كانت قدمت للمحكمة قبل الفصل في الدعوى لتغير وجه الحكم فيها وأن يكون الخصم هو الذي حال دون تقديمها الى المحكمة ، وأن يكون الملتبس جاهلا ويجوز تلك الورقة تحت يد خصمه — لما إذا كان عالما بوجودها ولم يطلب الزامه بتقديمها ونفسا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فلا يقبل منه الطعن بالالتباس .

(ملعن ٢٨٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا — عدم جواز الطعن فيها بالالتباس إعادة النظر — أساس ذلك وقره — عدم جواز قبول الالتباس والزام الملتبس المصروفات دون الفرية .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ فقرة أولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تى شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أنه يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومفاد هذا النص - بمفهوم المخالفة - أنه لا يقبل الطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر .

فإذا كان الحكم الملتبس فيه غير قابل للطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الالتماس والزام الملتبس بالمصروفات ولا وجه للحكم على الملتبس بالفراغة فى هذه الحالة .
(طعن ٨٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - نص المادة ١٩ منه على جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر - مفاد هذا النص عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

نصت لفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه « يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر ، فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية » . ومفاد هذا النص ، بمفهوم المخالفة ، على النهج الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، أنه لا يجوز قبول الطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر .

(طعن ٥٧٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٥)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر - لا وجه للحكم على التماس بالفراغة اذا ما قضى بعدم قبول التماس .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ فقرة اولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة كانت تنص على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواميد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقد اورد قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذات الحكم نفس فى الفقرة الاولى من المادة ٥١ منه على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر .٠٠٠ ومفاد كل من هذين النصين - بمفهوم المخالفة - ان الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا يجوز الجعن فيها بطريق التماس اعادة النظر ، ومن ثم ينعين القضاء بعدم جواز نظر التماس مع الزام التماس بمصروفاته ، ولا وجه للحكم على التماس بالفراغة ، لان الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم برفض التماس او عدم قبوله فذا قضت المحكمة بعدم جواز التماس دون التصدى لبحث موضوعه ، فلا يكون هناك شبه وجه للحكم بالفراغة .

(طعن ١١٥٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٦)

قامسدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

احكام المحكمة الادارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر - الحكم بعدم جواز نظر الالتماس - لا وجه للحكم على التماس بالفراغة - الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول الالتماس او رفضه .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض التطور التشريعى للنصوص التى تنظم المحكمة الادارية العليا وتبين اختصاصاتها - ان المشرع قد انشا هذه المحكمة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة المطاف فيما يعرض من افضية على القضاء الادارى ونطاقها مهمة التعقيب النهائى على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، واتساقا مع ذلك فقد نص فى المادة ١٥ من ذلك القانون على انه لا يقبل الطعن فى احكام هذه المحكمة بطريق التماس اعادة النظر ، وقد سكت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الحالى عن ايراد نص مماثل لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وانما ورد فيها النص على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك فى الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ والفقرة الاولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المصوب به حاليا ، ومن ثم فانه لما كانت المحكمة الادارية العليا لم تتقبل منزلتها فى هذين القانونين مما كانت عليه فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المثلر اليه اذ ما برحت فى راس القضاء الادارى ونهاية المطاف فيه ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة فى ظل القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان احكام المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر وذلك

بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الالتباس مع الزام الملتبس المصروفات طبقا للمادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ولا وجه للحكم على الملتبس بالفراغة لأن الحكم بالفراغة لا يكون إلا عند الحكم بعدم قبول الالتباس أو برفضه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فإذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتباس دون التصدي لبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالفراغة .

(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

التماس إعادة النظر - خضوع الطعن في الأحكام لقانوني المرافعات المدنية والتجارية أو الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال - خضوع الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام التي تصدر من المحاكم التأديبية في دعاوى التأديبية المبتدأه لقانون الإجراءات الجنائية بوصف أن هذه الأحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية - خضوع الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام التي تصدر في دعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو في الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار أن هذه الأحكام تنتمي بحسب الأصل ، وبحسب طبيعة المازعة الصادرة فيها الحكم إلى قضاء الإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري وأحكام الإدارات والمحاكم التأديبية بطريق التماس

اعادة النظر فى المواعيد والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن او برئسه جاز الحكم على الطامن بفرامة لا تجاوز ثلاثين جنهيسا فضلا عن التعويض ان كان له وجه .

ومن حيث أن ولاية المحاكم التأديبية كانت قبل العمل بأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تناول فقط الدعوى التأديبية ابتداء ، أما الطعون التى توجه الى القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فقد كانت تختص بنظرها محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية بحسب الأحوال . ويصدر قانون مجلس الدولة المشار اليه ، أصبحت المحاكم التأديبية فرع من القسم القضائى بمجلس الدولة ولايتها تناول الدعوى التأديبية ابتداء التى تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبى ، كما تناول الطعن فى أى جزاء تأديبى صادر من السلطات الرئاسية على النحو الذى نصلته نصوص قانون مجلس الدولة المشار اليه ، وهى الطعون المباشرة ، وكذلك طلبات التعويض من الأضرار المترتبة على الجزاء التأديبى والطلبات الأخرى المتعلقة بالفاء الجزاء بوصفها طعون غير مباشرة ، ولازم ذلك أن الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية فى الدعوى التأديبية ابتداء يخضع لأحكام قانون الإجراءات الجنائية بوصف ان هذه الأحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية ، أما الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى أحكام هذه المحاكم التى تصدر فى دعوى الفاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو فى الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات ، فانه يخضع لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار ان هذه الأحكام تنتمى بحسب الأصل وبحسب طبيعة المنازعة الصادر فيها الحكم ، الى قضاء الإنهاء ، وشأنها فى ذلك شأن الأحكام التى تصدر من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية بالفاء القرارات الادارية النهائية والتعويض عنها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن طعن المدعى بالتماس اعادة

انظر كان عن الحكم الصادر برفض الدعوى التى اقامها امام ذات المحكمة
لإلغاء قرار السلطة الرئاسية بفصله ، فمن ثم يخضع هذا الالتباس لأحكام
قانون المرافعات المدنية والتجارية الذى حدد حصرا فى المادة ٢٤١ منه
الأحوال التى يجوز فيها الطعن بطريق التماس إعادة النظر ومن بينها « اذا
وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير فى الحكم » .

(طعن ٤٤٨ لسنة ٢٠٠ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

الغش الذى يميز قبول التماس إعادة النظر بالمعنى المقصود من المادة
٢٤١ من قانون المرافعات يشترط فيه أن يتم بعمل احتيالي يقوم به الملتبس
ضده يتطوى على تدليس يعمد اليه الخصم ليفدح المحكمة ويؤثر فى عقيدتها
فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الغش ضد خصبه الذى كان
يجعل أن هناك غشا وكان يستحيل عليه كشفه أو تحضه — لا وجه للالتباس
إذا كان الملتبس قد اطلع على أعمال خصبه ولم يناقشها أو كان فى وسعه
تبين غشه وسكت عنه ولم يكشف عن حقيقته للمحكمة أو كان فى مركز
يسمح له بمراقبة تصرفاته ولم يبين دفاعه فى المسائل التى ينظم منها —
أساس ذلك — تطبيق .

والخصم الحكم :

ومن حيث أن الغش الذى يميز قبول التماس إعادة النظر بالمعنى
المقصود من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، يشترط فيه أن يتم بعمل
احتيالي يقوم به الملتبس ضده ، ويتطوى على تدليس يعمد اليه الخصم
ليخدع المحكمة ويؤثر فى عقيدتها فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من
ارتكب الغش ضد خصبه الذى كان يجعل أن هناك غشا ، وكان يستحيل
عليه كشفه أو تحضه * ومن ثم فإن الغش الذى يعمد به كسب من أسباب
الالتباس هو الذى يكون خافيا على الملتبس أثناء سير الدعوى وغير معروف
له ، فإذا كان مطلقا على أعمال خصبه ولم يناقشها أو كان فى وسعه تبين

قشه وسكت عنه ولم يكشف عن حقيقته للمحكمة ، او كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفاته ولم يبين اوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم فيها ، فانه لا وجه للإلتباس .

ومن حيث انه انكشف للمحكمة من اوراق الدعوى رقم ١١٥ لسنة ٧ — المطعون في الحكم الصادر منها بالتباس اعادة النظر — ان التركة المدعى عليها اجابت عليها بان اودعت حافظة بمستندات انطوت على صورة قرار فصل المدعى ، ومحضر اجتماع اللجنة الثلاثية المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ٧٣ التي نظرت طلب انتهاء خدمة المدعى ، وملف خدمته ، والتحقيق الاداري الذي اجري في شأن الواقعة التي اسندت الى المدعى مرفقا به مذكرة ذلك التحقيق ، وكان ذلك بجلسة ٥ من مارس ١٩٧٣ التي حضر فيها محامى المدعى ، ومفاد ما تقدم ان دفاع الشركة واسانيدها كانت بمسطرة لدى المحكمة في غير استخفاء او تضليل وكانت المحكمة على علم تام — من واقع تلك المستندات — بعدم التجاه الشركة الى النيابة العامة ولم تدع الشركة خلاف ذلك ، واكتفت المحكمة في تكوين عقيدتها بما اظهره التحقيق الاداري في هذا الصدد ، فمن ثم تنهار اسانيد المدعى عن حصول غش من الشركة تاتر به الحكم يسوغ التماس اعادة النظر . ولا وجه لما يثيره المدعى في التماس اعادة النظر من اسانيد يؤداه ان الشركة المدعى عليها اغتصبت سلطة النيابة العامة فاسندت اليه التزوير ، كما انها لم تبرز اسانيدها في ثبوت الواقعة مع جهله التزاد والكتابة او ان التحقيق شابته نقص لان كل هذه الاسانيد لا تعدو ان تكون تعيبا للحكم الملتمس فيه قوامة عدم صحة ما انتهت اليه المحكمة من رفض دعواه ، ولئن جاز ان تكون سببا من اسباب الطعن في الحكم امام المحكمة الادارية العليا فانه لا تشكل حالة من احوال التماس اعادة النظر طبقا للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، كذلك فان قول المدعى ان من يملك في الدعوى لم يناقش دفاع الشركة لم يرد عليه فان ذلك يتصل بمعلقة المدعى بمحاميه ولا يعد غشا في حكم المادة ٢٤١ مرافعات .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وقضى بعدم قبول الإلتباس ، فانه يكون متقنا والقانون ،

كما ان ما انتهى اليه الحكم المشار اليه من تغريم المدعى ثلاثة جنيهات يتفق مع ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة التي اجازت عند الحكم بعدم قبول الالتباس أو رفضه الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها ، ومن ثم يكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون يتعين رفضه .

(طعن ٤٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦)

قامسدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

المشرع حدد في المادة ٥١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ الاحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق اعادة النظر تعدادا على سبيل الحصر - كافة الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الادارية والتأديبية يجوز الطعن فيها بالتماس اعادة النظر - لا يجوز الاستناد الى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص بان احكام المحاكم التأديبية نهائية ويعتبر فيها اتمام المحكمة الادارية العليا - أساس ذلك : امتناع الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالتماس اعادة النظر قبل الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا مؤداه امتناع الطعن في هذه الاحكام بطريق التماس اعادة النظر بصفة مطلقة .

بخصوص الحكم :

انه باستقراء القوانين المتعاقبة الصادرة بتنظيم مجلس الدولة يبين ان المشرع حرص على النص على جواز الطعن في الاحكام الصادرة من مجلس الدولة بطريق التماس اعادة النظر .

وكان هذا الطعن هو طريق الطعن الوحيد الذي اتاحه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لنزوى الشأن اذ نصت المادة الثامنة منه على انه « لا يقبل الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري الا بطريق التماس اعادة النظر في الاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات في المواد

المدنية والتجارية » وبذات الحكم نصت المادة التاسعة من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ .

وبمصدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى انشأ لأول مرة المحكمة الادارية العليا ونظم طريق الطعن امامها فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية ، حرص المشرع على النص على جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية عن طريق التماس اعادة النظر فنص فى المادة ١٦ منه على انه « يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر » وبذات الحكم جرى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، كما ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة جرى نص المادة ٥١ منه على فقرتها الاولى بالآتى : « يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية والمحكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة امام هذه المحاكم » .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المشرع عد فى المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليها الاحكام التى يجوز الطعن فيها بطريق اعادة النظر تعديدا على سبيل الحصر ولم ينص على الاحالة فى بيان تلك الاحكام الى قانون المرافعات او قانون الاجراءات الجنائية للذان ينصان على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة بصفة انتهائية (مادة ٢٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية) .

ومن حيث ان مقتضى ذلك ان كافة الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحكم التأديبية والمحكم الادارية يجوز الطعن فيها بالتماس اعادة النظر ، ومن ثم لا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من انه لا يجوز التماس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية استنادا الى انها لا تصدر بصفة انتهائية وكان يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية

العليا ، ذلك أن المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مريحة في جواز الطعن في هذه الأحكام بطريق التماس إعادة النظر دون اشتراط أن تتصف بالنهائية حتى يجرى عليها هذا الوجه من أوجه الطعن بطريق التماس إعادة النظر فضلا عن أن أحكام هذه المحاكم هي أحكام نهائية طبقا لنص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة والتي تنص على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن بها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون » . كما أن القول بابطاع الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالتماس إعادة النظر قبل الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مؤداة امتناع الطعن في هذه الأحكام بصفة مطلقة ، ذلك أن تضام هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يجوز الطعن على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بطريق التماس إعادة النظر ، ومن ثم تكون المحكمة قد أهدرت صريح نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة المشار إليها .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز التماس إعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في الدعوى رقم ٦٢ لسنة ١٨ القضائية ، وذلك على خلاف نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة ومن ثم يكون الحكم المشار إليه قد صدر مخالف للقانون بتمتين الإنشاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع التماس ، ومن ثم يمتنع إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للمعاملين بوزارة التربية والتعليم للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

(طعن ٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - تأسيسه على أن الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي إحدى حالات التماس إعادة النظر - جوازه .

ملخص المسكم :

ان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بما لم يطلبه صاحب الشك ، انما اقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة مما يجيز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا طبقا لوضع المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، استنادا الى خطئه في تطبيق القاعدة المشار اليها . هذا الى ان المراكز القانونية في مجال القانون العام انما تستمد من قواعد تنظيمية مردها الى القوانين واللوائح التي يتمين على التقاضى الادارى انزال حكمها على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة عليه ، ومن ثم يتمين برفض الدفع المؤسس على القول بان الحكم المطعون فيه وقد قضى للمدعى بأكثر مما طلبه ، فلما كان يجوز الطعن فيه الا بطريق التماس اعادة النظر بالتطبيق للمادة ١٧ من قانون الرامعات المدنية والتجارية التي احوالت اليها المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٦٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٥٧)

الفرع التاسع دعوى البطلان الأصلية

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي — ورود عدة استثناءات على هذه القاعدة منها الأحكام التي تصدر ضد شخص بدون اعلانه لجلسة المحدة لنظر الدعوى اعلانا صحيحا .

الفصل السابع :

انه ولئن كان لا يجوز أن يطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي وانه اذا كان الحكم باطلا وانتضت نواويد الطعن فيه او استنفذت اعتبر صحيحا من كل الوجوه ولا يجوز بأى حال من الأحوال التمسك بأى وجه من أوجه بطلانه طبقا للقاعدة الا ان هذه القاعدة تخضع لعدة استثناءات وهى :

١ — الأحكام التي تصدر من فرد أو من أفراد عاديين ليس لهم ولاية القضاء .

٢ — الأحكام الصادرة من محكمة لا وظيفة لها أو على خلاف القواعد الأساسية الموضوعة للنظام القضائى .

٣ — القرارات القضائية التي لا تفصل في منازعة ما ولو اتخذت شكل الأحكام كالحكم الصادر بمرسو المزداد .

٤ — الأحكام التي تصدر في الدعوى في مواجهة شخص بدون اعلانه للجلسة المحدة لنظر الدعوى اعلانا صحيحا أو ضد شخص متوفى ، ففي هذا الحال واشباهها يكون الحكم باطلا لبثائه على إجراءات باطله .

(طعن ٧٧٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة منها - اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية .
(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل اهدار للمعادلة يفقد فيها الحكم وزنه .

ملخص الحكم :

إذا أجاز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فإن هذا الاستثناء - في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ - يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل اهداراً للمعادلة يفقد فيها الحكم وزنه .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ ٥

انقضاء مواعيد الطعن في الحكم الباطل اعتبار الحكم بمنجى من الإلغاء
— عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق دعوى البطلان الأصلية — نص المادة
٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن
يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون يبعد الحضور
ثمانية أيام على الأقل — عدم مراعاة هذا الميعاد وإن كان يؤدي الى عيب
شكلي في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترقب عليه بطلانه شكلا الا أن مسيل
التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطريق الطعن المقرر قانونا لا رفع دعوى
مبتداه بالبطلان — أساس ذلك : ان هذه الوسيلة الاستثنائية يجب أن يقف
عند حد الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل اهدار العدالة يفقد فيها
الحكم وظيفته كحكم بقضائه أحد أركانته الأساسية وهذا الأمر غير المتحقق
في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من تحديد وسيلة التمسك بهذا البطلان فمن الجدير
بالذكر انه وان كان من المقرر نقضا انه لا بطلان في الحكم سواء بدعوى
مبتداه او بطريق الدفع في دعوى قائمة الا ان هذا يتصرف الى الحكم
الذي وان كان يعنونه البطلان ! لا انه موجود ومنتج لكل اثاره ما لم يقض
ببطلانه باحدى الطرق المقررة لذلك قانونا — اما الحكم المعلوم وهو الذي
تجرد من الركان الأساسية للحكم والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع
جهة قضائية وان يصدر بمائها من سلطة قضائية ، أى في خصوصية وان يكون
مكتوبا ، فهذا الحكم يعتبر غير موجود وغير منتج لأى اثر قانوني ولا يلزم الطعن
فيه للتمسك بانعدامه وانما يكفى انكاره عند التمسك بما اشتبه عليه من قضاء،
كما يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى أصلية او بدفع في دعوى قائمة .

ومن حيث انه على هدى ذلك واذ كان الثابت من الاوراق ان الدعوى
الرفعية وان كانت الجهة الادارية لم تتبع في شأن اتاقتها الطريق القانوني

السليم الا ان الجلى فى الامر ان الطامن ووكيله عليها بها من المذكور النى تسلم صورتها الوكيل امام مغوض الدولة بجلسة التخصير المنعقدة فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧ وقام بالرد عليها بما يغدو من المتعذر معه اعتبار الحكم الصادر فيها منعها فاقدا طبيعته كحكم بل يعتبر — فى الحقيقة — قد شبه وجه من لوجه البطلان مما يجوز معه الطعن فيه امام هذه المحكمة تطبيقا للمادة ٢/١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر التى تقضى بجواز الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى « اذ وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم » . وعلى ذلك واذا كان الثابت ايضا ان الطامن قد علم فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بهذا الحكم عند اعلانه بقائمة الرسوم الصادرة فى شأنه ، وقد استغلق امامه طريق الطعن لتوات مواعيده المقررة ومن ثم فلا يجوز له بعد ذلك رفع دعوى بطلان اصلية لان الحكم اصبح نهجى من الانضاء .

ومن حيث انه فيها يتعلق بما اثاره الطامن بشأن عدم اخطاره بانى من جلستى المرافعة فى الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية الى ان صدر الحكم فيها بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٩ بالثابت من الاطلاع على دفتر صادر محكمة القضاء الادارى (الارشيف) فى الفترة من ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ حتى ٢٨ من ديسمبر ٦٨ ان سكرتارية محكمة القضاء الادارى ارسلت الى وكيل الطامن (الاستاذ المعامى) اخطارا فى ٢١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ برقم ٢١٧٢ لابلأغه بتاريخ جلسة الاول من ديسمبر سنة ١٩٦٨ (وهى تاريخ اول جلسة فى المرافعة) وانه وان كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تقضى بان يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ، وكان الواضح ان الاخطار تم لاقل من ثمانية ايام ، الا انه يلاحظ ان عدم مراعاة هذه المدة وان كان يؤدى — الى وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا الا ان سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانونا لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان اذ ان ولوج هذه الوسيلة الاستثنائية يجب ان يقف عند حد الحالات التى تنطوى على

معيب جسيم يمثل اهدارا للمعادلة يفقد معها الحكم وظيفته كحكم بفقدانه احد اركانته الاساسية على ما تقدم بيانه وهو الامر غير المتحقق .

وبن حيث انه تاسيسا على كل ما سلف واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية بطريق دعوى البطلان الاصلية لانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون مما يضمن معه الحكم برفض الطعن والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٢٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٧)

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

لا يجوز الطعن في احكام المحكمة الادارية العليا الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر عن مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى او ان يقتزن الحكم بمعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الاصلية - توافر سبب من اسباب عدم الصلاحية في احد اعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في اصدار الحكم او المداولة فيه ، وكذا في مفوض الدولة لدى المحكمة لا يؤدي الى بطلان الحكم نظرا لان عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي يقوم به ولا يتاثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد اعضائها على النصاب الذي تصدر به احكام المحكمة ، كذلك فان المفوض لا يشترك في الفصل في الدعوى ولا يقضي بشيء فيها .

الفصل الحشم :

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى ان يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده احد الخصوم اذا كان له مصلحة في الدعوى القائمة (المادة ١٤٦) ويتع باطلا عمل القاضي او قضاؤه في تلك الحال ولو تم باتفاق الخصوم واذا وقع هذا البطلان من حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب منها الفاء الحكم واعادة نظر الطعن امام دائرة اخرى (المادة ١٤٧) ويبين القانون

في المادة ١٤٨ الأسباب التي تجيز طلب رد القاضي وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع الا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٣ على أن تتبع القواعد والإجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كانت طرفاً بنفسها لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق أصول تلك الأحكام من قانون المرافعات على ما تصدره محكمة القضاء الإداري لتعلقها بأسس النظام القضائي وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم الى حيطة القاضي ومن نأى به عن مظنة التشبهه وزاد هذا القضاء في الاحتياط لمسوى بين أعضاء تلك المحاكم الذين يتقاضون في الدعوى ومفوض الدولة الذي يقوم بتحضيرها وابداء الرأي القانوني فيها وقضى بطلان الحكم اذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى التي صدر فيها .

ومن حيث ان احكام المحكمة الادارية العليا تصدر عن اعلى محكمة طعن في القضاء الاداري فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها الا ان انشئ عنها صفة الاحكام القضائية إذن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو ان يقتري الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية واذ كانت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد أعضائها على النصاب الذي تصدر به أحكامها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذي يقوم بمفوض الدولة لدى المحكمة الادارية العليا فيما تصدره من أحكام واذ يبين من الاطلاع على أوراق الحكم ان السيد لم يشارك بشيء في نظرو الطعنين ولا في اصدار الحكم فيها ولا المداولة فيه كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار في الحكم وهو لم يشترك في تقدير كتابة الطاعن وما ساقه المدعى من دلائل لا تفيد في اثبات شيء من هذا الاشتراك وهي تتفق وما يجري عليه العمل في توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين فلا يكون ثمة أحد ممن أصدر الحكم المطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعنين المشار اليهما ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالمفوض الذي

أعد التقريرين بالرأى القانونى فى الطعنين ولا مما قام من ذلك بالمفوض الذى حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها ذلك ان أحدا من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشئ منه واذ كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهد ذلك القضاء فى تأويل القانون وتطبيقه وليس فى عدم رد الحكم على بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما يعتبر عيبا جسيما يسم الحكم بالبطلان الأصلى ولا يكون ما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتمين رفضه .

(طعن ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

لا يجوز الطعن فى احكام المحكمة الادارية العليا باى طريق من طرق الطعن الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم يمثل اهدارا للمعادلة يفقد الحكم وظيفته وتقوم على اساسه دعوى البطلان الأصلية — الطعن فى حكم المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان الأصلية لاشتراك اعضاء دائرة فحص الطعون فى نظر الطعن أمام الدائرة الخامسة بالمحكمة الادارية العليا — الحكم بعدم جواز قبول الدعوى — المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — القرار الذى تصدره دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لا ينه النزاع بل ينقله تلقائيا برمته من الدائرة الثلاثية الى الدائرة الخامسة لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الأولى أمام الدائرة الثلاثية — اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة فى درجة واحدة من درجات التقاضى — الآثار المترتبة على ذلك : القرار الصادر من دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى الدائرة الموضوعية الخامسة لا يمنع من اشتراك فى اصداره من المستشارين من الاشتراك فى تشكيل الدائرة الخامسة بالمحكمة الادارية العليا — عبارة من اشتراك من اعضاء دائرة فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة تشمل كل اعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها .

ملخص الحكم :

انه يجدر التنبه بادية ذى بدء الى انه لا يجوز الطعن فى احكام المحكمة الادارية العليا باى طريق من طرق الطعن الا اذا انبثت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى او ان يقترن الحكم بمبعب جسيم يمثّل اهدار للمعدالة ينفذ فيها الحكم وظيفته وتقوم به دعوى البطلان الاصلية .

ومن حيث ان المادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على انه يكون مقر المحكمة الادارية العليا فى القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر احكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة او اكثر لفحص الطعون وتتسكل من ثلاثة مستشارين وتنص المادة ٤٤ من ذات القانون على ان ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من ذوى الشأن بقرار يودع قلم كتاب المحكمة وتنص المادة ٤٦ منه على ان تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع اصباحات ملفضى الدولة اذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا ايا لان الطعن مرجح القبول او لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدا قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره اصدرت قرارا باحالته اليها اما اذا رأت بالجماع الآراء انه غير مقبول شكلا او بطلان او غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه وتنص المادة ٤٧ من القانون المشار اليه على ان تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا على الطعن امام دائرة فحص الطعون ويجوز ان يكون من بين اعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من اعضاء فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة .

ومن حيث انه يبين من جماع هذه النصوص ان المنازعة المطروحة امام المحكمة الادارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بقرار يودع قلم كتابها وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة ايا من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وبما صدر الحكم من هذه الدائرة او من تلك فانه فى كل من الحالتين يعتبر

حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا فإذا رأت دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء أن الطعن غير مقبول شكلا أو أنه باطل أو غير جدير بالمرض حكمت برفضه وتعتبر حكما في هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا أما إذا رأت أن الطعن مبرر القبول أو أن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فإنها تصدر قرارا بإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا وقرارها في هذه الحالة لا ينهى النزاع بل ينقله تلقائيا برمته إلى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك إلى الدائرة الخامسة لتستمر في نظرها إلى أن تنتهى بحكم يصدر فيها ، وإذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالإحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحيلت إليها فإن إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى المحكمة الإدارية العليا لا يمنع من اشتراك في إصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل دائرة المحكمة الإدارية العليا التي تصدر الحكم فيه وهذا ما نص عليه المشرع صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر التي أجازت أن يكون من بين أعضاء المحكمة الإدارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الإحالة وإذا كانت القاعدة في تفسير النصوص القانونية أن المطلق يؤخذ على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد ذلك فإن عبارة من اشترك في أعضاء دائرة فحص الطعون باعتبارها قد جاءت عامة ومطلقة فإنها تشمل كل أعضاء هذه الدائرة بما فيهم رئيسها الذي هو في الأصل أقدم عضو فيها استندت إليه رئاستها وعلى ذلك فلا وجه لما يثيره المدعى من قصر هذا الحكم على حالة بعض أعضاء دائرة فحص الطعون دون غالبيتهم أو على الأعضاء فقط دون الرئيس فهو ما لا يؤدي إليه سياق النص ولا تبينه علقته ولا قواعد التفسير وبالتالي يكون الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول .

(طعن ٧٣٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

الفرع العاشر
الظمن في الأحكام
(دائرة فحص الطعون)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

الالتباس إعادة النظر — دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية — يترتب على ذلك اختصاصها بالنظر في الظمن في حكمها بالالتباس إعادة النظر — لا تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الظمن .

بلفحص الحكم :

ان دائرة فحص الطعون هي محكمة ذات ولاية قضائية تختلف عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يباير تشكيلها وتصدر أحكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون وهي بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطعون هذه وقد أصدرت حكمها في الطعنين رقمي ١٣٥٩ لسنة ١٠ القضائية و ١٥٩٦ لسنة ١٠ القضائية اللتيس فيها هي المختصة بنظر الالتباس المرفوع عنهما ، وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها الى دائرة فحص الطعون المختصة .

(ظمن ٦٣٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

لم يألن المشرع بالطعن في الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون
بذى طريق في طرق الطعن .

بالخمس الحكم :

انه طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شان تنظيم مجلس الدولة تنظر دائرة محص الطعون الطعن بعد سماع ايفاحات مفوضى الدولة وفوى الشان ان راي رئيس الدائرة وجهها لذلك « وتبين المحكمة فى المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرغنى ولا يجوز الطعن فيه باى طريق من طرق الطعن » .

ومناد هذا النص ان المشرع لم يأذن بالطعن فى الحكم الصادر من دائرة محص الطعون باى طريق من طرق الطعن بحيث يتعذر التمسك بكل أوجه البطلان التى تعيب الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى او المحاكم الادارية او المحاكم التأديبية التى تجيز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

الفرع الحادى عشر
مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

قبول الحكم المانع من الطعن فيه — الأهلية اللازمة لذلك هي أهلية التصرف .

ملخص الحكم :

ان الرضاء بالحكم مؤداه النزول عن الطعن فيه ، وقد يؤدى ذلك الى النزول عن حقوق ثابتة ، او حقوق مدعى بها (احتمالية) ، ومن ثم بان الأهلية اللازمة لقبول الحكم هي أهلية-التصرف فى الحق ذاته موضوع المنازعة .

(طعن ٩٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

صدور الحكم من المحكمة العليا — صدور حكم آخر مخالف من المحكمة الأدنى فى ذات النزاع — وجوب تنفيذ حكم المحكمة العليا وحده ، ولو لم يثر أمامها صدور الحكم الآخر .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة العليا يجب ان يطو على حكم المحكمة الأدنى ، ما دام كلاهما قد صدر فى عين موضوع النزاع ، حتى ولو لم يثر أمام المحكمة العليا صدور مثل هذا الحكم ، بل يجب أن ينفذ حكم المحكمة العليا وحده .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

كفالة - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - تنظيمها أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - نصها على وجوب ايداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوى الشأن ، وعلى مصادرة هذه الكفالة فى حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن - إذا كان الطاعن هو الحكومة أو كان شخصا تقرر إعفائه من الرسوم ، وقضت دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، فإنه لا يجوز مطالبة أيها بالكفالة .

بمخص الفتوى :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص فى المادة ١٥ منه على انه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية ... » ، ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن ان يودعو خزانة المحكمة كفالة تهيئها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإدارى أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنيهات إذا كان الحكم صادرا من إحدى المحاكم الإدارية أو التأديبية وتنص دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ... » وفى الحالات التى يستصدر الطاعن فيها قرارا من مفيض الدولة بأعفائه من رسوم الطعن وكذلك فى الطعون التى ترفع من المحكمة ، جرى ظم كتاب المحكمة الإدارية العليا فى حالة صدور حكم دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، على مطالبة الطاعن بالكفالة ، وقد رأى الجهاز المركزى للمحاسبات ان هذه المطالبة غير جائزة وان الكفالة لا نستحق فى تلك الحالات باستطلع مجلس الدولة رأى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية فى هذا الشأن ، حيث افقت بأنه إذا صدر الحكم برفض الطعن ومصادرة الكفالة فإنه يتعين تنفيذ هذا الحكم بتقيد الكفالة طلبا على الطاعن سواء فى ذلك

أن يكون الطعن مقابلاً من الحكومة أو من شخص معفى من الرسوم القضائية ،
ومن ثم طلب الجهاز عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث أن قانون المرافعات ينص في المادة ٢٥٤ منه على أنه
« يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن
على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً ٠٠٠ ويعفى من أداء الكفالة
من يعفى من أداء الرسوم » وهذا الحكم بالإعفاء كان مقررًا من قبل بنص
المادة (٨) من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ثم نص القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨
باصدار قانون المرافعات في مادته الأولى على إلغاء الباب الأول من
القانون سالف الذكر وهو الذي يشتتل على نص المادة (٨) المشار إليها
وأزاء هذا الحكم فإنه يتعين تحديد من يعفون من الرسوم القضائية
المرفوعة على الطعون التي تقدم أمام المحكمة الإدارية العليا توصلاً إلى
تحديد من يعفون من ايداع الكفالة المقررة على هذه الطعون .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة ينص في مادته الثالثة على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها
في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات ٠٠ فيما لم يرد فيه
نص ٠٠ » كما ينص في مادته الرابعة على أن « تسرى القواعد المتعلقة
بتحديد الرسوم المعمول بها ٠٠ إلى أن يصدر القانون الخاص بالرسوم » ،
وكذلك ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن
الرسوم أمام مجلس الدولة في مادته الثالثة على أن تطبق الأحكام
المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوى
الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة أو في هذا القرار .
أو يتخذ من إجراءات ذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة

ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية منظمة بالقانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فمن ثم يكون المراد في تعيين الرسوم الخاصة
بالدعاوى والطعون الإدارية وأوجه الإعفاء منها ، وبالتالي أوجه الإعفاء من

الكفالة ، الى المرسوم الخاص بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها امام محكمة القضاء الادارى الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ والى القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، وبمبا عدا ذلك الى احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ واحكام قانون المرافعات .

ومن حيث ان المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ المشار اليه ينص فى مادته التاسعة على ان « يعفى من الرسوم كلها او بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط ان تكون الدعوى محتلة الكسب » وقد وكل قانون مجلس الدولة فى المادة ٣٠ منه الى مفوض الدولة ان يوصل فى طلبات الاعفاء من الرسوم .

وينص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى المادة ٥٠ منه على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة » . وهذا النص معمول به فى مجلس الدولة باعتباره من الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية التى لم يرد بشأنها نص خاص فى المرسوم او فى القرار سالف الذكر .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان الحكومة تعفى من الرسوم المقررة على الطعون التى ترفع امام المحكمة الادارية العليا . وكذلك يعفى منها من يقرر مفوض الدولة اعفائه لثبوت عجزه عن دفعها وبشرط ان يكون طعنه محتل الكسب ، وتبعاً لذلك يعفى كلاهما من اداء الكفالة اعمالا لنص المادة ٢٥١ من قانون المرافعات ٠٠ . وبخسلا عن ذلك فان اشتراط الكفالة عن الطعن مقصود به حل المحكوم ضده على التروى قبل ان يقيم طعنه ، فلا يتيه على غير أساس او على أساس واهية ، ولا يقدم عليه لجرد اطالة أمد النزاع ، ويساعث من الكيد لخصمه واللدد فى خاصيته ، وتلك جميعها اعتبارات تنفى اذا كان الطعن مقاما من الحكومة ، اذ باعتبارها القوابة على الصالح العام تنفزه عن ان ترفع طعنا لغير وجه المصلحة العامة او لغير قصد سيادة القانون وكذلك تنفى تلك الاعتبارات اذا كان الطاعن قد تقرر اعفائه من الرسوم القضائية . باعتبار ان رغبته فى الطعن قد عرضت من قبل على هيئة قضائية ، فاستبانت (م — ٤٤ — ج ١٥)

جديتها وقدرت ان طعنه محتبل الكسب ، ومن ثم فانه غى الحاليين يستط
الباعث الذى حدا بالمشرع الى تقرير الكفالة . ويستتبع ذلك اعتبار
الإعفاء من الكفالة .

ومن حيث ان صدور الحكم من دائرة فحص الطعون يرفض الطعن
ومصادرة الكفالة ، يجد له محلا فى شقه الخاص بالمصادرة ، اذا كان ثمة
كفالة استحققت على الطامن : اما اذا لم يكن ثمة كفالة مودعة ، نتيجة كون
الطامن معنيا منها فان المحكمة لا يمكن ان تكون تد رمت بدكها الى خلق
كفالة لا وجود لها قانونا تحل بها الطامن على خلاف الواقع والقانون ،
وانما ينحصر مرمى الحكم فى مصادرة الكفالة ان كانت مستحقة قانونا
على اساس من النصوص التى تحدد الكفالة وتوضح احوال ادائها
وحالات الاعفاء منها ، لماذا وجدت الكفالة ، تعين مصادرتها ، اما اذا لم
توجد بان كان الطامن غير ملتزم بها ، فانه لا يكون فى الايكن مصادرتها .
ولا يسوغ خلقها ل تتم هذه المصادرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه اذا قضت دائرة فحص
الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، وكان الطامن هو الحكومة او كان
شخصا تقرر اعفاؤه من الرسوم ، فانه لا يجوز مطالبة ايها بالشال .

(ملف ٩/٥/٦٨ - جلسة ١٩٧١/٣/١٨)

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

كفالة - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - المادة ١٥ من قانون
مجلس الدولة الصادر بالفادون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - تنظيمها احوال الطعن
أمام المحكمة الإدارية العليا - نصها على وجوب ايداع كفالة عند تقديم
الطعن من نوى الشاين ، وعلى مصادرة هذه الكفالة فى حالة صدور حكم
من دائرة فحص الطعون برفض الطعن - عدم تقرير المشرع مصادرة الكفالة
وعدم ترخيصه فى ذلك فى أية حالة أخرى - وجوب صرف الكفالة الى
الطامن اذا احيل الطعن من دائرة فحص الطعون الى المحكمة الإدارية العليا ،
دون انتظار ل صدور الحكم فى الطعن .

ملخص الفتوى :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ١٥ منه على انه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية .. » ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعوا خزائن المجلس كفاية قيمتها عشرة جنيهات إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإداري أو المحكمة التأديبية العليا أو خمسة جنيهات إذا كان الحكم صادرا من إحدى المحاكم الإدارية أو المحاكم التأديبية وتبقى دائرة محض الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن « ١٠ » وقد جرى تلم الكتاب على رد الكفاية لى الطاعن في حالة ما إذا قررت دائرة محض الطعون حالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا دون انتظار لصدور الحكم فيه ورأى الجهاز المركزي للحسابات انه يتعين أرجاء صرف الكفاية الى صاحبها حتى يحكم نهائيا في الطعن ، وذلك لاحتمال أن يصدر الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه مما يجب معه مصادرة الكفاية . وقد استطلع المجلس رأى إدارة الفتوى لرياسة الجمهورية في هذا الشأن مرات أن مسلك تلم الكتاب مطابق للقانون ، ومن ثم طلب التجاوز عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث ان المشرع نظم في نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وتقرر وجوب ايداع كفاية عند تقديم الطعن من ذوى الشأن . كما نص على مصادرة هذه الكفاية في حالة واحدة محددة ، هي حالة صدور حكم من دائرة محض الطعون برفض الطعن ، ولم يقرر المشرع مصادرة الكفاية ولم يرفض في ذلك في أية حالة أخرى ، كحالة صدور الحكم من المحكمة الإدارية العليا بعد إحالة الطعن اليها بعدم قبوله أو بعدم جواز نظره أو برفضه ، ومن ثم يتعين القول بأن الكفاية انما يجوز مصادرتها في تلك الحالة المحددة ، فإذا لم تتحقق هذه الحالة بأن تقرر دائرة محض الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا فانه لا يجوز مصادرة

الكفالة بعد ذلك ، وتصبح هذه الاحالة سببا لاحقية الطاعن في استرداد كفالته وبالتالي لا يجوز ارجاء صرنها اليه انتظارا لصدر حكم للمحكمة الادارية العليا ، ظالما ان المشرع لم يوجب على هذه المحكمة ولم يرخص لها في مصادرة الكفالة اذا قضت بعدم قبول الطعن أو برفضه .

ومن حيث انه مما يؤيد النتيجة المتقدمة ان ايداع كفالة عند الطعن مقصود به ضمان جدية الطعن والاقبال من الطعون التي لا تستند الى اساس معقول : حتى يتروى المحكوم ضده قبل الطعن في الحكم فلا يبادر اليه دون ان يكون له وجه ، وليس من شك في انه حين تقرر دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا فانها تقرر ذلك لان الطعن جدير بالمعرض عليها اما لانه مرجع القبول أو لان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ ثانوي لم يسبق للمحكمة تقريره (وذلك حسبما تنص عليه المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة) ، وذلك معناه ان الطعن يقوم على اساس وتسنده اعتبارات معقولة تحتل الاخذ بها ، ولم يكن وليد رغبة مجردة في اطالة امد النزاع او نتيجة لحد في الخصومة لا يسانده اعتبار جدي . وحسب الطاعن ان شراكته دائرة فحص الطعون رايه وقدوت ان وجهة نظره محتملة القبول ، ملا يمكن بعد ذلك القول بان الطعن كان غير جدي وانه يتعين ان تصادر الكفالة اذا لم تأخذ به المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه لا وجه للهجاج بنص المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات الذي ينص على انه « اذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف فضلا عن مصادرة الكفالة كلها أو بعضها » . وانه يتعين اتباع حكم هذا النص في حالة صدور الحكم من المحكمة الادارية العليا بعدم قبول الطعن أو رفضه أو بعدم جواز نظره ، استنادا الى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على ان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق احكام قانون المرافعات . . . فيها لم يرد نية نص » - لا وجه لذلك كله ، اذ ان مناط تطبيق احكام قانون

المرافعات أمام القضاء الإداري إلا يوجد نص في قانون مجلس الدولة بحكم الموضوع المعروض ، وفي الحالة المطالبة يوجد نص المادة ١٥ في قانون مجلس الدولة الذي تضمن تنظيمها كاملا للكفالة ، وأوجب على دائرة فحص الطعون مصادرتها إذا حكمت برفض الطعن ، ولم يوجب ذلك على المحكمة الإدارية العليا ولم يجزه لها إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إليها ، مما يفيد بغير شك أن المشرع رغب عن مصادرة الكفالة في غير الحالة التي حددها ، وليس من قبيل التفسير السليم للقانون أن يقال إن قانون مجلس الدولة اقتصر على تنظيم مصادرة الكفالة أمام دائرة فحص الطعون ، واغفل هذا التنظيم أمام المحكمة الإدارية العليا ، مما يتعين معه الرجوع في هذه الحالة الأخيرة إلى أحكام قانون المرافعات ، وأما الصحيح أن المشرع نظم الكفالة عند الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، وحدد الحالة التي يتعين فيها مصادرتها وأنه إزاء هذا التنظيم الخاص ، لا يوجد محل لتطبيق أحكام قانون المرافعات .. وذلك فضلا عن أن نظام الطعن بالنقض لا يخضع لنظام فحص الطعون بمعرفة دائرة خاصة بل إحالته إلى المحكمة وذلك بعد صدور قانون المرافعات الجديد على خلاف النظام الذي يقرره قانون مجلس الدولة .

وإذا كان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تضمن في انبواب الأول منه نص المادة ١٠ الذي يوجب على دائرة فحص الطعون أن تصدر الكفالة في حالة الحكم برفض الطعن ، كما تضمن أيضا نص المادة ٢٥ الذي يوجب على محكمة النقض مصادرة الكفالة إذا حكمت بعدم قبول الطعن أو برفضه - إذا كان ذلك ، فإنه يلاحظ أن هذا القانون صدر هو وقانون مجلس الدولة في تاريخ واحد (٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩) ورغم ذلك غاير المشرع بينهما في حالات مصادرة الكفالة ، فبينما قرر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مصادرة الكفالة في حالة الحكم برفض الطعن سواء من دائرة فحص الطعون أو من محكمة النقض ، قرر القانون رقم ٥٥

لسنة ١٩٥٩ مصادرتها على حالة الحكم برفض الطعن من دائرة فحص الطعون ، فهي اذن مفارقة مقصودة ، لا يستقيم معها القبول بان المشرع وهو يصدر قانونين في يوم واحد اراد ان يقصر تنظيم الكفالة في قانون مجلس الدولة على احدى حالتين ، ناركا الحالة الاخرى للتانون رغم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ينظمها بحكم الاحالة الواردة في نصر المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، اى لانه تعمد ان يترك فراغا في قانون لتستلزم فيه احكام قانون آخر صدر معه في التاريخ ذاته والذي لا شك فيه ان ذلك الاختلاف في الحكم وظروفه كما تقدم : اختلاف مقصود بتعين التزامه والوقوف عنده .

كما يلاحظ ايضا ان الباب الاول من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وهو المتضمن لنصر المادتين ١٠ و ٢٥ سالفى الذكر . قد الفى برمته ، وذلك بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات : واصبح النظام القائم امام محكمة النقض لا يشتمل على مرحلة فحص الطعون .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فان الثابت انه منذ ابيع بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لذوى الشأن ان يطعنوا امام المحكمة الادارية العليا « مع ايداع كفالة » لم نصدر هذه المحكمة حكما واحدا بمصادرة الكفالة كلها او جزء منها . وذلك استقرا لا يجوز معه القول بوجود احتمال ان تحكم هذه المحكمة بالمصادرة في حالة الحكم بعدم قبول الطعن او برفضه ، وبالتالي لا يقوم محل لارجاء صرف الكفالة الى الطاعن انتظارا لصدر الحكم .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه اذا احيل الطعن من دائرة فحص الطعون الى المحكمة الادارية العليا . تعين صرف الكفالة الى الطاعن دون انتظار لصدر الحكم في الطعن .

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأديبية —
قيام حالة من احوال الطعن بهذا الحكم تستوجب الفاءه — ابقاء المركز القانوني
للطاعن في شأن الجزاء التأديبي الذي صدر به الحكم مطلقا الى ان يفصل
في الطعن — سريان القانون رقم ٤٦ باثر مباشر على حاله فيها تضمنه من
الفاء جزاء خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب والدرجة .

ملخص الحكم :

متي بان للمحكمة ان معاقبة الطاعن بحكم المحكمة التأديبية المطعون
فيه بخفض درجته الى الدرجة السادسة وخفض مرتبه الى اول مربوط
هذه الدرجة يعتبر غلوا مبناء عدم التلامة الظاهرة بين خطورة الذنب ونوع
الجزاء ، فانه على هذا الوضع وقد تام بالحكم المطعون فيه حالة من
احوال الطعن ايلم هذه المحكمة تستوجب الفاءه ، والحكم على الطاعن
بالجزاء المناسب لما ثبت وقوعه منه من مخالفات فان مركزه القانوني في
شأن هذا الجزاء يظل مطلقا الى ان يفصل في الطعن الراهن بمسحور
هذا الحكم ، ومن ثم فان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيها
تضمنه من الفاء جزاءات خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب
والدرجة تسرى على حالته باثر مباشر بحيث لا يجوز توتيع احد هذه
الجزاءات عليه .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

الزام أبر التتجير الحكومة بنصف الرسم الثابت المفروض على الطعن -
مخالفته للقانون - أساس ذلك : حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ المتعلق بالرسم القضائي التي نص على أنه لا تستحق رسوم
على الدعاوى التي ترفعها الحكومة - قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا
الطعن بالزام الحكومة بنصف المصروفات يقتصر أثره على عناصر المصاريف
المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا تبعا
لعدم استحقاقها أصلا .

ملخص الحكم :

ومن ناحية أخرى فقد انطوى امر تقدير المصروفات التي تلزم بها الجهة
الإدارية سالفة الذكر على مخالفة أخرى للقانون حين لزمها بنصف الرسم
الثابت المقرر عن الطعن ، ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٩
لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة قضى في المادة (٢) على
أن يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيها على الدعاوى التي ترفع من ذوى
الشان أمام المحكمة الإدارية العليا ونص في المادة (٣) على أن تطبق الأحكام
المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما يرفع
من دعاوى أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في
هذا القرار أو في لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة والصادر بها
مرسوم في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ولما كانت الرسوم القضائية
في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذي يرجع إليه فيما لم
يرد بشأنه نص خاص في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩/٥٤٩ والمرسوم
الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ فإن مقتضى ذلك وجوب اعمال
حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ١٩٤٤/٩٠ المشار إليه التي تنص على
أنه لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة لماذا حكم في

الدموى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ومزدى
نلك الا تستحق اية رسوم على الدعوى والطعون التى ترفعها الحكومة
وبالتالى لا يصح الزامها بنصف الرسم الثابت عن الطعن المقام عنها تحت
رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ القضائية لأن قضاء المحكمة الادارية العليا نى
هذا الطعن بالزام الحكومة بنصف المصروفات يقصر اثره على عناصر
المصارف المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التى لا وجود لها
تبعا لعدم استحقاقها اصلا .

(طعن ٢ لسنة ٢٩ ق --- جلسة ١٩٨٤/١/٩)

تصويبات

- • • كلمة الى القسارىء
- ناسف لهذه الاخطاء المطبعية
- • والكمال لله سبحانه وتعالى

الخطب	الصفحة / السطر	الصواب
كوبها	٢٢/٨	كونها
مريجة	٢٢/٩	صريحة
واستحقته	١٦/١٢	واستخلفه
السرية	١٠/١٥	السرية
التمويض	٣/٢٦	العرض
الفقرة	٧/٤٥	الفترة
انقضاء	٧/٥٤	انقضاء
المطون	١١/٦٤	المطون
شئ	٢٢/٧٤	شئ
يحتتر	١٨/٩٧	يحتتر
المؤرخ	٩/١٠٨	المؤرخ
الرار	٥/١١٨	الرار
ومم ويته	١٨/١٢٦	ويحتويته
الرار	٢٣/١٤١	الترار
الكثوف	٢٦/١٤٢	الكثوف
يققدم	١٨/١٥٤	يقدم
القضاء	١٦/١٧١	القضاء
بكتابها	١٠/١٧٥	بكتابها
عبد	٤/١٧٦	عبد
ونه	٥/١٨٥	وانه
لى	٢١/١٩٨	الى
الثالث	٧/٢٠٧	الثابت
الحكب	٤/٢١٠	الحكم
التون	٨/٢١٦	القانون
وهضم	١٩/٢٢١	وهضم
الإلادارية	١٦/٢٢٣	الإدارية
ونلك	٨/٢٣٨	ونلك
الصدر	١١/٢٤٠	الصادر

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
المزمة	١٠/٢٩٨	المزبة
الوظائف	٢٠/٢١٢	الوظائف
بصان	١٢/٣١٥	بشان
الملكية	٨/٢٢١	الحكمة
فيل	١٧/٢٢٦	فيه
نكثايا	١٢/٢٣١	نهائيا
حجيبة	٢٤/٢٣٤	حجية
اعما	٥/٢٤٢	امعلا
الهيئد	١٠/٣٦١	الهيئة
المتعلة	١/٣٧١	المتعلقة
لغية	١٢/٣٧٦	لغاية
القتل	٧/٢٨٥	النقل
فمين	٩/٤٣٧	غير
سعين	٢٧/٤٣٧	سعر
مسالمف	٩/٤٥٢	سالف
ينظر	٣/٤٤٦	بنظر
يثينه	٢٠/٥٣١	يشيره
واجتلت	١٩/٥٤٢	واجبت
لقولهما	٢١/٦٥١	لأولهما
مصحكة	٢٦/٦٦٧	محكمة
لا رفع	٩/٦٧٧	لرفع
ينه	٢٠/٦٨١	ينهى
بذى	٢٢/٦٨٤	بأى

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٨٧/٢٤٩٢

دار التوفيق النموذجية

للطباعة والمطبعات

انڈیز ۳۰ مہیناتہ الموصیٰ

جبرائیل جامع الرضا

فهرس تفصلى

(الجزء الخامس عشر)

دعوى

الموضوع

الصفحة

٧	الفصل الثانى — دعوى الافشاء :
٧	الفرع الاول — تكيف دعوى الافشاء وطبيعتها .
٢٢	الفرع الثانى — قبول دعوى الافشاء .
٣١	الفرع الثالث — الاجراءات السابقة على رفع الدعوى (التظلم الوجوبى)
١٠٢	الفرع الرابع — ميعاد الستين يوما .
١٠٢	اولا — بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان) .
١٢٠	ثانيا — العلم اليقضى .
١٢٧	ثالثا : حساب الميعاد .
١٧٧	رابعا — وقف الميعاد وقطعه .
١٩٠	خامسا — مسائل متقومة .
٢١٥	الفرع الخامس — الحكم فى دعوى الافشاء .
٢١٥	اولا — حجية حكم الافشاء .
٢٢٨	ثانيا — تنفيذ حكم الافشاء .
٢٠٣	الفرع السادس — طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب .

- ٣٦٥ الفصل الثالث — دعوى التسوية .
- ٣٦٥ أولا — معيار التمييز بين دعاوى الالفاء ودعاوى التسوية .
- ثانيا — دعوى التسوية لا تخضع للميعاد الذي تخضع له
٣٧٠ دعوى الالفاء .
- ٣٧١ ثالثا — المنازعات المتعلقة بالرواتب لا تنقيد بميعاد الستين يوما
- ٣٧٤ رابعا — حالات من دعوى التسوية .
- ٣٧٤ (أ) تحديد التقضية .
- ٣٨٠ (ب) الوضع على وظيفة .
- ٣٨١ (ج) حساب مدد الخدمة السابقة .
- (د) النقل من المكافأة الشاملة الى احدى الفئات التي
٣٨٤ قسم اليها اعتماد المكافآت والاجور الشاملة .
- ٣٨٥ (هـ) دعاوى شباط الاحتياط .
- ٣٨٦ (و) الاحتية في مكافأة .
- ٣٨٨ (ز) امتزال الخدمة .
- ٣٨٩ (ح) تسوية معاش .
- ٣٩٢ (ط) الاحالة على المعاش .
- ٤٠١ الفصل الرابع — دعوى تهوية الحليل .
- ٤٠٦ الفصل الخامس — الطعن في الاحكام الادارية .
- ٤٠٦ الفرع الاول — وضع المحكمة الادارية العليا وتبليعتها .
- ٤٢٠ الفرع الثاني — اختصاص المحكمة الادارية العليا .
- ٤٦١ الفرع الثالث — ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة ملية

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث - ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة عامة	٤٦١
أولاً - الميعاد .	٤٦١
ثانياً - الصفة .	٤٦٩
ثالثاً - المصلحة .	٥١٧
رابعاً - التقرير بالطعن .	٥٢٢
الفرع الرابع - طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة .	٥٥٧
الفرع الخامس - طعون هيئة مفوضى الدولة .	٥٦٨
الفرع السادس - الطعن فى الاحكام الصادرة قبيل الفصل فى الموضوع .	٥٩٠
الفرع السابع - سلطة المحكمة الادارية العليا فى نظر الطعون المعروضة عليها .	٦٠٩
الفرع الثامن - التماس اعادة النظر .	٦٦٢
الفرع التاسع - دعوى البطلان الاصلية .	٦٧٥
الفرع العاشر - الطعن فى احكام دائرة فحص الطعون .	٦٨٤
الفرع الحادى عشر - مسائل متنوعة .	٦٨٦

سابقة أعمال الدار العربية للدراسات

(حسن التفتنى - محكم)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولاً - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » ..
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » ..
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » ..
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصابة العمل ..
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية ..
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى ..
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل ..
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية ..
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية ..

ثانياً - الموضوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) ..
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية ..

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المصالحم ، وعلى رأسها بحكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث الطبية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأجنبية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٢٢ ألف صفحة) .
تتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة توجه نشاطات الدولة والأمراء .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء ولحكم المصالحم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة بموضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السجاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كلالة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وأجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ وأجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربية : (جزآن) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأضلة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المئارنة بالجوانين العربية بالإضالة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي وحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزميا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة جـدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للجفارة الحديثة بمدينة جـدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ الحكمة الإدارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٤ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

